

تاريخ أفريقيا

جنوب الصحراء

الجزء الثاني



تأليف: دونالد - وايدنر
ترجمة: الدكتور شوقي عطا الله الجمل

تاريخ أفريقيا
جنوب الصحراء

تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء



تأليف

دونالد . وايدنر

ترجمة

الدكتور شوقي عطا الله الجمل

الناشر

مؤسسة مجل العرب

بإشراف الأستاذ الدكتور إبراهيم عبيد

٢٦ شارع شريف باشا - القاهرة

تليفون ٤٩٩٩٩ - ٥٢٣٠٩

A
967
W644 ha
v. 2

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة - نيويورك

ديسمبر سنة ١٩٧٦

المركز القومي للدراسات والبحوث

المشتركون في هذا الكتاب

المؤلف :

دونالد لورانس ويدنر : الأستاذ المساعد للتاريخ بجامعة البرتا . حصل على الليسانس من جامعة كولمبيت عام ١٩٥٢ والماجستير من هارفارد عام ١٩٥٣ والدكتوراه عام ١٩٥٨ . درس في كل من جامعة ميتشيجان وكلية مونت هوليوك . كما انتخب عضواً في جمعية Phi Beta Kappa ١٩٥٢ ، حصل على منحة الزمالة من مؤسسة وودر وويلسون ودانفورت . كما انتخب زميلاً بجمعية الدراسات الأفريقية عام ١٩٦٠ . صدرت له العديد من المقالات في Africa Report .

الدكتور شوقي عطاء الله الجمل : رئيس قسم التاريخ بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية - بجامعة القاهرة ، والمنتدب بجامعة الملك محمد الخامس بالرباط كأستاذ للتاريخ الحديث والمعاصر .

مصمم الغلاف :

محمد سليمان التهامي : يعمل رساما بدار الهلال ، صمم الكثير من أغلفة كتب المؤسسة .

هذه الترجمة مرخص بها وقد قامت مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بشراء حق الترجمة من صاحب هذا الحق .

This is an authorized translation of A HISTORY OF AFRICA : South of the Sahara by Donald L. Wiedner. © Copyright, 1962, by Donald L. Wiedner. Published by Random House, Inc., New York, New York.

محتويات الجزء الأول

صفحة	
١	١ - مقدمة
٥	٢ - تمهيد
٢٣	الجزء الأول : أفريقيا القديمة
٢٥	٣ - القبائل والامبراطوريات الأفريقية
٤٥	٤ - الرق
٦٩	٥ - محنة العدالة
٩٣	٦ - من بلاد بونت إلى مدن « الزنج »
١٠٦	٧ - إمبراطوريات ساحل أفريقيا الشرقى
١١٩	٨ - غزو جنوب أفريقيا
١٣١	٩ - البوير و قبائل البانتو والبريطانيون
١٥٣	١٠ - الهجرة الكبرى وإنشاء جمهوريات البوير
١٧١	الجزء الثانى : إعادة بناء أفريقيا
١٧٣	١١ - رسالة التحرير
١٨٣	١٢ - الاتجاه للتفكير بمنطق الاستعمار
١٩٨	١٣ - المسيحية ونظرية دارون
٢١٠	١٤ - التوسع فى الأقاليم الاستوائية (١)
٢٣٧	١٥ - التوسع فى الأقاليم الاستوائية (٢)

١٦ - جهاد التحرير	٢٥٧
١٧ - السلام ، والنفوذ والقوى الاستعمارية	٢٧٧
١٨ - الفقر والثراء	٣٠١
١٩ - الذهب والإمبراطورية	٣٢٥
٢٠ - التوحيد والتقسيم	٣٤٨
الجزء الثالث : أفريقيا الجديدة	٣٦٨
٢١ - جذور الكيان القومي	٣٧١
٢٢ - الكومنولث في غرب أفريقيا	٣٩٩
٢٣ - نحو مجتمع جديد	٤٣٧
٢٤ - القبائل والمستوطنون في المرحلة الانتقالية	٤٦٣
٢٥ - الكونغو	٥٠٧
٢٦ - الأقاليم الأفريقية الأخرى التي خضعت للاستعمار الأوروبي	٤٩٥
٢٧ - التفرقة العنصرية ومبدأ التعاون والتعايش السلمي بين العناصر المحلية	٥٩١
٢٨ - المطالبة بالكيان الذاتي	٦٣٤
- خاتمة بقلم المراجع *	٦٣٩
- بيان بالكتب والمراجع	٦٥٦
- كشف تحليلي	٦٦٧

(*) وهو الدكتور شوق عطا الله الجمل وقد قام بمراجعة الفصول التي لم يترجمها في الجزء الأول من الكتاب .

جهاد التحرير*

كف الأوروبيون عن تجارة الرقيق في غرب أفريقيا قبيل عام ١٨٥٠ [بوقت وجيز ، لكنهم استمروا في الاحتفاظ بالكثير من المستودعات والمخازن الساحلية القديمة . أما بريطانيا - بصفة خاصة - فقد وعدت بالكف بمجرد أن يتحقق السلام المأمول والتجارة المشروعة لدى القبائل التي سبق لها أن عقدت معها اتفاقيات . وترك الفرنسيون معظم مصالحهم ، باستثناء سيطرة اسمية على المستوطنين البيض والقبائل المرتبطة بهم في السنغال . وقد حاولت بعض المخططات والمواقع الهولندية ممارسة نشاط تجاري مشروع - لكن آخر هذه المخططات استسلمت أو بيعت بحلول عام ١٨٧٢ . وقد خرجت الدمارك ، وبروسيا ، والسويد ، والبرتغال من غرب أفريقيا فور توقف تجارة الرقيق . ولم يستطع البريطانيون أو الفرنسيون انتهاج سياسات متوافقة ، إذ لم يشأ اللباليون تحمل نفقات أو مسؤوليات استعمارية ، لكنهم كانوا يؤمنون كذلك بضرورة تحقيق السلام وحرية التجارة ، ويحترمون الالتزامات التي تفرضها الاتفاقات مع القبائل ، كما يعملون على مكافحة الرق ، وكانت تجارة الرقيق التي مارسها الأوروبيون قد خلقت الفوضى في المناطق الداخلية حتى ولو لم يكن الأوروبيون قد توغلوا فيما وراء الساحل ، فقبائل الغابات المطيرة التي كانت على اتصال بالمخططات الساحلية مارست الغارات والتجارة في إقليم السافانا ، وعلى نحو مؤثر أدى في النهاية إلى تقويض الاستقرار والسلطة والازدهار السابق في إقليم السافانا .

* استخدم المؤلف هذا العنوان ، ولا ندري هل يقصد الجهاد في سبيل تحرير العبيد ، أم القصد هو جهاد الأفريقيين أنفسهم ضد الأوروبيين المستعمرين - واعتقد أن المعنى الأخير كان بعيدا عن ذهنه . (المترجم)

(م ١٧ - أفريقيا)

لكن التوقف المفاجئ في تجارة الرقيق أدى إلى اضطراب المناطق الداخلية وخنقها ، لأن التجارة المشروعة كانت أقل إدرار للربح ، كما كانت تتسم بالبطء في النمو . وكانت النتيجة هي حدوث غليان اجتماعي وموجة من الإصلاح الديني ، وسلسلة من حروب الجهاد أو الحروب المقدسة التي تزعمها المسلمون الذين ترددت أصدااء صراعاتهم على السلطة والثروة عبر السواحل . وبدأت الدول الأوروبية تفكر في ضرورة دعم حلفائها على الساحل ، وفرض سيطرتهم على طرق التجارة ، وذلك بالاهتمام بالنشط الإيجابي بالمناطق الداخلية .

كانت فرنسا هي الدولة الأولى التي عملت على تطوير وحلق صلات مباشرة ونشطة ودائمة بالمناطق الداخلية ، وثمة تفسيرات كثيرة لتلك المبادأة التي أبدتها فرنسا بعد عام ١٨٦٠ : وكان المستوطنون البيض الوحيدون في غرب أفريقيا هم الفرنسيون ، وقد أنتج وادي نهر السنغال كميات من القطن التي بيعت واحتاجت إليها مصانع النسيج الفرنسية الجديدة .

ومعنى نابليون الثالث قاصداً نحو المجد والرفعة لزيادة شعبيته ، فعين حاكماً شديداً البأس راجع العقول للسنغال . وفضلاً عن ذلك فإن الفرنسيين هم وحدهم الذين واجهوا أقوى مستودعات ومحطات في إقليم السافانا ، ولذلك كانت أيديهم شديدة التورط في العمل .

أما قبائل الفولاني - وهم من رعاة الماشية التي تعتمد على مجتمعات أقوى وأشد بأساً في أقاليم السافانا - فقد بدأت ثورة اجتماعية ودينية عام ١٨٠٢ أطاحت بالسلطات التقليدية في إقليم الهاوسا . وبعد ذلك بثمان سنوات حمل (أحمد ولوبو) - الذي اتصف بالغلواء والتعصب - لواء الحركة نحو الغرب ، وأسس امبراطورية الماسينا ، وقام بمجتمعان مستقران ، سواء كرد فعل لحركة قبائل الفولاني أو محاكاة لهم ، بخلق حركاتهما الدينية والسياسية . ففي عام ١٨٣٨ خضعت قبائل زنوج التوكولور المقيمة على الحافة الشرقية للسنغال لحكم (الحاج عمر) ، وبحلول عام ١٨٤٧ كانت قبائل الماندينجو الواقعة جنوب شرقي المستعمرة الفرنسية تحارب دفاعاً عن ساموري وهو من عامة المسلمين ، وقد أطاح بالطبقة الأرستقراطية الحاكمة .

واستطاع (عمر) وابنه (أحمدو لوبو الثاني) توسيع نطاق سيطرتهم بسرعة نحو وادي السنغال ووادي النيجر . أما (ساموري) - الذي ظل بعيداً في الجنوب فقد زحف نحو حوض نهر جامبيا ونحو المناطق الداخلية . وهاجمت هاتان الامبراطوريتان قبائل (الولوف) التي كانت ترتبط مع المستعمرين الفرنسيين باتفاقات وعلاقات تجارية ، وجاء الحاكم الذي عينه نابليون الثالث ، وهو الجنرال لويس فيديرب ليعلم سياسة (القوة والبارود) فور وصوله عام ١٨٥٤ - وانصاعت القوات السنغالية الموالية لقيادته للدفاع عن حلفاء فرنسا من قبائل (الولوف) التي كانت المستعمرة تعتمد عليها في إنتاج زيت الفول السوداني وزراعة القطن والتجارة المربحة . وكان الشغل الشاغل للجنرال (فيديرب) هو التطوير المسلمي داخل المستعمرة وداخل إقليم حلفائها التجاريين . ولذا اكتفى الجيش بمحاولة إبعاد كل من (عمر) و (ساموري) وراء تخوم مبهمة ، وحين تقاعد الجنرال (فيديرب) كانت مشروعاته قد سارت قدماً ، لكن الفوضى استمرت مسيطرة على الحدود . وبحلول عام ١٨٧٩ كان من الواضح أن كلا من (ساموري) و (أحمدو لوبو الثاني) خليفته (عمر) كقائد وزعيم لقبائل (التوكولور) لا يرغبان في الاعتراف بالحدود المقررة الثابتة . ولولم يكن الفرنسيون يصدون الهجوم - لكانت الامبراطوريات الإسلامية تشن هجوماً مضاداً . وكان الجيش الفرنسي الذي لعق جراح هزيمته من الألمان في الحرب الفرنسية البروسية التي استمرت ثمان سنوات قبل ذلك - قد قرر تحويل الحروب المتقطعة على الحدود إلى نصر نهائي مؤزر ، وكان في استطاعة (أحمدو) و (ساموري) التمهق داخل أقاليمهما التي تمتد إلى عمق ألفي ميل ، بحيث قضى الفرنسيون تسعة عشر عاماً ، وفتحوا معظم أقاليم السافانا قبل أن يلقوا الهزيمة بهما ، وكثيراً ما أحسنت القبائل استقبال الأوربيين . وكانت الحملات الطويلة شيئاً مألوفاً في فرنسا بصفة عامة ، إذ يبدو أنها كانت أفضل وسيلة لنشر الثقافة وتنمية التجارة والتأهب للتأثر من ألمانيا ، وذلك دون جيش دائم يهدد الجمهورية المدنية المناهضة في أرض الوطن . ولما انتشر للفرنسيون في مساحات شاسعة من

إقليم السافانا ظهرت نزعة لإنشاء مشروعات في السكك الحديدية ، كما ظهرت أحلام حول الثروات المعدنية والزراعية وحول مستقبل المدينة الباريسية الزاهرة التي تمتد من السنغال عبر النيجر وبحيرة تشاد إلى مشارف حوض النيل .

وقد أثر الزحف الفرنسي في السياسة البريطانية ، وفي موقع خطوط الحدود في غرب أفريقيا أواخر القرن التاسع عشر . لكن ذلك لم يكن السبب الأول في التوسع البريطاني . ولقد اعتادت بريطانيا أن تتجنب الالتزام السياسي حتى لا ترغمها الأحداث على انتهاج سياسة حازمة . وعلى الرغم من أن الدولتين كانتا دائمى التنافس من أجل بسط السيطرة والنفوذ - فقد كانت هناك اختلافات جوهرية في مشكلاتها واتجاهاتها وأساليبها ، فالنشاط الفرنسي ، لم يكن سوى أحد الشواغل والاهتمامات الإنجليزية العديدة في ساحل الرقيق وساحل الذهب .

وكانت هولندا هى المنافس الأوربي الوحيد في تلك المنطقة الأخيرة ، لكن استأثرت بريطانيا بالمصالح الهولندية منذ عام ١٨٧٢ . وكانت وزارة الخارجية البريطانية تصر على ضرورة انسحاب الحكومة فور استيلاء التجارة والهدوء في المنطقة ، غير أنه لم يقم للقبائل الساحلية أن تكون اتحاداً موثقاً فيما بينها - وظلت قبائل الأشانتي في الداخل تشكل تهديداً دائماً ، إذ كانت هذه القبائل تنتظر الحصول على إيجار نظير الحصون الهولندية القديمة - لكن بريطانيا رفضت هذا الأمر ، لأنها كانت تعتبر نفسها مالكة لتلك المخططات . وقد أخطأ البريطانيون - في أعقاب وصولهم للمنطقة - في فهم الأساس لهذا العرف الذي درج عليه الهولنديون ، والذي يتضمن تقديم الهبات والمساعدة ، على سبيل التحالف مع قبائل الأشانتي . وحين تأخر دفع الإيجار في نهاية العام الأول - تحركت جيوش (الأشانتي) ضد البريطانيين وضد حلفائهم من قبائل (الفانتى) .

فقد أرغم البريطانيون على التوغل نحو الداخل في أثناء القتال العنيف

عامى ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ وهزمت قبائل الأشانتي ، إلا أن البريطانيين لم يحتلوا أراضيهم . على أن حكومة صاحبة الجلالة قررت عام ١٨٧٤ أن تلتزم دائماً بالدفاع عن الشريط الساحلى وإدارته ، ومن ثم تكونت مستعمرة ساحل الذهب كإحدى مستعمرات التاج . وكانت الدعوى بالأحقية في الإقليم يبررها الاستناد والرجوع إلى اتفاقية ١٨٤٤ ، ولكن ثار جدل كبير حول هذا الموضوع مما اقتضى صدور بيان ملكي ليحسم هذا اللبس القانوني . وقد أخفق البريطانيون مراراً في الانتفاع والاستفادة بالفرص المواتية ، مثل الاتفاقية الأصلية الخاصة بالرقيق Fanati Confederacy أو اتحاد قبائل الفانتى ، لكنهم التزموا في النهاية بسياسة ترمى لتحقيق الهدوء والنظام :

بعد إنشاء المستعمرة بوقت قصير - قررت وزارة المستعمرات التأكيد على عنصر التماثل والتطابق أكثر من التركيز على عنصر أو عامل الشرعية التاريخية من أجل إدارة البلاد . ولأول مرة تعامل قبائل الفانتى الخليفة على طريقة الشاعر روديارد كيبلنج التي تعتبرهم « من السلالات الأدنى الخارجة عن نطاق القانون » وكان جميع الأفريقيين في المستعمرة يخضعون دون تمييز للسلطة المباشرة لبريطانيا العظمى ولقانونها الاستعماري . على أنه لم يكن من الميسور تطبيق هذا الأسلوب على قبائل الأشانتي ، إذ ظل هؤلاء الأعداء القدامى محتفظين بسيادتهم .

والواضح أن بريطانيا لم تفهم تقاليد (الأشانتي) ، ولم تكن تدرك كيف تتعامل مع رؤساء القبائل . والواقع أن الأشانتي كانوا يمثلون اتحاداً عسكرياً حراً أنطوت تحت لوائه ولايات صغيرة عن طواعية خلال القرن الثامن عشر .

ولو لم يكن هناك اتحاد لكانت قبائل الأشانتي قد فرضت حكماً طاغياً متعسفاً أو خاضت حروباً أهلية لا تنتقطع . وكانت بريطانيا تسعى لتحقيق السلام في الداخل وتنمية التجارة ، وكلاهما من الأمور التي ييسر الاتحاد تحقيقها ، لكنها اعتقدت أن زعيم الأشانتي (رئيس الاتحاد) كان طاغية

غازياً . وقد اعتقدت السلطات الاستعمارية التي تولت شئون العلاقات مع الأشانتي أن من واجبهما الأدبي ، ومن الأصوب عسكرياً كذلك تحطيم سلطة (الاتحاد) . ولم تكن السلطات الاستعمارية تدري هل تتعامل مع (زعيم الأشانتي) أم تتعامل مع كل ولاية منفردة من أجل هدم الاتحاد .

وجاءت مسألة الكرسي الذهبي - رمز الاتحاد - لتوضح نتائج سوء الفهم . فقد ظن البريطانيون أن هذا الكرسي هو عرش (زعيم الأشانتي) ، أي إنه مشابه في وظيفته للعرش البريطاني الموجود في (كنيسة وستمنستر) ، لكن الكرسي الذهبي كان يرمز للأرواح المجتمعة لشعب الأشانتي وأسلافهم وكان هذا الكرسي يحاط بقدر من القداسة حتى إن زعيم الأشانتي نفسه كان يهتم بأن يبجله أكثر من اهتمامه بأن يجلس عليه . وكان من المستحيل فصل الأرواح المجتمعة في الكرسي الذهبي كما كان من المستحيل الدفاع عن الولايات الأعضاء دون الاتحاد الذي يرمز إليه هذا الكرسي ولذلك تأهب زعيم الأشانتي لمحاربة أي ولاية تحاول الانفصال . وحين حاولت بريطانيا اجتذاب الولايات الضعيفة للدور في فلكتها أكدت الأشانتي مراراً الطابع المقدس الذي لا ينقسم لاتحادها .

وظل للكرسي الذهبي - الذي يجسد هذه الفكرة - أهميته القصوى ، لأن البريطانيين حاولوا مراراً تقويض دعائم الاتحاد من أجل حماية الساحل والوصول إلى أعماق بعيدة في الداخل .

وبدأت أعداد متزايدة من التجار الإنجليز بحلول عام ١٨٩٠ في ممارسة التجارة بين قبائل إقليم السافانا شمالي الأشانتي . ولم يكن في نية الحكومة البريطانية أن تتدخل في الإقليم الشمالي ، اللهم إلا لضمان حرية التجارة ، وبقدر تعرض قبائل الأشانتي المستقلة لطرق المواصلات . ورغم ذلك فقد أرسل جيش ساحل الذهب إلى الشمال عام (١٨٩٥) لأن (ساموري) في تقهقره أمام الفرنسيين دخل منطقة التجارة الحرة . وكان لابد من إعلان الحماية على الإقليم الشمالي ، ذلك من أجل منع مرور (ساموري) ،

ولقد سبق الغزو الفرنسي ، أو ضياع التجارة . ثم واجه البريطانيون بعدئذ موقفاً غريباً ، فقد كانت هناك مستعمرة على الساحل ، ثم محمية حكومية في أعماق المناطق الداخلية ، وفيما بينهما توجد قبائل الأشانتي التي تتحكم في كل الطرق والمداخل ، وبدا كأن كل التزام ارتبطت به بريطانيا يستوجب قرارات سياسية جديدة أشد تأثيراً وأبعد مدى مما كان قد اتخذ من قرارات سابقة .

وخلال شهور قليلة أحاطت الدول الأوروبية المتنافسة بقبائل الأشانتي إحاطة السوار بالمعصم ، فسيطرت بريطانيا على الشمال والساحل كانت تقابلها سيطرة الفرنسيين - الذين فتحوا (ساحل العاج) على الحدود الغربية . وفي نهاية المطاف احتلت الحكومة الألمانية ولايات قبائل (الإيوي) (Ewe States) الضعيفة التي كانت تسيطر على التخوم الشرقية .

وكان اهتمام ألمانيا قد ابتدأ بإرساليات بريمن (*) التي افتتحت فيما بين ساحل الذهب ومحطات رقيق داهومي عام ١٨٤٧ ، وفي عام ١٨٨٤ قرر القيصر رسمياً ضم مساحة على طول الساحل بامتداد أربعين ميلاً تعرف باسم (توجولاند) ، واتجه التجار المبشرون الذين كانوا يقصدون قبائل (الإيوي) نحو الداخل ، وبنفس الطريقة التي اتبعها البريطانيون . كما أصبح الألمان أيضاً يخشون الزحف الفرنسي . وفي البداية اقتتفت الحكومة الألمانية أثرهم بسرعة تفوق سرعة تقدم الحكومة البريطانية في أعقاب تجارتها . ومن ثم فقد تمكن القيصر من الحصول على شريط خلف ساحل الذهب يمتد عرضه لمسافة ستين ميلاً ، هذا بالإضافة إلى امتداد الشريط الساحلي الضيق

(*) كانت البيوت التجارية التي تنتمي للمدن والموانئ الألمانية الهامة والبعثات التبشيرية رائدة في ميدان الاستعمار الألماني . وقد وفقت بعد ذلك حكومتها للدخول في هذا الميدان . أو (بريمن) مدينة ألمانية هامة تقع بالقرب من هامبورج ، وهي قريبة من بحر الشمال . (المترجم)

الأصلي الذي يمتد لمسافة (٤٠) ميلا . وهذا الضم لمناطق داخلية جعل الألمان على مقربة من الحدود الشرقية للأشانتى خلال عام ١٨٩٥ .

وارتاع زعيم الأشانتى الحاكم المدعو (بريمبيه) (Prempeh) لإزاء عمليات ضم الأقاليم المحيطة بالاتحاد ، حتى إنه حاول إغلاق الحدود . ثم أبحرت بعثة من الأشانتى متجهة إلى لندن لتشرح سبب الخطر المفروض على عبور البريطانيين نحو الشمال ، ولتحتج على مساعدة البريطانيين للانفصاليين في الاتحاد . وبينما كان الدبلوماسيون في طريقهم إلى لندن ، بعث الحاكم الاستعماري بإنذار نهائى إلى زعيم الأشانتى يطالبه : (١) بإعادة فتح طرق التجارة (٢) وقف القرابين البشرية . (٣) دفع التعويض المحدد عام ١٨٧٤ .

ورفض زعيم الأشانتى هذه المطالب ، في انتظار عودة بعثته الموفدة إلى لندن . لكن البعثة عادت خاوية الوفاض ، وزحف الجيش البريطانى عام (١٨٩٦) على كوماسى عاصمة الأشانتى . وفرضت اتفاقية (كوماسى) دون أدنى اهتمام فجددت المطالب بتقديم تعويض قدره ٥٠ ألف أوقية من الذهب (تعادل يومئذ ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى أو مليون دولار) ، كما نهبت القوات المعابد وأخذت زعيم الأشانتى وأسرتاه واثنتين من رؤساء القبائل إلى الساحل كرهائن حتى يتم دفع التعويض . ووعد المتفاوضون باسم الحاكم بأن يقدموا لهم (الاحترام الواجب) ، وبعد ذلك بقليل عدل البريطانيون عن موقفهم ، وخلعوا بريمبيه زعيم الأشانتى وحظروا عودته إلى كوماسى ، فارتاع الأشانتى وساد الاضطراب كثيرا منهم ، وتساءلوا عن السبب فى الاحتفاظ بالملك رهينة ثم خلعه وترحيله قبل أن يتمكن من إصدار أوامره بدفع الأموال المطلوبة .

والواقع أن السلطات الاستعمارية كانت قد قررت تقويض دعائم الاتحاد وهدم مملكة الأشانتى ، وأن تتعامل مع الولايات الأعضاء كل على حدة . ومادامت الأمور مبشرة بالنسبة لمسائل التعويض وطرق التجارة والقرابين فإن بريطانيا كانت تعامل بريمبيه كما لو كان يتمتع بالسلطة - ثم لا تلبث أن تلفظه

بعد ذلك . والحقيقة أن بريطانيا كانت تحاول الحصول على امتيازات الحماية دون أن تتحمل شيئا من مسئولياتها .

ومنذ عام ١٨٩٦ بدا كأن الأمور فى كوماسى وغير هامن ولايات الأشانتى تتخذ شكل المشروع أو الخطة الموضوعة للاغتصاب . فقد قررت بريطانيا فى واقع الأمر حل المسألة الدبلوماسية وأن يسبق الفرنسيين أو الألمان ، وذلك بتأكيد سيطرتها . ولذلك فإن الحاكم لم يكن يحاول الاغتصاب ، بل يحاول إرغام الأشانتى على التقصير فى تقديم التعويض المطلوب ، ومن ثم يتاح له الذريعة لضم الإقليم .

وقد حاول البريطانيون مدة السنوات الثلاث العثور على الكرسى الذهبى حتى تجلس عليه الملكة فيكتوريا حامية الأشانتى ، ولم تدرك السلطات الاستعمارية المغزى الدينى للكرسى ، لكن الأشانتى أخفوا هذا الكرسى حتى يحولوا دون هذا الامتحان الدينى . وفى ديسمبر ١٨٩٩ أخبر غلام صغير الحاكم فرديريك هودجسون عن مكان هذا الكرسى ، وبحث البريطانيون عن الكرسى لكنهم أخفقوا فى العثور عليه ، وربما كان الكرسى قد نقل ، وربما أن الحاكم نفسه كان قد خدع عن مكانه ، وفى زيارة قام بها الحاكم إلى قبائل الأشانتى خلال شهر مارس ١٩٠٠ أثار الموضوع مرة أخرى .

وفى خطاب على ألقاه هودجسون عن شعب كوماسى بدأ حديثه بأن أفصح أن زعيم (الأشانتى) قد خلع من منصبه ونُفِى للخارج ، ثم أعلن عن برنامج لتسخير العمال ، وطالب بتعويض قدره ٦٤٠٠٠٠ جنيه استرلينى (تعادل ٣١٠٠٠٠ دولار يومئذ) سنوياً ، وهذه الفائدة تعادل ٣٠٪ من المبلغ الأصلى . وفى النهاية تعرض الحاكم هو دجسون لصلب الموضوع فقال : « ترى ماذا يجب أن أفعله لذلك الرجل مهما يكن شخصه الذى قصر فى أن يقدم للملكة صاحبة السلطة العليا فى هذه البلاد الكرسى الذهبى الذى هو من حقها ؟ أين الكرسى الذهبى ؟ ولماذا لا أجلس أنا على الكرسى الذهبى فى هذه اللحظة ؟ إننى ممثل السلطة العليا . فلماذا أبعدتمونى عن هذا الكرسى ؟ ! !

وساد الصمت قبائل الأشانتي ، وبعد ذلك بثلاثة أيام قامت حرب للنار من الهوان الذي لحق برمز أرواحهم المجتمعة . وحوصر الحاكم وجماعته في عاصمة الاتحاد ، لكنهم استطاعوا فلك الحصار نهاية الأسبوع الحادى عشر ، واستمر القتال حتى عام ١٩٠١ .

وقد نقل زعيم الأشانتي برميه مع قادة الأشانتي العسكريين مع المملكة الأم يايا أسانتوا (Yaa Asantewa) (الذين خاضوا الحرب رافعين اسمها) للمعيشة في جزر سيشل في المحيط الهندي . وتحولت مبالغ التعويض المستحقة إلى ضريبة خاصة ، وأصبحت مملكة الأشانتي من مستعمرات التاج تحكمها بريطانيا حكماً مباشراً بعد عام ١٩٠٢ .

ووصلت موجة التوسع إلى ذروتها ، ففي مدة ثمان وعشرين سنة تأكدت حقوق البريطانيين في ثلاث مناطق منفصلة ، وإن كانت متلاحقة ، وهي مستعمرة ساحل الذهب ، ومستعمرة الأشانتي ، ثم محمية الأقاليم الشمالية .

أما على ساحل الرقيق فإن الدول الأوربية لم تقم سلطة سياسية حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وفي داهومي الواقعة شرق توجولاند مباشرة - تحولت مصالح فرنسا القديمة الخاصة بالرقيق في مدن (بورتو نوفو) ، وآبوى إلى محمية خلال عام ١٨٨٢ ، ثم أصبحت مدينة لاجوس مستعمرة بريطانية منذ عام ١٨٦١ . وبعد عام ١٨٨٢ كان هناك قنصل يتبع وزارة الخارجية البريطانية بين مبشرى الكالابار شرق دلتا النيجر . وبخلاف هذه النقاط الأربع - والتي لم تكن آخرها تخضع للدعاء بالملكية - كان الساحل بأكمله منطقة تجارة حرة ، يخضع للسيادة المحلية ، إلى أن بدأ مؤتمر برلين يمارس مهامه ووظائفه .

وقد تركز الاهتمام التجارى في دلتا النيجر منذ عام ١٨٥٤ حيث إنها كانت تفتح مديناً صالحاً للملاحة إلى الداخل . كما أنه كان من الميسور ممارسة تجارة مباشرة من السفن على طول مجرى النهر والروافد الدلتاوية العديدة ، ومن ثم لم تكن هنالك حاجة إلى وجود محطات برية ، وبمجرد أن يصل التجار إلى الشواطئ كانوا يحاولون دائماً تنفيذ عقودهم واتفاقياتهم مع القبائل . كما كان الوكلاء

التجارىون والرؤساء المحليون يشكلون عدداً من محاكم التحكيم بين عام (١٨٥٤ ، ١٨٧٠) من لاجوس عبر الدلتا إلى الكالابار والكميرون ، ولقد أتاح هذا في واقع الأمر لبعض المصالح التجارية قدراً من السيطرة العملية على أحوال وأوضاع الساحل ، وقد ادعى القنصل البريطانى في جزيرة فرناندوبو حق السلطة القضائية بعد عام ١٨٧٢ ، لكن التطبيق العملى استمر يعتمد على التجار أنفسهم ، وغالباً ما كانت المنافسة بين هؤلاء التجار من مختلف الأمم الأوربية من الحدة بحيث لم يتح لأى منهم القوة للدفاع عن نفسه أو لتنفيذ عقوده ، والمؤكد أنه كان ثمة ميل نحو التكتل الاحتكارى .

وجاء تاجر إنجليزى جديد يدعى ج . جولدى توبمان (أصبح السير جورج توبمان جولدى - فيما بعد) ليمارس التجارة في إقليم النيجر عام ١٨٧٧ ، وكان هذا التاجر سليل أسرة من كبريات أسر (جزيرة الإنسان) (Isle of Man) ومن الملاحدين المسافرين ، وقد ترك حياته العسكرية ليعيش أولاً مع فتاة عربية في أعالي النيل ، ثم توصل لتفاهم مع الأسرة الحاكمة عن طريق الزواج منها . وبدأ هذا التاجر الإنجليزى (جولدى) يدير شركة تجارية لاهمره ، وكانت هذه الشركة تدعى (شركة هولاند جاك وشركاه) .

ولما كان هذا التاجر يعتقد اعتقاداً راسخاً أن الملكية المادية هي الهدف الأسمى للاستعمار - فقد كرس كل الاستثمارات والارتباطات الاجتماعية والسياسية بهدف الحصول على الاحتكارات والأرباح . وقد أخفى التاجر (جولدى) باعتراله وترفعه المتعمد كثيراً من شخصيته وتفصيل نشاطه وعمله ، وقد دمر عمداً كل السجلات الشخصية والتجارية قبل أن يموت .

وخلال سنتين من وصول هذا التاجر إلى دلتا النيجر كان قد نجح في إدماج جميع المشروعات البريطانية الفرنسية الكبرى في الشركة الأفريقية المتحدة . وبعد أن زاد من قوته بالسيطرة الاحتكارية في عام ١٨٨٢ ، أصبح المشروع يعرف باسم الشركة الأفريقية القومية المحدودة ، لكن (ليون جامبيتا) رئيس وزراء فرنسا كان قد بدأ يهدد هذا الاحتكار باستثمار أمواله الخاصة في شركة أفريقية الاستوائية الفرنسية وكان للشركتين

نفوذهما العسكري والاقتصادي - لكن (جولدي) أفلح في أن يصيب الشركة المنافسة بالإفلاس ، وأن يشتري أموال (جامبيتا) في أكتوبر ١٨٨٤ . وقد اجتذب الصراع الحاد من أجل بناء الاحتكارات البريطانية الاهتمام العالمي ، ويسر السبيل على ألمانيا لتحصل على مناطق هامشية لنفسها . وقررت الوزارة البريطانية منذ عام ١٨٨٣ إنشاء محمية في إقليم النيجر كله في ساحل الكمرون - لكنها أصرت على أن يسهم التجار ، ومنهم التاجر (جولدي) ، تحمل النفقات ، وكانت الشركة الأفريقية القومية منصرفاً إلى القضاء على الشركة الفرنسية المنافسة ، ومن ثم لم تتخذ الحكومة أى إجراء . وبحلول أبريل ١٨٨٤ قررت وزارة المستعمرات أن تتحمل العبء وحدها وغادر ا. ه. هيويوت إنجلترا وهو يحمل لقب القنصل الإنجليزي في كالابار بقصد عقد اتفاقيات وإقامة المحميات في أثناء إبحاره على طول ساحل غرب أفريقيا . وبحلول الثاني عشر من يوليو كان قد توغل في دلتا النيجر حيث كان يحاول ضم المنطقة قبيل وصول القنصل الفرنسي .

ولم يكن في استطاعة القنصل الإنجليزي هيويوت أن يدرك أن الكونت (أوتوفون بسمارك) قد قرر خوض سباق ضم الأقاليم ، وكان التجار الألمان الذين تنزعهم شركة من هامبورج تعرف بشركة (أدولف ورمان جزلشافت) قد نشطوا في المنطقة الواقعة شرق الدلتا منذ زمن طويل ، لكنهم كانوا يعتمدون على أسلوب التجارة الحرة الذي يهدده أسلوب بناء الاحتكارات . وفي التاسع عشر من مايو ١٨٨٤ غادر الدكتور جوستاف ناختيجال أوروبا بعد أن غادرها القنصل الإنجليزي (هيويوت) بشهر واحد وهو يحمل تعليمات بضم مناطق غرب أفريقيا التي كانت تخضع بالفعل للنفوذ التجاري الألماني (*). وبعد أن

(*) قام نشاط الاستعمار الألماني في البداية كله على أكتاف كبار التجار الرأسماليين ورجال البعثات الدينية البروتستانتية والمكتشفين الذين كانوا يعملون إما لحساب جمعيات علمية أو بدائية من حب الفكرة وليس على أكتاف الحكومة الألمانية (المترجم).

انتهى الدكتور (جوستاف ناختيجال) من احتفال سريع بضم ساحل توجولاند القصير مضى في طريقه دون أن يتعرض (هيويوت) ، القنصل الإنجليزي . ولما كان الدكتور (جوستاف ناختيجال) من العلماء ومن المستكشفين ذوى الصيت الذائع ، فقد أصبح وسيطاً دبلوماسياً حاذقاً مقتدرًا عقد العزم على إبرام اتفاقية حماية بين ألمانيا وبين قبيلة دوالا الخاضعة للملك الأفريقي بيل على ساحل الكمرون . وكان عملاء شركة (ورمان) قد أعدوا الملك لهذا الهدف حين وصل (ناختيجال) في الرابع عشر من يوليو ، وكان الملك بيل قد طلب أن تضمه [بريطانيا] عام ١٨٧٧ ، لكن طلبه لم يستجب ، أما الآن فهو لم يكن يستطيع أن يصدق الأنباء التي تقول إن قنصلاً إنجليزياً قادم في الطريق في نهاية الأمر . وحين وصل القنصل الإنجليزي (هيويوت) بالفعل في التاسع عشر من يوليو - كان قد مضى خمسة أيام على إعلان المحمية الألمانية . واضطرت الإرساليات البريطانية التي وجدت المنطقة منذ عام ١٨٤٥ - إلى جانب محكمة تجارية بريطانية - إلى الانسحاب من الإقليم . ومن ثم أطلق على هذا القنصل اسم القنصل (هيويوت) الذي وصل بعد فوات الأوان (Too late Hewet) .

وفي خريف نفس العام طرحت مسألة غرب أفريقيا على مؤتمر برلين ، وإلى جانب تقسيم الكونغو ، أيدت الدول اتفاقيات الضم الفعلية ونادت بمبدأ التجارة الحرة في أقاليم النيجر والكمرون . وفي عام ١٨٨٥ صدق البرلمان البريطاني على اتفاقية برلين وأنشأ محمية أنهار الزيت (Oil Rivers Protectorate) (*) التي تتركز حول منطقة كالابار وتتحكم في دلتا النيجر . وكانت شركة (جولدي) قد عقدت اتفاقيات مع قبائل السكوتو ، وهي كبرى إمارات الهوسا ، وكانت تلك المنطقة قد اعتبرت جزءاً من دائرة النفوذ البريطاني . وفي كلتا

(*) ترجع هذه التسمية إلى أن المنطقة اشتهرت بإنتاج أحسن نوى (زيت النخيل) وأخذها كمية (المترجم) .

الحالتين كان حق الحكومة فيها حقاً اسمياً صورياً ، بل إنه حتى بالنسبة لبعثة (كالابار) لم تبدأ الإدارة الفعلية إلا بعد مضي ست سنوات ، لكن الزعيم (نانا) زعيم قبائل الكورى قد سمح له بتنفيذ القرارات والمراسيم البريطانية .

أما التحديد الدقيق للحدود الإنجليزية الألمانية — فقد ترك أمره للتفاوض الذى تأخر بفعل نص خاص مؤداه . أن تحصل ألمانيا على جبل الكميرون إذ بادرت (أى ألمانيا) بشراء إحدى الإرساليات البريطانية الموجودة فى سفح الجبل . ولم يكن (الرايشتاج) يوافق على إنفاق المال . لكن المبلغ حول عام ١٨٨٦ حين اشترت جماعة بازلر الإنجليزية مركز أو محطة التعميد الإنجليزية (English Baptist Station) ، وفى مقابل ذلك سمحت ألمانيا لجميع مطالباتها أو استثماراتها من حوض نهر النيجر .

ولم يكن بسمارك يسعى للحصول على مستعمرات ، بل كان كل مايسعى إليه هو حماية التجارة فحسب . ومن ثم أصبحت الكميرون إقليمياً حافظت فيه ألمانيا على الاستقرار وسيطرت على التجارة . وكان الدكتور (ناختيجال) وقد هد الملك (بيل) بصفة خاصة بأن جماعات (دوالا) تستطيع الاستمرار فى سيطرتها على التجارة فى الداخل . لكن الحكومة كانت مضطرة لخداع الزعيم لأن الشركات رفضت إيفاد أى وكلاء مالم تستأثر بالاحتكارات . وقد حاول (بيل) الدفاع عن مكانة جماعات (الدوالا) لكنه منى بالهزيمة فى حرب دامت أربع سنوات .

وباعت الحكومة بعض الامتيازات لاستغلال الموارد والتجارة ، وذلك بقصد زيادة الإيرادات من الرسوم ، إلا أنه لم يكن يتوافر العدد الكافى من العمال أو النقل الكفء لتحقيق التنمية المرجحة . وبحلول عام ١٨٩٩ أصيبت الاحتكارات بالإفلاس .

وكانت الاتصالات مع الساحل عبر الغابات المطيرة إلى إقليم السافانا فى الداخل — تعتمد اعتماداً كلياً على الحمالين الزنوج . وكان يجرى إنتاج المطاط ، وزيت النخيل والكاكاو — ولكن هذه المنتجات كانت تعتمد

بدورها على العمال المحليين . وكان السكان مبعثرين فضلاً عن سوء استخدام التربة . ولم يتوافر مطلقاً العدد الكافى من العمال لأداء العمل الذى يسمى الألمان لإنجازه ، ولم يكن العمال الزنوج يتعرضون لأى قدر من الاضطهاد بسبب ندرتهم وضرورة وجودهم وعدم الاستغناء عنهم . وقد أحيا البحث العلمى الآمال فى التطور الزراعى وتحسين المستوى الطبى . إلا أنه لم يتحقق نتائج ذات بال بسبب ندرة الأموال ، كما أن معدل استخدام الأفراد البيض كان يتسم بالسرعة الفائقة .

وحين وصلت البعثات التجارية الألمانية إلى إقليم آداماوا فى الداخل حوالى عام ١٨٩٤ — تبين لها وجود جماعات زراعية من الزنوج تخضع لحكام الهاوسا الذين يخضعون بلادهم لقبائل الفولاني . وكانت الزعامة كلها تخضع اسمياً لقبائل السوكوتو — لكن بريطانيا لم تحاول وقف التقدم الألمانى . وكان الإسلام قد وصل إلى الكميرون فى أثناء انتفاضات وثورات قبائل الفولاني فى إقليم الهاوسا حوالى عام ١٨١٠ .

وكانت حيازة الرقيق ظاهرة تقليدية — ولكن وكلاء القيصصر الذين انتشروا فى مساحات واسعة عملوا على مكافحتها — إلا أن جهدهم الرئيسى سرعان ما تحول إلى الزحف الفرنسى الذى بدأ بتحركه تجاه الشمال الشرقى من النيجر ، يثير بريطانيا وألمانيا بقدر ما يثير الهاوسا فى تلك المنطقة .

وسرعان ما أكدت السيطرة التجارية لبريطانيا أسبقيتها السياسية فى (الدلتا) ، لكن التجارة هناك كانت تعتمد على حرية الوصول إلى إقليم الهاوسا . وحصلت الشركة الأفريقية الوطنية على ترخيص احتكارى عام ١٨٨٦ ، وأصبحت شركة النيجر الملكية المرخصة والمحدودة ، وبادر التاجر الإنجليزى (جولدى) على الفور إلى اعتقال كل الأجانب ، وكان فى هذا الإجراء انتهاك لاتفاقيات برلين . وفى عام ١٨٨٩ حاولت البحرية الفرنسية الدخول بالقوة إلى دلتا النيجر . لكن شعب البانانى أصابها بالهزيمة .

وكان هذا الشعب حليفاً لشركة النيجر الملكية . وشهد العام التالى جيوشاً من الجمهورية الفرنسية (الثالثة) تهبط مجرى نهر النيجر ، لكن الملكة فيكتوريا أصدرت إعلاناً لتأييد حقوق التاجر الإنجليزى (جولدى) . وبعد ذلك بعامين قررت فرنسا أن تحتل بالقوة محمياتها على ساحل الداهومى ، وأن تربطها بالبعثات والحملات القادمة فى نهر النيجر من إقليم السنغال . واحتج ملك الداهومى الانعزالى على هذا التدخل والتحرش ، وادعى السيادة على المحميات الموجودة ، وطالب بالانسحاب . وبعد أكثر من عام حافل بالقتال العنيف الذى استعان فيه سكان داهومى بقوات المحاربين من الأمزون (Female Amazon Troops) (*) استسلمت المناطق الداخلية . والتقت الجيوش الفرنسية فى عام ١٨٩٤ ، وكانت تستعد للتحرك نحو مناطق شركة النيجر الملكية .

وأُسرع (جولدى) باستدعاء فردريك لوجارد الذى كان قد أخضع (أوغندا) منذ وقت وجيز ، وذلك من أجل التفاوض لعقد سلسلة من الاتفاقيات القبلية بهدف وقف الغزاة الفرنسيين . وبدأت شركة النيجر الملكية تتجنب قبائل دلتا النيجر ، ومن ثم حرمتها من العمل ، وذلك بأن توغلت فى أودية النيجر الأوسط ونهر بنوى (Benue) مباشرة (**). ونجحت الاتفاقيات التى عقدها لوجارد فى حماية هذا الاحتكار - لكن سباق عقد الاتفاقيات أدى إلى تضارب ضار فى المزاعم والدعاوى ، ومن ثم فقد اضطرت فرنسا وبريطانيا لأن تتفاوضا حول إدخال تعديلات على طول النهر من أجل رسم حدود معقولة . واتجه الاهتمام الفرنسى نحو الشمال إلى إقليم الهاوسا الذى كانت تعتمد شركة (جولدى) على التجارة معه . وفى نفس الوقت قام تجار الرقيق من قبائل الهاوسا بغارات دورية كما كانوا يعرفون سيرة التجارة على طول النهر ، لذلك قاد (لوجارد) خلال عام

(*) نساء من عرق خرافى من المحاربين زعمت الأساطير أنهن يحاربن مع الجيوش ولا يهزمن. (المترجم) .

(**) أحد فروع النيجر (المترجم) .

١٨٩٧ القوات الخاصة لشركة النيجر الملكية التى لم تكن تتحمل أدنى قدر من المسؤولية أمام الحكومة البريطانية ، وسار بها إلى أراضي الحشائش فى إمارات الهاوسا - وكان القصد من ذلك إخضاع الولايات الإسلامية وضمها . ورفض بعض الأمراء توقيع اتفاقيات المحمية التى تحرم تجارة الرقيق ، كما أن تطور المصالح الفرنسية فى المنطقة هدد بنشوب الحرب ، وظهر أنه من الضرورى إيجاد قوة حربية كبيرة . وانضمت الحكومة البريطانية إلى الشركة فى تأمين ودعم قوة الحدود الجديدة فى غرب أفريقيا التى شكلها لوجارد والتى خاضت الحرب من أجل الفوائد الخاصة ، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن القوى السياسى . واستمرت (قوة الحدود) هذه تحصل على إعانات مالية من الخزانة الإمبراطورية - لكن الشركة ظلت توجه أنشطتها دون إشراف من الحكومة . بيد أنه حين حققت الاتفاقية الإنجليزية الفرنسية الصلح عام ١٨٩٨ ، اقتضى الأمر إخضاع الشركة لتنظيم دقيق ، كما طالب البرلمان والرأى العام بالسيطرة الفعالة ، وبالإشراف على أى قوات أو مصالح تحصل على إعانات مالية من الحكومة . ومن ثم فقد سحب ترخيص شركة النيجر الملكية عام ١٨٩٩ وتولت محمية حكومية مسئولية المناطق الداخلية فى الشمال اعتباراً من أول يناير ١٩٠٠ .

وتحولت الشركة إلى مشروع تنافسى تجارى خاص يعرف باسم شركة أفريقيا المتحدة ، وكانت شركة يونيليفر هى الشركة المتحملة للمسئولية الرئيسية ، كما كانت شركة (ليفر إخوان) هى التى تقوم بتسويق منتجات زيت النخيل . وأنشئت (محمية أنهار الزيت) عام ١٨٨٥ لتأكيد دعاوى الحكومة البريطانية فى دلتا النيجر وعلى الساحل ، لكنها لم تبدأ نشاطها حتى عام ١٨٩١ . وقد تولى بعض أفراد الشرطة من الزنوج فضلاً عن أسطول صغير ، يتبع وزارة الخارجية البريطانية ، حماية الاستقرار والتجارة فى هذه المحمية . وبعد ذلك بعامين امتدت السيطرة البريطانية إلى المناطق الداخلية بقصد منع الهجمات والغارات الواقعة على القبائل الموالية . وفى نفس الوقت (م ١٨ - إفريقيا)

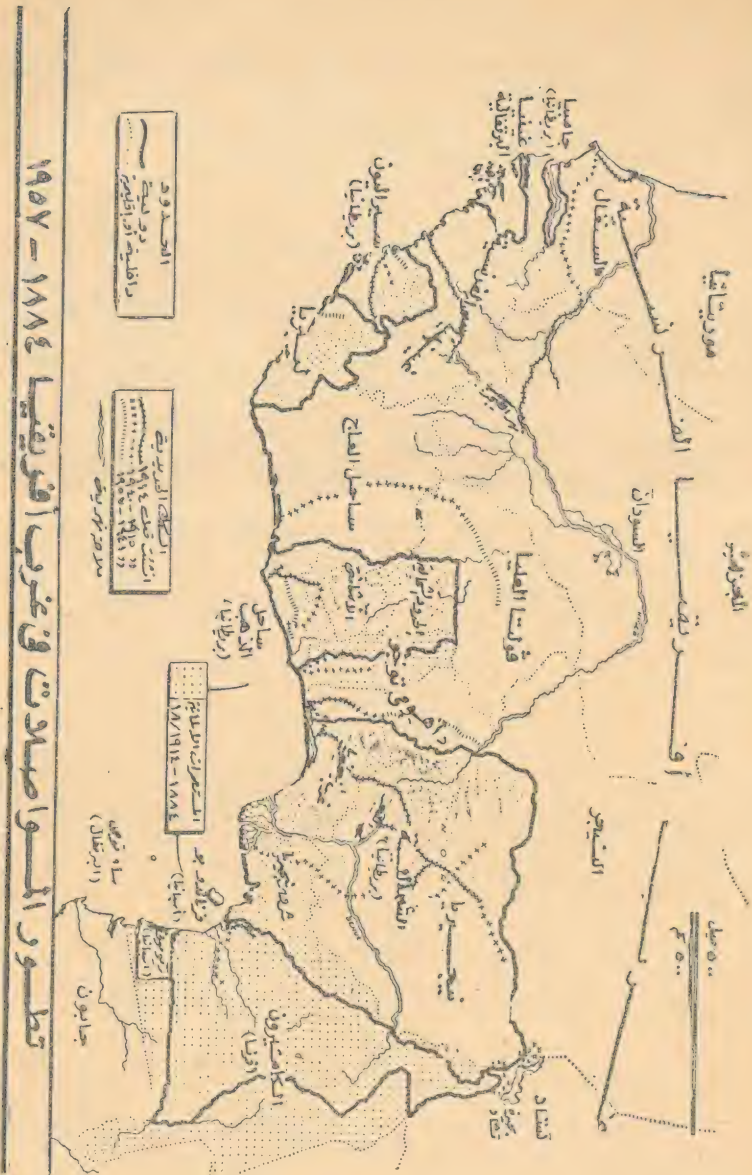
أطلق على الإقليم اسم جديد عرف باسم محمية ساحل النيجر (*). وقد حدث نفس الامتداد لقوة الشرطة في منطقة نهر بنين غرب النيجر لمسافة بسيطة ، واستمر التجار في صلاتهم المتقطعة بمملكة (بنين) ، لكن حدث في عام ١٨٩٧ أن ذهبت إحدى البعثات التبشيرية الإنجليزية الموفدة إلى هذه المملكة ، وكانت ثمة أنباء جديدة عن وجود قرابين بشرية متكررة تنم عن التعطش للدماء ، وكانت هذه القرابين البشرية صورة مشوهة لمؤثرات تجارة الرقيق البرتغالية القديمة . وتعرضت المحمية على وجه السرعة لإخضاع (بنين) وتأديبها ، ثم استطاعت ضمها فيما بعد . إلا أن آخر طغاة المملكة لم يقعوا في الأسر ، ولم ينفذ فيهم حكم الإعدام إلا بعد عامين .

وفي أول يناير (١٩٠٠) تحولت المناطق الساحلية إلى وزارة المستعمرات التي أطلقت عليها اسماً جديداً هو نيجيريا الجنوبية ، وظل وضع مستعمرة (لاجوس) الخاضعة للسيطرة المباشرة منذ عام ١٨٦١ كما هو دون تغيير لكنها أصبحت محاطة تماماً في ذلك الوقت بمحميتين حكمه ميتين بريطانيتين كبيرتين .

وكانت بحيرة تشاد هي القطاع الوحيد في غرب أفريقيا التي لم تطالب بها دولة من الدول حتى بداية القرن العشرين ، وقد تسابقت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا على البحيرة خلال عام ١٩٠٠ ، فكانت فرنسا من ناحية نهر النيجر ونهر الكونغو ، في حين كان البريطانيون من ناحية

(*) هناك ملاحظات هامة يثيرها هذا المرض السريع للأحداث :

- (أ) الطريقة التي يتم بها استعمار هذه المناطق تبرز دور الشركات التجارية كرائدة للاستعمار الأوروبي ، وهكذا يمكن أن نقول إنه هنا وفي مناطق كثيرة في أفريقيا انقلب المبدأ القائل بأن التجارة تتبع الاحتلال العسكري .
- (ب) استعمار نيجيريا تم على مراحل ، فلم تتخذ نيجيريا شكلها الحالي بمحدودها السياسية ووحدةها الإقليمية إلا منذ عام (١٩١٤) .
- (ج) اسم نيجيريا ، وهو مرتبط بلفظ (Negro) يشير إلى المسميات التي أطلقها الأوروبيون على هذه المناطق من القارة الأفريقية وعلى أجدانهم أنفسهم (المترجم)



تطوّر المواصلات في غرب أفريقيا ١٨٨٤-١٩٥٧

تيجيريا ، وكانت ألمانيا من مرتفعات الكميرون ؛ واستطاعت كل دولة من الدول الثلاث أن تدعى حقاً في الخط الساحلي - لكن الميجور (فرانسوا جوزيف أميدى لامي) استطاع مغامراً ومضحياً بحياته أن يكفل لفرنسا نصيب الأسد في هذا السباق .

ومن ثم لم يأت عام ١٩٠١ إلا وكانت الملامح الأساسية لمناطق النفوذ الأوربي قد اتضحت : وقد طرأت عدة تعديلات طفيفة في السنوات اللاحقة ، إذ لم يخضع بعض السكان المحليين للحكم الأوربي حتى العقد الثالث من القرن العشرين ، لكن الاهتمام الأول والشغل الشاغل في غرب أفريقيا كلها بعد بداية القرن الحالى كان يتركز على تسخير دفة الإدارة وعلى تحقيق التطور السلمى الهادى :

١٧

السلام والنفوذ والقوى الإستعمارية

بدأ النفوذ السيامى والاقتصادى لأوروبا يسود غرب أفريقيا كلها منذ مطلع القرن العشرين . وقد فرضت الحاجات السياسية والتجارية ومتطلبات المواصلات للدول الأجنبية معالم الحدود في غرب أفريقيا . فلم ترسم هذه الحدود في ضوء العوامل البشرية ، أو يراع فيها التقاليد القبلية . فقد قسمت الروابط القبلية ، وفتت التكتلات الاقتصادية والسياسية المحلية بصورة تعسفية مجحفة . ومثال ذلك أن بعض قبائل (الإيوى) كانت ضمن إطار قبائل الأشانى التابعة لبريطانيا ، في حين أن معظم قبائل (الإيوى) كانت تتبع (التوجو) الألمانية . أما (اتحاد الفولاني والهاوسا) الذى قسم بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا - فقد انهارت أنماطه المستقرة في مجال التبادل التجارى ، كما انهارت وحدته الاجتماعية . فلقد فرضت على المنطقة تقسيمات إقليمية جديدة كما فرضت ستة أنماط من الحكم الأوربي .

وكان الهدف من هذا الفصل هو تحديد معالم التطور الذى طرأ على الأجهزة الإدارية ذات الطابع الدائم والموحد في غرب أفريقيا .

وكانت الأجهزة الإدارية في العادة تعكس اتجاه الحكومات الأوربية المعنية ، ولم تكن تربطها بالأوضاع الأفريقية إلا صلة غير مباشرة . فالسلطة الفرنسية التى كانت تتسم بالنظام المفرط في مركزيته اعتمدت بصفة عامة على التأييد الضمنى للزعماء المسلمين ، وكانت تتعامل بنفس الأسلوب مع مدن الهاوسا ومزارعى إقليم السافانا ، وقبائل الغابات المطيرة . أما الحكم الألمانى فكان يركز على حماية التجارة ، لكنه حاول تجنب المسئوليات الكبيرة ، ولم يول إلا اهتماماً محدوداً للقضايا بعيدة الأجل أو للحاجات

الحلية . وكانت بريطانيا تتعامل (بالأسلوب غير المباشر) من خلال الولايات القائمة في محمية نيجيريا الشمالية ، ولعل ذلك كان أبرز مساهمة للتقاليد في غرب أفريقيا كلها - إلا أن بريطانيا كانت تحكم بالأسلوب المباشر في محمياتها ومستعمراتها الأخرى ، واستندت من هذه القاعدة مستعمرة سيراليون التي كانت تسكنها سلالة الأرقاء السابقين المصطبغين بصبغة الغرب . وكانت ليبيريا تتمتع بالاستقلال الاسمي ، وكان منهاجها يتسم بالتفرد والعشوائية في طابعه ، وقد تمخضت كل سياسة من هذه السياسات الست عن آثار ونتائج متباينة .

وكانت فرنسا تستهدف ولو نظرياً على الأقل - تحويل جميع الأفريقيين الخاضعين لاستعمارها إلى مواطنين فرنسيين ، وفي عام ١٨٤٨ منح حق المواطنة للشبان المحليين ولسكان المدن البيض في السنغال مع حق (التمثيل) في باريس . وحين فتحت مدن أخرى اتبعت نفس الترتيبات ، وبحلول عام ١٨٩٥ أدى نمو الإمبراطورية إلى الخشية من طغيان عناصر الأفريقيين ممن لهم ثقافات وقيم غريبة على الوطن الأم نتيجة لعملية الاستيعاب (**) أو لمنحهم الحقوق المدنية . لكن تحولت فكرة (الاستيعاب) فيما بعد إلى فكرة (الارتباط) . وقد احتفظت (العناصر المستوعبة) بحق المواطنة ، وكان من حقها أن تورثها لأبنائها ، إلا أن نظام الاستيعاب والإدماج هذا توقف بعد ذلك . بيد أن هذا النظام (نظام الاستيعاب) بقي في متناول الأفريقيين إذا كان من (الصفوة المختارة)** ، أي إذا انفصل عن ثقافته المحلية من

(*) قامت نظرية الاستيعاب على أساس بعض المبادئ البراقة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية ، لكن الهدف الأساسي منها كان صيغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم وتعاليمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوا فيصبح تكوينهم وتفكيرهم . . تماماً كالفرنسيين الأوروبيين .

(**) حاولت فرنسا فرض سياسة (الفرنسية) على جميع الأفريقيين . ومن الوسائل التي اتبعت في هذا المجال محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على استيعاب الثقافة الفرنسية ، وأطلق على هذه المجموعة التي تمثل حلقة الاتصال بين الأفريقيين ، والمستعمرين اسم (النخبة الممتازة) أو (الصفوة الممتازة) .

أجل الارتفاع للمستويات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية الفرنسية . وفي عام ١٩٠٥ حلت الحكومة المدنية المركزية محل الإدارات العسكرية المستقلة في غرب أفريقيا ، وكان النموذج الإداري هو صنيعة (الاتحاد) لتحقيق التطور الاقتصادي والثقافي الموحد . وكانت كل القرارات تصدر في الواقع من باريس إلى الحاكم العام في أفريقيا الغربية الفرنسية في (دكاكار) . وكانت سلطته المباشرة والكاملة تمارس من خلال عناصر مختارة من الأجهزة الأفريقية التقليدية : وكان الحاكم العام مسؤولاً عن حماية ممتلكات الأراضي الأفريقية من المشتريين الأوروبيين - كما كان يتولى إدارة مشروعات السكك الحديدية ومشروعات التنمية الزراعية .

وكانت فرنسا تتبع أسلوب الحكم المباشر وتستغل المستعمرة لدعم اقتصادها ، وكان الأفريقيون (رعابا) تميزهم فروق خاصة تحول دون اندماجهم الثقافي - لكن (النخبة الممتازة) من هؤلاء الأفريقيين كانت بمثابة (شركاء صف) في عملية النقل المستمر للثقافة والمدنية الفرنسية ، وكانت تلك النظرية تستهدف تحقيق شخصية متكافئة في نهاية المطاف ، غير أن الواقع كان يعكس حقيقة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفي إطار الجمهورية الفرنسية ، كانت السلطة تكمن في يد الحكومة المركزية - ومنذ عام ١٨٤٨ - كان بعض هذه السلطة يفوض للمدن السنغالية ؛ حيث مارسها المجالس النيابية للمواطنين ، هذا مع احتفاظ سلطات باريس بحق المراجعة أو النقض والإلغاء . على أن نظام المجالس لم يمتد مطلقاً خارج نطاق سكان المدن المستوعبة ، وذلك حتى منتصف القرن العشرين .

ولم يكن للعناصر المستوعبة ، أو للرعابا ، أية مؤسسات تمثيلية ، كما أن أفريقيا الغربية الفرنسية قد قسمت إلى ثمانية أقاليم يحتوى كل منها - بدوره - على ما يصل إلى عشرين دائرة . وكانت الحدود تقطع - عن قصد - أوصال القبائل من أجل مكافحة التقاليد الانفصالية . ويتولى قائد فرنسي - إلى جانب جهازه الاستشاري - الإشراف على كل دائرة . وكانوا يعينون الرؤساء الأفريقيين الخاضعين لسلطتهم المباشرة . وذلك في مراتب متدرجة ، قسمت إلى ثلاث درجات في بادئ الأمر ، ثم انتهت إلى حوالي عشرين

درجة أو مستوى ، ومنح كل منهم قسما فرعيا ، أو إقليما أو مقاطعة أو قرية . وكان هذا التقسيم بدعة فرنسية تمجدى المعالم القبلية والثقافية التقليدية : وكان معظم المعينين في هذه المناصب من رؤساء القبائل السابقين ، لكنهم وجدوا من العسير إدارة شؤون الشعوب الغريبة والثقافات الممزقة التي أنيطت بهم أمورها .

وقد جعلت فرنسا هؤلاء الرؤساء بمثابة موظفين مدنيين بيروقراطيين ، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى كفاءتهم ومدى تأثيرهم ، دون أن تترك الباب مفتوحاً للطغیان أو الاستغلال للسلطة .

أما في إقليم السافانا فقد كان الأسلوب متشابهاً إلى حد كبير ، وإن كان الفرنسيون قد وجدوا تأييداً قوياً لأساليبهم من رجال الدين المسلمين المحافظين ، وقد هيا الحكم الأوربي السلام ، وحقق النظام ، بأن قضى على الحروب الفوضوية التي اعتاد الطغاة المحدثون خوضها ، وبعد تطبيق سياسة الاستيعاب والتمييز لم يكن ثمة أى ضغط يهدف صبغ الرعايا الأفريقيين بالصبغة الأوربية . وقد رحبت فرنسا بالقانون الإسلامى الذى قدمه رجال الدين ، إذ أنه كان يؤيد الوحدة الإقليمية ، لا الوحدة القبلية ، كما كان يأمر بالطاعة لأولى الأمر . وقد هيا هذا القانون لفرنسا فرصة تحقيق السلام وتنمية التجارة والكفاية في الإدارة . كما استطاع المسلمون المحافظون بدورهم ممارسة الدعوة لدينهم ، وسمح لهم بالحفاظ على سيطرتهم على تقاليدهم وعلى تعليمهم القرآن .

ولم تلق الإرساليات المسيحية في إقليم السافانا تشجيعاً ، لأنها كانت تزعزع مكانة أنصار فرنسا من المسلمين ، كما كانت تهدد الاستقرار الاجتماعى . وقد اعتاد المفكرون الثناء على التسامح الذى اتسمت به السياسة الفرنسية ، وعلى فاعلية التحالف مع البيروقراطية والديانة والشريعة الإسلامية ، حتى إنهم وصفوا الإمبراطورية الفرنسية بأنها « أضخم بلاد المسلمين في العالم » . بيد أن هذا التحالف كان بمثابة تناقض مباشر للرسالة الثقافية الفرنسية ، كما كانت تمثل دائماً الأداة للتوسع الفرنسى الإسلامى المزدوج .

ولم تتحقق لفرنسا أطماعها الاقتصادية ، فقد كان مستثمرو القرن التاسع عشر يحملون بالثروة والفرص - لكن إقليم السافانا كان في معظمه يتسم بالجفاف والخلخلة السكانية والفقر في الموارد الطبيعية . وقد طرحت خطة نوقشت لسنوات عديدة تدعى لشق قناة محيطية عبر تونس بحيث تغمر أرض الصحراء الكبرى بالمياه ، وتحفر القنوات الموصلة لحوض النيجر والكونغو وبحيث يمكن للبواخر الفرنسية العبور في مياه محمية من البحر المتوسط حتى خط الاستواء .

لكن حين أثبت أحد علماء الجيولوجيا الإيطاليين أن الصحراء تعلو على مستوى مطح البحر - تحول المشروع إلى إنشاء خط حديدى . وجرت مناقشة طويلة بين الذين نادوا بمسح الطريق وبين أنصار الاستكشاف بواسطة الخط الحديدى ، وكانت وجهة نظر (أنصار الكشف) أنهم سوف يمدون الخط الحديدى مع تقدمهم ، ومن ثم تتوافر لهم المون والحماية دون صعوبات . كما أن نفقة البناء عبر العقبات غير المنظورة سوف تقل عن نفقات الحملات المنفصلة . بيد أن العقول التي تعودت الحذر هي التي تغلبت وسادت في النهاية ، وأرسل فريق لإجراء المسح فإذا به يقع ضحية للمحاربين البربر : وحين اتضح أن السافانا إقليم فقير ، تبدد كل اهتمام بالمشروع الممتد عبر الصحراء ، ولم تشق الطرق على الإطلاق .

وبعد عام ١٩٠٠ طلبت الحكومة الفرنسية من كل إقليم أن يفى باحتياجات ميزانيته ، ووضعت الميزانية بمعرفة قادة الدوائر ، وبمعرفة رؤساء الأقاليم الفرنسيين . وقد حدثت بعض الصعوبات في جباية الضرائب من سكان الغابات المطيرة ، ولكن السلطات الإسلامية في إقليم السافانا أثبتت روح التعاون . وقد حصل الرؤساء المعينون على عمولة محدودة ، بالإضافة إلى مرتباتهم المدنية . وكان هنالك - من الناحية الكلية - نظام تعليمى ، وكان يتعين على الرؤساء اجتياز الامتحانات باللغة الفرنسية قبل تعيينهم في وظائفهم ، كما حظر التعامل باللغات المحلية . على أن تشييد المدارس وتزويدها بالمدرسين كان يحتاج

إلى نفقات باهظة ، كما أن هذه المدارس كانت تتنافس مع المراكز القرآنية ، ومن ثم فلم ينشأ منها بالفعل إلا القليل .

لقد قيل - وربما كان هذا القول عن حق - إن التفرقة ، أو التمييز العنصري ، ظواهر لم تعرف في أفريقيا الفرنسية : لكن التفرقة الفعلية تحققت من خلال التمايز على أساس المعايير الإقليمية والثقافية ، فالمواطنون من المدن السنغالية كانوا مختلفون اجتماعياً وسياسياً عن الأفريقيين المستفيدين بنظام الاستيعاب ، أو الأفريقيين الرعايا ، كما كانت (الصفوة المتفرنسة) « أى التى اكتسبت صفات عنصر الغال » تنأى بنفسها عن الثقافة المحلية للعوام .

لقد كان الحكم الفرنسي في الواقع يهتم ، بالفعل لا بالقول ، وكان يميل إلى العمل من خلال مجموعة منتقاة من الأنظمة الحماية المتكيفة لتتلاءم مع الحكم المباشر .

أما الأساليب التى اتبعتها الألمان في التوجو والكميرون فقد كانت تختلف اختلافاً بيناً . على أن نظام الإدارة كان لا يزال في طور النمو حين ضاعت هذه الأقاليم إبان الحرب العالمية الأولى . كان الكونت (أوتوفون بسمارك) قد ألزم حكومة القيصر بحمايته وإخضاع الإقليم الذى يحصل عليه التجار الألمان ، لكنه كان يعارض دائماً إقرار أى فتوحات رسمية مقصودة .

وكانت التوجو والكميرون مناطق محمية - لكن عنصر المبادرة كان عادة بين أيدي الأفراد ، كما رخص للشركات الاحتكارية القوية العمل في المحمية وتطويرها . ولكن شركات التوجو والكميرون لم تحظ مطلقاً برؤوس الأموال الكافية ، أو التنظيم اللازم لممارسة النشاط على نحو مؤثر . وإذا استذكرنا الأحداث الماضية لرأينا أنه من الواضح الجلى أن الشركات القانونية ذات السلطة المطلقة تقريباً - قد عفى عليها الزمن ، وهى لا تستطيع منافسة الحكومات القومية المنظمة ، مثل الحكومة الفرنسية أو البريطانية في المناطق المحيطة بالمحميات الألمانية ، كما كانت تعجز عن توفير عناصر الوحدة والسلطة والكفاية التى تتطلبها الحياة أو الملكية الحديثة .

وكان بسمارك منذ عام ١٨٩١ ، قد سمح على مضض بإنشاء قوة شرطة محلية في الكميرون ، وكانت تتألف من عناصر مرتزقة من الهاومى والهاوسا وقبائل (الكرو) الليبيرية . ثم أضيف إلى هذه القوة فيما بعد مجندون من التوجو والسودان - لكن القوة كانت قليلة العدد مشبعة بروح التمرد . وفي عام ١٨٩٥ أنشئت قوة ميليشيا أفريقية خفيفة (Schutztruppe) للحفاظ على النظام ، ولكن - مع ذلك - لم يتوافر للأقاليم الألمانية إلا قدر طفيف من الحماية أو الحراسة .

وانتهجت الجهود الألمانية المضنية نحو السيطرة على التجارة المربحة بين الساحل والمناطق الداخلية في الكميرون . وكانت قبائل (دوالا) منذ زمن بعيد تقوم بدور الوساطة التجارية بين السفن الساحلية الأوربية وبين مستودع (أى المكان الذى كانت تتجمع فيه البضائع) بضائع قبائل الفولاني والهاوسا (ياوندى) التى تبعد مسافة ١٢٥ ميلاً داخل البلاد . وفي الاتفاقية التى عقدها الدكتور جوستاف ناختمجال مع الملك بيل ملك (دوالا) عام ١٨٨٤ تعهدت ألمانيا باحترام القبائل وكفالة الحماية لها . وفيما بين أعوام ١٨٩١ ، ١٨٩٥ نشبت حرب سافرة هددت بوقف النشاط التجارى كافة ، واضطرت الحكومة لاستخدام قوة الشرطة الجديدة وقوات الميليشيا التى شكلتها من أجل استعادة الهدوء ، واستطاع التجار الألمان بعد ذلك السيطرة على طرق التجارة المؤدية إلى ياوندى .

وبعد قمع حركة قبائل (دوالا) أصبحت المشكلة العسيرة تتمثل في موضوع النقل - إذ كانت قوافل الحمالين الأفريقية أمراً ضرورياً ، لأن كل دواب الحمول سقطت صرعى ذبابة النسي تسمى . وقد وضع مشروع لمد خط حديدى منذ عام ١٩٠١ - لكن إنشاء الخط لم يبدأ حتى عام ١٩١١ - ولم يكن الخط يمثل أى أهمية حتى تولت حكومة الانتداب الفرنسي استكماله في عام ١٩٢٧ . وفي نفس الوقت وصل إلى (ياوندى) طريق بدائى للسيارات عام ١٩١٣ ، ووافقت فرنسا عام ١٩١١ على السماح للسفن الألمانية باستخدام

الموانى على نهر الكونغو ، وهو طريق لو استخدم ليسر الوصول إلى (ياوندى) لكن القيصر وتجاره افتقروا إلى الوقت وإلى المال اللازم للاستفادة من هذا الامتياز قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى .

ومن ثم كان لعنصر العمل أهميته القصوى طوال فترة الوجود الألماني . كما كان الطلب كثيراً على القوة البشرية للعمل في المزارع التي أنشأها المستوطنون الأوروبيون على سفوح جبل الكيمرون شمال غربي دوالا . وكان من المتعذر زراعة القطن ، ومرد ذلك ضرورة توافر أعداد كبيرة من العمال غير المهرة لأعمال الزراعة ، ولجنى القطن ، هذا كما أن الأوبئة أحبطت كل التجارب لزراعة البن ، أما زراعة الدخان فقد كانت أسعد حظاً ، وذلك لأنها برغم حاجتها إلى رعاية دقيقة — كانت تجتذب العمال المهرة ذوى الأجور العالية بسبب ارتفاع أسعارها .

وكانت المزارع ، مثل التجارة ، تركز اهتمامها على تحقيق الفائدة الاقتصادية أكثر مما تستهدف تحقيق الرخاء المحلي . ولم يكن ثمة إلا أقل قدر ممكن من الدعاية الألمانية حول (عبء الرجل الأبيض) (*) . لكن السكان الأفريقيين كانوا يعيشون داخل حماية واضحة بسبب ندرتهم وأهميتهم . وقد فرضت الضرائب الفردية ، كما لجأ الألمان للسخرة ، ذلك مثلما كان الأمر في الأقاليم الفرنسية المجاورة ، من أجل دفع الأفريقيين على العمل . أما النتائج المباشرة للاحتلال الألماني فقد تمثلت في الصراعات بين أفكار القبائل الأفريقية عن حيازة الأرض والمفاهيم الأوربية الخاصة عن الملكية الثابتة للأرض ، وقد سادت التقاليد الأفريقية عدة سنوات ، لكن القانون الألماني كان هو الفيصل في البت في دعاوى الأرض الخاصة بالأوروبيين . ولقد حسم هذا الصراع إلى حد كبير بسن تشريع قانونى موحد فيما بين عام ١٩٠٣ ، ١٩٠٧ ، وقد استمد هذا التشريع من السوابق

(*) اشتهر الألمان بالصراحة ، فحقى الكتاب الألمان ذكروا صراحة الدوافع الحقيقية للاستعمار ، ولم يحاولوا التخفى وراء دوافع إنسانية أخرى غير حقيقية (المترجم) .

الأفريقية والسوابق الألمانية ، وأصبح سارى المفعول بالنسبة للسكان كافة ، بغض النظر عن الأصل .

وكانت السلطة السياسية كلها — حتى على مستواها المحلي — في يد السلطات الاستعمارية الألمانية بعد إخفاق الشركات المرخصة عام ١٨٨٦ في إدارتها . وقد فوضت السلطة المحلية للرؤساء الأفريقيين الذين أولتهم الحكومة والتجار ثقتهم ، ولم يحل القضاء المدنيون محل القادة العسكريين الألمان في المناطق الداخلية إلا عام ١٩٠٥ ، إلا أنه بعد ذلك بعامين وجد إلى جانب الحاكم مجلس تشريعى ، وكان هذا المجلس مؤلفاً من مزارعين ، ومبشرين ، وتجار ، وموظفين استعماريين أوروبيين ، ممن كان لهم نفوذ كبير ، وإن لم يكن لآرائهم صفة الإلزام . وقد أعرب أعضاء الرايشتاج الألماني عن خشيتهم من أن يكون المجلس خطوة في سبيل الحكم الذاتى ، ذلك الحكم الذى كان من رأى الكثيرين منهم أنه يجب ألا يمنح إلا للمستوطنين البيض فحسب . وكان ثمة شعور قوى في برلين مؤداه أن الحكومات الاستعمارية يجب أن تتكفل بنفسها ، وقلمنا منح الرايشتاج إعانات مالية إلا في حالات خاصة ، كما حدث في شرق أفريقيا عام ١٩٠٧ حين طالب الرأى العام باتخاذ إجراء للقضاء على الأخطاء . ولذلك كانت المستعمرات تعتمد في إيراداتها على الضرائب الفردية ورسوم الواردات ، وبيع الامتيازات والتراخيص التجارية . ومن ثم فهي لم تكن قادرة في العادة على تمويل إصلاحات واسعة ، كما حال دون تحقيق التنمية أو زيادة الإيرادات ما كانت تتبعه الدولة الأم من الاستمرار في فرض الرسوم على منتجات المحميات الأفريقية التى كانت تعتبر أرضاً أجنبية من الوجهة القانونية .

ورغم ذلك فقد حققت حكومات المستعمرات تقدماً ملحوظاً في البحوث الزراعية ، فقد استحدث برنامج تعليمى من أجل زيادة كفاية العمال الأفريقيين . والواقع أن الكيمرون كانت عام ١٩١٠ الإقليم الأفريقى ،

الأول الذي يطبق فيه نظام الحضور الإلزامي . على أن التركيز كان ينصب على اللغة الألمانية ، ولم تكن هناك مدارس كافية لإيواء كل الأطفال .

وقبيل اندلاع الحرب عام ١٩١٤ أبدت ألمانيا كثيراً من البوارى على اتخاذ موقف جديد نحو مستعمراتها ، فلقد كان هنالك شيء من الاهتمام ببرنامج طويل المدى يودى إلى تحقيق الحكم الذاتى ، وكان يقابل هذا الاتجاه عدة مقترحات لمنح المستعمرات نوعاً من التمثيل المباشر فى رايشتاج برلين . وبدأ أن مشكلات التعليم والنقل قابلة للحل ، وقد ازداد اهتمام الحكومة برعاية الأفريقيين ، كما بدا أن الرايشتاج أكثر ميلاً للموافقة على الإعانات والمشروعات العامة للتنمية . كما كانت ثمة بوادر عن ازدياد الاهتمام بالاستغلال الكافى وفى الغزو المباشر للمستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية ، لكن أعداء ألمانيا الذين قاموا بغزو التوجو والكميزون ، وكذلك محميات شرق أفريقيا وجنوبها الغربى ، بددوا كل هذه الأحلام :

أما عن تجربة بريطانيا وإدارتها فى غرب أفريقيا فقد تميزت خلال السنوات الأربع عشرة الأولى من القرن العشرين ، بالتحقيق ، وبالتغيرات السريعة والمشكلات الفريدة :

ولقد كانت هنالك ثلاث مساحات متصلة من الأقاليم ، ولكن كانت تضم ثمانية نظم حكم مستقلة (سيراليون) كانت مستعمرة تضم الرقيق المحررين وتمثل محمية للسكان المحليين ، ومستعمرة ساحل الذهب - تحدها شمالاً مستعمرة الآشانتى ومحمية الأقاليم الشمالية ، وأقاليم نهر النيجر ، ومستعمرة لاجوس ، ومحمية ساحل النيجر ، ومحمية نيجيريا الشمالية - وتحتاج كل منها إلى نظرة خاصة .

بدأت نيجيريا المعاصرة تظهر عام ١٩٠٠ ، ففى أول يناير من ذلك العام ، انتقلت حكومة الاتفاقية والسلطات السياسية العسكرية لشركة النيجر الملكية إلى التاج البريطانى . وأصبح السير فرديريك ديلترى لوجارد الوكيل الشهير للشركة قبل ذلك - مندوباً سامياً للمحمية الجديدة ، وتحولت صداقته

مع (فلوراشو) - التى كانت قد ابتدأت بتبادل الآراء والأخبار حين تولت تحرير شئون المستعمرات فى صحيفة التايمز عام ١٨٩٣ ، إلى قصة عاطفية رومانسية ، وإن لم يتزوجا إلا فى عام ١٩٠٢ .

وحين كتبت فلوراشو عن مناطق الحكم الجديدة لخطبتها لوجارد ابتكرت اسم نيجيريا الذى أقره البرلمان رسمياً تحت اسم (نيجيريا الشمالية) حتى يوضح أن سلطة لوجارد لا تنضم إلا جزءاً من مصالح بريطانيا فى حوض نهر النيجر . وبعد ذلك قدمت اللىدى لوجارد استقالتها من رئاسة التحرير كى تعمل مع زوجها فى نيجيريا ، لكن اعتلال صحتها حال بينهما وبين البقاء مدة طويلة فى المحمية ، لكنها استمرت تقدم له المشورة . وقد بدأت العمل فى أول تاريخ علمى كبير لتلك المنطقة (١) .

وأتاح ضم نيجيريا لبريطانيا سلطة حكم عدد من السكان يفوق ما أتاحه لها أى قرار منفرد منذ فتوحاتها فى الهند فى مطلع القرن التاسع عشر . وكانت مهمة لوجارد ضخمة ، وربما كان ذلك بسبب التقارب فى المناقشة الأوروبية (أى بسبب تضارب المصالح الاستعمارية) . وكانت المهمة فريدة متميزة ، كما كانت تنطوى على إخضاع وإدارة عدد من مجتمعات السافانا المنظمة المستعمرة ، وكذلك إخضاع الرعاة وعدد من القبائل فى الغابات الاستوائية . وكانت سلطة الحكومة تستند إلى عدد من الاتفاقيات الموروثة من الشركة ، وكانت معظم هذه الاتفاقيات ذات نمط واحد ، وقد أعدت سلفاً وقدمت على عجل للرؤساء لتوقيعها حين دخلت الشركة فى سباق مع الجيوش الفرنسية الزاحفة للحصول على مناطق النموذج ، وكان الغموض بكمثف بعض الاتفاقيات فيما يتصل بالحدود . وكان بعضها يتعارض مع الاتفاقيات التى عقدتها فرنسا

(١) يقصد بذلك كتاب A Tropical Dependency : An Outline of the Ancient History of the Western Soudan with an Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria, London, 1960 .

أو مع الاتفاقيات القبلية الأخرى التي عقدتها الشركة . ولم يكن بعض هذه الاتفاقيات يتلاءم مع خصائص الأوضاع السياسية والجغرافية المحلية :

وفي بعض الحالات أثر الرؤساء الأفريقيون — الموقعون على الاتفاقيات — تجاهل أو إهمال البريطانيين تماماً ، ومثال ذلك أن سلطان (السكوتو) — الذي كان يمثل سلطة الفولاني المسيطرة على ولايات الهاوسا القومية — قد تجاهل تماماً تلك الرسالة التي تنص على أن لوجارد قد أصبح يمثل الحكومة ، بعد أن كان يمثل الشركة . وقد قبل الأمراء ورؤساء القبائل بالقرب من النهر هذا التحول ، إلا أن الذين كانوا خارج نطاق النفوذ الممتد للشركة رفضوا التحول . ولم يكن في استطاعة لوجارد أن ينجز الكثير حتى عام ١٩٠١ حين انتقلت القوات التي حاربت الأشانتي تحت قيادته :

وكانت أولى العمليات تستهدف جلابي الرقيق في كنتاجورا وبولا — وكانت هذه التجارة تتم بالعنف والشراسة ، فقد تمخضت ناجواواشي أمير كونتاجورا القوات الانجليزية التي أمرته بقوله : « هل تستطيعون منع القفط من اصطيد الفئران ؟ أنا حين أموت ستجدون عبداً في فئ » . وفي عام ١٩٠٤ ازداد عدد الأسرى من الكمبيرون في أسواق رقيق نيجيريا الشمالية إلى درجة أنهم كان يشترون بشان وستة بنسات إلى شلنين (٣٦ ر) إلى ٢٠٤٨ دولار للرأس الواحد) . وقد توقفت تجارة الرقيق عملياً بحلول عام ١٩٠٧ .

وكانت الخطوة الثانية للوجارد خلال عام ١٩٠٢ هي السعي لتأمين حدود الحماية ضد التحرشات الفرنسية ، وقد رحبت الولايات الصغيرة القائمة في النيجر الأوسط بالبريطانيين الذين حرروهم من طغبان السوكوتو ، وأمير نوب (Nupe) : ولكن في منطقة بحيرة تشاد تطلب الأمر وجود قوة عسكرية لتحطيم الساطة المركزية لقبائل البورنو التي يحكمها العرب والتي كانت تناصر الفرنسيين كما كانت تمارس تجارة الرقيق .

وكانت المشكلة الثالثة هي قهر الدويلات القوية التي تحدت الحكومة

البريطانية . فبعض ولايات الهاوسا التابعة ، أو الصغيرة ، رحبت بالحماية التي عرضتها بريطانيا ضد سادة الفولاني وضد جلابي الرقيق المعاندين — لكن سلطان السوكوتو ازداد في عداوته . فقد كتب إلى (لوجارد) يقول له : « ليست هناك معاملات بيني وبينك إلا ما بين المسلمين والكفار — أي الحرب كما أمرنا بذلك الله سبحانه وتعالى » . ومن ثم تعرض البريطانيون لخطر حرب جديدة ، وقد رفض الرعايا من قبائل الهاوسا أن يتبعوا قبائل الفولاني في القتال ، ومن ثم استطاعت القوات الحقيقية التابعة (للوجارد) أن تفرض السيطرة على الإمارات الشمالية خلال عام ١٩٠٣ .

وكانت الموارد المتاحة للبريطانيين من المال والرجال محدودة ، ويتعين عليهم أن يديروا بهذا القدر المحدود شئون عدد هائل من السكان الشماليين المنظمين . وكانت معظم أجزاء الإقليم تبعد كثيراً عن نهر النيجر حيث يتوافر النقل ، وحيث كانت ألمانيا تحكم من قبل . ولقد استعان (لوجارد) بخبرته السابقة في إدارة الحميات في نياسالاند وأوغندا ، وكانت تلك الإدارة تقوم على أساس الاتصال بين المسؤولين البريطانيين وبين البيروقراطية الأفريقية الراسخة ، وإن كانت قد عدلت وصيغت لتكون أكثر ملاءمة لنظام الهاوسا والفولاني المنتشر القائم آنذاك . وأطلق على النتيجة التي تمخضت عن كل ذلك اسم (الحكم غير المباشر) ، وظلت سيطرة الفولاني باقية كما بقيت لغة الهاوسا وجهازهم البيروقراطي وقوانينهم وتشريعاتهم — كما نصبت (المقيمين) البريطانيين بصفة استشارية إلى جانب كبار الأمراء والمديرين الأفريقيين . وبحلول عام ١٩٠٦ كان هذا النظام يسير سيراً حسناً ، فكسب تأييد سلطان الفولاني في سوكوتو ، الذي زاد خلال تلك السنة من حجم الجيش البريطاني باستكمال فتح الحماية .

أما الحكم غير المباشر فقد استهدف الحفاظ على الحكم الأفريقي (م ١٩ — أفريقيا)

التقليدي والتقليل إلى أقصى درجة من مسئولية البريطانيين ، وقد كان هذا النظام ، في جوهره ، يستهدف مجرد وضع الأوربيين إلى جانب أرسطةراطية الفولاني ، بعد تنشيطها وبث الحياة فيها ، بحيث تولت تلك فيما بعد شئون حكومات الهاوسا القديمة .

وحدد المندوب السامي (لوجارد) اختصاص المستشارين البريطانيين بأربعة ميادين محددة تقريباً هي :

١ - الحفاظ على الهدوء والاستقرار ، وتحريم الحروب الفتاكة والغارات الحربية ، وأعمال السلب والنهب ، مع التزام كل رئيس أو أمير في كل منطقة بتدبير قوة شرطة بوليس محلية كافية .

٢ - الحد من المظالم والمفاسد ، وأن تطبق القوانين على الجميع وبروح إنسانية ، ولا يحق للمقيمين البريطانيين التدخل في الشئون الداخلية إلا لمنع الخطأ والاستغلال في الأموال ، والحفاظ على النظام الضريبي القائم مع خضوعه للتبسيط والتوصية والمراجعة ، على أن يدفع كل رئيس أو أمير ربع (أصبح نصف بعد ذلك) إجمالى المتحصلات للمندوب السامي الذى يهيء خدمات الصحة والنقل والمشروعات العامة الحديثة .

٣ - الحد من التجارة مع الممتلكات الفرنسية المجاورة : وقد كانت تجارة نيجيريا تجارة وصلات تقليدية - مع أقاليم السافانا وولايات الفولاني والهاوسا التى خضعت للحكم الفرنسى ، وقد أدى التقسيم الأوروبى إلى تفتيت المنطقة ، وأقام حدوداً سياسية جديدة ، وحواجز تعريفية جديدة أيضاً . ولكن (لوجارد) اقترح تعويض هذا كله بفتح طريق جديد بين الشمال والعالم الخارجى عن طريق ساحل النيجر ، وقد ارتبط المركز التجارى للهاوسا فى (كانو) بخط حديدى مع (بارو) وهو ميناء على نهر النيجر فى عام ١٩١١ وامتد فرع من (لاجوس) إلى المحمية الشمالية قبل ذلك ببضعة شهور .

٤ - مكافحة تجارة الرقيق ، وبموجب شروط الحكم غير المباشر لم يكن يجوز للجيش البريطانى قانوناً التدخل فى الشئون الداخلية . وكانت التشكيلات النيجيرية لا يسمح صغر حجمها بشن (حملة كبرى) . ولذلك قرر (لوجارد) القضاء على تجارة الرقيق بأساليب غير مباشرة لا تؤدى إلى حدوث غليان اجتماعى أو فوضى اقتصادية أو عمل عسكرى . ولم يبلغ الرق (اقتناء الرق) ، بل ألغيت الغارات لحلب الرقيق ، كما حرمت تجارة الرقيق ، وحرم استرقاق الأطفال . ولم يكن يجوز استرقاق أى شخص يولد بعد أول أبريل ١٩٠١ ، كما لا يجوز شراء أو بيع أى أرقاء بعد هذا التاريخ ، ويجوز للرقيق شراء حريته بثمان ثابت معتدل ، كما نظمت شروط العمل بالسخرة تنظيمًا دقيقاً . وكان الأمر يقتضى التدخل الإيجابى للنشط لمنع الغارات وبخاصة فى الجنوب الشرقى حتى عام ١٩٠٧ ، وذلك بعد مرور مائة عام بالضبط على تحريم البرلمان لتجارة الرقيق ، ومن ثم فقد قضى على تلك التجارة ، ثم سرعان ما اضمحلت أهميتها ، وفى السنوات الأخيرة كان لا يزال هنالك رقيق فى نيجيريا ، لكن آثار الرقيق اختفت كلها وسط النخمس القرى التقدمى فى أواخر الخمسينيات من هذا القرن .

أما نيجيريا الجنوبية . فقد كانت فى عام ١٩٠٠ فى موقف مختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه الشمال ، فلقد كانت (لاجوس) مستعمرة بريطانية منذ عام ١٨٦١ ، كما كانت أجزاء من الدلتا تشكل محمية منذ عام ١٨٨٥ . وفيما بين عام ١٨٩١ وعام ١٨٩٦ اكتسبت مستعمرة لاجوس سلسلة من المحميات الرسمية فى أرض البوروبو ، أما شرق (لاجوس) فقد انتقلت محمية ساحل النيجر فى أول يناير (١٩٠٠) من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات التى أطلقت عليها اسماً جديداً هو نيجيريا الجنوبية . وأصبح القنصل العام القائم بالأعمال مندوباً سامياً . وقد أدت الجهود المركزة إلى وضع نهاية لتجارة الرقيق عام ١٩٠٢ ، كما أرسى أسس شىء من الاستقرار عام ١٩٠٦ ،

وكان تحقيق الهدوء شرقى دلتا النيجر بصفة خاصة أمراً عسيراً حيث اقتضى الأمر التعامل مع حوالى خمسمائة قرية ذات شخصية مستقلة تضم قبائل الإيبو . هذا بالإضافة إلى مائتين أو ثلاثمائة مجتمع مستقل ينتحى إلى اثنتى عشرة أسرة لغوية مختلفة . ولم يحدث أن طرد البريطانيون أو أبرموا اتفاقيات مع سبعمائة أو ثمانمائة جماعة مرة واحدة ، لكنهم أفلحوا فى الحد من العداء المزعج وبعض الهواجس التى دفعت هذه الجماعات للقتال فيما بينها .

وقد خضعت كل المؤسسات السياسية فى المستعمرة ، وفى المحميتين الساحليتين للسيطرة البريطانية . وحصلت مستعمرة (لاجوس) على مجلس تشريعى عام ١٨٦٢ ، ولكنه كان استشارياً بحتاً ، وكان يتألف من الأوربيين ، ومعظمهم من موظفى المستعمرة . وقد مال الحكام إلى الانصياع لرأى المجلس حول معظم الأمور ، بحيث كانت أعمالهم فى عام ١٩١٤ تخضع لمشورة الهيئة التشريعية وموافقتها . بيد أنه كان يحظر على المجلس التشريعى - ظراً تاماً أن يمارس أى تأثير فى الأحوال فى محمية لاجوس . ولم تكن ثمة أية أجهزة استشارية أو تشريعية فى تلك المحمية أوفى نيجيريا الجنوبية ، ولكن حاكم لاجوس ، والمندوب السامى لنيجيريا الجنوبية كان ليهما الموظفون الذين يقدمون لهما المشورة (مجلس تنفيذى) ، وكان الرؤساء الأفريقيون مسئولين مباشرة أمام كبار الموظفين البريطانيين .

وكانت الإدارة بفضل مثل هؤلاء ناجحة إلى حد ما فى محمية لاجوس ، ولكنها كانت تخلق الفوضى والاضطراب فى نيجيريا الجنوبية الممزقة الأوصال . وفى الحالة الأخيرة ، حاول المندوب السامى علاج الموقف بخلق جهازين متميزين . الحكم المحلى أو الحكم الداخلى House rule (محاولة لدعم سلطة الزعماء التقليديين) ثم رؤساء مفوضين (أى الزعماء الذين يعينهم البريطانيون فى المناطق التى لا تضم رؤساء كفاة) ولم يتفق أى أسلوب من هذين الأسلوبين مع التقاليد الأفر بقية على نحو ما كانت الحكومات ترجو .

وقد اندمجت مستعمرة ومحمية لاجوس مع محمية نيجيريا الجنوبية فى أول مايو ١٩٠٦ ، وكان رئيس الجهاز التنفيذى ، ويطلق عليه اسم الحاكم ، يقيم فى لاجوس . أما المجلس التشريعى فقد استمر كما كانت عليه الحال قبل ذلك ، فى المستعمرة . لكن المحمية الجديدة (أرض اليوروبودلتا نهر النيجر) كانت تدار دون مؤسسات نيابية . وقد اهتمت الإدارة المركزية الجديدة بالتركيز على النقل والمواصلات ، وتم تعميق ميناء لاجوس - كما وضع تخطيط لمد خط حديدى نحو الشمال .

وازداد قلق الحكومة والأفراد لانعدام السياسة المشتركة والموحدة فى إدارة نيجيريا . وكان خط حديد لاجوس قد دخل المحميات الشمالية فى ناحية من نواحيها ، وحاولت السلطات الشمالية تحطيم الخط عند خط حديدى تابع لها يتجه إلى ميناء على النهر تبحر منه السفن دون الاقتراب من موانئ نيجيريا الجنوبية .

واتجهت الأموال والمشروعات والخدمات العامة فى الشمال والجنوب نحو التنافس أو الازدواج فيما بينها ؛ فبدلاً من أن يتعاون كل إقليم فى تحقيق التكامل المشترك كان كل منهما ينحرف عن هذه الجهود ، بل ويتناقض معها . وقد أوضح الصحفى وداعية الإصلاح أ . د . موريل التصور والخطار التى تنجم عن هذا الأسلوب ، وقد أوصت وزارة المستعمرات عام ١٩١٠ بإدماج الشمال والجنوب ، واستدعت (لوجارد) من منصبه كحاكم لهونج كونج ليضع الخطة موضع التنفيذ .

وفى عام ١٩١٢ أصبح السير (فردريك) حاكماً للمحمية الشمالية والمحمية الجنوبية وللمستعمرة ، وفى العام التالى اتجه نحو إدماج الخط الحديدي أو إنشاء اتحاد جمركى ، وفى أول يناير ١٩١٤ ظهرت مستعمرة ومحمية نيجيريا المتحدة وقد احتل (لوجارد) منصب الحاكم العام ، أما المستعمرة التى كانت لا تزال تقتصر على مدينة لاجوس ، فقد استمرت تتمتع بالمجلس التشريعى المؤلف من موظفين (أغلبية) ومن أفراد أوروبين (اثنين) وأفريقيين

(إثنين) ، وبالإضافة إلى ذلك كان الحاكم العام يتلقى المشورة على المستوى الاتحادي من مجلس نيجيري يتألف من نائين للحاكم (يدير كل منهما كل محمية) ، ومن موظفين من المجلس التنفيذي ، وجماعة تمثل أقلية مؤلفة من سبعة من رجال الأعمال البريطانيين ، وستة من الرؤساء الأفريقيين . ولم ينجح نظام المجلس بالقدر الذي توقعه مبتكروه ، لكن خطة التوحيد والاندماج ساعدت التنمية الاقتصادية لنيجيريا على نحو ملحوظ . وكان نجاح الخطة يرد - على الأرجح - لعناصر الشخصية والنفوذ والبصيرة النافذة التي يتسم بها الحاكم العام . وكان جزاؤه على ذلك ارتقاءه إلى مرتبة الأمراء عام ١٩٢٨ حين أصبح البارون لوجارد أوف أبنجر .

وكانت في نيجيريا ثلاث سلطات تستحق الذكر ، كانت السلطات الأفريقية كلها ، بما في ذلك سلطات الشمال ، تستمد سلطتها التشريعية من الأوامر والتفويضات الملكية البريطانية بأكثر مما تستمدها من القانون العرفي المحلي . ومن ثم كان لحكومة المحمية الحق في البت في كافة المنازعات التي تتصل بالاختصاص الإداري ، ثم طلب الولاء من الإمارات المحلية ، وثانياً تحريم ملكية الأراضي على الأوروبيين ، ولذلك لم تكن هنالك طبقة من المستوطنين أو أي تغيير جذري في العادات الأفريقية فيما يتصل بحق ملكية الأرض أو بيعها . وفي نهاية المطاف ، ظلت مسئولية التعليم تلقى على عاتق المدارس القرآنية التقليدية في الشمال وعلى عاتق الإرساليات المسيحية الخاصة في الجنوب .

وساد الهدوء منطقة ساحل الذهب بعد ضم إقليم الأشانتي عام (١٩٠١) . وكان يتولى حاكم واحد ومجلس تنفيذي رسمي واحد مقره أكرا إدارة القطاعات الثلاثة ، مستعمرة ساحل الذهب ، ومستعمرة الأشانتي ، ومحمية الأقاليم الشمالية . وكان لمستعمرة ساحل الذهب مجلس تشريعي استشاري منذ عام ١٨٥٠ ، وإن ظل موظفو المستعمرة يتولون أغلبية المقاعد في هذا المجلس . وكانت مستعمرة ساحل الذهب منفصلة تمام الانفصال عن سيراليون بعد عام ١٨٧٤ ، وعن لاجوس بعد عام ١٨٨٦ كما عين أحد تجار الفاني في الهيئة التشريعية عام ١٨٨٨ على أنه لم يكن من المفترض أن يصبح (ممثلاً أفريقياً)

ولم يحدث أن عين أفريقي آخر حتى عام ١٩٢٥ ، ولما كان الحاكم غير مسئول أمام المجلس التشريعي ، فقد كان البريطانيون يعتمدون في ضرورة وجود ممثلين في هذا المجلس عن كل العناصر المعنية أفضل من ممثلين لقطاع مختلط من الرأي العام . وعادة كان الرأي العام يعبر عن نفسه من خلال الجمعية الخاصة بحماية حقوق الأهالي الوطنيين .

وقد استخدم رؤساء الفاني وعموم السكان هذه الجمعية كأداة للتعبير عن آرائهم ، كما عاملتها الحكومة على أنها هيئة تمثيلية شبه رسمية من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٢٥ . وبالإضافة إلى ذلك فقد منحت مدن أكرا وسيكوندي وساحل الرأس مجالس مدن فيما بين عام ١٨٩٦ وعام ١٩٠٥ . وكان نصف أعضاء هذه المجالس ينتارون عن طريق انتخاب عام ، أما النصف الآخر فكان يعين بمعرفة الحكومة .

وكانت مستعمرة الأشانتي تغاير بوضوح وجلاء مستعمرة ساحل الذهب ولما كان الإقليم قد خضع لقوة الفتوح ولم يخضع بموجب أية اتفاقية ، فقد كانت إدارته بالأسلوب المباشر ، وبطريقة شبه عسكرية ، دون مشورة أي مجالس تشريعية أو خاصة ، وكان ضباط المناطق البريطانيون يترأسون رؤساء القبائل المحلية ويستأثرون - دونهم - بالسلطة الكاملة . أما القطاع الثالث الخاضع لدائرة اختصاص (أكرا) فكان محمية الأقاليم الشمالية حيث احتفظ الرؤساء بالسلطة المحلية لكنهم خضعوا لمزيد من الرقابة . كما فرضت عليهم المشورة المشددة بما يفوق ما كانت عليه الحال في نيجيريا الشمالية .

ورغم ذلك فلقد كان من المؤلف وصف الأقاليم الشمالية بأنها منظمة تخضع للحكم غير المباشر ، لا الحكم المباشر . ولم توجد الهيئات الاستشارية غير الرسمية إلا في مستعمرة ساحل الذهب التي تحتلها قبائل الفاني ، ولم تعترف بريطانيا بأي حقوق أو امتيازات لرؤساء القبائل إلا في الشمال .

أما (سيراليون) - وهي من الممتلكات البريطانية الواقعة على ساحل السنغال على بعد حوالي تسعمائة ميل شمالي غربي أكرا فقد كان لها تاريخ

خاص مميز ، حيث إنها تأسست في القرن الثامن عشر على يد الرقيق المحررين ،
إذ أن الزنوج الذين حررهم قرار اللورد مانسفيلد في إنجلترا ، والذين حررتهم
الثورة الأمريكية ، وكذلك الانتفاضة التي حدثت في جزر الهند الغربية ،
والذين حررتهم دوريات السفن البريطانية التي كانت تكافح تجارة الرقيق - جميعا
بدأوا الوصول إلى المنطقة منذ عام ١٧٨٧ . وكان هؤلاء المستوطنون - الذين
رمقهم القبائل المحلية بعين الكراهية بطبيعة الحال - يشكلون مجتمعا متميزا
عرف باسم مجتمع (الكريول) (Creoles) .

وفي البدء كان هنالك حكم ذاتي حقيقي ، فلم يكن المستوطنون يخضعون
لإشراف الحكومة ، بل لإشراف شركة (خيرية) ، كما أنهم كانوا ينتخبون
حكما عنهم كما ينتخبون قضاتهم .

وبحلول عام ١٨٠٨ تحول الاستيطان فريتون إلى مستعمرة حكومية
بسبب ثلاثة أخطاء كبرى في تقدير الخطط الأصلية . وقد تمثلت هذه الأخطاء
في : المقاومة المسلحة المستمرة من جانب القبائل المحلية على غير انتظار ،
انعدام أى نص في القانون المحلى يتعلق ببيع الأرض للأجانب ، ثم القصور
في إدراك أن وجود وفرة من نباتات الغابات الاستوائية لا يعنى نجاح
المحصولات المزروعة . وكانت المستعمرة تعاني من الفقر المدقع ، كما كان
الدفاع عنها مهمة عسيرة ، ولم يكن لها أية مؤسسة نيابية أو تمثيلية طبقا للعرف
السائد آنذاك .

وبعد عام ١٨١١ بدأ تعيين أحد أفراد (الكريول) بشكل منظم عضوا
في المجلس الاستشارى الرسمى . وفى عام ١٨٦٣ تجزأ هذا التزاوج الغريب
إلى نظام للمجالس التنفيذية والتشريعية شبيه بما يجده عادة في المستعمرات
الأخرى . وظل تحديد العضوية بطريق التعيين لا بطريق الانتخاب حتى عام
١٩٢٤ ، ولكن العضوية كانت تضم دائما أفرادا من (الكريول) ، إلى جانب
الأغلبية التقليدية من المسئولين .

وقد ضيققت الحكومة نطاق المستعمرة لتشمل فقط مجموعة من أشباه الجزر

والجزر الصغيرة . كما حاولت منع الاتصال أو الامتداد إلى الأراضى القبلية
في الداخل . وكانت أعمال التهريب وامتلاك الأرض بوضع اليد ، وتجارة
الرقيق من الظواهر العامة المألوفة ، ولم تبدأ الحكومة تهتم بالمناطق الداخلية
إلا عندما بدأت فرنسا في التوسع من السنغال إلى (فوجالون) . إلا أنه
بحلول عام ١٨٩٥ أدت الاهتمامات التجارية والاستراتيجية إلى سلسلة من
الاتفاقيات التي أخضعت الرؤساء المحليين للحماية الرسمية .

وقد أدت محاولة جباية ضرائب على الأكواخ إلى ثورة عامة بعد ذلك
بسنوات ثلاث ، لكن تحقيقا عسكريا بريطانيا فتح الطريق أمام ثلاثة تجديلات
كبرى في (سيراليون) المستعمرة والمحمية - فقد حل قانون الأراضى
الإنجليزى محل القانون العرفى التقليدى ، بحيث يمكن (الكريول) من شراء
وتسوية مزارع دائمة ، كما تم مد خط حديدى بسيط داخل البلاد بعد عام
١٩٠٦ مما زاد من الأهمية التجارية لمدينة (فريتاون) ، وفتح مناجم الألماس
المدررة للأرباح ، ثم اتخذ إجراء فريد من نوعه في أفريقيا البريطانية ، وذلك
هو تمثيل المسئولين البريطانيين في المحمية في المجلس التشريعى للمستعمرة ،
وقد اكتسب هذا المجلس قدرا من الاختصاص على شطرى سيراليون .

وظل (الكريول) يسيرون على هذه العادات الاجتماعية والاقتصادية
الأوربية - لا العادات الأفريقية - لكنهم طوروا لهجات انفردوا بها من اللغة
الإنجليزية ، كما ظهر لديهم إحساس متميز بالشخصية الثقافية . وظلت
الإرسانيات المسيحية عنصرا هاما ، حيث انتهى بها الأمر إلى إنشاء « المعهد
المسيحى » خلال عام ١٨٢٧ . وهو عبارة عن معهد لاهوتى بمدينة فريتاون
ثم أصبح المعهد كلية فورا باى عام ١٨٤٥ . ولكنه ظل معهدا صغيرا يركز
على المناهج الدراسية الأساسية التقليدية حين انضم إلى جامعة درهام بعد ذلك
بإحدى وثلاثين سنة . ورغم ذلك فقد كانت الكلية تجتذب طلبة من ساحل
الذهب وساحل النيجر حتى عام ١٩٤٨ ، حين أصبح لكل إقليم من هذين
الإقليمين جامعتاه الخاصة به .

وعلى الرغم من أن ليبيريا الملاصقة لسيراليون قد نشأت مع إعادة توطين الأرقاء المحررين - فإن تطورها يختلف عن تطور سيراليون إلى حد كبير. فسلالة المهاجرين تعرف باسم الليبيريين الأمريكيين، لا باسم (الكربول). وقد نزع هذه السلالة نحو السيطرة على المناطق الداخلية، لا الانعزال عنها، كما أنها سرعان ما حصلت على الاستقلال الاسمي، ولم تخضع للحكم الاستعماري. وكانت أنظمتها ومؤسساتها صوراً معدلة ومنقولة عن الجنوب الأمريكي فيما قبل الحرب، وليست صوراً للأعماط أو النماذج البريطانية.

وبحلول عام ١٩٠٠ كان هنالك ما يقرب من ١٠,٠٠٠ من أحفاد الأرقاء الأمريكيين القدامى، ولقد بدأ عليهم - ظاهرياً - أنهم يحاكون أصحاب المزارع المتعلمين، ممن لهم ضياع شاسعة، وروابط وانتماءات بروتستانتية تقليدية، كما تتميزهم عزلة اجتماعية عن العوام الكادحين (الذين يجلبون في هذه الحالة من مناطق القبائل).

وكان الكثير من منازل هؤلاء الأحفاد تذكر بالنظام المعماري الذي ساد حزام القطن في أمريكا. وكانت هناك حوالى عشرين قبيلة محلية خضعت بصفة دورية لليبيريين الأمريكيين سواء بالترغيب أو الإكراه.

وكانت الحكومة، من الوجهة النظرية، ديمقراطية شعبية تفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. أما من الوجهة العملية فقد كان هناك بضعة آلاف من الناحيين المصطبغين بالصبغة الأوروبية هم الذين يحكمون من خلال أقلية الحزب الواحد الحاكمة ويدعى حزب المحافظين (True Whig) وكان التعليم يسند إلى البعثات التبشيرية. ولم تكن ثمة طبقة مثقفة بالمعنى الحقيقي. ولم يوجد رأس المال في مثل هذا المجتمع الزراعى، وقد خشي الليبيريون من قبول استثمارات أجنبية. وقد استطاعت البلاد إلى حد كبير الحفاظ على استقلالها الذى حصت عليه عام ١٨٤٧، وذلك بأن استطاعت أن تسير على سياسة متوازنة بين الدول الأجنبية المختلفة، وقدمت بريطانيا لها قرضاً عام ١٨٧١ عجزت ليبيريا فيما بعد عن سداده، وقدمت فرنسا حماية ضد

الدائنين، لكن الولايات المتحدة احتجت على ذلك، فاقترحت بريطانيا العظمى إقامة محمية إنجليزية أمريكية مشتركة - لكن الانعزاليين الأمريكيين رفضوا هذا الاقتراح ثم قدمت إحدى شركات التنمية البريطانية قرضاً آخر عام ١٩٠٦، واستأثرت السيطرة على الجمارك (وقوات الحدود) فالتفت ليبيريا مساعدة أمريكياتى وافق عليها الكونجرس الأمريكى. إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية اعترضت عليها. وقد شككت ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عام ١٩١٢ لجنة مشتركة (كونسورتيوم Consortium) لجباية الرسوم الجمركية، بيد أن هذا التكتل الدولى انهيار بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى بعامين.

وفي نفس الوقت كانت الدول الأربع دائمة المطالبة بإجراء إصلاحات داخلية، وكان كل إنذار نهائى يحجب بالوعود، كما كانت القروض المقدمة من الدول المتنافسة تستبق حدوث أية أزمة عالمية، كما كانت (زيارة) القطع البحرية الأمريكية تردع أى تهديد عسكري، وكان هذا التهديد أحياناً فرنسياً، وأحياناً أخرى قبلياً، وفي عام ١٩١٤ ساعدت السفينة الأمريكية تشستر الليبيريين الأمريكيين فعلاً بنقل القوات والدخائر والإمدادات اللازمة لقمع ثورة قبائل (الكرو). وفيما بين عام ١٩١٧، ١٩١٩ كان ضباط الولايات المتحدة يتولون قيادة الجيش الليبيرى ضد ثورة أخرى، كما أعيد الاستقرار نسبياً بفضل منحة مالية تدرت بخمسة ملايين دولار. والواقع أن الدولة المستقلة الوحيدة في أفريقيا المدارية تدين بوجودها ذاته لسياسات الدول المختلفة أكثر مما تدين به لوجود أى نزعة قومية أو قوة اقتصادية وحكمة دبلوماسية خاصة بها. ومن ثم فالقد كانت تلك الدولة أقرب ما تكون إلى نتاج التقسيمات الاستعمارية الأوروبية مثلاً مثل أى إقليم من الأقاليم التى خضعت بقوة الغزو والفتح أو استسلمت بموجب اتفاقية من الاتفاقيات. والواقع أن حكومة تلك الدولة كانت أدنى إلى الحكومة الأجنبية منها إلى الحكومة الأفريقية من حيث التركيب والتكوين ومن حيث الاتجاه والميول.

لقد خضع غرب أفريقيا كله من الصحراء الكبرى إلى خط الاستواء خضوعاً اسمياً لنفوذ الدول الأوروبية بحلول مطلع القرن العشرين. وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كانت كل المناطق قد خضعت واستسلمت سواء بالقوة أو بضغط النفوذ الأوربي ووطأته، وأصبح السكان الأفريقيون جزءاً من الاحتياطي الاقتصادي والعسكري الذي تعترف به كل دولة من الدول (الأم).

ولذا أو صد باب التنافس على غرب أفريقيا - فقد تحولت كلها إلى سلسلة من التوابع الاستعمارية لأوروبا يخضع كل منها لنظم إدارية تنقسم بالشمول والاستقرار والموضوعية (اللا محلية) في طابعها.

١٨ الفقر والشراء

لم يكن يبدو في مطلع العقد السادس من القرن التاسع عشر أن جنوب أفريقيا تبشر بالنمو السريع أو الازدهار المطرد المتزايد، فقد سمح لمناطق الاستيطان القائمة في جهة الرأس (الكاب) بتكوين حكومة تمثيلية، كما أن مستعمرة (الناتال) الحديدية تحللت، هي الأخرى، من تبعيتها لبريطانيا العظمى. أما في الأقاليم الداخلية فقد كان جمهوريات البوير تتمتع بالاستقلال الفعلي، وإن كانت اقتصادياتها تقتصر على الزراعة ولا تكاد تكفي نفسها بنفسها. وقد كانت قناة السويس التي يجري لإنشاؤها في مصر، تنذر بإلغاء أهمية جنوب أفريقيا باعتباره مستودعاً على الطريق المائي بين أوروبا وآسيا. وكانت وزارة المستعمرات قد عقدت العزم على أن تقلل من المصروفات وأن تحول دون اتساع نطاق مسؤولياتها. وقد بدأت جمعية لندن التبشيرية تكف عن نشاطها في حدود (إقليم الكاب) الشمالي بين قبائل (الجرىكا) «Griquas» الذين كان يحميهم الأمر رقم (٥٠). وقد كان من حقهم بعد ذلك الحصول على المنح الفردية للملكية الأرضية. لكن المبشرين الإنجليبيين والتجار قد حولوا اهتمامهم إلى إقليم تسوانا، أو إلى قبائل بانتوية أخرى في (بتشوانالاند) خارج النطاق البريطاني، كما كان الأوروبيون الأكثر شجاعة قد أقاموا اتصالات مع حوض الزمبيزي، بل إن إحدى إرساليات جمعية لندن التبشيرية أقامت علاقات متينة مع قبائل المتابيلي التي كانت تحترف السلب والنهب «Matabele»، وهي من فروع شعب الزولو التي عبرت نهر اللمبويو حتى تتجنب البوير في الترانسفال. كما أن التوغل نحو زمبيزيا، وذلك عبر الطريق الذي اكتشفه لفينجستون بين جمهوريات البوير وصحراء كلهاري - قد أنشأ طريق المبشرين والتجار الذي عرف بعد ذلك باسم الطريق الشمالي الأعظم «The Great North Road».

وفي عام ١٨٦٨ ادعت جمهورية جنوب أفريقيا حقها في الطريق ، وتوصلت إلى ترتيبات مع البرتغال لحرية العبور إلى موزمبيق . وعلى الرغم من أن بريطانيا قد أنكرت أن لها نوايا توسعية ، فقد أصرت على تحريم وجود أى مصالح أخرى على الطريق الشمالى الأعظم ، كما أصرت على استمرار احتكار (الكاب والنااتال) لطرق تجارة البوير . وقد أخطرت جمهورية جنوب أفريقيا ، كما اضطرت البرتغاليون إلى الاستسلام . وكان من الواضح أن بريطانيا لا تزال هي القوة المسيطرة في جنوب أفريقيا ، وإن لم تكن لديها الرغبة في تحمل مسئولية مباشرة .

وكانت هنالك آمال واهية لمواجهة الكساد الذى كان يتوقع حدوثه في أفريقيا الجنوبية من جراء فتح قناة السويس ؛ ومن ثم فقد كانت أرض المتابعين والنااتال تجتذب بدورها أصحاب الأحلام والمشروعات والمضاربين . وقد خلف (لوبنجيولا) أباه مزيليكازى مؤسس وزعيم المتابعين ، وقد جمع لوبنجيولا بين الزعامة القبلية الفعالة وبين الحنكة الدبلوماسية الواضحة . فقد اكتسب شمائل الحرص والحكمة خلال اتصاله (بجمعية لندن التبشيرية) وبدأ أنه قد أدرك أنه يمكن التنبؤ بقدوم التوسع الأوربي ، ولكن لا يمكن الحيلولة دون قدومه .

ولم تتحول (الناتال) إلى إحدى مستعمرات التاج المنفصلة إلا عام ١٨٥٦ . فقد احتلت بريطانيا المستعمرة لمنع الزحف وحماية البانتو والحفاظ على احتكارها لتجارة جنوب أفريقيا ، وكان الجهاز البيروقراطى الذى يسيطر على مصالح البانتو والمصالح القضاائية مستقلا عن حكومة الكاب ، وقد تسلل عدد قليل من المزارعين القادمين من موريشيوس . لكن تعدد السكان البيض سرعان ما انحدر ، حيث إن (البوير) زحفوا مرة أخرى نحو الترانسفال في تلك المرة ، وسقطت معظم مزارع (البوير) في أيدي مضاربى الأراضى ومعظمهم من تجار مدينة الكاب ومن صغار الموظفين ، وكان هؤلاء يعتمدون بدورهم على الوكلاء في بريطانيا لتدبير المشترين المهاجرين . وكان أكثر

هؤلاء (المدبرين) نبوغاً هو (جون تشارلز بيرن) وهو أبرع من واحد بين العديد من تجار الماشية الأيرلنديين ، وقد اتصل بالمضاربين والمتزايديين في (الكاب) في أثناء إحدى رحلات العمل إلى المزارع الأسترالية . وفي أعقاب عودة (جون تشارلز بيرن) إلى لندن عام ١٨٤٧ استطاع إقناع عدد من شركات الملاحة ، والتي يعمل معظمها في مشروعات المهاجرين إلى أستراليا التي ازدهرت وقتئذ - بأن تقدم مشروعه الخاص إلى هيئة الهجرة الحكومية ، وفي عام ١٨٤٩ حصل (بيرن) على ترخيص يسمح له بأن يدبر الأفراد ويختارهم ، وأن يبيع من أرض التاج للمستوطنين البريطانيين المتجهين إلى الناتال . ولم تكن شروط الحكومة الخاصة بمنح الأرض للمهاجرين تنطبق على بعض الأفراد الذين اختارهم (بيرن) كما تبين لآخرين غيرهم أن الأرض لا تصلح للتقسيم إلى مزارع صغيرة . ففقد (بيرن) ترخيصه وباعه المضاربون في (الناتال) بضمن بخس وتخلوا عنه . وحين أخفق المستوطنون الذى اختارهم (بيرن) في الزراعة طبقاً للخطة - اضطرت (بيرن) إلى التخلص من السندات لسلطات المستعمرة . ولما أصابه الإفلاس عام ١٨٥١ اقتصر بيرن في نشاطه على التجارة في ماشية دبلن وفي بورصة ليفربول . بيد أنه استطاع خلال عامين أن يرسل إلى (الناتال) حوالى ثلثى سكانها الإنجليز من أصحاب المزارع فيها ، وقد استقر هؤلاء المستوطنون تماماً في عام ١٨٥٦ حين أصبح لهم مجلس تشريعى نيابى .

وكان اقتصاد (الناتال) خلال أربعينيات القرن التاسع عشر يعتمد على الصيد البرى وعلى العاج ، وعلى شئ من التجارة التى تقوم بها قبائل (الزواو) . على أن المستوطنين تمكنوا في عام ١٨٤٩ - ١٨٥١ النجاح في إنتاج القطن لتصديره لمصانع مانشستر بإنجلترا ، ولكن مشكلات العمال ، والأوبئة ، والافتقار إلى رأس المال ، قد حال دون تحقيق التنمية . على أن تكاليف الإنتاج كانت باهظة ، كما أن ألياف قطن (الناتال) لم تكن تلائم الآلات الإنجليزية .

وقد عين « جون وليام كولنسو » في الأسقفية الإنجليزية في ناتال عام

١٨٠٤ ، وقد حاول دون جدوى الوصول إلى قبائل الزولو لزراعة هذا المحصول . وخلال الحرب الأهلية الأمريكية ، حين توقف المصدر الرئيسي للقطن ، أرادت مانشستر أن تعدل آلاتها ومصانعها وترفع من أسعارها حتى تشجع صادرات الناتال — لكن اقتصاد المستعمرة انهار تقريبا حين استؤنف إنتاج القطن الأمريكي عام ١٨٦٥ .

وقد جربت زراعة محاصيل أخرى ، مثل البن الذي أتلفته التربة غير الملائمة ، كما أتلفته رياح الحريف الجافة ، والرطوبة العالية في فصول الصيف وصقيع الشتاء ، والآفات الناقبة التي لم تكافح . كما جربت . زراعة نبات النيلة التي لم تستطع منافسة مواد الصباغة الصناعية المخترعة حديثا ، ونبات (الأوروت) الذي لم يكن يحظى إلا بسوق محدودة ، وكميات محدودة من الدخان والفواكه — وقد أهملت زراعة قصب السكر عدة سنوات لأن نموه في (الناتال) كان أبطأ من نموه في (موريشيوس) (أو جاميكا) ، ولكن بدا أن قصب السكر في جنوب أفريقيا أكثر حلاوة — فضلا عن أن التربة لم تكن تحتاج إلا إلى قدر قليل من الخصبات . وقد جمع أول محصول على سبيل العينة عام ١٨٤٩ ، وبدأت الزراعة المنتظمة بقصب السكر عام ١٨٥٤ ثم بدأ التكثير الحديث بعد ذلك بعام . وقد بدأ المستوطنون الذين اعتادوا الزراعة الآلية في أوروبا — يدركون أنه يمكن استخدام نفس الأساليب في تربة الناتال الحالية من الصخور ، ومن ثم أراضيهم الواسعة التي تستخدم آلات تستطيع الإنتاج بنفس التكاليف الرخيصة ، مثلهما مثل مستعمرات الجزر القديمة التي كانت تعتمد على العمل اليدوي .

وعلى الرغم من أن أصحاب المزارع في (الناتال) قد تبينوا أن السكر والشاي من المحاصيل الملائمة والمرجحة ، فإن مشكلات العمالة والتسويق المستمرة قد عرقلت التنمية الكاملة . إذ أن كوبا التي بدأت تزرع قصب السكر على نطاق مكثف في أواخر الستينيات من القرن التاسع استأثرت بالسوق الأوربية ، ولم تكن منتجات (الناتال) تستطيع المنافسة إلا في مدينة

(الكاب) الغربية ، ولم تكن مطالبها كثيرة . وأصبحت الجمهوريات الداخلية موقعا هامة في العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، ولكنها لم تكن قد ازدحمت بالسكان . فضلا عن ذلك فإن خط حديد (الناتال) الذي ابتداء عام ١٨٦٠ لم يكن يتجاوز في نقله ما وراء الساحل حتى عام ١٨٧٥ .

وكان يتعين توسيع نطاق الإنتاج وانتظامه ترخيص أثمانه من أجل الوصول إلى أسواق الصادرات الواسعة ، ومن ثم فقد بدأ البحث عن جماهير من العمال ذوي الأجور الرخيصة .

وبدا أن قبائل البانتو المجاورة ، مثل عناصر (الزولو) ، هي المصدر المنطقي المقبول للعمال الأجوريين ، بيد أنه كان ثمة عاملان حالا دون الاستعانة بالعمال البانتو : أولا أنهم لم يفهموا النصوص الدقيقة لعقد العمل ، ثم ضرورة العمل المكثف أو المركز في وقت الحصاد أو تشغيل الآلات الزراعية . وقد كانت هذه الخصائص لازمة لتنمية الزراعة في (الناتال) ، وفوق ذلك فإن الحكومة البريطانية — منذ الضم في عام ١٨٤٣ — حاولت عزل البانتو حتى تحول بينهم وبين اكتساح الأوربيين . وفي عام ١٨٤٦ نظم ثيوفيلوس شيبستون وهو الوكيل الدبلوماسي في (الناتال) سلسلة من المعارض للبانتو حيث يسود العمل بالقانون العربي لا بالقانون الأوربي — وقد وضع نظام خاص بالمعارض يضم القضاة والمدارس ويتعلق بالتنمية الزراعية — ولكن الأموال اللازمة لم تتوافر مطاقا . وأصبح (شيبستون) عام ١٨٥٢ وزيرا للشئون المحلية ، وهو منصب ينطوي على سلطات قضائية وتشريعية عليا على كل الرؤساء والزعماء بين (البانتو) . وقد كانت خطته تسبق النظام الذي ابتدعه (لوجارد) للحكم غير المباشر بخمس وأربعين سنة . ولكن هذه الخطة لم تكن تتضمن النص الهام الوارد في نظام (لوجارد) عن الثروات المحلية التي يمكن أن تمول التنمية والتجارة . وقد عارض المستوطنون في الناتال نظام المعارض الذي يخلق — كما اعتقدوا — تهديدا عسكريا مباشرا ، ويحرم المستعمرة من العمال التابعين لها . أما قبائل (الزولو) التي لم تتدرج في النظام الذي وضعه شيبستون فقد بقي لها استقلالها ، (م ٢٠ — إفريقيا)

وإن ظلت منعزلة حتى عام ١٨٩٧ . والواقع أن عجز المستعمرة عن اجتذاب أو استخدام عمال البانتو كان مرده على الأرجح إلى الحفاظ على التماسك والوحدة القبلية وانفصال مؤسسات البانتو وأنظمتهم عن السيطرة الأوروبية . فقد كان رجل القبيلة لا يهتم سوى بأراضيه الخاصة وبمحصولاته الخاصة ، وبأسرته . أما العمل بالأجر فلم يكن في أحسن الفروض أكثر من جزء تكميلي مؤقت ، ولكن المستوطنين كانوا في حاجة إلى قوة دائمة من العمال .

وبدا أن هناك صداماً لا علاج له في الأهداف ؛ فمن ناحية كانت حماية الأوربيين وأنظمة البانتو تستوجب الانفصال والتباعد ، ومن ناحية أخرى كان التطوير المطرد للبانتو ثم الإمداد بالعمالة التي تتميز بالكفاية تستوجب التكامل . بيد أن التكامل من أجل أهداف العمل لم يكن بالضرورة ليساعد على تطور البانتو ، فالواقع أن سياسة (شيبستون) الخاصة بالمعازل والانفصال ظلت ثابتة دون تغيير حتى عام ١٩٠٦ . ولذلك كان لابد من العثور على العمال في مكان آخر من أجل مزارع السكر .

ولم يتصد أحد للدفاع عن قبائل الزولو بنفس الحرارة والحماسة التي دافع بها عنهم الأسقف كولنسو . لكن المستوطنين كانوا يفتقونه لمثل هذه الآراء ، ولحلته الكهنوتية البيضاء وغير المألوفة . وقد كان (كولنسو) عالماً أدانه المجمع المقدس لإقليم كانتربري باعتباره كافراً ملحداً ، وذلك بسبب مؤلفاته التحررية . وقد تحدى (كولنسو) سلطة كبير الأساقفة ، ولجأ إلى المحاكم المدنية ، وفاز بالحكم عام ١٨٦٣ . ومن ثم فقد أبطلت سلطات الكنائس في المستعمرات البريطانية كافة ولم تعد مؤسسات تابعة للدولة ، بل مجرد مؤسسات خاصة ، وأصبح الأسقف في (الناتال) بطلاً ونصيراً لحقوق المستعمرات . والغريب أنه على الرغم من أن (كولنسو) كان يدافع عن البانتو ، فإنه - كما يبدو - لم يدل بأي رأى حول مسألة استيراد عمال أجانب غير أوربيين ، وكان ذلك هو

البديل الوحيد لقهر البانتو وإرغامهم على العمل ، وهو الأمر الذي يعارضه (كولنسو) .

وقد سبق لأصحاب المزارع في (الناتال) الاستعانة بالعمال من الملايو ، والصين ، وموريشيوس ، وقبائل الكريول ، ومن الملاجاشي . وكان العمال الهنود يعملون بموجب عقود في جزر موريشيوس وفي جزر الهند الغربية منذ عام ١٨٤٢ ، وفي القرون السابقة كان أشباههم يمثلون أهمية خاصة في تطور إقليم الزنج العربي ، وجزر الهند الشرقية الهولندية ، وجنوب شرق آسيا ، وقد اقترحت صحتة (ناتال) الأخذ بنظام العقود مع الهنود منذ عام ١٨٥٥ ، ووافق المجلس التشريعي على المبدأ بعد ذلك بأربع سنوات . كما وافقت الملكة من خلال مجلس الوزراء في لندن ، لكن الحاكم العام في الهند أفتى بأن المشروع يتعارض مع المصلحة العامة في الهند . ولم تدعن الحكومة الهندية إلا عندما زادت (الناتال) من الحد الأدنى لحدول الأجور ، وضمنت منح العمال الحرية بعد خمس سنوات من العمل بالسخرة ، وخمس سنوات من العمل الحر ، هذا بالإضافة إلى هيئة تتمثل في قطعة أرض صغيرة ، أو منحة العودة للوطن .

وقد كان يفترض وجود امرأة واحدة تقابل كل أربعة رجال مأجورين بالعقود ، ولكن كان الأمر يتطلب تدبير النساء بين أحط الطبقات وأدناها مرتبة - ولم يكن أصحاب المزارع في (الناتال) يميلون إلى الاستعانة بهم . وكان العمال الهنود مهرة ، يعتمد عليهم ، كما كانوا يعملون في معيشتهم على هذه المزارع . وقد قررت الحكومة الهندية في النهاية أن المهاجرين بالعقود سوف يخدمون من ضغط السكان في آسيا . ومن ثم فقد كانت راضية عن بقاء العمال في (الناتال) ، ولم يول أصحاب المزارع أهمية كافية للمشكلات الاجتماعية للناجمة عن ذلك ، فالعمال أنفسهم لم يكرهوا ميلين للعودة إلى الهند ، رغم أنهم كانوا خاضعين في (الناتال) للاضطهاد العنصري وللغليان الاجتماعي . على أنه هناك من الأسباب ما يدعو

للاعتقاد بأنهم لم يتجاسروا مطلقاً على العودة إلى المحيط الثقافي الهندي .
فخلال رحلة الذهاب تكاد العمال كلهم مع بعض وقدمت لهم
الأغذية دون أية تفرقة بين الطوائف والطبقات . وفي (الناتال) ألقى
الرجال مجتمعين مع النساء المنبذات اللائي اشترك الرجال في معاشرتهم
بحكم الضرورة ، واغتصبوهن اغتصاباً ، ولم يكن ثمة قانون للزواج
يخضعون له ، كما أنهم اضطروا لأكل اللحوم ، والقيام بأعمال تتعارض
مع معتقدات طوائفهم الدينية . كما أن البعض منهم — وليس كلهم — وجد أن
أجور العمل الحر في الناتال مغرية ، كما استثمر آخرون مدخراتهم القليلة
في التجارة التي ربطتهم بالبلاد الجديدة . كما أن معظمهم تخلى عن شعائره
الدينية أو عدل من أسلوها . وقلة منهم هي التي اعتنقت المسيحية . وحين
انتهت عقود السنوات العشر — اختار معظم الهنود البقاء في أفريقيا .
لا العودة إلى الوطن حيث يعيشون منبوذين .

وكاد عمال البانتو أن يختفوا من القوة العاملة في المزارع ، وبمضي
الوقت أصبح التاجر الهندي هو الوسيط بين معازل البانتو وتاجر الجملة
الأوربي . وبالتدرج اجتذبت زراعة قصب السكر المزارعين الهنود ،
سواء الأذكىاء منهم أو سعداء الحظ ، وإن لم تكن أراضيهم تعادل في
مساحتها أو عددها الضياع البريطانية . واستأثر الهنود باحتكار زراعة
القطن وجنيه ، حيث إن المضاربين الإنجليز ممن كانت مصروفاتهم الإدارية
أضخم وأكبر ، أصبحوا عاجزين عن منافستهم ، لكن المنتجين في آلاباما
أو في وسط الهند ، كانوا قادرين على منافسة المزارع الأوربي عن طريق
البيع بأثمان أقل ، ومن ثم فقد بدأت ثروات الرجل الأبيض في إقليم الناتال
تنخفض بحلول عام ١٨٦٩ .

أما نذر انهيار جنوب أفريقيا فقد أبرزتها ظاهرة الكساد الاقتصادي ،
ثم انسحاب جمعية لندن التبشيرية ، وفتح قناة السويس (التي قللت من الأهمية
الاستراتيجية لجنوب أفريقيا) ثم عزوف بريطانيا عن التحرك ، هذا إلى

جانب استقلال البوير . وقد عثر على الذهب في إقليم تاني بأرض الميتابيلي ،
ولكن لم يتطور هذا الكشف ليصبح مصدراً رئيسياً . على أن هذا الكشف
بعث من جديد جشع البرتغال القديم ، كما زاد مشكلات السياسة الخارجية
التي تواجه بريطانيا .

فولايات (الجريكو) Griqua — التي انسحبت منها جمعية لندن
التبشيرية — لم تتحول إلى ممتلكات فردية — كما هو مأمول — بل تحولت إلى
رابطة من الولايات شبه القبلية تخضع لحكم شخص يدعى نيكولاس ووتربور .
ومن الواضح أن أملاكه هذه كانت تقع خارج حدود مستعمرة (الكاب)
البريطانية ؛ ولكن الحدود مع ولاية الأورانج الحرة ظلت دون تحديد ،
وكانت مسألة السيادة مثار جدل على طول الضفة الشرقية لنهر الفال الأدنى
وفي غرب الجريكوالاند ، وفي بريطانيا نفسها ، أصدرت ولاية الأورانج
الحرة ؛ كما أصدر (ووتربور) صكوكاً للملكية الأرضية في المنطقة .

وفي عام ١٨٦٢ قرر « دافيد آرنوت » — وهو أحد المحامين الذين يسمون
أنفسهم من بناء الإمبراطورية — تنمية حوض نهر الفال وتقسيمه ، وذلك
كمقدمة للتوسع البريطاني المنتظر على طول الطريق الشمالي الأعظم ، وقد أغرى
قليلاً من المستوطنين الشرقية من المناطق للكاب ؛ ولكن حكومة البوير وحكومة
بريطانيا اعتبرته مجرد مصدر للإزعاج . وفي عام ١٨٦٧ عثر على أحد الأطفال
بالقرب من مدينة (هوب تاون) في غرب (الجريكوالاند) وهو ياعب
بقطعة من الألماس ، وفي غضون عامين عثر على قطع عديدة ، كانت إحداها
كبيرة الحجم لدرجة غير معقولة ، وذلك فوق أراضي (آرنوت) وأراضي
ووتربور . وبذلك أهمل ذهب أرض (تاني) وراح أدراج النسيان . وقد
ادعت ولاية الأورانج الحرة تبعية أراض تصل إلى داخل أراضي غرب
الجريكوالاند حتى نهر الفال — لها — لكن قام بريتوريوس رئيس جمهورية
جنوب أفريقيا بإغلاق الطريق الشمالي الأعظم ، مطالباً بحوض نهر الفال
الأعلى . وتحالف (ووتربور) و (آرنوت) وتضافرت قواتهما للدفاع عن مطالبهما ،

اكن بريطانيا أثرت اصبحت وظائف دون حراك ، وذلك لأن المندوب السامي في مدينة الكاب كان قد تقاعد ولم يكن السير هنري باركلي الذي سيحل محله قد وصل حتى ذلك الوقت . ونضلا عن ذلك فقد كانت بريطانيا قد وعدت في مؤتمر بلومفونتين عام ١٨٥٤ بأنها ان تبرم أية اتفاقيات ، أو تحصل على أقاليم في مناطق تقع وراء نهر الأورانج مثل إقليم غرب (الجريكوالاند) .

وأصبح من المؤكد أن أبواب الثراء والازدهار الاقتصادي قد فتحت أمام جنوب أفريقيا ، وأصبحت المسألة هي من هم الذين سوف يستفيدون بهذه الثروات من جنوب أفريقيا ؟ وكانت جمهورية جنوب أفريقيا (ووتربور) يستندان في دعواهما على الاتفاقيات ، وبعضها كان محاطا بالشكوك والريب . كما كان في مقدور ولاية الأورانج الحرة أن تطالب بحق الاحتلال المؤقت . أما بريطانيا العظمى فلم تكن تحتفظ باتفاقيات رسمية أو تتنعم باحتلال رسمي ، اكن مصالحها - الاقتصادية فضلا عن سياستها الخاصة بتحييد الطريق الشمالي الأعظم - أصبحت في مهب الريح .

ولو لم تكن بريطانيا قد وقعت اتفاقية (بلومفونتين) وتخلت عن سيادة نهر الأورانج - لما كانت هنالك مشكلة . ولو كانت قد اعترفت بدعوى ولاية الأورانج الحرة ، لكان المنقبون الإنجليز عن المعادن على الأرجح قد فاقوا في العدد المستوطنين البوير وحققوا السيطرة على البلاد .

وشعرت بريطانيا - أساسا - أنها إما أن تنسحب نهائيا ، وإما أن تتولى السلطة مباشرة . وانتهاج سبيل آخر كان يعني خلق الفوضى والاضطراب وفتح المجال لتدخل إحدى الدول الأوربية الأخرى . كما أن المنقبين البريطانيين الذين كانوا قد أقاموا بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه اسم جمهورية المنقبين Diggers' Republic عام ١٨٧٠ في (كليب درفت) على نهر الفال - هددوا بثور بوط بريطانيا والبوير في مواجهة عنيفة ، وإزاء هذا الوضع اتجه (باركلي)

المندوب السامي ومعه وليام كيت نائب الحاكم في (الناتال) إلى وضع تسوية بطريق التحكيم .

على أن تشارلز هاي نائب الحاكم ، والقائم بأعمال المندوب السامي في (الكاب) كان قد قوض الموقف المحايد لبريطانيا قبيل وصول (باركلي) ببضعة أيام ، فهو لم يتجه قبول خطط التحكيم ، بل أوفد قاضيا من المستعمرة - هو جون كامل ليتولى مقاليد الأمور في (جمهورية المنقبين) وفي (كليب درفت) استقبل ستافورد باركر رئيس (جمهورية المنقبين) كامبيل لدى وصوله واعترف بسلطته . وبذلك تغيرت السياسة والسوابق البريطانية في (الجريكوالاند) . ولم يكن ذلك التغيير من قبل لندن ، أو من قبل المندوب السامي المختص ، بل بواسطة قرارات منفردة اتخذها مسئول صغير . وقد اقتفى (ووتربور) أثر (ستافورد) في طاعة (كامبيل) ، لكن السير جان هندريك براند - رئيس ولاية أورانج الحرة - تخلى عن أراضيها الخاصة للمنطقة . ووصل (باركلي) في فبراير ١٨٧١ ، ونصب ريتشارد ساوثي نائبه في (الجريكوالاند) ، وطرح خطة التحكيم على الرئيس بريتيوريوس وبراند .

واقضت الخطة تنصيب (كيت) نائب الحاكم حكما . وقد أراضى هذا الاقتراح (بريتيوريوس) لأن (كيت) كان قد حكم منذ فترة وجيزة لصالح الترانسفال في نزاعها مع قبائل (الزولو) . وكان (براند) يفضل لو تم التحكيم بواسطة إحدى دول القارة الأوربية ، لكن اعتراضاته تبددت حين أعلن ساوثي فجأة وبطريقة قاطعة الضم إلى بريطانيا . وفي نفس الوقت عثر على مناجم واسعة النطاق شرق نهر الفال عند كوبيجي . وعند « فورويت زجت » خلال عام ١٨٧١ . وقد أفصح (باركلي) عن نيته حين أخبر إيرل أوف كمبرلي وزير المستعمرات في لندن في ذلك الوقت . بأن الاستقرار والازدهار والسيطرة لبريطانيا مرهونة كلها بتحقيق ملكيتها للمنطقة .

وكان قد تم احتلال كويجي (وفوريت زجت) بالفعل. وأطلق عليها اسم (كمبرلي) ، وذلك حين صدر الحكم الذي عرف بحكم كيت وقد استبعدت الجمهوريات من كل الأراضي التي اعترض عليها (أرفوت) ، ورفضت مستعمرة الكاب ضم الجريكوالاند ، كما توقع منها (كمبرلي) ذلك . وظلت مدينة (كيب تاون) تسيطر على طرق التجارة المربحة ، لكنها لم تكن ترغب في أن تتحمل النفقات الإدارية والمسئولية الخاصة بغرب (الجريكوالاند) . ومن ثم فقد اضطلت بريطانيا بالسيطرة المباشرة على حقول الألماس ، وكن كثيراً من الكارهين للإنجليز أولوا هذا الإجراء على أنه دليل على أن المصالح الإنجليزية هي التي دبرت مآسمته بحكم كيت أوارد .

أما براند الذي ظل يطالب بالتحكيم الخارجي فقد ظهر كبطل في نظر البوير ، أما (بريتيوريوس) في الترانسفال - فقد أعفى من منصبه ، وذلك بعد أن علم أنصاره أنه قد أثنى على (كيت) للخدمات التي أداها . وفي الكتاب ازدادت الإيرادات من الضرائب والرسوم زيادة سريعة ، وذلك بسبب استيراد المهاجرين المنقبين للآلات والمؤن . وبحلول عام ١٨٧٢ كان للمستعمرة جهاز تنفيذي مسئول وكذلك خزانة متكاملة . وقد تحقق الازدهار لولاية الأورانج الحرة بطريقة غير مباشرة . وهي التي كانت توفر الأغذية للسكان المزدحمين الذين استوطنوا في إقليم الألماس شبه الجاف - لكن حكومة الولاية الحرة لم تكن تتم كثيراً ، بالمشكلات الإدارية والقضائية الخطيرة التي كانت تواجه بريطانيا في مدن التعدين .

على أن إقليم (الترانسفال) ظل منعزلاً عن البنيان الصناعي الجديد ، وقد حرمها (كيت) من أي مناجم ، كما أن مزارعه كانت تقع في مناطق نائية تبعد عن أسواق كمبرلي المربحة ، ورغم ذلك فقد كان الرئيس الجديد لجمهورية جنوب أفريقيا - وهو توماس فرنسوا بيرجرز

يتمم بالنزعة التحررية إلى حد ما . فقد رعى أحوال المنقبين وحاول تطوير شبكة السكة الحديدية ، كما أصلح العملة وارتحل إلى أوربا . ولم يكن أي مشروع من هذه المشروعات يحظى بالتجاوب والتقدير في الوطن ، كما لم يكن لأي منها أية نتيجة أو تأثير . وحاول بيرجرز إلغاء حكم (كيت) وأن يحتل من جديد أجزاء من الطريق الشالي الأعظم ، وإقرار السلطة على قبيلة السوازي ، لكن (باركلي) كان يردع أي خطوة من هذا النوع ويحرم عليه اتخاذها .

واجتذبت أعمال الحفر والتنقيب في حقول الألماس كثيراً من أصحاب المزارع في (الناتال) بعد أن فقد تحمسهم بسبب فترة الكساد الطويلة ، وبسبب مشكلات العمل الملحة في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر ، أما الذين بقوا في المستعمرة الساحلية فقد استطاعوا إدماج أراضيهم وزيادة استيراد الهنود المتعاقدين ، وأن يتحولوا إلى منتجين للقصب على نحو أرقى من الكفاية في العمل . كما كان مستوطنو (الناتال) الذين انتقلوا إلى (كمبرلي) يمتازون على غيرهم من الذين هاجروا مباشرة من أوربا . فقد كانوا على صلة ودراية بتجار مدينة (الكاب) ، وكانوا يفهمون مشكلات عمال الهانتو ، كما كانوا يعرفون أسلوب التعامل مع الجمهوريين البوير .

وكان هنالك أحد المنقبين عن المعادن في الناتال ، وهو سيسل جون رودس ، وقد استطاع الاستحواذ تدريجياً على مناجم الألماس كلها . وفي النهاية استأثر بالنفوذ السياسي والاقتصادي في جنوب أفريقيا . وكان (رودس) يبلغ ثمانية عشر عاماً حين غادر إنجلترا عام ١٨٧١ متجهاً إلى (الناتال) من أجل الاستشفاء . ولم تكن زراعة القطن لدر من الأرباح مايشبع أطماعه التي كانت تصل إلى مستوى بناء الإمبراطورية الاقتصادية . وقبل انقضاء عامه الأول في أفريقيا - كان قد انتقل إلى مناجم (جريكوالاند) .

ولما كان (رودس) مصاباً بضعف في القلب ، وأتى للاستشفاء منه إلى جنوب أفريقيا ، فقد دفعه ذلك إلى اقتناص كل فرصة - كما لو كانت فرصته الأخيرة ! - وقد انضم بقلّة الصبر إلى حدّ الهوس ؛ لأنه كان يريد تحقيق سماعه بأسلوب حاسم قاطع قبل أن تحل به كارثة الموت ؛ مما أضفى على أفكاره الجائعة في الخيال ، وعلى أعماله الجسورة ، طابعاً من الفخامة ومن العظمة والمجد الأكيد ، وقد أثار انفعالات وعواطف متناقضة تراوحت بين الحب والبغض ، وبين التفاني والازدراء من جانب الذين أحاطوا به .

ولما كان رودس يتمتع بعقيدة موهوبة لا شك فيها - في إنجاز المشروعات والأعمال - فقد استطاع الاستئثار بالولاء المطلق لمروءسيه واحترام أئداده الذين ينافسونه .

ولإزاء إيمانه بمصير الأنجلوساكسون في أفريقيا ، كيقين ، أي مؤمن بالنظرية الاجتماعية التي أتى بها (دارون) - فإنه لم ينظر استلزام القوانين أو الحكومات ، بل مضى نحو بناء الإمبراطوريات الاقتصادية والسياسية ، التي هي وإن كانت بريطانية في الظاهر ، إلا أنها في الحقيقة إمبراطوريتها الخاصة* . أما مشروعات (رودس) - وهو المشروع العاطفي الوحيد الذي انفعلت به حياته . فقد انبثقت من وسط الفوضى والحطام المبكر الذي ابتليت به مناجم (كبرلي) ** .

(*) من أقوال رودس المشهورة ، والتي تدل على آرائه في أن الخير أن يتحقق إلا في ظل سيادة جنس معين على غيره من الأجناس ، قوله : «إن الله يريد أن يوجد الإنسان في أحسن هيئة ، ولكي يتحقق هذا الهدف يجب أن يد الجنس الأنجلوساكسون نفوذاً على أكبر مساحة ممكنة من الأرض» . (المترجم)

(**) لم يتزوج رودس ، وقد أشيع عنه أنه متجمل العواطف يكره الجنس الآخر - ولما سأله الملكة فيكتوريا في إحدى مقابلاته عن ذلك أجاب بلباقة : كيف أكره الجنس الذي تنتمي إليه ملكتي (المترجم) .

وكانت حقول الألماس قد قسمت إلى ملكيات فردية ، وكانت الحفائر المنفصلة لا تسمح لصغير مساحتها بأعمال الحف . بكفاية ، ولم يستطع شراء الآلات إلا القليل من المنقبين . أما (رودس) الذي حصل على رأس المال لبيع الأغذية والمعدات بالتجزئة للمعدنين - فقد بدأ يشتري ويدمج الملكيات الصغيرة . وعلى الرغم من أنه أنفق جزءاً من وقته كل عام ليحضر للحصول على درجة الليسانس في الآداب من جامعة أكسفورد ، لكن لم يحل عام ١٨٨٠ إلا وكان قد أدمج معظم الحفائر .

وقد أنشأ بالاشتراك مع مضارب آخر هو «ألفريد بايت» شركة (بيرز القديمة) . وقد وصل خط حديدي من مدينة الكاب إلى كبرلي عام ١٨٨٠ بتحويل من رودس ، ثم بدأ امتداد فرع للخط على طول الطريق الشمالي الأعظم نحو الترانسفال ، ووادي (الأمبوبر) ونحو المناطق الداخلية البكر .

وفي الوقت نفسه انضم (رودس) إلى برلمان مستعمرة الكاب ، وفي عام ١٨٨٠ انتقلت أقاليم غرب (الجريكوالاند) وحقول الألماس من تبعيتها للنجاح إلى المستعمرة التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي . وقد استفاد المستوطنون الهولنديون في مستعمرة الكاب من الازدهار الذي جلبته التجارة والتعدين وتطوير السكك الحديدية ، وشاركوا في كل هذا . ولقد كانت أصوات الهولنديين في الكاب - بزعامة جان هوفماير الذي كان يتخذ موقفاً معتدلاً - ذات تأثير في رسم السياسة ، وفي سن القوانين البرلمان ، وكان يطلق على (هوفماير) - وهم أوثق صلة بالعالم الخارجي وأكثر تعاوناً مع البريطانيين من (البوير) في جمهورياتهم - اسم الأفريكانرز (Afrikaners) . وبدأ أن (رودس) ، و (هوفماير) مختلفان مجتمعاً مندمجاً ومبنياً على أساس من الأصول الأفريكانية (أصول الأفريكانرز) والبريطانية . وقد أدرك الأفريكانرز أن الاتجاه الجديد للتعاون السياسي يتيح لهم الحرية والشعور بالاعتراف والحافز على التطور . وقد تولى (هوفماير) والكنيسة الهولندية الإصلاحية رعاية وإحياء التعليم الديني واللغوي الهولندي في عام ١٨٨٢ .

وقبل ذلك، بست سنوات كان دى توا قد اقترح استبدال قواعد اللغة الهولندية الرفيعة بلغة مكتوبة جديدة أكثر توافقاً مع مهمة النال التي يتحدث بها الأفريكانرز. هذا على أن لغة (دى توا) التي عرفت فيما بعد باسم لغة الأفريكانر أغضبت كثيرين من أنصار اللغة الهولندية الرفيعة ، لكن الكبرياء الثقافية والضغط السياسي جمع الطائفتين أو الحزبين في رابطة لغوية واحدة خلال عام ١٨٩٠ . فقد اتحد (هوفماير) والكنيسة و (دى توا) وعلماء اللغة الهولندية الرفيعة في حركة واحدة لتعليم لغة (الأفريكانر) في المدارس ، وكانت الألفاظ الهولندية قد اضمحلت وذبت في معظم المناطق ، حتى إن الأطفال كانوا يضطرون للبدء باللغة الإنجليزية ليستعملوا اللهجة التي كان يتحدثها أجدادهم . أما اللغة (الأفريكانر) التي كانت مشتقة من اللهجة المنطوقة فكانت ذات تركيب أمهل من اللغة الهولندية ذاتها ، فأصبحت اللغة التي يتعين على عناصر (الأفريكانرز) دراستها :

كما انضح التعاون الإنجليزي الهولندي في حقول الألباس . فقد حرمت (الولاية الحرة) مما كانت تطالب به من حق الملكية في (كمبرلي) . ولكن سرعان ما أصبح المتقنون ورجال الصناعة يمثلون سوقاً مربحة للمنتجات الزراعية ، وكان رجال التعدين و (البوير) يحتاجون إلى أيد عاملة رخيصة ، وكانوا يعتقدون أن البانتو في معازل الزولو و اكسوزا متعطلون بطريقة شائنة . ولذلك جلب الأفريقيون إلى كمبرلي من أجل القيام بالأعمال الشاقة ، وربما تعلموا حينئذ القيمة المعنوية للعمل الشاق ، ولمنع هؤلاء من الهرب أو تعكير صفو الهدوء والاستقرار في كمبرلي - فقد طلب منهم حمل تراخيص مرور خاصة . وكان الإعدام هو عقوبة تهريب الألباس أو التجارة غير المشروعة فيه ، إذا كانت من الجرائم التي تغرى - بارتكابها - العمال ذوى الأجور البسيطة . وقد اعتقد أرباب الصناعة والبوير أن تعويد (الوطنيين) التظلم هو أساس ما اشتهرت به (كمبرلي) من النظام .

وفي نفس الوقت فقد خلق تنفيذ عمليات التعدين على نطاق واسع تغيرات جزرية في حياة جنوب أفريقيا - فقد زاد التصنيع من قوة مستعمرة الكاب البريطانية ، كما جعلها تختلف عن جمهوريات البوير الزراعية . وقد فاق المهاجرون الحضريون الذين يتحدثون الإنجليزية عناصر (الأفريكانرز) - المستقرة في المستعمرة - من حيث العدد . وانتقل مركز ثقل السكان من الموانئ التجارية إلى المناجم في الداخل . وقد اختفت ولايات الجريكووا . كما أن عناصر السلالات المختلطة الملونة شبه القبلية وشبه المستقلة تحولت إلى عناصر من العمال المهرة في مدن الكاب النامية . كما أن معازل البانتو سرعان ما تحولت من مصادر للمشكلات في مناطق الحدود إلى مصادر للعمال غير المهرة للمساهمة في النشاط الاقتصادي المقيد . وكان الأفريقي مرؤوساً للرجل الأبيض - لكن الصناعة البريطانية وزراعة البوير كانتا تتنافسان على خدمات الأيدي العاملة . فكان أصحاب المزارع يريدون العمال الموسمين ذوى الأجور الرخيصة الذين لا يعيشون بصفة دائمة داخل أراضيهم ، لكنهم كانوا في العادة يعجزون عن منافسة العقود طويلة الأجل أو مناقشة الإدارة المركزية والنوطن الثابت الذي ينطوي عليه نشاط العمل الصناعي . وكانت مثل (البوير) ومبادئهم تختلف اختلافاً واضحاً عن احتياجات وضرورات الصناعة الحديثة .

وقد كان البريطانيون يكتفون فيما سبق بالسيطرة على التجارة والموانئ الاستراتيجية ، مع ترك (البوير) أجراء في المناطق الداخلية - لكن كشف الألباس أدت لأول مرة إلى وضع التاج في منافسة مع الجمهوريات من أجل السيطرة على المناطق الداخلية . ولم يكن لهذه المنافسة من نتيجة سوى زيادة الانقسامات التي تفصل وتباعد بين البوير وبين البريطانيين . وأصبحت أخطار هذا الصراع المرير واضحة عام ١٨٧٦ ، حين استعاد (الزولو) بزعامة سبي وايو أسلوب الحرب القبلية . وقد أحسن اللورد كارنارفون ، وزير المستعمرات الجديد ، بأن الحل الوحيد بكن في اتحاد يضم الإنجليز والبوير ، بحيث يستطيع أن ينسق ويجمع بين مصالح كل البيض . وكانت فكرته هذه جزءاً من حلم بريطاني أوسع لإنشاء اتحاد استعماري

يضم الممتلكات الاستعمارية حول العالم. نكن أعظم جهود وأحلام كارنافون تركزت حول جنوب أفريقيا. ولا شك في أنه كان يعتقد أن بريطانيا تستطيع أن تنسحب بشرف من موقف مؤلم وغير مستساغ، إذا استطاعت المستعمرات والجمهوريات أن تحقق اتحاداً يقوم على أساس الحكم الذاتي.

أما حركة الاتحاد التي توصف أحياناً باسم «العامل الاستعماري» فقد لقيت تأييداً قوياً بين المديرين والمستوطنين الإنجليز في حقول الألبان في الجزء الشرقي من مستعمرة الكاب، أما (الناتال) فعلى الرغم من التهديد الخطر الذي تعرضت له بسبب ثورة (الزولو) فقد أثرت الحياد. وكان برلمان (الكاب) - الذي كان يفاخر بما تتمتع به من حكم ذاتي، وباعتماده على تأييد الناجحين (الأفريكانرز) - يعارض الاتحاد شأنه في ذلك شأن الجمهوريتين المستقلتين. وكان أنصار الاتحاد يأملون تحقيق سياسة موحدة لجنوب أفريقيا نحو غير البيض، ونحو التجارة، ولكن أقوى ثلاث حكومات رفضت التفريط في أي مزايا. فلجأ اللورد (كارنافون) بعد ذلك إلى أساليب مباشرة تماماً - فقد منح موظفو المستعمرات أغلبية في مقاعد الجمعية التشريعية في الناتال، كما منح (الولاية الحرة) مبلغ تسعين ألف جنيه استرليني من أجل تخفيف الماراة الناجمة عن فقدانها لحوالي الألبان، وبدأ أن (كارنافون) ينقذه لقرارات محاكم ناتال ومراسيمهم لبرلمان الكاب كأنما يهدد سلطات الحكم الذاتي للمستعمرات. وخلال عام ١٨٧٦ أوفد (كارنافون) جيمس أنتوني فرود، وهو مؤرخ لبق الحديث ليؤثر بدعايته في المستعمرات وفي الجمهوريات. وقد حاول (فرود) تحريك الرأي العام ضد حكومة الكاب، ونظم (مؤمراً للاتحاد)، وعين (كارنافون) مندوبين لهذا المؤتمر الذي اجتمع في لندن، وكانت (الناتال) هي الولاية الوحيدة التي مثلت تمثيلاً كافياً. ولم يكن (الاتحاد) موضع مناقشة، لكن (كارنافون) قرر أن مشروعه سوف يكتب له النجاح إذا اتحدت (الترانسفال) مع (الناتال).

وفقد الرئيس بيرجرز تأييد البوير في الترانسفال، فقد امتنع أصحاب

المزارع عن المشاركة في الحكومة كما توقف كثيرون عن دفع الضرائب، كما ارتحل آخرون إلى أنجولا أو بتشوانا لاند. وقد اضطر (بيرجرز) بسبب مشروعاته الخاصة بإنشاء خط حديدي إلى موزمبيق البرتغالية إلى الاصطدام مع سيكركوني زعيم قبيلة بابيدي التي كانت تسيطر على الطريق المقترح. ونشب القتال، ورفض (الكرواندوز) من البوير القتال من أجل مشروعات (بيرجرز) التجارية، وبدأ أن الجمهوريات قد أوشكت على الفوضى وخشى البريطانيون أن تستعين قبيلة (البابيدي) بقبائل (الزولو)، ومن ثم فقد أوفد ثيوفيلوس شيبستون وزير شؤون الوطنيين في (ناتال) لتقصي الحقائق. وقد رحب به المنقبون الإنجليز في إقليم الترانسفال، وقبل (بيرجرز) إتفاقية سرية. وفي أبريل ١٨٧٦ أعلن شيبستون ضم إقليم الترانسفال وحشد اعتمد (كارنافون) أن خطر (الزولو) يمكن أن يتضاءل كما أنه من الممكن تنفيذ خطة الاتحاد. ومن ثم فقد وعد (كارنافون) كما وعد (شيبستون) بمنح الحكم الذاتي في النهاية لإقليم الترانسفال. وسرعان ما بدأ البوير المحافظون يتململون من التأخير الذي نتج - في المقام الأول - عن التهديد المستمر لقبائل الزولو.

وفي يناير ١٨٧٩ طلب من الزعيم سيني وايتوسريج جنوده، لكنه لم يأبه بالإنذار، ومن ثم فقد جردت حملة تأديب بريطانية اتجهت نحو أرض الزولو. وفي أثناء اجتماع أعضاء الترانسفال في (وندرفونتين) توقيع ميثاق الاستقلال كانت القوات البريطانية تعسكر في إيزاندلوانا بالقرب من مقر الزعيم سيني وايتو. وشنت قبائل الزولو هجومها في ٢٢ يناير ١٨٧٩ وأبادت كتيبة بأكلها، كما قضت على ثلاث كتائب أخرى. وكانت أعداد ما حدث في (إيزاندلوانا) واسعة النطاق، وقد تحولت حرب (الزولو) من عمل بوليسي تأديبي سريع إلى حملة استغرقت مدة طويلة، وأدى عجز (الناتال) عن إعالة جيش مستديم إلى مضاعفة

مشكلات الإمداد والتموين . أما المستعمرة فقد أصبحت عديمة الحيلة في الدفاع عن نفسها . وربما كان ما أنقذها هو أن غرور الزعيم سبتي وايو قد بدد الوقت والمزايا التي حصل عليها في الاحتفال بالنصر الذي أحرزه ودفن موته . وربما كان ما أوصى به الأسقف كولنسو الذي كان الزعيم (سبتي وايو) يوليه ثقته من ضرورة توخي الاعتدال مما ساعد على تجنب مذبحه للزولو .

وعلى عكس ما أوصى به (البوير) - فقد بدد البريطانيون الروح المعنوية والموارد البشرية في مناوشات لاحقة مع (الزولو) . ولعل أشهر خسارة منيت بها بريطانيا في حملة واحدة هي مقتل الأمير الإمبراطوري الفرنسي (نابليون الرابع) ، وآخر سلالة بونابرت ، وكان قد انضم إلى قوات الملكة . وقد عقب بنجامين دزرائيلي رئيس الوزراء ذلك الوقت بقوله : « إن (الزولو) شعب عظيم ، فقد هزموا قادتنا ، وهم يحولون أساقفتنا عن ديانتهم ، كما أنهم حسموا مصير أمرة أوربية عظيمة » .

وبعد ستة شهور من الزحف الحذر أسر البريطانيون (سبتي وايو) وسحقوا قبائل (الزولو) . وما إن وقع (سبتي وايو) في الأسر حتى اشتد قلق البوير ، وكانت شكواهم الأولى هي تقصير بريطانيا في منح الحكم الذاتي أكثر مما كانت هذه الشكوى من الضم نفسه . لكنهم كانوا قد اكتفوا بترك البريطانيين يتولون إخضاع قبائل (الزولو) أولا ، ولما لم يصح أمام (البوير) سوى بريطانيا - ليواجهوها ، فقد اعتقد (البوير) أنهم قادرون على القتال بأفضل مما قاتل (سبتي وايو) .

وقد خلفت حرب (الزولو) رد فعل عنيف أدى إلى طرد دزرائيلي من منصبه ، فقد تحول الرأي العام في بريطانيا ضد سياسة التوسع ، وضد مشروع الاتحاد ، وضد ضم ترانسفال . وفي أبريل ١٨٨٠ تولى وليام جلادستون رئاسة الوزراء ، مع تفويضه بسحب القوات البريطانية من أراضي (الزولو) وأراضي البوير ، على أنه لم يكن يريد أن يترك انطباعاته يتقهقر أمام جيش من جيوش الأعداء .

ونشبت ثورة أخرى هذه المرة بين قبائل الباسوتو مما زاد من مشكلات بريطانيا في جنوب أفريقيا . وتولت حكومة الكاب مهمة الهجوم المضاد وعلى الرغم من أن هذه الثورة حطمت مشروعات جلادستون : فإنه لم يجرؤ على التدخل في الاستقلال الذاتي للمستعمرة . وبقي البوير ينتظرون ولكن عندما بدأ الضعف يدب في صفوف الباسوتو خلال شهر ديسمبر اجتمع الترانسفالون في باردبيكرال وبعثوا من جديد مشروع الجمهورية .

وجاء بول كروجر ، وهو من المبشرين ، وأصحاب المزارع الناجحين ومن القدامى المحضرين في الاستيطان منذ ١٨٣٥ ، جاء كروجر هذا ليمتلي الثلاثي العسكري الحاكم للبوير . وسرعان ما اختفى البريطانيون من إقليم الترانسفال بعد أن كانوا قد تورطوا في مناوشات مبهمة ضد القبائل كما أضعفهم وأوهن صفوفهم هروب الجنود وحالات الفرار واقترح كروجر عقد هدنة وافق عليها جلادستون - لكن القائد البريطاني كان يريد إحراز نصر يدعم به مكانته في التفاوض - واستولت القوات الإمبراطورية على تيل ماجوبا الذي يحكم معسكرات البوير ، لكن (الكوماندوز) التابعين لكروجر أغاروا على المرتفعات واستعادوا زمام المبادرة في ٢٧ فبراير ١٨٨١ - وكان انتصار الترانسفال فوق (تيل ماجوبا) قد فسر بعد ذلك في الجمهوريات على أنه المعركة الحاسمة في حرب الاستقلال .

وفي المؤتمر اللاحق الذي عقد في (بريتوريا) استغل كروجر المزايا التي حققها . فقد طالب بالاستقلال التام ، وحصلت بلاده - التي سميت باسم ولاية الترانسفال على الحكم الذاتي التام مع خضوعها لسيادة صاحبة الجلالة واحتفظت بريطانيا بالسيطرة على العلاقات الخارجية ، وحق منع التعدي على أراضي الوطنيين . لكن المدلول الكامل لكلمة (السيادة) - وهو اصطلاح أوروبي إقطاعي - لم يكن يتلاءم مع أوضاع جنوب أفريقيا ، ولذلك بقي دون تعريف . أما قضية الاتحاد وقضية الضم فقد أضحتا قضيتين منتهيتين ، فالإتحاد كان يعني التوسع الاستعماري ، أما الضم فكان يؤثر في قومية (البوير) (م ٢١ - أفريقيا)

وسوف يدل التاريخ اللاحق على أن جنوب أفريقيا لا يمكنها أن توفى بين النزعتين .

وظلت الجماعات الساخطة المنشقة في الترانسفال في تخطى الحدود باحثة عن أراض جديدة ، وقد كانت المشاعر الدينية والدوافع الاقتصادية والسياسية تكمن وراء الحركات التي كثرت بشكل خاص خلال عام ١٨٨٢ . وقد ظهرت جمهوريات جديدة على طول الطريق الشمالى الأعظم ، وكان أقواها جميعا : جمهورية ستيلالاند وجمهورية جوشن ، كما ترددت أقوال عن التوسع نحو الزمبىزى وعبر صحراء كلهارى . وفى نفس الوقت كان يجرى مد خط حديد رودس من كيمبولى نحو الشمال . وقد ازداد قلق حكومتى الكاب وبريطانيا إزاء طريق الدخول والوصول من حقول الألماس إلى زامبىزيا (*) وأفريقيا الوسطى بسبب مالا حظناه من ازدياد النشاط الألمانى في جنوب غرب أفريقيا .

هذا ، على أن الترانسفال بإقامتها حواجز جمركية ، كان ذلك بمثابة تهديد بتقويض التكامل الاقتصادى بينها وبين جنوب أفريقيا ، وهو الأساس الذى كانت تستند إليه السيطرة البريطانية ، وكان الرئيس كروجر يجرى مفاوضات مع (ستيلالاند) ، و (جوشن) من أجل التحالف معهما . وقد أعرب صراحة عن أمله . لإزالة القيود المفروضة على استقلاله والواردة في اتفاقية بريتوريا .

وقد بدأت المباحثات بين الإنجليز والترانسفال في لندن في مطلع عام ١٨٨٤ ، وحصل إيرل أوف ديربى - وهو وزير الدولة لشئون المستعمرات وقتئذ - على وعد من كروجر بإلغاء الجمارك ، وبالحصول على الاعتراف بحق بريطانيا في السيطرة عن الطريق الشمالى ، واستطاع وقف توسع الترانسفال

(*) كان الاسم الرسمى للمناطق الممتدة من الترانسفال إلى الطرف الجنوبى لبحيرة تنجانيقا هو اسم زامبىزيا ، لكن غير هذا الاسم منذ عام ١٨٩٥ فأصبحت تعرف باسم (روديسيا) على اسم الرجل الذى ربط هذه البلاد بعجلة الإمبراطورية البريطانية . (المترجم)

وحال دون اتصال كروجر بالمصالح الألمانية - لكن كان ثمن هذا كله غاليا . فلم يعلم من حق الملكة الاعتراض على التشريعات المحلية في الترانسفال ، وأصبحت البلاد مرة أخرى (جمهورية جنوب أفريقيا) . حذفت عبارة (السيادة) من اتفاقية لندن ، ومن ثم اعتقد كروجر أنه قد حقق السيطرة على سياسته الخارجية .

ومن الواضح أن البوير قد انتصروا في حرب الاستقلال وقد حظرت بريطانيا عليهم التوسع تجاه كلهارى ، وهى منطقة أصبحت فيما بعد تخضع للتاج ، ولكن بدا أن الترانسفال كانت تتمتع بسيادتها فعلا في كل ميدان من الميادين ، وبذلك تفتت أفريقيا الجنوبية وراح حلم الاتحاد في غياهب النسيان .

الذهب والامبراطورية

لم يكدهل عام ١٨٨٦ إلا وكانت كل الأراضي الواقعة جنوبي أنجولا البرتغالية وموزمبيق قد قسمت . وكان التنافس قد بدأ قبل ذلك بعامين حين ضم بسمارك جنوب غربي أفريقيا إلى الامبراطورية الألمانية . أما موافق ، جنوب أفريقيا الوحيدة التي لم تخضع لمطالبة أية دولة من الدول ، وخاصة في خليج سانت لوتشيا (St. Lucia Bay) شمالي (ديربان) فقد ألحقت بمستعمرة الناتال في عام ١٨٨٤ ، وذلك حتى لا يستولي كروجر أو الألمان عليها . وقد استأثرت الكاب بجميع مناطق البانتو المستقلة فيما بين خليج ألباني والنتال . ولقد حاول البوير تنظيم جمهورية جديدة داخل أراضي الزولو - لكن بريطانيا أرست قواعد الحكم الرسمي من خلال حكومة (الناتال) في عام ١٨٨٧ . وقبل ذلك بعامين حين كان (إيسيل رودس) يعمل ممثلا للناج في تنفيذ اتفاقية لندن - رفع شعار الاتحاد في النصف الجنوبي من بتشوانالاند . على أن النظام الخاص بجنوب أفريقيا كان قد تحدد - أساسا - في مؤتمر لندن ١٨٨٤ ، وذلك بأن تتولى بريطانيا السيطرة على كل الموانئ والطريق الشمالي الأعظم . كما أن البوير سوف يمنحون استقلالهم مع انحصارهم داخلها ، ولن يسمح للألمان بالحصول على أية أرض ملحقة بجمهورية (البوير) . وظل وضع جمهورية جنوب أفريقيا متأرجحا ، وكانت إراداتها الحكومية شحيحة ، فقد كانت الجمهورية زراعية في أساسها ، ومنعزلة عن الأفكار الدينية والسياسية الحديثة ، كما كانت مملوكة السكان وتفتقر سواء إلى السكك الحديدية أو إلى الطرق المائية لنقل منتجاتها .

وكان الرئيس كروجر يعتقد أن (رابطة الافريكاز) ذات الميول المعتدلة والتابعة لهوفماير في مستعمرة الكاب تنزع إلى أن تتصالح مع السياسة البريطانية ومع الكنائس الاسكتلندية . كما أنه تجنب حركة لغة الأفريكاز خشية أن تعدل من تقاليد اللغة الهولندية الرفيعة الراسخة الجذور . وقد ضعفت



(شكل ٦)

الروابط مع (الولاية الحرة) التي استفادت من التجارة مع كمبرلي وقيمت مهاجرين متحررين. وبدأ أن هذا الإقليم المجاور ينضم تدريجياً لمستعمرة (الرأس) البريطانية وإقليم البتشانوانالاند الذي تسكنه قبائل البانتو وذلك من حيث جنى ثمار النمو والتطور الاقتصادي.

وأصبح رودس ووكلاؤه - بشكل مطرد - يمثلون القوة المسيطرة في جنوب أفريقيا. ومنذ ١٨٨٠ أصبح رودس هو أكبر منتج الألماس والمشراف على السكك الحديدية التي تنقل إنتاج الولاية الحرة، كما كانت تهدد بالانتفاف حول إقليم الترانسفال، كما كان رودس، يتزايد نفوذه باستمرار في برلمان مستعمرة الرأس. وقد مكنته تحالفه السياسي مع (هوفماير) من تولي منصب رئيس الوزراء في كيبوتون عام ١٨٩٠. وقد وقف كروجر وإقليم الترانسفال موقف الاعتراف والكراهية في وقت واحد حيال هذا التزاوج والامتزاج بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. واستقرت سيطرة رودس وعلو شأنه في إقليم بتشانوانالاند بحلول عام ١٨٨٥، وبدأت شركة جنوب أفريقيا البريطانية التابعة له في الاتجاه شمالاً نحو الزمبزي بعد ذلك بأربعة أعوام.

وفي عام ١٨٩٠ حصل رودس على نصيب شريكه في حقول الألماس واشترى ما يخص منافسه الأكبر بارني بارناتو، وكانت المؤسسة الجديدة التي أنشأها رودس - وهي شركة مناجم دي بيرز المحدودة - قد بدأت بالفعل في إدماج جميع الملكيات في كمبرلي، وفي تحويل مناجم التعدين كلها إلى منجم واحد واسع مفتوح تستخدم فيه الآلات. ومن ثم سيطرت شركة (دي بيرز) على استخراج الألماس؛ وعلى فرض أسعاره في العالم أجمع.

وليس ثمة ما يوضح قوة رودس في ذلك الوقت أكثر من أن يعرف أن دخله الشخصي لعام ١٨٨٥ - ١٨٨٦ كان أكبر من مجمل إيرادات جمهورية جنوب أفريقيا.

وفي عام ١٨٨٦ تغير وضع الجمهورية، كما تغيرت مشكلاتها تغيراً جذرياً. فقد اكتشف الذهب في تلال ويت ووترز راند. وقد أصبحت جوهانسبرج - التي تأسست في شهر سبتمبر - تحتل المرتبة الثانية في جنوب أفريقيا من حيث ضخامة أعمال التعدين فيها. وجاء رأس المال وتطورت المشروعات والأعمال بسرعة كثيرة. وأصبح (الراند) هو قلب البلاد التي لم تكن لها أي مدن، واقتضى الأمر تنظيم شؤون الشرطة وتسجيل حقوق ملكية الأراضي ووضع خطط للجمارك وللهجرة، وذلك كله في بلاد لم تكن لديها الخبرة والاهتمام بكل هذه الأمور. ووصلت إيرادات الترانسفال خلال عامين إلى أربعة أمثالها تقريباً، وقد ارتفعت بحلول عام ١٨٨٩ إلى نسبة ٩٠٠ ٪، وبعد ذلك بعشر سنوات بلغت نسبة ٢٤٠٠ ٪. كما أن كروجر وبرلمان إقليم الترانسفال الذي رأى في هذا الحدث غنماً وغرمًا في آن واحد، استغل إيراداته ونفوذه - من أجل تحقيق المنافع السياسية. وفي نفس الوقت كان (كروجر وبرلمان الترانسفال) يأملون أن يكون هذا الاندفاع للبحث عن الذهب مؤقتاً، فالبوير المزارعون الذين استمروا يوثرون العزلة وحياة البساطة - قلما كانوا يختلطون بالمتقنين أو العمال: كما أن كروجر كان يأمل في تنظيم الصناعة والسيطرة عليها، وذلك بأن يتحكم في مرحلة حيوية من مراحل الإنتاج ومن ثم أصبح الاستيراد والتصنيع والتوزيع لمادة الديناميت حكراً على الحكومة، واحتج أصحاب المناجم على الأسعار المرتفعة، ولكن الولاية استفادت من الأرباح.

واستثمر سيسيل رودس أمواله في مناجم الترانسفال، ولكنه لم يحصل على أكبر فائدة من هذا الاستثمار، إذ كان يحلم بإمبراطورية في جنوب ووسط أفريقيا قاعدتها مستعمرة الكاب التي أنعم عليها القدر بمعدن الألماس - وجاء اكتشاف الذهب ليدعم استقلال الترانسفال، التي هدوت الطريق الشمالى الأعظم، وعارضت التعاون بين الإنجليز والبوير،

والذى كان (رودس) يعتمد عليه ، وفى عام ١٨٩٢ - أى بعد عامين من بدء رياسته لحكومة الكاب - نظم رودس حركة الاتحاد الوطنى (National Union Movement) من أجل تعزيز تحالفه السياسى مع (هوفماير) وعناصر (الأفريكانز) فى الكاب :

أما جمهوريات المناطق الداخلية التى حققت الشراء مع استقلالها ، فقد رفضت الآثار الصناعية والسياسية والثقافية التى ترتبت على هذا الاندماج وأصبحت وجهة نظر (البوير) المستقلة تختلف بصورة متزايدة عن وجهة نظر (الأفريكانز) الذين استمر وجودهم فى الأراضى البريطانية .

ولقد كفلت اتفاقية لندن فى بادئ الأمر - حماية مصالح رودس فى الطريق الشمالى الأعظم ، وقد عرقلت تلك الاتفاقية - فى عام ١٨٨٤ - توسع الترانسفال نحو الغرب ، ثم كفلت الحماية لهذه المصالح بالإعلان الصادر عن الملكة عن إنشاء محمية فى إقليم بشوانا لاند الجنوبية خلال العام التالى . واتجه الخط الحديدى نحو الشمال من (كبرى) بحيث يحيط بالحد الغربى لإقليم الترانسفال المزدهر ، وبحيث يسهل المواصلات بين الكاب ومنطقة تقسيم المياه لنهر الزمبىزى . وفى المنطقة الأخيرة كان شعب البانتو لا يزال يعانى آثار هجرات الزولو (النجوفى والميتابيلى) فى مطلع القرن التاسع عشر : وكانت قبائل (الشونا) شمال شرقى إقليم الترانسفال - قد تفرقت وانتشرت من زامبابوى وتشبتت جمعها بسبب غزوات النجوفى عام ١٨٣٥ . وكانت قبائل الميتابيلى ، التى صنعت لنفسها وطناً شمال غربى الترانسفال ، تغير على قبائل الشونا من وقت لآخر ، وأسهمت بذلك فى تشتيت جمعهم .

كما أن ميزيليكازى المحارب المتمرد من قبائل الزولو ، وخالق أمة الميتابيلى ، توفى عام ١٨٧٨ ، وكانت له فى بعض الأحيان معاملات مع طلائع التجار ، كما أنه دخل فى مفاوضات مع مبشرى جمعية لندن التبشيرية - ولكنه ظل يتسم بالخداع كما استمر حاكماً مطلقاً ، وكانت

تصرفاته فى بعض الأحيان تتسم بالتقلب . وقد أهملت مناجم الذهب فى تانى - التى جذبت بعض المنقبين الأوربيين خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر ، وذلك بسبب التكالب على مناجم كبرى . وقد أثار ميزيليكازى سخط المبشرين فأنهار نشاط جمعية لندن التبشيرية ، واتجهت المساعي الجديدة للجمعيات الاسكتلندية والجمعيات الإنجيلية الباريسية نحو القبائل الواقعة شمالاً . واتسع نطاق تعامل قبائل الميتابيلى بعد عام ١٨٧٠ - كما أنهم بعد عام ١٨٨٠ خضعوا للحكم لوبنجيولا أكثر أبناء ميزيليكازى دهاء ومكراً . وعلى الرغم من أن لوبنجيولا قد حاول ألا يسيء إلى أخيه الأكبر والوريث الشرعى الذى نفاه ميزيليكازى خارج البلاد - لكنه نصب رئيساً على قبيلته ، وكان يشابه أباه فى حكمه المطلق وفى تقلبه - وكان يتعين على المبشرين التماس إذنه لعبور بلاد الميتابيلى ، كما كان يتعين على التجار تقديم فروض الطاعة ، كما كان الدخول إلى إقليم الشونا يخضع لموافقته ، على الرغم من أنه لم يكن يمارس أية سيادة مستمرة على تلك المنطقة ، أما الحدود التى حدد بها لوبنجيولا منطقة أرض الميتابيلى ومعازل الشونا ماشونالاند فقد بقيت كما هى دون تغيير فى رودسيا المعاصرة . وقد تأثر زوار كثيرون ممن وفدوا على بلاطه فى بولاوايو بهيئته التى تدل على الفخامة والأبهة ، كما ارتاع آخرون لأسلوبه القبط العنيف فى ممارسته للسلطة . وفى عام ١٨٨٧ منح لوبنجيولا الاستقلال الذاتى للمنقبين عن الذهب فى تانى واعترف بحقوقهم فى الانتقال كما يشاؤون على طول الطريق الشمالى الأعظم . وقبل انقضاء عام واحد كان رودس قد علم أن بيت جروبلر من إقليم الترانسفال قد عقد حلفاً مع زعيم الميتابيلى ودافع لوبنجيولا عن نفسه بعد ذلك بقوله إنه لم يفهم نصوص المعاهدة ، ولكن البريطانيين اعتقلوا أن جروبلر قد انتهك اتفاقية لندن . ومن ثم كانت المعاهدة غير مشروعة - لكن أهميتها تعود إلى ما توضحه من اجتذاب أرض الميتابيلى للاهتمام ، ولأنها استثارت أطماع رودس ونزعته للتملك . وفى مطلع

عام ١٨٨٨ أذعن ممثل محمية بتشوانا لاند -- جون موفات - لمطالب رودس ، وتفاوض مع لوبنجيولا لعقد معاهدة جديدة ، ولذلك فإن بريطانيا لم تحصل على محمية فحسب ، بل حصلت على حق الاعتراض على كل الاتفاقيات التي يمكن أن تعقد لها قبائل الميتابيلي مع أية دولة أجنبية . وبذلك أصبح لوبنجيولا يخضع للنفوذ الأوروبي دون فكاك ، وإن كان قد حاول أن يناور بسلطته بكل المهارة والحدق .

وبدأ رودس يفقد صبره إزاء الموقف الحذر المتردد نسبياً الذي وقفه التاج البريطاني نحو التوسع . وفي عام ١٨٨٨ أوفد وكلاءه ، ومنهم أحد أصدقائه القدامى في أكسفورد ويدعى (تشارلز دانييل راد) للتفاوض لعقد اتفاقية في بولاوايو ، وكان الرأسماليون الأوروبيون يسعون لدى بلاط زعيم القبيلة للحصول على المزايا - لكن اقترح راد كان بسيطاً ومقتنعاً - فقد حصل لوبنجيولا على كمية من الأسلحة وعلى معاش ، وقارب تجارى لاستخدامه في نهر الزمبيزي مع كفالة الحماية له من الفوضى التي خلقتها الباحثون عن الامتيازات . واحتكر رودس الموارد المعدنية كافة حتى أرض الميتابيلي ، وأصبح الامتياز الذي عرف باسم امتياز راد Rudd Concession وأقرته الحكومة الإنجليزية هو الأساس للسيطرة البريطانية شمالى الترانسفال ؛ لكن القوة - التي كانت تقوم بهذا التوسع الاستعماري - كانت برغم ذلك شركة خاصة ذات سلطة سياسية ولم تكن حكومة أوربية . وكان يتعين على رودس حينئذ لشراء رضا زعيم القبيلة للحصول على ترخيص وتمويل لشركة تقوم باستغلال الامتياز . وحتى يقنع لوبنجيولا ويؤثر فيه - فقد اختار رودس طبيبه في كمبرلي الدكتور « ليندر ستار جيمسون » الذي اشتهر بجديته المعسول ، ولكي يحصل على الترخيص كان عليه أن يقهر أولئك الذين يناصرون فكرة أن تتكفل الحكومة بمسئولية الغزو وكفالة الحماية الإنسانية المباشرة للقبائل المحلية كما تعرض رودس لمعارضة الذين يخشون

احتمال الزيادة في مصروفات الحكومة أو في مسئوليتها (*) : وقد انحاز إلى رودس صنف المعارضين للاستعمار الحكومي ، وأولئك الذين كانوا يرون أن التقدم ليس إلا مزيجاً من (محمية الخير للإنسانية) مع تحقيق الأرباح بنسبة ٥ % (أى هي مزيج من العوامل الإنسانية وعوامل الربح الشخصي المعقول) . وقد اشتمل الترخيص الخاص بشركة جنوب أفريقيا البريطانية - على نحو ما صدر في أكتوبر ١٨٨٩ - على سلطات تجارية وسياسية . فكان من حق شركة جنوب أفريقيا البريطانية السيطرة على التعدين والتجارة والهجرة والمواصلات ، كما أن لها أن تنشئ الجهاز البوليسي والقانوني اللازم ، وقد استرضى رودس الحكومة الإنجليزية بأن عرض دفع نفقات خطوط التلغراف داخل مستعمرة الكاب والتي تتصل بخطوط الشركة والسكك الحديدية الممتدة على طول الطريق الشمالى الأعظم ، كما وعد بالإسهام في النفقات التي يتحملها ممثل الحكومة الإنجليزية في بولاوايو . وبالإضافة إلى هذا يكون للحكومة عضوان في مجلس الإدارة ، وطالبت الحكومة بتعويض عادل لحقوق الشركات المنافسة ، كما جعلت الترخيص مرهوناً بالموافقة الاختيارية للزعيم لوبنجيولا .

وكان من العسير الوفاء بهذا الشرط الأخير ، فقد نقض الزعيم الامتياز الممنوح لراد وبعثت البرتغال من جديد مزاعمها الخاصة في (الماشونا لاند) لكن وزارة الخارجية البريطانية أصدرت إنذاراً نهائياً القزمت به لشبونه . ولم ينازع رودس في سلطته الجديدة سوى إقليم الترانسفال . وبعد أن تركت الشركة لوبنجيولا على عناده إلى حين ، تفاوضت مع كروجر الذي ازداد اهتمامه وقلقه حيال حدوده الشرقية . وقد قسمت أرض (الزولو)

(*) استعخدم رودس عدة أساليب للتغلب على معارضيهِ في إنجلترا - فاستخدم سلاح الرشوة إذ دفع رشاوى لجماعات من أعضاء البرلمان الإنجليزي لمساندة أفكاره - كما أدخل بعض أصحاب النفوذ في مجلس إدارة الشركة - وأخيراً وافق البرلمان البريطاني على المرسوم بتأسيس الشركة في ٣٠ أبريل ١٨٨٩ (المترجم) .

وأصبح لإقليم الناتال البريطاني يسط حمايته على قبائل البانتو ، في حين أدمجت جمهورية البوير الجديدة في الترانسفال ، ولكن شعب السوازي كان لا يزال يتمتع باستقلاله : وأراد كروجر مد خط حديدي من مناجم الذهب في الراند عبر السوازي لاند إلى الميناء البرتغالي في لورنسو ماركيز ، وكان الأمر يعني سيسل رودس بشكل مباشر ، وذلك بسبب اهتمامه بالشمال ، وبازدهار خطوطه الحديدية ، وبموجب نصوص الترخيص وبسبب اهتمامه بالامتيازات الثانوية الأخرى في سوازي لاند . وكانت الحكومة الإنجليزية تمثل الكاب والنتال اللذين يلتف الخط الحديدي الذي أنشأه كروجر حول موانئهما وحول حدودهما الجمركية . وكانت بريطانيا تميل لأن تمنح الترانسفال حقوقا محدودة في سوازي لاند لو وصل خط حديد كروجر إلى الناتال . وحاول رودس شراء الميناء البرتغالي ، كما أنه استطاع بالتعاون مع بريطانيا إرغام كروجر على قبول اتحاد جمركي واستقرت المفاوضات بشكل متقطع حتى عام ١٨٩٣ ، وكان الخط الحديدي الممتد من كيب تاون قد وصل إلى جوهانسبرج في ذلك الوقت . وفي النهاية سمح لكروجر بأن محمية في السوازي لاند ، وأن يمد خطه الحديدي إلى لورنسو ماركيز في موزمبيق البرتغالية ، وربما كان اهتمام رودس بسوازي لاند مجرد مظهر خداع ، حيث إن أهميتها قد اضمحلت وأصبح الاهتمام المباشر يتركز الآن على بتشوانا لاند ، و ميتايلي لاند ، وعلى مواقع التعدين .

وكانت شركة جنوب أفريقيا البريطانية قد بادرت إلى ممارسة حقها الممنوحة لها في الامتيازات ، وجاء جيمسون ليساير ويداري لوبنجيولا العنيد ، وسانده حين اشتكى من البرتغاليين ، وفي النهاية أقنع الزعيم بأن شركة رودس هي البديل الأفضل الذي يمكن أن يختاره . وفي مطلع عام ١٨٩٠ أبلغ لوبنجيولا جيمسون أن الحفر سوف يقتصر على منجم واحد : فأمرع جيمسون جنوبا ، وبعد ذلك بستة أيام أعلن رودس أنه قد فوض في احتلال البلاد بأسرها . وافترضت الحكومة التي صدقت ما قاله له

رودس أن لوبنجيولا قد صدق على الترخيص ، وعاد جيمسون إلى بولا واو من أجل استرضاء الزعيم ، واعترفت الحكومة الإنجليزية بالشركة اعترافا كاملا . وفي السابع والعشرين يونيو من عام ١٨٩٠ دخل مائتان من (الرواد) الذين اختيروا بدقه تامة أرض الميتايلي للبحث عن الذهب والأرض ، وتسأل لوبنجيولا عن السبب في دخول مائتي رجل للتنقيب عن الذهب في منجم واحد ، وعندما تعجب كذلك لمرافقة خمسمائة من شرطة الشركة لهؤلاء (الرواد) ، أشار جيمسون إلى ضرورة الدفاع ضد البوير ، وضد البرتغال ، وضد أي خطر ، ولما فسر لوبنجيولا هذا القول على أنه يقصد به تهديد سلطته ، احتج لدى الملكة لكنه استسلم دبلوماسيا بدلا من خوض القتال (*) . وسار (الرواد) في أمان تجاه الجنوب وتجاه الشرق من بولا واو عبر أراض وعرة ، وذلك في مسيرة منظمة ومستمرة من بتشوانا لاند حتى الماشونالاند . وفي الثاني عشر من سبتمبر وصل (الرواد) إلى قاعدة جبل هامبدن ، وتأسست سولسبري ، ومنح كل فرد قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٣١٦٥ فدانا (١٠ أكر) . وكان وكلاء الشركة في ذلك الوقت منهمكين في الاتجاه شمالا حين كان الرواد يشقون طريقهم المرسوم . وفي يونيو وقع زعماء قبيلة الباروتسي المنظمة على إحدى الاتفاقيات ، وتقطن هذه القبيلة شمال غربي شلالات فيكتوريا . كما أبرمت اتفاقيات بخصوص الحدود مع كل من ألمانيا والبرتغال خلال شهر يوليو وأغسطس .

(*) كان لوبنجيولا - قبل صدور المرسوم الملكي بتأسيس شركة جنوب أفريقيا البريطانية - قد بحث يسأل الملكة فيكتوريا عن النتائج التي تترتب على الاتفاق الذي وقعته مع ممثل رودس فكان رد الملكة تحذيرا له من منح كل هذه الامتيازات وقالت له : إن الملك يمنح أي غريب ثورا لكنه لا يعطيه كل قطيع الأغنام الذي يملكه - لكن بعد صدور التصريح للشركة ساندت الحكومة الإنجليزية الشركة . (المترجم)

وكانت الشركة ودولة الكونغو الحرة تقسمان على منطقة حزام النحاس بين كاتنجا وروديسيا ثم اقتسمتاها في نهاية المطاف. وأجرى هاري جونستون مفاوضات حول شواطئ بحيرة نياسا، وخضعت التجارة في تلك المنطقة - مؤقتاً - لسيطرة رودس. وبعد أن استقر (الرواد) وجدوا القبائل الصغيرة راغبة في قبول عرض الشركة بحمايتها ضد الميتابيلي والبرتغاليين.

وفي الثالث عشر من أبريل ١٨٩١ استطاع المندوب السامي في كيب تاون الإعلان عن وجود منطقة نفوذ بريطاني حقيقي تمارس السلطات فيها الشركة المرخص لها. وأصبح الدكتور جيمسون فيما بعد كبير القضاة، وكان يحكم باسم رودس ونيابة عنه، لكن قراراته كانت تخضع لموافقة الملكة.

وأصبحت مستعمرة الكاب، وبتشوانالاند، وأراضي رودس المرخصة الواقعة شمالي الكونغو وبحيرة تنجانيقا تخضع حينئذ للسيطرة السياسية والاقتصادية المحكمة لاحتكار الألماس. ورغم ذلك فقد كانت ثمة بضعة أسئلة: كيف يستقر الاختصاص القانوني في أراضي الشركة بعد أن يعرف أن لوبنجيولا قد رفض رسمياً التنازل عن سلطته؟ وكيف يتم تنظيم وإدارة الإقليم في إطار هيكل مؤسسة تستهدف تحقيق الأرباح؟ وكيف يتم تحقيق السلطة المباشرة والحصول على امتياز السكة الحديدية في بتشوانالاند التي كانت رسمياً محمية تضمن سلامة أراضي ولايات البانتو؟ ثم كيف يتوطد نفوذ الشركة داخل إقليم الترانسفال العنيد؟

وجاءت الإجابة عن السؤال الأول خلال عام ١٨٩٣، فقد استمرت قبائل الميتابيلي في الإغارة على الماشونالاند، وذلك حتى بعد أن أصبح جيمسون مديراً للشركة وكبيراً لقضاةها. فقد سرقت ماشية الأوربيين وهو يتم أفراد الماشونا الموظفون في مزارع الرواد، ولذا كثير من أفراد الماشونا بشرطة الشركة في فورت فيكتوريا، وأمر

جيمسون قبائل الميتابيلي بالعودة إلى (بولوايو)، وأصر لوبنجيولا على أنه لا توجد حدود تفصل بين قبيلته وبين أرض الماشونا، واستعد جيمسون و الرواد كما استعد بوليس الشركة للحرب. واستمرت المفاوضات عن طريق الوسطاء بين الفريقين. وفي إحدى المرات أصاب الذعر مبعوثي لوبنجيولا بعد أن أعتقلوا بتهمة التجسس. وذبح حرس الشركة اثنين من الرسل، وأدى ذلك إلى نشوب حرب الميتابيلي.

وبادر جيمسون إلى التحرك بسرعة لاقتراب موسم الأمطار. واستطاع عدد قليل من المدافع الآلية المخترعة حديثاً أن يسحق الميتابيلي في شانجاني، وسقطت بولوايو وهرب لوبنجيولا. لكنه - أي لوبنجيولا - خلق أسطورة كبرى في تاريخ الاستيطان الأبيض بعد أن أباد إحدى درريات الاستطلاع الباسلة التابعة للشركة على أثر كمين نصبه لها. وقبل عيد رأس السنة كان لوبنجيولا قد وقع في الشرك وسط الأمطار بالقرب من شلالات فيكتوريا. وفي مطلع عام ١٨٩٤ سقط صريع الجدرى، ولم يتسن لأحد أن يعرف هل مات موتة كبرياء أو موتة ذليلة، وهل مات مرفوع الرأس أم كسير الفؤاد؟ وأصبحت أرض الميتابيلي بقوى الفتح وبوفاة الملك، من الأراضي الداخلة - شرعياً - في الأقاليم الممنوحة لشركة رودس.

لكن استغلال وتنفيذ الترخيص الممنوح للشركة كان فيما يبدو أقل أهمية من فتح الأراضي والاستيطان فيها. وكان الامتياز الممنوح لراد عام ١٨٨٨ هو حجر الأساس الأولى في مشروعات رودس - لكنه ظل متميزاً عن شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي ظهرت فيما بعد. وقد اندمجت امتيازات راد مع غيرها من الامتيازات على يد «الهيئة المركزية للبحث» التي كانت تتولى في الوقت نفسه تنفيذ الترخيص. وكان من المقرر أن تتولى شركة جنوب أفريقيا البريطانية تنفيذ امتيازات هيئة البحث المركزية مقابل ٥٠٪ من أرباحها، وقد نظمت هذه المؤسسة

الأخيرة نفسها من جديد لتصبح شركة الامتيازات المتحدة واتجهت لرفع رأسمالها ليصل ١٠٠٠,٠٠٠ ر. جنيه استرليني ، وكان رأس مال شركة جنوب أفريقيا البريطانية ١,٠٠٠,٠٠٠ ر. جنيه - وقد وافقت مرأ على استيعاب شركة الامتيازات المتحدة : ولما كانت نتيجة هذا الإجراء أن يحصل أصحاب الامتيازات على أربعة أخماس السندات والخصص المندمجة فقد ارتاع حملة أسهم شركة جنوب أفريقيا البريطانية لهذا الإجراء. وقد استطاع رودس تخفيض النفقات بخفض قوة بوليس الشركة ، كما أنه اقترض من شركة (دى بيرز) من أجل تمويل الإدارة في الماشونا لاند . وجاء فتح أراضي الميتابيلي عام ١٨٩٣ ليعزز موقف رودس في التفاوض لأن حملة الأسهم الثائرين آمنوا بوجود الذهب في أرض إقليم بولاوايو . وطرححت الشركة سندات لسداد نفقات الغزو وأرجأت خطة الإدماج حتى عام ١٨٩٦ .

واتجه جيمسون في أراضي الامتياز - إلى إقرار العدالة والنظام وتحديد الأراضي للاستيطان ، وامتدت سلطته - اسمياً - من حدود الترانسفال إلى بحيرة تنجانيقا . ولكنها لم تكن قوية أو مؤثرة إلا في أرض الميتابيلي و الماشولاند فيما وراء الزمبزي . وازدادت قوة البوليس التابعة له ، وأجريت عمليات التنقيب في أراضي الامتياز لكن النتائج كانت مخيبة للآمال . وجاب خط حديد بتشوانالاند رأس مال جديدا ، واتجه نحو الشمال . وفي مايو ١٨٩٥ منحت شركة جنوب أفريقيا في اعتراف اسم روديسيا لأراضي الامتياز .

وظلت بتشوانالاند مشكلة لم يستطع رودس أن يحلها بما يرضيه لإرضاء تاماً . فقد اندمجت أجزاء منها بتشوانالاند - تمتد شمالاً حتى « مافكنج » فيما وراء كمبرلي بمائتين واثنين وعشرين ميلاً - في مستعمرة الكاب عام ١٨٩٥ . على أن الشطر الأكبر قد ظل رغم ذلك محمية في ظل التاج البريطاني . وبعد ذلك بهامين وصل خط

حديد (بتشوانالاند) إلى (بولاوايو) . وكان (رودس) يحلم بمد الخط شمالاً إلى بحيرة تنجانيقا ، وربما إلى أوغندا ، بل وإلى القاهرة - ولكن الخط لم يصل خلال حياة رودس حتى إلى الزمبزي . وظل قطاع (بتشوانالاند) هو أضعف حلقة في الشبكة الأساسية التي كونها (رودس) . حيث إنها كانت دواماً في موضع (الأرض المؤجرة) في أراضي التاج داخل المحمية . ورغم ذلك فقد ظلت الحكومة متعاطفة طول مدة حكم الشركة في روديسيا بل حصلت الشركة على حق تمركز ونقل قواتها العسكرية الخاصة على طول الخط دون تدخل جدي .

وظلت (الترانسفال) تمثل عقبة أولية أمام مشروع رودس للتعاون بين الانجليز والبوير . وكان (رودس) يملك شركة جنوب أفريقيا لمناجم الذهب المتحدة المحدودة ، ولكنها لم تستطع أن تفرض احتكارها على إقليم (الراند) . واستمر (كروجر) - بسيطرته على مصادر مادة الديناميت - يتحكم في مشروعات التعدين في حالة من الممانعة والمكابرة .

وفي عام ١٨٩٤ افتتح المنفذ الذي طال انتظاره في موزمبيق البرتغالية ، وذلك بعد أن ربط خط حديد (نيدرلاندز) بين جوهانسبرج (ولورنزو ماركيز) فألغى بذلك اعتماد الترانسفال على الموانئ البريطانية وخطوط حديد (رودس) .

ورغم ذلك فقد استمر (رودس) في السعي لتحقيق اتحاد جنوب أفريقيا ، وقد أخفقت كل المحاولات الجزئية لتحقيق الاتحاد في مجالات التعليم أو القضاء أو الجمارك ، وقد حاول بوصفه رئيساً لوزراء الكاب أن ينتهج (سياسة مشتركة) تجاه الوطنيين بتقليل حقوق الملتزمين وزيادة اشتراط الملكية المطلوبة للتصويت . وقد استرضت مثل هذه الإجراءات عناصر الأفريكانز * ولكنها لم تخفف من عداء الجمهوريات ، وقد كان المقروض أن زيادة السيطرة على معازل (البانتو) سوف يروق للبوير ، لكنهم فمروها على أنها بادرة تدل

* أصبح لفظ أفريكانز يطلق على المستوطن في جنوب أفريقيا من أصل أوروبي .

على الجشع الاستعماري في سبيل الأرض ، ذلك الجشع الذي يهددهم الخطر
بنفس القدر .

وقد ازدادت خشية (الترانسفال) من الأعداد الغفيرة التي زحفت على
إقليم الراند . وكان (كروجر) يشك في ولائهم ويرتاب في نواياهم السياسية .
ومن ناحية أخرى بدأ (رودس) يفكر فيهم وينظر إليهم كأدوات محتملة
لتنفيذ أهدافه ومراميه . وقد وضع (البوير) التشريعات وأسلوب التطبيق
الملائم للمناطق التي استقرت فيها هذه الجماعات والتي كان ينتظر لها مستقبل زاهر ، كما
أنهم (أي البوير) تفاوضوا بجنر ، ولكن بإدراك وتعقل ، مع غرفة مناجم
(ويت ووترز راند) - الترانسفال فيما بعد - التي كانت تمثل المستثمرين
الأجانب وذلك لوضع العديد من القوانين والتدابير (اللازمة للمجتمع الجديد) .
وقد وقع عبء الضرائب كلها تقريباً على المهاجرين والعمال والمستثمرين ،
كما حصلوا هم على معظم النقد الأجنبي ، وبحلول عام ١٨٩٥ فاقوا في العدد
(البوير) بنسبة اثنين إلى واحد . بيد أنهم بحكم انتمائهم الأجنبي ، لأنهم
وافدون من خارج أرض الترانسفال *Uitlanders* لم تكن لهم أية امتيازات أو
حق التصويت في رسم سياسة الترانسفال . *

وكان المهاجرون فيما قبل يدلون بأصواتهم بعد عام واحد من الإقامة ،
وزاد الاشتراط إلى خمس سنوات عام ١٨٨٢ ، وإلى أربع عشرة سنة عام
(١٨٩٠) . وقد حصل بعض الأفراد - خاصة الذين كانوا ينتمون
للافريكانز القاطنين مع البوير من أهالي الكاب على حقوقهم على نحو أسرع
في بعض الأحيان ، وقد كفلت اتفاقية لندن (١٨٨٤) الحقوق المدنية
للأجانب . لكنها لم تحدد أية شروط لاكتساب الجنسية أو حقوق الانتخاب ،
بل وقد طالب بعض المهاجرين البريطانيين ومهاجري الكاب بالمواطنة

* * * اختلفت الأرقام التي ذكرها الكتاب لأعداد هؤلاء المهاجرين البريطانيين . وفي المؤتمر
الذي عقد في بلومفنتين في ٣١ مايو ١٨٩٩ رفض كروجر منحهم الحقوق السياسية التي للمواطنين
العاديين وقال : « إننا إذا سلمنا اليوم بمطالبهم فإننا سنضطر غداً لأن نسلمهم زمام الأمور في
الجمهورية كلها » (المترجم) .

المزدوجة ، وبحق الانتخاب في الترانسفال أو في أرض الوطن ، ولكن كان
(كروجر) غيوراً في حرصه على سيادته . وقد احتفظ (البوير) باللغة
الهولندية ، وأصرروا على الاختصاص المطلق للبرلمان *Volksraad* على
الحاكم ، وبصفة عامة نظروا للجمهورية على أنها ملاذ الشعب المختار .

وتحول العمال والتجار والأجانب الوافدون للمنطقة إلى الحكومة البريطانية ،
وإلى أرباب الأعمال ، وإلى مدينة (الكاب) ، طلباً للمساعدة والتأييد ، وقد
زادت جمارك ورسوم الترانسفال من تكاليف الواردات وذلك في وقت كان
يجب أن تنخفض التكاليف بعد أن مدت الخطوط الحديدية الجديدة ، وأدرك
سيسل (رودس) المستثمر ، والسياسي ، ومنشئ الإمبراطورية ، أن هؤلاء
المهاجرين البريطانيين للترانسفال (*Uitlanders*) يصلحون كحلفاء له . وكانت
(حركة الاتحاد الوطني) التي أنشأها قد رسخت وعمقت جذورها في
جوهانسبرج . وفي عام ١٨٩٤ عدل (البرلمان) قانون الانتخاب على نحو حرم
على الأجانب الوافدين للمنطقة حق التصويت . وبدأ حدوث ثورة سافرة من
هؤلاء المهاجرين للمنطقة أمراً محتملاً ، ولكن الحكومة البريطانية نصحت
أنصار حركة الاتحاد الوطني في جوهانسبرج بأن يتهجوا سياسة المهادنة
والمصالحة . وقد بدأ المستثمرون ومديرو المناجم يقلعون عن موقفهم السياسي
الحايد وينضمون إلى هؤلاء المهاجرين المتمردين . ولما كان (رودس) قد
أدرك أن روديسيا قد لا تدرك الكثير من معدن الذهب - فقد ركز اهتمامه من
جديد على إقليم الراند ، فبدأ يقيم صلات وثيقة وإيجابية مع المهاجرين إليه
من الإنجليز .

وكانت تلك هي صورة ميزان القوى في الترانسفال عام ١٨٩٥ ؛ إذ قد
تحددت بالفعل مناطق نفوذ (رودس) في الكاب (وبوتشوانالاند) . وكان
الدكتور جيمسون يحكم روديسيا نيابة عن رودس وبإذن من الملكة ، ولكن دون
أي سيطرة منها على الجهاز السياسي أو الاقتصادي والعسكري . وبعد عام
١٨٩٥ كانت الأحداث في جميع هذه الأقاليم الأربعة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ،
ولانتضح التطورات اللاحقة إلا في سياق وفي إطار هذه الأحداث .

وقد بدأ الرئيس (كروجر) المرحلة النهائية من الصراع للسيطرة على جنوب أفريقيا. وكان خط حديد (ندرلاندرز) الذي يسيطر على جميع الخطوط في الترانسفال يفرض تبعات وتكاليف باهظة على حركة المرور من إقليم natal وإليه وبين إقليم الكاب والولاية الحرة. وبدأ أن العزلة الحقيقية وشبكة الوقوع بعد أن اقتصر الاتصال والتجارة على طريق موزمبيق فقط. واستمرت الخطوط البريطانية تخدم إقليم (الراندي) بعربات تجرها الثيران، لكن (كروجر) أغلق في نوفمبر ١٨٩٥ (المخاضات) التي كانت تستخدمها هذه العربات في عبور نهر الفال.

وقد طلب (رودس) من حكومة (بتشوانا لاند) تخصيص منطقة عسكرية - تخصص ظاهرياً - لحماية الخط الحديدي من هجمات قبائل بتشوانا - ثم أوفد أخاه بعد ذلك إلى جوهانسبرج، وأخبر المندوب السامي سرّاً في (كيب تاون) بأن يستعد للاتحاد الاقتصادي مع الترانسفال، كما حصل على تنازل إقليمي لصالح الشركة بالقرب من منطقة مافكنج. وفي أواخر أكتوبر بدأ الدكتور جيمسون يتجه جنوباً، مع شرطة بوليس الشركة من روديسيا. وفي نفس الوقت كان تجرى تهريب الأسلحة والدخائر إلى المهاجرين البريطانيين (Uitlanders).

وقد صرح جوزيف تشمبرلين - وهو من الذين يدعون صراحة بسياسة التوسع، وأصبح وزيراً للدولة لشئون المستعمرات - بأنه يتحتم على (رودس) أن يترك فسحة من الوقت بين الاستفزاز والهجوم (أي يتروى في الأمر). وقد خفف (كروجر) من التوتر بأن أعاد فتح (المخاضات)، لكن (تشمبرلين) كان قد بدأ في تجهيز القوات في إنجلترا للإبحار، ومن ثم فقد استكملت ترتيبات التدخل المباشر فور تأهب المهاجرين البريطانيين للقيام بالثورة. * وأثارت حركة الاتحاد الوطني في جوهانسبرج سخط جيمسون

* رتب جيمسون للمؤامرة بالاتفاق مع زعماء المهاجرين البريطانيين في (بريتوريا) بأن يقوموا بثورة على حكومة كروجر، وحدد يوم ٢٨ ديسمبر ١٨٩٥ - كنار يخ هذا العمل - وأن يمشوا بإمتهاقاً، وقالين بتقديم العون لهم وهم عزل من الملاح ضد قوات البوير المسلحة، فيتخذ جيمسون من ذلك ذريعة للتدخل (المترجم).

ورودس وتشمبرلين، فقد كان بعض المهاجرين البريطانيين يميلون جادين في وقوفهم ضد حكومة كروجر، في حين كان آخرون يأملون في تحقيق غاياتهم بمجرد خلق أزمة دبلوماسية، وقد تردد كثير منهم في الأخذ بالرواج التجاري الذي نما في البلاد خلال أشهر الحريف. وتأجلت الثورة إلى آخر موسم السباق، وكان أنصار حركة الاتحاد الوطني يناقشون مسألة العلم الذي يرفع أثناء ممارسة الشركة لنشاطها. وخلال أسبوع عطلة رأس السنة كان المهاجرون الأجانب يتدربون علناً على استخدام السلاح - في مدينة جوهانسبرج - وأبدى (كروجر) لفتات تدل على المهادنة، واتفق المهاجرون مع رودس على تأجيل المؤامرة (*). ولم يندهش لذلك المندوب السامي أو تشمبرلين، حيث إنهما كان يعلمان أنه من الأرجح أن يبدأ (جيمسون) لا المهاجرون - بإثارة المتاعب والاضطرابات، وأبرق تشمبرلين بأوامره لمنع حدوث مثل هذه التطورات المثيرة للشغب. ولكن الدكتور جيمسون كان قد أقدم على خطواته، ولما كان (جيمسون) يتمتع بالثقة في النفس، كما أنه ألف حرية الحركة، ولا تحده إلا التعليمات العامة الصادرة إليه من (رودس) - فقد قام بقطع خطوط التلغراف، وقاد شرطة بوليس لشركة روديسيا المرخصة خارج منطقة مافكنج. أما برقية (رودس) التي تضمنت إلغاء الخطة فلم تصله إطلاقاً.

وفي الثلاثين من ديسمبر ١٨٩٥، علم المهاجرون البريطانيون أن جيمسون يزحف عبر إقليم الترانسفال منذ يوم ونصف يوم فتشكلت لجنة ثورية على الفور، وتجهزت قوات البوليس التابعة (لكروجر) من إقليم الراندي، وجمع الجنرال (بيتر أرنولدوس كرونجي) قوة من

(*) كانت مؤامرة جيمسون ونوايا المهاجرين البريطانيين وخطاه معروفة حتى لرجل الشارع في جوهانسبرج - وكان كروجر على علم بكل تفاصيلها - لكن لما شغل عن إجراءاته قال: «سأنتظر حتى تخرج السلحفاة رأسها فأقطعه». (المترجم).

الفدائيين من البوير في (كروجرز دورب) وأقصى المندوب السامي المتأمرين عن الإقليم ، وقبل المهاجرون البريطانيون عقد هدنة . وأوقف كرونجي زحف جيمسون في مستهل العام الجديد ، ثم أسره بالقرب من دور نكوب في الصباح التالي .

وأطلق (كروجر) سراح المشتركين في غارة (جيمسون) وسلمهم للمحاكم البريطانية ، لكنه رفض طلب تشمبرلين بالتصالح مع المهاجرين ووجدت حكومة الملكة نفسها في موقف خطير ، فقد كانت الولايات المتحدة تهدد بمساندة فينزويلا ضد بريطانيا في جيانا ، في حين بعث القيصر الألماني برسالة تهديد إلى لندن ، وخطاب تهينة إلى (كروجر) ، كما أرسل سفينة حربية إلى شرق أفريقيا . ودعت روسيا وفرنسا إلى الوقوف موقف الحياد في هذا النزاع ، ولذلك سحبت ألمانيا تهديدها ، ولكن الوضع البريطاني في جنوب أفريقيا تغير تغيراً جذوياً .

تبرأ (هوفباير) و (الافريكانرز) وعديد من التجار الإنجليز من (رودس) وانتقلت رئاسة الوزراء في كيب تاون على الفور إلى السير جورج دون سبريج ، وانتهت الحياة السياسية (لرودس) ، وتوقفت إدارته (لروديسيا) مؤقتاً ، بل وهددت الحكومة الإنجليزية بإلغاء ترخيص شركة جنوب أفريقيا البريطانية (١) - وتحولت (الولاية الحرة) من الحياد إلى التحالف مع الترانسفال ، وبدأ (البوير) المعتدلون ينظرون بعين الإعجاب إلى (كروجر) المحافظ ، واتجه بعض قادة (الافريكانرز) مثل جان سميثس (Jan Smuts) المحامي اللامع إلى الانتقال من الكاب للشمال ، كما تولى مناصب رفيعة في الجمهوريات (جمهوريات البوير) ، وقد فقدت خطوط حديد بتشوانالاند

(١) سلم كروجر (جيمسون) ورجاله للحكومة البريطانية لحاكمهم ، باعتبارهم رعايا بريطانيين - ولم تغلج الجهود التي بذلها أصدقاء رودس لمنع محاكمته هو ، وقد اضطر لتقديم استقالته هو ووزرائه - بل كان موقف تشمبرلين نفسه حرجاً فقد كثر الكلام حول مدى علمه بالحيلة قبل قيامها. (المترجم)

مناطقها العسكرية وأصبحت تخضع للرقابة والسيطرة الاستعمارية المباشرة ، وقداعت كل الأسس التي كان (رودس) يأمل أن يقيم عليها (الاتحاد) .

وتولى تشمبرلين الرقابة المباشرة على بوليس الشركة وخطط لتطبيق فريد من التدخل والإشراف الدقيق على سياسات روديسيا . وقد وصل اللورد جراي إلى سولسبري في أواخر مارس ليتبين أن طاعون الماشية قد قضى على الماشية لدى البانتو والأوروبيين ، فضلاً عن ذلك كان (جيمسون) قد اصطحب معه أفضل رجال الشرطة إلى الترانسفال ، ومنها تم ترحيل معظمهم إلى إنجلترا ، ومن ثم أصبح القانون والنظام مرهوتين بتأييد قوات (الميتايللي) المواليين . وبعد وصول اللورد (جراي) بثان وأربعين ساعة أفصححت القبيلة عن إحساسها بالمظالم في ثورة سافرة .

ولم تكن منحة الأراضي التي قدمها (جيمسون) عام ١٨٩٤ تعوض (الميتايللي) عن فقدهم (بولوايو) التي كانت أخصب وأفضل - من حيث توافر مياه الري - من المعازل الجديدة التي خصصت للأهالي ، وقدمت للقوات الاستعمارية من (بتشوانالاند) ، كما قدم المتطوعون من المستوطنين من (سولسبري) ، وأحاطوا برجال القبائل الذين تقهقروا إلى تلال ماتوبو . وبينما كان القتال العنيف الذي خاضته قوات العصابات ضد البيض في أرض (الميتايللي) - مستمرا خلال شهر يونيو ١٨٩٦ - كانت ثورة الماشونا قد اندلعت في الإقليم الشرقي . أما المستوطنون الإنجليز الذين تجمعوا في المدن الرئيسية فقد استطاعوا الصمود . وبحلول شهر أكتوبر كانت جموع الماشونا قد تفرقت أمام صفوف الإنقاذ التي جمعتها الشركة على عجل . ولم يتحقق السلام النهائي إلا حينما ذهب رودس في أدق لحظات حياته ، وهو أعزل من السلاح ، ليتفاوض مع المتمردين في ماتوبو وبعد ذلك استتبث الأمور في روديسيا ، وإن تجشمت الشركة ديون الحرب (*) .

(*) بناء على تعليمات رودس استخدمت قوات الشركة منتهى القسوة مع من وقع في أيديها من الأنويقيين - وقد نشر أوليفر شيرنر Peter Halke of Schirmer, Oliver

وقسمت روديسيا بعد ذلك بأوامر صادرة من لندن إلى ثلاث مناطق ، الجنوبية ، والشمالية الشرقية ، والشمالية الغربية . وتخضع كل منطقة من المناطق الثلاث إلى مندوب يتم مسئول أمام المندوب السامي في (كيب تاون) ، واستمر حكم الشركة وإن كان يخضع لإشراف التاج البريطاني ، كما كانت السلطات منحصلة وتمتصة إلى أقسام مستقلة استقلالاً فعلياً . وقد شكوا (رودس) من تدخل الحكومة — لكن المندوب السامي كان قد صمم على ألا يسمح للنهج السياسي أو العسكري للشركة أن يؤدي إلى تكرار ما فعلته في عهد جيمسون . وقد أسندت مشروعات التنمية والاستيطان إلى المؤسسات المستقلة في المقام الأول ، وذلك لأن (الشركة المرخصة) كانت قد بددت مبالغها من نفوذ وما لديها من رأس مال . وفي عام ١٨٩٩ منحت المستوطنون في روديسيا الجنوبية مجلساً تشريعياً تولى سلطات سياسية وتخطيطية وسلطات خاصة بالأمن محدودة النطاق كانت الشركة تتولاها فيما سبق . وفي نفس الوقت وصل خط حديدى جديد بتمويل من (رودس) من ميناء (بيرا) في موزمبيق إلى (سولسبرى) . ولما كان هذا الطريق أكثر اقتصاداً من طريق الكاب ، فقد بدأت الصلات تزداد مع جنوب أفريقيا . وجاءت الأحداث اللاحقة في جمهوريات البوير والكشف الذى ظهر بعد ذلك لمعدن النحاس شمال الزيمبزي ، فأكدت استقلال روديسيا ، وكانت وفاة (سيسل رودس) عام ١٩٠٢ رمزاً لحدوث الانفصال (بين روديسيا وجنوب أفريقيا) ،

Mashonaland عدة صور لهذه الوحشية ، منها صور الأسرى الأفريقين مصلوبين على الأشجار ورؤوسهم إلى أسفل . وكان تبرير رودس لهذه الأعمال الوحشية أن الأفريقين كالكلاب التى يجب أن تطلق عليها الرصاص إذا خرجت عن طبيعتها الأليفة — لكن الثائرين لقنوا رودس درساً نافعاً ؛ فاضطر أن ينزل عن كبريائه ، وأن يتفاوض معهم ويتمهد بإزالة أسباب شكواهم حتى تهدأ الأمور ، فقد خشي رودس أن ينتهى الأمر بانتهيار كل البناء الذى شيده (المترجم) .

ولم يدفن (رودس) في كيب تاون — قاعدة عملياته ، لكنه دفن في تلال (الماتويو) حيث أعلن عن ظهور روديسيا الحديثة .

وبدا أن الأحداث في جنوب أفريقيا تسير في طريق وعر بعد غارة جيمسون . فقد حدث كساد اقتصادى في إقليم الراند ، وبازدياد عمق المناجم ارتفعت تكاليف الاستخراج حتى فاقت — بالنسبة للمؤسسات الصغيرة — قيمة خام الذهب . وأحاط (كروجر) المهاجرين الأجانب (Uitlanders) بقوانين كثيرة ، كما أوقف جريدتين من جرائدهم . أما الولاية الحرة المزدهرة التى سبق أن تعاونت مع (رودس) والكاب مدة ربع قرن ، فقد أصبحت تنحى منحى قومياً أنغزاليا ملحوظاً . وفي مطلع عام ١٨٩٧ فرضت سيطرتها على شبكة السكك الحديدية المملوكة للبريطانيين .

وقد ازداد التوتر في المستعمرات البريطانية ، وانسحبت رابطة (الأفريكاز) من مجال السياسة في الكاب ، ونظم خصومها من الانجليز رابطة جنوب أفريقيا (South African League) . وانفصلت مستعمرة (الناتال) عن مستعمرة الكاب التى تمزقها الأزمات والمشكلات . وبعد أن حققت الحكم الذاتى عام ١٨٩٣ ، ومدت خطاً حديدياً إلى إقليم الراند عام ١٨٩٥ ، بدأت تنافس المستعمرة القديمة في ميدان التجارة مع الترانسفال . وخلال عام ١٨٩٧ — وهو الموافق لليوبيل الماسى لجلوس الملكة فيكتوريا — عين تشمبرلين مندوباً سامياً جديداً هو السير ألفريد ميلر . وحين عقدت (الترانسفال) اتفاقيات مع دول أجنبية ، واشترت أسلحة من ألمانيا ووقعت على اتفاقية جنيف — حذر (تشمبرلين) كروجر من أن بريطانيا سوف تستند إلى اتفاقية لندن في نقض هذه الإجراءات .

وفي مطلع عام ١٨٩٨ رشح (كروجر) نفسه للانتخاب مرة أخرى وحقق فوزاً مؤزراً بأن رفع شعاراً يقول : « احذروا رودس وجهزوا بمادقكم » . وسرعان ما فصل من حكومة الترانسفال عدداً من كبار الشخصيات منهم كثير من المستشارين الهولنديين ، وكبير القضاة ، ووزير الدولة للشئون

الخارجية ، وحل محلهم عدد من البوير المواليين وعناصر الأفريكانز من اللاجئين . وعرضت الحكومة الجديدة منح حق الانتخاب بعد الإقامة لمدة خمس سنوات - لكن المواجس كانت تساور المهاجرين من الأجانب (Uitlanders) ، وطالبت الحكومة البريطانية بضمانات دائمة فعالة لهم . وقد فسر (كروجر) المذكورة الانتقادية الغامضة التي بعث بها (تشمبرلين) يوم ٢٨ أغسطس ١٨٩٩ على أنها تعني الرفض ، وسحب على أثر ذلك عرض الحكومة . وبدا أنه من المستحيل أن يستمر السلام والتجارة الحرة واتحاد جنوب أفريقيا دون الإطاحة بالعصبة المحافظة الموالية لكروجر في إقليم الترانسفال . وكان ميلنر قد استهدف تحقيق هذه الغاية . وأجريت انتخابات ترتب عليها تولية وليام شرايبر - وهو من عناصر (الأفريكانز) المعتدلة - والمستوطنين الاستعماريين الليبراليين - مقاليد حكومة المستعمرة . وقد أعادت بريطانيا تأكيد دعواها بالسيادة على إقليم الترانسفال في مطلع عام ١٨٩٩ ، وقد نصت اتفاقية بريتوريا عام ١٨٨١ على السيادة كما نصت على الاستقلال . ولكن لم تكن ثمة أية إثارة لهذين الموضوعين في اتفاقية لندن عام ١٨٨٤ ، ففي شهر يونيو اجتمع كروجر وميلنر والرئيس مارتينوس ستين رئيس الولاية الحرة في بلومفونتين لإعادة النظر في الاتفاقيتين . وقد زعم كروجر أن الاتفاقية الثانية كانت مجرد تعديل ، فهل يعني ذلك أن اتفاقية لندن قد أنهت أو ألغت السيادة على حد زعم كروجر ، أم هل كان (ميلنر) محقا في قوله إن مثل هذا التفسير معناه أيضاً إنهاء الاستقلال ؟ لقد كان في إمكان (ميلنر) على الأرجح - أن يفتح كروجر بالتخلي عن سيطرته على العلاقات الخارجية - ولكن البوير لم تكن لديهم النية قط لأن يمنحوا حق الاقتراع للمهاجرين الأجانب أو يوافقوا على الإشراف الاستعماري على شؤونهم الداخلية . والواقع أن الوضع القانوني كان متناقضا ، شأنه في ذلك شأن الوضع الباطني في جنوب أفريقيا .

وجدد المهاجرون الأجانب مطالبهم وحصلوا على تأييد الصحافة المتطرفة لهم ، كما حصلوا على تأييد صحيفة التايمز في لندن . وكانت علاقات بريطانيا

الخارجية هادئة نسبيا ، وكانت قد انضمت إلى ألمانيا منذ وقت وجيز في تقديم قرض للبرتغال ، فإذا ما ارتدت عن سداد الدين فقد نصت اتفاقية سرية على تقسيم الإمبراطورية البرتغالية بين إنجلترا وألمانيا . وقد تحالف قيصر روسيا مع فرنسا ، وكانت فرنسا منهمكة في فتح حوض النيجر ، في حين كانت الولايات المتحدة تقمع حركة تمرد في الفلبين التي كانت قد انتزعت حديثا من أسبانيا . وكانت الهند تقف موقف المسالمة ، في حين أن أقاليم (الدومينيون) تقف موقف الموالاة والتأييد .

أوقد غادر (ميلنر) بلومفونتين في ٨ سبتمبر ١٨٩٩ ، وفي الشرقي الأدنى والأوسط حشدت قوات قوامها عشرة آلاف جندي لتتوجه إلى جنوب أفريقيا . وعززت قوات (كمبرلي) ، وصوت برلمان الولاية الحرة في الثاني والعشرين من سبتمبر على الحفاظ على التحالف مع الترانسفال . وطلب الرئيس ستين الوساطة الأمريكية ، ولكن الحكومة الإنجليزية ما كانت لتسمح بمثل هذا التهديد للمزايا التي تتعلق بسيادتها ، وقد عبأت مئات إمكانيات الطريق الشمالي الأعظم وإقليم (الناتال) ، في حين تجمع البوير على الحدود . وفي التاسع من أكتوبر أبرق (كروجر) و (ستين) إنذارا نهائيا مشتركا رفضته الملكة . وبعد ذلك بثلاثة أيام بدأت حرب جنوب أفريقيا في أرض جوشين .

التوحيد والتقسيم

إن العوامل التاريخية التي أدت إلى حرب البوير كانت تسبب كذلك على حملات القتال - وكانت جيوش الجمهورية تفوق في عددها القوات البريطانية بنسبة اثنين إلى واحد . ولو كان الأمر بيد استراتيجي حصيف لأرسلها إلى مستعمرة الكاب لطرد البريطانيين من قواعدهم ، ولكانت عناصر الأفريكانز التي التزمت بالحياة منذ عام ١٨٩٦ قد اتخذت دورا إيجابياً ضد التاج البريطاني . ولكن من المؤكد أن يضطر البريطانيون إلى غزو البلاد وفتحها من جديد . ورغم ذلك حول (البوير) جهودهم نحو هدف لم يكن له سوى قيمة تكتيكية فحسب ، رغم دلالاته العاطفية . فقد تحركت الولاية الحرة نحو مناجم (كبرلي) ، في حين أغلقت الترانسفال حدودها في المافكنج ، ثم في ليدى سميث وهي نقطة اتصال على خط ناتال الحديدى جنوب تل الماجوبا . وبدأ أن السيطرة على الوصول إلى هذه النقاط أمر مطلوب - ولكن كان من الضروري تحقيق المزايا الأولية . ورغم ذلك فإنه بدلا من الزحف إلى (ديربان) و(كيب تاون) و (بولاوايو) ، فقد بدأ (كومانندوز) البوير الحفر بقصد إضعاف الحصون .

و (الأسبوع الأسود) في منتصف ديسمبر ١٨٩٩ - تراجعت قوات الإمبراطورية من كل جانب بعد أن عجزت عن شن هجوم مضاد (*) . وفي نفس الوقت مع استمرار تأمين وسائل النقل في الكاب

(*) تتابع انتصارات البوير خلال النصف الأول من ديسمبر عام ١٨٩٩ على القوات الانجليزية حتى إن كتاب الحرب الإنجليز الذين كتبوا عن حرب البوير أطلقوا على الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر تعبير (الأسبوع الأسود) - (المترجم) .

وعدم المساس بمواردها الزراعية - تأهبت بريطانيا لأخذ زمام المبادرة بالهجوم . وتدافع الجيش الهندى كله تقريباً على مدينة الكاب ، بالإضافة إلى المتطوعين من كندا وأستراليا . كما قدم من الهند اللورد روبرتس - وهو السير فردريك روبرتس فيما سبق بطل معارك ممر خيبر - وذلك بوصفه قائداً عاماً .

وبحلول شهر فبراير كانت التعزيزات البريطانية قد فرضت الهبوط على خطوط القتال . وفي السابع والعشرين من ذلك الشهر تقهقر (البوير) من مواقعهم . وقد أرغم (رودس) (روبرتس) أول الأمر على أن يحرر (كبرلي) - ولكن سرعان ما سقطت (بلومفونتين) بعد ذلك ، وسعت الجمهوريات من أجل الصلح . ولكن البريطانيين لم يقبلوا طلبهم في الاستقلال أو دعاوهم من أجل الوساطة الخارجية . وأثر المرض في أعصاب قوات (روبرتس) ، وأوقف زحفهم ، وأتاح الوقت للبوير لجمع شملهم من جديد ، وتولى لويس بوتا زمام القيادة في إقليم الترانسفال ، كما تولى كريستيان دي ويت قيادة (كومانندوز) الولاية الحرة .

واستعاد (روبرتس) زمام المبادرة في شهر مايو ، فنسق لهجمات من سافكنج ، وبلومفونتين ، وليدى سميث . وكانت الولاية الحرة ، التي انضمت - بوصفها مستعمرة نهر الأورانج - تقع في الأقاليم الخلفية حين دخل روبرتس إقليم (الراندي) في مطلع يونيو عام ١٩٠٠ ، أما جوهانسبرج وبريتوريا فقد سقطتا بسهولة ، وتراجعت حكومات الجمهوريات إلى مؤخرة خط حديد ندرلاندز ، وحاربت آخر معاركها في دالمانوتا ، وطلبت اللجوء إلى البرتغال خلال شهر أغسطس .

وفي غضون شهر نفى كروجر نفسه إلى هولندا ، وضم (روبرتس) إقليم الترانسفال ، وأعلن الصلح ، وعاد إلى إنجلترا في أعياد رأس السنة . وبدأ أن المهمة الوحيدة الباقية هي إعادة الأمور إلى نصابها في وقت السلام

وهي المهمة التي كان اللورد كيتشنر (السير هـ . هـ . كيتشنر - فاتح الخرطوم) أكفأ من يضطلع بها .

ولكن السلام لم يتحقق ، فظهر (كوماندوز) البوير في نهاية العام في الجزء الجنوبي من (مستعمرة نهر الأورانج) ، وسرعان ما ظهر آخرون عبر الكاب ، في الترانسفال ، وعلى طول دراكينز جج ، فأعلنت الأحكام العسكرية (العرقية) في كل مكان خارج مدينة الكاب ، كما عطل برلمان الكاب ، وأسرع اللورد كيتشنر إلى حماية الخطوط الحديدية بإقامة أسلاك شائكة ، وبإقامة الخنادق الخشبية - كما أبيدت المزارع التي يأوى إليها القناصة . أما ميلنر وحكومة الكاب - إدراكا منها للمشكلات الخاصة بإعادة التعمير التي سوف تنجم عن مثل هذه السياسة - فقد حاولا وقف برنامج الإبادة هذا . وناقش (كيتشنر) الشروط مع الجنرال بوتا ، ولكن كان (البوير) لا يزالون يتوقعون الاستقلال - واستؤنف القتال في مارس ١٩٠١ ، واستمرت سياسة حرق المزارع بحكم الضرورة الحربية .

وكانت الخطوط الحديدية كافة والمدن أيضا في يد البريطانيين تماما ، ولكن وراء الأسلاك الشائكة التي تحدد التخوم ، كانت قوات الكوماندوز تمارس نشاطها بحرية . وفي داخل كل مقاطعة ، وفيما بين الخطوط الحديدية المحصنة ، كانت المزارع والمراعي - التي كان كل فرد من أفراد (البوير) يعرف كل دقائقها - تدعّم حرب العصابات . وقد اهتم الجيش البريطاني بكل مقاطعة من هذه المقاطعات الواحدة تلو الأخرى ، بأن اكتسحها وأبادها إبادة تامة ، حتى منى البوير جميعا بالهزيمة . وكانت خطوط (الكوماندوز) وأساليبهم تعوق العمليات ، فرجال العصابات قادرون على الاختفاء والتمويه ثم التجمع ومعاودة الظهور - كل ذلك بمساعدة وتأيد سكان الزيف المتعاطفين معهم . وقد وضع كيتشنر خطة لشن حرب شاملة حتى يستكمل تطهير كل منطقة من تلك المناطق . أما الذين بقوا على قيد الحياة فقد اعتقلوا في شبه جزيرة الكاب أو تم نفيهم إلى جزر سفت هيلانه ،

وبيرمودا وسيلان . وقد حشرت النساء والأطفال والخدم الوطنيون في معسكرات منعزلة تحت الحراسة . كما احترقت المزارع والمحصولات والقطعان والمعدات ، أو أبيدت ، وذلك من أجل الحيلولة دون بعث حرب العصابات من جديد ، وتم تطهير المناطق الواحدة تلو الأخرى ، وأخضعت بهذه الطريقة .

وكان الأسبان في كوبا قد ابتكروا منذ سنوات نظام معسكرات الاعتقال ، ولكنهم لم تكن قد استخدمت على هذا النطاق الواسع . وقد كان لكل مستعمرة في جنوب أفريقيا أسلوب مختلف في إدارة معسكراتها ، ومن ثم فقد تفاوتت الظروف تفاوتاً كبيراً من تنظيم لآخر . وقد كانت الرقابة مترخية ، وفتكت الأمراض ونقص التغذية بالزلاء في هذه المعتقلات ، كما أن التطعيم خفض من الأموال التي كانت مخصصة للعمليات . وقد طالب ميلنر والسيدات المتطوعات بضرورة الإصلاح ، كما أن الخبراء من الهند علموا الحراس كيفية التعامل مع الجماعات التي تشكو الجوع . وفي منتصف عام ١٩٠٢ ، كان حوالى ٢٥٠.٠٠٠ من البوير يقاتلون من أغذية معسكرات الاعتقال أو السجون ، كما كانت كل المزارع قد أبيدت ، وكانت حكومة التاج البريطاني تستورد الأغذية بتكاليف باهظة من أمريكا الشمالية .

وقد حذر ميلنر عن حق من أن نظام معسكرات الاعتقال لن يفلح . وبغض النظر عن العداء الطويل الذي خلفه الاعتقال الجماعي - فقد ساعد الانفصال في أكثر من جانب على صعود (البوير) . وقد حارب (الكوماندوز) بمزيد من الاستبسال ومزيد من خفة الحركة ، إذ لم تكن ثمة عناصر مدنية تعوق حركتهم ، كما أنهم لم يكونوا مسئولين عن أى عائلات . وجاء الجنرال جان كريستيان سميث الذي صعد بسرعة في خدمة (كروجر) - ليندفع إلى أعماق (الكاب) في أواخر عام ١٩٠١ . واستمرت جماعات

أخرى من (البوير) تجوب مستعمرة ولاية الأورانج والترانسفال حتى ربيع عام ١٩٠٢ .

ومما عرقل سير العمليات البريطانية ، إصرار (كتشنر) على اتباع الأساليب التقليدية ، كما تدفق عمال التعدين الراغبون في العودة إلى (جوهانسبرج) ، وكذلك جاء توزيع الأغذية في معسكرات الاعتقال ليلقى أعباء ثقيلة على الخطوط الحديدية ، بحيث كانت الإمدادات العسكرية تتعطل في أغلب الأحيان . وكان إقليم كبرلي ، وإقليم الراند يتنافسان مع الجيش في الاستعانة بالموارد البشرية من البانتو . لكن ميلنر أحسم هذه المشكلة باستئجار العمال من موزمبيق البرتغالية .

وخلال فترة حرب العصابات ، أولت حكومة التاج والمستعمرات جانباً كبيراً من تفكيرها لإعادة التنظيم فيما بعد الحرب . وقد كان ميلنر يخشى أن يرفض إقليم الكاب الذي يتمتع بالحكم الذاتي ، وكذلك إقليم الناتال - التعاون مع إقليمي نهر الأورانج والترانسفال اللذين تم ضمهما حديثاً وأصبحا يخضعان للحكم المباشر . وقد دعا برنامج (ميلنر) لوقف الدساتير القائمة من أجل منح جنوب أفريقيا وضعاً متكافئاً في مؤتمر الاتحاد المقترح . وقد كان ملنر يأمل أن تؤدي هجرة الإنجليز وتوزيعهم في مناطق الري إلى تقليل عدد (البوير) وعناصر الأفريكانز إلى أقلية محكومة في كل مستعمرة . أما الدعاية القوية المؤيدة لفكرة تعطيل الدستور التي روجتها رابطة جنوب أفريقيا ، وهي منظمة شديدة التحمس في موالاتها للإنجليز - فقد نفرت عدداً كبيراً من الذين كانوا يهدون المندوب السامي . وتمسك المستوطنون المعتدلون في الكاب من بريطانيين وأفريكانز بحقوق الحكم الذاتي . كما أن مساندة كندا وأستراليا - اللتين كانتا حريصتين على دستوريهما - لآراء البريطانيين والأفريكانز - أرغمت (ميلنر) على سحب خطة التعطيل والإرجاء .

وتحقق السلام في حرب البوير على نحو غير متوقع وسط معركة التعطيل

(Suspension quarrel) . فلقد كانت قوات كتشنر تزحف ضاغطة على قوات سمطس وستين ودي ويت في اتجاه الأسلاك الشائكة والخافر الخشبية في الترانسفال . وفي التاسع من أبريل ١٩٠٢ سمح للحكومة الترانسفال والولاية الحرة بالاجتماع تحت أعلام الهدنة . وفي أقل من شهر بعد ذلك انضم (ميلنر) إلى وفود الجمهورية لإجراء المباحثات في مدينة فيريني جنج الواقعة على نهر الفال .

وقد تزعم سمطس وبوتا وفداً يمثل جمهورية جنوب أفريقيا (الترانسفال) التي كانت السبب المباشر في نشوب الحرب . وبعد أن صرح سمطس Smuts أن الكاب لا يمكن أن تدفع للتمرد - نزع الترانسفاليون إلى الإذعان ، كما قرأ (ستين) ودي ويت وهرتزوج وفد الولاية الحرة - وباستثناء هرتزوج - كانا يحبذان استمرار الحرب . وصرح ستين بأن الولاية الحرة قد دخلت الحرب ، لا من أجل قضية معينة ، بل من أجل الالتزام بالحلف ، وأصبح يشكو بعد ذلك من أن الترانسفال سوف تستسلم ، وأن الولاية الحرة سوف تفقد استقلالها . أما كتشنر فقد صرح بأن حزب المعارضة في إنجلترا قد يكون متساهلاً ، وراح (دي ويت) من جانبه يفرض وجهة نظر معتدلة على مواطنيه . وفي الحادي والثلاثين من مايو ١٩٠٢ عقد (صالح فيريني جنج) وبذلك تحولت الجمهوريات تابعة إلى مستعمرات للتاج البريطاني . إلا أن بريطانيا عرضت تقديم هبات وقروض لإعادة التعمير ، ووعدت ألا تقدم أية حقوق تصويت جديدة للملونين حتى تحصل المستعمرات على الحكم الذاتي .

وفي غضون شهرين - توفي (كروجر) الذي كان مقيماً في سويسرا حينئذ . أما الأبطال الأحياء فقد ظلوا زعماء حتى النهاية وهم قادة البوير بوتا ، ودي ويت ، وهرتزوج وسمطس . ولم يكن للأفريكان المحايدين مثل هذه الأجداد . وتعرض البريطانيون باعتبارهم الذين كانوا يتولون مقاليد الأمور بالفعل - للنقد ، بالإضافة لتبعية الفشل في عقد الصلح . ولم يمحض (٢٣ م - أفريقيا)

وقت طويل إلا كان كيتشنر قد رحل تاركاً (ميلنر) المسئولية الكاملة عن الحكومة المدينة . وكانت إعادة التعمير مسئولية جسيمة . وكان (البوير) قد وضعوا ٨٧,٠٠٠ رجل تحت السلاح ، وجميعهم في الميدان ، كما أن الإمبراطورية عبأت حوالى ٤٥٠,٠٠٠ رجل خلال الحرب . وكان جزء كبير من القوات البريطانية منهم كما في واجبات الحراسة أو الإمداد وراء الخطوط ، كما كان جانب آخر منها يقوم بأواجبات التناوب أو التدريب . وفي الشهور اللاحقة لاجتماع فيرينى جنج تحمل ميلنر مسئولية حوالى ١٣٠,٠٠٠ فرد في المستعمرات المفتوحة ، وكان الحمال إلى ٣/٥ هذا العدد مشكلات خاصة ، فقد كان منهم ٣٥,٠٠٠ من أسرى الحرب البوير ، ٢١٠,٠٠٠ من النساء والأطفال وخدمهم من البانتو في معسكرات الاعتقال ، فضلاً عن ٢٠٠,٠٠٠ من القوات البريطانية المتلهفة على التسريح ، وما لا يقل عن ٤٥,٠٠٠ من المتقنين عن الذهب الذين وصلوا حديثاً .

وفي غضون عشرة شهور رحلت القوات ، كما أطلق سراح جميع البوير الذين كانوا بالمعتقلات ، وأعيدوا إلى أوطانهم ، وإن كانت هبات الإعاشة الملكية للأسر المنكوبة قد استمرت عدة سنوات . وقد قدم (ميلنر) المحارث للمزارع المدمرة في إقليم الفلد ، لكن الجفاف قضى على محصول عام ١٩٠٣ ، ولم يستطع المزارعون العائدون تحقيق الإنتاج الذى كانت ترجوه الحكومة ، وذلك لافتقارهم إلى الحيوانات ، ولعجزهم عن دفع الأجور المتضخمة للعمال البانتو . أما المستأجرون البيض الذين ابتلوا بالفقر . فلم يجدوا في الأرض الزراعية ضالتهم - حين عادوا من قوات الكوماندوز المسلحة ومعسكرات الاعتقال - فتدافعوا إلى مشروعات الإغاثة ، وإلى المدن المزدهرة . وحدثت موجة من الرخاء في (البلد الأم) فبددت الآمال في قدوم موجة جديدة من المهاجرين الإنجليز ، وظل البريطانيون في جنوب أفريقيا يفضلون الاقتصاد الحضري على الحياة الريفية . ومن ثم ظل البوير

وكذلك جميع (الأفريكان) ، أو جميع الرعايا الذين يتحدثون الهولندية ويخضعون للتاج البريطانى - يسيطرون على المزارع وعلى مياسة الجمهوريات السابقة . وبدا لكثير منهم أن ازدهار المدن التى تتحدث الإنجليزية بمثابة ردع (عقاب) مفروض على سكان الريف الذين تم إخضاعهم مؤخراً . ومضت الاستعدادات سريعة لتكوين اتحاد من هذه الأقاليم ، وقد منحت مستعمرة (نهر الأورانج) ومستعمرة (الترانسفال) جمعيات تشريعية معينة . ربيع عام ١٩٠٣ . لكن احتفظ (ميلنر) بالسلطة التنفيذية . وانضمت روديسيا الجنوبية ، والأقاليم الأربعة في جنوب أفريقيا ، ومعازل البانتو في الباسوتولاند والسوازي لاند في اتحاد جمركى . وقد طالب (ميلنر) بوصفه مندوباً سامياً لها جميعاً - في مؤتمر الجمارك الذى عقد في بلومفونتين بضرورة انتهاز سياسة مشتركة نحو العمال ونحو البانتو . ولم تكن إمدادات العمالة في سنوات ما بعد الحرب كافية ، فكثير من عمال البانتو - وقد أسعدتهم المدخرات التى جمعوها إبان الحرب ، فضلاً عن الحاجة إليهم في بناء الخطوط الحديدية - رفضوا العمل في المناجم تحت الأرض . وكان المستخرون من المستعمرات البرتغالية يعقود قصيرة الأجل يحتاجون إلى تكاليف باهظة من حيث تدريبهم ، كما كان عددهم محدوداً .

وقد حاول أحد أصحاب المناجم في إقليم الراند - وهو فردريك كريسويل - الأخذ بنظام الاستعانة بالعمال البيض ، لكن منافسيه ، وكذلك التاج البريطانى ، كانوا يخشون من أن يؤدى معدل الأجور المرتفعة إلى إفلاس كثير من المناجم . وبعد أن فشلت الهجرة الإنجليزية والمقترحات الخاصة باستخدام العمال البيض ، اتجهت آمال تشمبرلين و (ميلنر) إلى تطوير مجتمع جنوب أفريقيا بتوسيع نطاق الصناعة فيه ونطاق سكان الحضريين . وقد اقترح السير جورج فارار أحد الزعماء السابقين للمهاجرين البيض « أن يستعان بهجرة الحمالين الصينيين لخلق احتياطى من العمال للمناجم وللتنمية الصناعية - لكن تشمبرلين وحكومة (الكاب) لم يقرأ هذا رأى ،

لكن الحكومة البريطانية وافقت على الاقتراح ، ووصل ٤٣,٠٠٠ رطل في عامي ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

وازدهرت المناجم في السنوات التالية ، لكن التكوين الاجتماعي ، لجنوب أفريقيا من عناصر (الأفريكان) والبريطانيين ، والبانتو ، والهوتنتوت ، والملونين ، والملاويين والصينيين والهنود - هذا التكوين الاجتماعي اتسم بتوتر متزايد . وقد عارض الملونون والهنود بصفة خاصة إضافة أية عناصر أخرى ، إذ كان الملونون يريدون في ذلك خطراً على امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية ، كما كان الهنود يتعرون بالفعل للتشريعات المقيدة لتصرفاتهم . وقد حاولت (الناثال) منذ عام ١٨٩١ إعادة العمال الهنود بها إلى بلادهم ، بسحب هبات الأرض الممنوحة لهم أولاً ، ثم بغرض الاختبارات التعليمية ، وقيود الانتخاب والضررائب الخاصة ، كما أن الولاية الحرة أغلقت حدودها وجه الهنود . أما المستعمرات الأخرى فقد فرضت قيوداً على انتقالهم وإقامتهم وعملهم . وقد قام موهانداس ك . غاندى - وهو محام هندي وصل حديثاً - بتنظيم حركة احتجاج لا تنسم بالعنف وحافظت على السلام ، لكنها لم تضعف من قيود الرجل الأبيض (*) .

وقد استمرت المناورات والمحاولات في سبيل الاتحاد في المستعمرات كافة . وتولى الدكتور ليندر ستار جيمسون رئاسة وزارة الكاب في ظل اقتراح الأصوات البريطانية . ولكن بعد إنشاء سلسلة من الدوائر الانتخابية الحضرية الموالية للبريطانيين - خفف من غلواء النزعة الاستعمارية ، كما أعاد حق الانتخاب للثوار البوير السابقين . واستمر (هرتزوج) في تشجيع المطرفين في الولاية الحرة في احتقارهم لاستسلام الترانسفال ، بيد أن الوعد بمنح الحكم الذاتي منح الأفريكان شخصية متميزة ، وأملًا تغلب على إحساسهم بالمرارة . وقد دفع لإصرار (ميلنر) على ضرورة التعليم في المدارس باللغة

(١) أطلق الهنود في أفريقيا على غاندى لقب (المهاتما) الذي اشتهر به فيما بعد ، ومعناها ذو الروح الكبيرة (المترجم) .

الإنجليزية - (الأفريكانز) إلى إنشاء تعليم هولندي خاص بهم في المستعمرات المفتوحة . وقد انبثقت المشاعر القومية كما ازدهر النشاط السياسي داخل اللجان المدرسية وداخل الكنائس ، وطالب المهاجرون الأجانب الذين كانوا يشعرون بالقلق - التاج البريطاني بمنحهم مزيداً من الحريات . وقد حولت (رابطة الأفريكان) التابعة (لوففاير) نفسها إلى حزب جنوب أفريقيا في محاولة منها لدعم العناصر الإنجليزية وعناصر الأفريكان المعتدلة ، وقد تجمع بعض الأبطال العسكريين البوير المعتزلين رابطة تسمى الهييت فولك (Het Volk) وهي حركة تسعى للمطالبة بالحكم الذاتي القوي .

وبحلول عام ١٩٠٦ كان (ميلنر) قد تقاعد ، وحل الأحرار المعتدلون محل المحافظين الحاكمين في حكومة لندن ، وأصبح العمال الصينيون مصدرراً للصراع وللجريمة في إقليم (الويت ووترز راند) .

وقد أدى الحكم الذاتي في العام التالي إلى تولي بونا ورابطة العسكريين المعتزلين من البوير (الهييت فولك) لمقاييد الأمور في الترانسفال . وقد نصت التشريعات الجديدة على التعليم بلغتين ، وعلى ترحيل الصينيين في غضون ثلاث سنوات ، ومد الخطوط الحديدية لمساعدة المناطق الريفية المنكوبة . وقد تولى (هرتزوج) و (ستين) في الوقت نفسه مقاييد حكومة مسئولة في الولاية الحرة السابقة .

ولدى جانب منصب المندوب السامي كانت لجنة الخطوط الحديدية المشتركة فيما بين المستعمرات هي المؤسسة الوحيدة الباقية التي توحد بين مستعمرات جنوب أفريقيا ذات الحكم الذاتي ، وبين الروديسيين التابعين للشركة المرخصة . وفي مطلع عام ١٩٠٨ أصبحت هذه الصلة نفسها موضع أخذ ورد . فقد هزمت وزارة الدكتور جيمسون في الكيب تاون ، وكانت هذه الوزارة تضم اثنين من مديري الشركة ، وذلك في الانتخابات التي أجريت أمام حزب الإنجليز والأفريكان في جنوب أفريقيا ، وكانت القضية الحورية (الرئيسية) المطروحة على الناخبين هي نفوذ الشركة في الأقاليم ذات الحكم الذاتي .

وكانت حكومة الكاب الجديدة التي يرأسها جون زافير ميريمان قد انسأقت بسمولة إلى التحالف مع حكم (بوتا) و (سمطس) في الترانسفال ضد الشركة المرخصة . والواقع أن الخطوط الحديدية والنظم الجمركية التي كانت تحتل المقام الأول في التفكير الاستعماري وكانت في الحقيقة تلى في أهميتها الأساس السياسي للاتحاد ؛ ذلك الأساس الذي استقرت عليه المستعمرات نفسها . وفضلا عن ذلك فإن التعاون الاقتصادي قد ازداد أهمية بالنسبة للمزارع الكاسدة كل المناطق عن المصالح المحددة في مجال التجارة أو الصناعة .

ولم يكن الاتحاد - حتى بدون الروديسيتين - ممكن التحقيق بدون الناتال : فالمستوطنون تلك المستعمرة البريطانية الخالصة قد ازداد ازديادهم لمستعمرة الكاب التي تجمع بين عناصر شتى ، وازداد اعتزازهم بحكمهم الذاتي . وقد ظل السكان المستوطنون مبعثرين محدودى العدد ، ولكن خطر (الزولو) لم يخف أو يتغير . وقد ساعدت السياسة الى انتهجها شيبستون في القرن التاسع عشر على الحفاظ على النظام القبلى إن لم يكن دعم هذا النظام . كما أن التوسع المستعمر في المزارع الأوربية ، مقترنة بقيود العمل المشددة وضريبة الأفراد (ضريبة الرأس head-tax) المقيتة - قد أدت إلى ثورة الزولو خلال عام ١٩٠٦ .

وقد قام دينى زولو - وهو ابن سيقى واىو ووريثه - بشن غارات مفزعة مرة أخرى . ولما كان المستوطنون البريطانيون عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم - فقد لجئوا إلى جيرانهم طلباً للمساعدة والتأمين .

ولقد أدى نشاط غاندى وسط الهنود إلى إدراك الناتال أكثر من قبل بأن الوحدة هي الأمل الوحيد . وبحلول عام ١٩٠٨ استطاعت (الكاب) والترانسفال أن تقنعا (مستعمرة الحديقة) (The Garden Colony) بالمشاركة في مباحثات الاتحاد .

وحين اجتمع المؤتمر في ديربان في الثانى عشر من أكتوبر ١٩٠٨ لم يكن ثمة خلاف حول وضع العاهل (الحاكم) أو حول إنشاء جمعية تشريعية على

مستويين أو إنشاء محكمة عليا . ولقد كانت حكومة التاج البريطانى تميل إلى منح السلطات الكاملة ، باستثناء ثلاثة بنود محددة لم يكن في الإمكان تعديلها دون إجراءات خاصة . ورغم ذلك فقد كانت هنالك خمس قضايا خلافية مثار جدل ونقاش ولم تحسم طوال مدة أربعة أشهر تقريباً .

وقد تركزت المناقشات الأولية حول مزايا الاتحاد في مقابل نظام المركزية الموحدة (Unitary Centralism) ؛ وبدأ أن الاتحاد الكندى الفيدرالى الذى يضم فرنسيين وإنجليزاً يماثل اتحاد الإنجليز والأفريكان في جنوب أفريقيا - ولكن السير هنرى دى فيليز كبير قضاة الكاب ورئيس المؤتمر - أقنع أعضاء الوفود بضعف هذا النظام ؛ وقد وافق (ستين) الرئيس السابق لمستعمرة نهر الأورانج دى فيليز لأنه كان يريد لجنوب أفريقيا القوة في مواجهة بريطانيا والدول الأوربية .

أما هوفماير - وهو زعيم الاتحاديين فقد بقى في موطنه تحدوه ثقة كاذبة في أن التوحيد لن يتحقق . وناضلت (النااتال) وحدها من أجل تحقيق النظام الفيدرالى ؛ لكنها أخفقت في التأثير في المستعمرات الأخرى التي كانت تعتمد عليها حتى الآونة الأخيرة . والواقع أن أنصار النظام المركزى قد عقدوا العزم على الحيلولة دون رغبة (النااتال) في إنشاء محاكم خاصة ذات شرعية مبهمة ، ومن ثم تصبح السيطرة لحكومة جنوب أفريقيا ، مع سلطة مخصصة للجمعيات التشريعية وفي المسائل التي لا تمس السياسة القومية أو تتعارض معها .

أما الشروط المؤهلة للانتخاب فقد كانت عسيرة من حيث تعريفها ؛ وقد حرص وفد (الكاب) على حماية الحقوق التي كانت للناخبين الملونين منذ عام ١٨٥٣ . واقترح المندوب الصامى توسيع هذه الميزة ، وذلك بوضع معيار أو نموذج حضارى بدلاً من تعريف عنصرى للبلاد كلها . ولكن (النااتال) والجمهوريات السابقة كانت قد صممت على حماية الحقوق الممتازة لليبيض

الفقراء التي يكفلها القانون الحالى . وقد تحقق حل وسط مع الناخبين الملونين في الكاب حماية قوية يصعب نقضها ، وإن كانت قد قصرت عضوية برلمان الاتحاد على الأعضاء البيض فقط .

ولم تكن مسألة توزيع المقاعد على الأعضاء بأقل دقة ، فقد وافق الجميع على أن يضم مجلس الشيوخ ثمانية أعضاء من كل مقاطعة بالإضافة إلى ثمانية أعضاء يعينهم التاج من أجل حماية مصالح الملونين . وقد فقدت الكاب حق أن تدخل في الحساب الناخبين الملونين عند توزيع المقاعد . وقد كان المفروض أن تتم إعادة توزيع المقاعد تلقائياً على أساس كل تعداد للأوروبيين البالغين . ولكن اللجنة القضائية حولت حق السماح في بعض التجاوزات التي تصل إلى نسبة ١٥ ٪ لصالح المناطق الريفية :

وكادت مسألة اختيار العاصمة تقضى على المؤتمر القومى ، فقد رفضت على الفور المقترحات الخاصة بإنشاء مدينة جديدة ، ولم ترض الأغلبية عن مدينة واحدة ، حيث إن كل وفد كان يناضل من أجل المقاطعة التي يتبعها ، وكان الحل غريباً في نوعه ، فالبرلمان في مدينة الكاب ، والمجلس التنفيذي في بريتوريا ، والمحكمة العليا في بلومفونتين . أما الناتال فقد منحت من ناحية أخرى ضماناً بمرور ٣٠ ٪ من حركة خط حديد (الرائد) عن طريق ديربان ، ولكن كل المسائل الأخرى الخاصة بالخطوط الحديدية أرجئت لبيت فيها على أساس (المبادئ التجارية) ، لا المبادئ السياسية .

وفي النهاية طلبت حكومة التاج منح ضمانات لحماية المصالح في خمس ولايات مجاورة ينتظر أن تنضم للاتحاد . ولقد ترددت أحاديث عن تشكيل لجنة خاصة لحكم مناطق الباسوتولاند ، والسوازي لاند ، والبثشوانالاند ، والروديسيتين ، إلا أنه بعد مناقشة وجيزة ، وافق أعضاء الوفود على طرح فكرة إقامة اتحاد جمركى وإعتراف بحقوق ملكية القبائل للأرض ، وتطبيق نظام الحماية بالنسبة للمتقدم للانضمام في المستقبل . ومن ثم نقل مشروع (قانون جنوب أفريقيا) إلى لندن لطرحه على البرلمان البريطانى .

ولم تستفد الروديسيتان مطلقاً من الفرصة التي أتاحت للانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا . هذا كما أن تطوير خط حديدى مستقل يصل إلى منفذ على ميناء بيرا ، وكذلك كراهية جنوب أفريقيا (للشركة المرخصة) ، ثم التطور النهائى لروديسيا الشمالية . أدى هذا كله إلى انفصال الإقليمين كل عن الآخر .

وقد ازدادت رقابة حكومة التاج على الأراضي التي سبق أن رخص لروديسيتها بدرجة ملحوظة بعد غارة جيمسون التي كانت قد انطلقت من قواعد الشركة . ولقد كان هناك تقسيم ثلاثى للمنطقة الواقعة في حدود الامتياز الممنوح للشركة ، كما كانت ثمة قيود مفروضة على البوليس « وعلى تطور الحكم النيابى في روديسيا الجنوبية . وخلال حرب الوزير كانت الروديسيتان تقفان موقف الموالاة - لكنهما في الوقت نفسه كانتا - بدافع من العزلة الاسترنيجية - تتجهان لتنمية اقتصاد مستقل ، كما أن النفوذ والمكانة الشخصية (لسيبل رودس) التي كانت تستوجب الوفاء من المستوطنين والبانتهو - قد كفلت الوحدة والتوجيه للروديسيتين - إلا أنه بعد وفاة (رودس) لم تكن هناك شخصية أو فرد قادر على الحلول محله . أما جيمسون الذي لم يكن يصلح أو ينتظر أن يتولى مثل هذه المهمة - فقد انغمس في سياسات الكاب كما حرمت عليه أقليم الشركة .

وظلت السلطة الفعلية - منذ غارة جيمسون حتى الحرب العالمية الأولى في يد السير وليام ميلتون المسئول عن الإدارة نيابة عن حكومة التاج ، كما أن المجلس التشريعى لروديسيا الجنوبية الذى أدهش الكثيرين بموقفه المستقل حيال الشركة - فقد تعاون مع (ميلتون) لإقامة حكم فعال في الحدود المتسعة . وكان المشرعون الذين انتخبهم المستوطنون مساوين في العدد لمندوبى الشركة بعد عام ١٩٠٣ ، كما كانوا يمثلون أغلبية بعد عام ١٩٠٧ . وبعد ذلك بأربعة أعوام قررت الحكومة البريطانية إدماج المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية في إدارة موحدة هي روديسيا الشمالية . ولذلك

افترضت الشركة بعد ذلك أن قوتها لا تكمن في السياسة ، بل في حقها في الأراضي الحرة كافة ، وجاء المجلس التشريعي ليرفض هذه الدعوى ، ثم عمداً في عام ١٩١٤ ليضع تلك الأراضي تحت وصاية التاج نيابة عن المستوطنين . ودافعت العناصر ذات النزعة الإنسانية المحمية للخير عن حقوق (الميتابيلي) والماشونا ، في حين ادعت حكومة التاج الحق الذي لا منازع فيه .

وبعد ذلك قرر (المجلس الملكي الخاص) أن الشركة مجرد وكيل ، وأنها حصلت على إذن بأن تفتح الأقاليم ، وإن تديرها بشرط مراعاة مشيئة حكومة التاج . وبذلك حقق المستوطنون الفوز ، لكن الحكومة الاستعمارية احتفظت بحرية الحركة كاملة .

ولما كانت الأرض ملكاً للتاج - حتى ولو لم تكن قد ضمت إليه - فقد قررت شركة جنوب أفريقيا البريطانية ألا تستثمر أموالها في مشروعات جديدة للتنمية .

وأصبح المستوطنون الذين يؤيدون تجديد (الترخيص) أو (الامتياز) الذي انتهى أجله في عام ١٩١٤ هم الذين يتحملون التكاليف . وبعد قرار المجلس الملكي الخاص - ازداد الضغط لإنهاء حكم الشركة ، وقد استحدثت في النهاية تغيرات خلال فترة إعادة تنظيم المستعمرات العامة بعد الحرب العالمية الأولى - لكن وضع الشركة أصبح أقرب إلى الوضع الاسمي منذ وفاة (رودس) .

أما أعظم - إمكانيات وموارد روديسيا فقد وجدت خارج مكان اختصاص الشركة ، وبدأت ملكيات الذهب المستقلة - التي أذنت بها الشركة بهدف البحث عن دخل - في إنتاج كميات معقولة خلال حرب البوير . وأدت جهود الشركة لزيادة عدد السكان المستوطنين - إلى تطور ملموس في ميدان الزراعة وتربية الماشية في السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٤ ، لكن الشركة فقدت سيطرتها على تلك الأراضي المفتوحة بعد عام ١٩١٨ . وكان ثمة مصدر ثالث ؛ وهو نحاس روديسيا الشمالية . وقد اكتشف عام ١٩٠٢ ، وإن لم يكن في ذلك الوقت قد استغل استغلالاً منتظماً . ولم تكن أنواع الخام

التي تبدو شحيحة عند السطح تنافس الخام الموجود في إقليم كاتانجا البلجيكي - إلى أن تم الحفر إلى أعماق كبيرة ، وإلى أن قدم رأس المال الكبير خلال عشرينات هذا القرن .

ولقد تجأت لذلك الفوارق المتزايدة بين المصالح الروديسية ومصالح جنوب أفريقيا ، وإن لم تكن هذه الفوارق موضع الإدراك الكامل حين طرح قانون جنوب أفريقيا على البرلمان البريطاني عام ١٩٠٩ . ولم يتعرض المتحدثون في مجلس العموم كثيراً لمسألة روديسيا ، وكان شاغلهم الشاغل هو إيجاد حكومة وحدوية ، وتعريف حق الانتخاب وحقوق الملونين على نحو ما اقترحه مؤتمر (ديربان) . وقد اطمأن أنصار النظام الاتحادي (الفيدراليون) من الكاب إلى أنه لا سبيل إلى نقض (البنود الخاصة) ، ووعدت حكومة الأحرار في لندن بالألا تسلم مطلقاً الباسوتولاند أو السوازي لاند إلى الاتحاد دون مشاور مسبق ، ودون دراسة برلمانية . وقد أعرب أسكويث H.H. Asquith رئيس الوزراء حين سئل عن انعدام الضمانات للملونين عن ثقته في أن توفير المثال والكمية قادران على تحقيق ما يعجز النص المحدد عن بلوغه . وفي النهاية أجاز القانون وحظي بالموافقة الملكية في العشرين من سبتمبر ١٩٠٩ ، وفي اليوم التالي - في العيد الثامن لصلح فيرنبي جنج - تم الإعلان عن قيام الاتحاد ، وأصبح الجنرال بوت أول رئيس للوزراء .

وأجريت بعد ذلك على الفور الانتخابات التي اقترعت فيها اثنان لصلح الاستقلال ، في حين اندرجت الأقاليم الثلاثة الأخرى في إطار حزبين فضفاضين جرى تشكيلهما على وجه السرعة . وقد جمع بوت رابطة هيت فولك وحزب جنوب أفريقيا (رابطة الأفريكان) ، والجماعات العمالية في تحالف واحد أطلق عليه اسم الحزب القومي لجنوب أفريقيا . وقد حظي (بوت) بتأييد الجنرال سمطس ، وفردريك كريسويل من (الراند) والحركة الإنجليزية والاتحادية المعتدلة في الكاب ، بزعامة الدكتور جيمسون الذي كان - كما هو العهد به - متلهفاً لتأييد قوى التوحيد في جنوب أفريقيا . ولقد كان



توحيد جنوب أفريقيا ١٩١٠ - ١٩٥٠

الالتقاء أكبر مما يمكن أن يجيزه الجنرال هرتزوج ، وستين الرئيس السابق لولاية الكونغو الحرة ، لكنهما بقيا داخل كتلة بوتاس Botha's Bloc بوصفهما جناحا قوميا . أما السياسة التعليمية التى أقر قانون جنوب أفريقيا أنها من اختصاص الإقليم - فسرعان ما أصبحت من الأمور التى يختص بها الاتحاد .

وكان نظام (الكاب) وهو أكثر النظم تقدما وكان يدعمه نظام ضريبى محلى راسخ ، على حين كانت الأقاليم الأخرى تعتمد على هبات الحكومة المركزية ، وقد سيطر التعليم باللغة الإنجليزية فى المستعمرات القديمة ولكن أمام الترانسفال حرية الاختيار بين لغتين ، كما أن الجنرال هرتزوج وزير التعليم فى الولاية الحرة - جعل اللغة الهولندية شبه إلزامية . وقد ساعدت مساهمات الكاب فى الخزانة المركزية - على تمويل مدارس هرتزوج ، كما أن (هرتزوج) وعناصر الأفريكان من ناحية أخرى توقعوا أن يلزم الاتحاد الأقاليم الإنجليزية بتعليم اللغة الهولندية أيضا ، وبعد أخذ ورد كثيرين ، طبقت

حلول وسط ، إذ كان المدرسون يتولون التدريس بإحدى اللغتين ، ويختار الآباء لغة التعليم التى يفضلونها لأبنائهم ولتوفير النفقات ، ولم يشترط تطبيق نظم مستقلة وخاصة بكل لغة فى الصفوف دون الصف الخامس .

وقد امتزجت مشكلات أخرى مع سياسة الاتحاد وبدأت عناصر (الأفريكان) تعتقد أن طبقة البيض الفقراء هى نتاج حوب البوير ، وكانت هذه الطبقة موجودة على الدوام . لكن فوزى الحرب ومعسكرات الاعتقال مكنتنا من نسيان هذه الحقيقة . وفى نفس الوقت انتظمت أعمال التعدين فى إقليم (الراند) ، وازدادت الهوة بين العمال وأرباب العمل وضوحاً . وكان البيض الفقراء الذين تحميمهم من أرباب العمل من البانتو الحواجز اللونية التقليدية ، يعانون من الوضع المتأرجح بين رأس المال وبين الملونين . كما أن اللاجئيين الفقراء الوافدين من أقاليم البوير زادوا من حدة الأزمة ، واتجه حزب العمال الذى يمثل الوافدين (الأفريكان) الجدد المتشردين - أكثر من تبنيه لقضية البروليتاريا - إلى المطالبة بمزيد من الحواجز اللونية المتشددة وبحق الإضراب : وفى مثل هذا الجو نلاحظ أنه ليس من الغريب أن تتطلع الروديسيان بعيداً عن الاتحاد نحو المستقبل الأكثر بريقاً - فيما يبدو - الذى تبشر به مزارعهم ومناجمهم .

واستمر (الوندويون) التابعون لجيمسون يهاجمون الجناح القومى فى شئون التعليم واللغة - وقد عارض (هيرتزوج) الامتيازات الجمركية الاستبدادية التى تتيحها عضوية الكومنولث ، كما أنه عارض بعنف إنشاء نصب تذكارى لرودرس خارج مدينة الكاب . وفى منتصف يوليو ١٩١٢ كان (هيرتزوج) يرفع شعار (جنوب أفريقيا أولاً والإمبراطورية ثانياً) . كما أصر على أن يعيش الإنجليز والأفريكان فى (مسارات منفصلة) إلى أن يتمكن (الأفريكان) من السيطرة . وقد حاول بوتاس أن يصل بين هاتين الحضارتين أو الثقافتين (البيضواوين) ، لكن (هرتزوج) رفض الاستقالة أو التراجع . وفى النهاية طرد (هرتزوج)

من الحكومة، وبالطبع أدى هذا إلى أن يستمر في سياسته وتهديداته للإنجليز في جنوب أفريقيا. وفي نوفمبر ١٩١٣ اقتضى أثر دي ويت في الخروج من حزب (بوتا) ومن ثم فتت وحدة الأفريكان وخلق معارضة قومية متطرفة. أما كتلة (بوتا) التي حذفت كلمة (قومي) من شعارها - فقد أصبحت حزب جنوب أفريقيا، وانضم إلى هذا الحزب الاتحاديون الأحرار من ناحية، وحزب العمال ذوي المصالح الخاصة من ناحية أخرى.

وفي يوليو ١٩١٤، حين خمدت العواصف السياسية مرة أخرى - قام رئيس الوزراء بزيارة روديسيا الجنوبية. وأتيحت للفرص للمفاوضات توضحية حول قضية التوحيد. لكن الأزمة النموية الصربية دفعت للعودة إلى الوطن على عجل. وقد تعهد (الاتحاد) بإعفاء القوات البريطانية من تبعاتها، وأن يتكفل بالهجوم عبر القواعد الألمانية في جنوب غرب أفريقيا. وقد ندد (القوميون) من أنصار (هرتزوج) بالحكومة حين اجتمع برلمان الاتحاد في شهر أغسطس. وقام جاكوبوس دي لا راى باستدعاء الكوماندوز، وكان جاكوبوس دي لا راى هذا جنرالاً سابقاً في الترانسفال، وما انفك يتأمر ويدبر الخطط لتحريض البوير على الثورة. وترددت شائعات بأن ألمانيا سوف تؤيد قيام جمهورية مناوئة للاستعمار. وتصادف أن سقط (دي لا راى) صريعاً برصاصة حارس مضطرب الأعصاب - لكن الجنرال (دي ويت) تولى مقاليد الحكم وطالب في البداية بإعلان الحياد في مواجهة الألمان. إلا أنه حين اتصلت إحدى حاميات الاتحاد القريبة من الحدود بضباط قيصر ألمانيا، حرّض (دي ويت) الولاية الحرة على الثورة. وتزعم (بوتا) قوات الكوماندوز الموالية وقادها إلى الميدان، كما سلط محاربو البوير بعضهم على بعض. وخلال ثمانية أسابيع أوقف العمل بالأحكام العسكرية، وأوفد (بوتا) سمطس في حملة منظمة ضد القوات الألمانية.

وقد انتقد بعض الوجدويين العملاء الألمان للقيام بالثورة، ولكن القضية الأساسية كانت تتمثل في الاعتقاد الراسخ لدى القوميين بأن بوتا وسمطس

قد خدلا شعبهما بالتعاون مع التاج البريطاني. كما أن (هرتزوج) نفسه الذي أثار الدهشة لصمته في أثناء الأزمة - قد تحول إلى رمز للمعارضة القوية. كما ظهرت الجماعات القومية في مناطق جديدة. فكانت في (الكاب) تخضع لزعامة الدكتور دانييل فرانسوا مالان، كما كانت تمثل جناحاً قوياً داخل حزب العمال. ولكن الخطر الأعظم تمثل في الولاية الحرة حيث استولى القوميون المناهضون (لبوتا) في عام ١٩١٥ على أغلبية الأصوات. وأصبحت جنوب أفريقيا تتجه مندفعة نحو التفتيت، لا إلى جماعتين فحسب، بل إلى ثلاث جماعات من البيض هي أنصار الإمبراطورية، ثم كتلة الإنجليز والبوير الواهية التي يتزعمها (بوتا)، أما الجماعة الثالثة فهي القوميون (الأفريكان) المتطرفون؛ ولم يكن ثمة بطبيعة الحال مثل هذا التقسيم بين مستوطني روديسيا - فقد كانت المستعمرتان التابعتان للشركة تعانيان من قلة المستوطنين، وكانت قيمتهما فيما تقدمان لا فيما تضمنان من موارد بشرية. لكن المستوطنين الموالين ازدادوا احتقاراً واستهانة بمشكلات الاتحاد.

ولولم تكن الحرب العالمية الأولى قد حققت شيئاً فيكفي أنها أكدت انفصال الروديسيين عن الجنوب، ومن ثم فإنه على الرغم من تحقيق الاتحاد بالقرب من (الكاب)، فلقد كان اتحاداً يعاني من التمزق الشديد في داخله، كما كان منفصلاً انفصالاً محققاً عن (ريبيته) عبر نهر الزمبيزي.

الجزء الثالث:
أفريقيا الجديدة

جذور الكيان القومي

أصبحت للشعوب الأفريقية تدريجياً شخصيتها - التي نمت نتيجة تفاعل المؤثرات الخارجية مع الظروف المحلية . وقد حاول الأوروبيون أول الأمر عن طريق اتصالهم بالأفريقيين القضاء على أساليب الحياة القائمة أو التقليل من أهميتها . وعملت الدول المستعمرة على إدخال شعوب المستعمرات في ميادينها الاقتصادية والثقافية . ورغم ذلك فإن الاتصال والتعامل بين الجماعات قد أدى بمرور الوقت إلى إحساسها بالميزات التي تميزها من الجماعات والشعوب . ومن خلال هذا الإحساس أمكن للشعوب بالشخصية المتميزة أن ينمو .

وفي أثناء استغلال الأوروبيين لبعض البلاد الأفريقية استحدثوا عوامل جديدة كانت - عن غير قصد منهم - سبباً في تغلب الشعور القومي على الكيان القبلي . وأثرت البرامج الاقتصادية والدينية في القارة بصورة لم يتوقعها المستعمرون الغزاة ، وكانت استجابة الأفريقيين لهذه المؤثرات مخالفة غالباً لتوقعات الحكام .

وأحدث وصول الأوروبيين في أحيان كثيرة تغيراً واسع المدى في التوجيه السياسي والاقتصادي . وأثر الموقف العسكري للغزاة وتجارتهم وسياساتهم عادة في رسم حدود المستعمرات التي كانت لا تتمشى في كثير من الحالات مع روابط الولاء القبلي وطرق التجارة . ولقد ضمت كينيا مثلاً - باعتبارها فقط طريقاً للوصول إلى أوغنده ومع ذلك فإنها تحولت فيما بعد إلى مستعمرة للبيض ، وتجاهل الأوروبيون تماماً أسلوب حياة الأراضى وطبيعة التركيب السياسي والاجتماعي القائم بها .

ونتيجة الصراع بين الدول الأوروبية المنافسة تفتت اتحاد الحوصا المتجانس بعد أن ظل يمثل لعدة قرون قوة تجارية موحدة تعتمد على الأسواق الموجودة بالمنطقة وعن طرق القوافل التي تتجه نحو الشمال . وأصبح من الضروري أن يجد الجزء الأكبر من إقليم الحوصا - الذي ضم للمرة الأولى للمنطقة

الغاية الساحلية المطيرة - أسواقا جديدة ، وأن يقيم اقتصادا مختلفا إلى حد كبير ، وإن ظلت الطرق التي تتجه من ساحل الذهب نحو الداخل محتفظة بأهميتها ، غير أن إدخال حاصلات جديدة غير تماما من طبيعة التجارة القائمة وأدت الطرق الجديدة في الكونغو وغرب أفريقية الفرنسية وحوض الزمبيزي إلى إعادة توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية للشعوب الأفريقية . وأخذت كل مستعمرة تحاول أن تكون وحدة اقتصادية نشطة ، تتمتع بالاكتمال الذاتي بقدر المستطاع ، وتعمل في عزلة متعمدة عن الوحدات الأخرى المجاورة ، وتعتمد على منتجات وأسواق البلد الأم . ولما كانت الحدود التي رسمها الأوربيون وأساليب التجارة الأوربية قد حددت سبل العيش وخطوط المواصلات ، لذلك اعتمدت الحياة اليومية على سلام ورخاء المستعمرة كلها .

وتوقع الحكام أن يكيف الأفريقيون أنفسهم مع الوحدات الاقتصادية والسياسة الجديدة بدلا من التنظيمات التقليدية القبلية ، واعتقدوا أنهم سيدينون بالولاء للسلطة الحاكمة .

ولما كان النقل البحري قد حل محل النقل البري التقليدي فقد أصبح للموانئ وطبقة العمال بها أهمية خاصة . وكان حتميا أن تؤدي الجهود الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وأساليب التجارة الجديدة في كل مستعمرة إلى تقدم الصناعة الحقيقية . وكانت المدن التي نشأت نتيجة لذلك تعتبر ظاهرة جديدة في المجتمع الأفريقي . وحدث اختلاط بين القبائل المختلفة في البيئة الجديدة التي ظهرت نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي استحدثها الأوربيون . وبدلا من القوانين القبلية المختلفة والزعامات التقليدية ظهرت في المدينة قوة بوليسية وحكومة لحكم الأفريقيين الذين بدأوا يأخذون بأساليب الحضارة - وحلت ظروف العمل الصناعي والاتحادات العمالية محل الحقل والعشيرة في الحياة اليومية . وأصبحت اللغة الأوربية هي وسيلة الاتصال الوحيدة بين الجماعات التي وفدت ، والتي كانت تتحدث بلغات أفريقية

متعددة . وأخذت الشوارع المزدهمة والمباني والمنشآت التي وضع تخطيطها بعناية تحل محل الأكواخ في القرى ، وأفسحت المقايضة والزراعة المجال لاقتصاد جديد كان يقتضى شراء المأكل والملبس والأدوات اللازمة للحياة المتحضرة بأموال مكتسبة على النمط الأوربي . وابتعد الأفريقيون في المدن عن تقاليدهم بطرق عدة ، ولكن اتصالحهم بالأوربيين كان سطوحيا إلى حد ما ، ولم يكن الطابع الفردي يظهر في الأعمال الضخمة والاتحادات العمالية الكبيرة والبيروقراطية الحضرية . وكثيرا ما أسيء فهم القوانين الأوربية ، الأمر الذي عمل على تفاديها . وكانت حكومات المستعمرات تمنع في إنفاق المال على التعليم ، بينما كانت الإرساليات تفتقر إلى المال والموظفين الذين تحتاج إليهم البرامج الواسعة في المدن . المكتظة بالسكان . وفي أحيان كثيرة ، تحولت الديانة القبلية إلى طقوس اجتماعية ، وبعدت عن الاتصال بالكهنة ذوي النفوذ وأضحت في بعض الأحيان مجردة من أى معنى بسبب بعد المؤدى للطقوس (المتعبد) عند عشيرته وموطن أجدانه ، ولم يصبح للتطاحنات القبلية ما يبررها بعد أن فقدت كنهها في البيئة الجديدة ، إلا أنها ظلت توجد في النوادي الاجتماعية والحركات السياسية .

وفي بعض الأحيان كانت مثل هذه الحركات تتحول إلى فوضى عامة بسبب افتقارها إلى التنظيم ، إما بواسطة زعيم مسئول ، وإما عن طريق قانون قبلي ، هذا بالإضافة إلى عوامل التنافس الاقتصادي والعداوات الشخصية والمظالم الوحشية . وبدون سيطرة القانون التقليدي ، كان يمكن أن تؤدي بعض هذه الاضطرابات إلى أضرار أكبر مما كان يؤدي إليه التنافس بين القبائل . ولذلك فإن المدن الأفريقية كانت تضم كثيراً من الجماعات التي يمكن أن تقول إنها مجردة من طابعها القبلي ، إذ أنها انفصلت عن تقاليدها والسلطات التي كانت تخضع لها ولكنها لم تتأثر رغم ذلك إلا بمظاهر الحياة المادية الأوربية اللافردية .

ولا يمكن تعميم ذلك على جميع الأفريقيين الذين (تجردوا من الطابع

القبلي) ، غير أن أعدادا كبيرة من هذه الجماعات توجد في كل مدينة جنوب الصحراء في جوهانسبرج ، ودرين ، ونيروبي ، ولوبولدفيل ، وايبان ، وداكار وغيرهما من المدن . وقد أصبح (التخلص من الطابع القبلي) أيضا ظاهرة ملحوظة بين الأفريقيين الذين أصبحوا بمثابة مستأجرين ، لأراضي الأوروبيين في كينيا أو في روديسيا ، وبين قبائل الكونغو الذين حل الإداريون البلجيكيون محل زعمائهم في الأعمال المدنية ، وبين طبقات العمال في اتحاد جنوب أفريقيا . وفي كل الأحوال ، فإن (الجماعات التي تجردت من قبليتها) سواء أكانت حضرية أم لا - قد فقدت لونا من الحضارة دون أن تكتسب غيره ، ولذلك فإن النفوذ الأوربي ، بدلا من أن يستبدل القبلي بالولاء للوطن الأم ، قد خلق طبقة قوية يتحدد كيائها باقتصاد وتجارة المنطقة المستعمرة ، غير أن هذه الطبقة كانت تشكو أساسا من الأوربي سواء أكان حاكما أم ناجرا . ورغم أن الأفريقيين الذين (تجردوا من الطابع القبلي) ورجال القبائل كانت لهم شخصياتهم المميزة ، إلا أنه كان يجمعهم معا شعور الاستياء من ساطات الاحتلال . فالجماعات المختلفة في مستعمرة نيجيريا مثل الحوصا ، والفولاني وعشائر الدلتا الصغيرة ، وقبيلة (البوروني) الكبيرة ، وسكان لاجوس ، وايبان المتحضرة - هذه الجماعات كلها كانت تفنقر إلى أي تقليد سياسي أو اقتصادي يوحد بينها . وقد حكمت بريطانيا هذه الجماعات وجعلت اقتصادياتها يعتمد بعضها على بعض ، وسمحت (لشركة أفريقيا المتحدة) بالتحكم في ٤٠٪ من تجارة ما وراء البحار - ولربما كان للنيجيريين شخصيات متعددة ، لكنهم يتفقون معا في أن بريطانيا هي عدوهم المشترك الذي يعوق تقدمهم عن طريق إخضاعهم اقتصاديا . وكانت تجمع بين الجماعات المختلفة في ساحل الذهب نفس هذه المشاعر من الكراهية لجمعية تجار غرب أفريقيا (البريطانيين) التي كانت تسيطر على ثلثي الاقتصاد - وقد نما بين هذه الجماعات نوع من الترابط في المقاومة قبل أن يتولد لديها الإحساس المشترك بكيانها

المستقل . وقد ظهرت مثل هذه المشاعر على نطاق أضيق في شرق أفريقيا وتماثل هذه المشاعر مشاعر البوير في القرن السابع عشر الميلادي تجاه شركة الهند الشرقية الهولندية . ومع هذا ، فإن أغلب مشاعر السخط في كينيا مثلا كانت موجهة نحو الهنود والعرب الذين كانوا يسيطرون على المحال الصغيرة والمزارع الساحلية (*) .

وأمدت المناطق الريفية النائية المدن النامية بالأفراد ، بيد أن هذه المناطق نفسها لم تتأثر إلى حد كبير بعملية التجرد من القبليّة ، أضف إلى هذا أن تأثير الإرساليات المسيحية ظهر بشكل أكثر وضوحا في المناطق الريفية عنه في المدن وعملت كل من بريطانيا وفرنسا على منع إنشاء الكنائس الأوربية في المناطق التي تنتشر فيها الديانة الإسلامية على نطاق واسع ، الأمر الذي جعل هذه المناطق بمنأى عن التأثيرات المسيحية .

ومع هذا فقد ظل المبشرون خلال أعوام طويلة يشكلون - عبر الغابات الممطرة والأقاليم الريفية في أقصى الجنوب - حلقة الاتصال الرئيسية بين أوروبا والقبائل .

وكان رجال التبشير المسيحي يتوقعون دائما من الذين اعتنقوا دينهم ، أن ينكروا الأساليب القبليّة الاجتماعية والثقافية التقليدية . وكان الاحتفال بإقامة الطقوس وعادة تعدد الأزواج والرقص وتقديس الأجداد موضع استنكار بصفة خاصة . وحتى عهد قريب لم يدرك رجال الكنيسة أن هذه الطقوس لا تتعلق بالدين إلا بقدر ضئيل . فقد كانت هذه الاحتفالات ترمز أيضا إلى الوحدة والسلطة والولاء للقبيلة خلال حقبة تاريخية . وقد أسهم رجل

(*) الحقيقة أن الجماعات العربية التي هاجرت لسواحل أفريقيا الشرقية ، واستقرت بها ، لم يكن هدفها الاستعمار . وقد اندمج المهاجرون العرب في السكان الأصليين ، وتزوج الفريقان ، ويمضي الوقت أصبحنا نجد جنسا تبدو فيه الكثير من الصفات والعادات والتقاليد العربية ، بالإضافة إلى الصفات والتقاليد الأفريقية ، وهذا دليل على أن العرب لم يقابلوا بالسخط والكراهية من الأفريقيين (المترجم) .

التبشير — بمهاجمته لهذه الطقوس — في إضعاف طابع الترابط القبلي ، وزيادة التفكك الاجتماعي ، وإذا ما استرجعنا الأحداث ، لوجدنا أن تأثير الإرساليات في نواح أخرى (أى غير الدين) كان واضحاً للغاية في هذه الفترة ، ففي مقابل كل أفريقي تحول إلى المسيحية عن طريق المبشرين كان هناك العديدون من الأفريقيين الذين لا يعبرون انتباهاً إلا للملابس والمقتنيات المادية الأوربية . وقد حاول المبشرون أن يهجموا منهج البساطة في تصرفاتهم ، وأن يعملوا على نشر تعاليم الإنجيل ، إلا أن الأفريقيين الذين لم يسمعوها أو يعوا ما يقوله هؤلاء المبشرين ، لم يتأثروا إلا بسياراتهم ، أو منازلهم ، ومعداتهم . حقا إن بعضاً من الأفريقيين قد اعتنقوا المسيحية عن اقتناع — ولكن كثيرين منهم لم يتعلموا سوى التطلع إلى امتلاك الأدوات والآلات . وكان طبيعياً أن تكون أفكار الأفريقيين ، الذين أساءوا فهم رسالة المسيحية ، أو لم يهتموا بها ، عن الهدف من وجود الإرساليات — خاطئة ومعكوسة .

وكان للتعليم في برامج المبشرين أهمية كبرى ، وكانت المدارس الحكومية قليلة أو معدومة في معظم الأقاليم ، لكن كانت مدارس الإرساليات الأجنبية مطالبة باتباع مناهج أوربية للدراسة . ففي نيجيريا كان القانون والتاريخ الإنجليزي إجبارياً تماماً كاللغة الإنجليزية . وقد اتبع الإداريون الفرنسيون نفس القواعد بالنسبة للغتهم ، وكذا فعل الألمان ، كما فرض البلجيكيون التعليم الفرنسي ، وتمسك البرتغاليون بضرورة استخدام جميع المدارس — حتى تلك التي يشرف عليها الأمريكيون البروتستانت — لغة الوطن الأم . وكان لا بد أن تؤدي هذه السياسات حتماً إلى زيادة اتجاه البعثات إلى المواعدة بين المسيحية والثقافة الأوربية . وهكذا لم يتعلم الأفريقيون إلا القدر الضئيل الذي يعينهم على العيش داخل مجتمعاتهم ويساعدهم في العمل على تقدمه . وانحصرت قيمة الشهادات الدراسية في كونها وسيلة للتقدم للحصول على وظيفة حكومية أو العمل في التجارة . وعلى هذا أخذ الخريجون يتطلعون إلى الخروج إلى المدن من أجل الحصول على وظائف ، وأصبح ما يقرب

من نصف الأفريقيين المثقفين كتيبة في حكومات المستعمرات . فضلاً عن هذا ، لم تكف الهبات المقدمة للإرساليات المسيحية لتدريب أكثر من ٢ أو ٣٪ من مجموع السكان . وبالتالي زاد عدد السكان في أماكن كثيرة بمعدل أسرع من عدد من أمكن تعليمهم ، ونتيجة لذلك كان تأثير المدارس في إعادة توجيه الأقاليم الريفية أقل بكثير مما كان يأمل المبشرون .

وفي كثير من الأحيان ، كان التعليم يجذب الجماعات الفقيرة في المجتمعات التقليدية ، لأنه كان يمثل فرصة للتقدم ، فبعد أن أصبحت هذه الجماعات بمثابة اليد اليمنى للأوروبيين — فإنها لم تجد متاحاً أمامها سوى الوظائف الكتابية الدنيا . لذلك اتجه كل أفريقي مثقف إلى الانفصال عن بيئته بدلاً من أن يندمج فيها ، وتحول في النهاية إلى التحريض على مناصبة العداء للأوروبيين . وهكذا دعمت الجهود التعليمية الجماعة التي انفصلت عن الطابع القبلي ، والتي كانت تحاول الحصول على المغام من الأوروبيين في المراكز الحضرية . هذه الجماعة المتميزة المتعلمة التي خاضت التجارب قد أخذت تسلك مسلكاً وطنياً بدلاً من المسلك القبلي .

وقبل نهاية القرن التاسع عشر بدأ الأفريقيون في الريف والمدينة يعربون عن الاستياء من المبشرين ، وانتقدوا المسيحية كديانة أخذت تنتشر من خلال القضاء على الثقافة القائمة . وحتى زعماء الكنائس الذين أدركوا الفارق بين الثقافة والدين أصرروا على أن يتخلى معتنقو الديانة المسيحية عن العادات التي لا تتماشى مع العقيدة الجديدة ، وظهر رد فعل هذه الانتقادات في تشكيل « الطوائف الإثيوبية » (أى الأفريقية) التي حاولت التوفيق بين العادات المحلية والمسيحية .

ولم تكن الكنائس المنشقة مجرد إعادة تأكيد للطابع القبلي ، ذلك أنها نادت بامتزاج بعض التقاليد المحلية مع مجموعة متتقة من الأمراء الأوربيين ، وبالتالي فقد أصبحت عاملاً مساعداً على القضاء على العادات الأفريقية بدلاً من الحفاظ عليها . وكان على مؤسسي الكنائس ومعتنقي الديانة أن

يحصروا تحركاتهم داخل إطار المستعمرة كما حددها الأوروبيون ، ولذا كانت التحركات في كل مستعمرة في معزل عن التحركات في غيرها من المستعمرات الأخرى . وفي الوقت نفسه أدى النقل البري والخدمة البريدية في المستعمرات إلى تسهيل الاتصال مع جميع الأحزاب المختلفة داخل المستعمرة .

ونتيجة لذلك أصبحت القومية الإثيوبية (أى الأفريقية) مركزاً لمناهضة القبلية ، بالإضافة إلى نشر المشاعر المعادية للأوروبيين داخل المستعمرة ، وعاملاً مساعداً على تنمية الكيان الوطنى .

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى ، أدركت الإرساليات الأخطار الناجمة عن الخلط بين الدين والثقافة الأوربيية . وتأكد لها شمول النظرة المسيحية ، وهو الشمول الذى يستطيع أن يعطى مغزى لكثير من الثقافات . ومع هذا فإن الإدراك جاء متأخراً في تاريخ البعثات التبشيرية ، ومن ثم كان تأثيره ضئيلاً في المبشرين الذين اعتادوا لفترة طويلة الاتجاهات القديمة . وهكذا استمر الأوروبيون المسيحيون في إضعاف وتشويه العادات القديمة بدلا من أن يوجهوا جهودهم لدعم عادات جديدة .

وكان (المسيحيون الإثيوبيون) (*) يبررون العادات الأفريقية عن طريق استقاء الأمثلة المشابهة لها الموجودة في العهد القديم من الكتاب المقدس . وعلى هذا أمكن لهم تأييد فكرة تعدد الزوجات والطقوس القبلية والرق عن طريق تفسير عدد من النصوص المختارة من الكتاب المقدس . وتحولت نظرة هؤلاء الإثيوبيين للثقافة الأفريقية إلى قوة عازلة صلبة تضع مفهوماً ثقافياً غير قبلى وغير أوربي . وبذا أصبح هذا المفهوم يؤثر غالباً في الأفريقيين الذين تجردوا من قبليتهم ، إلا أن القومية الإثيوبية ظلت بصفة عامة عاملاً مميزاً له طابعه في المجتمع الأفريقى . وقد تأثرت

(*) يطلق الكاتب هذا التعبير على المسيحيين الأفريقيين عامة ، أى الأفريقيين الذين اعتنقوا المسيحية (المترجم) .

الكنائس المنشقة إلى حد كبير بالاختلاف بين اللاهوت والطقوس اليومية ، واعتبر البعض أنفسهم قوة تطهير داخل المسيحية . وقد لخصت إحدى الصحف النيجيرية هذا الشعور بقولها : « جاء الأوروبيون بالمسيح والإنجيل إلى أفريقيا وتركوها هناك عند عودتهم » .

واستمر المبشرون أيضاً يواجهون المشكلات الناجمة عن لونهم الأبيض وأصلهم الأوربي ، لقد كانت لغتهم وسلوكهم وثقافتهم تشبه لغة وساوك وثقافة الحكام المستعمرين ، وكان عدد المبشرين في الأقاليم الريفية أكثر من عدد رجال السلطة السياسية . وحتى في حالة وفود الموظفين والمبشرين من أقطار مختلفة ، فإن الأفريقيين في بعض المناطق كان يراودهم الشك في اشتراك الطرفين في مؤامرة ضدهم ، أو كانوا يحاولون نيل الخطوة ليهما . وأصبح الحكام الأوروبيون والكنائس المسيحية يمثلون قوة لا بد من الاتحاد لمواجهتها .

وكانت الآثار الثانوية للعمل التبشيري تتناقض بصورة واضحة مع أهداف هذا العمل الأصلية ، وعلى الرغم من أن التعليم الأوربي قد أضعف الكيان التقليدى - فإنه قد غرس حتماً مفهومات سياسية ووطنية جديدة ، وأدى الإعجاب بالأساليب الأوربية إلى خلق طبقة أفريقية تعلمت كيف تنظم وتدير شئون المستعمرات ، مما جعلها تعتبر نفسها نخبة معدة لزعاماة جديدة وقد عملت الإرساليات الدينية والحكومات معاً في إطار الحدود الجديدة ، للمستعمرة واقتصادياتها ، وأسهمت بذلك في خلق وعى قومى جديد . وبإضعافها التنظيمات القائمة فإن هذه الإرساليات فتحت الباب أمام فوضى وتغيرات ثقافية لا تتسم بطابع أوربي بحت ، إلا في أحوال نادرة ، وفي ظل هذه التغيرات غير الشاملة أمكن تشكيل الكيانات الوطنية المتميزة .

وقد أسهمت المشكلات الثقافية داخل كل مستعمرة في ظهور الشعور بالاستياء . غير أن الحركات المباشرة التي كانت تهدف إلى توعية الأفريقيين كان لها أصول مختلفة إلى حد ما . لقد وجدت الكنائس الإثيوبية المسيحية (أى الأفريقية) تعاطفاً وتأييداً من جانب المثقفين البيض وطوائف الزنوج

التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية في أمريكا . وهذه المجموعات الثلاث ، إذ شعرت برابطة قوية تجمعها ضد الطوائف الموجودة - قد تعاونت معا في المسائل المتصلة باللاهوت والمالية وشئون الموظفين ، ونادرا ما كان الاتصال بينها مستمرا أو منتظما ، ولكن أتاح ذلك للقادة الأفريقيين أول فرصة لزيادة أمريكا الشمالية ولمشاهدة الزنجى المضطهد (*) في جنوب أمريكا ، والتعرف على وضع الزنوج في العالم الجديد الحر - وقد جاءت أغلب التيارات المؤثرة في وقت مبكر من الزنوج في الولايات المتحدة ، وجزر الهند الغربية البريطانية ، عن طريق مناطق الاستقرار في ليبيريا وسيراليون . (**)

وكان ادوارد ويلموت بلايدن هو القوة الدافعة الأصلية وراء إبراز الشخصية الأفريقية . وقد ولد بلايدن في جزر العذراء الدانماركية من أبوين زنجيين كانا أصلا من الذين استوطنوا جزر الهند الغربية البريطانية وحرّم من الدراسة في إحدى الجامعات الأمريكية بسبب لونه ، الأمر الذي حمّله على الهجرة إلى ليبيريا في عام ١٨٥٠ . وبعد ذلك باثني عشر عاما ، نشر أول سلسلة من الكتب التي أكد فيها أنه يمكن تحقيق تقدم الزنوج عن طريق تأكيد « شخصية أفريقية » متميزة بدلا من اقتباس الأفكار الأجنبية أو اعتناقها . وقد تمت أولى اتصالاته ، سواء في أسفاره أو كتاباته ، مع الزنوج الأمريكيين ، ولكنه أصبح قبل وفاته عام ١٩١٢ محبوبا للغاية في مدن غرب أفريقيا البريطانية وترددت هناك أهم شعاراته على نطاق واسع مثل

(١) يطلق عليه المؤلف لفظ Jim Crow وهو لفظ يعنى الزنجى بمعنى ازدرائى

(٢) في عام ١٧٨٧ منحت إنجلترا شركة بريطانية امتيازاً لتأسيس مستعمرة في منطقة سيراليون يسكنها الزنوج الذين حاربوا في صفوف البريطانيين إبان حرب الاستقلال الأمريكية وخشى أن يبطش بهم الأمريكيون بعد انتهاء الحرب فقرر منحهم حريتهم وإعادتهم إلى وطنهم الأصلي أفريقيا ، وأنشأت الشركة مدينة (فريتون) وفقلت إليها عددا كبيرا من الوطنيين المحررين . (المترجم)

من حقنا في أن نكون مختلفين و (أفريقيا للأفريقيين) . أما جون باين جاكسون - وهو أيضا ليبيرى (*) فقد أصدر كتاب (سجل لاجوس الأسبوعى) من سنة ١٨٩١ إلى سنة ١٩١٨ ، وقد عمل على تنمية الوعي العنصرى الذى تضمنته مفهومات (بلايدن) وأصبح كتابه من أكثر المصادر ذات التأثير والعاطفة بلسان الأفريقيين الذين تجردوا أمن قبليتهم ، وسرعان ما ظهر في الأقاليم الريفية عدد من الصحف الصغيرة الجدلالية تحاول كل منها أن تسبق غيرها في كسب التأييد الشعبى .

وكان كتاب (بلايدن) معتدلا وعلمانيا مناسبة ، إلا أن الحركات الدينية - التي نالت أيضا تشجيعه - كان لها تأثير فوري أكثر ، فالكنائس الأفريقية الأولى في فيجيريا قد تم تنظيمها على توصياته في عام ١٨٩١ ، وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت حركة الانشقاق قد تمت تماما في كل بقعة في غرب أفريقية ، أما في جنوب أفريقيا فقد ظهر اتجاه مماثل بعد عام ١٨٩٦ ، خاصة بين قبائل الزولو في ناتال ، وكان يتزعم هذا الاتجاه الأسقف ه . م . ترنر راعى الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية في أمريكا وقد تلقى عدد من قبائل البانتو المنتصرين دراساتهم في أمريكا ، أو قاموا بزيارتها قبل عام ١٩٢٤ ، لكن حكومة جنوب أفريقيا حالت دون إجراء أية اتصالات أخرى .^٢ وحدث اتصال آخر بين الطوائف الأمريكية والأفريقية المنشقة حين قامت ثورة عنيفة على البريطانيين في نياسالاند خلال عام ١٩١٥ ، وأدى الخوف من وقوع مثل هذه الاضطرابات بالبلجيكيين إلى منع دخول المبشرين الأمريكيين من الزنوج في عام ١٩٠٨ في الكونغو ، كما دفع البريطانيين إلى فرض بعض القيود على نشاطهم في ساحل الذهب عام ١٩١٤ ، وأدان المؤتمر الدولى للإرساليات المنعقد

(١) اشترت الجمعيات الأمريكية في سنة ١٨٢١ منطقة على الساحل الغربى لأفريقيا قرب مدينة (منرويا) لتسكون وطنا للزنوج الأمريكيين المحررين ، وكان هذا نواة لقيام جمهورية ليبيريا المستقلة سنة ١٨٤٧ . (المترجم)

في عام ١٩٢٦ الطوائف المسيحية الأفريقية المنشقة .
 واتحد الزنوج في العالم أجمع لأول مرة في عام ١٩٠٨ حين وجهوا احتجاجاً ضد الاستيطان الأبيض ، وقام هنري سيلفستر ويليامز وهو محام من جزر الهند الغربية مثل كثير من القادة الأفريقيين في بريطانيا العظمى - بتنظيم مؤتمر للدعوة القومية الأفريقية بالاشتراك مع اسكندر والترز أسقف الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية في أمريكا الشمالية . وحظى توسع شركة سيسل رودس الملكية وحروب البوير ، ومسألة حقوق الأفريقيين باهتمامهم الخاص . بيد أن الحركة انهارت بوفاة مؤسسها . ومع هذا فإن المؤتمر التذكاري الذي عقده الزنجي الأمريكي ويليام إدوارد بورجهااردت دي بوا قد أعلن أن مشكلة الحاجز اللوني (*) هي مشكلة القرن العشرين .

ولد دي بوا في ماساشوستس وانحدر من أسرة عريقة الأصل . وكان من أبوين أحدهما أبيض والآخر زنجي ، وتدرّب في هارفارد وبرلين ، وقد أضفت مقالاته الافتتاحية عمقاً فكرياً جديداً على آراء الزنوج الأفريقيين والأمريكيين . وهاجم دي بوا - بوصفه عالماً من علماء الاجتماع - النظريات العنصرية التي نادى بها الدارونية الاجتماعية وعلماء الأنثروبولوجيا الأوائل ، وسجلت بحوثه الزوايا التي أغفلت في تاريخ الزنوج ، وكانت مجادلته القانونية من أجل تنفيذ التعديلات التي أدخلت على المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من دستور الولايات المتحدة ، هي أول تحدٍ خطير للتسوية المتعلقة بالتمييز العنصري التي أقرها الدكتور بوكرو واشنطون : وقد فسر بعض البيض تصريح واشنطون الذي سمي « بحل أتلانتا الوسط » بأنه تنازل عن المطالبة بالمساواة التامة ، ومع أن معهد تسكيجي ، الذي أسسه الدكتور واشنطون ، أصبح نموذجاً لتعليم الزنوج في كل من أمريكا وأفريقيا - لكن مطالب دي بوا ظلت هي المحور الرئيسي في المجال السياسي .

(*) يعني التفرقة والتمييز القائم على اللون (المترجم) .

وعقد دي بوا ، بالاشتراك مع الصحفي الزنجي ويليام مونرو تايلور مؤتمراً للزنوج الأمريكيين المثقفين عند منطقة شلالات نياجرا عام ١٩٠٥ - وحظى برنامج دي بوا ، الذي ينادي بإعطاء الزنوج حق الاقتراع ، وحرية الاجتماع ، وإلغاء التفرقة العنصرية ، والحصول على تعليم عال ، بتأييد كبير . وعندما اجتمع مؤتمر نياجرا للمرة الثانية في العام التالي ركز احتجاجه على التفرقة في قطارات السكك الحديدية ، التي لم يتسع نطاقها إلا في العقدين السابقين .

وزادت حركة جمعية الكوكلوكلوكس (Ku Klux Klan) * - المعادية للأجانب ، والتي تنادى بتفوق البيض - من نشاطها في الشمال والجنوب . لكن في عام ١٩١٠ انضمت حركة نياجرا مع الأحرار الشماليين لتشكيل الرابطة القومية لتقدم الشعوب الملونة . وبذلك محاولات ليحصل الزوج على حقوقهم بالاستناد إلى القانون الدستوري ، وأصبح الدكتور (دي بوا) رئيس تحرير صحيفة الكرايزيس (الأزمة) (The Crisis) ، وهي صحيفة دعائية سرعان ما انكب على قراءتها الزنوج من ذوى النفوذ فيما وراء البحار .

وكان توزيع هذه الصحيفة المتزايد يتناسب مع زيادة نفوذ دي بوا الخاص في المستعمرات الأفريقية ، وفي أثناء الحرب الأولى ، كانت افتتاحياته تهاجم أيضاً التفرقة التي يعاني منها الزنوج في القوة الاستكشافية الأمريكية في فرنسا ، وقد أدى اتصال هذه القوات بقوات الاستعمار البريطانية والفرنسية - إلى زيادة الارتباط والتلاحم بين الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة وبين الأفريقيين المستائين من أوضاعهم : وبعد الهدنة بوقت قصير ، دعا دي بوا - بتأييد من الزنوج في المستعمرة الأفريقية والولايات المتحدة - إلى عقد مؤتمر أفريقي عام . وقد حرمت السلطات الأمريكية الزنوج من جوازات السفر كما أن هؤلاء الزنوج لم يتمكنوا من منح الحركة تأييدهم الكامل ، نظراً لما كانوا يعانون منه من العنف العنصري والعزلة في بلادهم (أمريكا) ،

(*) جمعية مصرية أمريكية نشأت بعد الحرب الأهلية لتدعيم سيطرة البيض على الزنوج .

ورغم هذا فإن دى بوا الذى كان بالخارج فى ذلك الوقت يجرى أحد بحوثه—
قد تعاون مع بلاز ديان ، وهو أفريقى اندمج فى المجتمع الذى عاش فيه وكان
يمثل السنغال فى مجلس النواب الفرنسى . وقد اجتمعت وفود أفريقيا وجزر
الهند الغربية بقادتها فى باريس . والتمس المؤتمر من الدول مؤتمر فرساي
إصدار مجموعة قوانين دولية تضمن الحقوق الوطنية فى أفريقيا الاستوائية ،
ووضع خطة تؤدى تدريجيا إلى الحكم الذاتى .

ولم ينجح المشروع الخاص بتدويل المستعمرات الذى قدمته الجمعية
الوطنية لتقدم الشعوب الملونة فى الحصول على التأييد . ولم تؤثر الاقتراحات
فى شىء سوى فى إعادة توزيع المستعمرات الألمانية ، فقد طبقت الدول نظام
الانتداب لإدارة هذه المستعمرات ، واستولت كل من بريطانيا وفرنسا
وبلجيكا وجنوب أفريقيا على أجزاء من إمبراطورية القيصر الألمانى التى اختفت
عندئذ من أفريقيا — وكان من المفترض أن يتم حكم الأراضى الخاضعة لنظام
الانتداب بطريقة تتناسب مع مصالح سكانها . إلا أنه لم يكن هناك نص يقضى
بتطبيق نظام التفتيش الأجنبى ، أو بتمثيل الأفريقيين فى الإدارة .
وقد حرم اعتراض الأمريكيين على فكرة الدولية (دى بوا) من تأييد
الأحرار البيض داخل الجمعية الوطنية ، لتقدم الملونين ، وساعد على إخفاق
مؤتمر الوحدة الأفريقية الثانى الذى عقد عام ١٩٢١ .

وتحدث الاشتراكيون الفابيون (Fabian Socialists)* فى وزارة
المستعمرات فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التى انعقدت فى لندن ، وطالبت
الجلسة الثانية للمؤتمر — التى انعقدت فى بروكسل — عصبة الأمم بدراسة
مشكلات الزنوج ، وبالتحديد بجميع أنواع الحواجز اللونية . أما رجال
السياسة البلجيكيون المهتمون بالأرباح التى تدرها الكونغو واتجاهات الناجين
الأوروبيين ، فقد أنهموا المؤتمر بالتشجيع على الاضطرابات ، وبالحصول

(*) الجمعية الفابية هى جمعية إنجليزية أنشئت عام ١٨٨٤ ويسعى أعضاؤها لنشر المبادئ
الاشتراكية بالوسائل السلمية (المترجم)

على معونات من الروس السوفييت . ومع هذا فلم يشر أى من المشتركين
فى المؤتمر إلى ماوكس ، أو لينين ، أو إلى المادية الجدلية . حقا إن كلام
موسكو والشيوعية الدولية كانت تهاجم الزنوج بوضوح بسبب « قوميتهم
البورجوازية » و « قضائهم على وحدة البروليتاريا » . وفى الوقت ذاته عقد
المؤتمر الثانى ثالث دوراته الاستثنائية فى باريس حيث طالب العصبة بإشراك
أحد الزنوج فى لجنة الانتداب .

ورغم أن عددا قليلا من الأعضاء اشترك فى مؤتمر دى بوا الثالث الذى
عقد فى لشبونة فى عام ١٩٢٣ — إلا أن هذا المؤتمر قد طالب بإجراء الانتخابات
وبالحكمة عن طريق هيئة من الحلفين ، وبالتعليم الحافى ، وبوضع مجموعة
قوانين خاصة بالعمل فى أفريقيا . ونتيجة لذلك منحت بريطانيا حق
التصويت لعدد قليل من أفراد الطبقة المتوسطة من سكان المدن فى غرب
أفريقيا ، إلا أنها لم تستجب لأى من المطالب الأخرى . وفى عام ١٩٢٧
عقد فى نيويورك مؤتمر الوحدة الأفريقية الرابع — الذى كان يتكون فى معظمه
من الزنوج من سيدات الكنيسة الأمريكية — وقد كرس معظم جهوده لخدمة
الأهداف الاجتماعية والدينية ، وقد أدى الكساد الاقتصادى الذى حل بالعالم
فى ١٩٢٩ إلى إحباط المشروعات الخاصة بتنظيم مؤتمر خامس يعمل لنشر
الدين بأفريقيا عن طريق إعداد برنامج تبشيري زنجى دولى — إذ أدى الكساد
إلى خفض حجم التبرعات الأمريكية بشكل كبير ، وهى التبرعات التى كان
يعتمد عليها دى بوا .

وقد تمخضت الحركات التى تستهدف تشكيل الكيان الأفريقى عن بروز
مظاهر عدة ، وبلغ نفوذ بوكى واشنطن ذروته فى عام ١٩٢٧ ، بتأسيس
كلية أشيموتا فى ساحل الذهب ، ونادى الدكتور جيمس كويجر أجرى
بالتعاون العنصرى (أى تعاون جميع العناصر) من أجل تقدم أفريقيا ،
وقد عبر أجرى عن فلسفته البسيطة بقوله : « إن الأنغام الموسيقية العذبة تنبع
من استعمال أصابع البيانو البيضاء والسوداء على السواء » — وكان تأثير
(م ٢٥ — أفريقيا)

هذه الفلسفة في التعليم العام أكبر منه في السياسة . ومع هذا فإن عالم الزوج في عام ١٩٢٠ كان يسيطر عليه مفهوم أقل اعتدالا ، عبر عنه ماركوس أورليوس جارفى بقوله : « أفريقيا للأفريقيين الموجودين في بلادهم أو خارجها » ، وأدى هذا الإعلان إلى ظهور نمط فكرى عنصري جديد هز المشاعر وحظى بالتأييد الواسع من جانب زوج أمريكا أولا ثم زوج أفريقية بعد ذلك . وقد ولد جارفى في جامايكا من أبوين زنجيين تماما ، ولذا فقد اعتبر أقل شأنا من البيض والملونين ، وأثرت نشأته هذه في اتجاهاته بعد ذلك ، هذا فضلا عن أنه تأثر بالوطنيين المصريين (*) ، وبتاريخ حياة نابليون بونابرت والتحمس الدينى . وبعد أن نادى بأنه (منقذ الزوج) - أبحر إلى نيويورك في عام ١٩١٦ للتبشير بخلاص الجنس الأسود . وادعى أن الزوج الخالص يمثلون الجنس المختار ؛ وأصر على أن البيض أقل شأنا منهم بكثير ، وأن الملونين ما هم إلا هجين مشوه . واستنكر قادة الزوج الأمريكيين - الذين طالما طالبوا بالتخلي عن النظريات العنصرية - عنصرية جارفى ، إلا أن جماعة الكوكلوكس منحتهم تأييدها الكامل في هجومه على المجموعة التي أطلق عليهم اسم الجمعية الوطنية لتقدم الملونين التي يسيطر عليها الملونون .

وفي أول أغسطس عام ١٩٢٠ - بعد أن نصب ماركوس جارفى نفسه رئيساً مؤقتاً لأفريقيا - دعا « برلمانه » الأول إلى الاجتماع في نيويورك ، وتم إنشاء الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زوج العالم والطوائف الأفريقية بهدف كسب تحرير الأرض ، وأطلق على الرئيس المؤقت لقب (صاحب السمو وحاكم أفريقيا) ، ومنحت له بعض الألقاب الأرستقراطية الأخرى

(*) كان المصريون في ذلك الوقت - كما نعلم - يكافحون كفاحاً مريراً ضد الاحتلال البريطانى لبلادهم ، وهذا يدل على أن أصداؤه ثورة (١٩١٩) في مصر وما أعقبها من كفاح قد تحطت أصداؤه حدود القارة الأفريقية وهزت المناضلين إلى سبيل حقوقهم في مختلف أنحاء العالم (المترجم)

مثل لقب يارون الزمبىزى وحاكم أوغندا المطلق ، وحامل وسام موزمبيق العسكرى . كما تم إنشاء هيئة ممرضات الصليب الأسود ، وهيئة طيران النسر الأسود ، وخط النجمة السوداء الملاحى - لتسهم كلها في العمل على تحرير أفريقية . وشهدت ساحة هارلم (Harlem) بنويوك موكباً افتتاحياً بهذه المناسبة لم تشهده من قبل ، إذ سارت فرق الشباب التي ترتدى (الفانلات) الطويلة وجماعات المدربين من أجل الأقاليم الأفريقية المستعمرة خلف قداسة الأسقف الكسندر مكجويرى بطريق كنيسة جارفى الأرثوذكسية الأفريقية الجديدة .

وحملت صحيفة النجرو ويرلد شعار جارفى عبر أفريقيا في ثلاث لغات . وقامت صحيفة (كريسيس) في التداول والنفوذ . وظلت على تفوقها هذا مدة لا تقل عن خمس سنوات على الرغم من منع الحكومات الاستعمارية تداولها - وقد قدر عدد الأتباع الأمريكيين المؤيدين لجارفى بنحو ثلاثة ملايين ، وتمت الاستعدادات لإنشاء قاعدة جنوبى ليبيريا ، وسرجارفى عندما اقترح عدد من رجال السياسة البيض في المسيسي أن تستولى الولايات المتحدة على المستعمرات الأوربية ، وأن تلغى ديون الدول المستعمرة في الحرب العالمية الأولى ، وتسلم الأراضى للزوج الذين أبعدوا بأعداد كبيرة من جنوب أمريكا ، ووعدت حكومة ليبيريا بتقديم بعض المنح من الأراضى في مقابل تسوية معقولة ، إلا أنها سحببت هذا الوعد عندما أصبح معروفاً أن جارفى ينوى القضاء على حزب الهويج في الجمهورية . وصودرت ممتلكات الرابطة الخاصة لتحسين مستوى زوج العالم وتم بيعها من أجل تخفيف الأزمة المالية التي كانت تمر بها ليبيريا في ذلك الوقت .

وفي سنة ١٩٢٥ ، انتهى نشاط جارفى فجأة - فقد وجهت إليه محاكم الولايات المتحدة تهمة استخدام الصحف للتضليل ، وحكمت عليه بالسجن . وبعد ذلك بعامين ، نفى إلى جامايكا موطنه الأصل ، وصرعان ما انهارت الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زوج العالم وضعف

دور صحيفة (النيجرو ويرلد) وتقلص مشروع الإمبراطورية ، وكان هذا الانهيار في مشروعاته مصدراً لارتياح كبير لقادة الزنوج المعتدلين ، والجمعية الوطنية لتقدم الملونين . وقضى جارفى بقية حياته في إلقاء الخطابات في حديقة هايد بارك بلندن إلى أن مات سنة ١٩٤٠ . وفي إحدى المناسبات اعترف قائلاً : « إننا أول الفاشيين . . لقد نقل موسوليني الفاشية منى ، ولكن الزنوج الرجعيين قضوا على خطى » .

ولم تكن الخطورة كامنة في جشع جارفى بل في آنانيته ، وفي جنون العظمة الذى كان يعانى منه . ولقد تأثرت أفريقيا ببصيرته الناقدة وتحديه للحكومة البيض أكثر مما تأثرت بخططه . لذلك فقد برز كقوة كبرى في توحيد وتحديد القومية الأفريقية ، وبث من خلال كتاباته الثقة في نفوس الزعماء الوطنيين الذين جاءوا من بعده ، هذا على الرغم من أن أعمالهم كانت أقل وزناً بكثير من أعماله .

وكان جارفى أكثر تأثيراً في أفريقيا من دى بوا . فقد أحدث هو وكينسته الأفريقية الأرثوذكسية نشاطاً في مدن أفريقيا أكثر مما أحدثت حركة المناادين بالقومية الأفريقية — الأمر الذى أثار قلق الحكومات الاستعمارية . وقد كتب دى بوا فيما بعد يقول : « إن القومية الأفريقية كانت في العشرينات ، أمريكية بالدرجة الأولى أكثر منها أفريقية » .

وبعد أن أفل نجم الجارفية ، وبدأت حقبة الكساد الاقتصادي — ظلت هناك خمسة مصادر للوعى القومى الأفريقى :

أما المصدران الأولان فهما المسيحية الأفريقية ، والقيادة الاستعمارية العلمانية ممثلة في جوزيف كاسلى هايفورد ، ومنعالمج هذين المصدرين على نحو أفضل فيما بعد في أثناء حديثنا عن العديد من الأقاليم . وتمثل الشيوعية والقومية الأفريقية المصدرين الثالث ، والرابع ويتقابل هذان المصدران مع المصدر الخامس الذى يتمثل في مجموعة الأفريقيين الذين تلقوا دراساتهم بالخارج بعد الحرب العالمية الأولى — ذلك أنه حين عاد هؤلاء الطلبة في

نهاية الأمر إلى بلادهم المستعمرة ، اكتسبت القومية في أفريقيا طابعاً قيادياً متقدماً ، وإدارة مهامسكة .

وعندما ظهرت نظريات ماركس عام (١٨٤٨) — لم تكن موجهة إلى أفريقيا بوجه خاص ، فقد أعلن كارل ماركس أن الإنسان لا يستطيع السيطرة على العوامل التاريخية ، وأن هذه العوامل سرعان ما تؤدى إلى إحداث ثورة حتمية تسقط في أتونها الرأسمالية . ولهذا فقد يكون الاقتصاد عرضة « لديكتاتورية البروليتاريا » إذا ما اتحد العمال في العالم . وقد طبقت هذه النظرية على أوروبا الغربية التى كانت في ذلك الوقت القوة المسيطرة والمنطقة الصناعية الوحيدة في العالم .

ولكن لم تحدث الثورة المنتظرة ، وبدلاً من ذلك فقد تحسنت ظروف العمل في نهاية القرن التاسع عشر ، وواصلت الرأسمالية توسعها . وقد حاول ثلاثة من الماركسيين تحليل فشل النظرية :

وفي سنة ١٨٩٨ ، قام إدوارد برنشتاين « بمراجعة » النظرية ، معلناً أنه يمكن أن تتحول الرأسمالية واحتكار الصناعة ببساطة في ظل الديمقراطية وذلك عن طريق الاقتراع الشعبى ، ومن ثم فإن الثورة والديكتاتورية والنظرة الجامدة إلى التاريخ ليست ضرورية ، وفي ظل هذه « المراجعة » ، قام المعتدلون في غرب أوروبا بإنشاء الحزب الديمقراطى الاشتراكى الحديث ، والحزب الديمقراطى المسيحى ، وحزب العمل .

ورفضت أقلية متعصبة هذه النظرة الاشتراكية الديمقراطية التصحيحية وأطلق أفرادها على أنفسهم اسم « الشيوعيين الاشتراكيين » . كما أنشأ المتطرفون الفرنسيون ، أو النقايبون ، إتحاداً للعمال ، يمكن أن يتسبب هذا الاتحاد في إحداث ثورة إذا نادى بإعلان الإضراب العام الشامل .

أما ف . أ . لينين — وهو أحد المتطرفين — فإنه أجرى بعض الإضافات على نظريات ماركس الأصلية بدلاً من تصحيحها .

وأعلن لينين أن الرأسمالية هي التي خلقت الاستعمار بطريقة لم تكن في الحسبان، وهكذا فلما سبقت الثورة وخرقت القوانين التاريخية . وقال إن الاستغلال الاحتكاري للدول الأجنبية قد أدى إلى نمو الرأسمالية وجعل من الممكن تهدئة العمال الأوربيين ، ومن ثم كان من الضروري توجيه الجهود للعمل على القضاء على الرأسمالية وتصحيح مسار التاريخ لكي يتسنى تحقيق ما تكهن به ماركس . وكان من الطبيعي أن يكون أكبر أعداء « الإمبريالية » هم ضحاياها من الأفريقيين والآسيويين . وبمجرد أن سيطر الشيوعيون من أتباع لينين على روسيا (١٩١٧ - ١٩٢١) قرر مؤتمر الشيوعية الدولية (الكومنترن Comintern) توجيه حملته تجاه زنج أمريكا ، ذلك أن الولايات المتحدة كانت المركز الرئيسي لثقافة الزنج الواسعة النطاق ، ووصف الكومنترن أعضاء الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة بأنهم انتهازيون ، وبأنهم لم يتحرروا بالقدر الكافي من حقد البورجوازية . وطلب إلى الحزب الشيوعي الأمريكي ضم الرفاق من الزنج بين صفوفه :

وقد ساعدت أساليب جارف ، والجمعية الوطنية ، لتقدم الشعوب الملونة ، والرأسمالية الاقتصادية ، على إحباط خطط الحزب ، وبحلول عام ١٩٢٤ نسقت شمال أفريقيا والشرق الأدنى أهدافها الرئيسية مع أمريكا ، وعلى الرغم من أن لجنة استعمارية سرية قامت بالدعاية إلا أن أفريقية وراء الصحراء لم تتأثر بذلك .

وفي الفترة ما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ أصدر جوزيف ستالين - وهو خليفة لينين - أوامره إلى الأحزاب الشيوعية في أفريقيا وآسيا بالتسلسل إلى صفوف « الوطنية البرجوازية » وإعادة توجيهها على أسس طبقية ، وقد أدت محاولة مماثلة في الصين بقيادة شيانج كاي شيك إلى نتيجة عكسية - فقد انضم شيانج كاي شيك إلى الوطنيين وسيطر على الحزب (كومينتانج) وكانت سمعة ستالين قد ساءت إلى حد ما ، ولكنه تمكن من توطيد سلطته

في روسيا ، وفي عام ١٩٢٧ نفى أكبر معارضيه وهو ليون تروتسكي الذي نادى بالعمل بين الفلاحين في آسيا والقبائل في أفريقيا .

وقد سيطر الطابع الاستاليني على اجتماع الكومنترن الذي عقد في عام ١٩٢٨ . وعلى الرغم من تجربة الصين - فقد طلب من الشيوعيين في المستعمرات الاستمرار في عمليات التسرب في صفوف الحركات الوطنية ، وصدرت تعليمات أخرى تقضي بإنشاء حركة قومية للزنج ، وكان ستالين يأمل أن تتمتع هذه الحركة بنفس شعبية حركة جارف ، وأن تظهر جمهوريات زنجية مستقلة في جنوب الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ، وعلى هذا أصبحت الشيوعية تدافع عن فكرتين متناقضتين في أفريقيا هما : التفرقة العنصرية ، ونضال الطبقة العاملة .

ولم تخرج أية خطة من خطط ستالين إلى حيز التنفيذ ، لأن المشاعر العنصرية قد أسست فهمها وتقديرها ، ذلك أن شعبية أفكار جارف لم تنبع من عنصريتها بل من تعبيرها عن الأمل والثقة في النفس . لقد كان الزنج يطالبون بالمساواة والاندماج لا التفرقة العنصرية ، ولذلك فلنهم اتجهوا إلى الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة في أمريكا ولم يتجهوا إلى موسكو .

وفي جنوب أفريقيا كانت الشيوعية تخاطب أنصار التفرقة العنصرية من العمال البيض . وبجانب هذا أخفقت السياسة الأخرى التي تطالب بتسرب العمال في صفوف الحركات الوطنية ، وكانت التنظيمات العمالية في أفريقيا الاستوائية قليلة وضعيفة الأثر ، بل ومحدودة الأجل ، ولم تكن الحركات الجماهيرية الوطنية القوية قد ظهرت بعد ، ولذا فإن الشيوعية وصلت إلى المستعمرات عن طريق بعض الانعزاليين من الأجانب أو عن طريق أساليب الدعاية وكانت هذه ضعيفة الأثر :

وبعد عام ١٩٣٥ حاول ستالين التعاون مع الديمقراطيات ضد هتلر ولذا فإنه ألغى البرامج التي قد لا تروق لها ، ولم يكن لدى الكومنترن

الشيء الكثير ليقوله عندما قامت إيطاليا بغزو الحبشة .

وأضعف تحالف روسيا في عام ١٩٣٩ مع النازية في ألمانيا حزب ما وراء البحار . وخلال الحرب التالية التي تحالفت فيها روسيا مع الدول الاستعمارية كانت أعمال التخريب داخل أفريقية نادرة ضئيلة .

وفي فترة ما بين الحربين كان الخطر من عملاء الكومنترن وبرامج الدعاية ضئيلاً . ولم ينجح الاتحاد السوفيتي في تعرف الظروف داخل أفريقيا . وفرضت السلطات الحاكمة من وقت لآخر بعض القيود على نشاط الروس ، ومع هذا كان من العسير السيطرة على الاتصالات بين أفريقيا والشيوعيين في الدول الأم ذاتها . ولم يكن أى من الأحزاب الدورية - فيما عدا الحزب الفرنسي - كبيراً أو قوياً بالدرجة التي تمكنه من القيام بحملة واسعة . وقام الشيوعيون الفرنسيون بالعمل من خلال اتحاد العمل العام ، وكان نشاط هذا الاتحاد أكثر هدوءاً عما خطط له مؤسسه ، إلا أنه لم يكن أقل ماركسية وعلاوة على هذا ، فلم يكن هناك حتى الأربعينات حركة عمالية ذات أهمية كبيرة يمكن أن يتعاون معها اتحاد العمل العام في أفريقيا الفرنسية .

وكانت أهم اتصالات موسكو تتم قبل الحرب العالمية الثانية مع الطلبة الأفريقيين في أوروبا وأمريكا - ولم يكن ستالين ولينين يتوقعان أن يتم ذلك بالطبع إلا في حدود برنامجهم الأفرو - آسيوي المختلف الذي نفذ في جامعة كوتفو (Kutvu) ، وكثيراً ما كان الأفريقيون يحضرون اجتماعات الحزب الشيوعي الأمريكي والبريطاني ، كانوا يستمعون إلى المناقشات ويتعلمون منها أحياناً ، ولكنهم كانوا قد حصلوا على قدر كاف من التعليم يجعلهم يستطيعون تكوين وجهات نظر خاصة بهم .

ومنذ عام ١٨٩٠ كان الطلبة من غرب أفريقيا يدرسون في الخارج بأعداد تتزايد ببطء من عام إلى آخر ، وكان أوائل الدارسين منهم يلتحقون فقط ببعض المدارس الإعدادية ، أو بمراكز التدريب التابعة للطوائف البروتستانتية الصغيرة ، وقد نفى معظم أفراد القلة التي حصلت

على قدر تعليمي كبير في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى في إنجلترا . وكان الهنود الغربيون قد سبقوهم إلى هناك ، ولذلك عمل الأفريقيون على الانضمام إلى منظماتهم الاجتماعية المعتدلة . أما العدد القليل منهم الذين كانوا يعتزمون العودة إلى بلادهم بعد انتهاء دراستهم في لندن - فلأنهم عملوا على عدم التأثير بما لمسوه في الغربية ، وكونوا عام ١٩١٧ الاتحاد الطلابي لطلبة أفريقيا .

وحق العشريينات لم يكن عدد الطلبة الذين يدرسون بالخارج كبيراً . ولم تعمر النوادي الصغيرة التي تضم أهالي كل مستعمرة طويلاً ، ورغم هذا فسرعان ما أصبح « اتحاد طلبة غرب أفريقيا » الذي قام بتأسيسه طلبة الحقوق عام ١٩٢٥ ، هو المركز الدائم لتجمع الأفريقيين في لندن (*) . ولما كان هذا الاتحاد في الأصل مقراً لدراسة مشكلات الشعوب الملونة - فقد أصبحت له وظائف اجتماعية وسياسية ، وكانت أهداف الاتحاد تشمل « تنمية شعور الإخاء بين الأجناس المختلفة ، وإعداد البحوث وجمع المعلومات عن أفريقيا ، والعون الذاتي والاتحاد والتعاون وبث الوعي وغرس شعور الاعتزاز العنصري » وأصبحت للاتحاد صحيفة شهرية سميت باسمه ، وكانت مجالاً لتعبير الأفريقيين عن آدابهم وقوميتهم .

وكان معظم القادة الوطنيين في أفريقية البريطانية على صلة في وقت من الأوقات بهذا الاتحاد التعاوني المستقل . ولم تكن فكرة الأمة التي ينبغي للطلبة الولاء لها محددة بوضوح في أذهانهم ، لكنها كانت تتخذ ، إما شكل اتحاد للقومية الأفريقية ، أو شكل جمهورية بريطانية متحدة لغرب أفريقيا . ورغم هذا ، فعندما عاد الطلبة إلى بلادهم ، وجدوا أن

(*) شملت مستعمرات إنجلترا في غرب أفريقيا في النصف الأول من القرن التاسع عشر - غينيا وسيراليوني ، وساحل الذهب ، ولا جوس ثم امتد النفوذ البريطاني إلى ما عرف باسم (محمية نيجيريا الجنوبية) ثم (محمية نيجيريا الشمالية) وسنة ١٩١٤ أصبحت نيجيريا محمية بريطانية واحدة (الترجم) .

الحقائق الاقتصادية والسياسية - التي يدعمها شعور الولاء الإقليمي ، الذي كان ينمو عن طريق الجماهير التي تقيم في المدن - قد خلقت مجالا خصبا لظهور قوميات مستقلة في كل مستعمرة وظلت القومية الأفريقية لذلك مثالا أعلى أمام الطلبة في الخارج بدلا من أن يكون هدفا عمليا تسعى من أجله الحركات القومية في أفريقية .

وكانت منظمات الطلبة الأفريقيين الذين يفدون من المستعمرات البريطانية ضئيلة خارج لندن ؛ وكانت جامعتا أوكسفورد وكامبريدج تلحق الطلبة بها بالقسم الداخلي . ولذا فلم تظهر في هاتين الجامعتين على الإطلاق أية قومية أو رابطة أفريقية ، أما في الجامعات الأخرى فلم يكن هناك عدد كاف من الأفريقيين ببرر إنشاء أية تنظيمات دائمة .

أما عن الطلبة الأفريقيين في المستعمرات الفرنسية فقد كانت فرص التعليم أمامهم في الوطن الأم (فرنسا) أقل من إخوانهم في المستعمرات البريطانية ، وكان الطلبة الذين يذهبون إلى باريس يجدون مسكنا لهم في العادة سواء مع المسلمين ، أو مع الباريسيين الذين كانوا يتسمون بالتسامح العنصري . ورغم هذا ، كان أغلب الزائرين الذين أتوا من المستعمرات إما عمالا يرعاهم الاتحاد العام للعمل ، وإما عسكريين مجندين إجباريا يؤدون مهمة فعلية محدودة . أما البلجيكيون ، فإنهم لم يسمحوا للأفريقيين بالدخول إلى بروكسل إلا نادرا وفي مهمات خاصة .

ولم يكن باستطاعة الشعوب الخاضعة للاستعمار البرتغالي السفر إلى الخارج إلا إذا كانت تنتمي إلى الجماعات الصغيرة التي اندمجت في المجتمع البريطاني (١) ، ففي هذه الحالة لم تكن تفرض عليهم أية قيود قانونية أو اجتماعية .

(١) رسم (سلازار) حين كان وزيرا للمستعمرات في البرتغال في ١٩٣٠ سياسة تهدف إلى منح الأفريقي الذي يتعلم اللغة البرتغالية ويعتق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالي ، وغير اسم المستعمرات إلى اسم (أقاليم ما وراء البحار) ، وهي ما تعرف بسياسة الاندماج . (المترجم)

ونتيجة لذلك شكل الأفريقيون الخاضعون لبريطانيا في غرب أفريقيا أكبر نسبة في طلبة ما وراء البحار ، ورغم أن معظمهم كان يقصد جامعة لندن أكثر من غيرها إلا أن عددا كبيرا من الأفريقيين تلقى دراسته أيضا في الولايات المتحدة التي وصل إليها تحت رعاية البعثات التبشيرية وحصلت نسبة أقل منهم على منح دراسية ، ونجح عدد قليل من الطلبة الأفريقيين في كسب قوته بطريقته الخاصة ، ودخل أغلبهم في العشرينات والثلاثينات مدارس الزنوج في جنوب أمريكا ، وتخرج أكبر عدد منهم من جامعة لينكولن في بنسلفانيا ، وحصل كثير منهم على درجات علمية عالية وخاصة من جامعات بنسلفانيا وكولمبيا - إلا أنهم تأثروا جميعا بإقامتهم في أمريكا بدرجة كبيرة .

وقد تركت الولايات الجنوبية في أمريكا بصفة خاصة انطباعا قويا لدى طلبة غرب أفريقيا . ولما كان الطلبة الأفريقيون لم يتعودوا في بلادهم - في فترة ما قبل الحرب - القيود الاجتماعية الصارمة فإنهم احتكوا بالزنوج وأحسوا بالفرقة العنصرية في أمريكا ، وقد فزع بعضهم من هجمات جماعية الكوكاكوكس في العشرينات . على أن البعض الآخر من الذين اعتمدوا على أعمال إضافية خلال سنوات الكساد الاقتصادي ، فإنهم تعودوا شعور عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعاني منه الزنوج الأمريكيون واحتجوا على عدم تساوى أجر الزنوج بأجر البيض رغم طبيعة وظائفهم الواحدة ، وقد وجد الكثيرون منهم عزاء في حي هارلم بنيويورك الذي أطلق عليه البعض «حي الأقليات» ، ولما كان يتسمون بالتيقظ والحساسية فقد جذبهم أولا القومية الأفريقية التي نادى بها (دى بوا) ثم القومية السوداء الذي نادى بها (جارف) ، وشاهد كثير منهم حوادث الشغب العنصري وهربوا من حوادث الإعدام بدون محاكمة ، وحرّم البعض من دخول الكنائس التي تطبق التفرقة العنصرية .

وكانت اجتماعات الحزب الشيوعي تشكل ظاهرة هامة ، ولكن الطلبة

كانوا يشكون دائماً في قيادة الحزب من البيض - سواء أكانوا من الروس ، أم الفرنسيين ، أم البريطانيين ، أم الأمريكيين - وكانوا يعتقدون أن لهم أغراضاً خفية. وكانت أهم العناصر التي جذبت الاهتمام في النشاط الماركسي هي طابعه الذي يبدو فيه التحدى للقوانين - والذي يتلاءم مع الروح التي كانت تميز المتفوقين من الطلبة ، هذا بالإضافة إلى أصالة التنظيمات الشيوعية التي حاول بعضهم محاكاتها ، وكانت أيديولوجية الحزب والنظام الدولي أقل تأثيراً. لأن الزنوج كانوا يطالبون بخلق كيان لهم ، وتحقيق الاستقلال والوحدة العنصرية بين الطبقات ، ويرفضون نظريات الشيوعيين المجردة الخاصة بالوعي الطبقي وتأثيرات العوامل الخارجية عليه .

وكان الطابة الأفريقيون متأثرين بشكل كبير ببيئة الدول المضيفة ، فقد تركت مرعة الشعب الأمريكي ونشاطه الحيوي وصراحته انطباعاً لا يمحي على سياسات وكتابات وتصرفات الطلبة الذين درسوا في العالم الجديد. وتأثر الطلبة الأعضاء في اتحاد طلبة غرب أفريقيا بتركيز البريطانيين على تدريس الوحدة الوطنية ونظام الحزب البرلماني الصارم والإصلاح التقدمي . وعلاوة على هذا فإن كل الزعماء الوطنيين الذين ظهوروا فيما بعد استجابوا لأكثر من قوة مؤثرة في الخارج ، وتفاعلت آراء جارفى والقومية الأفريقية والمؤثرات التي وصلت عن طريق زنوج أمريكا وجزر الهند الغربية مع انطباعات الشعوب الأمريكية ومع الآثار التي تركتها الولايات الجنوبية في أمريكا والمؤسسات البريطانية وأساليب الحزب الشيوعي ، وامتزج كثير من هذه العوامل مع حركة [الأفرقة (١)] وتأثير الإرساليات والدعوة للبعد عن الطابع القبلي في أفريقيا نفسها ، ونجم عن هذا ظهور قيادة مختلفة ومعقدة أسهمت في التمييز بين مختلف القوميات الجديدة في أفريقيا ،

وتتصل بالتأثيرات الطلابية والاتجاهات الشيوعية - حركة الوحدة

(*) الحركة التي تنادى بأن أفريقيا للأفريقيين (المترجم) .

الأفريقية التي نادى بها دي بوا . وفي الفترة ما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٧ [سيطر الزنوج الأمريكيون على مؤتمرات الوحدة الأفريقية الأربعة : وكما سبق أن ذكرنا فإن الكساد الاقتصادي الذي حل بالعالم في عام ١٩٢٩ أحبط الترتيبات الخاصة بعقد مؤتمر خامس ، وانتكست الحركة نتيجة خيبة الأمل الاقتصادية والدبلوماسية في الثلاثينات ، وقد خيبت الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة آمال (دي بوا) بتركيزها على المشكلات الداخلية في أمريكا ، ولذا فقد حاول الخروج من عزلته بقبوله وعود موسكو . وأدى تقلب أفكار ستالين فيما بعد وانحياز الكومنترن إلى ضياع أحلامه ، وبعد أن اختلف مع موسكو خلال الحرب نادى بعقد المؤتمر الخامس للوحدة الأفريقية الذي سبق أن تأجل . وفي خلال اجتماعات اتحاد طلبة غرب أفريقيا في لندن في عام ١٩٤٥ ، استمع أعضاء المؤتمر - مثل كوامي نكروما من ساحل الذهب وجومو كينيياتا من كينيا - باهتمام وتعاطف إلى المناقشات ، وكانت حركات نقابات العمال التي تمت وتدعمت في أثناء الرخاء الذي ساد في فترة الحرب ممثلة في المؤتمر بالإضافة إلى ممثلي الطلبة ورجال السياسة . وركز المؤتمر مناقشاته حول زنوج المستعمرات دون أن يتعرض لبحث أوضاع طبقة معينة من الأفريقيين ، وتركز محور الاهتمام على مناهضة الاستعمار في المستعمرات البريطانية في أفريقيا وفي جزر الهند الغربية في حين أغفل شأن أمريكا ، ولم يتعرض المؤتمر للأفكار الأيديولوجية لكنه أكد ضرورة مناهضة الاستعمار وعارضت قرارات المؤتمر السيطرة الروسية والغربية على حد سواء ، ونادت الوفود بالاستقلال السياسي وسيطرة الشعوب الوطنية على اقتصادها والتقدم الاجتماعي . وطالبت بمنح الحقوق المدنية والمساواة بين الأفريقيين والمستوطنين البيض ، وبفصل المسيحية عن سياسة واقتصاد المستعمرين . وكانت أهداف المؤتمر منتظمة وشاملة ، إلا أن رد فعل السلطات الحاكمة كان عنيفاً . ولم تكن الأفكار العامة الخاصة بالقومية الأفريقية تتنامى مع متطلبات كل مستعمرة على حدة .

وبعد عام ١٩٤٥ أصبحت كل حركة من الحركات الوطنية في أفريقيا أكثر تميزاً عن الأخرى ، وظلت الوحدة الأفريقية مجرد مثل أعلى دون أن تصبح حقيقة ملموسة ، وتوقعت الحركة الداعية لمنظمة الوحدة الأفريقية تماماً وانفصلت عن الحركات القومية ذات التأثير الواسع . وقبل تعرب الشيوعيين إلى تنظيمات المؤتمر عام ١٩٤٨ - تحول المثل الأعلى للوحدة الأفريقية إلى الحركات المحلية المستقلة التي انتشرت عبر أفريقيا ، وأصبحت الجبهة الشيوعية تمثل تنظيماً فقد كل تأثيره الحقيقي . وتفاوتت الحركات الثورية التي وقعت بعد الحرب في أفريقيا - من أجل الحكم الذاتي من مستعمرة إلى أخرى .

وظلت الشيوعية تعمل من الخارج ، إلا أن نشاطها الأساسي كان داخل أفريقيا ، وحققت القارة استقلالها نتيجة اتصالها بالأفكار الأوروبية ، وتم هذا الاستقلال كلية في نطاق الشعوب الأفريقية الناهضة كل على حدة .

الكومنولث في غرب أفريقيا

بدأ النشاط السياسي العلماني في غرب أفريقيا في أواخر القرن التاسع . ومع أن هذا النشاط كان في ذلك الوقت في بدايته ، إلا أنه كان له مغزاه : وفي لاجوس التي كان سكانها المدنيون قد انفصلوا جزئياً عن قبائلهم - احتج الأفريقيون سنة ١٨٩٦ على إنفاق معظم الضرائب التي يدفعونها على تحسين أحوال المناطق السكنية الأوروبية . وبعد سنة من هذا التاريخ اكتشف الحاكم في (ساحل الذهب) وجود جمعية للمحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين يقوم بتنظيمها رؤساء الفانتى والمحامون (*) .

ولقد انزعج الأفريقيون من القانون الذي صدر بهدف تنظيم أمر (الأرض العامة) في (ساحل الذهب) . فقبل ذلك كان التاج قد أعلن أنه لا يمتلك أى أرض بخلاف مواقع المصانع القديمة ، وأخفقت جمعية أصحاب البلاد الأصليين في وقف مشروع هذا القانون الخاص بالأراضي [في المجلس التشريعي للمستعمرة - الذي كان يديره] الموظفون ، ولكن اهتمت لندن بهذه الاحتجاجات وحالت دون تنفيذ هذا القانون ، وعلى هذا كانت الجمعية تعتبر نفسها بمثابة صوت أفريقي . وعلى الرغم من انفصالها عن المجلس التشريعي فإنها كانت تقدم المشورة للحاكم في مختلف الأمور المحلية - ولقد كان توسيع دائرة المجلس في عام ١٩١٦ يهدف إلى القضاء على هذا الوضع الشاذ .

إلا أن المعينين بحكم وظائفهم الرسمية ظلوا يسيطرون على الأمور

(*) كانت قبائل الأشانتى ، وقبائل الفانتى من أقوى القبائل في المنطقة الساحلية التي أطلق عليها اسم ساحل الذهب (المترجم) .

داخل المجلس، واستمرت جمعية حماية حقوق أصحاب البلاد الأصليين تعمل مستقلة عن المجلس.

ولقد أخفق التقدم المحدود في إقناع كثير من الأفريقيين الغربيين، والذين قيل لهم إن الحرب العالمية الأولى سوف « تجعل العالم تصوده الديمقراطية ».

وفي سنة ١٩٢٠ عقد مؤتمر قومي لبحث شئون غرب أفريقيا البريطانية واقترح قيام نظام فيدرالى يتيح فرصة « الحكم الذاتي »، ويمنح فرض أى « ضرائب دون تمثيل برلمانى »، والذي أعد لهذا المؤتمر هو جوزيف كيسلى هاى فورد. ولقد عمل هاى فورد كمحام « للفانى » ومحرر صحفى، كما كان لمدة أربع سنوات واحداً من الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعى. ولقد أخذ المؤتمر الكثير من نظام الكونجرس، وحركة غاندى في الهند، وألهمت أفكار (هاى فورد) المدن النيجيرية، ولكن كان أثرها ضئيلاً في سيراليون وغامبيا بسبب سوء المواصلات.

وطالب المؤتمر القومى لغرب أفريقيا بريطانيا بمجلس يختار بعض أعضائه عن طريق الانتخاب، وبوضع ضوابط على الشئون المالية والشرعية وتأسيس جامعة، لكن رفض رؤساء جمعية أصحاب البلاد الأصليين الخطة التى كان من الممكن أن تهدد مركزهم التقليدى. ولما كان هؤلاء الرؤساء في خلاف مع المثقفين الأفريقيين - فقد رأت الحكومة أنه يمكنها أن ترفض هذه المطالب دون أن تخشى شيئاً. وعلى الرغم من ذلك استمرت حركة المؤتمر هذه في نشاطها حتى توفي هاى فورد في عام ١٩٣٠.

وظهرت علامات الاستياء في نيجيريا أثر موجة انتشار أفكار جارف التى وفدت من نيويورك. واستمرت سيطرة جمعية أصحاب البلاد الأصليين على ساحل الذهب حتى تم الإصلاح الدستورى في عام ١٩٢٥، وكان الحاكم الذى وضع القانون الجديد، وهو السير جوردن جوجسبرج موظفاً مرهف الحس واسع الشعبية - وقام بإحداث تغييرات كبيرة في ميدانى

السياسة والاقتصاد في ساحل الذهب وإقليم الأشانتي وفي المناطق الشمالية وبدأ إنتاج الكاكاو ينتشر تدريجاً منذ دخوله إلى البلاد عن طريق فرناندوبو سنة ١٨٧٩، حتى أصبح الحزمة الرئيسية، وبنت الحكومة في (تاكورادى) ميناء صناعياً كان بمثابة المرفأ الوحيد والمرسى الأول للسفن على ساحل خليج غينيا، وزادت مكانة جوجسبرج في مستعمرة الأشانتي إذ ظهرت حكمته في علاج مسألتين هامتين.

فقد عثر على « المقعد الذهبى المنشود » (١) خلال سنة ١٩٢٠ في أثناء القيام بأحد مشروعات الحفر، ولكن الحاكم أنكر دعاوى بريطانيا وساعد « الأشانتي » على مقاضاة الصين لتدنيسها الرمز الثمين، وبعد ذلك بأربع سنوات سمح « لزعيم الأشانتي » بالعودة من المنفى وباستعادة كرسيه.

وبالرغم من أن التغيرات السياسية التى أحدثها جوجسبرج كانت متأثرة بآراء (هاى فورد)، إلا أنها أثارت جدلاً طويلاً حولها، ووضعت الأشانتي والمناطق الشمالية تحت الحكم غير المباشر. فكان الرؤساء أصحاب النفوذ لكنهم يسترشدون بآراء الموظفين البريطانيين، ويقدمون تقاريرهم مباشرة للحاكم، وكانت ساحل الذهب تحكم حكماً مباشراً، لكن كان بها مجلس تشريعى زيد أعضائه من ٢١ إلى ٢٩. واحتفظ الموظفون بالتفوق بصوت واحد عن بقية أصوات الأعضاء من غير الموظفين. ومن بين الأعضاء الأربعة عشر من غير الموظفين خمسة كانوا يمثلون التجار الأوربيين، وعمال المناجم وفئات أخرى. أما الكراسى التسعة الباقية، والتى كانت تمثل أقل من ثلث عدد كراسى المجلس الكلية - فكانت مخصصة

(١) كان للأشانتي نظام سيامى متقدم قبل مجئ المستعمرين البريطانيين، وكان على رأس هذا النظام زعيم له مجلس استشارى من القواد العسكريين المقاطعات المختلفة. ومن مظاهر الزعامة الجلوس على مقعد ذهبى مقدس في نظرهم، وفي عام ١٨٩٩ استولت الإدارة البريطانية على هذا المقعد المقدس. وقد أثار هذا العمل سخط الأشانتي؛ لأنه كان يرتبط بمعتقداتهم القبلية والدينية. (المترجم)

لمثل السكّان الأفريقيين ٥ ومن هذه الكراسى التسعة خصص ستة لمثل المجالس الإقليمية ، أما الثلاثة الباقية فتشغل على أساس انتخاب واحد لكل من المدن الثلاث الرئيسية . وأدت الشروط الخاصة بالملكية إلى تخفيض عدد الناخبين إلى ٦ ٪ من مجموع السكّان المدنيين ، أو إلى واحد لكل مثنى شخص في كل المستعمرة .

وأشاد المراقبون في الخارج — بما في ذلك مؤتمر الوحدة الأفريقية — بهذا الإصلاح ، ولكن جمعية حماية حقوق سكّان البلاد الأصليين لم ترحب به ، ووصف صحفها الأعضاء الأفريقيين بأنهم تماثيل تستخدمهم بريطانيا لتقييد حريات الشعب ، وصدرت التعليمات إلى الرؤساء بمقاطعة اجتماعات مجالس الأقاليم ، ومنع المتعلمين من الأفريقيين من محاولة كسب المقاعد النيابية في المجالس البلدية . وتمرد كاسلي هايفورد ومعه كثيرون من الرؤساء وبعض التجار على هذا ، إلا أن مدينة كيب كوست (١) معقل نشاط أصحاب البلاد الأصليين لم تشهد أية انتخابات ، كما كان متوقعاً ، فقد توقف جوجسبرج عن استشارة الجمعية التي أصبحت مثاراً للضغط الشديد — بدلا من أن تكون مركزاً « لحركة قومية » — وأظهر موقف الجمعية في عام ١٩٢٥ أن المتعلمين من الأفريقيين لا يستطيعون العمل من أجل الديمقراطية وللقومية داخل مؤسسة تتحكم فيها المصالح الأرستقراطية للرؤساء المحليين التقليديين .

وبدأت الانتخابات في سيراليون سنة ١٩٢٤ ، وانتخب ثلاثة من الأفريقيين من المستعمرة الساحلية ، وعين البريطانيون اثنين آخرين ، وسمح لكبار الرؤساء من المحمية الداخلية بالانضمام للمجلس الذي كان يقدم المشورة للحاكم في كل الأمور . وبهذا أصبح الجهاز الحكومي لكل من المستعمرة والمحمية متشابهاً . هذا باستثناء أن الرؤساء التقليديين كانوا يمارسون سلطة أكبر في المسائل المحلية داخل المحمية .

(١) تقع غرب (اكرا) وكانت في وقت من الأوقات من أهم مراكز تجمع الرقيق وأنشأ بها الانجليز حصناً لهذا الغرض (المترجم) .

وفي الواقع فإن جنوب نيجيريا ومستعمرة لاجوس كانا قد سبقا ساحل الذهب وسيراليون في إجراء الانتخابات في عام ١٩٢٣ وكان دور المجلس القومي لغرب أفريقيا في هذا الإصلاح أقل أثراً إذا قورن بفاعلية المطالب المستمرة للأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم في لاجوس .

وكان هيربرت ماكلوي سياسياً ثائراً قاد حركة هؤلاء الأفريقيين منذ عام ١٩٠٨ ، وكانت هذه الحركة تبدو قوية أحياناً داخل المدينة ، إلا أنها لم تكن ذات شعبية في أي مكان آخر . وكان ماكلوي محبوباً من العمال ومن (نساء السوق الأقوياء) بسبب جاذبية شخصيته ، لكنه أصر على الإشراف المباشر على جهازه السياسي بدرجة حالت دون ظهور فروع ذات فاعلية لهذا الجهاز خارج لاجوس ، وكان ماكلوي يعرف في بعض الأحيان باسم « أبو الوطنية النيجيرية » — وكان قوة فعالة في إصلاحات سنة ١٩٢٣ وكذا في الانتخابات التي تلت ذلك . ولكن ماكلوي ظل سياسياً مدنياً — أي لم يتعد نفوذه السياسي حدود المدينة — أكثر من كونه قائداً وطنياً فعالاً .

وقد اختلفت التطورات السياسية داخل كل مستعمرة من مستعمرات غرب أفريقية البريطانية فيما بعد . وأدت التغيرات الانتخابية التي استحدثت في الفترة ما بين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٥ ، والنشاط المبكر لجمعية أصحاب البلاد الأصليين ، وجهود كل من هايفورد وماكلوي — إلى جعل البداية السياسية لكل مستعمرة متشابهة ظاهرياً ، ومع ذلك فلقد تأثر التطور فيما بعد بالمشكلات الفريدة داخل كل منطقة ، ومع ذلك فقد مرت على كل مستعمرة من المستعمرات فترة كان الوطنيون الناشئون ومؤيدوهم من الأجانب يتطاعون خلالها إلى ليبيريا القربية منهم ، والتي كانت تتمتع بالاستقلال منذ ١٨٤٧ ليتمدوا بتجارها السابقة . وكان رائدهم دائماً هو النجاح حتى في المواقف التي يمكن التوفيق بينها حليف ليبيريا .

وقبل أن يفرض التطور القوي في ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون يجب علينا أن نفهم العوامل التي سببت رد الفعل هذا في ليبيريا .

ففي السنوات الأولى من القرن العشرين كانت حكومة ليبيريا التي يتحكم فيها ١٢٠٠٠ مع أسلاف العبيد المحررين تعتمد على القروض الأجنبية . وأصبحت الجمارك تحت الإدارة المشتركة لكل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ، ولكن نشوب الحرب سنة ١٩١٤ أثار خلافات بين هذه الدول الأربع .

وتفاعل حجم التجارة ونقص الجمارك ، وبدأت القبائل الداخلية وخاصة الكرو (The Kru) تثور . وكانت قوات الشرطة « البوليس » الليبيرى والذخائر تنقل على سفن الأسطول الأمريكى ، وطالبت الولايات المتحدة بالإصلاح المالى والاجتماعى - ولكنها لم تستطع فرض رغبتها على ليبيريا التي كانت قد انضمت إلى جانب الحلفاء . ونظمت القوات المسلحة الأمريكية قوات الحدود ، وساعدت في العمل على إعادة السلام ، وعرضت الولايات المتحدة على ليبيريا منحة قدرها خمسة ملايين جنيه ، لكنها طالبت في مقابل ذلك منحها حق إدارة وزارة المالية - ورفض برلمان ليبيريا هذا الطلب . وفي سنة ١٩٢٢ اقترح الرئيس وارن ج . هاردينج لإعلان ليبيريا محمية أمريكية ، ولكن مجلس الشيوخ الأمريكى رفض الفكرة .

وبعد سنتين باعت الدول الأربع قروضها - التي تأخر سدادها لمدة طويلة - لشركة فيرستون للإطارات والمطاط ، وطلب هارفى س . فيرستون من حكومة ليبيريا تأجير مليون فدان من الأراضي الاستوائية لمدة ٩٩ عاماً بالرغم من أن مثل هذا الإجراء كان مخالفاً للحظر الدستورى على امتلاك أى شخص أجنبى للأرض . وإلى جانب تقديم هذا الامتياز الذى كان ملازماً للتعرض وعدت ليبيريا بدفع نسبة كبيرة من الأرباح . وبلغ مجموع الديون المستحقة سنوياً في عام ١٩٣١ نصف الميزانية الكلية

للحكومة . ورفضت ليبيريا دفع الدين وبدأت عصبة الأمم في التحقيق في الأمر ، ولكن لجنة العصبة اهتمت بالإشاعات التي راجت عن نشاط تجارة الرقيق أكثر من اهتمامها بدين « فيرستون » ، وجاء في تقرير اللجنة أن الجنود الحكوميين كانوا يهاجمون القبائل من وقت لآخر ، ويخطفون الأطفال ويقومون ببيعهم إلى نائب الرئيس . وكان بعض هؤلاء الأطفال يعملون في المزارع الساحلية ، ويصدر الآخرون إلى مزارع « ساوتومى البرغالية » و « فرناندوبو » الإسبانية (١) . ووافقت جمعية العصبة على مشروع يقضى بوضع البلاد تحت الإدارة الدولية ، ولكن ليبيريا استطاعت أن تستعمل الفيتو ضد المشروع . وبالتدريج اختفت تجارة العبيد وسحبت عصبة الأمم اقتراحاتها ، وبعد سنة من ذلك التاريخ تصالحت ليبيريا مع (فيرستون) ، وحصلت الشركة على حقوق تعدين جديدة والإعفاء من الضرائب مقابل تأجيل دفع الفوائد المستحقة . وسمح بعض التقدم الاقتصادي الذى أحرزته ليبيريا بدفع الفوائد ، ولكن لم تكن هناك تقريباً مخصصات مالية للتعليم ، أو الخدمات الاجتماعية ، أو مختلف أنواع التقدم الاقتصادي .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية - وتحت ضغط الحكومة الأمريكية - تنازل فيرستون عن ٨٠٠٠٠٠ فدان انجليزى (٢) ، وهى مساحة تعادل ٨٠ ٪ من أراضي الامتياز ، ولم تكن قد استغلت قط - وبالإضافة إلى هذا ألغى الاتفاق الجديد بين ليبيريا والشركة ضمانات الاحتكار ونص على مراجعة نظام دفع الفوائد . وتم إعداد برنامج للأولويات في

(١) (ساوتومى) ، و (فرناندوبو) جزيرتان في خليج غينيا ، وكانتا من أهم مراكز تجارة الرقيق خاصة لموقعهما الممتاز بالنسبة للطريق المؤدى للبرازيل وغيرها من مناطق أمريكا التي كانت بحاجة مستمرة للرقيق (المترجم)

(٢) الفدان الانجليزى نحو ٤٠٠٠ م^٢

ميزانية ليبيريا ، وطبقاً لهذا البرنامج تمت موازنة متطلبات الإنفاق على التعليم العام والخدمة الاجتماعية مع فرض (فيرستون) بطريقة ضمنت تقديم الخدمات الضرورية في سنوات الأزمات في حين قضى البرنامج بتسديد مبالغ كبيرة في سنوات الرخاء . وأعطت الولايات المتحدة ترخيصاً رسمياً لشركة طيران (بان أمريكان) لبناء وصيانة مطار « روبرتس » وفي أثناء الحرب أصبحت هذه القاعدة الجوية وسبابة اتصال استراتيجية هامة ، وبعد عام ١٩٤٥ أصبحت هذه القاعدة - بالاشتراك مع البرنامج الأمريكي لتحسين الموانئ - حجرة الزاوية في التقدم الاقتصادي . وأدى - باستغلال الحديد منذ سنة ١٩٥٦ - إلى مد أول خط حديدى في البلاد ، وزادت فرص ليبيريا في إقامة اقتصاد تنافسى متنوع ، وبدأت تنفيذ برامج تبشيرية محكمة التخطيط تحظى بتأييد الحكومة من أجل تعاليم قبائل الداخل وإعدادها للاشتراك في السياسة . وفي سنة ١٩٦٠ أصبح عدد قليل مؤهلاً لأول مرة للاقتراع السرى ، وللإشتراك في السياسة الجديدة . وزادت ميزانية الحكومة . وأصبح يتحتم تسديد دين فيرستون قبل عام ١٩٦٦ ، على أن التحسن لم يطرأ إلا منذ الحرب العالمية الثانية ، ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير إلى الرخاء العالمى الطويل المدى . وحتى وقت قريب بذت البلاد وكأنها تحتفظ بحريتها غير المستقرة لمجرد ظروف عارضة وتوازن دقيق بين المصالح الأجنبية .

وانتمت هذه الحقبة السيئة بسيطرة ، أو تعالى ، صفوة من القادة السواحلية على الأغلبية القبلية ، وأثرت في كل من الأوربيين وبقى أفريقيا . واعتبرت القوى الاستعمارية هذه السيطرة بمثابة تحذير ضد الاستقلال ، ولكن الوطنيين الأفريقيين رأوا أن ليبيريا تعاني من نخبة رجعية من ناحية - واقتصاد استعماري من ناحية أخرى .

وفي الواقع لم يكن من المؤكد هل سكان السواحل الذين يقادون الأوربيين والحكومة الأوليغارشية ذات الحزب الواحد سوف يقبلون الأغلبية المحلية

التي كانت بغض النظر عن تشابهها الظاهري من ناحية الجنس - كانت تكون قوة مختلفة تماماً من الناحية الثقافية والاجتماعية ؟ ولهذا الأسباب فإن باقى أفريقيا ما زالت تعتبر ليبيريا مجرد نقطة البداية أكثر من كونها مثلاً يحتذى أو حليفاً كاملاً .

وفي مستعمرة ساحل الذهب ، لم تكن أفكار جوجسبرج السياسية الجديدة ناجحة تماماً ، ولقد أدى سحب الاعتراف بجمعية المحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين - إلى إلغاء النظام الاستشارى الذى ظل الحكام الإنجليز من خلاله على صلة بمشاعر الأفريقيين ، وإحساساتهم . وكان للرؤساء التقليديين - بنقضى دستور ١٩٢٥ - صوت أقوى من صوت الأفريقيين المتعلمين الذين انفصلوا عن قبائلهم داخل المجالس التشريعية الإقليمية . وزاد إحساس الطبقة المثقفة في المدينة بانتقال السلطة إلى أيدي ائتلاف مكون من الرؤساء وموظفى المستعمرات ، ورأت هذه الطبقة ضرورة التخلص من كلا الطرفين من أجل الحصول على الحرية والديمقراطية .

وأدى الكساد الاقتصادى في الثلاثينيات إلى شد أزر الحركة الشعبية ضد الإمبراطورية والرؤساء التقليديين ، وخلقت زراعة الكاكاو - التي استأثرت بنصف سوق العالم - طبقة جديدة من الفلاحين الذين كانوا (يفلحون) بكفاية ونشاط في قطع من الأرض يمتلكونها . ولما لم يكن هؤلاء أى صلات قبلية أو مدنية فقد باع هؤلاء الفلاحون الصغار إنتاجهم من الكاكاو إلى عدد من تجار الجملة الأوربيين المتنافسين عن طريق مجموعة من السماسرة . وفي سنة ١٩٢٩ أصبحت تجارة الصادر في يد (شركة أفريقيا المتحدة) ، وهى شركة تأسست نتيجة اندماج شركة إخوان ليفر ، وشركة النيجر الملكية القديمة وعدد من الشركات الصغيرة . وأدى الكساد بعد شهور قليلة إلى انخفاض أسعار الكاكاو . وأحس صغار زراع الكاكاو بالخسارة في الحال .

وفي سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ أخفق هؤلاء الزراع في تغيير السعر

الاحتكارى للكاكاو ، بعد أن جربوا سلاح المقاطعة . وفي سنة ١٩٣٧ شكل تجار الجملة الأساسيون اتحاداً بهدف للحد من المنافسة وللتحكم في السعر . ونقصت أسعار الكاكاو بنسبة ٥٠ ٪ في ظرف بضعة أسابيع . واحتج الحاكم في البداية ، ولكنه سرعان ما اتخذ موقفاً محايداً ، ولجأ الفلاحون إلى المقاطعة مرة أخرى ، واضطر كثيرون منهم لرهن ممتلكاتهم لسماسرهم ، وفي بداية سنة ١٩٣٨ أوفدت وزارة المستعمرات لجنة برئاسة وليم نويل لتقصي الحقائق . وبعد اكتشاف المناورة التجارية للتلاعب بالأسعار والمشكلات التي تعاني منها صناعة الكاكاو ، أوصت لجنة نويل بتشكيل اتحاد للفلاحين لجمع وتسويق محصول الكاكاو بأكمله وبدأت الحرب العالمية الثانية قبل إنشاء جمعية الكاكاو هذه - ولكن وزارة الحرب البريطانية أصدرت أوامرها لوزارة التموين (الغذاء) بأن تشتري كل المحصولات مباشرة من الزراع . وهكذا أمكن التخلص من نكتل تجار الجملة ، بما في ذلك الشركة الأفريقية المتحدة . ولما أنهت وكالات الطوارئ عملياتها سنة ١٩٤٧ - أنشأت الحكومة (مجلس تسويق ساحل الذهب الدائم) ليحل محل الترتيبات التي كانت مطبقة في فترة الحرب ، وكان على المجلس أن يشتري ، ويصنف ، ويصدر ، كل الكاكاو ، ويسهر في الوقت ذاته على المحافظة على رفاة المنتجين .

وحاول مجلس التسويق - الذي تمكن من تحطيم الاحتكار الأوربي لعمليات التصدير - منع وقوع تقلبات حادة في الأسعار ، تلك التقلبات التي ميزت فترة العشرينيات والثلاثينيات . وكفل لصغار الفلاحين ثمناً ثابتاً لكل محصول ، ورصدت الزيادة الناجمة عن بيع الكاكاو في سنوات الرخاء للموازنة في سنوات الكساد - ومع ذلك فإن الأسعار استمرت ترتفع باستمرار في أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها ، ونتيجة لذلك زاد حجم الفائض التقدي المدخر باطراد ، وكان يعرف باسم « صندوق التعادل » وظلت إدارة رأس المال ونظام التسويق بأكمله في أيدي المنتجين الأفريقيين ، وكانت تدخر معظم أموال الصندوق ، ولكن خصص بعضها لتنمية رأس

المال وتقديم المنح العلمية ، وتحسين الأحوال التعليمية ، وخاصة لعائلات زراع الكاكاو . وفي الوقت ذاته بدأ الأفريقيون الآخرون يشكون من نقص فرص التعليم ، وكانت قلة المتحصلات من الضرائب في أثناء فترة الكساد قد أدت إلى القضاء على الآمال التي كانت معقودة حول وضع برنامج تعليمي ، وكان دافعو الضرائب الإنجليز غير قادرين ، أو بالأحرى غير راغبين في تقديم العون المالي لمثل هذا البرنامج لكل سكان المستعمرة . وحتى الأربعينيات كانت معظم المدارس تعتمد على المعونة التي تقدم للإرساليات ، ولم تكن نسبة المتعلمين من الشعب تزيد على ١٥ ٪ ، ومعظم هؤلاء كانوا يعيشون في المراكز المدنية على طول الساحل الجنوبي ولم يقابل دستور سنة ١٩٤٦ الذي قدمه الحاكم السير ألان بيرنز بالترحيب وأعطيت كل من أقاليم شانتى والأقاليم الشمالية مقاعدها الأولى في المجلس التشريعي ، ولكن الرؤساء ومجالس القبائل هم الذين كانوا يختارون الممثلين لأن نسبة التعليم بين السكان ككل كانت منخفضة للغاية ، وكان الرؤساء الشماليون المنتخبون بطريقة غير مباشرة ، والممثلون الآخرون المنتخبون انتخاباً مباشراً في المدن الساحلية والمزارع ، يشكلون أغلبية في المجلس ، ومع ذلك فقد كان الرؤساء يميلون إلى التحالف مع الأقلية المعنية من الموظفين للسيطرة على الهيئة التشريعية . وبدأ زراع الكاكاو وسكان المدن ، والمتعلمون الذين كانوا يشكلون أغلبية لها وزنها ، يعتبرون أن الدستور ما هو إلا خطة لإطالة أمد السيطرة الأجنبية . وكانت حكومة العمال البريطانية تعتبره انجهاً نحو الديمقراطية ، بالرغم من أن الحاكم لم يكن مسئولاً أمام المجلس التشريعي . ولذلك فإن رد الفعل السلبي تجاه الدستور أغضب التاج البريطاني . وبعد وقت قصير من إعلان الدستور بدأت السياسة الاقتصادية لحكومة ساحل الذهب تواجه انتقادات متزايدة . وفي سنة ١٩٤٧ بدأ مرض « انتفاخ البراعم » يهدد زراعة الكاكاو الحيوية ، ولوقف هذا المرض كان يلزم القضاء على كل الأشجار في المنطقة الموبوءة حتى السليمة

منها . وخصصت الاعتمادات لهذا البرنامج ، ولكن الفلاحين باتوا يشكون في أن تكون الحكومة متأخرة عليهم ، إما من أجل مائة مستعمرة أخرى ، أو لإضعاف الاقتصاد حتى لا تستطيع ساحل الذهب تشكيل حكومة لها فاعليتها . وفي الوقت ذاته حدث تضخم مالى بعد الحرب وتسبب النقص في بضائع الاستهلاك في تضخم أرجع الأفريقيون أسبابه إلى شركات الاستيراد الأوروبية . واشتكى الفلاحون من أن مجلس التسويق يدفع ثمناً ضئيلاً للكاكاو ، وأنه يخصص الكثير من المال « لصندوق التعادل » .

وفي سنة ١٩٤٧ أصبح من الواضح أن هناك حركة معارضة ، وطالب الأفريقيون الذين حاربوا في الخارج — خاصة في الهند وبورما — بحق بلادهم في الاستقلال الذى حصلت عليه الهند أخيراً ، وقامت الجماهير الساحلية تحت قيادة الدكتور « ج . ب . دانكواه » وهو محام مدنى يساندتهم الجنود القدامى ، والشباب المتعلم ، والأفريقيون الذين يعيشون في المدن ، وكثيرون من زراع الكاكاو — بتشكيل « مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » . وطالب هذا المؤتمر بممارسة الضغط الجماهيرى ، وتحقيق الحكم الذاتى ، ووضع دستور جديد ، وطلب دانكواه من كوامى نكروما أن يشرف على التنظيم الحزبى .

وكان كوامى نكروما يعيش في الخارج منذ سنة ١٩٣٥ ، أولاً كطالب في (جامعة لنكولن) في الولايات المتحدة ، وثانياً كطالب دراسات عليا في (جامعة بنسلفانيا) . وفي نهاية الحرب توجه إلى لندن ليحضر مؤتمر التضامن الأفريقى الخامس الذى دعا إليه دى بوا ، وظل في بريطانيا كقائد نشيط في اتحاد طلبة غرب أفريقيا . وكان نشاطه الدائب ، وجاذبية شخصيته ، وقدرته على التنظيم ، معروفة لدى المتعلمين الأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم في ساحل الذهب ، وعلى هذا كان نكروما في رأيهم هو الرجل المناسب

للقيام بحركة ضد الرؤساء الأرستقراطيين ، وضد الحكم الاستعمارى . وباشتداد أزر مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى بدأ يضغط بمطالبه . وفي سنة ١٩٤٨ بدأ المؤتمر بمقاطعة البضائع الأوروبية ، وفي الثامن والعشرين من فبراير توجهت الجماهير الداعية للمقاطعة إلى قصر الحاكم ، ورد عليها البوليس باطلاق النار ، وانتشر الشغب في (أكرا) العاصمة كما انتقل سريعاً إلى عدة مدن أخرى . وأرسل دانكواه برقية إلى وزير المستعمرات مدعياً أن الحكومة المدنية قد سقطت ، وطالب بتحويله سلطة تشكيل حكومة جديدة للعمل على إعادة النظام . ولما كانت الحكومة مصممة على دحض ما نقلته البرقية ، فلما احتجزت دانكواه ونكروما وأربعة قادة آخرين من أعضاء مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى ، وطارت لجنة بقيادة أيبكن واتسون لتقصي الحقائق .

وأكد تقرير واتسون صحة الشكاوى الاقتصادية ، ولكنه أضاف أن هذا قد أدى إلى نوع من خيبة الأمل السياسى . وطالب التقرير بإحراز تقدم أسرع ، وجمع مزيد من المعلومات العامة ونادى بالحد من مساندة الرؤساء . وأوضح التقرير أن القوة الاقتصادية البريطانية ونظام تسويق الكاكاو يحتاجان إلى الإصلاح . وأوصى التقرير بشغل عدد أكبر من الأفريقيين للوظائف المدنية العليا ، وتقديم تسهيلات تعليمية أكبر ، وخدمات زراعية جديدة . وأوضحت اللجنة أن على الحكومة أن تقنع الفلاحين بالحكمة من قطع شجر الكاكاو ، ودفع ثمن أعلى للمستورد ، وبيع محصولاتهم بسعر أقل من سعر السوق . وأضاف التقرير أن هذه القلاقل لم تكن مدعاة للدهشة ، إلا أنه كان يتسنى معالجتها قبل أن يستفحل أمرها . وبمعنى آخر فإن الحكم الذاتى كان من المحتمل أن يمنع الأزمة .

وعلى الفور عين الحاكم المسترجع . ه . كوزى — رئيساً لإحدى اللجان الدستورية يعاونه خمسة وثلاثون أفريقياً . وقد أجرت هذه اللجنة تداولاتها طوال عام ١٩٤٩ . وأعدت في النهاية تقريراً حاولت فيه أن توازن بين

رغبة الأفريقيين في تحقيق حكم ذاتي والتدرج التي كانت بريطانيا تريد .
ومن أجل ترضية سكان المدن الوطنيين ورؤساء القرى - اقترحت لجنة
كوزي تأسيس هيئة تشريعية ، يختار معظم أعضائها بالانتخاب ، ويكون
لها حق عزل أى سلطة تنفيذية - على أن يظل للحاكم حق التشريع في
الأحوال الضرورية دون مراجعة .

ووافقت بريطانيا على تقرير كوزي ، بالرغم من أن موظفيها كانوا
يشكون في إمكانية تشكيل حكومة مسؤولة دون أحزاب سياسية ، على أن المشرعين
الأفريقيين كانوا دائماً ينتقدون السياسات المرسومة ، ولكن لم يحاول أحد
منهم وضعها موضع التنفيذ ، أو رسم سياسات بديلة لها . وكان « مؤتمر
ساحل الذهب الاتحادى » هو الحزب الوحيد في البلاد ، وكان يضم كل
المؤيدين للحكم الذاتي ، وكان الأفريقيون يختلفون حول المسائل القانونية ،
وكانت خلافاتهم ترجع لعوامل شخصية أو إقليمية ، ولا ترجع لأسباب
حزبية أو سياسية . ولقد قررت وزارة المستعمرات أن يكون للمستعمرة
مجلس تنفيذى مستقل يكون مسئولاً أمام حكومة لندن وليس أمام الهيئة
التشريعية ، ومع ذلك يمكن عزل أعضاء هذا المجلس التنفيذى إذا رأت
الهيئة التشريعية ذلك ، على أن يسمح بمجلس وزراء مسئول بمجرد ظهور
أحزاب معارضة .

ولكن النخبين في ساحل الذهب لم يحترموا رأى بريطانيا . واتجه
الهجوم إلى دكتور (دانكواه) الذى كان يحاول التفاوض مع « لجنة
كوزي » ، وطالب كوامى نكروما المدير المنظم « لحزب مؤتمر ساحل
الذهب الاتحادى » - بالحكم الذاتى الفورى ، ورفض أية حلول جزئية
وشكل « حزب مؤتمر الشعب الجديد » . واشتق هذا الحزب الجديد
اسمه من اسم « مؤتمر ساحل الذهب الاتحادى » ، وحظى بتعصيد معظم
أعضاء المؤتمر ، وفي أوائل عام ١٩٥٠ طالب نكروما بتنظيم المقاطعة
وإعلان الإضراب - وبالرغم من أن حزب مؤتمر الشعب كان يريد

أن ينهج منهج غاندى السلمى من أجل سحب الثقة بالحكومة ، إلا أن
الفوضى اندلعت في هذا الجو المتوتر ، وزج بنكروما في السجن على الفور ،
وتمخضت عن محاكمة نكروما بنتائج عكسية غير مرجوة - إذ أن أنصار
حزب مؤتمر الشعب باتوا يؤمنون بشدة أن العدالة البريطانية أصبحت مجرد
أداة للسلطة السياسية ، ولم توضح حكومة المستعمرة أن الحكم الذى
أصدرته كان عقاباً للعنف فقط .

واعتقدت الجماهير أن نكروما كان مجرد سجين سياسى ، وبهذا أصبح
في نظرهم بطلا شعبياً راح ضحية عدم عدالة الاستعمار . ولحسن الحظ
لم يتأخر إصدار الدستور الجديد الذى وعد به التاج البريطانى ، وتشكلت
جمعية تتألف من مجلس تشريعى واحد يبلغ عدد أعضائه أربعة وثمانين ،
من بينهم ثمانية وثلاثون يختارون عن طريق الانتخاب العام ، وسبعة وثلاثون
عن طريق مجالس الرؤساء وتسعة يعينهم الحاكم - ورأس الأفريقيون
الإدارات التنفيذية ، وأصبحوا مسئولين أمام الجمعية ، غير أن رئيس
الجهاز التنفيذى كان ما يزال حاكماً بريطانياً غير تابع لأى حزب ، وكان
مسئولاً فقط أمام حكومة لندن ، وكان يحتفظ بسلطة إصدار القرارات .

والى جانب التغيير في الجهاز التنفيذى - فإن دستور ١٩٥١ أعطى
أيضاً نصف المقاعد في المجلس التشريعى للرؤساء ، بدلاً من ثلثها فقط -
كما وصفت لجنة كوزي - وأعلن (حزب مؤتمر الشعب) احتجاجه
فوراً على هذه التعديلات ، وكان من الممكن إحباط الدستور عن طريق
إحداث قلاقل جديدة . ولكن الحزب وافق على التعاون مع الحاكم في
النظام الجديد ، وحدد شهر فبراير لعقد أول انتخابات ، وتعاون الموظفون
المدنيون مع السلطات البريطانية في توضيح الإجراءات الانتخابية للجماهير
ومن المقاعد الثمانية والثلاثين التي تشغل بالانتخاب العام ، فاز حزب
مؤتمر الشعب بأربعة وثلاثين مقعداً ، أما حزب مؤتمر ساحل الذهب
الاتحادى الذى يرأسه (دانكواه) فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط ، في

حين حصل الاستقلاليون على مقعد واحد ، واختار الرؤساء التقليديون عدة أحزاب صغيرة ليشغلوا مقاعدهم السبعة والثلاثين ، وعين الحاكم تسعة من الموظفين والممثلين التجاريين . وفاز نكروما في إحدى دوائر العاصمة ، بالرغم من أنه كان في السجن في أثناء الحملة الانتخابية ، ولما كان (حزب مؤتمر الشعب) يتحكم في أكبر عدد من المقاعد ، لذلك كان من الضروري تعاونه من أجل تنفيذ الدستور بنجاح . ولهذا عفا الحاكم السير آردن كلارك عن نكروما ، وأجرى مشاورات معه في الحال ، وقبله زعيماً (برلمانياً) للحكومة الجديدة .

واعتمد نكروما اعتماداً كبيراً على قدرته التنظيمية لكي يسيطر على الجناح المتطرف في حزبه . وقد أعطيت الأولوية للتوسع في التعليم والحلول محل الإنجليز في الوظائف المدنية . وركز برنامج نكروما على التنمية الزراعية وبناء الطرق ، وتطوير السكك الحديدية ، والموانئ وتزويد الجمهور بالماء ، والخدمات الصحية ، وكان رأس المال الإنجليزي والأجنبي أقل مما يكفي لذلك بكثير ، ولذا اعتمدت حكومة نكروما على المتحصلات من الضرائب لتنفيذ برامجها . وفي الوقت ذاته لعب مجلس تسويق الكاكاو دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والإعانات السنوية لأعضائه ، واتهم داندكواه المجلس بمحاباة أعضاء « حزب مؤتمر الشعب » ، ولكن عندما أثبت التحقيق الذي أجرته لجنة جيبا ، المبنية عن الهيئة التشريعية عدم صحة هذه الاتهامات ، فإن حكومة حزب مؤتمر الشعب جعلت لوائحها أكثر صرامة ، وطلبت من الجمعية تشديد إشرافها .

وأدرك الحاكم (آردن كلارك) أن حزب مؤتمر الشعب قد أصبح حزباً برلمانياً له فعاليته ، وأن قوته الانتخابية القدرة على الإبقاء على أو عزل ، السلطة التنفيذية في أي وقت يشاء . ولذلك أصبح نكروما رئيساً للوزراء في مارس ١٩٥٢ ، وشكل مجلساً وزارياً من وزرائه ،

وكان ممثلو الرؤساء في الجمعية مسئولين أمام المجالس المحلية التي كانت وثيقة الصلة بالأفريقيين في المناطق القبلية . ولكن الرؤساء أنفسهم استمروا في فرض نفوذهم على هذه المجالس أكثر مما كان الديمقراطيون في حزب مؤتمر الشعب يرغبون في السماح به ، وأدرك نيكروما ومجلس وزرائه الحاجة إلى الوقت ، وإلى الوضوح القانوني في الخطوات النهائية نحو الاستقلال . وفي سنة ١٩٥٤ أصدرت الجمعية دستوراً جديداً حظي بموافقة بريطانيا . ونص هذا الدستور على وجوب شغل مقاعد المجلس التشريعي عن طريق الانتخابات المباشرة ، وبإبعاد كل الأوربيين عن مجلس الوزراء . ومع ذلك فقد سمح للحاكم بالاحتفاظ بسلطاته الخاصة في أثناء الفترة الانتقالية .

وخاض حزب مؤتمر الشعب الانتخابات العامة ، وخرج منها بواحد وسبعين مقعداً من إجمالي عدد المقاعد وعددها ١٠٤ . وكانت المعارضة ممثلة في المصالح الأرستقراطية والدينية والجنسية - والرؤساء والطبقة المثقفة والمسلمين ورجال القبائل . فقد كان كل هؤلاء يمثلون المعارضة أكثر من أي حزب وطني أو برلماني آخر ، وكانت أقوى هذه المجموعات هي مجموعة حزب الشمال الذي أصبح يمثل المعارضة بشكل رسمي ، بالرغم من أن نكروما كان يخشى أن يعرقل تركيزها على المصالح الإقليمية - وخاصة مصالح الأقاليم الشمالية - التقدم نحو الاستقلال الوطني .

وفي أعقاب انتخابات سنة ١٩٥٤ زادت الحكومة الضرائب على صادرات الكاكاو ، وكان الهدف من هذه الزيادة الجديدة - التي كانت تعتبر ثابتة ضرائب مباشرة على زراع الكاكاو - هو التحكم في التضخم المالي وتمويل التقدم الاقتصادي . وفهم كثير من الفلاحين الموقف ، ولكن فسر بعضهم في إقليم الأشانتي الحركة بأنها موجهة بصفة خاصة إلى مصالحهم الاقتصادية . وبدأ المعارضون في المطالبة بالاستقلال الذاتي المالي للأشانتي ، وبدأوا يتحدثون عن الدكتاتورية الزاحفة من الجنوب ، حيث كانت توجد غالبية سكانه ، وانبثقت من بين الأشانتي حركة التحرير

الوطنية التي ساندتها زعمائهم ، ورفعوا مطالبهم إلى التاج لبحث إمكان خلق دستور فيدرالى . وأشارت وزارة المستعمرات إلى أن هذا سوف يعتبر تدخلا أجنبياً في مشكلة يمكن للدول المستقلة أن تحلها بنفسها .

وأخفقت المؤتمرات بين حزب مؤتمر الشعب ، وحركة التحرير الوطنية لحل المشكلة ، وذلك لأن حزب مؤتمر الشعب كان يحس أن له تفويضاً انتخابياً مباشراً بحكم دستور ١٩٥٤ . ولقد نصح الخبير الدستوري الإنجليزي الذي عينته الحكومة للفصل في النزاع - بعدم تقسيم بلد صغير كهذا ، وأشار بإقامة حكومات محلية قوية ، وحماية امتيازات الرؤساء . ولكن حزب مؤتمر الشعب رفض هذه المشورة . ولذا تقدم كل من مجلس الأشتاني وحركة التحرير الوطنية إلى بريطانيا مطالبين بتأجيل منح الاستقلال . ولكن وزير المواصلات نصح بإجراء انتخاب عام لساحل الذهب لتسوية هذا الخلاف . وكان الخلاف بين أنصار القومية وأنصار الإقليمية حول الحدود الشرقية لساحل العاج في طريقه إلى الحل . وكانت عصبة الأمم قد قسمت مستعمرة (توجو) الألمانية السابقة إلى منطقتي انتداب فرنسي وإنجليزي ، انقسمت قبيلة الإيوى (Ewe) نتيجة لذلك مجموعتين ، وأيد بعض الإيوى الاتحاد القبلي . ولكن البعض الآخر فضل الانضمام إلى قومية حزب مؤتمر الشعب في ساحل الذهب ، وأبلغت بريطانيا الأمم المتحدة التي نقلت إليها العصبة حق الانتداب بأن الوصاية يجب أن تنقل إما إلى ساحل الذهب ، أو إلى أية قوة أخرى (كفرنسا أو توجو المتحدة) . وفي التاسع من مايو ١٩٥٦ اختار الناخبون من توجو البريطانية الانضمام لساحل الذهب بأغلبية معقولة . ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ذلك (١)

وطالب نكروما بانتخاب عام في يولييه ١٩٥٦ . وكان حزب مؤتمر

(١) قسمت توجو إلى قسمين ، أعطى القسم الأكبر لفرنسا ، وقد ضم هذا القسم إلى (راهمي) على حين أعطى القسم الآخر لانجلترا ، وقد ضم إلى ساحل الذهب (المترجم)

الشعب يمثل حكومة وحدوية منتخبة عن طريق الشعب ، وكان كل من حزب أهل الشمال وحركة التحرير الوطنية ينقصهما التماسك ، وتقدم مجلستان الأشتاني بخطة يدين فيها الأحزاب السياسية وطريقة التصويت التي تحوز بها الأغلبية : وكانت القضية الأساسية هي الوحدة القومية والديمقراطية في مجامعة المصالح الإقليمية وامتيازات الرؤساء التقليديين . وكان حزب مؤتمر الشعب قد فاز بكل المقاعد في المستعمرة الجنوبية وبغالبية المقاعد في توجولاند ، في حين حصلت الأشتاني على ستة مقاعد ، في مقابل أربعة فاز بها حزب حركة التحرير الوطنية المحلي ، وأعطى الشمال عددا معقولا من المقاعد لحزب أهل الشمال ، وكان حزب مؤتمر الشعب - الذي يحتفظ بأغلبية واضحة من مجموع أصوات السكان - هو الحزب الوحيد الذي كسب مقاعد من كل الأقاليم الأربعة ، وزاد هذا من قوته البرلمانية فصار يستأثر بـ ٧٢ مقعدا من بين ١٠٤ مقاعد ، وذكر نكروما أن هذه الأغلبية دليل على أن حزبه هو الوحيد الذي كان يساند الدستور ، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الانتخاب بوصفه تفويضا رسميا لحزب مؤتمر الشعب .

واجتمعت اللجنة التشريعية بناء على ذلك لإعداد دستور للحكم الذاتي المستقل ، ولتطلب من بريطانيا الاستقلال الرسمي . وطالبت الأحزاب المعارضة بميثاق دستوري خاص ، ورفض نكروما هذا الطلب ، وأوضح أن الدساتير طبقا للقانون الإنجليزي توضع دائما بواسطة الهيئة التشريعية المنتظمة ولذلك فقد خرجت المعارضة من الجمعية تاركة المجال لحزب مؤتمر الشعب الذي كان يكون مجموعة مختارة وله أغلبية . وتمت مناقشة طلب الاستقلال كما تم إقراره بنسبة ٧٢ صوتا ضد لا شيء .

وأجاز البرلمان الإنجليزي قرار الاستقلال ، وبناء على رغبة كل من (دانكو) و (نكروما) أطلق على هذا القطر اسم غانا . وكانت المملكة القديمة التي تحمل هذا الاسم تمتد إلى الشمال الغربي بنحو ٤٠٠ ميل ، ولكن حزب مؤتمر الشعب يساند بعض طلاب العلم ادعى أن أتباعه كانوا من ورثة الإمبراطورية (م ٢٧ - أفريقيا)

القديمة التي انتقلت إلى الساحل . ويشك كثير من المثقفين في أنه لم يكن هناك كثير من عملية نقل الأفكار من الثقافة القديمة — ومع ذلك فإن إطلاق اسم غانا قد ربط بين تقاليد تاريخية مجيدة وبين الدولة المستقلة الأولى في إفريقيا الاستوائية في القرن العشرين .

ولقد لوحظ تأثير كل من تاريخ الاستعمار وما قبل الاستعمار في غانا من اليوم الأول للاستقلال . وكان التاريخ نفسه — وهو ٦ مارس ١٩٥٧ — يتفق مع الذكرى السنوية للميثاق الإنجليزي الفاني المعقود عام ١٨٤٤ — ولما نوات الحكومة الإفريقية المسئوليات التي كانت بريطانيا تتحملها من قبل — أقيمت على مجلس تسويق الكاكا ، بوصفه شركة تعاونية تجارية حكومية ، وأصبح من الواجب على هذا المجلس أن يوازن بين الرفاهية القومية والأسواق الأجنبية ومصالح الفلاحين . ولقد أدت الجهود التي بذلت لدفع التقدم على المستوى القومي إلى إضفاء أهمية اقتصادية وسياسية على السكك الحديدية الجديدة ، والموانئ ، ومشروعات الكهرباء المائية ، ومناجم البوكسيت . واستورد بعض رأس المال من الخارج ، وخاصة من المصادر البريطانية والكندية ، ولكن مثل هذه القروض كانت دائما تقل عن احتياجات أفريقيا الاستوائية ، ولذا زيد حجمها عن طريق المخصصات المالية العامة ، وقوى هذا الاتجاه لتمويل المشروعات الحكومية تذكر الفترات الطويلة التي ارتبطت فيها الاستثمارات المالية الضئيلة الحجم نسبيا بالسيطرة المباشرة على البلاد . وزيدت التسهيلات التعليمية ، وارتفعت نسبة المتعلمين من ٢٠٪ — هي النسبة التي كانت سائدة عندما أصدر نكروما قانونه الأول للتعليم عام ١٩٥٢ إلى ٨٠٪ سنة ١٩٥٩ .

واستمر الخلاف الدستوري ، فالأقلية من أنصار الفيدرالية والحركة القومية التحررية (حزب أهل الشمال) كانوا يمثلون المصالح الإقليمية والامتيازات القبلية ، وادعى (حزب مؤتمر الشعب) أن هذه كانت مجرد مجموعات للضغط على الحكومة وليست أحزابا بالمعنى الحزبي ، وأنها تمثل

اتجاهها انشقاقيا ، انفصاليا متمردا مرتدا يهدد الدستور القومي : وكان من رأى أنصار الحكم المركزي أنه ما دامت الوحدة لم تتحقق فلن يحدث خلاف أساسي في السياسة على المستوى القومي .

وتعامل « حزب مؤتمر الشعب » الحكومي بعنف مع النقاد الذين نقدوا الوحدة الوطنية أو الدستور . ومن الواضح أن بريطانيا لم تنقل بنجاح مفهوم النظام القضائي المستقل عن السلطة التنفيذية ، لذلك فإن تنفيذ القانون في الخلافات السياسية الكبيرة كان يعتمد على المجلس التشريعي أكثر من اعتماد على المحاكم . وهذا يشبه الموقف الإنجليزي منذ ٣٠٠ سنة حين كان المسجونون السياسيون يحكم عليهم بمقتضى قرار يصدر بتجريدهم من ممتلكاتهم وحقوقهم المدنية ، بسبب اتهامهم بالخيانة العظمى . وكانت هذه القرارات تناقش ويصدق عليها البرلمان الإنجليزي ، ومنذ ١٩٥٧ أصدر البرلمان الغاني - ولأسباب مماثلة - قرارات تقضى بنفى أو خلع كبار أعضاء المعارضة . ويبقى أن ننظر لنرى إذا ما كان من الممكن على المدى الطويل - إنشاء نظام للعدالة يكون أقل خضوعا من هذا للسلطة السياسية للمحافظة على الدستور والوحدة القومية .

وقد أثرت عوامل تاريخية معقدة في شخصية نكروما رئيس الوزراء ، وفي سياساته ، فالبنیان الداخلي لحزبه - حزب مؤتمر الشعب - يشبه الأحزاب البرلمانية الإنجليزية . اهتمامه بالنظام الصارم والمصلحة القومية أكثر من اهتمامه بالتمثيل الإقليمي ، وكانت رياضة التنظيم المركزي تشابه أكثر الجماعات - المنظمة ذات الفاعلية - نجاحا في العالم ، سواء أكانت جماعات قومية أم شيوعية ، أم فاشستية ، أم اتحادات مهنية أم حركة كحركة غاندى في الهند . ومع هذا فقد كانت وظيفة الحزب وعمله الفعلي متأثرين بالأجهزة السياسية الأمريكية والجمعيات الإنجليزية ذات المنفعة المشتركة أكثر من تأثرهما بأيديولوجية مثالية مسلم بها . وتوضح في حزبه التأثيرات الفكرية لهارثي المتعلقة بالوحدة الجنسية ، وتأثيرات الاتجاه الأفريقي للوحدة الذي اشتهر به نكروما عندما كان طالبا .

وفي أوائل سنة ١٩٥٧ ظهر الحزب المتحد من بين طوائف المعارضة في غانا ، ولكن التنظيم الجديد كان يمثل الأقاليم الداخلية والساكنات التقليدية التي تساندها ، ولما كانت الحكومة مقتنعة تماما بأن المعارضة تمثل تهديداً للوحدة الوطنية وفكرة الوحدة الأفريقية فإنها استمرت في إسكات أو التضييق على زعامة الحزب الجديد ، وأصبح نكروما أكثر اهتماماً بوضع الملكية البريطانية في الدستور الغاني . ومع أن وظيفة الملكة كانت رمزية تماماً ، إلا أنها كانت يمكن أن تعوق أي اتحاد فيدرالي مع الدول الأفريقية غير المنضمة « للكومنولث » . وكان يخشى أيضاً أن يفيد الجيش من الخلاف السياسي لكي يزيد من قوته ، ولذلك اقترح حزب مؤتمر الشعب لإنشاء جمهورية مشابهة لتلك التي في الهند - تكون في داخل الكومنولث ، ولكن يرأسها رئيس تشبه سلطته إلى حد كبير سلطة رئيس الجهاز التنفيذي في أمريكا والجمهورية الخامسة الفرنسية الجديدة . وطالب الحزب المتحد ، بدلاً من هذا ، بمخلق مجموعة من الممالك الإقليمية المنتخبة ، على أن يرأسها كبار رؤساء الأقاليم ، وتعادل سلطاتهم بها سلطة رئيس الجهاز التنفيذي الفيدرالي .

وفي عام ١٩٦٠ صوت الشعب بنسبة سبعة إلى واحد لصالح الدستور الجديد ، وانتخب نكروما رئيساً ، وخولت له سلطة كبح أي نشاط سياسي داخل الجيش . وبهذا أصبحت غانا جمهورية في أول يوليو سنة ١٩٦٠ وكانت الملكة رئيسة الكومنولث ، ونكروما هو ممثلها في غانا ، بدلاً من الحاكم العام . ولكن ظلت كل ارتباطات الكومنولث الأخرى دون تغيير ، فالرئيس يبقى في الحكم مدة خمس سنوات ، وفي حالة فقدته تأييد الجمعية يصبح من الضروري إجراء انتخاب عام . وكان من الممكن تغيير الدستور أو توسيع نطاقه ، في حالة دخول غانا في اتحاد فيدرالي مع دولة أفريقية أخرى .

وهكذا أصبحت غانا نموذجاً رائداً للدول الأفريقية الأخرى في الحصول على الاستقلال بالطرق السلمية ، ومع ذلك فلم يكن هذا النموذج

مناسبا كلية للمستعمرات الأخرى التي كانت مشكلاتها وخصائصها ووجهات نظرها مختلفة تماماً .

ولقد أوضحت نيجيريا - التي كانت المستعمرة الإنجليزية الثانية التي تحصل على استقلالها - هذه التناقضات ، مع أنها كانت قريبة جداً لغانا ، وخاضعة لنفس الحكم الاستعماري ، وكانت مستعمرة نيجيريا ومحمياتها - من حيث المساحة - أكبر من غانا بأكثر من أربع مرات ، وعدد سكانها سبعة أضعاف سكان غانا . وكان كلا البلدين يتكون من ثلاثة أقاليم ، بالإضافة إلى رقعة صغيرة تحت وصاية الأمم المتحدة ، ولكن الاختلافات بينهما بالرغم من ذلك كانت واضحة : وبينما كانت غانا تسيطر عليها مستعمرة ساحل الذهب ، وهي أغنى القطاعات وأكثرها تأثراً بالغرب ، وبقتها غالبية السكان - فقد كانت الأقاليم النيجيرية أكثر ازدهاراً بالسكان ومتعادلة تقريباً من الناحية الاقتصادية ، وبالإضافة إلى ذلك فلقد أصبحت كل نيجيريا - ما عدا منطقة لاجوس - تحت الحكم البريطاني في غضون ستة عشر عاماً فقط ، في حين امتدت السيطرة الأوربية في غانا ببطء في غضون أكثر من أربعين سنة .

ولم تشهد نيجيريا أية وحدة قبل اتحاد المستعمرات فيدراليا تحت زعامة « اللورد لوجارد » في سنة ١٩١٤ (٥) . وكان الهدف من الاتحاد حينئذ هو

(١) يرجع النفوذ البريطاني في نيجيريا إلى جهود (شركة النيجر الملكية) . وفي عام ١٨٩٩ اشترت الحكومة البريطانية جميع حقوق شركة النيجر الملكية ، وقسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم إدارية هي : (لاجوس) والمناطق الساحلية أطلق عليه اسم محمية نيجيريا الجنوبية ، ثم الأقاليم الشمالية التي أطلق عليها فيما بعد اسم محمية نيجيريا الشمالية - وعين فردريك لوجارد مندوباً سامياً لنيجيريا كلها ، وظل بها حتى عام ١٩٠٦ ، لكنه عاد إليها ثانية في عام ١٩١٢ كحاكم لنيجيريا الشمالية ، وفي أول يناير ١٩١٤ ضمت (محمية نيجيريا الشمالية) إلى (محمية نيجيريا الجنوبية) وأصبحت نيجيريا محمية واحدة - وأصبح فردريك لوجارد حاكماً عاماً لها (المترجم) .

خدمة المصالح الأوربية من الناحية الاقتصادية والإدارية . وأتيح لكل إقليم أن يحتفظ بخصائصه المميزة ، وفي سنة ١٩٢٠ سخر الحاكم الإنجليزي السير هيو كليفورد من الفكرة قائلاً :

« إن هذه المجموعة التي تتألف من مقاطعات محلية يعتمد بعضها على بعض ، وتتمتع بالاكثفاء الذاتي ، وتفصلها بعضها عن البعض المسافات وعوامل التاريخ ... والتقاليد ... والحواجز السياسية والاجتماعية والدينية ، قد تمكنت من الاندماج في أمة متجانسة (١) » .

ومع ذلك فقد كان المؤتمر القومي لغرب أفريقيا تحت قيادة كسيلي هافورد يبذل ضغوطاً من أجل تحقيق الوحدة ، وأخفقت هذه الحركة في تعميق جذورها في نيجيريا ، ولكنها تسببت في أن تطالب « هاربرت ماكلوي » والمندن السياحية بالتمثيل في الحكومة . واستجاب الحاكم (كليفورد) لهذا المطلب وأسس مجلساً تشريعياً لنيجيريا في عام ١٩٢٢ ، وسمح بانتخاب ثلاثة ممثلين أفريقيين : اثنان من لاجوس وواحد من كالا بار وكان يسيطر على المجلس التشريعي في الواقع المعينون بواسطة الحاكم . وهكذا قربت على منح سلطات جديدة للموظفين . إضعاف نظام الحكم غير المباشر القديم الذي نادى به لو جارد ، والذي كان يعتمد على كبار الزعماء :

ولقد استغرق الانتقال من نظام الحكم غير المباشر والاتحاد الفيدرالي المقصود على الإدارة الأوربية إلى نشأة الدول القومية فقط ثمانية وثلاثون عاماً . وكان النشاط القومي مستقلاً في كل إقليم خلال معظم هذه الفترة ، وكان أنصار الحكم الذاتي يستجيبون لرغبات واحتياجات مناطقهم المحلية أساساً ، ولم تكن حركة التطوير والنمو لذلك متناسقة ، لكنها كانت تسير في خطوط متوازية . وبينما كانت إنجلترا - في الغرب - تمارس نفوذاً مباشراً واسعاً على قبائل « اليوربا » المنظمة ، فقد وجدت في الشرق حوالى سبعمائة قرية مستقلة يسكن معظمها قبائل الأيبو (Ibo) وكانت تحكم حكماً غير

(١) اقتبس من « كالو ازرا » : التطور الدستوري في نيجيريا (كبريدج ١٩٦٠)

مباشراً بينما الشمال كان أمراء « الهوسا » و« الفولاني » يصرح لهم بالاحتفاظ بوظائفهم التقليدية . وهكذا كان من الصعب إطلاق اسم الدولة على نيجيريا حتى يتخلى كل إقليم كيانه المستقل أولاً ويتحقق التبادل المشترك بين مختلف الأقاليم . وكان نامدي أزيكوي - وهو أصلاً من قبائل الأيبو - الشرق لكنه تحلل من القيود القبلية - أول من تعلم في الولايات المتحدة وأول أفريقي يحصل على درجة من جامعة أمريكية معترف بها ، وقد التحق أزيكوي بكلية صغيرة في عام ١٩٢٥ وأكمل تعليمه حتى حصل على الليسانس من جامعة لينكولن ، وحصل على الماجستير من جامعة بنسلفانيا . وقد تركت التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ، والمراحل الأخيرة من حركة جارفي في نيويورك ، وأهداف الجمعية القومية لتقدم الملونين في نفسه أعماق الآثار . ولما كان أزيكوي مصعباً ، فعند عودته في عام ١٩٣٤ رسم أزيكوي على بذل الجهد لتحرير الزنوج فبدأ بتأسيس صحيفة خاصة ، وأسس حركة الشباب النيجيري : وأصبحت جريدته التي انتهجت الأسلوب الأمريكي الشديد الإيجاز أكثر من انتهاج منهج الصحافة الإنجليزية المثيرة لتحقيق ربحاً ولها نفوذ واسع . وسرعان ما اكتسب حركة الشباب النيجيري أتباعاً لها من بين الأفريقيين الذين ينتمون إلى قبائل متعددة ويعيشون في لاجوس خاصة من بين شباب الجيل الجديد الذين كان آباؤهم يؤيدون حركة ماكلوي . ولم يسيطروا زملاء (أزيكوي) من « الأيبو » على حركة الشباب النيجيري - لكن نفوذهم كان قوياً . ولم يستطع المراقبون التوصل إلى اتفاق بشأن ما إذا كان « الأيبو » الذين رادوا الحركة القومية في سنها الأولى هذه يحاولون تحقيق الكيان الذي كانت تفتقر إليه قبائلهم المفككة أو كانوا فقط ينافسون « اليوربا » الأكثر ثراء ، والذين قلدوا بالأوروبيين في الأقاليم الغربية :

وحتى سنة ١٩٤١ كان « اليوربا » قد أكدوا ذاتهم ، وتحت قيادة « أوبافيمي أولوو » - الذي كان مقاولاً نشيطاً يعمل في ميدان النقل المحلي - استطاعوا أن يقودوا حركة الشباب الوطني ، واختفى مبدأ القبلية المتعددة الذي

كان ينادى به (أزيكوى) ولذا فقد ترك هذا الأخير هذا المجال ، وبدأ يتفرغ لتنظيم حملات صحفية. لكن بعد عودته إلى «أرض الأيبو» الإقليم الشرقى عام ١٩٤٤ كون حركة جديدة هي «المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون» وكان (أزيكوى) يريد تنظيميا قريبا مختلطا - إلا أن عدد أتباعه كل ضئيل في الواقع وضم هربرت ماكلوى - حركة لاجوس المناهضة لليوروبا التي يترجمها إلى المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون الذى أصبح يضم أعضاء يرجع أصلهم إلى أكثر من مائة قبيلة. ومع ذلك فقد كان زملاء (أزيكوى) من «الأيبو» يمثلون المجموعة الوحيدة التي لها صلات قبلية نشيطة. وفي عام ١٩٥٨ طالب المجلس الوطنى لنيجيريا والكاميرون ، بالاستقلال داخل «الكومنولث» ، في حين ركزت (حركة الشباب النيجيرى) القديمة على القضايا الاقتصادية ، والتمثيل في الحكومة المحلية والمحافظة على تفوق «اليوروبا».

وعندما تولى حزب العمال البريطانى السلطة في عام ١٩٤٥ - وافق على مبدأ الحكم الذاتى للمستعمرات إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على كيفية وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ. وكان الرأى يتجه في السنوات الأولى لتولى هذا الحزب السلطة - إلى العمل بنصائح الموظفين ذوى الخبرة في الميدان. وهكذا كانت المبادرة في نيجيريا في يد الحكام الذين كان شاغلهم الأساسى هو المقارنة بين الأقاليم المختلفة للدولة ودراسة التفاوت بينها.

وفي ظل دستور ١٩٢٢ لم يكن للشمال أى تمثيل في المجالس التشريعية فيما عدا الإنجليز الذين يعينهم الحاكم - ولم يبد أن أمراء الشمال كانت لديهم رغبة في إحداث أى تغيير في هذا المجال ، وفي سنة ١٩٤٢ أغراهم الحاكم السير برنارد بوردلون على الاشتراك بالرغم من أنه أحس بترددهم في التخلي عن عزلتهم ، وحاول الحاكم الجديد في أثناء الحرب - وهو السير آرثر ريتشاردز الذى عرف فيما بعد باسم لورد ميلفرتون - تهدئة مخاوفهم بضمان استقلالهم الإقليمى داخل اتحاد فيدرالى نيجيرى ، ومع ذلك فإننا إذا نظرنا إلى المتاعب

التي لاقاها ريتشاردز مع الوطنيين في جامايكا نحس أن انتقاله إلى أفريقيا سنة ١٩٤٤ كان فألا سيئا. وبعد سنة - وبدون تحذير أو استشارة أو اختبار للرأى العام - أصدر (ريتشاردز) دستورا جديدا وسارع الموظفون الذين يتحكمون في المجلس التشريعى بالموافقة عليه ، وصدق عليه كلا الحزبين في البرلمان الإنجليزى بعد نقاش استمر دقائق. وصدر دستور ريتشاردز عام ١٩٤٦ وكان يقضى بتشكيل لجنة فيدرالية تشريعية يعين ٩١٪ من أعضائها عن طريق الحاكم أو بواسطة السلطات المحلية التقليدية. وإلى جانب ذلك كان لكل إقليم مجلسه التشريعى. ومع ذلك فقد كانت وظيفة هذه المجالس الإقليمية استشارية بحتة ، ولا يشغل أى مقعد فيها بواسطة الانتخاب ، أما في الشمال فقد كان هناك مجلسان تشريعيان : مجلس الرؤساء وكان لكل الحكام الأساسيين والأعضاء الأقل مركزا مقاعد به. ومجلس النواب وتختار السلطات الوطنية أو الحاكم أعضاءه. أما الشرق والغرب فقد كان لكل منهما مجلس نواب تشريعى واحد تنتخب الحكومة ٦٠٪ من أعضائه وتختار المجالس القبلية ٤٠٪ منهم.

ومن البداية عكس الدستور مشكلتين بدأتاهما المخططين البريطانيين. فاعتقادهم في الأصل. كان أن القبائل والأمراء هم الحكومة «الطبيعية» ، ولكنهم أيضا كانوا راغبين في بناء أمة جديدة ، فقرروا خلق أقاليم مصطنعة ، على أن تستوعب هذه الأقاليم الجديدة في المراحل التحضيرية الأولى السلطات التقليدية ، وتستوعب نظام الحكم القبلى وتستبدل به حكومة إقليمية ، وتنتج مجالا للتدرب على الأساليب السياسية. وبهذه الطريقة فإن الوحدة القومية تستطيع بالتدرج أن تصبح ذات مغزى. وتمكن المخططون الرسميون بحكمة تفادى انتخاب ممثلين للمجالس التي لن يكون لها سلطة تشريعية ، وتغلبوا على هذه المشكلة عن طريق ضمان زيادة عدد المعينين البريطانيين على عدد الرؤساء والزعماء الوطنيين على كل المستويات. إلا أن النتيجة لم تكن مرضية.

وأحسن الزعماء الوطنيين والمنعالمون في الأقاليم الشرقية والغربية بنحية أمل ، وشعر كثيرون منهم أن وزارة المستعمرات كانت تحاول عن عمد إحباط تجربة الحكم الذاتي ، وكان (ريتشاردز) يعززم لإضفاء الطابع الديمقراطي على السلطات الوطنية حتى تندمج سياسياً بمرور الوقت مع الحركات المدنية البعيدة عن القبلية . وأعلن متحدث باسم المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ، وحركة الشباب النيجيري ، أنهم يرغبون بممارسة الحكم فعلاً والمشاركة الفعلية فيه وليس في إجراء المناقشات فقط . وشكا أولو من أن تشكيل المجالس الإقليمية كان على أساس عدد الأعضاء الرسميين الذين يتيسر وجودهم في كل إقليم ، وليس على أساس الرغبة في الحصول على أكبر نسبة من التمثيل للشعب ، واعتقد البعض أن للرؤساء سيتحالون مع بريطانيان ضد الجماهير ، وادعى البعض الآخر أن الرؤساء الذين دخلوا مجال السياسات الشعبية سوف يفقدون مكانتهم ، وترتب على عدم زيادة التمثيل النيابي الشعور بالمرارة ، ووافق « أولو » على أن يعمل مع الدستور رغم أن أتباعه من أعضاء حركة الشباب النيجيري عاقوا سبيله فيما بعد . وبدأ جناح متطرف يظهر داخل المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون الذي علت أصوات أعضائه بالشكاوى الشديدة منذ البداية ،

وبعد شهرين من إصدار ريتشاردز لدستوره اتهم (أزيكوى) بتشويه الحقائق ، وحينئذ أوقف الحاكم صدورها مؤقتاً ، إلا أن الشكاوى الوطنية ظهرت في جرائد أخرى . وحينئذ اختبأ (أزيكوى) وأبلغ ذوى النفوذ أن حياته مهددة ، ولجأ إلى وزارة المستعمرات كي تحميه . وكان ريتشاردز قد فصل أحد الصحفيين بسبب ترويج الأكاذيب ، ولكن قراء الجريدة الذين كانوا أقل خبرة بالإثارة الصحفية انزعجوا لهذا الإجراء ، وادعى (زيك) (Zik) أنه ضحية لمؤامرة استعمارية ، ونجح بذلك في الاستئثار بحب الجماهير ، واستنكرت بعض الصحف وخاصة صحف حركة الشباب النيجيري تليفقاته الضخمة ، واحتدت المشاعر ، وكون مؤيدوه

حركة سميث باسمه ووصفت بأنها حركة أفريقية تحررية وحدوية ، وأنها حركة خلاقة ووسيلة لتخليد جهود « زيك » باعتباره نبياً للكنيسة النيجيرية الوطنية . وكان التأييد القليل لهذه الحركة الأفريقية كبيراً . ولم يشجع زيك العناصر التقليدية التي كانت تهدد بإحباط قضيته الوطنية . وأنكر أنه (المسيح المنتظر) ، ومن الواضح أنه لم يقد الجماعات المتطرفة ، ومع ذلك فإنه لم يكن يحضر الصلاة في الكنيسة الوطنية التي كان يشبه فيها - كما يشبه في جريدته - بالسيد المسيح ، وفي الواقع فإن « أزيكوى » كان أكثر اهتماماً بجولة محاضرات المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون في الشمال في عام ١٩٤٦ ، وجذب رثاءه في جنازة ماكاوى التي أصبحت على غير ما كان متوقفاً ذروة الجولة الشمالية - ١٠٠.٠٠٠ شخص .

لكن تدهورت حركة أزيكوى بسرعة بعد أن عين السيرجون ماكفرسون حاكماً خلفاً لريتشاردز في عام ١٩٤٨ . وأدى الاعتدال واللباقة والإصلاح العملي ، الذي خططت له وزارة المستعمرات البريطانية في حكومة العمال ، إلى عودة الاستقرار والتوازن للميدان السياسي النيجيري ، فتخلى « أزيكوى » عن مقاطعته للمجالس التشريعية ، ووعد (ماكفرسون) بدستور جديد ، وبأفرقة الوظائف الكبيرة ، وتدريب القبائل على الأساليب الديمقراطية ، وإنشاء جامعة وطنية . وأدت الاضطرابات العمالية في الأقاليم الشرقية إلى ظهور اتجاهات أزيكوى المتطرفة مرة أخرى لفترة قصيرة في أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولكن أزيكوى نفسه ، والمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون وحركة الشباب النيجيري - أتاحوا للحاكم فرصة القضاء على الحركة بدعوى عدم شرعيتها بعد أن اتضح أنها مثيرة للفن .

وافتح (ماكفرسون) الكلية الجامعية في ابيدان خلال السنة الأولى ، ومنح بذلك لغرب أفريقيا الإنجليزية أول مؤسسة معتمدة للتعليم العالي ، وزود كل إقليم بوسائل تعليمية أقل مستوى يجرى تمويلها من حصيلة الضرائب المحلية ، وأعلن الحاكم أنه مستعد لإجراء تغييرات دستورية

إذا كانت البلاد راغبة في ذلك ودرست بعناية تقارير (واتسن) و (كوزي) التي وصلت من ساحل الذهب في السنة التالية . وفي الوقت ذاته كانت اتجاهات الرأي في نيجيريا تدرس بعناية شديدة ، وأجريت مشاورات بين كل الأحزاب المهمة واستغرق ذلك سنتين ؛ وحاول الحاكم الجديد ومجلس الوزراء الذي يرأسه « كليمنت أتلي » القضاء بكل الوسائل على تأثير اتجاهات ريتشاردز الأوتوقراطية وهي الاتجاهات التي راجت بصدره .

وفي خلال المباحثات المطولة الخاصة بالدستور ، اتحدت الأحزاب الوطنية النيجيرية من جديد ، وظهرت أخيراً على شكل أحزاب سياسية عاملة ، لكن القومية لم تتعمق جذورها في الإقليم الشمالي إلا في هذه المرحلة الأخيرة ، وقبل ذلك وجد المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون وحركة الشباب النيجيري أنصاراً لهم في المدن في أثناء تغلغلهم في المنطقة ، إلا أنهم قبلوا باستهجان من جانب أمراء « الفولاني » الذين أصبحوا مدينين للحكومة البريطانية بمساندتها لهم : ولم تصبح قومية الشمال فعالة حتى نمت جذورها بين طلاب (الهوسا) الذين لم يذهب أحد منهم للخارج إلا في عام ١٩٤٥ . وكان أحد هؤلاء هو الحاج أبو بكر تافاوا باليوا الذي شكل مؤتمر شعوب الشمال وتحالف مع الحكام الأمراء : وكان الهدف من تأسيس هذا المؤتمر هو وقف انتشار قومية الجنوب صوب الشمال ، فكانت اتجاهاته تحفظية أكثر منها إصلاحية . ومع ذلك فقد ولد هذا المؤتمر معارضة خاصة به . وحقق الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية أهدافه خلال محاولته كسب تأييد الأقليات المناهضة « للفولاني » مثل (النوبي) ، ووصف المؤتمر الأمراء بأنهم معارضون للإصلاح ومعوقون للديمقراطية . ولقد وجد الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية - في المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون حليفاً مستعداً ، حاول أن يستغل المشاعر القبلية كجسر تعبر عليه ليصل إلى السلطة السياسية في إطار الاتحاد الفيدرالي :

ولقد أدت التطورات السياسية والدستورية الجديدة إلى تخرج مركز المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون ، وكانت النتيجة التي وصل إليها (أزيكوي) هي أن مؤتمر شعوب الشمال وكتلة (أولوو) كانتا تؤيدان الفيدرالية من أجل تمزيق نيجيريا . ولذا اقترح المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون إنشاء دولة متحدة تتكون من عشرة أقسام على أساس الجنس أو اللغة . ومع ذلك فقد كان (أزيكوي) يحاول دون جدوى أن يحافظ على الاختلافات المصطنعة بين لاجوس والإقليم الغربي . وكان يأمل أن يجد تعصيلاً من الأقليات في هذه المناطق لقضيته ، وأن يتحول المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون إلى حزب على مستوى الأمة يمثل أقاليم متداخلة .

وعارض (أولوو) هذا الاتجاه بشدة ونظم حزب « جماعة العمل » ليحل محل حركة الشباب النيجيري القديمة . ونجح الحزب بتنظيمه المتقن وبرنامجه الشامل وحملته الدعائية الواسعة النطاق - في ضم قبائل (اليوروبا) إليه وترك الغرب تحت سيطرة (أولوو) الشاملة . وكان واضحاً أن أولوويؤمن بأن النجاح في إقليم ما هو إلا الطريق المباشر إلى السلطة السياسية القومية ، ولذلك فإنه استطاع أن يستفيد من نظام الحزب بطريقة أكثر فعالية وواقعية من خصومه . واستطاعت جماعة العمل - أكثر من أي حزب آخر - أن تطالب بتحقيق الحكم الذاتي اعتماداً على مركزها الثابت في الإقليم الغربي ، وكان نجاح « أولوو » عاملاً فعالاً في تغليب الاتجاه الفيدرالي الذي ساد في نيجيريا في النهاية ، وفي هذه الأثناء كان الطالب الرئيسي للمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون - الخاص بمراجعة الدستور - يحظى بالفعل باهتمام الحاكم « ماكفرسون » ، وجاءت نتائج الاستفتاء لتؤيد الفيدرالية تأييداً ساحقاً ، وكان ذلك بالطبع ضربة قاصمة لبرنامج المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون . ولقد كان (أزيكوي) أكثر وطنية ، ولكن (أولوو) الذي كان سياسياً إقليميياً كان أكثر واقعية .

وصدر دستور (ماكفرسون) الذي طبق لفترة قصيرة في التاسع والعشرين

من يونيه عام ١٩٥١، ولقد أسلم هذا الدستور نيجيريا إلى اتحاد فيدرالى أقوى مما كان (ريتشاردز) يرغب في تحقيقه، وترسم الدستور خطى النظام الكندى في خلق حكومة مركزية تتمتع بكل السلطات بهدف حماية الأقاليم والقضاء على الاتجاهات الانفصالية. ولقد أثبت هذا النظام أنه لا يناسب نظام الأحزاب الإقليمية، وبذلت الجهود بهدف تمثيل كل اتجاهات الرأى في نيجيريا إلا أن الاقتراحات التى قدمت لتحقيق ذلك كانت غريبة وغير عملية وتحولت الآمال إلى سخط، ثم إلى خلاف جدلى، ثم إلى خيبة أمل مرة.

وقابلت بريطانيا - محاولات الجنوبيين للاستقلال فى عام ١٩٥٦ - بالتحفظ، وخشى مؤتمر شعوب الشمال من سيطرة المتطرفين المتهورين على إقليم الشمال. وأدت اجتماعات الطوائف السياسية المتنافسة فى المدن الشمالية إلى حدوث هياج شديد وشغب فى (كانو)، وأضحى واضحاً أن الدستور الجديد غير عملى، وأنه لا يقدم حلاً لمشكلات نيجيريا.

واتبعت الحكومة البريطانية - فى هذه المدة - اتجاهها جديداً فى المفاوضات الدستورية، إذ استدعى قادة الأحزاب إلى لندن سنة ١٩٥٣، ثم اجتمعوا فى لاجوس مرة أخرى فى أوائل السنة التالية، وبعد سلسلة من المفاوضات الهامة بين كبار السياسيين ظهر الدستور الجديد إلى حيز الوجود، وعاد إلى الحكومات الإقليمية سلطانها فى الأول من أكتوبر سنة ١٩٥٤، وجرت الانتخابات الفيدرالية بمنأى عن المنافسات الإقليمية: وعادت للأقاليم مسئولياتها الاقتصادية. وخدماتها العامة، وأصبحت (لاجوس) عاصمة فيدرالية منفصلة عن أى إقليم، وحدد عام ١٩٥٦ لمنح الحكم الذاتى للبلاد، وحتى هذا التاريخ تكون قد درست التطورات المقبلة اللازمة (*).

(*) نيجيريا مقسمة إلى ثلاث مناطق بالإضافة لمنطقة لاجوس، وهى الإقليم الشمالى (٣٠ مليون نسمة)، والإقليم الشرقى (الأيو - ١٢ مليون نسمة)، والإقليم الغربى (اليوربا ١٥ ملايين نسمة) ٥٠٠ المترجم

ونجحت هذه الحلول الجزئية الجديدة التى تشبه تلك الموجودة فى دستور الولايات المتحدة، وسارت الأمور حسب الجدول الزمنى - إلا أن التنفيذ تأجل سنة واحدة بموافقة نيجيريا. وبالتدريج تولى المجلس التشريعى الفيدرالى السيطرة على السلطة السياسية، وتحسنت العلاقات مع بريطانيا سريعا، وأسفرت زيارة الملكة لنيجيريا فى عام ١٩٥٦ عن تأييد جميع الأحزاب لكل من الملكة وللمثل الكومنولث العليا. وعقدت المؤتمرات النهائية من أجل الاستقلال فى لندن خلال عام ١٩٥٧.

وكان ضعف رئيس الجهاز التنفيذى للاتحاد يمثل خطورة كبيرة، ولم يكن دستور ما كفرنسون يقضى بخلق منصب كهذا، بسبب أن الحاكم البريطانى كان يعهد إليه بتصريف الأمور، ولأن أى إقليم لم يكن يقبل مرشحا من إقليم آخر، وكانت تعديلات عام ١٩٥٤ تقوم على أساس افتراض حصول حزب واحد على الأغلبية، إلا أنه لما كانت هناك ثلاثة أحزاب إقليمية متساوية تقريبا - فإن هذا لم يحدث، ولذلك فقد قضى المؤتمر النهائى بتعيين رئيس وزراء فيدرالى يقوم بنفسه بتعيين مجلس وزرائه، وأصبح فى الإمكان تشكيل حكومة ائتلافية يشترك فيها جميع الأحزاب. واتفق على أن يكون الحاج أبو بكر تافاوا باليوا أول من يشغل منصب رئيس مجلس الوزراء.

وحددت الحكومة الجديدة الثانى من إبريل ١٩٦٠ لإعلان الاستقلال. ولم تعلق بريطانيا على ذلك بسبب التردد ومشكلة نقص التعليم فى الشمال. وفى سنة ١٩٥٩ كانت علامات التقدم وروح التعاون الفيدرالى الخالص تبعث على الأمل، ولذا اتفقت كل الأحزاب على بدء فترة الانتقال من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠، وكرست الفترة السابقة على الاستقلال أساساً لإقامة جهاز برلمانى فعال يناسب الوضع الجديد، والإعداد للتوسع فى التعليم، والتنمية الاقتصادية، وتنظيم القوانين السالفة. واستمرت العلاقات الفيدرالية تمثل الخطر الأكبر: وخشى كثيرون من المراقبين والسياسيين من ظهور

الروح الانفصالية التي لم يعالجها هذا الدستور ذا الصبغة الأمريكية .
إلا أن الجميع حرصوا على تفادى وقوع "مثل ذلك" ، وتعود السياسيون
والناخبون على الأساليب البرلمانية البارعة والوصول لحلول وسط .

وكان مجلس الوزراء ، قبل الاستقلال ، وبعبءه ، يمثل تحالفا بين كتلة
مؤتمر شعوب الشمال وكتاتي المجلس الوطنى لنيجيريا والكامبيرون ، والاتحاد
التقدمى للعناصر الشمالية . وقد نشأ هذا التحالف من إحساس هذه الأحزاب
بضرورة الوحدة الوطنية ، ومن الاتصالات الشخصية والرغبة المشتركة فى
الحد من نشاط حزب جماعة العمل المحكم التنظيم الذى تسيطر عليه (اليوربا) .
ويتزعمه (أولوو) . وكانت كل الأحزاب تفضل الارتباط بالكونغرس ،
لأن هذا الارتباط كان يسهم فى تأكيد الشعور العام بالولاء . ولقد كان هناك
اتفاق عام على ضرورة تحقيق الديمقراطية الوطنية التى تقوم على زيادة فرص
التعليم — إلا أن أمراء الشمال لم يكونوا يتعجلون تحقيق هذا وفى نفس الوقت
فإن ساردونا (Sardana) الذى كان له نفوذ واسع فى سوكونو — ، والذى
كان فخوراً بواقعية ودقة تقديراته السياسية — حرص على عدم تشجيع ظهور
أى أفكار ، عقائدية أو ثورية ، بين الأرستقراطيين الآخرين .

وتمثل السياسة الخارجية لنيجيريا واقعية يمكن مقارنتها بتلك الواقعية التى
اتسمت بها السياسة الداخلية . ويبدو أن كل الأحزاب كانت تعرف أن للبلاد
وضعا فريداً يرجع إلى كبر مساحتها ، والتباين الكبير بين أجزائها . ولذا فإن
نيجيريا كانت أقل من غانا اهتماماً بمبادئ الوحدة الأفريقية . ويحس الكثيرون
أن مثل هذا التحالف الفيدرالى كان يمكن أن يخلق مشكلات فيدرالية أكبر
من تلك التى لدى نيجيريا . وكانت الحكومة تدرك أن سياستها يجب أن تقوم
على نوع من التصور الدبلوماسى ، والتوازن الداخلى ، وعلى مكانتها باعتبارها
أكبر دولة أفريقية مكنتة بالسكان . وعلى النقيض من هذا فإن (جماعة العمل)
كانت تطالب بالمساحة بقدر أكبر فى ميدان سياسات القوى .

ونيجيريا — بمجموع سكانها الكبير ، ومجتمعها المتنوع ، ودستورها

الذى يعد من أكثر الدساتير تعقيدا فى الكومنولث الاستوائى — تختلف اختلافا
بيننا عن سيراليون التى تعتبر أصغر عضو فى الكومنولث وأكثرها حداثة .
ففى هذه المستعمرة الساحلية (سيراليون) يوجد نحو ١٢٠,٠٠٠ كرىولى ،
كان يرجع نصفهم فى الأصل إلى العبيد السابقين الذين حرروا ، فى حين يرجع
النصف الآخر إلى العناصر التى اندمجت فيهم من القبائل المجاورة ، ويعيشون
حياة أوربية ، ويعملون بالتجارة فى المستعمرة الساحلية ، فى حين سكنت فى
المناطق الداخلية من الحمية قبائل أفريقية يزيد عددها على الكرىولى بنحو
خمس عشرة مرة ، وتخضع لسلطة الرؤساء التقليديين . وبعد عام ١٩٢٤ دخل
بعض كبار الرؤساء المجلس التشريعى للمستعمرة ، إلا أن القوانين والإدارة
وعمليات التنمية فى المناطق الداخلية كانت تختلف عنها فى المناطق الساحلية —
ولقد نمت القومية ببطء نسبى إلى حد ما ، ويرجع ذلك أن الحكومة البريطانية
لم تحاول جادة تشجيع الإقليميين على الاندماج معا ، ولأن الكرىوليين كان
يهمهم الاحتفاظ بمراكزهم السياسية والتجارية الممتازة نسبيا بالنسبة
للمحمية .

وبنى ميناء « فريتون » وهو أفضل ميناء فى غرب أفريقيا فجأة فى أثناء
الحرب العالمية الثانية . ولتشغيل الميناء استورد عمال من الحمية ، وأدى اتصالهم
بالكرىوليين إلى حدة المنافسة بين المستعمرة والأقاليم الداخلية . وزاد عدد
الأعضاء الأفريقيين فى المجلس التشريعى فى عام ١٩٤٣ ، إلا أن اقتراح
الحكومة الخاص بزيادة اشتراك ممثلى الحمية فى المجلس أحدث أزمة عاقت
أى تطور آخر . وفى عام ١٩٥١ أصدرت بريطانيا دستورا جديدا وظل
الجهاز التنفيذى مؤلفا من البريطانيين ، إلا أن المجلس التشريعى أعيد تشكيله
فصار يضم سبعة موظفين بريطانيين واثنين من التجار البريطانيين كلهم بالتعيين ،
أو سبعة أعضاء عن المستعمرة ينتخبون بواسطة أصحاب الأملاك ، وأربعة
عشر عضواً آخر معظمهم من الرؤساء وينتخبون بواسطة المجالس المحلية
فى المحمية .

(م ٢٨ — أفريقيا)

وقوى - تقدم غانا نحو الاستقلال - الشعور الوطني الذي اتضح في ثورة الكريولى الأولى ضد الرؤساء في عام ١٩٥٥ ، وفي الاضطرابات التي وقعت في المحمية بعد سنة من هذا التاريخ. وقضى التعديل الذى أجري عام ١٩٥٧ على الدستور بزيادة عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعى ، وتشكيل مجلس وزارى مسئول ليحكم البلاد حكما ذاتيا . ومن بين الأعضاء الواحد والخمسين في المجلس التشريعى كان أربعة عشر يمثلون المستعمرة ، وخمسة وعشرون يمثلون المحمية ، ويختار هؤلاء عن طريق الانتخاب العام ، أما الأعضاء الاثنا عشر الباقون فكانوا من الرؤساء ، فقد كانوا ينتخبون انتخابا غير مباشر عن طريق مجالس المحمية ، ونقص عدد الأعضاء الرسميين إلى أربعة ، وأصبحت السلطة التنفيذية في يد السير ميلتون مارجاي وهو من أهل المحمية. وكان قد تقاعد بعد أن عمل كطبيب في الإدارة الطبية لحكومة المستعمرات . وحصل (حزب الشعب) - الذى يزعّمه - على الأغلبية في التصويت ، على أحد البرامج السياسية المتخلفة نسبيا . وكان هذا البرنامج يطالب بتحقيق الاستقلال في عام ١٩٦٢ . ونتيجة للجهود غير العادية التى بذلت للإمراع باستقلال البلاد حصلت سيراليون على حريتها ، وأصبحت عضوا في الكومنولث البريطانى قبل التاريخ المحدد بعام ، وكان ذلك في ٢٧ أبريل عام ١٩٦١ .

وكانت التنمية الناجحة في سبيل اليون تعتمد على تحقيق مطلبين أساسيين ،
يتصل المطلب الأول بعمليات التنقيب الفردى عن رواسب الألماس النهرية .
وكان القانون يلزم ببيع الألماس بأثمان ثابتة لشركة دى بيرز (*) إلا أن

(*) تأسست هذه الشركة في سنة ١٨٨٠ بهدف استغلال مناجم الألماس ، وأسهم الاستعماري البريطاني (ريسل رودس) بنصيب كبير فيها ، وعين سكرتيرا لهذه الشركة ، فاستغل منصبه هذا وأرباحه من التعدين لتثبيت أقدام الإنجليز في جنوب أفريقيا . ويمثل الألماس ٦٥ ٪ من حصيلة صادرات سريلون (المتمرجم) .

العمليات التسويقية ، غير القانونية كانت منتشرة ، ولم تكن تحصل أية ضرائب على هذه العمليات ، وبالإضافة إلى كان كثيرون من صيادي السمك يتطعمون إلى القضاة على مهربي البضائع والسماسرة الاستغلاليين ، وإنشاء شركات التسويق التعاونية أو الوطنية . وكان المطلب الثاني هو ضرورة الإسراع في التوسع في التعليم وتوحيد القوانين وتحقيق الإدارة الديمقراطية في المحمية السابقة .



وفيما عدا غامبيا - التي كانت عبارة عن مقاطعة صغيرة مطاطة بأرض
جنوبية والتي لم يكن مستقبلها قد تحدد بعد - تحولت إمبراطورية غرب
أفريقيا البريطانية إلى ثلاثة أعضاء ذوى سيادة في الكومنولث (*) ، اختار
اثنان منها النظام الملكي ، واختار الثالث النظام الجمهوري . وتعتبر سيراليون

(*) استقر نظام الحكم في هذه البلاد كما يلي : فقد استقلت (ساحل الذهب) في ١٩٥٧ باسم (جمهورية غانا) ، ونيجيريا في ١٩٦٠ وقام بها نظام جمهوري فيدرالى ، وسيراليون في ١٩٦١ وأعلن بها النظام الجمهوري في عام ١٩٧١ (المترجم) .

أكثر اعتماداً على الكومنولث من الناحية الاقتصادية بسبب صغر حجمها - ويرجع اشتراك نيجيريا في الكومنولث إلى أسباب حيوية ، هي الولاء والاحترام ، في حين أن غانا - باعتبارها الدولة الرائدة التي كافحت بمرارة من أجل مركزها - قد أصبحت أقل ارتباطاً بالجماعة الدولية ، ومع هذا فإن الكومنولث يعتبر بالنسبة للأعضاء الثلاثة مصدراً لرأس المال ، وعوناً طامحاً على تسويق حاصلاتها عن طريق ما يكفله للأعضاء من ميزات جمركية - وهو قبل كل شيء رمز لتنظيم سياسي وتاريخي وقانوني مشترك .

نحو مجتمع جديد

وضعت الحرب العالمية الأولى النظام الاستعماري الفرنسي موضع اختبار عسير ، فمنذ سنة ١٩٠٥ كانت مناطق غرب أفريقيا ، من السنغال حتى بحيرة تشاد ، خاضعة لنظام مركزي بيروقراطي . وبعد عام ١٩٠٧ خضعت المنطقة الواقعة ما بين بحيرة تشاد وشمال نهر الكونغو لنظام حكم مركزي مشابه . بيد أنه كان أقل فاعلية ، وكانت الامتيازات الخاصة التي سيطرت على شمال نهر الكونغو أقل قوة ، وأقصر عمراً ، بل وأقل ثمرية عن نظيراتها في الكونغو البلجيكي . ولكن مضار هذه الامتيازات انتشرت على نطاق واسع ، وكانت موضع استنكار الرأي العام الفرنسي الذي بدأ يعتمد أن نظام الحكم المركزي هو السبيل الوحيد للقضاء على الفصائح الاستعمارية .

ومن الناحية النظرية كان سكان المستعمرات الأفريقية الفرنسية يتحولون إلى مواطنين فرنسيين ويندمجون في الجمهورية على المدى البعيد (*) . وفي أثناء ذلك كانت الحكومة الفرنسية في غرب أفريقيا - تسيطر عليها بيروقراطية مستقلة ، تساندتها السلطات المسلمة القوية (**) . ولم تكن هذه الحكومة لتواجه المشكلات العملية التي تنتج من أي استيعاب حقيقي أو حكومة مثلية .

(*) . بنيت السياسة الاستعمارية الفرنسية في أفريقيا على بعض المبادئ الدائمة في مظهرها التي أعلنتها الثورة الفرنسية - من ذلك نظرية الاستيعاب التي تستند إلى أن جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا مواطنين فرنسيين ، وترتب على هذا صيغ المستعمرات بالصيغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين . (المترجم) .

(**) . كان للعرب نشاط ملحوظ في هذه المنطقة في غرب أفريقيا خلال العصور الحديثة واستطاعوا أن يكونوا مالكا زاهرة لها تاريخها وحضارتها في هذا الجزء من أفريقيا (المترجم) .

وقد وجد هذا الانقسام بين النظرية المجردة والممارسة الفعلية أيضاً في أفريقيا الاستوائية الفرنسية ، مع فرق واحد وهو أن سكان أفريقيا الاستوائية كانوا قليلي العدد مبشرين ، ولم يخضعوا للسلطات الإسلامية القوية إلا نادراً ، ونتيجة لذلك كانت الإدارة الفرنسية أقل فاعلية . وظلت كل من المجموعتين الاستعماريتين الفرنسيتين (*) تحكم حتى عام ١٩٤٠ طبقاً لفكرة واحدة ، وبقيت غرب أفريقيا كمصدر احتياطي للأيدى العاملة الضرورية للاقتصاد الفرنسي الحضري ، كما اعتمد الجيش الفرنسي اعتماداً كبيراً على المجندين الأفريقيين ملء صفوفه ، ولما كانت أفريقيا الاستوائية لا تستطيع الإسهام في ذلك مثل غرب أفريقيا ، بسبب قلة عدد سكانها ، فقد تحولت إلى ميدان للنزاع بين أصحاب الامتيازات الاستغلاليين وجماعات الإنسانيين .

وهكذا كانت اليد العاملة هي المشكلة الأساسية في كل من أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية — فبينما كان غرب أفريقيا مورداً للعمالة ، كانت أفريقيا الاستوائية تفتقر إليها ، وكانت الوسيلة الشائعة في كل أفريقيا الفرنسية فيما بين الحربين العالميتين للتغلب على هذه المشكلة هي السخرة الإجبارية . وكان العمال يجندون للعمل في الأعمال العامة وخاصة في مشروعات النقل ، إلا أن نظام السخرة للعمالة الخاصة التي كان يحتاج إليها كل من أصحاب الامتيازات والمشروعات الخاصة في أفريقيا الاستوائية لم يكن معروفاً . ومع أن هذا النظام لم يكن بالضرورة رشيداً أو ناجحاً ، فإنه كان يناسب غرب أفريقيا بوجه عام ومع ذلك فقد فشل تطبيقه في الاتحاد الفيدرالي في أفريقيا الفرنسية الاستوائية بسبب عدم وجود عدد كاف من الأفريقيين يمكن إجبارهم على العمل . على أن الخط الحديدي بين الكونغو والمحيط والذي ترتب عليه خفض الطلب على الأعداد الكبيرة من المحمالين لم يستكمل حتى عام ١٩٣٥ — وعرفت الأعمال العامة والإصلاحات الضئيلة تنفيذ مشروعات الامتياز .

(*) يقصد أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية (المترجم) .

أ وقد لفت كثير من الرحالة — وخاصة رينيه ماران في عام ١٩٢١ وأندريه جيد في عامي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ — الأنظار إلى للتناقض في السياسة الاستوائية ، إلا أن الاستياء من هذه السياسة لم يتحول إلى حركة فعالة من أجل إصلاحها . وصممت فرنسا في عام ١٩١٩ على تطبيق نظام التجنيد الإلزامي في الجيش في المستعمرات . وكان ارتفاع عدد الضحايا في الحرب الأوروبية قد أضعفت القوة العسكرية للبلد الأم ، التي كان معدل نمو سكانها أقل من معدل النمو في كل من ألمانيا وبريطانيا . فوقع عبء المشروع الجديد للتجنيد على عاتق غرب أفريقيا ، خاصة السنغال ، وكان الذكور الأفريقيون يستدعون للخدمة في سن التاسعة عشرة ، ولكنهم كانوا يقضون ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية الفعلية بدلا من ثمانية عشر شهراً كان يقضيها الفرنسيون ، وكانت النتائج غير مرضية ، وليس كما كانت تتوقع باريس ، ورفض تسعة أعشار الرجال الذين في سن الخدمة العسكرية لأسباب طبية ، أما الذين قبلوا فقد أثبتوا أنهم غير صالحين للحياة العسكرية في مناخية مغايرة لبلادهم ، وكان يموت جندي من بين كل ثمانية في الخدمة العسكرية في فرنسا ، أو الهند الصينية ، أو سوريا ، ومن بين كل اثني عشر جندياً كان يصاب واحد بالسل . أما الذين عاشوا فقد أصبحوا مثل الأوربيين وتأقلموا على الحياة في الثكنات ، وعادة ما كانوا يبقون في فرنسا كعمال غير مهرة أو أنصاف مهرة . وبعض الذين عادوا منهم إلى أوطانهم كانوا يحسون بالقلق ، وكان ينظر إليهم بعين الشك والاستنكار في المجتمع الأفريقي . ونتيجة لذلك انفصل المجندون إلزامياً عن أوطانهم ، وظهرت طبقة جديدة تعتمد على الاقتصاد والمجتمع الأوربي . وإن كانت هذه الطبقة لم تستوعب في هذا المجتمع بدرجة كاملة .

وكانت هذه المجموعة شبه الأوربية تضم أيضاً عدداً ضئيلاً من الأفريقيين المتعلمين ، أو من الناحية النظرية كان نظام التعليم الحكومي يعمل على نشر اللغة الفرنسية بين السكان الأفريقيين ، ولكنه من الناحية

العملية خلق طائفة قليلة من الأفريقيين الصالحين للخدمة المدنية . وكان معظم هؤلاء مستوفين لشرط تعلم الفرنسية الضروري للتعين في المناصب الرئيسية . أما الباقون فكانوا يلتحقون بالأعمال الإدارية الحكومية ، أو ينضمون إلى طائفة الجنود القدامى الذين تشبهوا بالأوروبيين .

وهكذا أخفقت الأحلام الأولى للامبراطورية التي كانت تهدف للتقدم في التجارة وتحقيق رفاهية . وكان الفرنسيون لا يرغبون في استثمار أموالهم في مشروعات طويلة الأمد أو محفوفة بالمخاطر من أجل السودان (١) ومع ذلك فبعد احتلال الجيش للغابات المطيرة في أفريقيا الغربية ظهر الاهتمام بالزراعة — وبالإضافة إلى مزارع الفول السوداني في السنغال ، ظهرت مزارع الكاكاو والبن والموز في ساحل العاج ، وزيت النخيل في داهومي والموز في غينيا ، وسرعان ما بدأ الأفريقيون يقلدون الزراعة ، ولذا ارتفع الإنتاج الزراعي بسرعة . وبنمو التجارة حصلت الحكومة على دخل يكفي لتمويل مشروعات الموانئ والسكك الحديدية ، وفي عام ١٩٣٠ وصل طول خطوط السكك الحديدية الممتدة بين غينيا والسنغال وداهومي وساحل العاج إلى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ميل في الداخل . وبالرغم من أن السودان الفرنسي كان إنتاجه مما يحتاج إليه فرنسا قليلا — فإنه كان من الممكن الحصول على مصادر جديدة للعمالة منه ، وأصبح في الإمكان القيام بإصلاحات داخلية واسعة .

وفي نهاية الحرب العالمية الأولى منحت عصبة الأمم لفرنسا حق الانتداب على اثنتين من المستعمرات الألمانية السابقة ، وهما : معظم الكاميرون ، وأقل من نصف (توجولاند) . على حين أدمجت مساحة ضيقة من الأرض على طول الحدود القريبة لكل من المستعمرتين في المناطق الإنجليزية المتاخمة فضمت مقاطعة الكاميرون إلى نيجيريا وغرب توجو إلى ساحل الذهب . ولكن المناطق الفرنسية ظلت تمثل كيانات منفصلة . وفي هذه المناطق الأخيرة (١) المقصود المناطق الواقعة في غرب أفريقيا والتي أطلق عليها اسم (السودان الفونسي) وليس السودان وادي النيل — انظر الخريطة (المترجم) .

كانت أساليب الحكم والسياسات الإدارية تماثل الأساليب والسياسات المطبقة في أفريقيا الغربية والاستوائية الفرنسية ، وكان المطالب الوحيد لعصبة الأمم هو منع الاحتكارات ، ولم تتضمن أى مستعمرة من المستعمرتين موضوعتين تحت الانتداب إلى المستعمرات القيدالية الفرنسية ، إلا أن قرارات باريس كانت تطبق دون تمييز على كلا النوعين من المستعمرات .

ولم تحدث تغيرات دستورية هامة في أفريقيا الفرنسية في فترة ما بين الحربين . واستمر رجال الإدارة المركزية في (داكار) و (برازافيل) في تعريف الأمور واتخاذ القرارات (*) . وتحسنت السكك الحديدية ، ونمت الزراعة في المنطقة الساحلية ، وضعفت الامتيازات في حوض الكونغو ، وكان ذلك راجعا إلى ظروف الكساد أكثر مما يرجع إلى الإصلاحات ، ولكن ظلت السخرة ، ونظام العمالة الإجبارية وانفصال طبقة صغيرة من المعلمين (أطلق عليها اسم الخبة الممتازة) دون تغيير . (*) وبقيت المنطقة الاستوائية تعاني من ضالة التمويل وسوء الإدارة ، وظل غرب أفريقيا يحكم حكما فاشستيا ، ويعاني من مشكلات العمالة ، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية . وفي ظل هذه الظروف اندلعت الحرب العالمية الثانية ، وزادت صادرات المنطقة لفرنسا زيادة سريعة في بادئ الأمر ، ووجهت عناية كبيرة لدعم القوة العسكرية للمستعمرات ، وزاد نطاق التجنيد الإلزامي والسخرة بدرجة كبيرة . وحين استسلمت حكومة فرنسا لألمانيا — بقي معظم أصحاب السلطة من موظفي الحكومة لنظام الحكم في فيشي . وبالرغم من أن غرب أفريقيا قد انسحبت

(*) حين لجأت فرنسا إلى تجميع مستعمراتها في وحدات فيدرالية لتسهيل إدارتها أصبح لكل مستعمرة منها حاكم مسئول أمام الحاكم العام في (داكار) المختص بأفريقيا الغربية الفرنسية والحاكم العام في (برازافيل) فيما يتعلق بأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، وكان البرلمان الفرنسي هو الذي يصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات ، وعلى حكام المستعمرات أن يصدروا الأوامر المحلية بتنفيذ هذه التشريعات (المترجم) .

(*) أدت سياسة (الفرنسية) إلى خلق هذه القلة من الأفريقيين التي استوعبت الثقافة الفرنسية وقد منحتها فرنسا امتيازات ليتخذ منها حلقة وصل بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين (المترجم) .

من معسكر الحلفاء ، فإنه لم يسمح للسلطات الألمانية على الإطلاق بالدخول إلى داكار ، العاصمة الاستراتيجية لغرب أفريقيا الفرنسية ، وأصبحت الحدود مع المستعمرات البريطانية تخضع لهدنة غير رسمية . ومع ذلك فإن من ييدهم الأمور في أفريقيا الاستوائية حولوا ولاهم من فيشي إلى القائد الفرنسي الحر المنفى ، الجنرال شارل ديغول . وربما كان الموظفون المنسيون طويلا في (برازافيل) والذين كان معظمهم أقل مركزا ولم يكونوا مرموقين كالموظفين في داكار — أكثر استعدادا للتضحية بفرصهم في الترقى والمنح الحكومية .

وكان فيليكس إيبيو الذي ولد في غينيا الفرنسية هو أول من أيد ديغول تأييدا فعليا ، وأسهم في دعم مركزه الاستراتيجي . وكان (فيليكس) حاكما على تشاد وشغل أعلى منصب أتيح للأفريقيين الزوج في الوظائف الفرنسية . وتطوع أهالي أفريقيا الاستوائية للدفاع عن قضية الحلفاء ، ووافقوا على زيادة أعمال السخرة ، ورحلوا من بلادهم إلى مقر القيادة العسكرية الفرنسية . ونجح العمل السريع المشترك من تشاد والكونغو ونيجيريا ، في إنقاذ الكامبيرون والجابون من سيطرة حكومة فيشي ، وساعدت الطرق التي أنشئت حديثا — بين برازافيل والكامبيرون ونيجيريا — على تركيز القوات في تشاد ، واستطاع الكولونيل لكليرك أن يندفع بالقوات الفرنسية بسرعة إلى ليبيا عبر ما يقرب من خمسمائة ميل من الأرض الصحراوية . وفي أواخر عام ١٩٤١ اشتبك بقواته التي كان ٨٤٪ منها من الأفريقيين مرة أخرى في معركة مع قوات المحور .

ورفع دي جول — إيبيو إلى منصب الحاكم العام في برازافيل ، وأعاد تنظيم الاتحاد الفيدرالي الاستوائي من أساسه ، ونظم النشاط التعديني ونظام استثمار مزارع المطاط والقطن . كما أعد النظام المصرفي لخدمة الحكومة في فترة الحرب : وألغيت الامتيازات ، وأعيد مشايخ القبائل التقليديون للحكم وعمل « أيبيو » على القضاء على الصفوة البيروقراطية لكي تحل محلها القيادات

الشعبية . وتم تعيين عدد من القضاة الأفريقيين ، وعدلت القوانين العرفية ، وضعت أسس نظام تعليمي واسع النطاق ، وأصبحت الصناعة تحت إشراف الوطنيين ، وتحول الزراع الأوروبيون إلى مجموعة لتعليم الخاصة من الفلاحين . وشجع المهاجرون ، سواء من الأحرار أو من العبيد المحررين ، على اصطحاب أسرهم معهم . وكان أثر هذه التنظيمات عميقا — فقد ارتفعت معنويات الأفريقيين وتحطم النظام الإداري الفرنسي التقليدي الاستعماري ، وتسببت الحرب في انخفاض مستوى المعيشة الفردية ، ولكن منذ عام ١٩٤٥ كان التحمس من أجل التقدم في المستقبل كان قد تأصل في النفوس ، وأثبتت الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية — بعد أن تدعمت وتخلصت من نظام الحكم المركزي الصارم السابق — أنها أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الإقليمية ، وأكثر حرصا واهتماما بمتطلبات الأفريقيين المنتشرين هنا وهناك . ووضعت الأسس القانونية للاتجاه الاستعماري الجديد في مؤتمر الإداريين والسياسيين الفرنسيين الأحرار الذي عقد في برازافيل في يناير عام ١٩٤٤ . ولم يمثل الأفريقيون في المؤتمر ، وكانت مقترحات المؤتمر السياسية تتسم بالتحفظ ، وشملت هذه المقترحات تحقيق مبدأ التدرج في التمثيل ولا مركزية الحكم في المستعمرات دون أية حقوق في الانفصال أو الحكم الذاتي ، إلا أن المقترحات الاقتصادية والاجتماعية كانت تقدمية إلى حد ما ، وشملت المطالبة بالتخطيط المنسق لتنمية الموارد وتطوير الصناعة ورفع مستويات المعيشة ، وتوسيع قاعدة الخدمات التعليمية والطبية . وكان تأثير آراء (إيبيو) وجهود أفريقيا الاستوائية زمن الحرب واضحة من مقترحات مؤتمر برازافيل (*)

(*) كان مؤتمر برازافيل اقناعا لحكام المستعمرات الفرنسية ورجال الإدارة وبعض أعضاء البرلمان وممثلات الاتحادات التجارية — وقد استبعد المؤتمر كل اتجاه نحو تحرير المستعمرات من ارتباطها بفرنسا لكنه أشار بتمثيل المستعمرات على نطاق أوسع في الجمعية الوطنية والمحاسن المنتخبة تقديرا لتضحياتها في الحرب . وأهم قرارات المؤتمر هي التي اتجهت لعلاج المشكلات الاجتماعية ، وما يتعلق بالتعليم والاقتصاد (المترجم) .

وتوفى « لايو » في عام ١٩٤٤ . واستولى دييجول على السلطة في فرنسا بعد التحرير ولكنه أبعد عن منصبه في عام ١٩٤٦ إثر قيام الجمهورية الرابعة . ولم يكن قد مر وقت كاف حتى يعطى مشروع برازافيل ثماره المطلوبة ، وعمات الحكومة بعد الحرب على إعادة النظام وتنظيم الإمبراطورية ، وأخذت الجمعية الوطنية الفرنسية بكثير من مقترحات مشروع برازافيل في عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ فألغى نظام السخرة ، ومنح الأفريقيون بعض الحقوق المدنية والوطنية . واشترك ممثلو المستعمرات الأفريقية لأول مرة في الهيئة التشريعية المركزية . ومع ذلك فقد اختفى الاتجاه الخاص بإنشاء اتحاد فيدرالى للمستعمرات الفرنسية فجأة بعد أن رفض الناخبون في العاصمة الموافقة على الدستور بعد اكتماله . وأصبحت فرنسا دولة محافظة . وأدى هذا إلى تغير جذرى في وجهات النظر في المستعمرات .

وأعاد الدستور الثانى الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، سياسة المركزية التقليدية وفكرة الاستيعاب على المدى البعيد . وظلت الحقوق والمؤسسات الممثلة « للمواطنين عبر البحار » دون تحديد على الرغم من أن المجالس الانتخابية كانت قد تأسست بقانون ، فور التصديق على الدستور . ولمدة اثني عشر عاماً تالية لذلك كان التناقض بين أسس دستور عام ١٩٤٦ ومبدأ التخلي التدريجى عن الاتجاه الفيدرالى يشغل بال السياسيين الاستعماريين ورجال السياسة الفرنسيين ، ولم يكن الأفريقيون متفهمين فى رأى حول صلاحية أى من النظامين .

وكان تركيب الحكومة بعد عام ١٩٤٦ معقداً إلى حد ما رغم مركزيتها ، وكان الهدف هو ضمان سيطرة العناصر الأوربية . وكانت لكل إقليم من الأقاليم الفرنسية (منها ثمانية فى غرب أفريقيا الاستوائية) — هيئة تشريعية من مجلسين تسمى بالمجلس العام أو الجمعية الإقليمية . وكان الأوربيون المقيمون فى المستعمرات ينتخبون مجلس الشيوخ ، أما الأفريقيون فكانوا ينتخبون المجلس النيابى . (وفى السنغال كانت الجمعية الإقليمية تتألف من

مجلس تشريعى واحد ، وفى هذه الحالة لم تكن هناك تفرقة بين المنتخبين الأوربيين والأفريقيين) . وكان كل مجلس يختار ممثليه للمجالس الجمهورى الذى يسمى باسم (مجلس الشيوخ فى باريس) . (وكانت مجالس الشيوخ فى أقاليم أفريقيا الاستوائية الأربعة تمثل فى مجلس باريس ، وكان مندوبو السنغال يختارون بواسطة مجلس واحد) . وكان الممثلون فى الجمعية الوطنية يختارون فى جاسية مشتركة للمجلسين فى كل إقليم ؛ إلا أن ٩٦% من المقاعد فى باريس كانت محجوزة للفرنسيين . وفضلاً عن ذلك كانت كل جمعية إقليمية تجتمع بمجلسها لاختيار الممثلين للمجلس الأعلى ، الذى كان يجتمع فى (دكار) و (برازافيل) ، ويقدم المشورة لحكام عموم اتحادات وسط وغرب أفريقيا الفيدرالية . وكانت كل جمعية إقليمية تختار مندوبها فى (المجلس الاتحادى الفرنسى) فى أثناء اجتماع مجلسها . وكانت فرنسا تستأثر بنحو خمسين فى المائة من نسبة التمثيل فى المجلس الأخير ، وهى نسبة تناسب حجم سكانها . وكان بعض الأفريقيين يأملون أن يتحول المجلس الاتحادى إلى برلمان فيدرالى ، ولكنه ظل استشارياً بحتاً ، فى حين استمرت الجمعية الوطنية تمارس سيطرة كاملة على المسائل التشريعية من خلال حكام عموم فى دكار وبرازافيل ، واستمرت هذه السلطات المركزية تعد الميزانيات وتحدد قيمة الضرائب الأساسية لاتحاداتها الفيدرالية . وكان فى وسع المجالس العامة والجمعيات الإقليمية أن تزيد ميزانية الاتحادات ، ولكنه لم يكن من اختصاصها أن تنتقص من مخصصات الحكام العموميين ، وصدر قانون لامين جوى فى عام ١٩٤٦ ، ليضفى الطابع القانونى على جميع التنظيمات التى استحدثت . وقد قسم هذا القانون المواطنين إلى طبقتين : مواطنى الجمهورية ومواطنى الاتحاد . ومارست الجمعية الوطنية — التى كانت تمثل الجمهورية الاتحادية(*) — السلطة الفعلية . وكان مجلس الاتحاد يمثل المثل العليا الفيدرالية على المدى الطويل . وظهرت ثلاثة أحزاب سياسية داخل النظام الذى وضع

(x) من أهم ما نص عليه دستور ١٩٤٦ تكوين الجمهورية الاتحادية من الجمهورية الفرنسية ، وأقاليم ما وراء البحار (المترجم) .

في عام ١٩٤٦ يمثل حزب منها وجهة نظر معينة بخصوص التفسيرات المختلفة للترتيبات الدستورية المعقدة. وكان (لامين جوى) ، الذي يمثل السنغال ، يرأس قطاعاً أفريقياً داخل الحزب الفرنسي الاشتراكي . وكانت هذه الحركة تنهض على ، وترتبط بالسياسة الأوروبية تجاه الناخب السنغالي الذي أصبح يتبع برنامجاً يوافق مصالحه المحلية الإقليمية . وسرعان ما تدهور مركز الاشتراكيين الأوربيين ، وفي النهاية سقط (لامين جوى) في الانتخابات ، أما الحزبان السياسيان الآخران فقد تأصلت جذورهما في أفريقيا الفرنسية .

وافتح فيليكس هوفوت بونيه من ساحل العاج المؤتمر الديمقراطي الأفريقي في (بماكو) (*) والسودان في عام ١٩٤٦ . وخلق المؤتمر لنفسه شعباً فرعية داخل كل إقليم وبدا نهجاً قومياً أفريقياً . ومع ذلك فن الناحية الأيديولوجية حاول (هوفوت بونيه) تنمية القوة الاقتصادية والسياسية لأفريقيا داخل إطار الجمهورية الفرنسية الاتحادية الرابعة : واتصل كل حزب إقليمي اتصالاً مباشراً مع الأحزاب الأخرى في غينيا ، وساحل العاج ، والسودان ، وداهومى ، وتشاد ، ووسط الكونغو .. إلخ ، وهكذا أصبح هوفوت بونيه زعيماً شعبياً في ساحل العاج ، ويتمتع بسيطرة أكثر فاعلية على السياسة من سيطرة المؤتمر الديمقراطي الأفريقي .

وفي نفس الوقت أتاح هذا الشكل من التنظيم مجالا خصصاً للتعبير عن الآراء المختلفة داخل المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، سواء أكانت يمينية معتدلة أم يسارية متطرفة . أما الحزب الثانى فهو حزب الاستقلاليين فيما وراء البحار الذى يتزعمه ليوبولد س. سنغور السنغالي الجنسية الذى طالب بتحقيق نظام فيدرالى على شاكاة النظام الذى اقترح في برازافيل ، ولكن هذه الحركة كانت أقل انتشاراً ، وأقل تنظيماً ، من حركة المؤتمر الديمقراطي الأفريقي . وكانت القطاعات المحلية من الحزب الديجولى الفرنسى المعروف باسم (مؤتمر الشعوب الفرنسية) في أفريقيا الاستوائية تتمتع بشعبية كبيرة

(*) تقع على نهر النيجر (انظر الخريطة) — المترجم .

بعد عام ١٩٤٥ ، إلا أن الأفريقيين تحولوا عنه ، وانضموا إلى المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، كما انفصلوا عن الحركة الاشتراكية في غرب أفريقيا .

وحاول الشيوعيون الفرنسيون أن يعملوا في كل مكان من المستعمرات على إعادة إنشاء فروع أفريقية لاتحاد العمل العام الذى يتزعمه النقابى القديم جورج سوريل . وبين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥١ - اضطرب الحزب الشيوعى لتغيير سياسته تجاه كل الإمبراطورية بسبب ثورة الغضب التى اجتاحت أفريقيا الاستوائية لهجوم اتحاد العمل العام على دييجول . فركز الماركسيون نشاطهم على ضرورة تسليح المؤتمر الديمقراطي الأفريقي في كل من أفريقيا الغربية والاستوائية . وأخفقت الجهود الخاصة في الاتحاد الفيدرالى الأخير ، لأن الزيارات المتكررة التى قام بها الزعماء الفرنسيون الشيوعيون قد نشرت على أنها تدخل أوربى يضر بالمصالح المحلية . وأصبح تغلغل النفوذ الشيوعى مرة أخرى بمثابة النهاية ، فالعودة التى قدمها المؤتمر الديمقراطي الأفريقي قد أفسحت المجال للمعارضة التى كانت تمثل آراء شخصية بالاضافة إلى التوصيات الإقليمية . وكانت الجابون تؤيد جين أوبيم وليون مبا السياسيين المحليين المتنافسين . وقد ظل أوبيم ومبا مستقلين ، بالرغم من تعاطفهما مع حزب الاستغلاليين لما وراء البحار السنغالى . وأصبحت أوبانجى — شارى (*) مقاطعة لبارثليمى بوجاندا (Barthelemy Boganda) المؤسس النشط لحركة التطور الاجتماعى لأفريقيا السوداء . في حين أبدت أواسط الكونغو قسماً كان قد جرد من رتبته الكهنوتية هو فولبرت يولو الذى مثل جابريل لست قائد تشاد المارتينيكي (**) المولد — أبقي على بعض الصلات مع جناح (هوفوت بوانيه) داخل المؤتمر الديمقراطي الأفريقي .

(*) سميت باسم نهر أورنجى وهو أحد فروع الكونغو (انظر الخريطة) — (المترجم) .

(**) جزر المارتنيك من جزر الهند الغربية التى بسطت فرنسا سيادتها عليها. (المترجم)

وكان الميدان السياسي في غرب أفريقيا عرضة للتأثر بالتيارات اليسارية ، فقد ولدت الحرب إحساساً بالمرارة نتيجة ازدياد السخرة والتفرقة العنصرية ، وانتهاز هذه الفرصة الشيوعيون البيروقراطيون الموجودون في الحكم في فرنسا . ورغم أن جاذبية شخصية هوفوت بونيه قد حلت محل الأفكار الماركسية المجردة — فقد حاول الشيوعيون أن يحولوا المؤتمر الديمقراطي الأفريقي عن هدفه في تحقيق الوحدة الفرنسية الأفريقية ، وأن يثيروا صراعاً بين الطبقات ويشحنوا الشعور العام ضد الاستعمار . وفي سنة ١٩٥٠ أدرك هوفوت بونيه أن الشيوعية تمثل خطراً على السياسيين الأفريقيين أكثر من أن تكون أنصيراً لهم . وحينئذ كشف المؤتمر الديمقراطي الأفريقي عن مراسلات لاذعة كانت قد تبودلت مع الماركسيين ، وأدت إلى قطيعة تامة بين الأحزاب الفرنسية والسوفيتية . وكانت الحكومة الفرنسية قد بدأت فعلاً في الضغط على الشيوعيين لإخراجهم من المستعمرات ، كما اتخذت في الانتخابات التي أجريت في المستعمرات في عام ١٩٥١ بطريقة كادت تؤدي إلى اختفاء المؤتمر الديمقراطي الأفريقي تماماً مثلما اختفى مؤيدوه الأوائل من قبل .

وأصبح بقاء المؤتمر الديمقراطي الأفريقي بعد ذلك يتوقف إلى حد كبير على مجرد جاذبية (هوفوت بونيه) وعلى قدرة القطاعات الإقليمية على تنمية سياساتها المحلية والتنظيمات الخاصة بها . وانتقل زمام المبادرة في وسط الكونجو إلى يولو (Youlou) . وفي غينيا كانت السليطة في يد سيكوتوري ، وهو من أحقاد ساموري عن طريق الأم (*) ، الذي كان من أشد المعارضين لفرنسا في القرن التاسع عشر . استطاع سيكوتوري ، وثوريته ،

(*) ساموري — من زعماء قبيلة الماندنغو الزنوجية ، وقد اعتنق الإسلام ، واستطاع تكوين مملكة قوية في البلاد التي يرويها النيجو الأعلى وروافده . واتخذ مدينة بيسانوجو على حدود ليبيريا عاصمة له وقد استطاع أن يعرقل تقدم الفرنسيين من الساحل الغربي إلى الداخل ؛ لكنه أسر ونفى إلى جابون حيث مات عام ١٩٠٠ . (المترجم) .

أن يؤسس اتحاداً للعمال ، ودخل اتحاد هذا خلية السياسة الواسعة تحت راية المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، واستطاع هوفوت بونيه أن يفوز فبهزأ ساحقاً في انتخابات ساحل العاج ، وأن يحتفظ بقيادة اتحاد المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، كما استطاع بنهوضه أن يكبح الاتجاهات المتطرفة ، ويتغلب على عمليات التسرب من الخارج والميول اللامركزية .

ولم يحن عام ١٩٥٥ حتى كانت كل الأقاليم الفرنسية في غرب أفريقيا باستثناء السنغال والجابون تحت لواء المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، ولكن القطاعات المحلية ، كانت لها وجهات نظر متباينة . وقد أعد برنامج للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الفرنسية بلغت أهميته حداً لا تقل عن أهمية المؤثرات السياسية . وفي عام ١٩٤٤ رسمت في برازافيل الخطوط العريضة للتوسع في مجالات التعليم والطب والتكنولوجيا — ولقد اتخذ مجلس فرنسا التأسيسيان في عام ١٩٤٦ خطوات من أجل إنجاز هذه المشروعات على نطاق واسع ، ولكن أفريقيا الاستعمارية ظلت تعاني من التضخم المالي الخطير والنقص المزمن في رؤوس الأموال ، ولما كان رأس المال الخاص قد أصبح نادراً في أوروبا بعد الحرب — لذلك كان أصحاب رؤوس الأموال الخاصة أكثر تردداً وعزوفاً عن ذي قبل في المخاطرة بأقوالهم . وفي الواقع فإن فرنسا — بعد أن استعادت صناعاتها من جديد — حاولت إعاقه تطور الصناعة في أفريقيا والحيولة دون تنفيذ الإصلاحات الجذرية . هذا على أن الخبراء الذين كان يمكن أن يسترشد المخططون في برازافيل بأرائهم — كانوا مبعدين على العمل لصالحهم بحكومة فيشي ، إلا أن الحاجة كانت ماسة بحيث لم تكن تسمح بأي تأخير . وهكذا أصبحت أفريقيا — عن غير قصد — بين مناطق ما وراء البحار الداخلة ضمن نطاق خطة مونيه (Monnet) للتطوير والتجهيز التي بدأت تنفيذها في عام ١٩٤٦ وتدفق المال من فرنسا والأقاليم إلى صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكانت أهداف الصندوق تشمل إعداد البحوث وتحسين (م ٢٩ — أفريقيا)

الخدمات العامة ، وزيادة الإنتاج ، وتحقيق التقدم الاجتماعى ، واحتاجت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى بعض الوقت لجمع رأس المال والحصول على الأجهزة ، وتصحيح الأخطاء الخطيرة فى التخطيط المبدئى . ورفض الأفريقيون سيطرة المخططين الفرنسيين ، وانتقدوا كثيراً من المشروعات القديمة . وكانت معظم الأموال تنفق على النقل والقروض التى تقدم للهيئات العامة أو الخاصة ، وأهملت المشروعات المتعلقة بالتعليم والمناطق الريفية وزيادة القدرة الإنتاجية . وانكشف الأخطاء فى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، فى الوقت الذى كانت فيه الشيوعية فى أوجها فى أفريقيا الفرنسية ، وعهد إلى صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بزيادة الإنتاج ، فى ضوء خطة التنمية الطويلة المدى للاقتصاد الفرنسى . لكن التطور الاجتماعى لأفريقيا كان مازال مهملاً . وأدت التزامات فرنسا الكبيرة فى كوريا والهند الصينية والجزائر ومنظمة شمال الأطلسي وحرب السويس - إلى تحويل جزء كبير من الاعتمادات المالية التى كانت مخصصة لخطة ١٩٥١ فصاعداً - ووجدت الحكومات الإقليمية أن مشروعات صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية - وإنشاء الطرق والمدارس والسكك الحديدية يتطلب تنفيذها أكثر مما يستطيع دفعه الضرائب أن يتحملوا ، وبالتالي فقد قدم البنك العالمى المال للإصلاحات التى تخصص الموارد الإقليمية لمشروعات التنمية الأخرى . وستؤدى هذه التحسينات بمرور الوقت إلى خلق اقتصاد أوسع وأكثر توازناً ، بحيث يستطيع أن يمول المشروعات الجديدة ، وقد طلبت الجمعية الوطنية الفرنسية من صندوق الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية أن تخصص ٢٠ ٪ من أمواله للمشروعات الخاصة . لتحسين الإنتاج المحلى وزيادة المتحصلات الضريبية . وأسهمت فرنسا بحوالى ٤٠٠ ألف مليون فرنك (أو ما يعادل مليون دولار أمريكى) فى ظرف أربع عشرة سنة ، ومع ذلك فإن النتائج لم تكن مرضية .

وعلى الرغم مما طرأ على المدن والطرق والموانئ من تغيير فإن التحسن فى الإنتاج والظروف الاجتماعية كان بطيئاً . وكان على الأفريقيين الذين يحسبون بالمسؤولية أن يظلوا تحت السيطرة الفرنسية من أجل تصحيح الموقف الاقتصادى - فى بلادهم - الذى يعانى بشدة من عدم التوازن ، وتعرضت فرنسا لموجة متزايدة من الانتقادات وكشف الحقائق ، نتيجة لبقاء المشكلات دون حل حتى أواسط الخمسينيات .

وبذلت جهود كبيرة وغير عادية من أجل تنظيم العلاقات السياسية والارتباطات الاقتصادية فى الإمبراطورية الفرنسية . وفى الثالث والعشرين من يولية ١٩٥٦ صدر القانون الإطارى (Loi Cadre) (*) وبموجبه منحت وزارة ما وراء البحار (**) سلطات إصلاحية واسعة . ولما كان (هوفت بونيه) قد أصبح وزيراً بدون وزارة فى وزارة جى موليه ، فإنه قد تفرغ لإعداد القانون الذى يقضى بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية عن طريق القرارات الرسمية . وكان الهدف من التنظيمات الجديدة هو الموازنة بين السلطة الفرنسية ، والآمال الأفريقية السياسية من أجل خلق جو يمكن فى ظله التغلب على المشكلات الاقتصادية والسياسية بطريقة أقرب للتفاهم . وصدر اثنا عشر قراراً لوضع القانون الإطارى موضع التنفيذ .

وانتقلت السلطة التنفيذية فى كل إقليم إلى الوزارات التى تختارها الجمعيات المنتجة التى منحت سلطة تشريعية داخلية كاملة . وفقد حكام العموم كل

(*) وضعته حكومة جى موليه ، وحاولت به توسيع سلطة الجمعيات البرلمانية الإقليمية وتعديل نظام الانتخابات للمجلس بتطبيق نظام (القائمة الانتخابية الموحدة) وزيادة مساهمة الأفريقيين فى إدارة بلادهم .

(**) حين اضطرت فرنسا لتغيير سياستها الاستعمارية فى مستعمراتها اعتبرتها أملاً كالهافيا وراء البحار ، وكان يرمز لها بالحروف (T.O.M.) اختصاراً (Territoris d'otre Mer)

سلطاتهم ، فيما عدا سلطاتهم الخاصة بالتنسيق الاقتصادي . وأصبح حكام الأقاليم مجرد مستشارين صوريين . أزيلت الفروق بين مواطني الجمهورية ومواطني الاتحاد بالنسبة لانتخابات الأقاليم ، أو الانتخابات المحلية ، وأعطيت المجالس الإقليمية سلطة فرض الغرامات على الموظفين الذين كانوا يخالفون القرارات الوزارية أو القوانين . وأصبح للأقاليم فقط سلطة جمع وتنظيم الضرائب ، في حين احتفظت فرنسا بحقوقها في تحصيل الرسوم على الواردات كما كانت لها سلطة الإشراف على عمليات إنفاقها وتوزيع الهبات التي تقدمها الحكومة الأم .

وبالرغم من أن الحكومة المركزية احتفظت بسيادتها على الدفاع والشئون الخارجية - فقد كانت الإدارة الداخلية فيدرالية في طابعها ، وكانت سلطة وزارة ما وراء البحار في إصدار القرارات فعالة ومنسقة ، إلا أنها للأسف لم تلجأ للتشاور مع السياسيين الأفريقيين . وقد عزيت بعض الصعوبات في إنجاز الإصلاحات إلى هذه الحقيقة ، كما أن نشاط الحركة ، القومية التي كانت تستلهم مثلها من غانا التي حصلت على استقلالها في عام ١٩٥٧ جعلت (القانون الإطاري) يبدو متخلفا . وعلى الرغم من هذه التحفظات ، فقد كان هناك اتجاه قوى يؤيد محاولة تطبيق هذا القانون . وعهد لأعضاء المؤتمر الأفريقي في أفريقيا الفرنسية بتطبيق قرارات القانون الإطاري ، وكان كل من الاشتراكيين وحزب الاستقلاليين في منطقة ما وراء البحار قد فقدوا نفوذهم في السنغال ، وبقية الجابون تحت السيادة المستقلة - وعضدت أوبانجي شاري حركة التطور الاجتماعي للأفريقيين السود ، وفي الأقاليم العشرة الأخرى كانت السيادة لهوفوت بونيه والمؤتمر الديمقراطي الأفريقي . وإلى حد كبير كانت قرارات القانون الإطاري والناخبون الإقليميون يعضدون وجهة نظر المؤتمر الديمقراطي الأفريقي الخاصة بخلق دول أفريقية مستقلة تكون كل منها على صلة مباشرة بالعاصمة الفرنسية .

بالرغم من هزيمة (حزب الاستقلاليين فيما وراء البحار) فقد هاجم ليوبولد سينجور قرارات القانون الإطاري وأتهم هوفوت بونيه بتمزيق وحدة القارة عن طريق تقسيمها إلى دويلات وحول سينجور حزبه إلى تنظيم إقليمي واسع أسماه (حزب المؤتمر الأفريقي) ، وقد حاول هذا الحزب الأخير جذب معارضي سياسة بونيه المتحفظة . ونظم الحزب حملة من أجل إحلال شكل من أشكال التنظيم الذي وضع في برازافيل (*) محل القانون الإطاري ، ومع ذلك فلم يصبح لحزب المؤتمر الأفريقي أية قوة خارج إقليم سينجور نفسه ، وهو السنغال - واتجه اليساريون أول الأمر إلى لامين جوي ، والذي بعث الحياة من جديد في نشاط الاشتراكيين ، إلا أن هذا النشاط كان قصير الأجل ، فلم يلبثوا أن انضموا بعد ذلك إلى الجناح المتطرف داخل المؤتمر الديمقراطي الأفريقي .

وفي سبتمبر ١٩٥٧ كانت حقيقة القانون الإطاري قد تكشفت بعدمروور أربعة عشر شهرا على صدوره : وفي المؤتمر الذي عقد في باماكو بالسودان الفرنسي قرر حزب المؤتمر الديمقراطي الأفريقي أن يطالب بإمبراطورية فيدرالية تكون الأقاليم فيها كل على قدم المساواة مع الجمهورية الفرنسية ، وأقر المؤتمر هذه الخطوة . ومع ذلك فقد ظل هوفوت بونيه يطالب بالاتصال المباشر بين كل إقليم على حدة وبين السلطة المركزية في باريس : ومن ناحية أخرى نهج سيكوتوري منهجا متطرفا ، حين طالب بإقامة جمهورية فيدرالية مستقلة في غرب أفريقيا تكون مساوية في القوة والمركز لفرنسا ، التي سيكون لها معها فقط مجموعة صلات اقتصادية محدودة . وشقت أفريقيا الاستوائية طريقا مستقلا ، وهي مصممة في هذه المرة على نبذ الاتحاد الفيدرالي الإقليمي تماما . وكان كل من يولو في وسط الكونغو وبوجاندا في أوبانجي شاري يحلمان « بأفريقيا اللاتينية الجديدة » ، والتي تمتد من الصحراء حتى أنجولا . ولكن جابون وتشاد كانا يعارضان هذا الاتجاه بشدة .

(*) الإشارة هنا إلى قرارات مؤتمر برازافيل (١٩٤٤) التي ذكرت سابقا (المترجم) .

وعلى ذلك كانت التطورات التالية فائقة وتحمل بين طياتها بنود الخلاف ، وقد ثارت الشكوك من جديد حول ما إذا كان أى نظام يوضع للإمبراطورية الفرنسية بأكملها ، أو لأى مجموعة من الدول الداخلة فيها ، يستطيع أن يجد أى أساس سياسى أو اقتصادى عملى يقوم عليه . وفى ١٣ مايو عام ١٩٥٨ ذابت الآمال الضعيفة فجأة . واستولى المظليون اليمينيون فى الجيش الفرنسى على الجزائر وكورسيكا . وكان رد الفعل فى الجمهورية الرابعة ضعيفاً ، واتجهت الأنظار إلى (شارل ديغول) الذى كان قد اعتزل الخدمة من مدة طويلة ، ولكنه كان على استعداد لتلبية النداء .

وقضى الدستور الجديد — الذى لم يسبق مثله لفرنسا — بتعيين الجنرال ديغول رئيساً للجمهورية . وبهذا أفسح المجال لإعادة تنظيم الإمبراطورية من جديد ، تنظيمها جذرياً . وعدلت خطة برازا فيل ، وطورت ، ثم طرحت على الناجحين للاستفادة فى فرنسا وفيها وراء البحار فى شهر سبتمبر .

وجعل ديغول كل إقليم من الأقاليم الأثنى عشر وحدة انتخابية . وكان باستطاعة كل وحدة منها أن تصبح مستقلة داخل (الجماعة الفرنسية) ، وعلى أن تحتفظ الجمهورية الخامسة الجديدة بسيادتها على الشؤون الخارجية والدفاع . ويمكن لأية دولة أن تنسحب فوراً أو مستقبلاً من المجتمع الفرنسى ، وفرنسا الحق فى طرد أى دولة من « المجتمع » . وعلاوة على ذلك كان للأفريقيين الحق فى دمج أو تقسيم أو إعادة تنظيم حدودهم الخاصة فى أى وقت ، وكان لكل جمهورية منها سواء فرنسا الأم أو السنغال أو داهومى .. إلخ — مجلسها الخاص ، ورئيس وزراء مستقل ، وبينهما المجلس التنفيذى للمجتمع . ويشكل فى باريس مجلس شيوخ فيدرالى يتألف أعضاؤه من ممثلين عن كل دولة ، وتكون نسبة تمثيل كل دولة فى هذا المجلس متناسبة مع عدد سكانها . ويختار الرئيس الفيدرالى بواسطة نظام انتخابى فيدرالى معقد ، وتكون لهذا الرئيس الفيدرالى سلطات تنفيذية واستثنائية واسعة .

وتم الاستفتاء العام على هذا الدستور فى سبتمبر ١٩٥٨ . وأخذت عينات الرأى بواسطة نظام الانتخاب العام ، واشترك فى الاستفتاء أربع قارات وعديد من جزر الباسيفيك الجنوبية . وقد وافقت فرنسا وأقسامها فيما وراء البحار : (الجزائر — وجزر الهند الغربية — وجزيرة ريونيون) على هذا الدستور . كما وافقت المستعمرات الباسيفيكية الفرنسية الصغيرة ، بالإضافة إلى الصومال الفرنسى ، على أن تبقى كأقاليم غير مستقلة . ووافقت إحدى عشرة دولة من الدول الأفريقية الاثنى عشرة ، علاوة على مدغشقر ، على أن تنضم كدول ذات سيادة تتمتع بالحكم الذاتى ضمن رابطة الجماعة الفرنسية . وكانت حالة النيجر فريدة ، ومن المحتمل أن يكون للجيش الفرنسى بها أثر فى النتائج واختارت غينيا وحدها — تحت قيادة سيكوتورى — الانفصال الفورى . (*) وفى خلال ساعات انسحبت فرنسا تماماً من جمهورية غينيا . وفى الحال تركها الموظفون والمدرسون والفنيون الفرنسيون ، وتركزت وحدات الجيش أماكنها دون تردد وأصبحت غينيا مستقلة ، ولكنها كانت بدون نظام مصرفى ، وتفتقر إلى الإداريين ذوى الخبرة ، والموظفين الفنيين ، وعلاوة على هذا كان سيكوتورى قد أبعد عن المؤتمر الديمقراطى الأفريقى وأصبح مستقلاً تماماً عن هزات بونيه . وكانت الفوضى على الأبواب ، أولاً شخصية سيكوتورى ونظام حزبه الوحدهوى . ولم تستمر حيرة غينيا ووقفها بمفردها أكثر من يوم واحد ، إذ وصلت إليها الطائرات من تشيكوسلوفاكيا وروسيا محملة بالمستشارين والمهندسين والمواد الحربية ومستلزمات للصناعة والزراعة . وظهر كأن جمهورية غينيا قد بدلت

(*) قام ديغول فى الفترة من (٢١ - ٢٦ أغسطس) بجولة فى المستعمرات الفرنسية الأفريقية لشرح دستوره والدعاية له ، وأعلن فى أثناء جولته أنه يمرض دستوره على الأفريقيين ، فالذين يريدون الاستفادة من مزايا الانضمام للجماعة الفرنسية عليهم أن يصوتوا على الدستور بنعم ، أما الذين تغريهم كلمة (الحرية) فعليهم أن يصوتوا (بلا) . وليس لنا إلا أن نتمنى لهم حظاً سعيداً — ولما طرح الدستور للاستفتاء وافقت عليه جميع المستعمرات ماعدا (غينيا) فاستقلت . (المترجم)

نظاماً أجنبياً بآخر ، ولكن الاختلاف كان أن هؤلاء الشيوعيين الذين وصلوا حديثاً لم يكن لديهم صيغة قانونية أو منظمة قومية يعتمدون عليها . ولجأ توري إلى الدول الغربية يطلب منها المعونة ، ولكنه لم يتلق أية تأكيدات . ولم ترد الولايات المتحدة إلا بعد ثلاثة أشهر ، وأخذت وقتاً أطول لترسل حتى قنصلاً ، واستلزم الأمر اثني عشر شهراً للتدبر أمر المعونات اللازمة . أما ألمانيا الغربية فقد قدمت لغينيا المعونات ، ولكنها لم تكن كافية . أما بريطانيا فقد ترددت في أن تغضب فرنسا . أما غانا فقد أيدتها بالمساعدة ولو أنها كانت ضئيلة بسبب ضالة مواردها ، ولكن سيكوتوري حاول في اجتماعاته مع نكروما أن يبتكر الوسائل لحماية استقلاله الوطني . وفي هذه الظروف ظل استقلال غينيا غير مستقر ، لكن سيكوتوري بشخصيته القومية وشعبيته استطاع أن يؤكد النظام والولاء داخل غينيا . وكان الاعتماد عليه وعلى حزبه بعد سنة ١٩٥٨ ضرورياً من أجل بقاء الدولة . وفي عام ١٩٦١ بدا هناك أمل - وإن لم يكن مؤكداً - في أن يتمكن سيكوتوري بقيادته الداخلية ودبلوماسيته العالمية البارة ، من أن يحتفظ بقدر معين من الاستقلال السياسي والاقتصادي . ومع أن كلا من توجو والكاميرون أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ - فقد ظل نموها يسائر تقدم المستعمرات الفرنسية . وقد أسست بها الجمعيات الإقليمية بمقتضى دستور عام ١٩٤٦ ، وطبق القانون الإطاري بعد ذلك بعشر سنوات . وأوضح الاستفتاء العام الذي أجرته الأمم المتحدة أن توجو البريطانية يجب أن تنضم إلى غانا ، بالرغم من المعارضة الشديدة من جانب قبيلة الإيوي - والتي أدت لإجراءات عام ١٩١٨ إلى تقسيمها ، وأصبحت توجو الفرنسية جمهورية مستقلة تابعة للاتحاد الفرنسي ، وحصلت على الاستقلال التام في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ . لكن ضيق مساحتها ونشاطها غير الطبيعية خلق لها مشكلات اقتصادية كان على سليفاناس أولمبيو الرئيس الهاديء المحبوب أن يحلها دون أن يخضع سواء لغانا أو لرابطة

الجماعة الفرنسية . وكانت في الكاميرون للفرنسية جمهورية مستقلة في نهاية سنة ١٩٥٦ . . . واستغل مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة استغلالاً غير عادي بعد أن تحول إلى منصة لمناقشة السياسة الداخلية . وكانت المشكلة الرئيسية ، وعدم القدرة على خلق قومية حقيقية ترجع إلى تباين واختلاف سكان الغابات والسافانا . هذا بالإضافة إلى حدود البلاد غير الطبيعية وكثرة معاناته نتيجة لتقسيمها . وقد ظهرت حركة اتحاد شعوب الكاميرون ، ورغم تركيزها على الخلافات القبلية - إلا أنها كانت تميل لتقبل الشيوعية وتعاليمها . وقد قامت هذه الحركة - بحملة دعائية إرهابية . وفي ١٩٥٦ وجهت الأمم المتحدة انتقادات لاذعة لحكومة أحمدواهيديو (Ahmadou Ahidjo) - وهو أفريقي معتدل كان يعتمد اعتماداً شديداً على مساندة فرنسا ، وذلك بسبب عدم إجراء هذه الحكومة للانتخابات بعد توليها الحكم . ومع ذلك فقد حدد أول يناير عام ١٩٦٠ للاستقلال . وادعت غانا وغينيا وروسيا أن حكومة أحمدواهيديو ماهي إلا واجهة للاستعمار ، وطالبت بضرورة إجراء اقتراع عام . وبذا أصبحت المشكلة تتصل بسياسات الدول الكبرى ، وأصبحت الجوانب الهامة من القضية في المرتبة الثانية ، وساندت الكتلة السوفيتية الدعوة للانتخابات ، إلا أن المعارضة الغربية حالت دون ذلك . (وفي هذا الاقتراع كانت كل من غانا وغينيا تفكر بوحى من تاريخها أكثر من تفكيرها في القضية ذاتها أو في النضال الناشئ من أجل السلطة ، وحصلت جمهورية الكاميرون على الاستقلال في الوقت المحدد دون انتخابات ، ولكن النشاط الإرهابي لاتحاد شعوب الكاميرون ، واستمرار وجود الجنود الفرنسيين ، وموقف سيكوتوري وكواي نكروما الفاتر ، قد أفسد الاحتمالات بهذه المناسبة . وبعد ذلك بأربعة أشهر كسب أهيدجونصر انتخايباً ضعيفاً يرجع أساساً إلى استحواذه على مشاعر المسلمين في الأجزاء الشالية الداخلية ، وكانت قوة اتحاد شعوب الكاميرون ونشاطه الإرهابي قد أخذوا يضعفان ويفسحان المجال لظهور حركات معارضة شرعية ، وعلى الرغم من ذلك أصبح مركز

الحكومة أقل استقراراً في عام ١٩٦١ ، حينما اختارت الأجزاء الجنوبية من الكاميرون الانحياز إلى الجمهورية . ومع أن المنطقة الجديدة كانت صغيرة ومستقرة إلا أنها كانت تميل إلى مساندة المعارضة - ضد أهيدجو - والتي كانت لا تزال تفتقر إلى الخبرة والتماسك .

ولقد واجهت الدول الإحدى عشرة التي وافقت على الاتحاد - مشكلات مختلفة . وتغيرت الاتجاهات السياسية بسرعة . إلا أن تكييف التنظيمات الجديدة وهدهدها قد أدهش الكثيرين من المراقبين . وأصبحت العلاقات بين فرنسا وأفريقيا أعمق وأهدأ ، هذا في الوقت الذي بدأت فيه مرحلة جديدة تغيرت وتعدلت في ظلها العلاقات بين الدول الأفريقية ذاتها . وكان الجنرال ديغول يقوم بدوره كوسيط بين هذه الدول ليبرهن على أن الرابطة بين أعضاء الجماعة الفرنسية كانت أكثر ثباتاً ومرونة مما رسم له الدستور الجديد .

وقامت مناقشة بين الجمهوريات الساحلية للسيطرة على التجارة والنفوذ في الداخل ؛ فطالب الانفصال من خلال المؤتمر الأفريقي بتحقيق فكرة (اتحاد مالي الفيدرالي) بهدف أن تصبح موانئها منفذاً للسودان وفولتا العليا والنيجر . وعارض هوفوت بونيميه باعتباره رئيساً للمؤتمر الديمقراطي الأفريقي مثل هذا التكتل الرسمي من جديد ، وكان يعتقد بدلاً من ذلك أن ساحل العاج في وضع يمكنه من السيطرة على الداخل إذا حافظ على استقلاله الذاتي ، وكانت داهومي هي الجمهورية الثالثة ذات الموانئ البحرية ، وكانت في موقف ضعيف ، كما أن موقفها أقل تميزاً من زميلاتها . وقد ظلت فترة لا تعرف ما يتناسب مع مصالحها من الاقتراحين المالكين .

ونوقش مشروع (اتحاد مالي) بالتفصيل ، ولكن النيجر وفولتا العليا وقفنا إلى جانب مشروع هوفوت بونيميه ، وانسحبت كل الدول الأخرى فيما عدا السودان . وكانت فولتا العليا ترتبط مع ساحل العاج بواسطة السكة الحديدية ، في حين ارتبطت النيجر بداهومي عن طريق النهر والسكك الحديدية ، وارتبطت السودان بالسنگال بأقدم خط حديدي في المنطقة ، وكونت الدولتان

الأخريان حلف مالي ، في حين دخلت الأربع الأخريات في تحالف اقتصادي ضعيف .

وفي أفريقيا الاستوائية اتفقت الأقاليم الأربعة (*) في سنة ١٩٥٧ على حل الاتحاد الفيدرالي الاستعماري . وأسهم الدستور الجديد في الإسراع بهذه الخطوة . وأصبحت تشاد بلداً داخلياً محبوساً يعتمد كلية على الطرق الحيوية والطرق البرية الطويلة للاتصال بالعالم الخارجي ، ولكن سكانها المسلمين رحبوا بالانفصال عن دول الغابات . وكانت انعزالية الجابون قد أصبحت علامة مميزة لها ، وتدعمت هذه الانعزالية نتيجة اكتشاف مناجم الحديد التي تم تأجيرها للأوروبيين والأمريكيين بهدف تنميتها : أما أوبانجي شاري وجمهورية الكونغو (التي كانت سابقاً الكونغو الوسطى) - فقد ظلتا دائبتين في البحث عن اتحاد فيدرالي جديد ، ولكن مصالحهما - التي تتحكم فيها عمليات النقل عبر نهر الكونغو - قد أقنعت الأقاليم الأخرى بالدخول معها في اتحاد جمركي .

وفي بداية عام ١٩٦٠ كان يوجد عشر جمهوريات في رابطة الجماعة الفرنسية ، منها تسع دول مستقلة واتحاد فيدرالي يتألف من إقليمين سابقين . وكانت كل دولة من هذه الدول تعرف جيداً المشكلات التي واجهتها غينيا الانفصالية ، ومع ذلك فقد كانت ترغب كلها في تأكيد سيادتها القومية بعيداً عن باريس . وتزعمت مالي هذه الدول في تحقيق هذا المطلب من خلال زعيمها ليوبولد سنجور وحزبه الجديد المعروف باسم (حزب اتحاد أفريقيا الفيدرالي) ، وهو خليفة حزب المؤتمر الأفريقي الذي كان يطالب بالمساواة في السيادة داخل رابطة الجماعة الفرنسية ، وبعد استشارة ديغول تم تعديل الدستور : وطبقاً لهذا أصبحت مالي جمهورية فيدرالية ذات سيادة ، ترعى شئونها الخارجية وشئون الدفاع . وفي ٢٠ يونيو ١٩٦٠ ، وبعد ستة أيام فقط ، حذت مدغشقر حذوها ، وأصبح اسمها الآن « مالا جاشي » .

(*) هذه الأقاليم هي : تشاد ، جابون ، أوبانجي شاري ، جمهورية الكونغو (الفرنسية سابقاً) . (المترجم)

وعارض رؤساء جمهوريات الحلف الاقتصادي الأربع أي تغير في العلاقات مع فرنسا . ولكن الرأي العام سرعان ما أجبرهم على تغير آرائهم هذه . ولكي يحصلوا على المساندة الوطنية - طالبوا بالانفصال ، لاعن فرنسا فقط ولكن عن رابطة الجماعة الفرنسية ككل ، إلى أن يمنح لهم الاستقلال . وبالتفاق مع فرنسا أصبحت داهومي جمهورية مستقلة ذات سيادة في أول أغسطس ، وحصلت النيجر على استقلالها في الثالث من أغسطس وفولتا العليا في الخامس من أغسطس ، وساحل العاج في السابع من أغسطس ، وتوالى استقلال دول أفريقيا الاستوائية الفرنسية بسرعة . فحصلت تشاد على استقلالها في ١١ أغسطس ، وجمهورية أفريقيا الوسطى (أو بانجي شاري سابقا) في ١٣ أغسطس ، والكونغو في ١٥ أغسطس ، والجابون في ١٧ أغسطس . وظلت موريتانيا مترددة لعدة أسابيع ، لأنها كانت تجهل اتجاهات مالي والمغرب ولأنها كانت حريصة على الحصول على رأس المال لاستخراج الحديد من مناجمها الضروري لتمويل خططها . لكن في ٢٨ نوفمبر حصلت على حريتها الكاملة وتحولت الامبراطورية الفرنسية في أفريقيا إلى عشر دول مستقلة متجاورة في ظرف خمسة أشهر فقط ، ويمكن القول إنها كانت أربع عشرة دولة إذا ما أدخلنا في الحسبان مدغشقر ودولة غينيا القديمة والإقليمين اللذين كانا تحت الانتداب . وبعد ثمانية أسابيع فقط من الاستقلال انحل الاتحاد الفيدرالي لمالي . وكان السبب المباشر لذلك كما يبدو هو حدوث خلافات سياسية بشأن توزيع المراكز الفيدرالية العليا بين العضوين ، ولكن السبب الخفي يرجع في الحقيقة إلى شعور السودان بأن اتحاد مالي الفيدرالي لم يحقق من الاستقلال أكثر مما حققت الجمهوريات الأخرى . وفي ١٩ أغسطس أصبحت كل من السنغال والسودان جمهورية مستقلة منفصلة ، وأطلق السودان الفرنسي على نفسه اسم دولة مالي المستقلة ، وبعدت عن الارتباطات بالجماعة الفرنسية ، وأغلقت خطوط السكة الحديدية المتجهة إلى السنغال ، وبدأت تصرف تجارتها القليلة عن طريق غينيا وساحل العاج . ولما لم تكن فرنسا تريد أن تتكرر

مسألة غينيا ، فإنها لم تعترف بانسحاب مالي من الجماعة الفرنسية . ومرة أخرى قدمت تشيكوسلوفاكيا معوناتها باعتبارها بؤرة الشيوعية . ولكن الجهود السوفيتية ، كانت هنا - مثلما كانت في غينيا - غير فعالة ، وكانت المشكلاتان الكبيرتان للسودان هما عدم التوازن التجاري وطرق مواصلات تجارتها ، ولم يكن في الإمكان حلها إلا بالاتحاد الفوري مع جيرانها السنغال وغينيا ودول التحالف الاقتصادي .

وكان هوفوت بونيه رئيس ساحل العاج يسيطر على المسائل المالية ومشروعات التنمية في جمهوريات التحالف الأربع ، ووجدت داخل هذا التحالف بقايا للمؤتمر الديمقراطي الأفريقي القديم ، متمثلة في ثلاث دول ضعيفة . وكانت داهومي منقسمة بين المؤتمر الديمقراطي الأفريقي ذات التوجيه الحضري بين الحركة الريفية التي تنادي بالفيدرالية . وفي النيجر واجه المؤتمر الديمقراطي الأفريقي معارضة تشابه المعارضة في غينيا . ولم تكن المشاعر السياسية في فولتا العليا قد تبلورت بعد ، وكان تركيزها على الشخصيات الإقليمية . وكان ساحل العاج فريدا في ولائه للمؤتمر الديمقراطي الأفريقي ، بالرغم من وجود معارضة قبلية داخله ، ولكي يخف خطر الخلافات الحزبية ، صممت كل من جمهوريات الحلف الأربع على أن الحزب الذي سيكسب معظم الأصوات سوف يحظى بكل المقاعد في المجلس ، وكان هذا الإجراء ديمقراطيا ، إلا أنه لم يكن يؤدي إلى التمثيل النيابي . وفي علاقته بفرنسا أصبحت الروابط بين أعضاء الجماعة الفرنسية أكثر تفككا في طابعها . وكانت الجمهوريات تتمتع بسيادة مطلقة كاملة . وكانت فرنسا تمدها بالمعونات فيما عدا غينيا ، رغم أن السودان (مالي) ودول الحلف الأربع لم تعترف هي الأخرى بدستور الرابطة ، وحل مجلس الشيوخ الخاص بالرابطة في مارس ١٩٦١ .

وفي بعض الأحيان كانت العلاقات بين بعض الجمهوريات وبعضها الآخر أقل عمقا من علاقتها مع فرنسا : هذا فيما عدا السودان (مالي) .

وغينيا - اللتين كانت سياستهما تتم بالحفظ، وكانت زعامة النخبة القوية في كل من البلدين تعمل للاحتفاظ بنفوذها واستقلالها. ولذا كانت تقف ضد أي مؤثرات خارجية مثل الشيوعية أو السيطرة الأوربية الاقتصادية أو السياسية؛ أو أي اتحاد فيدرالي سواء أكان أفريقيا قوميا أو داخل إطار الجماعة الفرنسية. وستظل العلاقات السياسية والدبلوماسية الضرورية لبقاء هذه الدول غير مستقرة لفترة ما.

القبايل والمستوطنون في المرحلة الانتقالية

تأثرت شرق أفريقية بالحرب العالمية الأولى أكثر من أي جزء آخر من أجزاء القارة، ولم تتجاوز مدة حكم الأوربيين للمنطقة في ذلك الوقت خمسة وعشرين عاما، ولذا فإن الحرب اندلعت في مرحلة حاسمة من مراحل تطور الشعوب الأفريقية في هذه المنطقة. وظلت القوات الألمانية بقيادة الجنرال بول فون ليتوفوربك بشن هجماتها داخل شرق أفريقية الألمانية مدة أربع سنوات على الأقاليم المجاورة. وكان الجنرال الانجليزي ج. س. سمطس يطارد هذه القوات بحيشه الذي كان يتألف من وحدات عسكرية من كل من جنوب أفريقية وروديسيا وأوغنده وشرق أفريقية البريطانية وشنت بلجيكا هجماتها من داخل محوض الكونغو وأسهمت البرتغال في المجهود العسكري. وسقطت المستعمرات الألمانية الأخرى في غضون عام ١٩١٦ غير أن (فون ليتوفوربك) كان ما يزال داخل روديسيا الشمالية حتى بعد مرور ثلاثة أيام على توقيع الهدنة في نوفمبر عام ١٩١٨. ووافقت دول فرساي على تقسيم مستعمرة شرق أفريقية الألمانية إلى منطقتي انتداب، وأخذت بريطانيا الجزء الأكبر منهما الذي أطلق عليه اسم (تنجانيقا) وأخذت بلجيكا رواندا أورندي، واستولت البرتغال على جزء صغير ضمته إلى موزمبيق (*). وواجه البريطانيون - في كينيا وأوغنده - مشكلتين بعد انتهاء الحرب، هما مشكلة التفكك الاجتماعي ومشكلة الجنود

(*) لما هزمت ألمانيا في الحرب - تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كمقوبة لها - واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات وعهدت بإدارتها للدول المنتصرة في ظل مسمى بنظام الانتداب. (المترجم)

القدامى المسرحين من الخدمة . ورغم أن التأثير المباشر للحرب في المستعمرتين كان متشابها — فإن التطورات التي طرأت فيما بعد داخلهما كانت مختلفة تماما . وكانت ممالك البانتو القومية والاقتصاد الأفريقي الذي يقوم على زراعة القطن داخل أوغنده مختلف بشكل واضح عن أحوال قبيلة الكيكويو — وهي القبيلة الرئيسية في كينيا — التي كان معظم أفرادها مستأجرين يعملون في مزارع البن الأوربية الواسعة .

وأدى النقص في العمالة في السنوات الثلاث التي تلت الحرب ، وزيادة الطلب العالمي على القطن إلى زيادة إنتاجه بدرجة كبيرة . وقد حصل الأوربيون على الأراضي الزراعية عن طريق الشراء أو الإيجار من زعماء الباجندا ، إلا أن المزارعين الأفريقيين كانوا يفضلون العمل في أراضيهم هم . وكان للهنود الذين قدموا إلى أوغنده من كينيا ومن بومباي نشاط كبير في تسويق القطن وحلجه وفي تجارة التجزئة بصفة عامة . وترتب على الكساد الاقتصادي في عام ١٩٢١ — إن اختفت الكثير من البضائع من الأسواق وعانى العمال من البطالة ، وحاولت حكومته المحلية أن تحد من موجة الاستياء التي نجمت عن هذه الظروف الاقتصادية السيئة ، وتحمي الوطنيين ولذا فقد لجأت إلى حث السلطات الوطنية وخاصة مجلس الكيكويو الخاص بالباجنده (*) على منع بيع الأراضي لغير الأفريقيين .

وكانت أقاليم شرق إفريقية أخرى تعاني من مشكلات مماثلة ، ولذا حاولت الحكومة البريطانية أن تدرس إمكانيات تطبيق سياسة إقليمية موحدة في شرق أفريقية — إلا أن مشروعات تحقيق الاتحاد الفيدرالي قد أخفقه بسبب تردد بريطانيا ورفض أقطار شرق أفريقية لها . وفي بوجنده كانت

* كانت أوغنده مقسمة إلى أقسام أو ممالك ، وقد تركت بريطانيا كل مملكة بيد ملكها وشعبها لكنها جعلت كل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامي البريطاني ، وكانت (بوجنده) أقوى هذه الممالك ، وكان يلقب ملكها (بالكاباكا) ويعاونه برلمان وطني يعرف (بالكيكوكو) ، وكان الشعب نفسه يعرف باسم الباجنده (المترجم) .

مشكلة الأراضي والمشكلات الاقتصادية الأخرى هي السبب وراء اندلاع حركة (الباتاكا Bataka) في عام ١٩٢٢ . وكانت للباتاكا امتيازات خاصة في المنطقة المخصصة كمقابر للعشيرة ، وكانوا هم أنفسهم رؤساء للعشائر التي حكمت الباجندا قبل أن ينشأ منصب الكاباكا ومجلس الكيكويو . وقد تجاهلت اتفاقية عام ١٩٠٠ هذه الحقوق ، وقسم زعماء الكيكويو أراضي (الميلو) الجديدة بينهم (*) وظل المزارعون يحترمون الباتاكا — إلا أن الكاباكا والكيكويو وحكومة المحمية لم يبادلوهم هذا الاحترام ، وتحول الباتاكا إلى مستأجرين للأراضي بعد أن فقدوا نفوذهم . وفي عام ١٩٢٢ وافق الكاباكا على اقتراح بريطاني يقضي بتقديم تعويضات مادية لهم — غير أن مجلس الكيكويو استغل سلطته للحيلولة دون تنفيذ هذا الاقتراح . وتظلم الباتاكا للسلطات البريطانية ؛ لكن بعد أربعة أعوام رد وزير المستعمرات البريطاني على هذه المطالب بالرفض ؛ بدعوى أن عودة امتيازاتهم إليهم من شأنه أن يعوق التنمية الزراعية ويقضي على نظام أراضي الميسلو — وهو النظام الذي ظل سائدا مسدة خمسة وعشرين عاما .

كما أن اقتصاد المحمية قد بدأ يزدهر من جديد . هذه الفترة ، وزاد إنتاج القطن ، وأدخلت زراعة قصب السكر ، وظهرت صناعات تعدينية صغيرة . واتسعت شبكات الخطوط الحديدية المحمية والطرق البرية . وفي عام ١٩٣١ بدأ تشغيل أحد الخطوط الفرعية التابعة لخط حديد كينيا — أوغنده لموقعه الممتاز على بحيرة فيكتوريا ، وأصبحت بوجنده المركز الرئيسي للطائرات

(*) كانت مشكلة الأرض وملكيته من المشكلات الرئيسية التي واجهتها الدول الاستعمارية في البلاد الأفريقية . وفي أوغندا بالذات صدرت عدة تشريعات خاصة بملكية الأرض ، وقد نص فيها على تخصيص مساحة من الأرض — قدرت في المبدأ في عام ١٨٩٢ بـ ٩٠٠٠٣ ميل ٢ — للكاباكا وأتباعه من زعماء القبائل واعتبرت كملاك خاص لهم وتوزع بمعرفة مجلس الكاباكا ، وأطلق عليها لفظ (ميلو) وهو تحريف للتعبير الإنجليزي ميل مربع . (المترجم) .

(م ٣٠ — أفريقيا)

المائة عابرة القارات ، وفي عام ١٩٢٢ افتتحت أول مدرسة فنية في ما كيريرى ، وأصبحت هذه المدرسة نواة لبرنامج تعليمي نهض على أساسه أول نظام للمدارس الابتدائية الحكومية في أفريقيا المدارية بعد أربعة أعوام . وفي أول الأمر كان خبراء التعليم يفضلون استخدام اللغة السواحيلية — وهى اللغة الشائعة في شرق أفريقيا — بدلا من لغات البانتو العديدة — إلا أن هذا الاتجاه قد تغير بعد ما ثبت للبرلمان البريطانى في عام ١٩٣١ أن معظم الأفريقيين يفضلون الانجليزية كلغة للتعليم (*) . وفي ظل حكومة السير فيليب ميتشل الرشيدة تحولت ما كيريرى إلى كلية عليا لشرق أفريقيا في عام ١٩٣٨ ، هدفها إعداد الطلاب للالتحاق بجامعة لندن . وباستثناء كلية فوراه باى كانت ما كيريرى أول معهد تعليمي في أفريقيا المدارية . وفي عام ١٩٥٠ خولت ما كيريرى بمنح الدرجات العلمية .

وتأثرت السنوات التى تلت عام ١٩٣٠ بالكساد الاقتصادى العالمى ، كما تأثر الدخل العام والاقتصاد المحلى نتيجة لذلك . وتم تطوير النظام الضريبي في عام ١٩٣٢ ، وبعد ثلاثة أعوام أدمجت جمعيات التسويق الأفريقية — التى تأسست منذ ظروف الكساد الاقتصادى في عام ١٩٢١ — في الاتحاد التعاونى لفلاحى أوغنده . وأدت جهود الحاكم ميتشل الخاصة بتحسين الصحة العامة ، لا إلى ارتفاع متوسط عمر الفرد فحسب ، بل أيضاً إلى زيادة قدرة الزراعة على تحسين إنتاجهم . وفي خلال الحرب العالمية الثانية استمرت جهود ميتشل من أجل تنمية الخواطر الأفريقية ، ونتيجة لذلك استطاعت أوغنده أن تحقق الاكتفاء الذاتى ، وأن تقدم للبريطانيين للرجال والمال أثناء الحرب .

واجتمع أول مجلس تشريعى في عام ١٩٢٠ للإدلاء بمشورته للحاكم العام حول مشكلات الأرض والعمالة التى نشأت بعد الحرب العالمية الأولى .

(*) نخالف المؤلف في هذا رأى — فلاشك في أن الوطنيين يرحبون بأن يكون التعليم بلغتهم الوطنية ، وليس بلغة المستعمر الأجنبى (المترجم) .

وكان الأوربيون يستأثرون بالمقاعد المخصصة لغير الرسميين في المجلس ، رغم أن هجرتهم لم تكن ينظر إليها نظرة ارتياح ، ودعى الهنود للاشتراك في المجلس — غير أنهم قاطعوا اجتماعات المجلس مطالبين بزيادة ممثلهم فيه — وظلوا على هذه الحال حتى عام ١٩٢٦ ، وكانت سلطات الباجنדה تشعر أن اشتراكهم في المجلس سوف يضير بالوضع الممتاز الذى كسبوه بمقتضى اتفاقية عام ١٩٠٠ . وكان المفروض أن يقوم الأعضاء الرسميون بالمجلس بحماية المصالح الأفريقية ، وزادت نسبة تمثيل الهنود خلال الثلاثينيات — لكن وظيفة المجلس وطابعه لم يتغيرا حتى عام ١٩٤٥ . لكن حدثت تغيرات طفيفة في هيكل الحكومات المحلية بسبب زيادة التدخل البريطانى وصلابة وعناد الكيوكو ، وحين بدأ الزعماء يسيئون استخدام سلطاتهم في جمع الضرائب وتأجير الأراضي ، ظهرت الحاجة إلى فرض إشراف دقيق على المسائل المالية ، وحددت السلطات البريطانية مرتبات ثابتة للرؤساء من أجل القضاء على النظام الفاسد الذى كانوا يأخذون بمقتضاه ١٠٪ من ممتلكات الضرائب ، وكان الكاباكا يؤيد هذا الاتجاه الإصلاحى فالتزم الليكوكو بقوله ، لكن اندلعت معارضة قوية ضد محاولات القضاء على سوء استغلال أصحاب الأراضي لفرضهم ، وكان الازدهار الاقتصادى في منتصف العشرينيات قد شجع رؤساء (المبلو) على فرض ضرائب في شكل عيني أو نقدي على المحصولات التى يزرعها المستأجرون . وحاول الليكوكو فرض سياج الشرعية على هذه الضرائب — إلا أن حكومة المحمية حرمت جمعها ، وقد شكلت لجنة لاستقصاء الحقائق عام ١٩٢٦ ، وطبقاً لتقرير هذه اللجنة فإن الرؤساء كانوا يستولون على نحو ثلث المحصول على شكل ضرائب . وحاول الليكوكو مرة أخرى أن يفرض هذه الضرائب ، وحدد نسبتها من ١٠ — ٣٥ ٪ من قيمة المحصول ، على أن يكون تجديد قيمة هذه الضرائب حسب المحصول المزروع نفسه . وكان البريطانيون يعتقدون أن الاعتراف بالملكيات الخاصة يعتبر امتيازاً اكتسب بمقتضى اتفاقية عام

١٩٠٠ ، لكنهم رفضوا السماح باستغلال الرؤساء للحزارين . ونشبت معارضة ضد هذا الاتجاه مرة أخرى ، ودخلت السلطات البريطانية في صراع مكشوف مع الليكوكو حول المسائل الداخلية في بوجندة . وفي عام ١٩٢٧ تم التوصل إلى حل وسط يقضى بفرض ضريبة بنسبة معتدلة على المحصولات — إلا أن الخلاف تشعب ثانية حول مسألة أخرى انتهت بتدخل البريطانيين بشكل أعمق في الأمور الداخلية .

وكانت هذه المسألة تافهة فهي تتعلق بالإفراط في شرب البيرة في إحدى المناطق الحضرية . رآهم المندوب البريطاني المحلي رئيس وزراء الكاباكا بعدم التعاون ، وهدد بإلغاء اتفاقية عام ١٩٠٠ ، وفي أثناء الخلاف بين الكاباكا والحاكم أثبتت مسألة الوضع الدستوري للباجندة ، وسجل الكاباكا داودى شوا وجهة نظره في كتيب صغير نشره ، وأدت استقالة رئيس الوزراء في عام ١٩٢٦ إلى أن تصبح السيطرة النهائية على وزراء الباجندة في يد حكومة المحمية . وبهذا أصبحت بوجندة إقليماً تحت السيطرة البريطانية ، بالرغم من اتفاقية عام ١٩٠٠ ، وبدأ وضع الليكوكو تعثره تغيرات كبيرة ؛ ذلك أن زعماء الميلو أصبحت لهم سيطرة مطلقة على الأرض والثروة . ومارس هؤلاء الزعماء ، لفترة ما قدرا من الاستقلال في الأمور التشريعية كما يتضح في توزيع أراضي الميلو والضرائب التي فرضت على محصولات المستأجرين . بيد أن هذه التغيرات كانت لها آثار ضارة ، فقبل عام ١٩٢٦ كان الرؤساء يدينون بولائهم لبريطانيا أولاً — بدلا من الكاباكا ، وكان ولاؤهم هذا هو مصدر قوتهم الجديدة ، وبعد عام ٢٦ أصبح الرؤساء تابعين للسياسة البريطانية . وفي الثلاثينيات بدأ فلاحو الباجندة وسكان المدن يحسون أن الليكوكو يمثل سلطة استبدادية متزايدة ، وأنه يهتم بامتيازاته الخاصة أكثر من اهتمامه بأمور الباجندة . وأدى تزايد واستقرار دخول الرؤساء إلى انفصالهم عن أفراد القبائل . وحطم انتشار التعليم والمسيحية الروابط الدينية التقليدية .

وتحول الليكوكو إلى تنظيم علماني ، وأصبح هدفا للانتقادات الحرة والسخط الاقتصادي .

وكان للانتعاش الاقتصادي وقوانين الطوارئ أثر كبير في الحفاظ على الاستقرار خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . لكن التطورات السياسية تنتظر بلوغ الكاباكا الجديد فردريك موتيسا الثاني السن القانونية . وكان قد ورث العرش في عام ١٩٣٩ في سن الخامسة عشرة . وبحلول عام ١٩٤٥ كان صبر الباجندة قد نفذ . وكان الليكوكو مثقلا بالخلافات الشخصية بين الرؤساء . وضعفت سلطة التقاليد ، وكان الالتزام باتفاقية عام ١٩٠٠ من شأنه فصل الباجندة عن حركة التطور في المحمية ككل . ومن ناحية أخرى كان عدم احترام الاتفاقية يعتبر استخفافا بالقانون الدستوري ، وعاملا مشجعا على نمو القومية الانفصالية في الباجندة . وفي شهر يناير تحولت الإضرابات التي اندلعت من أجل زيادة الأجور إلى مظاهرات سياسية ، وعلت الأصوات خلالها مطالبة بانتخاب أعضاء الليكوكو ، ووقعت حوادث شغب عديدة ، وهرب السياسيون ، وكانت فرصة لمعرفة مدى ولاء الموظفين المدنيين للسلطات الحاكمة ، وقتل رئيس الوزراء في أثناء دخوله إلى الكاتدرائية . لكن استطاع خليفته — الذي اتسم بالحزم والصرامة — أن يعيد النظام .

وسمح الليكوكو باختيار واحد وثلاثين من أعضائه — من بين مجموع أعضائه البالغ عددهم تسعة وثمانين عضوا عن طريق الانتخاب المباشر . وعلى الرغم من أن ثلثي أعضاء المجلس كانوا يتألفون من الرؤساء ، فإن إصلاحات عام ١٩٤٦ كانت تمثل خطوة مبدئية تجاه تشكيل حكومة ديمقراطية في بوجندة . وفي الوقت ذاته استحدثت حكومة المحمية لأول مرة مقاعداً للأفريقيين في المجلس التشريعي ، فخصصت مقعداً لكل من الأقاليم الثلاثة : بوجندة ، والإقليم الغربي ، والإقليم الشرقي . وخشيت بوجندة أن يضر اشتراكها في المجلس بمصلحتها ، ومع هذا فإن الليكوكو أرسل ممثلا عنه آخر الأمر إلى المجلس ،

أما الأقاليم الأخرى فلم تتردد قط في قبول مبدأ الاشتراك في المجلس التشريعي. ولم تتوج محاولات البريطانيين بخلق أقاليم قوية على شاكلة إقاليم الباجنجة بنجاح كبير، وكان الرؤساء قد زاد نفوذهم وأصبحوا بمثابة ملوك دستوريين. وشجعت بريطانيا الأقاليم الأخرى على إقامة مجالس شبيهة بمجلس الميكوكو. غير أن السلطات الجديدة ترددت في تقابل مهامها، وفي الحالات التي مارست فيها سلطاتها ظهر بوضوح أن هذه التنظيمات الجديدة التي نشأت مخالفة بشكل ملحوظ لتنظيمات البوجنجة، ففي كل الحالات لم يكن للزعماء الحداد استقلال مالى أو حق الحصول على الأراضى. ولم تكن هذه التنظيمات استبدادية الميول ولم تعرف نظام أراضى المياو، وكانت المجالس الإقليمية عبارة عن مجرد واجهات ديمقراطية، أو مجالس تمثل العديد من القبائل التي تم ضمها بعضها إلى بعض بطريقة تعسفية. وبمرور الوقت أصبحت البوجنجة مثالا يصعب على بريطانيا أو الأقاليم الأخرى تقليده. إذ أن الحكومات الإقليمية الجديدة بدأت تعتبر نفسها كوحدات محلية تحت إشراف حكم مركزي، أو كمقاطعات تابعة لأوغندا، هذا بخلاف البوجنجة التي كانت تعتبر نفسها إقليماً منفصلاً متميزاً قائماً بذاته. وليس من المبالغة أن نقول إن هذه الحكومات قد وجدت في انضمامها معاً قوة توازنها مع قوة بوجنجة، وبالإضافة إلى المشكلات الدستورية واجهت بريطانيا في أوغندا مشكلة ازدياد الاتجاه الانفصالي في بوجنجة ومصاعب خلق قومية أوغندية واسعة النطاق.

وواجهت كينيا مشكلات الأراضى والتوازن السياسى، وكان الأوربيون يسيطرون على الأراضى - منذ قدوم المستوطنين البيض في عام ١٩٠٢ - وعلى المجلس التشريعي منذ تأسيسه في عام ١٩٠٧. وقد عرفت كينيا باسم «محمية شرق أفريقيا البريطانية» حتى عام ١٩٢٠. وفي هذا العام الأخير أصبحت منطقة مزارع السكر على طول الساحل تعرف باسم محمية كينيا، وأطلق على الجزء الداخلى اسم مستعمرة كينيا. ومن الناحية العملية أديرت مستعمرة ومحمية كينيا كسابقاتها كوحدة واحدة.

وكانت الحكومة في كينيا بالطبع تدعم قدوم المستوطنين البيض وكانت تسيطر كذلك على الموارد في البلاد، ولذا نشأت منازعات سياسية واقتصادية عديدة كان من الضروري أن تتم تسويتها داخل المجلس التشريعي. ومن أجل ذلك تم تعيين اثنين من المستوطنين الأوربيين في المجلس التشريعي ليتعاونوا مع الجانب الرسمى، وكان هيو كولوندى، الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم اللورد ديلاير واحداً من هؤلاء الاثنين، وكان قد وصل إلى شرق أفريقيا في عام ١٩٠٣، بعد اثني عشر عاماً من المغامرات الطائشة والحياة الماجنة، وكان عمره حينئذ سبعة وثلاثين عاماً، وكان ذا عزيمة قوية، عصبى المزاج، واسع الذكاء. وقد طرد من عضوية المجلس التشريعي في عام ١٩٠٧ بسبب سوء تصرفه. وكانت محاولاته الرائدة عاملاً كبيراً أسهم في تطور كينيا في سنواتها الأولى، كما أن فصاحته وعناده قد جعلاه زعيماً لهؤلاء الذين كانوا يكرهون البيروقراطية، وكان عدواً لهؤلاء الذين كانوا يهونون الحياة الاجتماعية. وكان اللورد ديلاير محباً للمصارعة وإطلاق النيران على مصايح الشوارع في المساء، وزجاج النوافذ. وحاول ديلاير أن يحول مائة ألف فدان من الأراضى غير المأهولة إلى مراعى للأغنام - إلا أن جذب الأرض أدى إلى هلاك القطعان. وحاول ديلاير مرة أخرى رعى الماشية في المنطقة المدارية إلا أنها أصيبت بمرض (الحمى القردية) (*). وجرب ديلاير زراعة القمح بعد أن حرث الأرض وأقام حولها الأصوار - غير أن القمح أصيب أيضاً بمرض الصدأ. ومع هذا فلم تكن عزمته، فربن ضياعه في بريطانيا من أجل تمويل بحوث مقاومة مرض الصدأ. وبعد أن أنفق مالا طائلاً طوال ثمان سنوات استطاع أن ينتج نوعاً من القمح المهجن وأسماه باسم القمح الاستوائى، كما تمكن من التغلب على قراد الماشية، وأعاد تخصيص أراضى رعى الأغنام وبدأ يستثمر أمواله في مجالات جديدة مثل: طحن الدقيق، وقطع الأخشاب، وبناء الفنادق، وصيد الحيوانات الكبيرة،

(*) من أمراض الماشية وتنشأ عن لسع القراء (المترجم).

وتربية النعام ، وزراعة الطباق . وأدخل اللورد ديلاوير زراعة البن والقطن وقصب السكر والونل (*) وتربية الخنازير . وفي الفترة ما بين عامي ١٩١٤ ، ١٩١٨ نظم فرقة مخبرات من أفراد قبيلة (الماساي) للعمل داخل شرق أفريقيا الألمانية . وفي العشرينيات أدخل ديلاوير صناعة الألبان ، وأسهم في إنشاء مصانع تعاونية لصناعة اللبن والزبد ، وعمل على توفير التسهيلات لتربية الماشية ، ورغم أن اللورد ديلاوير كان يمثل طائفة المستوطنين البيض في حياته ، لكنه كان يطالب بإيجاد نظام فعال من أجل تشجيع الأفريقيين على العمل في مزارع الأوروبيين . وإلى جهوده السياسية ونشاطه الزراعي ، تدين كينيا بتطورها في الفترة التي سبقت وفاته في عام ١٩٣١ .

وتركت الحرب العالمية الأولى أثراً بالغاً في كينيا ، بعد أن جند نحو ٦٥٪ من سكانها الأوروبيين ومعظمهم من الشباب ، وعمل مئات الآلاف من الأفريقيين كحمالين . وكان عدد الوفيات في المعركة كبيراً ، وأهمل القطاع الزراعي ، ومات عدد كبير من الحيوانات بسبب نقص الأطباء البيطريين . وبانتهاء الحرب العالمية الأولى حل القحط ، وحدثت المجاعات ، وتأثر العالم بوباء الأنفلونزا ، وتدهور نظام النقل . وفي عام ١٩١٩ وفد إلى المستعمرة الآلاف من الجنود القدامى ، ومنحت لهم مساحات من الأراضي تم اقتطاعها من إحدى المعازل الأفريقية . وتطلبت عملية التنمية والبناء اللجوء إلى العمالة الإجبارية - إلا أن وزارة المستعمرات حرمت هذه الوسيلة فيما عدا حالات الطوارئ .

وحين تحولت الأراضي الأوربية إلى مستعمرة في عام ١٩٢٠ ، وسع نطاق المجلس التشريعي عدد أعضائه فصاروا اثنين وعشرين عضواً ، ينتخب المستوطنون البريطانيون من بينهم النصف . وبعد عام واحد دُعي الهنود للاشتراك في المجلس ، وكان عددهم يفوق أعداد الأوروبيين . وعرض على

(*) الونل هي قضبان تصفر من الأغصان وتستخدم في إنشاء الأسيجة أو الجدران أو السقوف (المترجم) .

الهنود مقعدان فقط في المجلس . واعتبر الهنود أن مثل هذه النسبة المنخفضة من التمثيل تعتبر خطأ من شأنهم ، فقاطوا انتخابات المجلس . واضطرت الحكومة لتعيين ممثلهم . وأوحت لجنة وود ونترتون - التي قامت بالتحقيق في النزاع الأوربي الهندي - بقائمة انتخابية موحدة ، بغض النظر عن الجنس - غير أن المستوطنين البريطانيين احتجوا على ذلك ، وترددت الحكومة في العمل بمقترحات اللجنة . وفي عام ١٩٢٣ هاجم تصريح ديفونشاير الأبيض (Devonshire) * هذه المسألة ، فطالب بتخصيص خمسة مقاعد للهنود في المجلس على أساس أن يتم اختيار هؤلاء الأعضاء عن طريق قائمة انتخابية مستقلة . وقضى الإعلان بالحد من هجرة الهنود ، وحرّم على غير الأوروبيين شراء الأراضي في منطقة المرتفعات الأوربية . ولم يوافق الهنود على دخول المجلس إلا في عام ١٩٢٧ حين صدر دستور جديد - غير أن المشكلة ظلت دون تسوية دائمة . وقضى دستور عام ١٩٢٧ بانتخاب أحد عشر ممثلاً للأوروبيين ، وعضو واحد للعرب وعضو واحد لتمثيل المصالح الأفريقية ، وانتخاب خمسة من الهنود . وحرص الدستور على الاحتفاظ للموظفين الرسميين بالأغلبية داخل المجلس التشريعي . وسمح لأول أفريقي بدخول المجلس في عام ١٩٤٤ وكان دخوله عن طريق التعيين لا الانتخاب .

وبزيادة الاستيطان الأوربي في كينيا بعد الحرب العالمية الأولى زاد اهتمام الأفريقيين بإقليم المرتفعات ، وكانت مزارع المستوطنين قد نشأت في أراض غير مأهولة في عام ١٩٠٢ ، وفي عام ١٩١٩ ، وفي بعض الأحوال قدمت تعويضات رمزية للكيكويو . وحصل الأوربيون على حق تأجير الأراضي لمدة

* يقضى هذا التصريح بأنه يجب مراعاة مصالح الغالبية العظمى من السكان أصحاب البلد الأصليين الوطنيين قبل مصالح الأقليات المهاجرة (المستوطنين) . وقد صرح بمثل ذلك أيضاً اللورد باسفيلد (Pasifield) سنة ١٩٣٠ ، وقد أزعجت تصريحات الساسة البريطانيين المعتدلين هذه - المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يعتمدون على ما يتمتعون به من امتيازات (المترجم) .

٩٩٩ عاماً . وهكذا باتوا يعتقدون أنهم تملكوها . غير أن الأفريقيين لم يفهموا ذلك ، إذ أن القانون القبلي كان يقضى بعدم إمكان بيع الأراضى للعناصر الغربية . وعلاوة على ذلك فإن موافقة العشيرة كلها لم يتوافر ، ولم تقم الطقوس الدينية المتبعة في مثل هذه المناسبات . وكان الأفريقيون يعتقدون أن المزارع الأوربية قد نشأت في أراضيهم التي أجروها للتاج البريطانى ، وأن هذا التأجير يتوقف على مشيئة صاحب الأرض . . ومع هذا فإن مشكلة الأراضى لم تتفاهم إلا في العشرينيات حين بدأ الكيكيويو يفيقون من الأزمت التي حلت بهم من قبل ؛ وشجع الجنود القدامى من الكيكيويو على اندلاع الحركات الخاصة باستعادة أراضى المرتفعات (*) . وتوقع الكيكيويو بعد اشتراكهم في المعركة ضد قوات الجنرال فون ليتوفوربيك (*) أن يجدوا معاملة متساوية ، وأن يحصلوا على امتيازات سياسية مكافئة لهم على الخدمة الوطنية . ووقعت الاضطرابات التي ارتبطت بنشاط جمعية الكيكيويو المركزية في عام ١٩٢٢ ، وطالبت بالتضامن القبلي ، وتأكيد الحقوق السياسية ، وتوسيع قاعدة التعليم ونادت الجمعية بعودة الأراضى التي زعمت أن الأوربيين قد سرقوها . . ومع هذا فإن الجمعية لقيت تأييداً كبيراً من جانب أفراد قبيلة الكيكيويو الذين يعيشون في المدن ، وطائفة مستأجرى الأراضى التي قلدت أساليب الحياة الأوربية ، وبعدت عن الارتباطات القبلية . وأدى ارتباط التعليم الأوروبى والتبشير إلى الابتعاد عن الحياة القبلية ، وقد زاد تعداد الكيكيويو نتيجة لتحسن الخدمات الصحية ، فضاقت بهم أراضيهم بعد أن انخفض معدل الوفيات بينهم ، وارتفع معدل المواليد لانعدام اتصالهم بقبائلهم التي كانت لها أساليبها

* تدفق الأوربيون في كينيا بالذات على منطقة (المرتفعات البيضاء) لمناخها المعتدل الملائم لسكنى الرجل الأبيض وترتيبها البركانية الخصبة (المترجم) .

** هو قائد القوات الألمانية التي اتجهت صوب كينيا من أفريقيا الشرقية الألمانية ، في حين كانت القوات البريطانية تحت إمرة الجنرال ستمس قائد عام الجيوش البريطانية في أفريقيا الشرقية (المترجم) .

الخاصة في تحديد النسل . وطالبت جمعية الكيكيويو المركزية بمنح الأفريقيين ، عقوداً تثبت حيازتهم للأرض . غير أن مرسوم أراضى التاج لعام ١٩٢٦ حدد وضع الأفريقيين ، فذكر أنهم مستأجرون خاضعون لمشيئة التاج . ولم يستطع البريطانيون أن يفهموا بوضوح القوانين التقليدية للأراضى ، إلى أن أعدت لجنة التحقيق الخاصة بأراضى الكيكيويو تقريرها في عام ١٩٢٩ . وكان الاستيطانى الأوروبى قد ثبتت دعائمه في هذه الفترة ، وكما أوضح تقرير اللجنة فإن وضع الأفريقيين قد اضطرب تماماً ، ذلك أن الأثرياء من الكيكيويو الذين انفصلوا عن قبائلهم قد اشتروا أراضى القبيلة ، أو قدموا وثائق مزورة تثبت حصولهم على هذه الأراضى . وهذا يعد مخالفاً لقوانين القبيلة .

ولم يؤد هذا الاضطراب إلى الحد من الطلب المتزايد على الأرض ، واقترحت لجنة كارتر في عام ١٩٣٢ حلاً وسطاً ؛ وكانت الحكومة تأمل أن يؤدى هذا الحل إلى تسوية دائمة لمشكلة الأراضى ، وأوضحت اللجنة أن مطالب جمعية الكيكيويو المركزية متناقضة ومبالغ فيها . وزيدت مساحة المعازل الوطنية بقدر كبير ، وجددت مساحة الأراضى ، الأوربية . وكانت هذه الزيادة في الأراضى الوطنية ضرورية لإشباع احتياجات القبائل ، إلا أن مقترحات اللجنة لم تؤد إلى تحسين أحوال المجموعات الأفريقية الثلاث التي كانت نائرة على أوضاعها . وهم : جماعة مستأجرى الأراضى ، وجماعة سكان المدن ، والجماعة التي انفصلت عن قبائلها . وكانت كل مجموعة من هذه المجموعات تمثل مشكلة من المشكلات التي ازدادت حدتها خلال سنوات الكساد الاقتصادى والحرب العالمية الثانية .

وقد عمل عدد كبير من الأفريقيين موظفين في المدن خاصة في نيروبي ، ونتيجة لذلك ظهرت مشكلة الإسكان المدنى ، ذلك أن هؤلاء قد أصبحوا يمثلون طبقة بدأت تأخذ جزئياً بأساليب الحضارة الأوربية واتجاهاتها الاجتماعية والسياسية ، وتعتمد على دخلها الناجم من العمل في الصناعة أو في الوظائف الكتابية . ومع هذا فإن المستوطنين وحكومة المستعمرة لم يعترفوا

بالوضع القانوني لهؤلاء . وكان المترواح من الناحية النظرية أن هؤلاء سوف يعودون إلى قبائلهم حين تنهى الحاجة إليهم — ولذا فقد حرموا من التأمين ضد البطالة أو من معاشات عند التقاعد . وكان سكانهم المدن يعتبر لذلك أسراً مؤقتاً وعابراً . وارتفع معدل الجريمة ارتفاعاً كبيراً . وحاول كثيرون من الإفريقيين من سكان المدن أن يحصلوا على أراض في المناطق الريفية لتأمين مستقبلهم ضد الشيخوخة والبطالة . ولما كانت القبائل تنظر بعين الشك إلى هؤلاء الذين تركوا معازلم وخضعوا للسيطرة الأوروبية ؛ فقد كان من الضروري لهؤلاء أن يحصلوا على الأراضي خارج نطاق معازلم القديمة . ونتيجة لذلك انتاب القلق هؤلاء الإفريقيين ، وتوترت حياتهم ، ولجأوا إلى الجريمة ، وتعاطفوا مع حركات الأراضي الإصلاحية المتطرفة .

وكان مستأجرو الأراضي الأوربية من الكيكيويو في وضع أفضل أول الأمر من رجال القبائل في المعازل ؛ ذلك أن استخدامهم لأراض أكثر صلاحية ، واتباعهم للوسائل الزراعية الأوربية ، وتقاضيم أجوراً — قد ميزهم على أفراد قبائلهم . غير أن عدد السكان الأوربيين والمستأجرين الكيكيويو قد زاد ، وقام الأوربيون بزراعة المزيد من أراضيهم ، وطرد عدد كبير من الإفريقيين من أراضيهم ، أو نقصت المساحات التي كانت في حوزتهم ، وأصبحوا أكثر اعتماداً على وظائفهم ، وانخفضت أجورهم بسبب زيادة الطلب على العمالة عن العرض ، وزاد هذا الوضع سوءاً حلول الكساد الاقتصادي . وكان هؤلاء الإفريقيون — الذين تركوا معازلم القبلية — لا يستطيعون العودة إليها ؛ فقد أصبحت في منتصف الثلاثينيات شديدة الاكتظاظ بالسكان ، وبذا أصبح المتعطلون منهم يمثلون مشكلة اجتماعية خطيرة ، وقللت ظروف الحرب العالمية الثانية من هذه المشكلة في أوائل الأربعينيات ، غير أن مشكلة الزراع الكيكيويو — الذين سلبت أراضيهم — عادت إلى الظهور مرة أخرى بعد عام ١٩٤٥ ، ذلك أن الإفريقي الذي كان يعيش داخل منطقة المرتفعات كان يعاني من البطالة ومن لفظ قبيلته له ، وكان يحس بمرارة غالباً بسبب وضعه الاقتصادي السيء .

وعانت كينيا من مشكلة الانفصال عن المجتمع القبلي ، وبسبب ظروف حيازة الأراضي المعتدة ، وهجرة عدد كبير من الإفريقيين إلى المدن أكبر من أي قطر أفريقي آخر . وارتبطت هذه المشكلة ارتباطاً وثيقاً بالجهود التبشيرية والتقدم في ميدان التعليم . ذلك أن المدارس كانت قد أنشئت أول الأمر للأطفال الأوربيين المستوطنين ، وتبع هذا إنشاء مدارس أخرى للأطفال الهنود المزارعين والتجار . هذا في الوقت الذي ظل فيه تعليم الإفريقيين في أيدي المبشرين . وكانت جهود هؤلاء محدودة وضيئلة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى . وتؤكد سياسة التفرقة العنصرية في مجال التعليم في عام ١٩٢٦ ، بعد أن رفضت الحكومة تمويل مشروعات التعليم الخاصة بالإفريقيين ، في الوقت الذي كانت تسهم فيه في تمويل مشروعات التعليم الخاصة بالهنود الأوربيين . وعلى هذا كان التقدم في مجال التعليم بالنسبة للإفريقيين وثيق الصلة بتدريس المواد الدينية ومرتبطة بالمواد المادية المحدودة للإرساليات .

وكانت الإرساليات التبشيرية في كينيا من أكثر القوى تقدماً واعتدالاً في أفريقيا ، ومع هذا فإن عادة ختان الفتيات قد أثارت انتقاداتهم ، وأخفقت جهودهم في القضاء عليها ، ولم تحقق الإرساليات تقدماً كبيراً داخل معزل الكيكيويو ، وكان رجال القبيلة غالباً ما يبتعدون عن معتققي الدين الجديد . ورغم هذا فإن هذه الإرساليات قد نجحت نجاحاً ملحوظاً بين جماعات الكيكيويو التي انفصلت عن قبائلها وأقامت في المدن وفي الأراضي الزراعية الأوربية . وأحدث هذا الانفصال عن القبيلة تغيراً ثقافياً جزئياً . ورغم أن عادة ختان الفتيات كانت قد فقدت أهميتها الدينية التقليدية في كينيا — فقد كان هناك اتجاه ينادي بالحفاظ عليها باعتبارها جزءاً من العادات الاجتماعية . ومع أن جماعة من الكيكيويو كانت في جانب موقف المبشرين من هذه العادة إلا أن كثيرين من الإفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم كانوا يعارضون موقف الإرساليات منها . وجاءت الكنائس

الانفصالية الأفريقية لتقدم تبريراً للعادات الفطرية ، استنبطت أسانيداً من الإنجيل ، وأنشأت مدارس للتبشير لتعليم العديد من الأفريقيين ، وترعت « كلية كينيا لإعداد المعلمين » الاتجاه الانفصالي في التعليم ، وكان يرأس هذه الكلية الزعيم جوموكينيا . وكانت جمعية الكيكويو المركزية تساند هذه الكلية ، وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، توثقت الصلة بين جمعية الكيكويو المركزية والمدارس الانفصالية وبين حركة الماوماو التي لجأت إلى أسلوب العنف .

وفي جنوب كينيا كانت تنجانيقا أكثر مناطق أفريقيا التي شملها التدمير بسبب الحرب العالمية الأولى ، وفي عام ١٩١٨ وضعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني ، وكانت حينئذ تعاني من المرض والجاعات ، وكانت مصانعها وخطوطها الحديدية مخربة ، ونقص تعداد سكانها ، وحل وباء الأنفانزا بها في عام ١٩١٩ ، وتوفي كثير من سكانها الأفريقيين بسبب المرض .

وقد عين السير هوراث بيات أول حاكم بريطاني على تنجانيقا ، واضطلع بمهمة إعادة تنظيم وتعمير البلاد ، ورحل هوراث جميع المستوطنين الألمان ، وأعاد توزيع أراضيهم على الأفريقيين ، ووضع نظاماً لتأجير الأراضي للمهاجرين الجدد ، وحدد المدة التجارية بما لا يزيد على تسعة وتسعين عاماً . وفي عام ١٩٢٥ سمح للألمان مرة أخرى بدخول البلاد إلا أنهم أخرجوا منها مرة ثانية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب اعتناقهم للمبادئ النازية التوسعية . وفي ظل الانتداب نما القطاع الزراعي نمواً كبيراً . وبحلول عام ١٩٢٣ كانت تنجانيقا قد تمكنت من تحقيق لاكتفاء الذاتي ، وفي عام ١٩٢٥ وصل الإنتاج الزراعي إلى ضعف ما كان عليه من قبل . وكانت كفاية بيات ورباطة جأش قد مكنته من إرساء الأسس للبناء الذي أكمله خالفه السير دونالد كامبيرون الذي عين حاكماً على تنجانيقا في عام ١٩٢٥ ، وكسب كامبيرون في منصبه الجديد هذا شهرة عالية فريدة .

وكانت مواهب كامبيرون تكمن في نظريته الواقعية إلى الأمور ، وفي قدرته الإشرافية والتنفيذية العالية . وكانت تقاريره إلى اللجنة المنبثقة عن عصبة الأمم فريدة في نوعها - ونادراً ما قدم مثلها . ولم يكن كامبيرون متطرفاً في اتجاهاته ، ومع هذا فقد كان من أول الحكام الذين اتخذوا خطوات عملية من أجل إعداد الأفريقيين للحكم الذاتي في فترة مبكرة ، وغرس الأمانة في أتباعه ، وكان يهتم اهتماماً غير عادي بسماع الشكاوى والانتقادات الموجهة إليه . وأفاد كامبيرون من منظمات (بيات) ، وركز جهوده من أجل الاستعانة بالرؤساء الشيوعيين الذين يحظون باحترام القبائل ، وقام كامبيرون بتدريبهم وساعدهم على استعادة نفوذهم ، ومنحهم سلطة النظر في القضايا المحلية وجمع الضرائب . وقد وصف المراقبون هذا النظام بالحكم غير المباشر - غير أن كامبيرون كان دقيقاً كالعادة ، وكان يفضل أن يسميه بنظام (الإدارة الوطنية) .

وأنشأ كامبيرون المجلس التشريعي في عام ١٩٢٦ ، وكان يعين أعضائه . واحتفظ كامبيرون بأغلبية رسمية في المجلس ، وظل هذا المجلس طوال تسع سنوات دون أن يتغير تشكيله ، وأعيد مد شبكة الخطوط الحديدية ، ووصل خط حديدى فرعى إلى بحيرة فيكتوريا في عام ١٩٢٨ . وكان السيسال هو المحصول الرئيسى في تنجانيقا ، وكان يستخدم في صناعة الخبال ، ويسيطر الإنتاج على أسواق العالم . وكان الهنود والأوروبيون يزرعون معظم المحصول ، في حين كان الأفريقيون يهتمون بزراعة المحاصيل الغذائية والبن ، وقد أفادوا كثيراً من ازدهار التجارة الداخلية ، وكانت المشكلات العنصرية في تنجانيقا أقل حدة منها في كينيا - بسبب قلة عدد الأوروبيين نسبياً وتفرقهم - هذا إلى جانب أنهم كانوا يمثلون جنسيات مختلفة . وكانت أبرز المشكلات في تنجانيقا هي سيطرة الآسيويين على تجارة التجزئة ، والمسائل المتعلقة بتوفير مياه الري للزراعة ، والقضاء على ذبابة تسي تسي التي أصابت الماشية .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كان على تنجانيقا أن تواجه هذه المشكلات الثلاث . وفي عام ١٩٤٥ تشكل مجلس تشريعي جديد يتألف من نسبة تمثيل متساوية لكل عنصر من العناصر الثلاثة (الآسيويين والأوروبيين والأفريقيين) ، ولاقت هذه التجربة قبولا من جانب كل سكان البلاد ، وقامت هيئة الأغذية البريطانية لما وراء البحار بتنفيذ مشروع زراعي كبير في تنجانيقا يستهدف مجابهة متطلبات التنمية الاقتصادية والصحية بها . وعرف هذا المشروع باسم (مشروع الفول السوداني الكبير) . وكان يستهدف إنتاج الفول السوداني لسد حاجة بريطانيا من السمن الصناعي والكسب وزيت الأكل . وكانت هيئة الأغذية تعتقد أن متطلبات الحرب الكبيرة ، وارتفاع الأسعار ، سوف يكون لها أثر فعال في نجاح المشروع ، ولذا فقد اشترت مايزيد على خمسمائة ميل مربع في جنوب تنجانيقا ، واستثمرت نحو ٣٥ مليون جنيه في المشروع ، وأنشأت ميناء خاصا لها ، وكان مقدرا للإنتاج أن يصل في ظرف خمس سنوات إلى ٦٠٠ ألف طن ، أي نحو ضعف لإنتاج نيجيريا . لكن لم تستطع المعدات أن تغلب على الغابات وأمراض النباتات . وفي الحقيقة لم يكن من الممكن زراعة الفول السوداني بهذه المساحات مع استخدام الآلات على نطاق واسع في أي جزء من العالم حتى في الولايات المتحدة . وكانت موارد العمالة غير كافية ، وحين تأكلت عوارض السكك الحديدية الخشبية ، ركبت عوارض أخرى من الصلب ، وانتهى المشروع في عام ١٩٥١ ، بعد أن أنتج تسعة آلاف طن من الفول السوداني فقط - وهو رقم يعادل ١٪ من أرقام الإنتاج التي كانت متوقعة .

وقد أمكن تعلم دروس هامة من مشروع الفول السوداني هذا . فلم يحاول أحد بعد ذلك تنفيذ مشروع زراعي بهذا الحجم أو بهذه السرعة ، ولم يقبل أحد على تنفيذ مشروع أعدت خطته في أوربا دون إجراء تجارب ميدانية ، وبمرور الوقت اتخذ هذا المشروع شكلا جديدا يختلف تماما عن

ذي قبل . وقد أفاد هذا المشروع بعد تحوله تنجانيقا كثيرا ، وأصبح نموذجا لمشروعات التنمية التي نفذت في قارة أفريقيا فيما بعد . ورغم أن كثيرًا من معدات مشروع الفول السوداني كانت عديمة الجدوى إلا أن بعضها كان مفيدا ، وأمكن استغلالها في تنفيذ مشروع مستأجرى الأراضي الأفريقيين ، واستخدمت في هذا المشروع الوسائل الزراعية الميكانيكية التي تناسب المنطقة المدارية ، بالإضافة إلى الطرق العلمية المدروسة لتحسين الإنتاج . وإلى جانب هذا تم تنفيذ عدد من المشروعات الأخرى لتربية الماشية ، وإنشاء الطرق ، وبناء المدارس في المناطق القروية ، وربما كان هذا المشروع الأخير أهمها . ورغم أن التركيز في تنجانيقا كان على المشروع الرائد - مشروع مستأجرى الأراضي الأفريقيين - لكن في الحقيقة توافر لتنجانيقا في النهاية عدد من المشروعات الصغيرة المتفرقة التي ربما فاقت أهميتها - بالنسبة للتنمية الشاملة للبلاد - أهمية المشروع الرئيسي ، ومع هذا فإن الدروس التي تعلمتها تنجانيقا باهظة الثمن .

سأ وكانت آمال بريطانيا بالنسبة لأقطار شرق أفريقيا (أو غنده - كينيا - وتنجانيقا) قد بدأت تتركز منذ عام ١٩٤٨ حول فكرة الاتحاد الفيدرالي . وتاريخ الاستعمار حافل بمشروعات كهذه كان النجاح حليفها مثلما حدث في نيجيريا وكندا وأستراليا ، في حين كان نصيب البعض الآخر من النجاح ضئيلا مثلما حدث في جنوب أفريقيا ، وجزر الهند الغربية البريطانية ، والهند ، والباكستان ، والروديسيين . غير أن قلة من هذه المشروعات كان نصيبها الفشل الكامل مثلما حدث لمشروع اتحاد شرق أفريقيا . وكانت فكرة هذا الاتحاد قد ظهرت في أوائل العشرينات من هذا القرن - إلا أنها لم تتحقق اللهم إلا فيما يتعلق بتوحيد العملات في شرق أفريقيا ، والاتفاق على عقد مؤتمر سنوي لحكام الأقطار الثلاثة سنويا - وأظهرت الاعتبارات الاستراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية قيمة التعاون الاقتصادي . وعلى هذا قررت وزارة المستعمرات في عام ١٩٤٨ أن تبحث الأقطار الثلاثة على إنشاء اتحاد فيما بينها .

(م ٣١ - أفريقيا)

وتألفت اللجنة العليا لشرق أفريقيا من حكام الأقطار الثلاثة . وكان كل قطر يرسل أربعة ممثلين عنه إلى الجمعية التشريعية المركزية التي كانت تشرف على المسائل المتعلقة بالخطوط الحديدية والموانئ والبريد والخدمة التليفونية والتلغرافية والجمارك والبحوث العلمية وضرائب الدخل . لكن اصطدمت المقترحات التي قدمت من أجل خلق سلطات أخرى بجانب الجمعية أو لمنح اللجنة العليا للاتحاد الفيدرالي الحكم الذاتي — بمعارضة شديدة . وفيما عدا تنجانيقا التي أظهرت — ولأسباب اقتصادية بحتة — اهتماما مشوبا بالحد من هذه المقترحات فإنها (أي هذه الاقتراحات) أثارت الاتجاهات الانفصالية وأيقظت الروح القومية ، ورفضت بوجنده هذه المقترحات بإصرار شديد ، لأنها كانت تريد الاحتفاظ بتنظيماتها الملكية وتفوقها داخل أوغندا ، وكان المستوطنون البيض في كينيا على استعداد لتقبل الاتحاد الفيدرالي إذا احتفظ لهم بمركزهم المختار على الدوام . وبالطبع لم تكن أية دولة أخرى على استعداد لضمان ذلك لهم . ومن جانب آخر كانت العناصر غير البيضاء في كينيا مترددة ، وكانت تتساءل عما إذا كان هذا الاتحاد من شأنه أن يضعف من مركز البيض أو يدعمه ، وكان التجار الهنود خارج كينيا يرحبون بالمزايا الاقتصادية التي ستحقق مستقبلا — بيد أنهم كانوا لا يعرفون احتمالات الحفاظ على وضعهم في دولة كبيرة تكون السيطرة فيها للبيض أو للأفريقيين . وإذا نظرنا إلى الاتحاد من زاوية اقتصادية — وهي الزاوية التي يبدو أنها كانت المسيطرة على التفكير البريطاني — لوجدنا أن الاتحاد سوف يمنح الأقطار الثلاثة بعض المزايا . إلا أن المقترحات قدمت في وقت غير مناسب — وقد أوضحت التطورات التي وقعت فيما بعد في كل قطر من هذه الأقطار أن الاتحاد كان من المحتمل أن يؤدي إلى ظهور مشكلات خطيرة إذا وضع موضع التنفيذ . ولما زارت اللجنة الملكية لشرق أفريقيا ، المنطقة فيما بين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ أكدت مرة أخرى أهمية الاعتبارات الاقتصادية ، لكنها أوصت

أيضا بممارسة الأفريقيين نوعا من الرقابة ، الأمر الذي رفضه الكثيرون من المستوطنين في شرق أفريقيا لأسباب عنصرية أو إقليمية .

وعلى الرغم من أن جزيرة زنجبار — لها ارتباطات طويلة بشرق أفريقيا — إلا أنها لم تدخل في الاتحاد الفيدرالي — وبتعيين علينا هنا أن نتحدث عنها بإيجاز — فقد خضعت هذه الجزيرة للسلطان (١) الذي ظل يحكمها بالإضافة إلى جزيرة بمبه المجاورة لها . وكان المستشارون البريطانيون يتدخلون تدخلًا كبيرًا في الإدارة ، وكان للجزيرة مجلس تشريعي يتألف من الرسميين منذ عام ١٩٢٦ . وظلت الجزيرة التي كانت تحتكر تجارة القرنفل تتمتع بالاستقرار المالي ، وكان دخلها المحلي يكفي لمجابهة الإنفاق على الخدمات الحكومية الجديدة المتطورة ، وكان الموظفون البريطانيون يديرون المحاكم ويسيطرون على الجهاز الإداري وكانوا يتقاضون المرتبات من السلطان ، وكان لكل مجموعة من سكان الجزيرة — الذين كانوا يتألفون من البانتو والعرب والهنود ، والسواحليين — لغتها الخاصة واتجاهاتها السياسية ، وفي داخل كل مجموعة كانت توجد الانقسامات بين مؤيدي ومعارضى البناء السياسى والاقتصادى القائم . لكن زادت الاضطرابات في الجزيرة في الخمسينيات وكان المتظاهرون ينادون بالحكم الذاتي — غير أن وزارة المستعمرات لم تعد بمنح الاستقلال إلا عندما يحين الوقت المناسب ، وأشارت إلى أن ذلك سوف يتحقق حين تظهر في الجزيرة أحزاب سياسية قومية مسئولة ودائمة تستطيع

(١) كانت سلطة زنجبارو (مسقط) في الجزيرة العربية تحت حكم سلطان واحد — لكن انفصلت سلطة زنجبار نهائيا سنة ١٨٦١ — ومن البريطانيين الذين اشتهروا في بلاط سلطان زنجبار ، ويرجع إليهم الفضل في تدعيم النفوذ البريطانى هناك : الكابتن همرتون ممثل إنجلترا طرف السلطان السيد سعيد ، والدكتور جون كيرك طبيب الوكالة البريطانية في زنجبار ، والسير لويد ماتيووس الذى أصبح في وقت من الأوقات رئيسا لوزراء زنجبار (المترجم) .

التقدم ببرامج محددة ومقبولة ، وأوضحت أن تأجيل الاستقلال ربما يكون أيضا ضروريا حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة بشأن المنطقة الساحلية التي تتألف منها محمية كينيا — والتي تتعهد بريطانيا باستشارة السلطان بشأنها .

وكان الاهتمام بمشروع الاتحاد الفيدرالي يمثل نقطة تحول في تاريخ شرق أفريقيا ، ففي أوغندا حدثت سلسلة من الأزمات الدستورية التي كانت تركز حول المطالبة بالاستقلال ، ومزقت هذه الأزمات هدوءها الظاهري وعاقبت تنميتها الاقتصادية . وزاد التوتر السياسي بين جماعات كينيا العنصرية ، في حين وصلت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية إلى حدتها ، وغالبا ما اتسمت هذه الاضطرابات بالعنف . وفجأة بدأت تنجانيقا مرحلة انتقالية سريعة على طريق الاستقلال .

واتضح هذا التحول في أوغندا في اندلاع حركة الباتاكا في عام ١٩٤٨ . وعلى الرغم من أن الحركة نسبت إلى رؤساء العشائر التقليدية فإن الأنمازين استغلوا ضعفهم وأفادوا من مشاعر الباجندا المعادية للفيدرالية . وفي العام التالي طلب القائمون بحركة الباتاكا من الكاباكا أن يفصل الزعماء المستبدين وأن يجعل من الليكوكو مجلسا منتخبا ؛ وأن يمنح الأفريقيين فرصة التحكم في عمليات التسويق والتجزئة التي كانت في يد الهنود بصفة أساسية . ووافق الكاباكا على النظر في الشكاوى الاقتصادية ، غير أنه رفض الاستجابة للمطالب السياسية ، وبذا أعد المسرح في بوجندا لاندلاع الاضطرابات . أما باقي أوغنده فكانت تراقب هذه التطورات بهدوء واحتقار .

وأجرت حكومة المحمية في عام ١٩٥٠ تحقيرا في هذه الاضطرابات ثبت منه أن سببها هو رغبة عدد من السياسيين في تشويه نظام الحكم الشرعي في بوجنده ، وكانت الشكاوى المنطقية الواحدة هي التي تتعلق بمساوئ صندوق تثبيت أسعار المحصولات الزراعية المحدودة . وعلى البريطانيين على تفادي

أي حوادث شغب جديدة عن طريق إقرار مبدأ الانتخاب الشعبي في المجالس الإقليمية بما في ذلك الليكوكو . ومثلت البوجنده هذه الخطوة — إلا أنها احتجت على عدم مجرد دوائر انتخابية متوازنة والاكتفاء بتطبيق نظام المقاطعات التي كان تعداد سكان بعضها يزيد بمائة مرة على تعداد سكان البعض الآخر . وكانت المجالس الإقليمية في أقاليم أوغندا الأخرى قد بدأت تعمل بفعالية ، ولذا طلب من كل مجلس أن يرسل اثنين من أعضائه إلى المجلس التشريعي للمحمية ، ورفض الليكوكو أن يفعل ذلك بحجة أن اتفاقية عام ١٩٠٠ قد جعلت الكاباكا وسيلة الاتصال الوحيدة بين البوجنده والحكومة المركزية — وقد أمكن تفادي وقوع أي صدام مباشر بعد أن سمح للكاباكا بتعيين ممثل الباجندا ، إلا أن هذا الإجراء لم يشف غليل الذين يحلمون بالديمقراطية التقدمية .

وفي الوقت ذاته كانت السلطات البريطانية تبذل جهودا من أجل تحسين اقتصاد المحمية وتصنيعها ، وقد كشف التحقيق الذي أجري في عام ١٩٤٨ عن عدم كفاءة ، بل وفساد محالج القطن والأسواق التي في حوزة الهنود والأوروبيين ، وشكلت الحكومة مجلسا إشرافيا للتسويق . وحين زادت الاضطرابات في كينيا بسبب حركة الماوماو — بدأ المستثمرون يخشون من استثمار رؤوس أموالهم في شرق أفريقيا . وعلى هذا بدأت حكومة أوغندا تشتري المحالج وتستثمر أموالها في إنشاء محالج أخرى . وفي عام ١٩٥٢ باعت حكومة المحافظين في لندن هذه المحالج المؤممة للجمعيات التعاونية الأفريقية على أساس رهون طويلة المدى ، ونتيجة لذلك سيطر الوطنيون وسكان المدن على المحالج والأسواق ، وأصبحت هذه نمودجا رائدا للصناعة وطنية يمتلك الأفريقيون رأسمالها . ومع هذا فقد كان هناك شعور بالخوف من أن يؤدي التصنيع إلى خلق حواجز لونية قاسية — إلا أن حاكم أوغندا الجديد ، السير أندرو كوهن ، أزال هذا الشعور بالخوف

بعد وصوله في عام ١٩٥٢ ، وقد مدت حكومته وعودا مطمئنة .

ومع أن خبرة كوهن في أفريقيا كانت ضئيلة ، إلا أنه كان رئيسا للإدارة الأفريقية بوزارة المستعمرات ، وبالتالي كان له دور كبير في وضع السياسة التي أدت إلى التقدم السياسي السريع لغرب أفريقيا فيما بعد الحرب . وكان كوهن يمثل أمانا بريطانيا في أن تتمكن أوغندا من تحقيق الحكم الذاتي بسرعة ، وكان شديد الحماسية يخلص في تنفيذ السياسات المرسومة بكل دقة . وفي مارس ١٩٥٣ تأكدت وعود بريطانيا نتيجة لحدوث تطورين هامين هما ، إعادة تشكيل الحكومة المحلية وإدخال تعديل كبير على تشكيل المجلس التشريعي .

وكانت سلطات المحمية تعتقد أن الخدمات الزراعية والطبية في دولة متحدة ، يجب أن تخضع لأدنى قدر من الإشراف الحكومي ، على حين تكون مجالس المقاطعات هي المسؤولة عنها بدلا من مجالس الأقاليم . ومع هذا فقد رأت من الحكمة في حالة بوجندا - التي لها ظروف خاصة تنبع من اتفاقية عام ١٩٠٠ - أن تكون مجالس الأقاليم هي المسؤولة عن الخدمات السالفة الذكر . وفي مقابل تنازل بريطانيا عن هذه السلطات وعدم الكاباكا بزيادة نسبة المقاعد المنتخبة في مجالس الليكوكو من ٣٤ ٪ إلى ٦٧ ٪ ، الأمر الذي أمهم في إضعاف الزعماء التقليديين ، ودعم الديمقراطية وأحل السيطرة المحلية محل السيطرة البريطانية . وفي الوقت ذاته سمح لمجالس المقاطعات باختيار أعضاء المجالس التشريعي بدلا من مجالس الأقاليم ، لكن حدث استثناء آخر ، فقد كلف الليكوكو باختيار ممثلي الباجندا . وأوضح الحاكم كوهن أن الكاباكا في وسعه أن يعين الممثلين إذا رفض الليكوكو أن يقوم بذلك ، وحين اجتمع المجلس في عام ١٩٥٤ سحب الكاباكا كل تأييد للحكومة المركزية النامية - واضطر البريطانيون إلى ملء مقاعد البوجندا بالتعيين الرسمي .

وظهرت تيارات متعارضة لم تكن متوقعة في البلاد ، وبدأت تخلق توتراً بها ، فقد شكل حزب المؤتمر القومي الأوغندي في عام ١٩٥٢ ، وكانت غالبية هذا الحزب من الباجندا ، إلا أنه كان يؤيد إنشاء حكومة مركزية موحدة . وكان الكاباكا الجديد شاباً تلقى تعليمه في كامبردج ، وكان يتسم برباطة الجأش ، وكان أكثر اهتماماً بالرأي العام من سابقه ، وقد أحس هذا الكاباكا بالامتحان في أثناء حفل تنصيب الملكة إليزابيث في ١١ يونيو عام ١٩٥٣ ، حين وضع في منزلة أدنى من منزلة سلطان زنجبار وملكة تونجا ، وظهر بعد هذا أن الكاباكا قد قرر الاعتماد على التأييد الشعبي لا على السلطات التقليدية ، ولذلك فقد أصبح يؤيد الإصلاحات الديمقراطية ، ويعارض تحالف الرؤساء التقليديين الأقوياء مع السلطات البريطانية . وظهرت المشاعر الإقليمية في أوغنده ، بعد الخطاب الذي ألقاه وزير المستعمرات البريطاني ، والذي طالب فيه بتحقيق اتحاد فيدرالي يضم الروديسيين وشرق أفريقيا . وفي السادس من أغسطس طالب الكاباكا بتحويل تبعية بوجندا إلى وزارة الخارجية البريطانية وإعداد مشروع لمنحها الاستقلال الكامل .

وأوضح السير أندرو كوهن أن مطالب الكاباكا هذه تعد خرقاً لاتفاقية عام ١٩٠٠ - التي تنص على تعاون الكاباكا مع وزارة المستعمرات - غير أن الكاباكا لم يسحب مطالبه . وعلى هذا استندت الحكومة إلى المادة السادسة من الاتفاقية المذكورة وسحبت اعترافها بالكاباكا فردريك موتيسا ، وفي الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٥٣ قامت بتوصيله إلى بريطانيا العظمى .

وسرعان ما أعرب الباجندا عن ولائهم الشديد للكاباكا ، وتحول المؤتمر الوطني الأوغندي عن سياسته الوحشية ، وأعلن تأييده للكاباكا محاولاً بذلك كسب شعبية كبيرة . ورفض الليكوكو الموافقة على إعلان الوصاية على العرش ، أو تعيين كاباكا جديد . ومن ناحية أخرى فإن أعضاء

الليكوكو المنتخبين في الإصلاحات الجديدة كان لا يحق لهم شغل مقاعدهم دون موافقة الكاباكا الرسمية . واجتمع الشعب في البوجندة حول زعمائه معلنا تأييده لهم ، على الرغم من أنه لم تكن لهم شعبية من قبل ، ووجد البريطانيون أنفسهم من الناحية الدستورية في مركز حرج .

واختارت وزارة المستعمرات السير كيث هانكوك رئيس قسم دراسات الكومنولث بجامعة لندن ، لكي يقوم بمهمة التفاوض مع اللجنة التي انبثقت عن الليكوكو . وأخذت المفاوضات حين اعترض (كوهن) على تعيين شخص لا ينتمى للباجندا هو : د . رالف بانش الزنجي الأمريكي الذي قام بدور الوساطة في فلسطين . وكان مسئولا عن لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة . واندلعت الاضطرابات ، إلا أنه تم اختيار بديل له آخر الأمر . وفي الوقت ذاته طالب المؤتمر الوطني الأوغندي بمقاطعة البضائع الأوروبية ، ورفض الحاكم التفاوض في ظل هذه الضغوط — غير أن هانكوك استطاع أن يصل إلى تسوية جزئية في مباحثاته غير الرسمية مع لجنة الليكوكو ، وكانت الاتفاقية التي عقدت بين الطرفين تتضمن ألفاظا غامضة أثارت عند نشرها الاضطراب والفوضى ، إلا أن توضيح هذه الألفاظ فيما بعد هدا من مخاوف البوجندة : وقد اتسمت هذه الأزمة كلها بالتمزق الجانبيين البريطاني والأفريقي مسلحا مسلحيا هادئا .

وكانت التسوية التي تم التوصل إليها تقضى بإمكانية عودة الكاباكا إذا طالب الليكوكو ذلك ، على أن يتم تعديل اتفاقية عام ١٩٠٠ بطريقة تجعل من الكاباكا شخصية دستورية : كما نصت (التسوية) على أن تصبح بوجندة إقليما — يكون نظام الحكم فيه ملكيا — داخل دولة أوغنده المتحدة الوطنية : ووافق الليكوكو على إرسال ممثلين عنه إلى المجلس التشريعي الذي ستكون به أقلية وزارية : ووعدت بريطانيا بعدم إدماج أوغنده في اتحاد فيدرالي دون الحصول أولا على موافقة الشعب : وعاد

الكاباكا فرديريك موتيسا الثاني إلى عرشه في أكتوبر عام ١٩٥٤ : وقبل تعديل اتفاقية عام ١٩٠٠ .

واحتوت اتفاقية عام ١٩٥٥ على إصلاحات داخل مجلس الليكوكو والمجلس التشريعي ، وأصبحت للكاباكا سلطات دستورية محدودة ، وكان يتوقف وجوده في منصبه على استمرار تأييد الباجندا له . ولم تنص الاتفاقية على استخدام أى أسلوب من أساليب القوة في التنفيذ . وكانت تتطلب ضرورة موافقة كل من الإنجليز والباجندا من أجل خلع الكاباكا أو إلغاء الاتفاقية . وباستثناء البنود التي تؤكد وحدة الحكومة والسلطة في أوغنده ، فإن السلطات الدستورية التي منحت لبوجندة تشبه السلطات الممنوحة لدولة داخل اتحاد فيدرالي . على أن مشاعر الكراهية للأجانب في بوجندة قد زادت ، ولم تكن الحمية تستطيع أن تتجاهل الليكوكو الذي أصبحت له صبغة ديمقراطية كما فعلت من قبل . كما أن التأثيرات الخارجية في الكاباكا — باعتباره ملكا دستوريا أقل قيمة منها في الكاباكا الأوتوقراطي القديم .

وبعد عودة الكاباكا إلى العرش لم يكن للحركة الوطنية برامج عملية تستطيع أن توحد صفوفها لتحقيقها ، ذلك أن أمانهم الوطنية الغامضة في الحصول على الحكم الذاتي كانت تنمو في كنف البريطانيين : وكان الخطر الأكبر لا ينبع من المعارضة الحكومية ، وإنما من عناد الباجندا — وقد استاء كثير من مؤيدي المؤتمر الأوغندي القومي في الأقاليم الأخرى من ارتباط المؤتمر الوثيق بالآزمة في باجندا . وعلى هذا حل محل هذا المؤتمر في الحمية حزبان كلاهما يؤيد خلق جمهورية قومية موحدة — إلا أن الانقسامات الدينية التي كان لها تاريخ طويل في أوغنده كانت تنفصل بينهما . وكان (الحزب الديمقراطي) أحد هذين الحزبين ، وقد شكل في عام ١٩٥٦ وكان يمثل الطوائف الكاثوليكية . وفي عام ١٩٦٠ اتحدت بعض الجماعات المنشقة — التي لا ترجع نشأتها إلى أكثر من ثلاث سنوات — وكونت

(مؤتمر الشعب الأوغندي) الذي كان يمثل البروتستانت بصفة أساسية . وفي خلال الفترة التي شهدت ظهور هذين الحزبين أحسن الكاباكا والليكوكو بالخوف من احتمال قيام الحكومة المركزية بالقضاء على السلطات التقليدية بالتدريج ، كما حدث في غانا . وعلى ذلك قاطعت البوجندا انتخابات المجلس التشريعي بعد عام ١٩٥٨ . ولم تكن أمام بريطانيا وسيلة دستورية تمكّنها من أن تجبر البوجندا على التعاون في إطار اتفاقية عام ١٩٥٥ .

وفي العام التالي أصدرت حكومة المحمية بياناً روتينياً أعلنت فيه ضمان حقوق الأقلية الهندية . وأثار هذا الإعلان مخاوف كثيرة على غير ما كان متوقفاً ، وزاد استياء الباجندا من التجار الهنود بدرجة كبيرة ، رغم تأكيدات إنجلترا لهم - الأمر الذي أدى إلى مقاطعتهم الشاملة لكل تجارة التجزئة الهندية . وتأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة ، وكانت المقاطعة تبدو غير ضرورية ، بسبب قلة عدد الهنود في أوغنده نسبياً . غير أن الأفريقيين كانوا يحسون أن موقفهم سيزداد قوة إذا نجحوا في حمل كثير من التجار الهنود على الهجرة بسبب الإفلاس . وشكلت بريطانيا لجنة للتحقيق كان معظم أفرادها من الأفريقيين لإصدار التوصيات الضرورية لتهئية الموقف ، وطالب تقرير هذه اللجنة بتشكيل مجلس تشريعي عن طريق الانتخاب الشعبي ، على شرط أن يدلي الناخبون بأصواتهم في ظل قائمة انتخابية مشتركة .

وفي شهر مارس عام ١٩٦١ أجريت الانتخابات العامة لشغل مقاعد الجمعية الوطنية الأوغندية التي يبلغ عددها اثنين وثمانين مقعداً ، وحصل مؤتمر الشعب الأوغندي على أغلبية الأصوات . وأدت مقاطعة الكاباكا للانتخابات إلى عدم اشتراك جميع الكاثوليك فيها باستثناء عدد ضئيل من المنشقين منهم . ونتيجة لذلك فاز حزب الأقلية الديمقراطي بجميع مقاعد الباجندا في الجمعية الوطنية ، رغم القدر الضئيل من الأصوات

الذي حصل عليه وأصبح الطريق معبداً لتشكيل حكومة أوغندية وطنية ومجلس وزراء أفريقي بمجرد تحديد وضع بوجنده بطريقة مرضية . واستمر الليكوكو يطالب بالضمانات الدستورية للحفاظ على نظامه التقليدي شبه الديمقراطي ضد طغيان التيار الجمهوري الوجدوى الشعبي .

وفي المفاوضات الدستورية التي عقدت في لندن في ديسمبر عام ١٩٦١ وعدت أوغنده بمنحها الاستقلال في أكتوبر عام ١٩٦٢ . ووافق ممثلو بريطانيا وبوجنده والأقاليم الصغرى الأخرى على إنشاء حكومة وطنية شبه فيدرالية - على أن يظل وضع السلطات المركزية والمحلية دون تغيير كبير - وهكذا احتفظت بوجنده بمؤسساتها التقليدية ، إلا أنها تخلت عن المطالبة بتحقيق الاستقلال المنفصل . وأصبح لمجلس الليكوكو الحق في اختيار ممثلي البوجنده البالغ عددهم واحداً وعشرين عضواً ، في المجلس التشريعي ، ومنح باقي الأقاليم حق اختيار الأعضاء الاثني والستين الآخرين .

وبدلاً من التوتر والخلافات بين الأقاليم ، الذي شهدته أوغنده - عانت كينيا من الانقسامات الشديدة بين العناصر والثقافات والاقتصاديات المختلفة ، وكان التطور الدستوري يستهدف أول الأمر تسوية بعض هذه الخلافات . ففي عام ١٩٤٨ شكل مجلس تشريعي ذو أغلبية غير رسمية منتخبة ، كان يتم اختيارها على أساس أربع قوائم انتخابية منفصلة . وكان المجلس يتألف من أحد عشر عضواً أوروبياً منتخباً ، وثلاثة أعضاء منتخبين من الهنود غير المسلمين ، وعضوين من الهنود المسلمين ، وعضو عربي واحد منتخب ، وبالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين عينت الحكومة بالمجلس أربعة من الأفريقيين وعضواً عربياً واحداً . وكان المستوطنون الأوروبيون - على ما يبدو - راضين بوضعهم البرلماني ، ولذا كانوا أقل عناداً ، وكثير منهم يحلم بالحكم الذاتي ولو على أساس القائمة الانتخابية الموسعة . ومع هذا فإن أصوات الأفريقيين علت بالشكاوى المرة ، وتعذرت التسوية السامحة طوال سبع سنوات :

وكانت حركة « الماو ماو » قد بدأت تندلع ، ولم يكن المستوطنون أو الساطات يعرفون شيئاً عن تشكيل هذه الحركة ، ولا متى بدأت . ولا يزال تاريخ هذه الحركة تكتنفه نقاط غامضة كثيرة . غير أن التفسيرات الأنثروبولوجية والاجتماعية قد ألقت الضوء على معالمها . وبالإضافة إلى الغموض الذى يحيط بتاريخ اندلاع هذه الحركة - فالمرجح أن يكون الاسم الذى اختير لها أيضاً يستهدف التضليل - أو ربما ارتبطت هذه التسمية بالطقوس . ومما لا شك فيه أن هذه الحركة ترجع نشأتها إلى شهور ، أو ربما إلى سنوات ، قبل اندلاعها . وقد عرف قسم « الماو ماو » لأول مرة في عام ١٩٤٩ . وكانت هذه الحركة تستمد قوتها ، لا من بين القبائل ، وإنما من بين مستأجرى الأراضي الأوربية الذين راعهم ظلم الأوربيين ، وكانت هذه الحركة سرية تتسم بالعنف ، كما كانت معادية للبيض وللمسيحية ، وكانت تنهض على أساس تفسيرات عميقة لتقاليد قبيلة الكيكويو .

وقد بدأت الحركة على شكل ثورة سرية سلمية ضد كل مظاهر التمييز . ويحتمل أن تكون قد ظهرت بين جماعة من الأفريقيين المنعزلين عن قبائلهم ، ولم تتسم الحركة بالعنف إلا بعد مرور وقت طويل ، ذلك أن أفكار الثورة انتقلت من مجموعة إلى أخرى (شفاها) - غير أن بعض الذين دعوا لاعتناق هذه الأفكار لم يحتفظوا بسريتها ، ولذا اتخذت « الماو ماو » قسم الكيكويو التقليدى من أجل ضمان الولاء لها .

وكان هذا القسم معقداً ومحددأ في أهدافه ، وكان يستخدم في الحالات النادرة ، كما كان يرتبط بديانة القبيلة ، وكان يعتبر وسيلة للحفاظ على النظام بين جماعات الكيكويو المستقلة ، وكان القسم يؤدى بطريقة بارعة . في حين كانت المنازعات الداخلية تسوى عن طريق مجلس كبار السن ، وكانت المنازعات بين مجموعتين مختلفتين تجرى تسويتها عن طريق المناقشات والمحاورات ، أو عن طريق مجلس مشترك يتألف من ممثلين عيّنهما . وإذا

تعدر الوصول إلى الحقيقة ، أو إلى حل للنزاع ، فإن أطراف النزاع كانوا يهددون باستخدام القسم للتوصل إلى تسوية إذا لم يتم التفاهم فترة زمنية محددة وكان هذا القسم يكشف الجانب المذنب أو الكاذب ، وكانت كل مجموعة تحلف بأن شهادتها صحيحة ، وتشهد بأن يكون هذا القسم وبالأعلى إذا كانت شهادتها مزورة . وكان لهذا القسم فعالية كبيرة ؛ ذلك أنه حظى باحترام كبير ، وكان الجميع يعتقدون أن الجانب المخطئ لن يتجرأ على الحلف به ، إذ كان لا يتصور الإقدام على هذه الخطيئة في ظل التفكير الدينى للمجتمع القبلى . ولهذا لم يوضع القسم موضع التجربة ، كما لم نحاول أحد اختبار فاعليته .

بيد أن قسم « الماو ماو » كان مختلفاً تماماً ، إذ كان الشخص يجبر على حلفه تحت تأثير الإرهاب ، وكان القسم عند الماو ماو لا يتصل بشكل أو بآخر بكشف الحقيقة عن الكذب . وكان يطالب حالف القسم بعدم إفشاء السر الحقيقى - وهذا كان يتناقض مع القسم القديم - وكان القسم يلزم الشخص بالتمسك به لمدة غير محددة ، ولهذا شوهدت الماو ماو صورة القسم الحقيقى ، وباختصار يمكن أن نذكر أن قسم الماو ماو كان خروجاً صريحاً على تقاليد الكيكويو . وكانت الحركة تستغل أمرين ، هما : أن حالف القسم الذى بعد عن قبيلته كان في الواقع لا يميز بين التقليد الحقيقى والتقليد المزيف . كما أن حالف القسم كان ما يزال يخشى الأثر التدميرى الغامض للقسم التقليدى - الذى غالباً ما لا يكون قد طبق أمامه في حياته أبداً .

وكان قسم الماو ماو يهدد بقتل الشخص إذا سرب أخباراً عن هذا التنظيم إلى العدو . ومن الواضح تماماً أن تجربة حلف مثل هذا القسم ، مهما بلغت قوتها من التخويف ، لن تسكت ألسنة الآلاف من الأفريقيين . وعلى هذا وجد التنظيم أنه من الضرورى حمل عدد متزايد من الناس على حلف القسم ، والقضاء على الجماعات غير الجديرة بالثقة التى عرنت

أو وصلت إليها أسرار الماو ماو . وفي عام ١٩٥٢ كان السر قد تسرب إلى الخارج ، وأجبر الأفريقيين على حلف القسم بالقوة وبأعداد كبيرة . وانضم بعض الأفريقيين تحت - تأثير الإرهاب - إلى الحركة السرية ، وقتلت العناصر التي كان من المحتمل أن تفشى أسرار التنظيم . وأحست السلطات بالخطر من جراء زيادة الحرائق ، وأعمال القتل والعنف التي لا مبرر لها بين مستأجري أراضي المرتفعات أول الأمر ، ثم بين الأفريقيين في المدن . وبدأ أعضاء هذه الحركة يعانون من عواقب هذا السر نفسه . ولم تتعرض حياة الأوربيين وممتلكاتهم للخطر إلا في المرحلة الأخيرة من الحركة ، التي اتسمت بها الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٥ . ومع هذا فلم يكن لدى الحكومة أية فكرة عن سر الماو ماو . واعتقدت السلطات أن الإرهاب لا يمكن معرفة مصدره . ولذا اعتبرتها حركة تمردية ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد .

ولم تؤد المواجهة العسكرية إلى القضاء على حركة الماو ماو - على الرغم من أنها حدثت من تأثير أعمال الإرهاب . وأشار الكيكويو أنفسهم للحكومة بوسائل القضاء على الحركة ، وكانت محاولات الماو ماو للتسلل إلى صفوف الكيكويو الذين اعتنقوا المسيحية وأخلصوا لها بمثابة بداية نهاية الحركة ، وذلك أن هؤلاء كانوا لا يخشون آثار القسم عندما كانوا يجبرون على حلفه ، وكانوا يلجأون إلى «البوليس» فوراً لحمايتهم ، ويقدمون للبريطانيين أول تفاصيل عن الحركة . وبدأت الحركة أيضاً تتسرب إلى المعازل القبلية التي كانت فيها التقاليد القبلية ما تزال قائمة . وعرف رجال القبائل أن القسم كان مزوراً ، وقاموا بإبلاغ السلطات عما حدث . وكان لدى القبيلة الوسيلة لمجابهة تقدم الماو ماو ، ذلك أنها اخترعت قسماً مناقضاً لقسم الحركة هو (قسم التطهير) . وكان حالفو قسم الماو ماو يؤدون هذا القسم الأخير بأعداد كبيرة خلال عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، واستمرت العناصر العنيدة تمثل خطورة لفترة ما ، كما أن خطر اندلاع الثورة من جديد أو ظهور

الانحرافات كان ما يزال ماثلاً . ومع هذا فإن احتمال تجديد حركة الماو ماو كان يبدو غير محتمل ، ذلك أن الحكومة كانت قد وعت تماماً المشاكل التي نجمت عن تخطي التقاليد أو سوء فهمها ، واتخذت خطوات من أجل معالجة بعض ما كان يشكو منه الأفريقيون مما كان السبب في ظهور الاتجاهات المتطرفة .

وفي خلال القضاء على حركة الماو ماو كانت القوات البريطانية تنظر بعين الشك إلى جمعية الكيكويو المركزية القديمة التي اتخذت لها اسماً جديداً ، هو : (اتحاد كينيا الأفريقي) ، ومدارس الكنائس الأفريقية ، وكلية كينيا لإعداد المعلمين . وكان مما يربط أتباع هذه الجمعيات مع حركة الماو ماو معارضتهم للإرساليات التبشيرية ، والدفاع عن عادة ختان الفتيات ، وحملاتهم الدعائية ضد الأوربيين . وعلى هذا تم القبض على جومو كينياता مدير الكلية ، ووضع في السجن ، وقدم للمحاكمة بموجب قانون إعداد المعلمين ، وعرضت قضيته على محكمة خاصة . وكان للدعاية التي راجت حولها أثرها في زيادة التوتر بين الأفريقيين الذين انفصلوا عن قبائلهم ، واتهم كينياता بتأييد الحركة ، وباحتمال قيادته لها ، وحكم عليه بالسجن في شمال كينيا .

وكان كينياता قد ولد من أسرة يتألف أفرادها من أطباء سحرة وعرافين في أرض الكيكويو في عام ١٨٩٣ . وحين أعلنت بريطانيا حمايتها على كينيا كان كينياता يبلغ من العمر سنتين ، وترك قبيلته بعد ذلك بقليل وانتقل بمدرسة من مدارس الإرساليات الاسكتلندية . وعمل بعد ذلك صبياً عند أحد المستوطنين الأوربيين الذي ساعده في الحصول على عمل حكومي . وعاش كينياता طوال الفترة من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٤٦ - باستثناء سنة واحدة - في بريطانيا ، حيث كان يعمل في المزارع الإنجليزية ، ودرس في إحدى مدارس الكويكرز (١) ودرس الانثروبولوجيا ، وكتب رسالة من المقالات

* جماعة الكويكرز - جماعة دينية أسسها جورج فوكس (George Fox) في الفترة =

الهامة لحل فيها تقاليد الكيكويو . وفي عام ١٩٤٥ انضم إلى (حركة الوحدة الأفريقية) إلى جانب دي بوا ، ونيكروما ، وسرعان ما عاد إلى كينيا مرة أخرى . وطالب بالإصلاحات الدستورية ، ولم يتضح دوره بالتحديد في حركة الماو ماو . ولذا وجهت الانتقادات إلى المحكمة التي قامت بمحاكمته ، واهتمت بخضوعها للضغط من جانب الاستعماريين . أو السياسيين في إنجلترا ؛ الذين أجبروا على العثور على ضحية لهذه الحوادث التي وقعت في كينيا . ولا يمكن الجزم : هل كان كينيايا منتظما لحركة الماو ماو ؛ أو مجرد سياسي لم يقدر الإحساس بالمرارة التي كان يحس بها ناخبوه ؟ هل كان قبليا ؟ أو أفريقيا معتدلا تأثر بالأساليب الأوروبية ؟ أو هل كان رجلا بعد عن أصاه القبلي ؟ وبينما يرى خصومه أنه يتسم بصفات بربرية فإن مؤيديه يرون أنه يتسم بالهدوء والحساسية وعلو الثقافة . وقد وصفه بعض من عرفوه بأنه هادئ الطباع - خيالي - يعيل إلى الانعزالية أحيانا . وقال عنه آخرون إنه يشعر بالضيق بين الأفريقيين القبليين - لكنه يحس بالارتياح بين المتعلمين منهم وبين البيض . وحين زار موسكو أحس المراقبون أنه يشعر أن الشيوعية تضع قيودا صارمة ؛ وأن تطبيقها يتطلب تضحيات كبيرة . وبعد كينيايا عن مجال السياسة بعد عام ١٩٥٣ - بسبب سجنه - غير أن صورته ظلت تحيا في قلوب سكان كينيا كلها ، فكان ينشل الرعب للأوروبيين البيض والوحدة لمعظم السياسيين والناخبين الأفريقيين ، وأخذت بعض السلطات البريطانية تتساءل عما إذا كان كينيايا سيصبح - بسبب سجنه - شهيدا وطنيا . لكن أحس عديد من المسؤولين أن الإفراج السريع عنه سوف يضعف من احترام القانون ، في حين أن الإبقاء عليه في السجن لمدة طويلة ربما يدفع المتطرفين إلى ارتكاب أعمال لا تعرف عواقبها .

وبالإضافة إلى انعدام الثقة ، ونظرة الشك ، التي ميزت فترة اندلاع

١٦٢٤ - ١٦٩٠ وهي تدعو للصدقة ، ولقضاء فترات صمت طويلة في التأمل في الخليقة ، وشكر الله وتبغض الحرب . ولها نشاط في مواد اجتماعية مختلفة .

حركة الماو ماو ، طبق قانونان استثنائيان كان لهما تأثير بالغ في تاريخ كينيا فما بعد . فقد فصل نحو تسعين ألفا من الكيكويو من وظائفهم وأبعدوا عن مدينة نيروبي . وحل أفراد قبيلة (الليو) محلهم في هذه الوظائف ، ولذا أصبح الكيكويو يحقدون عليهم ، وأصبحت البطالة مشكلة كبيرة في منطقة الكيكويو . وأدى الحظر الذي فرض على الاجتماعات العامة ، وعلى تشكيل التنظيمات الكبيرة ، إلى الحد من نمو الأحزاب الوطنية الأفريقية بشكل كبير . وكانت أهم حركة قومية قائمة في ظل حالة الطوارئ هي حركة قوم مويوا الزعيم النقابي المثقف الذي ينتمي إلى قبيلة الليو وكان نشاط (حزب مؤتمر الشعب) الذي أسسه هذا الزعيم مقصورا على نيروبي ، ويبدو أن هذا الحزب استعار اسمه من حركة القوميين في غانا ، وأصبح هذا الحزب بمثابة الأساس الذي نهضت عليه حركة استقلال كينيا حين انتهت حالة الطوارئ عورفت القيود .

وكانت الإصلاحات الدستورية التي أدخلها وزير المستعمرات أولفر ليتلتون في عام ١٩٥٤ - تعتبر الخطوة الأولى نحو إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية ، ذلك أن الأفريقيين قد حصلوا على حق التصويت على أساس قائمة انتخابية منفصلة ، كما أعطى لهم حق شغل وزارة من الوزارات الست - لكن لم يكتف الوطنيون بهذه الامتيازات التي حصلوا عليها ، كما أحس الأوربيون بالضيق نتيجة تشكيل وزارة بها عناصر من غير البيض . وعقدت الانتخابات الأفريقية الأولى في عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وزادت هذه الانتخابات من الانقسامات ، بسبب نظام التصويت الغريب الذي وضعه كوتس ، والذي منح « المسئولين الأفريقيين » حق الإدلاء بأكثر من صوت واحد - في الوقت الذي لم يحدث فيه مثل هذا التمييز في نظام انتخابات الأوربيين أو الهنود . واستمر الأفريقيون من أعضاء المجلس التشريعي يرفضون دستور (ليتلتون) ، وتولى أي منصب وزارى على أساسه ، كما أن « اتحاد الناخبين » - الذي كان يمثل جميع الأوربيين منذ عام ١٩٢٠ - بدأ ينقسم على نفسه ويتحول إلى طوائف متنافسة ، بعضها يؤيد الدستور ، في حين يعتقد (م ٣٢ - أفريقيا)

البعض أنه غالى في الليبرالية . وعلى العكس يفتقده الآخرون لتحفظه . وكان تفتت الجبهة الأوربية عاملاً زرع الخوف في قلوب هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أن الرجل الأبيض هو منقذ كينيا . ومع هذا فإن هذا التفتت أسعد هؤلاء الذين كانوا ينادون بخلق وعى قومى بعيد عن العنصرية .

وعلى هذا لم يكن غريباً أن يصدر فى عام ١٩٥٧ دستور جديد يفيد من مختلف الجهات السياسية الجديدة . وقد حدد الدستور الجديد عدد ممثلى الأفريقيين بأربعة عشر ، وعدد ممثلى الأوربيين بأربعة عشر ، والآسيويين بثمانية . وبذا فإن هذا الدستور يكون قد حاد عن فكرة « تعادل » تمثيل المستوطنين الأوربيين - وهى الفكرة التى يكون للأوربيين بموجبها نسبة تزيد على عدد ممثلى العنصرين الآخرين . واستحدث وزير المستعمرات الجديد - المدعو الن لينوكس بويد - أسلوباً جديداً فى الدستور ، ذلك أن الدستور نص على أن يكون فى المجلس التشريعى الجديد اثنا عشر مقعداً ، يخصص أربعة منها لكل عنصر من العناصر الثلاثة ، ويقوم المجلس نفسه بانتخاب هؤلاء الأعضاء ، ويسمى شاغلو هذه المقاعد (بالأعضاء المنتخبين انتخاباً خاصاً) . وقد تعهد هؤلاء الأعضاء بأن يهتجوا نهجاً لا عنصرياً فى المجلس . إلا أن الغرض من استحداث هذه المقاعد الجديدة قد أحقق - بعد أن حصل بعض الأعضاء المؤيدين للبيض على بعض هذه المقاعد ، وذلك بسبب عدم اشتراك الأعضاء الأفريقيين المنتخبين فى عملية التصويت لمقاطعتهم المجلس . وعلى هذا اختار الأعضاء الأوربيون والآسيويون الأعضاء المنتخبين انتخاباً خاصاً بما فى ذلك بعض الأفريقيين الذين أصبحوا مكروهين من جانب جمهور الناخبين الأفريقيين . وتبع ذلك انسحاب الأعضاء الأفريقيين الأربعة عشر من المجلس - ولم يعودوا إليه إلا فى يناير عام ١٩٦٠ حين عقدت الحكومة البريطانية مؤتمراً دستورياً آخر .

وكانت الأحزاب السياسية ، ظل دستور لينوكس بويد ومؤتمرات عام ١٩٦٠ ، بالغة الضعف . ذلك أن الأحزاب الأفريقية القومية ، كانت قد حظرت

تشاطوها حتى انتهاء حالة الطوارئ فى عام ١٩٥٥ ، وكانت معظم الأحزاب التى ظهرت فيما بعد تدين بنشاطها إلى حركة استقلال كينيا التى يترجمها (تورم مويوا) . وكانت هذه الحركة تطالب بقائمة موحدة لكل الناخبين ، ويتوطين الأفريقيين فى منطقة المرتفعات ، وبالتعليم الإلجبارى العام ، والإفراج عن جومو كنياتا . وكان مويوا زعيماً صلباً لرأى ذات شعبية كما اتصف بصفت شخصية كانت مصدر قوته ، ولكنها فى الوقت ذاته قد جعلت من الصعب عليه أن يتقبل الحلول السياسية الجزئية . وقد ظهر نفوذ مويوا بين (الليو) الذين كانوا يسيطرون على نيروبي فى أثناء فترة الطوارئ . وعندما رفعت القيود عن النشاط السياسى - بدأ الكيكويو - الذين كانوا أكثر عدداً - فى تدعيم قوتهم السياسية ، وظلوا يحترمون زعامة مويوا ، إلا أن قائداً مثل رونالد نجالا ، الذى كان يمثل قبائل أقل عدداً وأقل قوة ، كان يحظى بتأييد أكبر من جانب كثير من الناخبين الأفريقيين .

وتجمع الليبراليون الأوربيون حول مايكل بلندل ، وكان بلندل مزارعاً أوروبياً يؤيد الانتخاب على أساس قائمة مشتركة ، ويطالب بالتعليم بالحقان ، ولإيجاد تسوية جزئية لمشكلة الأراضى . وحصل حزب كينيا الجديد ، الذى كان يترجمه ، على تأييد الأفريقيين ، غير أنه لم يحظ بتأييد الممثلين الأفريقيين فى المجلس التشريعى ، ولم تنجح وعوده الخاصة باتباع سياسة معتدلة لا عنصرية فى أن يصبح قوة سياسية فعالة ، وبدلاً من هذا فإن حزب كينيا القديم قد عاد إلى الظهور وفاز بأكثر قدر من التأييد من جانب العناصر المتعددة ، وكانت سياسته - كما أوضح السير أرنست فاسى - مستمدة من بيانات جمعية الكابريكورن (Capricorn Society) التى ناقشت فائدة التعاون بين العناصر المتعددة فى تطور شرق أفريقيا ووسطها فى عام ١٩٥٦ . وكانت نداءات هذا الحزب أقل تحمساً ، وكلماته أقل تنميّة ، من كلمات ونداءات الأحزاب الأخرى ، إلا أنه كان لها طابع الدوام . وكانت تتحدث عن سياسات لم يتقبلها الحزب فقط ، وإنما يريد تحقيقها بصدق . وإلى جانب هذا نشأت أحزاب كان

بعضها يعبر عن وجهة نظر الأوربيين المتطرفة ، ويعبر البعض الآخر عن حركة الأفريقيين المعتدلة أو عن وجهة نظر الآسيويين . وكانت كل هذه الأحزاب إما قصيرة العمر أو ضعيفة لا يكاد يسمع لها صوت .

وتأثرت المباحثات الدستورية في عام ١٩٦٠ بقرارين بريطانيين هامين أسهما في تقليل حدة الانقسام الحزبي في كينيا . وكان القرار الأول - هو إعادة توطين وتنظيم قبيلة الكيكويو ومنح مليون ونصف مليون من أفراد هذه القبيلة ، مساكن جديدة في القرى التي أنشئت لهم ، ووضع نظام اقتصادي واجتماعي متقدم لهذه القرى . هذا كما زودت الحكومة هذه القرى بالأسواق والتسهيلات التعليمية والخدمات العامة . وكانت الحكومة تأمل أن يسهم هذا النظام الجديد في الحد من الانقسامات القبلية والاضطرابات التي أدت إلى اندلاع حركة الماوماو . وكان هناك أمل في أن تؤدي هذه التغييرات الشاملة إلى خلق شعور عام بالارتياح والرضا بدلا من إحداث أزمة ثقافية ، أو اتجاه انعزالي لاقبلي جديد .

أما القرار الثاني فقد اتخذ عام ١٩٥٩ وأنشئ بموجبه مجلس استشاري مركزي كان أعضاؤه من بين مختلف العناصر في كينيا ، وعهد إلى هذا المجلس بالإشراف على نظام تأجير وزراعة الأراضي الزراعية ، وقضى هذا القرار بالاسمح لكبار الملاك بشراء المزيد من الأرض الزراعية ، كما قضى بأنه على المشتري لقطعة أرض أن يثبت أن هدفه من شرائها هو زراعتها بكفاية ، وأنه يتعين على المجلس أن يتأكد من سريان قواعد شراء وتمليك الأرض في كل أنحاء كينيا ، بغض النظر عن العنصر أو القبيلة ومع هذا فلم يكن هناك ما يحدد أسعار بيع الأراضي ، وترتب على ذلك مغالاة في الأسعار ، خاصة في أراضي المرتفعات . واحتجبت (حركة استقلال كينيا) على هذا الارتفاع في الأسعار الذي حال دون شراء كثيرين من الأفريقيين للأراضي فيما بعد ، ولكن المهم أن مبدأ عدم التمييز بسبب العنصر قد طبق بالنسبة لمشكلة الأراضي الزراعية .

ورأس المؤتمر الدستوري الذي عقد في عام ١٩٦٠ أيان ماكلود وزير المستعمرات البريطاني الذي خلف (لينوكس بويد) ، وحضر المؤتمر ممثلون عن كل العناصر في المجلس التشريعي ، بما في ذلك : مبيوا ، ونجالا ، وبلندل وكابتن بريجز زعيم الحركة الأوروبية المحافظة التي كانت تطالب بتقسيم كينيا . وسمح لكل حزب بأن يصطحب معه مستشارا . واختار الأفريقيون ثورجود مارشال - الذي كان موظفا في الرابطة الأمريكية لتقدم الشعوب الملونة - مستشاراً لهم . وحينما انتخب الأفريقيون (نجالا) لكي يتزعمهم في المؤتمر - حاول مبيوا استعادة مكانته ، وطالب بتعيين أحد المقربين لجومو كنيانا كمستشار ثان ، وكادت هذه المشكلات تعطل المؤتمر . إلا أن ماكلود استطاع التوصل إلى تسوية جزئية أتاحت للمؤتمر الفرصة لأن يستأنف مباحثاته ، واستطاع (بلندل) و (نجالا) أن يتغلبا على الاتجاهات المتطرفة بين أفراد العناصر المختلفة ، وأحرزا نجاحاً كبيراً بالنسبة لمشكلة الشروط الواجب توافرها في الناخبين ، وهي مشكلة حساسة .

واحتوى دستور (ماكلود) على عدة بنود تنص على قائمة انتخابية مشتركة ، بغض النظر عن العنصر ، على أن يتوافر للمنتخب قدر معقول من التعليم والثروة . ونص الدستور أيضا على إنشاء مجلس تشريعي يكون للأفريقيين غالبية الأصوات فيه (ويتألف المجلس من ثلاثة وخمسين مقعدا ، يشغل الأفريقيون منها ثلاثين مقعدا) ، كما ينص على إنشاء مجلس وزاري ، وقد منحت الأقليات نسبة معينة من التمثيل في المجلس التشريعي حددت بعشرة مقاعد للأوربيين ، وثمانية للآسيويين ، وبمقعدين للعرب . ويختار ممثلو الأجانب من بين المرشحين الذين فازوا بتأييد عناصرهم في الانتخابات المبدئية . واستحدث الدستور اثني عشر مقعدا لا عنصريا ، ينتخب المجلس التشريعي شاغليها . ووعد (ماكلود) بإصدار إعلان للحقوق يحتوي على الضمانات التي طالب بها الأوروبيون لضمان عدم مصادرة أموالهم .

ورحب الأفريقيون بـ (نجالا) و (بلندل) ترحيباً كبيراً عندما عادوا إلى كينيا، ورفض الحزب المتحد الذي يتزعمه (بريجز) - الذي كان يمثل الطوائف الأوروبية - هذه التسوية. وطالب الأوربيون بشد أزرها في ذلك، غير أنه وجد أن معظم المستوطنين كانوا لا يرغبون في معارضة الدستور. على أن اعتماد مبوبيا على تأييد الكيكويو - الذين كان عددهم يفوق تعداد قبيلة (الليو) التي ينتمي إليها - ألزمه بالمطالبة بشدة بالإفراج عن كينيا. وبدأ كثيرون من الكينيين - بما في ذلك المستوطنون البيض ذوو النفوذ - يشعرون أن كينيا سوف يصبح زعيماً وطنياً إذا عاد إلى ميدان السياسة.

وفي ظل هذه الظروف أقيمت كينيا على الانتخابات في فبراير ١٩٦١، وسيطرت الشخصيات السياسية على التنظيمات الحزبية. وباستثناء الاستياء الذي أبداه بعض الأوربيين فإن الانتخابات المبدئية الخاصة بالأقليات والانتخابات العامة قد سارت على ما يرام، وفاز (مبوبيا) فوزاً كبيراً كزعيم لاتحاد كينيا الأفريقي الوطني الذي خلف حركة استقلال كينيا. وأخفقت محاولات الكيكويو لممارسة نفوذهم القبلي في إشاعة الانقسام داخل حزب مبوبيا، أو في تأييد حزب اتحاد كينيا الأفريقي الديمقراطي المعارض. وكانت مطالب مبوبيا قومية لا قبلية، إلا أنه - باعتماده على نفوذ كينيا - وضع نفسه في موقف لا يستطيع منه إلا أن يحتل المكانة الثانية في حالة عودة كينيا إلى حلبة السياسة. وكان يمكن لاتحاد كينيا الأفريقي الديمقراطي (كادو) أن يشكل حكومة ضعيفة - بالتحالف مع ممثلي الأقليات الأوروبية والآسيوية - غير أن (كادو) قد تنبه إلى خطورة هذه الخطوة، وأيد مطالب اتحاد كينيا الأفريقي الوطني (كانو) من أجل الإفراج عن كينيا. ورفضت كانو - باعتباره حزب الأغلبية الذي يمكن له أن يحكم البلاد بنجاح - أن يشترك في تشكيل أية حكومة بدون كينيا. ورفض الحاكم البريطاني السير فيليب رينسون بأن يفرج عن كينيا إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة، وأعرب حزب كينيا الجديد الذي يتزعمه بلندل - وهو أحد ثلاثة أحزاب كبرى في كينيا - عن استهاده

للتعاون مع كينيا. وكان الإفراج عن كينيا في حاجة إلى وضع صيغة قانونية يمكن بمقتضاها منحه الحرية السياسية دون إحراج للحكومة البريطانية، أو إغضاب عدد كبير من المستوطنين البيض. وقد أعدت هذه الصيغة وأذيعت في صيف عام ١٩٦١، وسمح لكينيا بمقتضاها بتقليد الزعامة في فترة تقدم كينيا للحصول على الحكم الذاتي.

ظلت بعض مظاهر الدستور - خاصة مجلس الوزراء وإعلان الحقوق - دون تغير، وأصبح احتمال تشكيل حكومة متعددة العناصر لا يتحكم فيها عنصر واحد قريب المنال. وكان تحقيق السلام والتطور يعتمد إلى حد كبير على تغلب شعور الولاء القومي على المصالح العنصرية والاقتصادية. وكان الوصول إلى صيغة لحماية الحقوق الفردية دون تضيق قاعدة الانتخاب العام عاملاً حاسماً في التوصل إلى أي قرارات عملية.

وعلى الرغم من وجود مشكلات عنصرية واقتصادية متشابهة - في كل من كينيا وتنجانيقا - فإن الاختلاف بينهما كان واضحاً، فالإدارة البريطانية في ظل وصاية الأمم المتحدة - في تنجانيقا - كانت تستهدف تحقيق التنمية القومية لمصلحة السكان جميعاً. وكانت هذه الإدارة بعيدة عن التردد والمرأغة اللذين اتسمت بهما السياسة في كينيا. وكان المستوطنون البيض في تنجانيقا أقل ثباتاً من مركزهم في كينيا، كما كانوا أقل صخباً في دفاعهم عن مصالحهم، ولم تكن مساحة الأرض ضيقة، كما هو الوضع في كينيا. وكانت الأموال اللازمة للتنمية الوطنية ترد عن طريق القائمين بالوصاية، لا عن طريق المستوطنين الأوربيين - وأسهمت النظم - التي استحدثتها كل من بيات وكامبيرون في العشرينيات - بعد خروج الألمان منها في عام ١٩١٨ - بقدر كبير، في إعداد البلاد للحصول على الاستقلال في هدوء ويسر. وكانت المشروعات الرائدة - التي ترتبت على مشروع الفول السوداني - ذات أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الفردي والنظام التعليمي في تنجانيقا. وكانت زيادة إنتاج السيسال - رغم كونه في يد الآسيويين والأوربيين - عاملاً هاماً في

زيادة رفاهية البلاد ، واعتماد اقتصادها على العناصر المختلفة . ولم يسمح للأفريقيين بدخول المجلس التشريعي الذي كان يعين أعضاؤه حتى عام ١٩٤٥ ، لكن في خلال سنوات ثلاث كان هذا المجلس ينعم عددا من الأعضاء متساوياً مع كل عنصر من العناصر الثلاثة .

وصدر دستور جديد في عام ١٩٥٥ ، وحافظ هذا الدستور على مبدأ توازن المجلس التشريعي المعين . إلا أن حجم المجلس واختصاصاته قد زادت ، ومهدت الإصلاحات التي تمت في أجهزة الحكم المحلي - الطريق لعقد أول انتخابات في البلاد في عام ١٩٥٨ وكانت الهيئة الانتخابية كبيرة وشروط الانتخاب بسيطة . إلا أن كل منتخب كانت له ثلاثة أصوات : صوت للمرشح الأوربي ، وصوت للأسوي ، وثالث للأفريقي . واحتفظ كل عنصر بنسبة تمثيل متوازنة . إلا أن المرشحين جميعاً كان عليهم أن يخاطبوا الهيئة الانتخابية العريضة المتعددة العناصر . وكان تأييد بريطانيا لحزب تنجانيقا المتحدة المتعدد العناصر دماراً عليه ، ذلك أن الأغلبية المطلقة قد انتقلت إلى اتحاد تنجانيقا الأفريقي الوطني (تانو) ، وكان شعاره اللاعنصري قد أدى إلى تولي جولوبوس نيريري منصب الزعامة في الحزب . ومع هذا فقد ظهر حزب قوى معارض معتدل الاتجاه ، هو (منظمة الأعضاء المنتخبين في تنجانيقا) (تيمو) ، وكان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي المتطرف ضعيفاً للغاية . إلا أن فشل « تانو » كان يمكن أن يدعم موقفه .

وكان نيريري نحيل الجسم ، حلو اللسان ، حاد الطباع . وكان مدرسا للتاريخ ومسيحياً كاثوليكياً . وقد كسب نفوذه نتيجة جهوده في نشر أفكار حزب (تانو) في المناطق الريفية . وكان نيريري قد تخرج من ماكيريري وجامعة أدنبره ، ثم شكل حزب « تانو » في عام ١٩٥٤ ، وهي السنة التي قدرت فيها لجنة تابعة للأمم المتحدة أن الوصاية الأوربية على تنجانيقا تمتد لمدة عشرين سنة أخرى على الأقل ، وكانت أحاديث نيريري سبباً في توجيهه (تانو) إلى اتباع سياسة دستورية معتدلة . غير أن نيريري أوضح أنه لن

يقبل أي تسوية جزئية تعوق البلاد عن حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦٥ وانتشرت المشاعر القومية بسرعة مدهشة ، ولم تقع إلا انقسامات طفيفة في هذه البلاد الشاسعة المساحة ، القليلة السكان . وأحس كثيرون من المراقبين بأن تجربة تنجانيقا كان لها أثر فعال في المفاوضات التي أدت إلى صدور دستور ماكارود في كينيا .

وحين عقدت الانتخابات العامة الثانية في عام ١٩٦٠ ، فاز (تانو) بكل المقاعد في المجلس التشريعي ، باستثناء مقعد واحد : وكانت الهيئة الانتخابية عريضة القاعدة ، ولم يكن التركيز على التوازن العنصري ، بل على الوحدة الوطنية . وعلى هذا كانت المشاعر العنصرية لا تلعب إلا دوراً ثانوياً ضئيلاً للغاية . وتشكلت حكومة بعد الانتخابات مباشرة . وزيد عدد أعضائها استعداداً للحصول على الحكم الذاتي في أول مايو عام ١٩٦١ ، وبتشكيل هذه الحكومة أصبح نيريري رئيساً للوزراء ، وأعلنت الحكومة البريطانية أن تنجانيقا سوف تحصل على استقلالها في التاسع من ديسمبر عام ١٩٦١ . وفي هذا الوقت قبلت تنجانيقا كعضو في المجتمع الدولي . واتخذت حكومة نيريري خطوات من أجل تطوير نظم النقل والمواصلات التي تعتبر من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد كبير كتنجانيقا . ويجري الآن تنفيذ عدد من المشروعات لمد الخطوط الحديدية والطرق الرئيسية . ومع هذا فإن الحكومة توجه عناية خاصة لإنشاء عدد من الطرق الفرعية في المناطق الزراعية :

ومستعبر الدول المجاورة التي تعاني من مشكلات مماثلة تجربة تنجانيقا في التعاون بين العناصر المتعددة من أجل تنمية البلاد تجربة رائدة . إلا أن المراقبين لا يعرفون ما إذا كانت هذه التجربة سوف تكون درساً مفيداً ، أو مجرد حافز لمزيد من التوتر .

٢٥ الكونغو

« إن البيض هم الذين قتلوا المسيح » - هذا ما اعتاد السود ترديده « ونحن لا علاقة لنا بذلك . هل يصبح أن يقتل البيض أبيض مثلهم ؟ . ذلك هو النزاع التقليدي القديم . على أى حال اتركونا وخذنا نعش في قرانا » .

أكد البرلمان البلجيكي سيادته على الكونغو في عام ١٩٠٨ ، وكان تشارلز أندريه جيليس كيميائجو هدفه من ذلك ، القضاء على الفساد وظاهرة التقديس الفردي الذي اتسم به التاريخ المبكر لدولة الكونغو الحرة التي كانت تخضع لحكم الملك البلجيكي ليوبولد * . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف الإصلاحية تأسس عدد من الإدارات والمحالس القومية : غير أن الامتيازات الاقتصادية القوية التي كانت مصدراً للثراء لم يمسه التغيير . وأصبحت الحكومة المستعمرة شخصية اعتبارية بعيدة عن الفردية ، وظيفتها الحفاظ على النظام وتنمية وسائل المواصلات الرئيسية : وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت الإصلاحات قد اكتملت ، إلا أن كثيراً من مرافق الخدمة الصغيرة ، خاصة في بعض المناطق البعيدة ، وكثيراً من وجوه الإصلاح الاجتماعي الحكومي ، كانت في حاجة إلى تنظيم : ولم تأت العشرينيات من هذا القرن إلا وكان النظام الاستعماري البلجيكي قد طبق تطبيقاً شاملاً .

* كان من ضمن قرارات مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٥ : الموافقة على قيام دولة الكونغو الحرة ، وعلى إدارة هيئة الكونغو الأعلى التي يرأسها الملك ليوبولد لهذه المنطقة - وظل الوضع كما هو حتى عام ١٩٠٨ ، حين وافق البرلمان البلجيكي - إثر الضجة التي أثارت حول الأوضاع السيئة للغاية في الكونغو - على إنهاء دولة الكونغو الحرة ، واعتبار الكونغو مستعمرة بلجيكية تتبع في إدارتها وزارة المستعمرات ، ويتولى برلمان بروكسل التشريع لها . وكان صدور المرسوم الملكي بتحويل (دولة الكونغو الحرة) إلى مستعمرة بلجيكية في ٧ أغسطس ١٩٠٨ ، وظل الوضع كذلك حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ . (المترجم)



ومما لاشك فيه أن مسئولية بلجيكا كانت ضخمة ؛ ذلك أن مساحة الكونغو كانت تزيد على مساحة بلجيكا بسبعة وثمانين ضعفاً ، وكانت تعادل تقريباً مساحة الولايات المتحدة الواقعة شرقي المسيسيبي ، في حين كان عدد السكان قليلاً ، فهو يزيد قليلاً ، على سكان بلجيكا ، ولكنه يقل عن سكان ولاية نيويورك . وكان سكان نيجيريا مثلاً يعادلون ثلاثة أضعاف سكان الكونغو ، وسكان شرق أفريقيا البريطانية يعادلون ضعف سكان الكونغو تقريباً . ومن هنا لم يكن غريباً أن تكون العمالة والمواصلات هما أكبر مشكلتين يعانى منهما الكونغو .

وحتى عام ١٩٥١ لم يستطع المسئولون البلجيكيون أن يعطوا صورة واضحة عن سياساتهم الاستعمارية - الاجتماعية والسياسية - هذا في الوقت الذي كانوا يتحدثون فيه بثقة عما حققوه من إنجازات في الفترة الأولى ، وعن صادق نواياهم . وفي الحقيقة فإن البيروقراطية والامتيازات الاحتكارية كانتا قوتين منفصلتين ومتعادلتين تقريباً . وفي عام ١٩٢٥ صار للدين المسيحي مكانة مشابهة لوضع القوتين السالفتين ، وبذا أصبحت السلطات الاستعمارية تتألف من ثلاث قوى المنفصلة . ولقد ظلت الكنيسة الكاثوليكية تمثل الدين ، وتشرف على جميع المسائل المتعلقة بالتعليم ، وبتلقى المعونات من الدولة طيلة عشرين عاماً ، على حين كان للإرساليات التبشيرية البروتستانتية دور ثانوى ومعتدل في بعض الأحيان ، إلا أن هذه الإرساليات بدأت تتلقى الإعانات بعد عام ١٩٤٦ . وظل ثاوث القوى الاستعمارية دون تغيير حتى عام ١٩٥٩ .

وكانت الحكومة والكنيسة والامتيازات تسيطر على جميع المشروعات وتتحكم في توجيه السياسات في الكونغو . ولم يكن الأفريقى يستشار في أموره ، أو تخبر قدراته ، رغم أن الخبراء كانوا كثيرى التفكير في أحواله وظروفه . وفي عام ١٩٥٨ تحدث البلجيكيون عن نظامهم بصراحة وافتخار ، فوصفوه بأنه « أموى » . ولم تكن قوة من القوى الثلاث يداخلها الشك في أن المستعمرة قد وجدت من أجل الكسب الاقتصادى وتحقيق الأهداف الإنسانية ، وإن

كانت الأهداف تنبع في نظرهم من العامل الأول . وعلى ذلك كانت الدوافع الاقتصادية هي التي تفسر وتقدر كل السياسات بما في ذلك البرامج الاجتماعية والدينية . وهذه النظرة إلى التاريخ البشرى التي تستند إلى الربط بين النتائج والأسباب ، هي سمة مميزة للنظرية الماركسية في العادة ، غير أن البيروقراطية المحافظة التي تؤيدها شركات القطاع الخاص الكبرى هي التي أخذت بهذه النظرة في الكونغو . ويمكن القول إن هذه النظرة قد حققت نجاحاً ملحوظاً ، لأنه رغم طول عهد الامتيازات فإنه لم تقع تغيرات كبرى في الكونغو - وهذه حالة لا تجد لها مثيلاً في تاريخ الاستعمار الحديث - وفي الحقيقة ، إن تاريخ الكونغو قد ظل طوال خمسين عاماً يسير في الفلك الذي رسمته له السلطات الاستعمارية ، ومع هذا فإن انتهاء العهد الاستعماري في عام ١٩٦٠ لم يكن بسبب العوامل الاقتصادية ، وإنما بسبب المسائل السياسية والاجتماعية التي طالما أغفلتها السلطات ، وأدت الفوضى التي اجتاحت البلاد بسبب ذلك إلى رواج برامج الدعاية الشيوعية التي صبغت بالصبغة الاقتصادية ، وهي الصبغة التي تعود الأفريقيون قبولها .

وكان لكل قوة من القوى الاستعمارية الثلاث سلطة مستقلة واسعة في مجال اختصاصها في الكونغو ، فكانت الحكومة تسيطر على المواصلات ، ونظام النقل ، وتنظيم إمدادات العمالة ، والحفاظ على النظام . في حين كانت الامتيازات الاحتكارية توجه التنمية الاقتصادية والإنتاج الصناعى . وكان للكنيسة ساطة الإشراف على الخدمات التعليمية التي كانت تدعم برامج التنمية .

وكانت مشروعات النقل المائى . والنقل بالسكك الحديدية . أهم ما يقوم عليه برنامج التنمية الحكومى . وقد أدخلت التحسينات على الخطوط الحديدية الموجودة التي كانت تتجنب المنحدرات المائية ، وزيدت كفاءتها ، وساعدت الفروع الجديدة التي أنشئت على تيسير الوصول إلى المناجم والممرات المائية التي لم تكتف تسغلها دولة الكونغو الحرة ، ومنحت امتيازات جديدة لاستغلال

البواخر النهرية ، وربطت هذه الطرق بروابط قوية كشبكة السكك الحديدية . وفي عام ١٩١٨ وصلت خطوط البواخر والسكك الحديدية الاقتصادية إلى كل من بحيرة تنجانيقا وإقليم كاتنجا ، إلا أن الرحلة كانت تستغرق من ثلاثة إلى خمسة أسابيع لنقل المنتجات أو البضائع على هذه الخطوط . وفي عام ١٩٢٨ أنشئ خط حديدى جديد مباشر يوصل إلى كاتنجا ، وقد أدى هذا الخط المباشر إلى الإقلال من عمليات التفريغ والشحن اللازمة ، بالإضافة إلى خفض المدة التى كان يستغرقها الوصول إلى هذه المنطقة . ومع هذا فإن شبكة المواصلات لم تساعد على وحدة مستعمرة الكونغو ، لأن الهدف منها كان هو إيجاد طريقة رخيصة لتصدير المواد الأولية . وشجع النقل المائى على تشييط التجارة ، إلا أنه كان لا يصلح لنقل المواد الغذائية السريعة التلف بسبب بطئه ، وبمهاظة تكاليفه ، وتعرضه للتوقف بسبب كثرة الاضطرابات التى كانت تحدث فى عرض النهرين القائمين بالعمل ، على أن السكك الحديدية أسهمت فى تدعيم نظام النقل النهري ، كما ساعدت على نقل المنتجات الزراعية والمعادن المستخرجة . إلا أنها لم تسهم إلا بقدر ضئيل فى تشييط حركة تنقل الأفريقيين بين أقاليم الكونغو المختلفة . وحينما مهدت الطرق البرية فيما بعد كان دورها مشابها لدور السكك الحديدية . ووفر النقل الجوى عنصر السرعة المطلوبة لتوحيد مناطق الكونغو وارتباطها بعضها ببعض : إلا أنه كان لا يصلح لنقل الحمولات الكبيرة ، أو جماعات الأفريقيين ، بسبب مهاظة تكاليفه . وكان نادرا ما يسمح للأفريقيين بالتنقل - إلا فى حالات الارتباط من أجل العمل - ولذا ظلت العزلة الإقليمية تمثل سمة من سمات الحياة القبلية .

وأنشأت حكومة المستعمرة جيشاً قوياً من أجل الحفاظ على النظام والأمن ، أطلق عليه اسم « القوة العامة » . وكان للحكومة سلطة تنظيم ميزانية الجيش ، وتجنيد الأفريقيين ، وكان الحفاظ على النظام الكامل داخل الجيش وإعداداته للحرب فى يد فرق مستقلة صغيرة تتألف من الضباط

البيض المتطوعين الذين كان معظمهم من الفلمنكيين (*) وكان يتعين على الجنود الأفريقيين أن ينفصلوا انفصالا كاملا عن قبائلهم ، وأن يدينوا بالولاء الكامل للجيش : وكان الضباط - مثالا - للجنود فى الولاء والشجاعة ، واستعادوا السيطرة على جنودهم عن طريق بث الخوف فى نفوسهم ، فقد كانت لهم سلطة واسعة للتصرف فى حياتهم : وفى مقابل ذلك كان جنود الجيش يتقاضون مرتبات عالية ، وكانوا يعيشون فى مستوى معيشى عال ، وتمتعوا بمكانة كبيرة . وكانت وظيفة الجيش الأساسية هى حماية التجارة ، والقضاء على الاضطرابات ، والحيلولة دون وقوع أية حركات سياسية ، أو اجتماعية تهدد النظام الاستعماري .

ومنذ أصبحت الكونغو مستعمرة بلجيكية عام ١٩٠٨ كانت الإدارة تقوم أول الأمر بإحياء نظام الزعامات التقليدية فى المناطق القبلية . غير أن معظم قبائل الكونغو كانت قد اضطرت أحوالها بسبب وسائل الاستغلال التى اتبعتها (دولة الكونغو الحرة) (**) - ولذا كان لا يوجد إلا نفر قليل من الزعماء الشرعيين ، وكان معظم الزعماء الذين اعترفت بهم بلجيكا فيما بين عامى ١٩١٠ ، ١٩٢٠ يتمتعون بسلطات غير تقليدية تستند إلى قوة حكومة المستعمرة .

ويرجع انهيار النظام القبلى إلى عاملين : أولهما - إعادة تنظيم القبائل والزعامات القبلية على يد لويس فرانك وزير المستعمرات فى عام ١٩٢٠ ، وأعقب ذلك أن أصبح حكام المستعمرة يعملون طيلة خمسة وثلاثين عاما على

(*) شعب الفلاندرز ، وتطلق على الناطقين بلغة الفلمنكيين الجرمانية (المترجم) .

(**) اعتبرت الكونغو بخيراتها وسكانها ضيعة للملك ليوبولد ، وأتبع ممثلو الملك أبشع الأساليب لاستثمار هذه الضيعة ، واتبعت أساليب عجيبة ليغرض الصحفيون والرحالة الأجانب أعينهم عما يحدث داخل هذا السجن الرهيب من أعمال السفرة والتعذيب ، إلى أن نشر كاتب صغير يدعى موريل (Morel) عدة تحقيقات عن حالة البؤس التى يعاني منها سكان الكونغو ، وانتهى الأمر بقرار البرلمان البلجيكي بتحويل الكونغو إلى مستعمرة حكومية (المترجم) .

إحلال نظام القطاعات المماثلة محل نظام القبائل والزعامات القبلية القديم ، وكان كل قطاع من هذه القطاعات يديره زعيم أفريقي تعينه السلطات الاستعمارية ، ويتقاضى أجراً ، وعلى هذا تم إدماج ٦١٠٠ قبيلة أو بقايا قبيلة في نحو ٥٥٠ قطاعاً ، وكانت العضوية في مجالس القطاعات والمحاكم لا تخضع للتقاليد أو هيئة الزعامة - وإنما كان مأمور المقاطعة البلجيكي هو الذي يتحكم فيها ، وكان هذا المأمور يسترشد بمجموعة المبادئ الحكومية التي أجريت عليها عدة تعديلات ، والتي أطلق عليها تسمية (القانون الأفريقي) . وكان القطاع الكونغولي صارماً في نظامه ، منظماً بطريقة غير عادية تغاير ما كان متبعاً في المستعمرات الأخرى ، فلم يكن هناك أى اعتبار لمشاعر سكانه : وكان الزعماء يتقاضون مرتبات تتناسب مع درجة كفاءتهم : لكن من الناحية العملية كانت الحكومة تتخطى أو تتجاهل الذين كانوا يبررون أنهم بسبب أو لآخر غير مرضيين .

والعامل الثاني - الذى أسرع بانهيار النظام القبلى ، يرجع إلى موجة التحضر التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد أدى الكساد الاقتصادى إلى تعويق النشاط الصناعى ، ولكن زادت الكثافة السكانية في المناطق الحضرية بطريقة ملحوظة بعد عام ١٩٤٠ : فحتى عام ١٩٣٨ كان أحد عشر أفريقياً من بين كل اثني عشر يعيشون داخل قطاع تقليدى . حيث كانت تعيش القبائل من قبل . وفي سنة ١٩٤٦ كان كل عشرة من بين اثني عشر يعيشون في هذا القطاع . وفي عام ١٩٥٣ انخفض إلى تسعة ، واستمر الانخفاض حتى وصل إلى سبعة فقط (أى ما يعادل نحو ٦٠ ٪) في عام ١٩٦٠ . أما الأربعون في المائة الآخرون فقد حصلوا على أعمال في المدن المزدهرة . وقد أنشأت الحكومة مراكز غير تقليدية (أى لا تخضع في نظامها للعرف والتقاليد) لحكم الخليط الذى سكن المدن ، وكانت هذه المراكز تشبه القطاعات الريفية . وكان مأمور المقاطعات في المستعمرة يختارون زعماءها من بين سكانها الأفريقيين ، وفي حالة عدم وجود أفريقى

يصلح لهذه المهمة من بين السكان كان مأمورو المقاطعات يعينون موظفين بلجيكيين لحكم المراكز . هذا وكان لكل إقليم وكيل بلجيكي يتمتع بنفوذ قوى داخل المركز ، وتشرف على كل مركز لجنة يطلق عليها اسم « لجنة الحماية » ، وهى تتألف من الأوربيين الذين يعينهم الحاكم العام للمستعمرة : وفي عام ١٩٤٥ توقف لإنشاء مزيد من المراكز ؛ لكن أدت التطورات الحضرية إلى ظهور (مدن أفريقية) تخضع لحكم حاكم الإقليم مباشرة ، وتساعد هذا الحاكم لجنة خاصة تتألف من عدد من المستشارين البلجيكيين . وكان لكل مدينة رئيس أوربي الجنسية ، وهو يتلقى التعليمات من حاكم الإقليم ، كما كان هناك عدد من الزعماء الأفريقيين يعاون رئيس المدينة ، وكانوا يتولون وظائفهم عن طريق التعيين ، إذ أن نظام الانتخاب أو التمثيل لم يكن متبعاً ، وكانت مناطق استيطان الأفريقيين تبعد عن مناطق سكنى الأوربيين .

ولم تقابل موجة التحضر بالارتياح في المناطق الريفية في الكونغو ، ذلك أنه كانت هناك وفرة من الأرض ، رغم أن عمليات امتلاك الأراضي وكذا الانتساب للقبيلة كانت غير مؤكدة : وكانت إصلاحات عام ١٩٠٨ قد ألغت نظام السمخرة الجماعى الذى كان موجوداً في دولة الكونغو الحرة : - إلا أن استخدام القوة في علاقات العمل ظل شائعاً . ولما كانت الحكومة تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركات الامتياز ، ولذا فلها لم تنبه المسئولين عن استخدام القوة لجميع العمال اللازمين . وكان الزعماء غالباً ما يرتشون رغم شكاوى المناادين بالمبادئ الإنسانية ، وكانوا يحصلون دائماً على أكثر من أنصبتهم الشرعية . ولم يتم القضاء على عمليات التواطؤ العلنى إلا بعد عام ١٩٣٣ ، وأدت الحرب إلى زيادة الأجور ، وساعد ذلك على زيادة عقود العمل الاختيارى . غير أن معظم العمالة كانت لا تزال تخضع لنظام العمل الإلزامى على أساس عقود عمل صورية . ومع أن القانون كان لا يحجز التعاقد مع أكثر من ربع عدد السكان ، إلا أن هذا (م ٣٣ - أفريقيا)

النظام كان يستوعب أكثر من ٣٠ ٪ من المذكور في المناطق القبلية .

وقد اتصل الأفريقيون بالامتيازات في الأمور المتعلقة باستئجار الأراضي كما في شئون العمالة ، وظلت قوانين دولة الكونغو الحرة التي كانت تسمح للقبائل والعشائر الأفريقية بشغل الأرض دون تملكها - سارية المفعول بعد عام ١٩٠٨ . ولم تكن للأسر الصغيرة أو الأفراد مثل هذه الحقوق . وكانت دعاوى القبائل الخاصة بالأرض تتعارض غالباً مع دعاوى أصحاب الامتيازات . ولما لم يكن هناك فائض من الأراضي في معظم المناطق ، فإن الحكومة لم تشعر بضرورة تحديد الأراضي . وبعد عام ١٩٠٨ سمح للذين حصلوا على الامتيازات في ظل دولة الكونغو الحرة بالاحتفاظ بها ، وكانت مساحة الأرض التي في حوزتهم نحو ٤٢ مليون فدان . وفي عام ١٩٤٠ تغيرت سياسة الأراضي ، وقامت السلطات البلجيكية بتأجير وتمليك مساحة قدرها تسعة ملايين فدان . كانت هذه الأراضي تدر عائدات كبيرة إذا تمت زراعتها ، وعلى الأخص إذا استخدمت في زراعتها وسائل متقدمة خلاف نظام الزراعة المتنقلة التقليدية . ومع هذا فإن معظم المضاربين اكتشفوا - كما كان الأفريقيون متوقعين - أن أراضي الغابات ضحلة وضعيفة للغاية ، وأنها لا تصلح للزراعة الدائمة . وعلى هذا فإن هذه المشروعات الزراعية كانت تفشل إذا ما افتقرت إلى رأس المال والمثابرة والتكنولوجيا ، أو إذا لم يتم الانتقال إلى أراض جديدة كل عام وفق التقاليد الوطنية .

وكانت للامتيازات الصناعية والتعدينية أهمية تفوق أهمية المشروعات الزراعية . وقد نمت حرفة قطع الأخشاب أساساً لتزويد الصناعة بالوقود ، إلا أن الأخشاب الصلبة كانت تصدر غالباً ، وكانت طاقة الكهرباء المولدة من المنحدرات المائية (تملك الكونغو نحو ١/٤ هذه الطاقة في العالم) قد أدت إلى تخفيض تكاليف التصنيع ، وأصبحت رؤوس الأموال المقدسة في كاتنجا وكاساي ركيزة التنمية في المستعمرة .

وفي فترة ما قبل الاستعمار كان استغلال مناجم النحاس في كاتنجا ضئيلاً ، ولم تبدأ عمليات الاستغلال والتنمية الأوروبية إلا في عام ١٩١١ . وقد تم إنتاج الألماس لأول مرة في كاساي في عام ١٩١٣ لاستغلاله في أغراض تجارية . وكان هذا الطابع الاستغلالي هو ما يتميز به رأس المال البلجيكي في المستعمرة . وقد كان نظام الامتيازات الذي بدأ في عهد دولة الكونغو الحرة هو الذي أدى لسيادة هذا الطابع ؛ ذلك أن الملك البلجيكي ليوبولد الثاني كان يملك ٥٠ ٪ من أسهم كل شركات الكونغو ، وفي عام ١٩٠٨ انتقلت هذه الحقوق بحكم القانون إلى الحكومة البلجيكية التي مارست هذه الحقوق عن طريق تأسيس شركة مساهمة جديدة هي الشركة البلجيكية العامة ، ساهم في رأس مالها مستثمرو القطاع الخاص . وكانت الحكومة البلجيكية تمتلك نصف الشركة ، وكانت هذه الشركة بالتالي تملك ٥٠ ٪ من أسهم كل مشروع امتياز . وكانت شركة امتياز فورمينييه (Forminiere) (*) وجميع أعمال النقل وجميع الاستثمارات الأخرى في الكونغو تخضع لهذا النظام (**).

وفي كاتنجا ظهرت مشكلة خاصة ، من ذلك أن شركة كاتنجا لم ترض بامتياز محدود ، واتفقت مع دولة الكونغو الحرة على الاشتراك معها في إدارة المنطقة كلها واستغلالها عن طريق لجنة خاصة أطلق عليها اسم (لجنة كاتنجا الخاصة) . وبعد عام ١٩٠٨ كان ثلثا عدد أعضاء اللجنة الخاصة أعضاء أيضاً في (الشركة العامة) ، وكان الثلث الباقي أعضاء في شركة كاتنجا للتعدين - التي أصبحت تسمى فيما بعد باسم (شركة الاتحاد التعديني لكاتنجا العليا) -

(*) هي الشركة التي حصلت على امتياز استغلال الألماس في كاساي .

(**) كانت المرافق كافة في أيدي الشركات التي منحت امتيازات لاستغلالها ، فشبكة المواصلات الحديدية والطرق المائية في يد (شركة سكة حديد الكونغو الأعلى) ، وكذلك الخدمات البريدية والبرقية . وكانت المواد الخام المستخرجة تصدر وتباع للأسواق الخارجية ، وتسيطر على هذه العملية (شركة بروكسل المالية والصناعية) و (الاتحاد التعديني لكاتنجا العليا) . وهناك شركات تحتكر المواصلات المائية وتولد الكهرباء ، وأخرى تمارس النشاط الزراعي ، وكذلك تربية ماشية ومصايد الأسماك (المترجم) .

وكانت اللجنة الخاصة تمثل ربع أسهم الاتحاد التمسيسي الذي أصبح يسيطر فقط على مناجم جنوب كاتنجا دون باقي الثروات ، وبهذا أصبحت اللجنة الخاصة ، وليست الحكومة ، هي التي تنظم عمليات التعدين . وتشرف على بيع الأراضي ، وهد الخطوط الحديدية ، ومشروعات الاستيطان في المناطق الحضرية . وكانت هي أيضاً التي تقوم بتصريف أمور الأفريقيين في إقليم كاتنجا . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت اللجنة تتحكم في إنتاج أكثر من ٥٠ ٪ من صادرات المستعمرة ؛ و ٥٠ ٪ من الدخل الضريبي الحكومي فيها . ووصلت نسبة أرباحها إلى ٣٠ ٪ من قيمة الإنتاج . وفي الحقيقة فإن أرباح كل مشروعات الامتياز إذا جمعت فإنها كانت تمثل نحو ١/٢ قيمة الناتج القومي الكلي في السنة . وكانت قيمة الإنتاج الزراعي الأفريقي ضئيلة بسبب الافتقار إلى وسائل لنقل الأغذية السريعة التلف ، غير أن قيمة أجور الأفريقيين العاملين في الصناعة كانت تمثل أكثر من نصف قيمة دخل المستعمرة القومي .

ومما لا شك فيه أن مستوى معيشة الأفريقيين في الكونغو كان مرتفعاً عن مستوى معيشة الأفريقيين في الأقطار المجاورة ، بل ربما أن هذا المستوى كان أعلى من مستوى معيشة أي شعب غير أوروبي في أفريقيا . ومن هنا فإن السياسة الباجيكية تكون قد حققت نجاحاً ملحوظاً يفوق نجاح الحكومات الاستعمارية الأخرى في أفريقيا . غير أن الحكومة تجاهلت كل الاعتبارات غير الاقتصادية تحقيقاً لهذا الهدف .

وعلى الرغم من أن الحكومة لم تحصر سياستها في منظمات إنسانية فإما : - قبل عام ١٩٤٦ - كانت تدعم المؤسسات التبشيرية الكاثوليكية الباجيكية وتفضلها على غيرها . وقد قدمت الإعانات للإرساليات التبشيرية البروتستانتية والأجنبية فيما بعد . وفي عام ١٩٤٨ تم إلغاء كل الفوارق بين المؤسسات التبشيرية المختلفة . وكانت المدارس البروتستانتية - رغم أنها لا تلقى أية معونة من الحكومة - تقوم في هذه الفترة بتعليم ما يزيد قليلاً على نصف

عدد الطلبة في الكونغو . وكانت الحكومة ترى أن للكنيسة وظيفتين ، هما : الحفاظ على السلام عن طريق الإشراف على كل المؤسسات الاجتماعية ، والإسهام في توسيع قاعدة التعليم الابتدائي . وكانت الاتجاهات الانفصالية أو القومية ، تنشط أحياناً وتهدد أمن البلاد السياسي وقدراتها الاقتصادية . غير أن الكنيسة والجيش والحكومة كانت تتعاون معاً من أجل القضاء على هذه الاتجاهات فوراً .

ولم تكن السياسة التعليمية الباجيكية تستهدف صيغ التعليم بالصيغة الأوروبية . وإنما كان هدفها تزويد الأفريقيين بالتعليم الذي يتوافق مع احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية . وعلى هذا ركزت الحكومة على تزويد التلاميذ بالتعليم الابتدائي العام والتدريب الفني ، اقتناعاً منها بأن التقدم الاجتماعي يعتمد على مقدرة الكونغولي الأفريقي على تنمية موارده المحلية . ولذا كانت الإرساليات التبشيرية تزود التلميذ بتعليم ابتدائي مدته أربع سنوات . وقد بلغ العدد الكلي للتلاميذ في هذه المرحلة في الخمسينيات نحو نصف عدد الأطفال الذين وصلوا إلى السن التي تؤهلهم للدخول المدرسة ، والذين كانوا يتدربون حينئذ بـ ٥٠٠ ألف طفل كل عام ، وحتى عام ١٩٤٨ كان إنشاء المدارس الإعدادية أو الثانوية محرمًا ، لكن بعد هذا التاريخ سمح بإنشاء المدارس الإعدادية ، وفرضت قيود شديدة - سواء على الطلبة الذين تقبلهم هذه المدارس أو على برامجها - وكانت هذه المدارس تقبل سنوياً نحو ثلاثة آلاف تلميذ ، كان نصفهم يدخل القسم الثانوي الذي كانت مدة الدراسة به ثمان سنوات ، في حين يتابع النصف الآخر دراستهم في قسم التدريب المهني الفني الذي كانت مدة الدراسة به أربع سنوات . ومنذ الحرب العالمية الأولى درجت شركات الامتياز على فتح مدارس لتدريب صغار الموظفين بها ، إلا أن المناهج داخل هذه المدارس كانت تركز حول مهارات صناعية معينة . وعلاوة على ذلك كانت شركات الاحتكار تزود أسر الأفريقيين الذين يعيشون في المدن

بالتعليم الابتدائي . وكانت تنظم — بالاشتراك مع الدولة — برامج تدريب أولية للموادات ، والتجارين ، وممرضات المستشفيات . وقد أهمل تعليم الأدب والفلسفة إهمالاً كاملاً ، ولذا لم تكن مدرسة أفريقية واحدة بتزويد التلاميذ الأفريقيين به ، هذا في الوقت الذي اهتمت فيه المدارس الخاصة الأوروبية في الكونغو بمثل هذه الدراسات وكانت المواد الدراسية في المدارس الابتدائية تدرس باللغات الأفريقية . كما كانت اللغة الفرنسية تدرس لأهميتها لبرامج التدريب المتقدمة ، وحتى عام ١٩٥٥ لم يكن بالكونغو نظام للتعليم العالي ، بل ولم يكن يسمح للأفريقيين بالدراسة في بلجيكا نفسها ، أو في أى بلد أوروبى آخر . وكانت الحكومة تعتقد أنها تستطيع عن طريق توسيع قاعدة التعليم الابتدائي وتقييد مراحل التعليم التالية أن تخلق أكتيرة أفريقية ذات حفظ ضئيل من التعليم والتدريب ، وأن يحول بالتالى دون ظهور نخبة متعلمة أو زعامة متقدمة لا ترضى بالأوضاع القائمة ، وحتى عام ١٩٥٣ كانت السلطات الحكومية تقدر أن هذه النخبة سيتأخر ظهورها مدة ثلاثين عاماً على الأقل — وفي الوقت ذاته عنيت الحكومة بخلق طبقة متوسطة من الأفريقيين المدربين تدريباً فنياً وصناعياً ، يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات السياسية والاجتماعية في المستقبل البعيد .

وكان هناك اعتقاد بأن التنمية الاقتصادية هي ما يتطلبه المجتمع المتطور ، وأن الأحوال السياسية والاجتماعية تنبع في الأهمية الناحية الاقتصادية . إلا أن دلائل تثبت عكس هذا الاعتقاد بدأت تظهر فيما بعد . ففي العشرينيات بدأ يتضح اهتمام الكونغولي بالأهداف الأخرى غير الاقتصادية . إلا أن هذا الاهتمام لم يصبح ماحقاً إلا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية . وكان معظم المسئولين يرون أن مثل هذه الحركات التي تبحث عن أهداف غير اقتصادية ، والتي كانت تخمد بسرعة كبيرة تبدو ضئيلة الأهمية إذا قورنت بالإنجازات الاقتصادية الواسعة .

وكانت الاضطرابات الدينية أول بادرة من بوادر استياء الأفريقيين . فبعد عام واحد على بدء ظهور الفطاعات التي بدأت تحل محل بقايا المناطق القبلية ، ظهرت أول طائفة مسيحية ، وهي طائفة « أتباع المخلص المنتظر » ، وكان راعي هذه الطائفة هو سيمون كيمبانجو . وكان شاباً في الخامسة والعشرين من عمره ، تم تربيته على أيدي الإرساليات البروتستانتية ، وبدأ كيمبانجو يبشر بالمسيحية بين قبائل الباكونجو في ربيع عام ١٩٢١ . وراجت أخبار معجزاته بسرعة ، وتوافد عليه الأفريقيون من كل مكان . وأخفقت محاولات الإرساليات البروتستانتية لاسترضائه واستمالته . وبدأ التجار والكاثوليك ورجال الحكومة يخشون من ازدياد نفوذه — ونشر أتباعه مشاعر الكراهية للأجانب بين الأفريقيين . وارتفعت قلوبهم خوفاً من التغيرات المفاجئة . ومع هذا فإن (كيمبانجو) نفسه كان هادئاً مسالماً يحمل على تأكيد مبادئ الإنجيل وإحلالها محل المعتقدات القبلية ، وينادي بالتضحية بهذه الدنيا من أجل الحياة الأخرى . وكان يرى أن تعاليم المسيحية المقدسة تشبع رغبات الأفريقيين وطموحهم التقليدي ، وباعتباره مبشراً بين البانتو فقد كانت له رسالته ، وكان يقوم بالكثير من المعجزات لكي يقنع الزمرة الأفريقية التي تشاك في صحة دعوته . ومع هذا فقد كان ينفي أنه مسيح أو مخلص جديد . وكان دائماً يدعو الناس بقوله : « اتبعوا الله ولا تتبعوني » . وبذا كانت رسالته أبدية باقية ، وليست عابرة موقوتة .

وبعد ستة أشهر قرر حاكم الإقليم إلقاء القبض عليه ، بتهمة الإخلال بالنظام وإضعاف نفوذ كنيسة الدولة . واختبأ (كيمبانجو) واستخدم الجيش العنف ليضطره للتسليم . وحوكم كيمبانجو واعترف بنشاطه التبشيري ، وصدر عليه الحكم بالإعدام . إلا أن تنفيذ الحكم أرجى مؤقتاً ، ثم نفى إلى كاتنجا حيث مات هناك بعد ثلاثين سنة من السجن . غير أن كيمبانجو خلف وراءه كنيسة خاصة تزخر بالكثير من التضحيات في الطقوس

المسيحية . وكان أنصارها أقل كراهية للأجانب من أتباع (كيمبانجو) الأولين ، غير أنهم كانوا يرتفعون بكيمبانجو إلى مصاف المسيح . وعاش كيمبانجو تجربة فريدة في تاريخ الديانات ، ذلك أنه أحس من داخل سجنه أن أتباعه يؤثرونه ، ولم يكن هو يشجع هذا الاتجاه ، وإنما كان يعارضه ويدحضه . وظلت كنيسة كيمبانجو قوية النفوذ في الكونغو الأسفل ، بل وامتد نفوذها إلى كاتنجا فيما بعد . وأصبحت ذات مكانة عالية في أنجولا البرتغالية . وكانت بعض طقوسها صرية . وقد زادت الكنيسة من مشاعر السخط ضد الحكم الأوربي - على الرغم من عدم حظر نشاطها - بيد أنها لم تطالب باستخدام العنف أو التهديد ضد البيض ، ولم تكن الكنيسة قومية في اتجاهاتها ، إلا أنها عمقت سخط الأفريقيين وشجعت على ظهور الحركات المعادية للبيض ، ونبتت في كنفها الأفكار الانفصالية . وبمرور الوقت أصبحت كنيسة (كيمبانجو) أكثر مرونة وأكثر انتقاء لما تطبقه من مبادئ وأفكار ، ولم تعد مؤسسة دينية فحسب ، وإنما تحولت إلى جهاز سياسي واجتماعي يعرب عن آماني الأفريقيين . وفي أواخر الخمسينات ، بدأت هذه الكنيسة تلعب دوراً كبيراً في الميدان السياسي في الكونغو ، وخاصة بين قبائل (الباكونجو) التي تعيش على مقربة من ليوبولدفيل . ويعترف أنصار الكنيسة حالياً بالزعامة الاسمية - على الأقل - لأبناء كيمبانجو الثلاثة الذين يقومون الآن برعاية شعوبها .

ورغم أن حركة كيمبانجو لم تكن قومية ، فإن دعاة الحركات المستقلة التي ظهرت فيما بعد قد أضفوا على الاتجاهات الدينية الانفصالية طابعاً سياسياً . وكان بعض الدعاة الجدد في المدن يدعون إلى تطبيق المبادئ القوضوية . من هؤلاء الدعاة ، سيمون مبادي وكان خيالي النزعة ، رغم أنه هادي الطباع . وكان يهتم بإحصاء الهفوات الطفيفة الغربية ، وقد نظم سيمون مبادي حركة دينية أخرى اتصلت سرّاً في عام ١٩٣٩ بالنازيين وطالبت بمعاونة هتلر لها في تحرير الزنوج . وقد اعترف (مبادي) - في سجنه في كاتنجا بعد عشرين عاماً - بتنظيمه للحركة وادعى أنه مصباح مسيحي وليس نبيا ، وأنه

من أتباع كيمبانجو الذي وصفه بأنه نبي رغم أنه ارتكب عدة أخطاء « وفي عام ١٩٥٩ طالب (مبادي) بالسلطة السياسية في الكونغو الأسفل ، غير أن البلجيكيين والوطنيين الأفريقيين لم يعترفوا به .

وكانت مبادئ كيمبانجو لا تتعارض كثيراً مع المفهوم الرويوي (١) : وكانت حركة واتش تور التي قام بها شهود الرب يهوه في الولايات المتحدة قد جاءت بمثل هذه المفهومات . وقد طردت السلطات البلجيكية دعاة هذه الحركة من الكونغو ، إلا أنها لم تستطع أن تقضي على الاضطرابات التي وقعت بالقرب من ستافلي فيل . على أن أتباع شهود يهوه من الأفريقيين ، والذين أطلق عليهم لفظ كيتاوالا ، مزجوا تنبؤات كيمبانجو بأفكار حركة واتش تور القديمة . ومع ذلك فإن بعض أفكارهم كانت تختلف اختلافاً بيناً عن أفكار أسلافهم ، وذلك أنهم كانوا يعتقدون بوجود إله له ثلاثة أولاد من الذكور أحدهم يهودي آسيوي ، والثاني أوربي ، والثالث زنجي ، وارتكب الولدان الأول والثاني فظائع وحشية ضد الولد الثالث كان القصد منها السخرية منه والخط من شأنه ، وحسب معتقدات الكيتاوالا فإن الرؤية تنبئ بزوال هذا التحقير عن الزنجي ، لاعن طريق الرفع من شأنه ، وإنما عن طريق تغيير جلده بجلد أبيض ، وعندما يحدث ذلك فإن حكومة دينية (من الكهنة) سوف تنشأ لتحل محل الحكومة الحالية ، ولما كان الكيتاوالا يعتقدون أن الزنوج المخلصين الذين سيبيض جلدهم هم الذين سيعيشون هذه التغيرات ، فإنهم نادوا بإلغاء كل أشكال الحكومات الحالية وبحظر التعامل مع البيض . ومن ثم فقد دعوا إلى معاداة الأجانب وإعلان التمرد السياسي والاستشهاد في سبيل المبادئ . وفي الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية ، كانت أفكار الكيتاوالا تمثل قمة الاتجاهات المعادية للبلجيكيين في شرق الكونغو ، وأدت محاولات القمع المستمرة لهذه الاتجاهات إلى تقوية العقيدة عند أتباعها ، وكان لها دور كبير في تشكيل السياسات الوطنية في الكونغو .

(١) نسبة إلى سفر الرؤيا ، وهو آخر أسفار الكتاب المقدس (العهد الجديد) المترجم .

ويبدو أن الاضطرابات الدينية - وخاصة العنيفة منها - كانت رد فعل ضد الحكم الأجنبي . وبعد تفتت النظام القبلي والحقوق الشرعية الضاربة في الأراضي ، وهدم وجود المجالس السياسية الاستشارية أو الوسيطة انحسرت الرغبة في تحقيق كيان اجتماعي وثقافي في الطقوس الدينية الدراسية غير المنظمة . وأصبحت الأهداف السياسية أكثر وضوحاً خلال سنوات الكساد الاقتصادي ، بعد أن حظرت نشاط المنظمات السياسية الشرعية وألغيت التقاليد القديمة ، وترتب على ذلك أن تعذرت السيطرة على نشاط الحركات الدينية المتطرفة .

وكان لمتطلبات الحرب بعد عام ١٩٣٩ أثر عميق في الحياة في الكونغو ، فبعد سقوط بلجيكا أصبحت حكومة المستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي . ونمت الصناعات الضعيفة مثل صناعة المطاط ، وأهم من ذلك فإن مناجم كانتنجا كانت تنتج المواد الحربية الحيوية ، وخاصة النحاس ، وزاد إنتاج اليورانيوم الذي كان ضئيل الحجم من قبل زيادة كبيرة . وحين كشف النقاب عن البحوث الذرية في عام ١٩٤٥ - كانت مناجم الكونغو تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم من المواد الانشطارية . وزادت الهجرة إلى المدن ، وارتفع حجم الإنتاج ، وزاد الاستيطان الأوروبي بنحو الضعف تقريباً خلال سنوات الحرب ، وكانت الغالبية من الكونغوليين - أو على الأقل هؤلاء الذين كانوا يعرفون الكثير عن أسباب الحرب - مواليين للحكومة ، وكان البعض منهم قد انخرط في صفوف جيوش الحلفاء ، وكان الحاكم العام للمستعمرة بيير ريك مانز يتمتع بشهرة كبيرة كرجل صارم ذي مقدرة تنظيمية عالية ، لكنه كان محبوباً .

وقد وقعت عدة إضرابات متباعدة اتسم بعضها أحياناً بالعنف خلال الحرب ، كما تمردت إحدى الحاميات العسكرية في عام ١٩٤٤ . وتقدمت الحكومة التي تشكلت بعد الحرب بأول برنامج تنمية وطني ، كتعبير عن ارتياحها لما بذله الكونغو من جهود خلال الحرب ، وكان نحو ٩٥ في المائة من مخصصات البرنامج يعتبر مكافأة وتعويضاً عن النفقات الاستثنائية التي تكبدتها الكونغو في أثناء الحرب ، وخصص جزء كبير من هذه النفقات لبرنامج الخدمات الطبية

الحكومي الأول ، كما استثمر مئذس المخصصات في مشروعات التعليم والمرافق العامة ، وبدأ تغيير مشروع صغير يهدف إلى توطيد الفلاحين الأفريقيين في مساحات صغيرة من الأرض . غير أن المشرفين على المشروع لم يمنحوا الفلاحين عقود تملك واضحة ، وكان غالباً ما يتجاهلون ظروف التربة الغريبة ، وفي الحقيقة فإن الحكومة اعترفت بتسجيل الأفريقيين لأراضيهم ، إلا أنها لم تمنح عقود تملك قط لغير الأوروبيين .

وبدأ النظام الاستعماري الكونغولي في الضعف في عام ١٩٤٧ ، ولعدة سنوات ظل التغيير بطيئاً وبسيطاً ، فلم تفكر الحكومة البلجيكية في إعادة النظر في سياساتها التي أطلقت عليها صيغة (السياسة الأبوية) (*) أو مراجعة هذه السياسة . ومع ازدهار الاقتصاد تحسنت أحوال الأفريقيين المعيشية بصورة لم تكن متوقعة ، لكن ظل السخط الإفريقي يتزايد . وبدأت الشركات الكبرى والكنيسة كقوتين من القوى الاستعمارية الثلاث تعيد تقويم مواقفها . وقد كتب أحد الأنثروبولوجيين البلجيكي يقول : « إن الإنسان يتحول إلى نوع من الخضر اوات » ، إلا أنه أضاف : « إن الإنسان سرعان ما يجد أن حصوله على الحرية في ظل البؤس أفضل من العبودية في ظل الراحة - ولذا فإنه يتعين علينا أن نبدأ بتحرير الأفريقي من السيطرة - ذلك أن الإنسان يستطيع أن يهنأ بسعادته الحقيقية عن طريق كسب يده » (١) .

وكان معظم السخط يذكر في المدن ، وفي المناطق الصناعية ، وبين جماعات الأفريقيين التي تعمل نظير الأجر . ولقد تنبأ الاستعماريون البلجيكيون بظهور طبقة متوسطة أفريقية مخلصه ومتطورة في ظل النظام الاستعماري ، إلا أنهم لم

(*) نظر البلجيكيون للكونغوليين على أنهم أطفال قصر يحتاجون دائماً إلى التوجيه دون أن يكون لهم حق مناقشة المسائل التي تخصهم ، أو التساؤل عن أسباب ما يحدث . وهو ما عبروا عنه بنظام (الوصاية الأبوية) (المترجم) .

(١) أنظر مالنجر : المجلة الجديدة ج ٢ (عدد فبراير ١٩٤٧) ص ١٠١

يكونوا يتوقعون أن يكون بهذه السرعة . وكان الهدف المبدئي للسياسة الاستعمارية هو تشجيع خريج المدارس الابتدائية على تشكيل «أندية الطلبة السابقين» (*) ، وقد تحولت هذه الأندية بمرور الوقت إلى جمعيات اجتماعية ودراسية ، وزاد عدد هذه الجماعات المتطورة خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها . وكانت هذه الجماعات فخورة بفرنسياتها ، وبأساليبها الأوروبية ، ومكانتها في المدن . وظهرت جمعيات عديدة صغيرة قادت نظام هذه الأندية التي انتشرت انتشاراً كبيراً بين الأفريقيين في المناطق التعدينية ، وبين صفوف الليبروقراطية الدنيا ، وفي المدن الأفريقية ، وفي عواصم القطاعات الريفية . وفي عام ١٩٤٦ شكل الكتبة وموظفو الحكومة الأفريقيون «جمعية الموظفين الوطنيين» ، وألفت الكتائب مجموعات دراسية اجتماعية من أبرزها : «اتحاد المصالح الاجتماعية» .

وتطور نشاط الأندية على نحو لم يتوقعه المسؤولون ، فبعد زيادة العضوية حلت المشكلات العمالية محل الأنشطة الترفيهية ، ومشروعات الخدمات الاجتماعية ، والمناقشات المجردة ، وأصبحت هذه الأندية تهتم ببحث ظروف العمل وفرص التوظيف والمشكلات العنصرية ، والمناقشات الإقليمية ، والمشاريع السياسية ، والشكاوى الأيديولوجية ، وبلورت الشخصيات الجديدة التي ظهرت مناقشات الأندية في شكل مطالب موحدة . وكان جوزيف كازافوبو الذي يعمل كاتباً في حكومة المستعمرة - ينادى بالأجر المتساوي للعمل المتساوي ، والمساواة العنصرية ، والاعتراف بالحكم الذاتي الإقليمي ، وخاصة لقطاع الباكونجو الذي ينتمي هو إليه . وكانت الجبهة القومية المعارضة لكازافوبو تتألف من مهاجري أعالي الكونغو وحوض أوي (uele) الذين كانوا يشتمعون بنفوذ كبير ليوبولد فيل ، وكانت هذه

(*) شجعت هاجيكاً قيام هذه الجمعيات الثقافية لامتصاص الحركات القومية ، خاصة أن الكثير من تلك الجمعيات الثقافية كانت قبلية النزعة ، مما لا يساعد على قيام وحدة قوية (المترجم) .

الجبهة تفتقر إلى الزعامة والترابط . وقد أيدت هذه الجماعات باتريس لومومبا المتحدث باسم أندية (ستانلي فيل) ، والذي كان يعارض بشدة كل أشكال الإقليمية . وكانت الزعامة أكثر تفرقاً في مناطق الكونغو الأخرى ، وكانت جمعيات الأفريقيين المشطورين التي ظهرت في القطاعات الرئيسية ، وحلت محل القبائل تتنافس بعضها مع البعض ، وفي المراكز الحضرية كان رؤساء هذه الجمعيات يلجأون إلى استخدام الأساليب المنمقة في عرض قضاياهم ، وكانت كل جمعية منها تؤيد مبدأ الإقليمية ، وتطالب بالحصول على امتيازات خاصة . وكان هويس تشومبي وجاسون سندوي في كاتانجا ، وألبرت كالونجي في كاساي ، وأنطوان جيزنجا في الإقليم الشرقي ، من بين ممثلي هذه الجمعيات . وكانت السياسة البلجيكية التي تنادى بالسيطرة من أجل الخدمة قد نجحت في إعادة جمع شمل القبائل حولها . إلا أنها كانت تهدف في الوقت ذاته إلى تطبيق مبدأ « فرق تسد » بين الأفريقيين . وانعدمت الزعامات التقليدية القوية ، وأصبح من العسير السيطرة على الجمعيات الدراسية الاجتماعية ، وبدأ يصبح للدهاء نفوذ وكيان كبير - في الوقت الذي لم يكن هناك نظام انتخابي أو سلطة إدارية يمكن أن تقيس قوة هذا النفوذ .

وحاولت الحكومة أن تفتح المجال للجمعيات الجديدة لتعبر عن آرائها فمنحتها حق التسجيل ، ومن الناحية النظرية كان للأفريقيين هذا الحق منذ عام ١٨٩٢ ، إلا أن أحداً لم يمارسه ، لأن السلطات الاستعمارية لم تحدد الطريقة التي يتم بها التسجيل . وفي عام ١٩٥١ - بعد ثلاثة أعوام من الدراسة والتمحيص - أصدر وزير المستعمرات القرار بمنح هذه الجمعيات هذا الحق (حق التسجيل) ، وأعرب عن أمله في أن تبدأ ثائرة الجماعات المتحضرة بعد أن سمح لعدد محدود من الأفريقيين ببلوغ مرتبة المواطن البلجيكي تدريجياً . وعلى هذا كان يحق لأي فرد يظهر تقبله لفهم الحضارة ، ويبدى استعداداً لاتمنع بالقوانين الأوروبية والالتزام بما

عليه من واجبات ، أن يتمتع بالحقوق المدنية الأوروبية ، وأن يطبق عليه نظام القضاء الأوربي ويتمتع بالمساواة العنصرية في كل وسائل النقل العامة . ومع هذا فإن قلة ضئيلة من الأفريقيين هي التي اقتنعت بذلك ، ورغبت في فصل نفسها عن إخوانها الأفريقيين كما يتطلب القرار . . وأخطر من هذا أن غالبية الأوربيين في المستعمرة قد رفضت تقبل الأفريقيين الذين سجلوا أنفسهم .

وكانت الشركات الكبرى والكنائس ، وكبار المسئولين ، يؤيدون قرار التسجيل . غير أن غالبية الأجانب كانت تعارضه ، وخاصة هؤلاء الذين وفدوا إلى الكونغو بعد الحرب . وكانت هذه الغالبية الأجنبية تتألف من صغار رجال الأعمال والمقاولين والمستوطنين الأوربيين الذين يعملون بالزراعة . وكان المستوطنون البلجيكيون يبدون استياءهم الشديد من الهيئات الحاكمة كالأفريقيين ، وكانوا لا يثقون هؤلاء الذين تم تسجيلهم وحرّم الحاكم العام التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى ، إلا أن قراره لم ينفذ ضد المستوطنين الذين كانوا يتحدونه بشدة . ولما كان المستوطنون مصممين على حماية أنفسهم من سيطرة موظفى الحكومة فانهم طالبوا بحق الانتخاب وخلق مجالس تمثيلية منتخبة .

ورفضت الحكومة البلجيكية على الفور مطالب البيض بالحكم الذاتي . لكن هذه المطالب قد هزت بشدة النظام البلجيكي ، وبدأت الجبهة الاستعمارية المتحدة تنفتت ، وشاهد الأفريقيون هذا بأنفسهم ، وشجعهم ذلك على أن يفكروا في تحقيق مصالحهم الذاتية وأن يطالبوا بالحكم الذاتي . وبدأت الكنائس البروتستانتية تتلقى الإعانات من الدولة عام ١٩٤٦ . مثلها في ذلك مثل الكنائس الكاثوليكية . وبدأت كل هذه الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية تحس بالقلق إزاء سياسة الحكومة الخنرة ، وأصبح التعليم غير نظامى ، فالإرساليات

كانت تتولى فتح المدارس الثانوية ، وكانت الحكومة تخطط في سياستها التعليمية ، وكانت نادراً ما تقوم بإذحال تعديلات جزئية على خطط التعليم الطويلة الأمد ، هذا في الوقت الذى كانت تحرص فيه شركات الامتياز على تهدئة موظفيها الأفريقيين ، عن طريق تحسين أحوالهم المعيشية ، وتقديم التسهيلات التعليمية لهم . وفي عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ تولت حكومة جديدة الحكم في بروكسل ، وبدأت هذه الحكومة الأخيرة تجرى تعديلات عميقة في سياسات الحكومة السابقة . ولم تشأ الإصلاحات في الكونغو طريقها إلا بعد صراع طويل من وزارة المستعمرات في بلجيكا والبروقراطية التي كانت قد رسخت أقدامها في الكونغو . وبدأت الانقسامات الكبيرة تدب فجأة في صفوف البيض ، وبدأت تتلاشى وحدة كلمتهم وتماسكهم وصلابتهم ، واندلعت الخلافات بين شركات الامتياز الكبرى وبين المستوطنين ، وبين سلطات بروكسل والموظفين البلجيكيين في الكونغو ، وبين البروتستانت والكاثوليك الليبراليين ووزير المستعمرات من جهة ، وأنصار سياسة التعليم الكاثوليكية التي طالما حظيت بتأييد الدولة من جهة أخرى .

وقد أنشئت المدارس الحكومية في أول الأمر ، وكان عدد قليل من هذه المدارس قد تأسس لأطمنال الأوربيين منذ عام ١٩٤٦ ، لكن أخذت الحكومة تنشئ المدارس لجميع العناصر . ونقص حجم الإعانات التي تقدم لمدارس الكنائس . وهددت الكنائس - وخاصة الكاثوليكية منها التي تعرضت لنقد كبير من جانب الحكومة الجديدة - بتنظيم الإضرابات للحيلولة دون تنفيذ الإصلاحات الجديدة وتعويق سياسة التعليم في المرحلة الانتقالية . وظهر فريقان متعارضان داخل الكونغو وبلجيكا ، وأحس الكونغوليون لأول مرة أن السياسة في بلجيكا ذاتها يمكن أن توجه لصالح الأفريقيين ، وحاول حزب الإصلاح الدفاع عن أفكاره ضد الكاثوليك التقليديين عن طريق استغلال رأى العام الكونغولى الكبير .

وسارت الأحداث بسرعة كبيرة بعد إدخال نظام المدارس الحكومية لكل العناصر في الكونغو في عام ١٩٥٤ ، وأنشئت جامعة جديدة هي « اللوفانيوم » في ليمبولد فيل . واقترح إنشاء جامعة ثانية في إلبزاث فيل . وأنشأ الجزويت مدارس جديدة بهدف خلق قومية كاثوليكية كنفولية . وتقدم البروفسور أ. أج. فان بلسن الأستاذ بجامعة أنتويرب بخطة ثلاثينية لتحقيق استقلال الكونغو ، وكان لهذه الخطة صدها الكبير في كل من بلجيكا والكونغو . وتحجرت مشاعر المستوطنين ، وأصدر الأفريقيون أولى جرائدهم ، وشكلوا أول أحزابهم السياسية ، وزادت مطالبهم حماسة ، بيد أنها كانت إقليمية أكثر منها قومية . ورأس جوزيف كازافوبو أول حركة أفريقية قومية في الكونغو . وقد عرفت هذه الحركة باسم (جمعية الباكونجو) ، وقد تركز نفوذها في الكونغو الأسفل . وقد استطاع الباكونجو - بما لهم من تاريخ طويل ، وتنظيم قبلي قوى ، وتعداد كبير يفوق تعداد أية قبيلة أخرى ، أن يصعدوا في مواجهة الحكم الاستعماري ، وأن يتحدوا ويكون لهم كيان متميز . واستغل كازافوبو هذه الخصائص وطالب بإعادة تشكيل أمة الباكونجو . ووجد كازافوبو باعتباره زعيماً وطنياً قديماً (ولد في عام ١٩٠٩) التأييد من كنيسة كيا بنجو والبروفسور فان بلسن . وكان كازافوبو واحداً من السياسيين الكونغوليين القلائل الذين سجدوا أنفسهم في «أندية الطلبة» ، وكان عنيدا واسع الإرادة ، درس اللاهوت الكاثوليكي التوماني (١) . وكان لا يثق في نوايا بلجيكا ، كما كان أحيانا يمتدح ، وأحيانا يهاجم من جانب المسؤولين المستعمرة ، ذلك أنهم تحيروا في شخصه ، لم يعرفوا ما إذا كانوا يحترمون ثقافته الريفية ، أو أن ينظروا بعين الشك إلى اتجاهاته الإقليمية الانفصالية .

وكانت الحركة الوحيدة الأخرى الراسعة الانتشار هي الحركة الوطنية الكونغولية التي تزعمها باتريس لومومبا ، وكانت هذه الحركة هي الوحيدة

(١) نسبة إلى توما الأكويني وفلسفته اللاهوتية (المترجم) .

الوحيدة التي تدعو إلى الوحدة الوطنية ، وكان لومومبا أول سياسي يتجاهل الولاء الإقليمي ، ولذا فقد أصبح يعاني من الكراهية الشديدة من جانب أنصار الإقليمية ويحظى بالاحترام الكبير من جانب دعاة الوحدة القومية . وكانت المكانة السامية مع تخرج موقفه يتناسبان مع طابع القلب في شخصيته التي كانت تتحكم فيها عوامل ثلاثة ، هي : الإيمان الشديد بالوحدة الوطنية ، والخوف العميق من السياسة (الأبوية) ، والافتقار الواضح إلى الحسم في كل المسائل الأخرى . وكان كثير من الأفريقيين يشاركون لومومبا لإيمانه بالعاملين الأولين - ولذا حظى منهم بتأييد واسع . ولم يكن يعادي أشخاصاً ، وإنما أفكاراً . ولذا فقد كان لا يكره كازافوبو ، لكنه يكره الإقليمية ، ولم يكن يكره البلجيكيين ، إنما كان يكره السياسة الأبوية . وكان الأجانب يصفونه بأنه مصاب بقصور عقلي بحيث تسيطر عليه فكرة واحدة لا يتخلى عنها ، وأنه قليل الثقافة مضطرب الذهن عديم التأثير ، إلا أن أتباعه وكثيرين من الأفريقيين كانوا معجبين بشخصه بسبب تمسكه بالوحدة الوطنية وخوفه العميق من نتائج السياسة الأبوية - وهي المسائل التي كانت تحظى منهم بالاهتمام .

ولد باتريس لومومبا من أبوين كاثوليكين ينتميان إلى قبيلة الباتينالا الصغيرة التي تسكن المنطقة الشمالية الشرقية من كاساي ، وتلقى لومومبا التعليم الابتدائي المحدود الذي كان شائعاً في الكونغو حينذاك . وحين بلغ مرحلة الشباب انضم إلى جماعات المتحضرين في مدينة ستانلي فيل ، وتوظف في وظيفة كتابية ، وكان غالباً ما يكتب المقالات للصحف المحلية وللجرائد الأفريقية الواسعة الانتشار التي ظهرت بعد عام ١٩٥٤ ... وكان لومومبا يختلف عن طائفة الكتاب الأفريقيين الذين يركزون على أهمية تراثهم التقليدي ، ذلك أنه كان يطالب بتحقيق المساواة الوطنية اللاعنصرية . وفي عام ١٩٥٦ ألقى القبض عليه بتهمة اختلاس ١٢٦ ألف فرنك (أي ما يعادل ٢٥٢٠ من الدولار) من صناديق البريد ، ويقول البعض إن التهمة لفقت (م ٣٤ - أفريقيا)

له بهدف تغطية بعض الجرائم الأخرى ، وصدر الحكم عليه بالسجن لمدة سنتين . وأسهم أصدقاؤه من أعضاء جماعات المتحضرين في دفع هذا المبلغ ، ولذا فقد أفرج عنه في عام ١٩٥٧ وعين بعد الإفراج عنه مديراً للمبيعات . مصنع للجنة بليوبولد فيل . ولم يكن مستعداً للانتخابات التي سمحت بلجيكا بعقدتها في عام ١٩٥٧ . واستطاعت جمعية الباكونجو وحدها أن تتقدم بقائمة من المرشحين رغم أن نفوذها كان منحصراً في الكونغو الأسفل ، وكانت هذه الانتخابات أولية تجريبية لم يجرعقدتها إلا في عدد ضئيل من مدن الأفريقيين في الكونغو ، وكانت أهم نتائجها فوز (كازافوبو) في حي دندال في ليوبولد فيل . واستطاع باعتباره عمدة الحى أن يتقلد منصباً رسمياً يسهل له قيادة جماعة (الاباتكو) وجماعات المتحضرين .

ووقعت أحداث لم تطع الباجيكيون السيطرة عليها ، وشدت هذه الأحداث من أزر الاتجاهات الوطنية في الكونغو ، فكان حصول غانا على استقلالها في عام ١٩٥٧ قد أثار حماس الوطنيين في الكونغو . وزاد هذا الحماس في عام ١٩٥٨ حين زار الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول برازافيل التي لا تبعد عن ليوبولد فيل بأكثر من أربعة أميال . وأصبح الكونغو الأوسط - الذي كان ضمن أفريقيا الاستوائية الفرنسية - جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي . وأضحى الباكونجو بذلك أحراراً داخل إقليهم ، وبدأ الأفريقيون يرتادون الطرق والأسواق القريبة من ليوبولد فيل .

وفي خلال عام ١٩٥٨ حاولت حكومة المستعمرة أن تعرض لأهم منجزاتها في المعرض الدولي الذي عقد في بروكسل . فقدمت في جناحها بالمعرض نموذجاً لقرية أفريقية كاملة ضمت بين محتوياتها ميكل مصغراً لمدرسة تضم عدداً من الطالبة ، وسافر عدد من زعماء الجماعات الكونغولية المتحضرة إلى بروكسل لأول مرة للعمل في المعرض . وهناك تقابوا وتحدثوا معاً ، وشهد المئات حياة الباجيكيين برفاهيتها الكبيرة ، وقارنوا بين البيض في أوروبا وبين البيض الذين يحكمون أفريقيا . وكان ما لقيه بعض الأفريقيين من إهانات من بعض رواد المعرض سبباً في إثارة

غضب وثورة الزعماء ، وعلت أصوات بعض السائحين وسحبت معروضات الكونغو . وزودت الحكومة جميع الموظفين الأفريقيين الذين أتوا للاشتراك في المعرض بالغذاء والمسكن ، ونخصت لهم مركزاً خاصاً . وهناك دارت مناقشات بينهم تعدت مسألة المعرض وما حدث به ، فشملت بلجيكا وعلاقتها بالكونغو والاستقلال . وحين عاد هؤلاء الأفريقيون إلى الكونغو عقب انتهاء رحلتهم الصيفية ، التي لم يسبق لها نظير في حياتهم ، كانت قد توافرت لهم أساليب حياة ومبادئ فكرية جديدة .

وفي هذه الآونة كان لومومبا في ليوبولد فيل حيث امتد نشاطه إلى ثلاثة من أندية الجماعة المتحضرة . وكان مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية أحد هذه الأندية - وفي هذا المركز التقى لومومبا بجوزيف إليو وجوزيف نجالولا ، وكان كلاهما مسئولاً عن إصدار عدد من الصحف الوطنية المشهورة لمدة تربو على العام . وكانت صحيفة « الضمير الأفريقي » التي يصدرها إليو قد نشرت بياناً في عام ١٩٥٦ طالبت فيه بتحقيق الاستقلال ، وكانت صحيفة هذا البيان مستمدة من خطة الاستقلال الثلاثينية التي أعدها البروفسير فان بلسن . وكانت صحيفة « الضمير الأفريقي » تعد بمثابة اللسان الناطق باسم المتحضرين من قبيلة البنجالا الذين يسيطرون على ليوبولد فيل . وكانت صحيفة « الحاضر الكونغولي » التي يصدرها نجالولا تلقى التأييد من المسيحيين ، كما تساند الحركة الوطنية الكونغولية التي كانت تضم حينئذ مجموعة من الوطنيين المعتدلين الذين كانوا يؤيدون بيان (إليو) الصادر في ١٩٦٨ ، والذي يطالب بالاستقلال . وكان دور لومومبا كبيراً داخل كل هذه الحركات السياسية أو الصحفية ، وكان لومومبا قد أصبح في أكتوبر عام ١٩٥٨ رئيساً للجنة المركزية التابعة للحركة الوطنية الكونغولية ، واستطاع أن يوحد الجماعات كلها في جبهة واحدة ، وأن يعلن أن هدف الحركة الوطنية هو الحصول على الحرية الوطنية .

وتبعت قبائل البنجالا في ليوبولد فيل الزعيم (إليو) وانضموا إلى صفوف الحركة الوطنية الكونغولية التي كان موقفها قد أصبح قوياً في إقليم الباكونجو. ولكن ضعف موقف جمعية الباكونجو التي يزعّمها كازافوبو، وخشيتهما هذا التدخل في منطقة نفوذها، قد اضطرها إلى إدخال تغييرات جذرية على سياستها. وكانت الانفصالية لا تزال هي المذهب السائد بين الباكونجو، إلا أن الجمعية أصبحت الآن تفكر إما في التحالف مع أنصار الإقليمية الآخرين، وإما أن تضمن على الأقل أن كل الجمعيات الأخرى لن تمارس نشاطاً في منطقة الكونغو الأسفل. ولم يكن كازافوبو يحظى بتأييد حكومة المستعمرة التي كانت تجاهر بتأييدها للحركة الوطنية الكونغولية التي ينادى بها لومومبا.

١٢٣ | وقررت الحكومة بعد ذلك أن تسمح لممثلي الكونغو بحضور مؤتمر الشعوب الأفريقية الذي عقد في غانا، وكان هذا المؤتمر يضم عدداً من الوطنيين الأفريقيين الذين تركزت مطالبهم حول الاستقلال (*). ولم تستطع الحكومة أن تتجاهل، أو أن تحد من نفوذ الزعماء الوطنيين الأفريقيين الآخرين، ولهذا منحت تأشيرات خروج لأربعة من الزعماء هم لومومبا، ونجاوالا، وكازافوبو، وجاستون ديبومي. وكان هذا الآخر رئيساً لمدينة أفريقية أخرى في ليوبولدفيل. لكن منع كازافوبو من مغادرة البلاد بعد ذلك بسبب هدم صلاحية بطاقته الصحية... وهكذا أصبح لومومبا زعيماً لوفد الكونغو في المؤتمر دون منازع، واستطاع هو وحده من بين كل الزعماء أن يجتمع بنكروما، وتكون من عرض قضية الكونغو - وهي القضية التي تطالب بالوحدة الوطنية وتعارض الإقليمية وسياسة بلجيكا «الأبوية» - واقتنع الزعماء الأفريقيون،

(*) عقد هذا المؤتمر في أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ وحضره ما يزيد على ثلاثمائة مندوب يمثلون ثلاثاً وستين هيئة في ثمان وعشرين دولة أفريقية، بعضها مستقل، والبعض الآخر غير مستقل. وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات لمواجهة مشكلة الاستعمار وغيره من المشكلات التي تواجهها القارة (المترجم).

وخاصة زعماء غينيا وغانا، أن لومومبا هو الزعيم الرطني الكونغولي الوحيد. وكان لهذا الانطباع أثره البالغ في أزمة عام ١٩٦٠. وفي أكرا اقتنع لومومبا وزعماء الحركة الوطنية الكونغولية بأن الاستقلال يجب أن يتحقق في عام ١٩٦١ بدلاً من عام ١٩٦٨. ولذا فقد كان الجوف في الكونغو على وشك الانفجار مع انتهاء عام ١٩٥٨.

وفي الرابع من يناير عام ١٩٥٩، وبعد أسبوع واحد من وصول لومومبا من أكرا، اندلعت الاضطرابات في ليوبولدفيل، ولم يكن للومومبا أولاً للحركة الوطنية الكونغولية دور في هذه الاضطرابات، وإنما كانت جمعية الباكونجو هي المسؤولة عن وقوعها. ورغم أن كازافوبو قد ناشد أعضاء الجمعية انتهاز مسلك معتدل، إلا أنهم لم يكتفوا بهذا النداء، ووعدت الحكومة بإصدار بيان سياسي جديد في منتصف شهر يناير، وراجت الإشاعات حول احتمال منح الكونغو استقلاله في ظرف أسبوعين. وكانت البطالة في تزايد مستمر منذ عام ١٩٥٦ بسبب انخفاض أسعار النحاس وهجرة القبائل الكبيرة إلى المدن. وكانت الحكومة تنظر إلى الأحوال الاقتصادية بعين التفاؤل، وتعتقد أن في الإمكان تحقيق الرخاء على المدى البعيد. ولكن أعضاء جمعية الباكونجو الذين كان يمزقهم القلق ثاروا ضد الأوضاع الاقتصادية السائدة. وتجمعت مظاهر الاستياء الاقتصادي والاجتماعي معاً، وزاد من حدتها شعور القلق من الوضع السياسي الجديد، وفرضت الحكومة الحظر على اجتماعات جمعية الباكونجو، ونظم أعضاء الجمعية مسيرات احتجاج على ذلك، وأسرع الجيش إلى تفريقها، وزاد ذلك من اشتعال الموقف، وأخفى الأفريقيون كثيراً من المؤيدين لهم من الأوربيين، وحاولت الإذاعة تهدئة الموقف، وضلل ذلك الكثيرين من الأوربيين فوقعوا في يد «البوليس» في أثناء التمرد العام. ولم تدم هذه الاضطرابات العنيفة طويلاً، ولكنها أسفرت عن مقتل تسعة وأربعين أوربياً، ومثلهم من الأفريقيين - غير أن بذور هذه الاضطرابات كانت عميقة.

وزادت هذه الأحداث في حدة الخلافات في الرأي بين البلجيكيين ، وكانت هذه الخلافات قد بدأت تظهر بينهم منذ عام ١٩٥٤ . فقد أرادت حكومة بروكسل أن تسرع بتنفيذ سياستها الليبرالية - لكن حكومة المستعمرة كانت ترغب في تنفيذ اللوائح والقوانين تنفيذا صارما . وكان من مظاهر هذا الانقسام في الرأي بين حكومة المستعمرة وحكومة بروكسل فرض الحظر الذي فرض على سفر كازافوبو إلى أكرا في آخر لحظة ، والطريقة التي تم بها قمع المظاهرات . وقد شكل المستوطنون الأوروبيون حزبا ثالثا ، وبدأ هذا الحزب يبحث تأسيس لجان للأمن العام ، وانتقدت حكومة المستعمرة وحكومة بروكسل ، وفرض الحظر على نشاط جمعية الباكونجو ، كما نفى كازافوبو موثقا ، لكن قولى منصب الحاكم العام للمستعمرة موريس فان هميلرجيك وكان شخصا مخلصا لتقديمها صارما .

وفي ١٣ يناير ألقى الملك بدوين خطابه ، وأعلنت الحكومة برنامجها ، وأدهشت محتوياته البلجيكيين والأفريقيين على السواء . ذلك أن امتداح الملك لهذه الملك ليوبولد الثاني ، وكذا مضمون برنامج الحكومة ، لم يقابلا بالارتياح . وقد أعلن بيان الحكومة استحداث تغيرات مفاجئة . وكانت معظم هذه التغيرات قد اقترحت في بروكسل في الأسبوع الذي سبق صدورهما ، وكان البيان أكثر شمولاً مما كانت الحكومة تتوقع قبل أسبوعين . ولم تكن كلمة الاستقلال قد ذكرت على لسان الحكومة من قبل - إلا أن الملك وعد بتحقيقه خلال فترة ليست بالطويلة ولا بالقصيرة ، ووعد البيان بشغل كل المناصب المحلية عن طريق الانتخاب العام قبل نهاية عام ١٩٥٩ ، وبتشكيل برلمان في عام ١٩٦٠ ، ينتخب أعضاؤه انتخاباً غير مباشر . وقضى البيان بتحقيق الاندماج بين العناصر ورفع الحد الأدنى للأجور ، وزيادة فرص التعليم ، وترقية الموظفين الأفريقيين إلى الوظائف الحكومية العليا . وبدأ أمسكت بروكسل بناصية الأمور ، وعلت مكانتها علواً ملحوظاً في الكونغو . غير أن هذه المكانة بدأت تضعف نتيجة التأخير الذي حدث في تنفيذ الأهداف

الاجتماعية . وبدأ كثيرون من المستوطنين والموظفين يهاجمون السياسة الجديدة ، وعاد كازافوبو من المنفى بعد ثلاثة أشهر . غير أن الحاكم العام فان هميلرجيك تعرض لانتقاد المستوطنين في الكونغو والسياسيين بلجيكا ، ولم يستطع أصحاب الامتيازات الذين كانوا دائماً في حاجة إلى الوقت لنكرين آرائهم أن يؤيدوا أو يعارضوا حكومته . وكان هميلرجيك يشعر أن الإصلاح العاجل ضروري للحيلولة دون ازدياد نشاط المتطرفين في الكونغو . لكن حكومة بلجيكا كانت تطالب بأن تجرى التطورات ببطء ، وبخطر الاتصال مع بقية أقطار أفريقيا والحفاظ على امتيازات البلجيكيين . وتسربت أخبار هذا الخلاف إلى الكونغو ، وبدأت التماسات المستوطنين ومظاهراتهم تزعج الأفريقيين ، وترددت بروكسل في اتخاذ أى إجراء ، واستقال هميلرجيك في سبتمبر عام ١٩٥٩ بعد أن وجد نفسه وحيداً دون مؤيد له ، وخلفه أوغسطس دى شريجنفر الذي تقدم ببرنامج للإصلاح أقل شمولاً وأكثر بطناً . وقصر الأفريقيون بقيته بأنه تراجع عن الرعود التي قدمتها بلجيكا في شهر يناير . وفي الحقيقة أن (دى شريجنفر) كان صاحب خبرة كبيرة ، كما كان يبدي تفهما لكثير من مشكلات الكونغو . وقد نجح في بداية العام أن يشرف على تحقيق برلمان لم يسبق له نظير ، إذ اتضحت من خلاله الكثير من الحيل والوسائل الدعائية التي كانت الحكومة القديمة تستخفا منها لتثبيت مركزها .

ويحدد رحيل فان هميلرجيك المرحلة التي كان فيها التنافس بين السيطرة البلجيكية والغوية الأفريقية قد أصبح مكشوفاً ، واتضح بجلاء أن سياسات الإصلاح الاجتماعية والسياسية والتعليمية ، سواء ما اقترح منها في يناير عام ١٩٥٩ ، أو في عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، قد جاءت متأخرة . واندلعت الاضطرابات مرة أخرى في عهد إدارة (دى شريجنفر) وسارع الجيش مرة أخرى إلى قمعها وتفاخر المستوطنون بانتصارهم .

وكان يتزعم التنظيمات السياسية الأفريقية حزبان هما : (جمعية الباكونجو) التي يرأسها كازافوبو ، وكانت اتجاهاته انفصالية وينادي بالاتحاد الفيدرالي

بين الأقاليم المختلفة ، وكانت السلطات البلجيكية تعارض هذا الحزب بشدة ، أما الحزب الآخر فهو (الحركة الوطنية الكونغولية) التي يتزعمها لومومبا ، وكان نفوذها قوياً للغاية في ليوبولد فيل وستانلي فيل . وظهرت حركات أخرى خلال عام ١٩٥٩ - إلا أنها كانت تمثل مصالح ضئيلة ، وكانت إقليمية في اتجاهاتها بوجه عام ، وتتبع واحداً من الحزبين القويين . وفي كل حالة كان يتضح أثر التقاليد والسياسات البلجيكية على هذه الحركات :

ونظمت أحزاب الأقلية نفسها ، على أساس الأقاليم والقطاعات ، لا على أساس القبائل . وفي بعض الأحوال كانت المصالح داخل المديريات الإدارية تتطابق مع المصالح القبلية . إلا أن الزعماء التقليديين والتنظيمات القبلية كانوا يقلون أهمية عن جماعات المتحضرين الذين وصلوا إلى السلطة من خلال نظام القطاع الذي أوجدته الإدارة المحلية . ومن الأمثلة الصادرة على هذه الحركات وضع قبيلة البنجالا التي تسكن المديرية الاستوائية بما قاربها في مدينة ليوبولد فيل ، ولذا كان نجاولا وليو يمثلانها . وكان هدف تنظيم البنجالا الأساسي هو معارضة سطوة الباكونجو في ليوبولد فيل ، وزاد هذا التنظيم قوة في عام ١٩٥٨ بعد انضمامه إلى الحركة الوطنية الكونغولية التي يتزعمها لومومبا . وتحالف مع هذه الحركة الوطنية البرت كالونجي المتحدث باسم البالوبا الذين يعملون في مناجم الألماس في جنوب كاساي . وكان كالونجي مدرسا نشيطا من قبل ، وكانت جماعات عديدة أخرى تؤيد الحركة الوطنية ، لا لأنها ترغب في الحكم المركزي ولكن لأنها كانت تخشى من الضغط المطلق الذي تستخدمه الطوائف الانفصالية . وكانت الحركة الوطنية الكونغولية هي الحزب الوطني الوحيد ، إلا أن كثيرا من التأييد الذي حظيت به لم يكن سببه الإيمان العميق بها ، وإنما كان نتيجة لمشاعر الكراسية المشتركة ، واتضح هذا في صيف عام ١٩٥٩ حين انفصلت قبائل البالوبا التي يتزعمها (كالونجي) في كاساي وقبائل (البنجالا) التي تسكن المديرية الاستوائية وليوبولد فيل عن الحركة الوطنية الكونغولية . وفي كلتا

الحالتين فإن الانفصال كان بسبب تفضيلهم للاتجاهات الفيدرالية على الوحدة الكاملة . وقد أحست هذه القبائل أن معارضة جمعية الباكونجو ، أو أي تنظيم آخر ، لا تعادل بالضرورة التأييد لمركزية لومومبا . وقد حاولت الحركة الوطنية الكونغولية أن تعوض جزءاً من خسارتها عن طريق التحالف من جديد مع اللولوا سادة البالوبا السابقين الذين كانوا لا يزالون يسكنون في القطاعات القبلية في كاساي ، وأنهم لومومبا البالوبا بالقبيلة ، ولم يكن هذا حقيقياً وإنما كان من قبيل الدعاية فقط ، ذلك أن أتباع كالونجي كانوا أكثر تحضراً وتمدناً وبعداً عن القبيلة من (اللولوا) حلفاء لومومبا الجدد . ونتيجة لهذا التحالف غير الطبيعي الذي تم في عام ١٩٥٩ انتشرت أعمال العنف وساد الشعور بالمرارة في كاساي .

ويوضح الموقف الدقيق في كاتنجا الطابع الانتهازي غير التقليدي للسياسات الكونغولية عشية الاستقلال . فمقاطعة كاتنجا لم تكن بحال من الأحوال وحدة قبلية . ومع أن أفراد قبيلة لوفال كانوا هم السكان الأصليين في إقليم تعدين النحاس ، إلا أن سكان الحضر الوافدين من الزابث فيل وجادوفيل كانوا ينتمون إلى عدة قبائل ، وقد أصبحوا يفوقون السكان الأصليين عدداً . بعد الحرب العالمية الثانية . وكان بعض البالوبا - الذين كان إخوانهم في كاساي يؤيدون (كالونجي) - يسيطرون على الجزء الشمالي من كاتنجا ، وكانت الأحلاف السياسية الوطنية في المديرية تتخطى الحدود القبلية . وكانت قبيلة (البالوبا) في كاتنجا ، وقبيلة (اللوفال) التي تقيم في المناطق الريفية ، وعدة جماعات صغيرة أخرى ، تؤيد اتحاد البالوبا الفيدرالي في كاتنجا الذي يتزعمه جاسون سندوق . وقد درس الطب ، لكن حرمة نظام التعليم القديم من أن يصبح طبياً . وأيدت الحكومة ومعظم الإرساليات اتحاد البالوبا الكاتنجا الذي تحالف مع لومومبا ، واستمر على تحالفه هذا حتى بعد أن جهر لومومبا بتأييده (للولوا) ، وبهجومه على البالوبا كاساي . وكان اتحاد جمعيات كاتنجا القبلية الذي يتزعمه مويس تشومبي يعارض اتحاد

بالوبا الكانتيجا . ويفهم من اسم هذا الاتحاد الجديد أنه كان غير قبلي يمثل المتحضرين والذين يتحدثون بلغات عديدة من سكان كاتنجا . وكانت السياسات العملية هي شاغل تشومبي الأول ، ورحب تشومبي بتأييد المستوطنين البلجيكيين ، وكان عدد هؤلاء الكبير كافياً لأن يجعل اتحاد جمعيات كاتنجا القبلية تحصل على مجرد أغلبية ضئيلة في المجلس التشريعي لمديرية كاتنجا . ولما كان تشومبي يعتمد على هذا التأييد الضعيف فإن حكومة المستعمرة كانت تعتبره شخصية عابرة عدم الأهمية في المجال السيامي الأفريقي .

وبدأت المرحلة النهائية للحكم البلجيكي في شهر أكتوبر عام ١٩٥٩ . فقد طالب الحاكم العام للمستعمرة دي شريجفر بعقد الانتخابات المحلية في ديسمبر ، كما وعد بإجراء سلسلة من الانتخابات غير المباشرة خلال عام ١٩٦٠ من أجل اختيار برلمان تجريبي . وطالب لومومبا بتحديد برنامج زمني أسرع ، وقبل (كالونجي) وكازافوبو الاشتراك في الانتخابات ، ولكنهما طالبا الحكومة بتقديم قرارات فيدرالية . وتجاهلت السلطات تشومبي الذي ألزم الصمت ، ولكن خشيت السلطات من زيادة العنف في كاساي ومن مطالب لومومبا بالإسراع في إجراء الانتخابات . ولجأ (دي شريجفر) إلى العنف مرة أخرى . وقد تم القبض على لومومبا ، ونزل الجيش إلى شوارع كاساي - ومع هذا سارت الانتخابات الوطنية لشغل المناصب المحلية حسبما كان محدداً لها .

واستفاد أتباع لومومبا من مقاطعة جمعية الباكونجو للانتخابات ، فعارضوا في ليوبولد فيل ، وازداد موقفهم صلابة في ستانلي فيل . ومع ذلك فإن هذه المقاطعة من جانب جمعية (الباكونجو) قد أوضحت مدى موقفها ، وإن كانت أدت إلى فقدان القوة السياسية مؤقتاً . وكان تشومبي وكالونجي واليو يسيطرون على أقاليمهم .

وفاز حزب التقدم الوطني - الذي لم يكن له زعامة أو سياسة عنصرية -

في معظم الانتخابات الريفية ، وأصبح أكبر حزب في الكونغو . غير أنه صرعان ما افتضح أمره بعد أن اتضح أن حكومة المستعمرة هي التي مولت حملته الانتخابية ، بل اختارت مرشحيه .

وبدأت الحكومة البلجيكية تشعر أنه من المتعذر الحفاظ على النظام ، ولذا فقد دعت إلى عقد مؤتمر المائدة المستديرة للكونغوليين في بروكسل في يناير عام ١٩٦٠ . ووجهت الدعوة بطريقة تجعل الجماعات المتطرفة أقلية في المؤتمر ، فن بين الأعضاء الواحد والثمانين بالمؤتمر ، كان تسعة عشر منهم يمثلون القطاعات القبلية التقليدية ، واثنان وعشرون يمثلون حزب التقدم الوطني الذي كانت ترعاه حكومة المستعمرة . أما الأربعون الآخرون فكانوا من السياسيين الكونغوليين الشعبين . وعلمت الحكومة كل أمالها على حزب التقدم الوطني ، ولذا فلما أطاحت بآخر حلقة اتصال بينها وبين الزعماء السياسيين الآخرين . وسخرت صحف بروكسل من كازافوبو الذي حاول أن يستعيد مكانته ، ولكنه أحس بضعفه عند ما فقد حزبه كل المناصب في ليوبولد فيل ، وتجاهلت الحكومة مرة أخرى تشومبي الذي حاول أن يتقمص مظهر الجماعات المتحضرة ، كما نفذ صبر البلجيكيين من موقف لومومبا الذي أبرز الجروح التي في جسده ، والتي ادعى أنها نجمت عن تعذيبه داخل السجن .

وحين انعقد مؤتمر المائدة المستديرة استبعد جدول الأعمال الأصلي ، وتقدم المؤتمر بقرار شبه إجماعي - وافقت عليه الحكومة - كان يقضي بمنح الكونغو استقلاله في ٣٠ يونيو عام ١٩٦٠ ، وكان رأي (دي شريجفر) أن تأجيل إعلان الاستقلال حتى هذا التاريخ الهدف منه إتاحة الفرصة لإعداد قانون أساسي ، ولوائح برلمانية ، وعقد انتخابات تحضيرية ، لكن رغم أن الحكومة البلجيكية كانت تحاول أن تترك في الأذهان انطباعاً بأن كل التطورات يمكن أن تسير وفقاً للخطة الموضوعية ، لكن لم تلبث أن عمت الفوضى البلاد ، واستمر المسؤولون البلجيكيون يساندون لومومبا لمدة شهرين

أعد خلالها القانون الأساسى ، وأصبحت دولة الكونغو بذلك تحكم حكماً مركزياً - كما كانت فى ظل الحكم البلجيكي ، وكما أراد لها لومومبا أن تفعل - غير أن لومومبا وحكومة المستعمرة اختلفا معاً على بعض التفاصيل ، فمثلاً كانت بلجيكا تريد أن تحتفظ بالسيطرة الكاملة على البنك الكونغولى المركزى ، وأن تنظم كل برامج الإعانات عن طريق قسم خاص يالحق بالسفارة البلجيكية . على ألا يخضع هذا القسم لإشراف الكونغوليين .

وفى شهر فبراير اتضح أن الكونغو غير مستعدة لأن تمنح بلجيكا أية امتيازات خاصة حتى يتم حصوله على الاستقلال ، وفى شهر مارس أعاد (كالونجى) و (لومومبا) توحيد صفوفهما ، وعاد الهدوء إلى كاساي ، وبدأ (كازافوبو) يستعيد نشاط جمعية الباكونجى ، وأصدر البرلمان فى بروكسل اللوائح التنفيذية ، وبدأت الحملات السياسية فى أبريل ، وعقدت الانتخابات فى منتصف شهر مايو . وفى الأسبوع الأخير من يونيو انعقد البرلمان ، وتشكلت الوزارة ، وفى الثلاثين من يوليو أصبحت الكونغو جمهورية مستقلة .

وكانت الكونغو معدة للاستقلال من الناحية الاقتصادية أكثر من أى بلد آخر فى أفريقيا الاستوائية ، ذلك أن اقتصادها كان قوياً ، ومستوى المعيشة فيها مرتفعاً ، ورغم أن الزراعة فى الشمال الشرقى لم تكن متقدمة كثيراً فإن النشاط التعدينى فى كاتانجا والتجارة فى الكونغو الأوسط كانا يعوضان ذلك . ولم يكن الإنتاج الصناعى متنوعاً بدرجة معقولة ، ولكن توافر الكثير من المنتجات الأساسية كان يضمن للبلاد الحصول على عائد عال من الأسواق الأجنبية .

وكان التقدم الاجتماعى أقل رسوخاً ، رغم أن الخطوات السريعة التى اتخذت فى هذا المجال فى السنوات الأخيرة كانت مشجعة ، وازدادت فرص التعليم بدرجة ملحوظة . إلا أن عدد الكونغوليين الذين حصلوا على تعليم جامعى كان خمسة عشر فقط ، وبدأت بعض الكنائس البروتستانتية تنقل

إدارتها من الإرساليات إلى الأفريقيين . ورغم أن فرص العلاج زادت ، إلا أن الخدمات الطبية كانت تعتمد على الأطباء والجراحين الأوربيين ، كما كانت الحكومة الجديدة تعتمد كلية على الموظفين الأجانب فى مجال الخدمات الاجتماعية .

وكان الوضع السياسى فى الكونغو مشجعاً ، إذ أن برنامج لومومبا - الخاص بالاستقلال الوطنى والتحرر من السيطرة الاستعمارية والتخلص من السياسة الأبوية - كان يبدو حينئذ أنه قد أصبح يوجه الحياة السياسية فى الكونغو ، وأكدت الانتخابات التى أجريت فى شهر مايو النتائج التى ظهرت فى عام ١٩٥٩ ، وفازت الحركة الوطنية الكونغولية بـ ٣٣ مقعداً من بين ١٣٧ مقعداً ، هذا بالإضافة إلى عدد من المقاعد فى كل مديرية من مديريات الكونغو . وسيطرت كلية على أورينثال وحصلت جمعية الباكونجى ومؤيدوها على ٢٥ مقعداً ، أى على كل المقاعد المخصصة للبروليتاريا والكونغو الأسفل باستثناء مقعد واحد . وحصل اتحاد جمعيات كاتانجا القبلى الذى يترعته تشومبي على عدد مقاعد أكثر قليلاً من عدد المقاعد التى حصل عليها اتحاد (البالوبا) فى كاتانجا ، هذا بينما اندحر حزب التقدم الوطنى الذى كان يؤيده البلجيكيون كلية . وشكل لومومبا وزارته بالتعاون مع اتحاد البالوبا الذى يترعته سندوى ، واتحاد البنجالا الذى يترعته إلبو ، وجماعات الأقليات الأخرى . وتوصل لومومبا إلى اتفاق مع كازافوبو الذى بدا أنه الرئيس المرتقب للكونغو . وضم لومومبا إلى ائتلافه الوزارى جمعية الباكونجى ، ومع ذلك فقد كانت الحكومة الجديدة ضعيفة تعتمد على توزيع المناصب الوزارية الثلاثة والعشرين على اثنى عشر حزبا مختلفاً ، وكان من بين الوزراء وزير واحد من خريجي الجامعات ، ولم يكن بالوزارة أحد قد سبق له أن حكم منطقة أكبر من مدينة من قبل . واستاء حزب تشومبي لحصوله فقط على منصب وزارى واحد ، كما لم يحصل كالونجى ، باعتباره حليفاً صغيراً ، على أى منصب فى الوزارة . وأحس ممثلو البنجالا بالمرارة لأن الرئاسة لم تعط لهم ، وأدى هذا إلى ضعف ولائهم لومومبا .

أما الأحداث التي تلت ذلك فهي مريبة للغاية ؛ ومن الصعب تقويمها تاريخياً . وعلى هذا فلن يمكن إلا أن نورد بعض الاتجاهات باختصار في ضوء الأحداث التاريخية السابقة . ففي الشهور التالية لإعلان استقلال الكونغو حلت الفوضى في البلاد ، وكان الرأي العام العالمي وكثير من الحكومات الأجنبية تعتمد على التقارير الصحفية التي تصلها ، وكانت عيوبها خطيرة للغاية . وكان الرأي العام العالمي والحكومات تجهل في الغالب طبيعة التنظيمات والحركات الكونغولية الغربية . ولذا فقد كانوا يواجهون بأقواليل متضاربة وشائعات لم تتأكد صحتها وردت من مناطق بعيدة ، وكانوا يطالبون مراراً بتوضيح عاجل لكثير من المشكلات المعقدة الدقيقة . وقد تأثر الكثيرون بسلسلة من الدعايات المتناقضة التي صدرت عن جهات وهيئات متعددة كالبليجيكين والروس والمستوطنين والفانتين والوحدويين والانفصاليين ورجال الدين . وكان هؤلاء الذين وقعوا تحت تأثير هذه الدعايات لم يتوغلوا في الكونغو ، أو لم يدرسوا الموقف فيها بعناية ، بسبب انتشار الرعب والاضطرابات والجهل باللغات الأفريقية وتاريخ البلاد . وكان هناك اتجاه للخلط بين القبلية الحقيقية ، ونظام القطاعات ، وبين جماعات الضغط والمراكز الحضرية الأفريقية .

وكانت الأحزاب السياسية متعددة ، ولكن لومومبا ظل يؤيد المركزية التي تشبه مركزية حكومة المستعمرة في ظل الحكم البليجيكي . وكان مصمماً على القضاء على كل أثر السياسة الأبوية الاقتصادية والاجتماعية ، وامتيازات المستوطنين البيض ، والنفوذ السياسي الأوربي . وكانت جمعية الباكاجو التي يرأسها كازافوبو قد حادت عن الأفكار الانفصالية ، وبدأت تنادي بالمبادئ الكونغولية ، أو الفيدرالية ، وتدعم دورها في الحكومة الائتلافية . وظل تشومبي وكالونجي انفصاليين ، وإن استمر تشومبي يعتمد على تأييد المستوطنين في كاتنجا وقبلت جماعات مثل البنجالا الذين بدأوا ينحازون إلى كازافوبو واتحاد البالوبا في كاتنجا الدخول في أحلاف مؤقتة لتحقيق أغراضهم . وبجانب هذا وجد الجيش الذي كان يتألف من الضباط

البليجيكين ، وكان يضيق ذرعاً بكل السياسيين والمصالح المحلية ، وكان على استعداد لاستغلال أي ضعف في صفوف البيض ، أو في صفوف السلطة السياسية الأفريقية ، أو في عشائر الأفريقيين .

وبعد ستة أيام من إعلان الاستقلال تمرد الجيش ضد ضباطه ، واحتج على تنازلات لومومبا لكازافوبو ، وطالب بزيادة الأجور ، وزيادة فرص الترقى . وكان رد لومومبا أن طرد البليجيكين وورق كل الجنود . وأدى هذا إلى تدمير البيض ، وهرب الفنتين من البلاد ، فاختل نظام المواصلات ، وأصبحت البلاد في حالة من الفوضى الشاملة . وقام الجيش - بدافع من إحساسه بقوته الجديدة واحتقاره للسياسات المحلية - بالهجوم على المدنيين البيض والزواج في مدينتين . وفي ١١ يوليو نزلت قوات المظلات البليجيكية واستولت على المدن الرئيسية الثلاث ، وعملوا بمشورة نكروما طلب لومومبا في اليوم التالي العون من الأمم المتحدة ، وبعد أسبوع واحد أعلن تشومب استقلال كاتنجا في ظل سيطرة المستوطنين البليجيكين غير الرسمية ونفوذهم العسكري .

وأصبحت الأمم المتحدة مسرحاً للدبلوماسية الدولية ومطية للصراعات المحلية الداخلية ، وأصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات كان الهدف منها وقف التدخل البليجيكي ، كما قضت بمنع استخدام القوة . وطالب لومومبا قوة الشرطة « البوليس » الدولية - التي تتألف من قوات دول صغيرة تنتمي إلى خمس قارات - بسحق الحركة الانفصالية في كاتنجا ، وحاول الاتحاد السوفيتي أن يستغل الأمم المتحدة ليحقق أهدافه في هذه الآونة . وانقلب كالونجي على لومومبا ، وأعلن استقلال دولة تعدين الألماس ، واندلع القتال من جديد بين اللولوا والبالوبا . وحاول المستر داج همرشاند - السكرتير العام للأمم المتحدة ومساعدته الدكتور رالف بانس الزنجي الأمريكي - مجابهة النفوذ الروسي والبليجيكي وتحيم لومومبا ، وكازافوبو ، وكالونجي ، وتشومبي ، واتحاد البالوبا ، واللؤلؤا .

وبدأ لومومبا — إذ كان يخشى أن تسمح الأمم المتحدة بإحياء السياسة الأبوية واستمرار الإقليمية — يقبل المعونات الروسية ولا يكثر بالتسلل السوفيتي في مقاطعة أورينثال التي يوجد فيها أكثر مؤيديه ، وتجاهل لومومبا الصراع الدبلوماسي بين القوى الشيوعية والغربية ، وحظى بالتأييد الكبير من جانب العديد من الدول الأفريقية التي كانت تعتقد أن الاستقلال الوطني والوحدة القومية هما الهدفان الرئيسيان .

واستغل كازافو بالانقسامات الداخلية والمشاعر المعادية للشيوعية ، وعزل لومومبا وعين ليورئيسا للوزارة . ولم تكن سلطة رئيس الدولة في الإقدام على مثل هذا العمل قد تأكدت ، وكان القانون الأساسي الذي أعدته بلجيكتنا للكونغو غير واضح ، ورد لومومبا على ذلك بإعلانه عزل رئيس الجمهورية . وفي الرابع عشر من سبتمبر تمرد الجيش مرة أخرى وألقى القبض على كازافو ولومومبا واليو ، وجاء بجوزيف موبوتو إلى السلطة . وعطل البرلمان ، وأعلنت الأحكام العرفية ، وكان الهدف من إعلانها تحييد مختلف السياسات في الكونغو وتأسيس (مجلس المندوبين الساميين) . وكانت سلطته استشارية ، وكان يتألف من خمسة عشر خريجا جامعيا في الكونغو ، ورحل الدبلوماسيون الشيوعيون الذين أعلنوا أن لومومبا قد أثار غضبهم — خارج البلاد على الفور .

ولم يستطع موبوتو تنظيم عمليات نقل الجنود الضرورية لإخضاع المناطق الشرقية والجنوبية من قاعدة ليوبولد فيل . وظل تشومبي محتفظا باستقلاله . وكان ما يزال يتعاون مع المستوطنين البيض في كاتنجا . واستولى انطوان جيزنجا على أورينثال — وكان جيزنجا واحدا من مساعدي لومومبا الأكفء ، وقد ادعى أنه الوريث الشرعي لسياسة المركزية التي تنادى بها الحركة الوطنية الكونغولية ، وبدأت أعمال العنف المعادية للأوربيين تزايد في الشرق — تحديا لسلطته . وضعف النفوذ الشيوعي في شتاء ١٩٦٠/١٩٦١ — بعد أن ازدادت قوة الانفصاليين —

غير أن غانا وغينيا ظلنا تساعدان جيزنجا باعتبار أنه هو الوحيد الذي يستطيع حل مشكلات التفكك السياسي والاقتصادي في الكونغو ، وفي فبراير عام ١٩٦١ حاول لومومبا الإفلات من سيطرة موبوتو . إلا أنه قبض عليه وقتل ، في أثناء مروره في بعض مناطق كاتنجا الريفية التي كانت موالية لتشومبي الذي ألقى بمسئولية قتله على رجال القبائل الساخطين . وفي الوقت ذاته زاد نفوذ كازافو في الكونغو الأسفل ، وبدأ يعمل على السيطرة على الجيش بمعاونة الأمم المتحدة .

وفي ربيع عام ١٩٦١ توصلت الأمم المتحدة إلى عدد من الاتفاقات مع كازافو فصلت بمقتضاها الالتزامات الدولية عن السياسات المحلية . وقررت الأمم المتحدة أن تدعم القوة العسكرية للكونغو حتى تتحول إلى جيش وطني مسئول تخضع لإشراف مدني أفريقي . ووصل كازافو وتشومبي وكالونجي إلى مشروع اتحاد في اجتماع عقد في تاناناريف في جمهورية مالاغاشي ، كما عقد اجتماع ثان في كوكيلهانفيل بالمديرية الاستوائية . إلا أن جيزنجا ظل يقاطع جلساته . واضطربت الأمور حين ألقى الجيش القبض على تشومبي منهكا بذلك ضمانات حرية المرور . ومع هذا فإن مشروع كوكيلهانفيل الخاص بتحقيق اتحاد فيدرالي في الكونغو كان قد صادف القبول ، وقد وافقت كاتنجا على الاشتراك في برلمان فيدرالي إذا تم الإفراج عن تشومبي ، كما وافق أنصار جيزنجا على حضور جلسات البرلمان . على أن تحترم ضمانات الأمم المتحدة الخاصة بحرية المرور بأمان . ونقض تشومبي وعوده إثر الإفراج عنه . ومع هذا فإن البرلمان قد اجتمع من أجل التوصل إلى تسوية مؤقتة بين الجماعات المختلفة .

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة كيرلي أدولا — وهو واحد من أنصار كازافو — وعين جيزنجا نائبا لرئيس الوزراء . وكانت الوزارة لا تتمتع بتأييد كاتنجا ، ولم تستطع الحكومة المركزية مجابهة الضغط المتزايد من جانب أنصار جيزنجا الشيوعيين وأخفقت محاولات الأمم المتحدة لإخضاع (م ٣٥ — أفريقيا)

كاتنجا وإعادة توحيد الكونغو . في شهر سبتمبر توفي داج همرشاند السكرتير العام للأمم المتحدة في حادث طيران غامض في أثناء تحليق طائرته فوق روديسيا الشمالية ، وكان همرشاند متجها في ذلك الوقت إلى الكونغو للاجتماع مع تشومبي . وتوقف القتال - بعد عقد هدنة بين الأطراف المعنية - وظلت كاتنجا بمقتضاها مستقلة .

وانشغلت الأمم المتحدة بالمناقشات الطويلة التي دارت داخلها ، والتي أدت إلى تعطيل اختيار سكرتير جديد للأمم المتحدة حتى شهر نوفمبر . وألقى تشومبي القبض على ١٠٠,٠٠٠ شخص من أنصار اتحاد البالوبا المناهضين للشيوعية ، والذي كان من أنصار الحكم المركزي ، وطرده ممثليه المنتخبين من مجلسه التشريعي . واستغل جيزنجا مركزه كنائب لرئيس الوزراء - لا في الاشتراك في حكومة أدولا - وإنما في نشر النفوذ الشيوعي . وكان يعتبر نفسه الرئيس العام للبلاد ، وأطلق على حزبه اسم (حزب النضامن الأفريقي) . وبدأ مؤيدوه في الجيش ينضمون إلى جماعة الإرهابيين المناهضة للبيض ، والتي تحذرت السيطرة على نشاطها في مديرتي أورينثال وكيفو .

وفي ديسمبر استأنفت الأمم المتحدة الأعمال العسكرية بعد تعيين أوثانت نائبا للسكرتير العام للأمم المتحدة . وأحرزت العمليات العسكرية هذه المرة نصيبا أكبر من النجاح ضد أنصار تشومبي الانفصاليين . وبدأت قيادة الأمم المتحدة والحكومة المركزية الكونغولية تعتقد أن عمليات انتهاك القانون في الداخل ، وعمليات التحدي الإقليمي والحركات الانفصالية ، سوف تضعف من قدرة الكونغو على مجابهة النفوذ الشيوعي والأوربي ، ولذا فقد كانت إعادة إدماج كاتنجا تعتبر خطوة عاجلة وضرورية لمواجهة التهديد المتزايد للسلطة المركزية ، ولحمايتها من المؤامرات التي تحاك في المنطقة الشرقية . وفي يناير عام ١٩٦٢ ألفت حكومة (أدولا) بمساعدة الأمم المتحدة - القبض على جيزنجا وعزلته من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ،

وبدأت في إرسال قوات موالية إلى المناطق التي لم تتأثر بالقتال . وفي هذه الفترة لم تسفر وعود كاتنجا - بالدخول في اتحاد فيدر إلى - عن نتائج عملية .

وقد أحدثت المشكلات المتلاحقة في الكونغو المستقل اضطرابات كبيرة في العلاقات الدولية ، غير أن موازين القوى داخل الكونغو ذاته كانت محددة ، وكانت أعمال العنف مقصورة على أربع مناطق فقط . فبالقرب من ليوبولدفيل وقع تمرد قوات الجيش في يولية عام ١٩٦٠ ، وفي منطقة لولوا بوج اندلع القتال في مناطق متفرقة بين اللولوا والبالوبا ، وتصاعدت الأعمال الإرهابية ضد المستوطنين البيض ، والإرساليات التبشيرية ، والحكومة المركزية ، والأمم المتحدة ، في مديرتين من مديريات الكونغو بإحياء من جيزنجا . وفي الوقت ذاته كان القتال مندلعا في كاتنجا بين تشومبي واتحاد البالوبا المعارض في الجزء الشمالي من هذه المديرية وبين أنصاره ، واضطربت عمليات جمع الضرائب الخاصة بالأمم المتحدة أول الأمر ، ثم توقفت بعد ذلك تماماً في المنطقة الشرقية ، وانخفض حجمها إلى الثلث في المناطق الخاضعة للحكومة المركزية ، وإلى الثلثين في كاتنجا ، غير أن مشروعات التنمية الاقتصادية لم تتأثر كثيراً ، كما لم تصب القدرة الإنتاجية والموارد الطبيعية بأذى ، واستطاعت قطاعات الصناعة والخدمات أن تحافظ على مستوياتها الإنتاجية التي كانت عليها قبل الاستقلال ، بل إنها فاقت هذه المستويات في كثير من الحالات . فعلى سبيل المثال استطاعت بعض الصناعات التحويلية والزراعية أن تسجل أرقاماً إنتاجية عالية . وقد نمت الصناعات الاستهلاكية والمنسوجات والتعدين في جميع الأقاليم باستثناء الإقليم الشرقي ، وظلت الشركات الكبرى مثل (الشركة البلجيكية العامة) و (الاتحاد التعدين لكاتنجا) تتبع سياسة حيادية تجاه الحركات الانفصالية ، وكانت تأمل في استقرار السلام وانتهاج

سياسات مالية سليمة . هذا على الرغم من أنها لم تسلم من اتهامات النشاط
الدعائي الشيوعي والغربي على السواء .

وبقيت القوة الاقتصادية المزدهرة تبشر بمستقبل سعيد للكونغو ،
إلا أن تحقيق ذلك المستقبل يتوقف على الاتجاهات السياسية والاجتماعية
العملية التي تتمحكم في وضع أسس الدولة .

٢٦

الأقاليم الأفريقية الأخرى التي خضعت للاستعمار الأوروبي

تقع الأقاليم الأفريقية السبعة الباقية التي تخضع للنفوذ الأوروبي وراء خط
الاستواء ، وتضم عناصر سكانية تعاني من التفرق والتمزق الشديد . من هذه
الأقاليم رواندا وأورندي ، وكانتا تخضعان لوصاية الأمم المتحدة ، وتشرف
عليهما بلجيكا . وكانت بريطانيا تسيطر على ثلاثة أقاليم هي الروديسيان
ونياسالاند . وظل البرتغاليون على سيطرتهم على أنجولا وموزمبيق التي امتدت
قراية الخمسة قرون . وقد وعدت هذه الأقاليم رسمياً بالاستقلال فيما عدا
المناطق الخاضعة لحكم البرتغال - غير أنه كان ضروريا القضاء على الخلافات
العنصرية والثقافية الشديدة التي تركها الاستعمار داخل كل إقليم منها .

وكانت مملكتا رواندا وأورندي المكتظتان بالسكان تخضعان للحكم الألماني ،
لكن وضعتهما عصبة الأمم تحت الانتداب (*) البيلجيكي ، وكان لطبقة
الباتوتسي الأرستقراطية الصغيرة - التي ترجع بأنسابها إلى الغزاة النيليين في
الفترة التي سبقت دخول الأوربيين إلى المنطقة حينئذ - نفوذ كبير داخلها .
وكان هؤلاء الحكام التقليديون يقننون الماشية التي كانت رمزاً للسلطة والنفوذ
في حين كانت تتبع لهم جماعة من الأقزام عرفت باسم الباتوا (Batwa) .
وكان أفراد هذه الجماعة يقومون بالرعي والخدمة ، وكان الباهوتو الذين
يتحدثون بلغات البانتو ممثلون غالبية السكان ويعملون بالزراعة ، وكانوا
من قبل عبيداً لسادتهم من الباتوتسي الذين ظلوا يمارسون نفوذاً سياسياً مطلقاً
على المنطقة .

(*) عدل نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الثانية بنظام الوصاية . (المترجم) .

وتتمتع رواندا أورندي بسطح مرتفع ومناخ صحي معتدل ، وتربة خصبة ، وتبلغ كثافتها السكانية نحو أربعة أضعاف الكثافة السكانية المعتادة في قارة أفريقيا ، وتشبه في كثافتها السكانية فرنسا وبنسلفانيا والهند ، وتصل هذه الكثافة إلى نحو خمس عشرة مرة قدر كثافة الكونغو السكانية ، وتمثل الزيادة السكانية مشكلة كبيرة لم تحلها بعد الهجرة المستمرة إلى أوغنده . وباستثناء المراكز الجديدة الصغيرة - التي أسستها بلجيكا لتدير منها المنطقة - لا توجد برواندا أورندي مناطق حضرية ، أو موارد تساعد على ظهور بعض منها . وتمارس حكومة رواندا أورندي نشاطها من مراكز متقلة رغم دقة تنظيمها .

وقد سمحت عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة بعدها بلجيكا بإدارة رواندا أورندي كجزء من مستعمرة الكونغو . ومع هذا فإن الظروف المحلية ، وبعض السياسات الخاصة ، قد جعلت لرواندا أورندي تاريخاً متميزاً ، وظلت المسائل المالية والقضائية مستقلة ، وكانت لنائب الحاكم العام الذي كان مقره في أوسمبارا سلطة إصدار القرارات . وكان الحاكم التقليديان للإقليمين (*) مسئولين أمام اثنين من المقيمين الأوروبيين . وكان كل منهما يعتبر مشرفاً على إقليم من الإقليمين ، وحدت بلجيكا حذو ألمانيا فعاملت كلا الحاكمين التقليديين معاملة متساوية - رغم أن مواسي رواندا كان يتمتع بسلطات مركزية أكثر من سلطات مواسي أورندي . وكان للاحتفاظ بهذين الحاكمين أثر بالغ في تعديل سياسة الحكم المحلي البلجيكية : لكن كان في استطاعة المقيمين الأوروبيين إصدار أوامر تنقض أوامر الحاكمين التقليديين ، وبذا كان نفوذهما محدوداً ، وطبقت بلجيكا نظام التدرج الهرمي الذي يميز تقاليد الباتوستي في تنظيم المراكز . واستمرت الحكومة في اتباع الطريقة التقليدية في تحصيل موارد دخلها . وفي عام ١٩٣١ أجاز التحصيل النقدي ، وفي عام ١٩٥٢ تم تطبيق هذا النظام الأخير .

(*) يطلقون على حاكم الإقليم باللغة المحلية لفظ مواسي (Mwami) وتجمع على بامي (Bami) .

وكانت الخدمات الاجتماعية تعتبر بمثابة امتداد لبرامج الكونغو ، وكان يجري تنفيذها من الناحية الفنية عن طريق مديرية كاتنجا - غير أن التنفيذ في الإقليمين كان يختلف عن التنفيذ في كاتنجا اختلافاً ضئيلاً . وكان الاهتمام بالتعليم ضئيلاً ، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الحكومات التقليدية به . ورغم هذا فإن الاهتمام بالصحة والزراعة كان كبيراً بسبب المشكلات السكانية الغربية . وباستثناء مراكز التبشير المسيحي والحديثين العموميتين الكبيرتين ، فإن جميع الأراضي كانت في يد الأفريقيين . ولم يكن هناك ما يمنع الأوروبيين من الاستيطان في الإقليمين إذا أرادوا ، ولكنهم لم يرغبوا في دخولهما بسبب اكتظاظهما بالسكان . وكانت الحدائق رائعة في منظرها ، ومع هذا فقد كان الغرض الأساسي منها هو صيانة الغابات والتربة من التعرية الناجمة عن زيادة كثافة المرعى وزيادة السكانية . وبعد الحرب العالمية الثانية اتبع المهندسون الزراعيون البلجيكيون أسلوباً جديداً لحماية الغابات والتربة عن طريق حفر الخنادق وإقامة الحواجز حولها . وقد تم تنفيذ عدد من البرامج فيما بعد لإصلاح وديان الأنهار المنخفضة قليلة السكان ، وجعلها صالحة للرعى والزراعة الكثيفة المتنوعة . وحظيت كل هذه المشروعات بالتأييد الكبير من جانب الأفريقيين .

ونفذت الحكومة البلجيكية عدداً من الإصلاحات السياسية المدروسة بعد عام ١٩٤٥ . ورغم أن الإصلاحات كانت تدريجية ، إلا أن هدفها الأساسي كان هو الحصول على الاستقلال ، وبذا كانت تتسم بوضوح في الهدف يختلف كثيراً عن أهداف السياسات الغامضة في الكونغو . وقد أنشئت خمس مدن أفريقية طبقاً لها نظام التسجيل على شاكلة ماتم في الكونغو . لكن مجال تطبيق هذه الأنظمة الكونغولية في مدن رواندا أورندي الصغيرة كان محدوداً . وكان لابد من توافر شيء من التعليم ، بالإضافة إلى توافر بعض الصفات التقليدية للتعين في مناصب زعامية عالية . وقد سمح لبعض الباهوتو بالانخراط في صفوف الأرستقراطية التقليدية الحاكمة ، وأدخل نظام الانتخابات المحلية

في عام ١٩٥٢ ، وكانت تم ، لاعن طريق الاقتراع ، وإنما عن طريق عملية أخذ الآراء شفويا . وتبع ذلك تعيين مجالس المراكز لمستشارى البامى ، (الحاكمين التقليديين) ، وكان لكل موامى (حاكم) الحق في تسخير الأفريقيين في الأعمال العامة . بيد أن المدة التي تجوز السخرة خلالها قد انقضت وقد أجهز تسخير جميع الأفريقيين وتدريبهم على الأساليب الزراعية الحديثة وتشكلت مجالس التعليم المشتركة من عضوية الزعماء التقليديين وعامة الأفريقيين الذين تم تسجيلهم .

وقد قدمت لجان الأمم المتحدة في عام ١٩٥١ ، وكذلك في عام ١٩٥٤ - تقارير مشجعة لمجلس الوصاية . غير أن هذه اللجان لم تجد أية منظمات تستطيع التعبير عن وجهة النظر الأفريقية . وأوصى تقرير عام ١٩٥٤ باتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد للاستقلال الكامل في ظرف عشرين عاما .

ويبدو أن السياسة البلجيكية قد اعترتها تغيير جذرى في عام ١٩٥٦ ، ومن المحتمل أن يكون للأحداث في الكونغو علاقة بهذه التغيرات التي ظلت ذات طابع سرى لفترة ما . وكانت هذه التغيرات تستهدف تحقيق المساواة للشعبية بسرعة . وبدأت الحكومة تتعاون مع جماهير الفلاحين من (الباهوتو) الذين أصدروا بياناً جمهورياً في عام ١٩٥٧ . وتوقفت الإصلاحات التي كانت تجرى داخل النظام القائم بعد أن تقرر إلغاؤه .

وفي شهر يوليو عام ١٩٥٩ توفي الموامى نشارلز موتارا روداجوا حاكم رواندا فجأة ، وهو في سن السابعة والأربعين . وراجت الشائعات بأنه توفي مسموماً . وعلى ذلك قام مجلس زعماء الباتونسي التقليديين على الفور بإتعيين كيجرى الخامس حاكماً محله . وقام الشرطة «البوليس» الاستعماري بالحفاظ على النظام ، وشكل الباهوتو جمعية أطلق عليها اسم (جمعية العمل) لتقديم الجماهير . وبعد أربعة أشهر صارح أعضاء الجمعية إلى إعلان الثورة ضد حكومتهم التقليدية ، إذ أنهم أصبحوا يخشون انقضاء الموامى (الحاكم) عليهم للقضاء عليهم قبل أن تسرع إليهم بالجيكا لمعاونتهم . ولاقى المئات من

الجانبيين حتفهم في منتصف شهر نوفمبر ، وأطلقت الحكومة البلجيكية على هذه الأحداث اسم « الحرب القبلية » . وكان القتال في الواقع أهلياً أكثر منه قبلياً ، يشبه حروب الوردتين التي اندلعت في بريطانيا في القرن الخامس عشر . وفي الحادى عشر من نوفمبر أعلنت وزارة المستعمرات البلجيكية عن أهدافها الحقيقية ، وأوضحت أنها تعزم خلق ممالك دستورية وتنظيم انتخابات شعبية في ظرف ستة أشهر .

وكانت هذه الأهداف هي المرجوة من وجهة النظر الأوروبية ، ومع هذا فقد كان من المشكوك فيه أن تستطيع - حكومة استعمارية تخطط لثورة عارمة مفاجئة ضد سياستها الحالية - تحقيق الديمقراطية وتأكيد احترام القانون . وكان البلجيكيون قد أدركوا من الأحداث التي حدثت في أوائل ذلك العام في ليوبولدفيل خطورة الصرامة البالغة ، ولذا أخذوا يطبقون عكس هذه السياسة في رواندا .

وفي شهر ديسمبر علت أصوات الشكوى في جهات متعددة من القارة ، ففي تنجانيقا المجاورة أهم جوليوس نيريرى ، الزعيم الأفريقى المعتدل ، بلجيكا بتدبير كل هذه الحوادث . وطالب الأمم المتحدة بممارسة سيطرتها المباشرة على مناطق الوصاية . وفي الوقت ذاته نشرت جمعية التبشير الكسبية - وهي أهم منظمة بروتستانتية بريطانية - تفاصيل أخرى عن الأحداث في رواندا أورندى ، فقالت في الجريدة الناطقة باسمها : إن القوة الحربية الكونغولية قد استدعيت حين اندلع القتال في أوائل نوفمبر ، وبدلاً من العمل على استعادة النظام صدرت التعليمات إلى هذه القوة بالانضمام إلى قوات زراع الباهوتو المهاجمة ، وإن كثيراً من ماشية وممتلكات الباتونسي في رواندا قد سُرقت ونُهبت .

وأصيب النظام القديم بضريرة مميتة دمرته . وسيطرت شعبية الباهوتو ، إلا أن حزبهم كان لا يزال يعتمد على توجيهات البلجيكيين .

وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة في الربيع التالى بعقد مؤتمر مائدة مستديرة

وتنظيم انتخابات حرة وتحقيق الاستقلال الكامل عن بلجيكا بأسرع ما يكون. على أن يكون من الأفضل أن يتم ذلك في عام ١٩٦١. ومع هذا فقد سارت بلجيكا وفق خططها السابقة التي كانت تقضى بعقد الانتخابات في شهر يوليو عام ١٩٦٠ ، وكما كان متوقعا حصلت جمعية تقدم الباهوتو وحزب تحرير الباهوتو الجديد على ٨٤٪ من عدد الأصوات .

وفي شهر يناير عام ١٩٦١ وافقت بلجيكا وأحزاب رواندا على عقد الانتخابات في شهر مارس ، ومع هذا فقد أقدمت بلجيكا على خطوة فجائية ، إذ سمحت لرواندا بإعلان استقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها في ٣٠ يناير. وخلق ذلك مشكلة دقيقة للأمم المتحدة ؛ ذلك أنه لم يقدم أى إقليم من الأقاليم التي كانت تحت الوصاية على خطوة كهذه من جانب واحد من قبل ، إلا أن أحداً لم يعترف بالموقف رسمياً. وبدأت رواندا - تساندها بلجيكا - في تأسيس جهاز حكومي يستطيع حكم البلاد حكماً ذاتياً وتحولت الجمعية التشريعية المؤقتة التي تمثل مجالس المراكز ، والتي انتخبت في شهر يوليو السابق ، إلى برلمان ، وتم خلع الموامبي كيجيرى الخامس رسمياً ، وفاز دومينيك موبى موتوا رئيس البارميتهو بالرياسة ، وأصبح جريجوار كاييندا - وهو رئيس تحرير مشهور لإحدى الصحف - رئيساً للوزارة ، وقاطع الباتوتسي الانتخابات كلها .

وظل إقليم الوصاية خاضعين للحكم البلجيكي ، وفي أوردنى لم يصبح نظام الحكم جمهورياً ، إذ أن سلطة الموامبي لم تكن مثار سخط كبير من الشعب كما أن الحكم فيها كان أقل مركزية منه في أوراندا . ولعل نظام الحكم في الإقليمين - بعد استقلالهما الذي كان متوقعا أن يتم في أواخر عام ١٩٦٢ - يعتبر موضوعاً شائناً للمقارنات التاريخية مستقبلاً .

نعتبر أفريقيا البرتغالية مثلاً من الأمثلة الفريدة في العالم ، فهناك تاريخ طويل يثير عدة ظاهرات اجتماعية ، غير أن ما كشف منه رسمياً هو ما يتعلق بنظرية الحكم . ولم تسمح البرتغال للرحالة الأجانب بمشاهدة ولاحظة نظامها الاستعماري عن كثب في أفريقيا ، وفي نفس الوقت اتسعت التقارير البرتغالية

بطابع المغالاة في الوطنية ، وعلى ذلك فإن الشائعات المتناقضة ، والاختلاف في الرأي ، هي التي تحيط بمعظم التفصيلات عن السياسة الفعلية المتبعة في هذه المستعمرات .

ولما كانت البرتغال قد استولت على الأراضي وعلى السلطة الفعلية في موزمبيق وأنجولا من زمن طويل ؛ فقد كان الاتجاه هو عدم تغيير السياسة المتبعة أو التطبيق في المستعمرتين. واتسم الحكم البرتغالي بطابعه المباشر ، وأنه لم يقيم بالتنمية الاقتصادية للمستعمرة . إلا أن التطبيق قد اختلف من مكان إلى آخر في الاتجاه وفي أثر الحكم المحلي . وكانت أطماع الدول الاستعمارية الأخرى تمثل عوامل مؤثرة في بعض الأحيان . وقد حاولت السياسة البرتغالية في القرن العشرين الرد على أوجه النقد الخارجى الموجهة إليها. لكن يبدو أن رد الفعل كان نظرياً أكثر منه عملياً ، لكن مادام لا توجد لدينا دلائل تناقض ذلك فإن هذا من شأنه أن يحصى موقف البرتغال . وقد استغل الدبلوماسيون النشطون تعارض المصالح بين الدول الكبرى. وقد تركز الاهتمام في أفريقيا البرتغالية على تجارة الرقيق الأمريكية التي قلت بدرجة ملحوظة في الثمانينيات من القرن التاسع عشر (*) فضعف اقتصاد المستعمرات ، وتركز النشاط في عدد من المدن الساحلية القليلة والمزارع المتفرقة ، وبدأت بعض الدول تعارض ادعاءات البرتغال . وفي عام ١٨٩٠ كانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا ودولة الكونغو الحرة قد أسست لها مراكز قوية في المنطقة التي تخضع للنفوذ البرتغالي . وفكرت بريطانيا وألمانيا في تقسيم ما بقى من مناطق ، ولذا لجأت حكومة لشبونة إلى الاحتلال الفعلي للمناطق التي لم تكن قد اهتمت باحتلالها في شرق أفريقيا وجنوب حوض الكونغو لتدعيم موقعها فيها ، وركز البرتغاليون على استعادة سيادتهم القوية . هذه الجهات بسبب ما كانوا يعانون من نقص الأموال وقلة الموارد .

(*) كانت المستعمرات البرتغالية مصدراً رئيسياً للرقيق ، لدرجة أنه أطلق على أنجولا اسم (الأم السوداء) ، واحتل ميناؤها لرواندا المرتبة الأولى بين جميع المراتى المصدرة لهذه السلعة البشرية (المترجم) .

ولم تشعر البرتغال بضرورة تنمية مثل هذه السياسة العملية لإمبراطوريتها الحديثة إلا في التسعينيات من القرن التاسع عشر، وأهم كثير من النقاد البرتغال باصتغالال العمالة الأفريقية استغلالاً سياسياً. ومع هذا فإن السلطات الاستعمارية البرتغالية تدعى أن رسالة تحضير الوطنيين يجب أن تبدأ بتعليمهم قيمة العمل اليدوي المعنوية والمادية، وعلى هذا فإنها كانت تنادى بأن العمل حتى ولو كان إجبارياً فإنه يعتبر ضرورياً لتقديم الأفريقيين، وكانت مدة العمالة الإجبارية طويلة للغاية. وكان عمال السخرة ينتقلون إلى مناطق بعيدة وتعرضوا لظروف مجحفة، حتى إن بعض الكتاب عبر عن أعمال السخرة هذه باسم «الرق الحديث». وقد تعدلت هذه الظروف قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى بعد أن ازدادت موجة النقد الخارجية (**).

ولم يتبع التغيرات الرسمية في السياسة إصلاحات شاملة. وقد وعدت حكومة الجمهورية التي أطاحت بالملكية في عام ١٩١٠ بتحرير المستعمرات، غير أن الانقسامات الداخلية واندلاع الحرب العالمية قد حال دون ذلك، وساعدت الروابط الضعيفة بين المستعمرات والبلد الأم في هذه الفترة إلى زيادة استقلال حكومات المستعمرات، فاتبعت نفس السياسة السابقة في ضوء النظريات الجديدة التي شاعت في ذلك الوقت. ولم يكن الرأي العام البرتغالي في وضع يمكنه من ممارسة دوره للفعال بسبب أمية نحو ثلثي هذا الشعب. وعلى هذا فإن ماتم من تقدم أو تغيرات داخل أنجولا وموزمبيق لم يكن يرجع إلى الجهود المتواصلة الهادفة، وإنما إلى الحظ والصادفة. وظلت العمالة هي المورد الرئيسي لكل مستعمرة، غير أن طريقة استغلالها كانت أقل سوءاً على ما يبدو عما كانت عليه من قبل.

وكانت عمالة المستعمرات تمثل مصدراً هاماً للدخل الحكومي في البرتغال، ذلك أن البرتغال كانت قليلة السكان، ريفية الطابع، فقيرة في رؤوس الأموال. وكان في الإمكان استثمار هذه الأموال في المستعمرات عن طريق احتكار

(*) انبرى عدد كبير من الكتاب لمهاجمة سياسة البرتغال القائمة على إجبار الأفريقيين على العمل في المزارع والمصانع ووصفوها بأنها صورة جديدة من صور الرق (المترجم).

مصادر العمالة والسيطرة عليها ولم يكن يسمح على الإطلاق للمستثمرين الأجانب بالاشتراك في مشروعات التنمية الاستعمارية، وكان ذلك - على ما يبدو - بسبب شعور الكراهية تجاه الأجانب، ذلك أن البرتغال كانت تخشى أن يؤدي تفوذ الشركات الأجنبية في مستعمراتها إلى القضاء على الطابع الفريد للحضارة البرتغالية القومية في أقاليم ما وراء البحار. وقد سمح للبريطانيين فقط بإنشاء خطوط السكك الحديدية وإقامة الموانئ لخدمة كاتنجا والروديستين، وباستثناء الازدهار الظاهري بالقرب من الموانئ الثلاثة التي تخدم هذه المشروعات، فإن هذه المشروعات البريطانية لم تسهم بصفة عامة إلا بقدر ضئيل في تقدم موزمبيق وأنجولا. والواقع أن البرتغال كانت لا تدر لك مدى ضرورة تنمية المستعمرات، فتاريخها الاستعماري الذي يعتبر أطول من تاريخ أي دولة أخرى كان قائماً على أساس أن الإبقاء على التخلف هو أحكم سياسة استعمارية، وأن التدخل الأجنبي والتحمل من قلة الخبرة هما السببان الوحيدان اللذان يولدان السخط في المستعمرات. وعلى هذا فقد كانت ترى أن استمرار الحكم الاستعماري يستلزم عدم تشجيع وقوع أي تغيرات اجتماعية سريعة وإبقاء شعوب المستعمرات على جهلها وتركهم في ركود تام. إلا أن الجانب الخلفي لهذه السياسة يحتاج إلى مناقشات طويلة.

وللبرتغال سياسة استعمارية خاصة يتطلب تنفيذها استحداث تطورات غامضة تستغرق المئات أو الآلاف من السنين، ذلك أنها كانت ترى أن أفريقيا تمثل فراغاً ثقافياً واجتماعياً كاملاً، وأز. هذا الفراغ ليستلزم ثلاث خطوات:

أولاً - ضرورة تهود الأفريقيين العمل باعتباره أساساً لكل المنجزات الثقافية والاجتماعية.

ثانياً - ضرورة استيعاب الأفريقيين للتفسير البرتغالي للحضارة المسيحية.

ثالثاً - ضرورة اندماج الأفريقيين ككلمة في التقاليد التاريخية البرتغالية الطويلة لكي يصبحوا مواطنين مخلصين.

وباختصار ستكون هناك حاجة إلى عملية طويلة تصبح أفريقيا بموجبها امتدادا للأمة البرتغالية التي ستكون حينئذ دولة كبيرة قوية يسيطر عليها الأفريقيون .

وقد سيطرت هذه المفهومات على اتجاهات الدولة الجديدة التي أسسها د . أوليفيرا سالازار في عام ١٩٣٢ - والتي أقام دعائمها على أساس رجعي دكتاتوري . وكان رئيس الوزراء الجديد من الدارسين السابقين للاهوت والقانون ، فقد أصبح الآن أستاذا للاقتصاد السياسي في جامعة كويمبرا وكان هيا لا للعزلة - مثابراً يتمتع بقدرة على التحرر من ضغط المصالح الشخصية . وكان سالازار يعتقد أنه لا ينبغي أن ينشأ خلاف سياسي بين البرتغاليين الحقيقيين - ولذا فقد ركز على أهمية الوحدة والحفاظ على صلابة المؤسسات الوطنية . وتغيرت السياسة الاستعمارية بعد أن بثت من جديد أهدافها الوطنية والانعزالية ، وأعلن أن استيعاب أفريقيا داخل الأمة البرتغالية هو هدف البرتغال النهائي .

ورفضت الدولة الجديدة التوقيع على الانفاقيات الدولية الخاصة بالحد من أعمال السخرة ، وكانت وجهة نظرها أنه لا ينبغي وضع قيود على عملية تستهدف تعليم الأفريقيين قيمة العمل ، وركزت السياسة الجديدة على أهمية النظرية التي ترى ضرورة استيعاب المتقدمين من الأفريقيين رغم أن عدد هؤلاء كان يزداد ببطء شديد ، وكان يقدر بنحو ٣٧ ألفاً من بين ثمانية ملايين زنجي . وقد تم توطئ أكثر من ١٠٠ ألف مزارع برتغالي في أنجولا منذ عام ١٩٣٢ ، إلا أن استيطانهم في مجموعات منفصلة قد أضعفت من قيمة نظرية الإدماج التي يفخر بها دعاة الاستعمار (*) .

(*) وضع سالازار حين كان وزيراً للمستعمرات سنة ١٩٢٠ (لأئحة المستعمرات) ، وأصبحت منذ ذلك الوقت الدستور الذي سار عليه الاستعمار البرتغالي ، وكان أساس السياسة الجديدة أن تعتبر المستعمرات أقاليم برتغالية فيما وراء البحار وتشجع سياسية الاندماج التي تقضى بمنح الأفريقي الذي يتعلم اللغة البرتغالية ويعتق الكاثوليكية حق المواطن البرتغالي (المترجم) .

ولم تعترف البرتغال قط بشرعية القوانين ، أو العادات ، أو الزعماء ، أو القبائل الأفريقية . وليس - في نظرهم - للأفريقيين أيضاً اسم مشروع عند البرتغاليين الذين نظروا إليهم باعتبارهم جماعات غير منظمة أو مدربة لا هدف لها . هذا على أن تطبق هذه المبادئ ، اختلف اختلافاً كبيراً من منطقة لأخرى ، فبعض القضاة في عدد من المراكز الأفريقية اعترفوا بالقوانين الأفريقية ولم يعترف بها البعض الآخر ، ولم يكن هناك نظام شامل يطبق في كل المستعمرات . وقد وجد عدد من الزعماء ، بعضهم من بقايا البيوت القديمة والبعض الآخر عينتهم السلطات المحلية . وفي أماكن عديدة تم تجاهل كل آثار التقاليد الوطنية . وظلت السخرة من جهة لأن السلطات العامة كانت تقرها ، ومن جهة أخرى لأنها كانت مربحة وعملية بالنسبة للمستعمر . وفي عام ١٩٢٨ سحبت الجمهورية من الحكام سلطاتهم في جميع عمال السخرة ، ولم تعط الحكام هذه السلطات بعد ذلك . ورغم هذا فإنه لم توجد قواعد عامة - باستثناء عدد من المثل المجردة - كانت تتمتع من عودة استخدام القوة في جميع العمالة . ولم يمح القانون السخرة إلا إذا كانت لمعاينة الأفريقيين عن جرائم ارتكبوها ، أو عن ضرائب لم يدفعوها . ومع هذا فإن القانون كان يلزم كل شخص بالغ قادر بتأدية عمل مناسب مريح لمدة ستة أشهر على الأقل من كل عام . ومن المفروض أن يقوم الرجال بهذه الأعمال طارئة ، لكن في حالة عدم وجود ما يثبت تأديتهم لأية أعمال في بطاقتهم الشخصية ، فإن لأصحاب الأعمال أن يتقاضوا رسوماً نظير تدوين وظائف هؤلاء الأفريقيين في بطاقتهم ، وللحكومة الحق في تشغيلهم في أي من المشروعات العامة أو المشروعات الخاصة الأساسية الأخرى التي تحتاج إلى عمال . ونتيجة لذلك فإن نحو ١٠٠ ألف عامل أو ١٠٪ من قوة العمالة في مستعمرة موزمبيق كانوا يتعاقدون عن طريق الحكومة البرتغالية مع جمعية ويتواترسراند للعمالة الوطنية للعمل في مناجم الذهب بجنوب أفريقيا . وكانت الحكومة البرتغالية تجمع مرتباتهم وتستقطع منها

الضرائب ثم تصرف الباقي للعمال حين يعودون إلى موزمبيق . وفي أنجولا كانت تمنح عقود عمل مائة للمتقاعدين هناك مدتها من شهر إلى ثمانية عشر شهراً ، وكان معظم هؤلاء الأفريقيين يعملون في الأعمال الحكومية ، أو المزارع ، أو مصائد الأسماك ، أو شركة أنجولا للألماس (Diamang) (١) . ويبدو أنه من المؤكد أن عمليات جمع العمالة بأعداد كبيرة تفوق ما كان يحتمه القانون ، كانت ترجع للرشاوى التي كانت تدفع للمسؤولين والتواطؤ مع الزعماء الصغار ، ولم تسر الأمور على وتيرة واحدة في كل الجهات ، ففي بعض المراكز التي يقوم على إدارتها مسئولون من ذوي الضمائر الحية ، أو التي كان يكثر تردد الأجانب عليها بأعداد كبيرة ، كانت مثل هذه المخالفات غير سائدة . ورغم الإحصائيات البرتغالية الملفقة فإن المشروعات التي تم تنفيذها تبين أن أي استثمار ضئيل كان يتضاعف نتيجة جهود الكثير من العمال الأفريقيين .

وكانت الدولة الجديدة تؤمن بأن السياسة الدائمة المناهضة للتقدم سوف تؤدي حتماً إلى تقبل الأفريقيين وخضوعهم لها . وهذا ماديات عليه أحداث القرون الأربعة الأخيرة - واعتقد الحكام المحليون البرتغاليون - الذين كانوا يعيشون في كثير من الأحيان حياة ليست أفضل من حياة رعاياهم - أن الأفريقيين لا يحلمون بسياسة بداية للسياسة البرتغالية الاستعمارية . ونتيجة لذلك فإن الحكومة كانت تؤمن بأن القومية الأفريقية لن تنمو داخل المستعمرات البرتغالية .

ولما كانت الحدود بين الدول الأفريقية في بعض الأحيان مصطنعة للغاية ، قد كان من الصعب توجيه مشاعر الأفريقيين بمجرد إصدار عدد من القرارات . فقبايل الباكونجو التي تسكن في الكونغو الأسفل كانت مقسمة بين المستعمرين الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين . ومع هذا فقد كان (٥) شركة برتغالية كانت تحتكر تجارة الألماس وتبيعه لشركة دي بيرز للتعدين التي أسهم سيسل رودس في تأسيسها في جنوب أفريقيا في عام ١٨٨٠ (المترجم) .

لهذه القبائل لغتها الواحدة ، ووحدة تقاليدها الماضية ، وصلاتها الاجتماعية وانتشرت حركة كيمانجو الدينية في أنجولا خلال العقدين الثاني والثالث من هذا القرن ، كما أثر تطور الكونغو الفرنسي وحركة كازافوبو السياسية (اباكو) في جميع أجزاء قبيلة الباكونجو التي كانت وحدة واحدة من قبل . هذا على أن عدداً من أهالي أنجولا تسربوا إلى مناطق التعدين الفنية في كاتانجا وروديسيا الشمالية . واعتنق بعض العمال - الذين كانوا يخرجون سنوياً من موزمبيق إلى جنوب أفريقيا ، والذين كان عددهم يقدر بـ ١٠٠ ألف عامل سنوياً - أفكاراً معينة ، ووجدوا أن هناك قضية واحدة تربطهم بإخوانهم من العمال الزنوج الذين يعملون معهم من جنوب وشرق القارة . وشجع جو التفرقة العنصرية الشديد في مناجم الترنسفال على خلق شعور عام بالكيان الأفريقي . وقد تحققت البرتغال من هذا من الطريقة التي كان شرطتها « بوليسها » يراقب بها العمال العائدين من جنوب أفريقيا .

وحين زادت الاضطرابات في المستعمرات البرتغالية توصلت الدولة الجديدة إلى نفس النتائج المنطقية ، وباتت تعتقد أن الأفكار القومية التي لم يسبق لها نظير لا بد وأنها أتت من خارج هذا النظام الاستعماري المستقر . ولما كانت هذه الأفكار تمثل شيئاً مستحدثاً على المستعمرات البرتغالية - فإن سالازار كان يعتقد أنها نتيجة للمؤثرات التقدمية الأجنبية التي دفعت بهذه الأفكار التي وصفها بالشيوعية ، وبأنها لكونها مناهضة للتيار الاستعماري البرتغالي ، فهي بالتالي مناهضة للمسيحية .

ورغم أن الحكومة البرتغالية أكدت أنها تتبع سياستها القديمة التي سارت عليها منذ قرون ، فإنها على ما يبدو قد أدخلت تعديلات على هذه السياسة لمعالجة الموقف الأفريقي الحالي . وأول هذين التعديلات أدخل في عام ١٩٥٦ حين ألغيت البرتغال النظام الاستعماري القديم وأدجت كل الأقاليم فيما وراء البحار في الدولة الأم ، وقد أدى ذلك الإجراء إلى بعض المشكلات . (م ٣٦ - أفريقيا)

فالمستوطنون البيض ، وعدد ضئيل من المولدين ، ونفر قليل من الأفريقيين الذين تم استيعابهم ، هم الذين حظوا باعتراف السلطات البرتغالية لهم كمواطنين شرعيين . ولم يكن هناك انتخابات فعالة ، تتيح لأقاليم ما وراء البحار أن تحتج على إدماجها ، أو تخلع السلطات البرتغالية التي ظلت في الحقيقة تحكم كما كانت من قبل . وادعت الدولة الجديدة أن سياستها الثابتة قد أعدت أفريقيا فقط للارتباط بالتقاليد البرتغالية التاريخية التي تكون الآراء في ظلها متحدة ، وبناء على ما أوضحته من وحدة في سياستها فإن الحكومة باتت تعتقد أن أية انتقادات توجه لها من الخارج تعتبر تدخلا في شؤونها الداخلية ومساساً بسيادتها . أما التعديل الثاني الذي لم يتم إلا بعد فترة طويلة ، على ما يبدو ، فينطلق من الاعتقاد السائد بأن الاستياء والقومية الأفريقية يظهران فقط بين العناصر التي لم يتم استيعابها . وعلى هذا بدأت الحكومة ترفض السماح للأفريقيين - الذين لم يصلوا لدرجة مناسبة من التقدم - بالانخراط في صفوف المستوعبين الموالين . وكانت تأمل بذلك أن توضح أن القومية الأفريقية هي فكرة غريبة لا تؤمن بها إلا الفئة غير المتحضرة وغير الناضجة التي لم تصبح بعد أهلا للاستيعاب ، أو الحصول على المواطنة .

ولم توجد وسيلة فعالة لتخطي القيود التي فرضتها البرتغال على أنجولا وموزمبيق حتى يمكن لنا أن نقوم الاستياء ومداه داخل المستعمرتين . لكن من المعروف أن عدداً من الأفريقيين يتراوح بين سبعة آلاف ومائة ألف شخص - يهرب من نير الاستعمار البرتغالي إلى الأقاليم البريطانية كل عام وبوجه عام فإن نسبة الذين هربوا من الأفريقيين من أفريقيا البرتغالية يتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ من مجموع عدد السكان . ونتيجة لذلك فإن منظمات اللاجئين الأنجوليين تنتشر في غرب ووسط أفريقيا ، ويبدو بعضها اهتماماً خاصاً بالسياسة .

ويوجد مثل هذه التحركات داخل موزمبيق ، إلا أن الارتباط

ضعيف بين هؤلاء الذين خرجوا من البلاد : وقد دفع اليأس بعضهم إلى البحث عن مصدر للعون أينما وجد ، وخاصة في كنف الاتحاد السوفيتي . إلا أن معظم هذه الجماعات الفارة كان ضئيل العدد ، أو منقسماً على نفسه بدرجة تجعله قليل القيمة لإخوانه المكافحين داخل المستعمرات البرتغالية .

وقد زادت الاضطرابات داخل أنجولا (*) في عام ١٩٥٩ وفي العام التالي اندلعت حوادث العنف في الشمال ، حيث يغلب فيها أفراد قبيلة الباكونجو ، وكان رد الفعل البرتغالي مباشراً ، فالمتشددون كانوا يقتلون زميلاً بالرصاص ، أو يوضعون في السجن دون محاكمة . وكان التعذيب والسخرة والتطويق العسكري للأفريقيين دون تمييز ، من الأمور الشائعة في المستعمرات البرتغالية . واتهمت البرتغال غانا - بصفة خاصة - كما اتهمت الدول الاستعمارية الأخرى ، بتدبير هذه الاضطرابات التي ادعت الدولة الجديد أنها من تدبير الشيوعية . على أن سالازار يلصق هذه التهمة بكل فرد يناوئ سلطته ، وما لا شك فيه أن هناك انقساماً داخل البرتغال ذاتها ، ومن أمثال ذلك حركة هنريك جلفاوا الذي كان من معارضي سالازار وهرب من البرتغال لتنظيم المقاومة للدولة الجديدة : وقضية جالفوا قضية مثيرة في حد ذاتها . ذلك أن جالفوا كان من المؤرخين المشهورين ، وكان واحداً من بين كبار موظفي مستعمرة أنجولا : وتقلد منصب مساعد للمفتش العام بها ، وفي عام ١٩٥١ سجن جالفوا بسبب تقرير أعدته (*) وانتقد فيه سياسة « الرق الجديدة » في المستعمرة . وهرب جالفوا بعد ذلك وانضم إلى فريق المنفيين في البرازيل ، وفي أوائل عام ١٩٦١

(*) سبقت (أنجولا) غيرها من المستعمرات البرتغالية في الثورة ضد الاستعمار . ولعل ذلك يرجع إلى ما عانته أنجولا بالذات في ظل الاستعمار البرتغالي ، وإلى قرب حركات التحرر الأفريقي من الكونغو وغيرها إلى أنجولا (المترجم) .
(*) هذا التقرير وضع بتكليف من الحكومة البرتغالية ذاتها - لكن ما أخذ على جالفوا هو الصراحة المؤلمة التي كتب بها تقريره (المترجم) .

استولى على سفينة برتغالية في البحر الكاريبي (*) وكان يهدف من وراء ذلك إلى الهجوم على أنجولا. إلا أن خطته أخفقت بفضل جهود حلفاء البرتغال في منظمة حلف شمال الأطلسي الذين كانوا يؤمنون بعدم شرعية القرصنة ، في أعالي البحار ، بغض النظر عن الظروف السياسية . وسيطر اليأس على جالفوا ، وكانت الدلائل تشير إلى أن أنجولا قد أصبحت في حالة هياج شديدة مماثلة .

وكانت نسبة الوفيات في حوادث العنف التي اندلعت في المستعمرات البرتغالية في عام ١٩٦١ تفوق النسبة التي نجمت عن حوادث الاضطرابات التي نشبت في أماكن أخرى من القارة الأفريقية في السنين الأخيرة ، بما في ذلك حوادث الماو ماو والكونغو ورواندا - أورندي ، واتسمت هذه الحوادث بافتقارها إلى النظام ، وسيطرة عنصر اليأس عليها . وفي أثناء هذه الحوادث اضطرب بعض الأفريقيين الموالين للبرتغاليين ، أو الولجين والحذرين ، إلى أن يحتموا بالبرتغاليين . وقد حالت الرقابة الصارسة ، والإجراءات العنيفة وطردهم الزائرين الأجانب ، دون تقويم طبيعية أو وحدة الثورة ، وكذلك رد الفعل البرتغالي عليها . وكان من الواضح أنه لا توجد زعامات وطنية محددة غير أن البرتغاليين لم يستطيعوا إخماد الحركة بأي إجراء من سياساتهم ، أو وسائلهم التقليدية . ومما لاشك فيه أن هذه الحركة جذوراً عميقة ، ولم يظهر أي من الجانبين (الثوار أو السلطات الحاكمة) ميله للصالح . وكان هناك من الأسباب ما يدعو للاعتقاد بأن الاضطرابات رغم أنها تقتصر على النظام أو الهدف أو يجمعها إحساس بالكيان الوطني - سوف يتسع نطاقها رغم الإرهاب البرتغالي المستمر .

وبين هوزمبيق وأنجولا تقع الأقاليم البريطانية الثلاثة ، روديسيا الشمالية

(*) السفينة سانتا ماريا - على أن خطة جالفوا ورغم عدم نجاحها فقد لفتت الأنظار إلى بشاعة أوضاع في المستعمرات البرتغالية (المترجم) .

وروديسيا الجنوبية ، ونياسالاند ، في منطقة الفلد . والغابات الجافة في وسط أفريقيا ، هذه الأقاليم لها مشكلات العنصرية المعقدة المعروفة . وكان لكل إقليم بريطاني أصل متميز ووضع مختلف قبل دخول الأقاليم الثلاثة في اتحاد فيدرالي في عام ١٩٥٣ ، فنيا سالاند كانت محمية تحت سيطرة التاج البريطاني منذ عام ١٨٩٠ ، ويغلب عنصر الباتو على سكانها ، في حين كانت روديسيا الجنوبية مستعمرة تحكم نفسها حكماً ذاتياً تتألف من المستوطنين البيض منذ عام ١٩٢٣ . وقد ضمت إليها الحكومة البريطانية الأراضي التي كانت تابعة لها ، والتي كانت في حوزة شركة جنوب أفريقيا البريطانية وفي عام ١٩٢٤ أعلنت الحماية البريطانية على روديسيا الشمالية ، وكانت هذه الحماية عبارة عن نظام إداري احتفظت بعوجه الشركة البريطانية بحق تملك المنطقة كلها ، وبحق عقد المعاهدات مع الوطنيين .

ويضم كل إقليم من الأقاليم الثلاثة نحو ٢ مليون أفريقي . وقد تضاعف عدد السكان في كل إقليم إلى ثلاثة أمثاله منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى الآن . وفي هذه الفترة زاد الاستيطان الأوروبي من ٤٠ إلى ٣٠٠ ألف نسمة بسبب الهجرات التي تلت الحرب العالمية الثانية . أما روديسيا الجنوبية التي كانت تضم ٩٠٪ من السكان البيض في عام ١٩٢١ فتضم الآن ٧٥٪ منهم . ومع هذا فإن الأفريقيين تزيد نسبتهم على البيض في هذا الإقليم بنسبة ١٠ : ١ ، وقد جذبت مناجم النحاس في روديسيا الشمالية المستوطنين البيض في أواخر العشرينيات ، فزاد عددهم بها من ٣٦٠٠ إلى ٦٠٠٠ نسمة إلا أن عدد الأفريقيين يفرق هذا العدد عشرين مرة . أما نياسالاند - حيث يغلب - الطابع الزراعي ، فقد قل عدد السكان الأوربيين من ٤٠٠ إلى ٣٠٠ ، على حين كانت بحاجة إلى هيئة إدارية كبيرة - إلا أن سكانها الأفريقيين ظلوا يشكلون ٩٩٫٧٪ من مجموع السكان . ولما كانت كثافتها السكانية ستة أضعاف الكثافة السكانية في الروديستين ، فقد كانت تعاني من تفاقم

كبيراً ، في حين أصبح السكان في الجنوب يعانون من مشكلات العمالة والمستأجرين والهاربين من المستعمرات البرتغالية ، وسرعان ما أصبحت هذه المنطقة مكتظة بالسكان الذين وفدوا من جهات شتى وانفصلوا عن قبائلهم .

وفي أوائل عام ١٩٠٣ بدأ عمال نياسالاند يخرجون إلى الأقطار الأخرى للعمل بعقود منتظمة ، وكان العمل في مرتفعات شيرى مؤقتاً ، وكان العائد منه ضئيلاً لا يكفي لدفع الضرائب التي فرضت على العمال . كانت نياسالاند نفسها شديدة الاكتظاظ بالسكان ولا تتيح مجالاً للجميع للعمل في الزراعة ، كما كانت منعزلة عن معظم الأسواق . وكان أجر العامل في الخارج مغرياً . وفي عام ١٩١٣ بلغ عدد العمال الذين خرجوا من نياسالاند للعمل في مزارع المستوطنين بروديسيا الجنوبية ومناجم الذهب في جنوب أفريقيا ومناجم كاتنجا ١٠ آلاف . وبين عامي ١٩١٤ ، ١٩٣٢ ترقفت جنوب أفريقيا عن تشغيل العمال الأفريقيين الوافدين من الخارج ، نتيجة اعتقاد خاطئ بأن الزوج أكثر من غيرهم عرضة للأمراض . وتقيد تقديرات إحدى اللجان التي شكلتها إنجلترا في عام ١٩٣٧ أن خمس العمال من الذكور البالغين يعملون في بلاد أخرى . وبعد الحرب العالمية الثانية زاد حجم العمالة التي تعمل بعقود خارجية إلى ٢٠٠٠٠ سنوياً . وبلغ عدد العمال الذين يخرجون طوعاً إلى الخارج نحو ١٠٠٠٠٠ عامل . وتشير التقديرات إلى أن ثلث العمال في نياسالاند بعد الحرب العالمية الثانية كان يعمل في المناجم في الخارج ، في حين كان عدد مماثل يعمل في الزراعة في الداخل ، أما الباقون فكانوا إما مستأجرين لأراضي المرتفعات وإما يعملون في المدن . وفي العادة كان الأفريقيون يتحركون من طائفة إلى أخرى ، وكان العمال الذين يعملون بعقود خارجية يسهمون بنصف دخل البلاد ، وقد تأثرت المناطق الريفية بهذه الحركات البشرية بشكل كبير ، فلحق الضرر بالإنتاج ، بالإضافة إلى الأيدي العاملة في هذه المناطق . وضعفت جهود القبائل والإرساليات بطريقة ملحوظة في هذه الجهات .

وقد أدت التغيرات الاجتماعية في نياسالاند - واتصال عمالها بعمال المدن في جنوب ووسط أفريقيا إلى جعل نياسالاند مركزاً للاتجاهات القومية . فالعمال العائدون من الراند وكاتنجا والروديستين كانوا يتناقلون الأخبار والانطباعات . وقد جذبت المشكلات الاقتصادية والمشكلات السكانية انتباههم ، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت حركة سياسية في الظهور تتبعها خطى المؤتمر الهندي . غير أن جنود قومية نياسالاند كانت ترجع في الحقيقة إلى السنوات الأولى من القرن العشرين .

وكان العمال المهاجرون - في أول عهدهم بوظائفهم في الخارج - يتأثرون بعمالين هامين ، وقد ترك هذان العاملان أثراً كبيراً في موجات العمالة التي كانت تغد باستمرار ، فأينما ذهبوا كان الأفريقيون والأوروبيون يطلقون عليهم اسم (صبية نياسالاند) . وعلى هذا الأساس كانوا جميعاً يعملون . وقد كانوا يقيمون معاً ، ولذا تصرفوا كجماعة واحدة ، بغض النظر عن خلافاتهم المحلية . وعلاوة على ذلك واجه عمال نياسالاند - في كل مكان قصده في الراند وفي كاتنجا ومزارع روديسيا - قيوداً عنصرية واحدة . فالأساليب «البوليسية» ، والحراجز اللونية ، وقوانين المرور والسياسة الوطنية العامة ، كانت تختلف اختلافاً بيناً عن الطابع الطيب لحكومة بلدهم والإرساليات التبشيرية بها . وقد أعطى هذا الوعي لنياسالاند كيانه قومياً يخلصون له ويعتزون به في المستقبل البعيد . وقد اتضح هذا الإحساس بالكيان في ظاهرتين مبكرتين ، هما : اتحادات عمال نياسالاند في المناجم الأجنبية ، والجمعيات الوطنية في مناطق الإرساليات في نياسالاند ذاتها . وقد تأسست جمعية شمال نياسالاند الوطنية في عام ١٩١٢ ؛ وسرعان ما أدت إلى ظهور جمعيات مماثلة في الغرب والوسط ووصلت حركة هذه الجمعيات إلى جنوب نياسالاند في نهاية الحرب العالمية الأولى ، وكان لها فضل تزويد جيوش الحلفاء بنحو ٦٠٠٠٠ أفريقي في أثناء الهجوم على شرق أفريقيا الألمانية . وقد طالبت هذه الجمعيات بإدخال تحسينات في مجال التعليم .

وكان د. روبرت لوز رئيس (إرسالية ليفنجستون المقدسة) والوريث لانتاجات ليفنجستون وجونستون الإنسانية المناهضة للرق - خير معين ومشجع لحركة هذه الجمعيات. وقد ناشد روبرت الحكومة بالتعاطف مع مطالبها ، واقترح في عام ١٩٢٠ إجراء الاستعدادات من أجل عقد الانتخابات لاختيار ممثلي الأفريقيين ؛ وكانت هذه الجمعيات تؤيد الوسائل الدستورية وتحظى بالتأييد للفعال من جانب الزعماء الوطنيين .

ولم تكن كل الاضطرابات التي اندلعت منظمة بحكمة ودراية ، إذ أن حركة الجمعيات لم تصل إلى المستأجرين الذين كانوا قد انفصلوا عن قبائلهم وسكنوا مرتفعات شيرى إلا في العشرينيات . وكانت الحركات الأولى التي اندلعت في جنوب نياسالاند تفتقر إلى التوجيه ، في حين كانت التغيرات الاجتماعية عميقة ، والإرساليات صغيرة ومتطاحة . ومع ذلك أضحى لبعض رجال التبشير نفوذ كبير . ومن بين هؤلاء القس جوزيف بوث - وهو استرالى الجنسية من الأدفنتست (*) وقد وصل إلى مرتفعات شيرى بمفرده في عام ١٨٩٢ . وقد طالب هذا القس باتحاد مسيحي أفريقي مستقل ، وقام بتعليم قبائل الزولو ، وأحيا شعار انوارد بليدن للقديم الذي كان يدعو أن تكون « أفريقيا للأفريقيين » . وفيما بين عامي ١٨٩٨ ، وعام ١٩٠٠ - حضر تلميذه المخلص جون شيلمبوى - النياسالاندى الذى كان قد تنصر على يديه - عدداً من المحاضرات في أحد مراكز التدريب على التبشير المسيحي ليشير برج بولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة . وهناك كانت الاضطرابات عنيفة ، كما حدثت عدة تطاحنات عنصرية بسبب المطالبة بالحقوق المدنية ، وخطى شيلمبوى بتأييد إحدى كنائس تعميد الزنوج في جرمان تون بولاية فيلادلفيا ، ثم انفصل عن بوث (Both) الذى قبل إشراف الأدفنتست البيض ، ثم دعاة حركة واتس تولى زمام الأمور في بوث وكان له فضل تعليم كثير من الأفريقيين في وقت لاحق .

(*) أحد الطوائف المسيحية لها بعض مبادئها تقديس يوم السبت بدلاً من الأحد (المترجم) .

شيلمبوى في الأصل ، إلا أن هذا الأخير نقض كل نصائح البيض . وكان دائماً يقول : « إن أبناء أفريقيا يحتاجون إلى نفوذ لإنجيل المسيح الهادى والفعال لينقذهم من الخطيئة ويجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع الإنسانى الكبير » ، وكان شيلمبوى - مثل العديد من الإرساليات المحلية والأمريكية الزنجية - يفتش الحكومة والكنائس الموجودة : نياسالاند : ومع هذا فإن رسالته التبشيرية قد دعمت عن طريق العمل الجاد ، وزادتها قوة الأساطير التي حكمت حولها . وانتقد شيلمبوى الزيادة في حجم الضرائب في عام ١٩١١ ، وأعرب عن استيائه من اتجاه الزراع الأوربيين إلى تشجيع الأفريقيين على استئجار الأراضي من أجل كسب الأموال لدفع الضرائب التي فرضت عليهم .

وفي عام ١٩١٤ خصصت خطوط المواصلات الرئيسية في نياسالاند لخدمة الحملة ضد المستعمرات الألمانية . وكتب شيلمبوى يقول : « إننا نفهم من هذا أنها حرب من جانب الدول الحرة ضد نظام فاسد » . وفي عام ١٩١٤ ألقى شيلمبوى عدة محاضرات ، كما شن حملة غائية على الاستعمار ، لكن لم يكن هدفه في الحقيقة واضحاً تماماً إلا أن الاضطرابات انتشرت في كل مكان ، وهي أثنان من الزراعين الأوربيين حقنهما فيها ، فسارعت القوات البريطانية إلى مطاردة شيلمبوى ونصبت له كمينا وقتلته رمياً بالرصاص . وأخبر أن هذه الاضطرابات كانت لها ثلاث نتائج هامة ، هي : انتشار عقيدة منها أن شيلمبوى لم تمت ، لكنه تحول إلى هيئة طائر وهرب إلى أمريكا وسوف يعود إلى نياسالاند مرة أخرى ليحررها ، بالإضافة إلى هذا فإن الحكومة بدأت تشدد رقابتها على الإرساليات الصغيرة ، كما اضطرت الحكومة لتوجيه المزيد من العناية للمسائل الخاصة بالتعليم ، وملكية الأراضي وحقوق المستأجرين .

وفي عام ١٩١٧ وضعت الحكومة نظاماً خاصاً باستئجار المستوطنين الأوربيين للأراضي . فذلك أنما كانت تعتقد أن الاستيطان الأوربي سوف يملأ في ولو بصفة مؤقتة في عجلة التقديم الأفريقيين ويؤدي من خطي التنمية

الاقتصادية في البلاد . ورغم هذا فإن المستأجرين لم يحظوا بأية حماية . ويرجع ذلك إلى الخطأ في التقرير الذي وضعته إحدى لجان الأراضي في ١٩٢٠ ، وذكرت فيه أنه لا يوجد نقص في الأراضي الأفريقية . وحين وضعت ضمانات لمستأجري الأراضي في عام ١٩٢٨ زادت الضرائب على الأراضي زيادة كبيرة أخذت بالمستأجرين . وفي الخمسينيات بذلت بعض المحاولات لإعادة توطين المستأجرين في أراضي التاج ومنحهم عقود ملكية خاصة بهم . إلا أن السكان الذين كان عددهم يتزايد باستمرار ظلوا يعتمدون على حقوق الإقامة غير الآمنة في مزارع الأوربيين . وهكذا ظلت هذه المسألة التي كانت السبب وراء تمرد شيلمبوى مثاراً للاضطرابات التي نشبت بين الحين والآخر في عام ١٩٣٣ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٣ . ومع هذا فقد بدأ المستوطنون الأوربيون يبيعون أراضيهم للأفريقيين ، وترتب على هذا أن أصبح معظم نياسالاند موطناً للأفريقيين بلا قيود أو تفرقة عنصرية .

وظلت الإرساليات هي المسئول عن التعليم بصفة أساسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي العشرينيات من هذا القرن بدأت الحكومة في تقديم الإعانات المالية لهذه الإرساليات للقيام بها ، بيد أن حجمها كان ضئيلاً أول الأمر . وفي أواخر الثلاثينيات كان حجم الإعانات الحكومية يقدر بنحو ربع حجم الإنفاق على التعليم ، وكانت بقية النفقات تدبر عن طريق الهبات التي كانت تقدم للإرساليات . ولما كانت هذه محدودة وضيئلة الحجم ، فقد ظلت نسبة المتعلمين منخفضة . وقد قدرت في عام ١٩٣٧ بـ ٣٧٪ من سكان نياسالاند . ولم تستطع برامج التعليم الريفية - التي تم تنفيذها على نطاق واسع وبتكاليف منخفضة - أن تزود الأفريقيين بالخبرة الفنية أو الدراية السياسية المطلوبة . ولم تكن مستويات التعليم الأكاديمية عالية بالقدر الذي توقعه الطلبة .

وفي عام ١٩٢٤ نظم الأفريقيون في الأماكن الآهلة بالسكان في الجنوب ، صفوفهم ، وأصبحت جمعية بلانثير الوطنية أهم هيئة تتحدث بلسان

الأفريقيين في السجن ، وتعرب عن استيائهم . وكان رئيس هذه الجمعية هوليفي ز . مومبا الذي كان عضواً أيضاً بجمعية شمال نياسالاند . وفي عام ١٩٣٠ أصبح مومبا رئيساً لإحدى اللجان الممثلة لجمعية شمال نياسالاند . وكانت هذه اللجنة تعتبر في نظر أهل الحزب ، كما في نظر الحكومة ، المتحدة باسم نياسالاند كلها . وكان هدفها هو حماية نياسا من القيود التي كانت تفرض في البلاد التي يكثر فيها المستوطنون الأوربيون ، والمطالبة بمزيد من التسهيلات التعليمية ، وظلت اللجنة موالية لبريطانيا العظمى في أثناء الحرب العالمية الثانية . لكن بعد عام ١٩٤٤ أصبحت اللجنة نواة للحركة الوطنية التي أدت لقيام (المؤتمر القومي الأفريقي لنياسالاند) . وكانت الجمعيات واللجنة والمؤتمر القومي في الحقيقة لاتحادى بريطانيا بقدر كراهيتها للسياسة الأبوية .

وكانت روديسيا الجنوبية قد اكتسبت طابعها العنصرى حين نقلت شركة جنوب أفريقيا البريطانية حقوق سيادتها إلى التاج البريطانى ، وكانت المستعمرة حينئذ تتمتع بالحكم الذاتي (١) . واعترفت وزارة الخارجية البريطانية بحقوق السيادة التي كان المستوطنون البيض يمارسونها من خلال الجمعية التشريعية المنتخبة طيلة ربع قرن . وقد خصصت معازل للأفريقيين منذ عام ١٩٠٢ ، إلا أن آلاها منهم قد شجعوا على العمل في مزارع الأوربيين . وكانت مساحة المعازل تعادل نحو ربع مساحة المستعمرة ، وقد حدد المرسوم الوزارى الذى صدر عام ١٩٢٠ حدود هذه المعازل بصفة دائمة . لكن كثيراً من المستوطنين احتجوا حين علموا أنه لم يحظر على الأفريقيين شراء أراض خارج هذه المعازل . وبعد عامين قرر

(١) لما ضعف مركز شركة جنوب أفريقيا البريطانية التي أسسها سيسل رودس - إلى جانب قوة المستوطنين في روديسيا الجنوبية - اتجهت الحكومة البريطانية إلى إتاحة الفرصة لها لتحكم نفسها بنفسها ، مع تبعيةها للتاج البريطانى ، أى تصبح مستعمرة تاج ، وقد منحت الحكم الذاتي على هذا الأساس سنة ١٩٢٣ .

المستوطنون البيض اختيار الحكم الذاتي تحت إشراف وزارة المستعمرات البريطانية بدلا من الاتحاد مع جنوب أفريقيا العنصرية . وكان كثير منهم يفضلون اتباع سياسة تنمية منفصلة . وفي عام ١٩٢٥ رأس السير موريس كارتراجت قامت ببحث تقسيم الأراضي الخالية بين العناصر المختلفة في المستعمرة ، وبمرور الوقت بدأ المستوطنون يفضلون سياسة التفرقة العنصرية الصارمة ، وطالب بعضهم بفرض الحظر على ملكية الأفريقيين للأرض على أساس أن الزراع غير الأوروبيين سوف يعملون على خفض قيمة المزارع المجاورة ، وأن الأفريقيين لن يستطيعوا تطوير أنفسهم . ونما نوع من الخوف الاجتماعي من عواقب الاختلاط ، سيطر ذلك على معظم المناقشات السياسية والاقتصادية . وقد جذب د. جودفري هجنز - وهو طبيب جراح حصل على عضوية المجلس التشريعي - انتباه الرأي العام ، بعد أن أجرى مقارنة بين وضع المستوطنين البيض ووضع البيض الأمريكيين في جنوب أمريكا . (*)

وأصبحت للتفرقة العنصرية قوة القانون ؛ ودخلت إلى حيز التنفيذ بموجب قانون توزيع الأراضي لعام ١٩٣٠ ؛ وهو القانون الذي أخذ بكثير من توصيات لجنة كارتراجت (**) ، وبمقتضى هذا القانون سمح للأوروبيين - الذين كان عددهم حينئذ لا يزيد على ٥٠.٠٠٠ - بالاستيلاء على مساحة إضافية تقدر بـ ١٩٪ من أراضي المستعمرة ، بالإضافة إلى ملكياتهم السابقة التي تعادل

(*) كان هجنز رئيسا لوزراء روديسيا الجنوبية ، وأصبح رئيسا لاتحاد وسط أفريقيا في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦ (اتحاد الروديسيين ونياسالاند) ، وكان من أكبر المؤيدين لفكرة التفرقة العنصرية (المترجم) .

(**) ينظر الأفريقي إلى الأرض نظرة خاصة تختلف عن نظرة الأوروبي ، فهي مرتبطة بعقيدة الأفريقي وتقاليد ونظامه القبلي والاجتماعي وعضويته في مجتمعه ، فهي ليست مصدر ثروة فحسب . وقد أشارت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة في تقريرها في عام ١٩٦٦ إلى مشكلة الأرض وارتباطها بقضية روديسيا (المترجم) .

٣٢٪ من مساحة البلاد في حين سمح للأفريقيين بالحصول على مساحة إضافية تعادل ٨٪ من أراضي المستعمرة . وبجانب ملكياتهم السابقة التي تعادل ٣٢٪ من مساحة المستعمرة . أما المساحة الباقية وقدرها ١٨٪ فقد خصصت للتاج البريطاني ، وهي مساحة تضم أراضي مصابة بذبابة تسي تسي ، أو جافة ، بالإضافة إلى الحدائق العامة والمساحات الخالية التي خصصت . وهكذا حدد هذا القانون الجغرافيا الاجتماعية لروديسيا الجنوبية . وتدور حراثة التاريخ التالية في روديسيا حول مشكلة التفرقة .

وكانت المشكلة متعمدة ؛ ذلك أن القانون - بعد أن حدد الأراضي الوطنية ومنع في الوقت ذاته استئجار الأفريقيين للأراضي خارجها - كان يأمل أن يضطر هؤلاء الأفريقيين إلى الخروج للعمل مقابل الأجر ، وكان الهدف من ذلك القضاء على النقص في العمالة الذي كانت الحكومة تعتقد أنه السبب في تعويق تنمية المزارع الأوروبية والاقتصاد بوجه عام . وليس من قبيل المصادفة أن الأراضي الأوروبية كانت تضم أحسن المزارع ، وجميع المناجم ، ووسائل النقل . وكانت المشكلة واضحة ، وهي أنه إذا بلور الأفريقيون إنتاجهم عن طريق استخدام الأساليب الأوروبية ، فإن تقدمهم لن يكون موازيا لتقدم الأوروبيين ، وإنما سيصبح منافسا لهم . ومن هنا فستوفر لهم موارد مشابهة للأوروبيين . وأما إذا انفصلوا عن الأوروبيين وتركوا ليعيشوا حياة مستقلة فإنهم سيجدون أن معازلهم غير كافية لمتطلبات حياتهم ، وبدون الموارد لن يتمكن الأفريقي من التقدم . لكن إذا توافرت له الموارد المناسبة فإنه لن يقبل العمل في مزارع البيض ؛ وحاولت الحكومة فيما بعد تنفيذ عدد من الإصلاحات الزراعية ، غير أن الأفريقيين أصروا على رفض إجراء أى تعديل على أراضيهم التي كانت - قانونا - مخصصة لاستخدامهم . وكان أجر العامل الصناعي ووضعه أفضل بكثير من أجر ووضع العامل الزراعي . غير أن قانون المصالح الصناعية الذي صدر عام ١٩٣٤ قد خص العمال التابعين لاتحاد العمال البيض بالأجور العالية

والمناصب الرئاسية . وحرّم الأفريقيون من منافسة الأوروبيين . وكانت للتفرقة العنصرية في المجال الصناعي نتائج اجتماعية خطيرة ، فقد أدت إلى إهمال أكبر طاقة عاملة في روديسيا الجنوبية ، وقد تجاهت الحكومة نصيحة مستشاريها الذين أشاروا إلى أن الفرد الأفريقي إذا ما أدمج في اقتصاد المستعمرة - سوف يتحول بمرور الزمن إلى منتج ومستهلك جديد تعادل قيمته قيمة أى مستوطن أوروبى . ولما كان عدد الأفريقيين دائماً يزيد بمعدل أكبر بكثير من معدل الزيادة في عدد المستوطنين الأوروبيين ، فإننا يمكن أن نقول : إن سياسة البلاد لم توضع على أساس تقويم الأهمية الاقتصادية لهذه الزيادة على المدى الطويل ، وإنما على أساس الخوف الاجتماعى من نتائج هذه الزيادة .

وقد أبدت كل الأحزاب السياسية سياسة التفرقة في مسائل العمالة والأراضي في فترة ما بين الحربين ، وكانت أسماء وعضوية الجماعات الحزبية تتغير في كثير من الأحيان . لكن الأحزاب التي كانت تفوز في الانتخابات ظلت كما هي ، وكان البيض يمثلون ٩٩.٨٪ من عدد الناخبين ، بفضل الشروط الانتخابية التي وضعتها حكومة المستعمرة الخاصة بقيمة الأجر والمالكية الشخصية الواجب توافرها في الناخب . ونتيجة لذلك فإن مجال المنافسة السياسية كان ضيقاً . وكانت الأحزاب تتأثر بالصدقات والشخصيات أكثر من تأثرها بالبرامج أو الإنجازات . وكانت جمعية اتحاد روديسيا التي كانت تؤيد الانضمام إلى اتحاد جنوب أفريقيا ، واتحاد الحكومة المسئولة ، هما أول حزبين قاما في روديسيا الجنوبية من أجل الإعداد للاستفتاء على دستور عام ١٩٢٢ . وقد حكم اتحاد الحكومة المسئولة الذي تزعمه شارلز كوغلان البلاد مدة عشر سنوات . أما جناح المعارضة الضعيفة فقد شمل الحزب التقدمى المستقل ، وحزب الإصلاح ، وقد تجمع الحزبان الأخيران وراء د. هجنز الذي استطاع بشخصيته القوية أن يفوز في انتخابات عام ١٩٣٣ .

وأدمج هجنز الحزبين في حزب واحد هو (الحزب المتحد) - الذى أتاح لأعضاء الحزبين فرصة تولى المناصب الوزارية وعدد من المناصب

الأخرى الأقل أهمية - ولم تلق وزارة هجنز معارضة قوية إلا من حزب صغير ، وهو حزب العمل الروديسى الذى كان يطالب بالمحافظة على امتيازات البيض . لكن اختفى هذا الحزب الأخير في غمرة موجة الازدهار التي عمت البلاد بعد الحرب العالمية الثانية ، وانقسم قاداته إلى جماعات عديدة بسبب الخلافات التي نشبت حول النظرية الاشتراكية ، وعضوية الأفريقيين والشخصيات الحزبية . وفي عام ١٩٤٦ ظهر (الحزب الليبرالى) ليحل محل حزب العمل ، وكان هذا الحزب قوياً . واستطاع أن يمثل بعد ثلاث عشرة سنة أول قوة معارضة خطيرة لهجنز . وتقدم الحزب الجديد ببرنامج اقتصادى غامض ، وكان يرى أن الموارد الاقتصادية للبلاد يمكن استغلالها على أحسن وجه لخدمة المشروعات الخاصة . وطالب باتباع سياسة تفرقة عنصرية صريحة يتعلم في ظلها الأفريقيون المشاورة والنظام والعمل . وقد أخفق هذا الحزب - كحزب معارض - بسبب علاقة أفرادهم بالمهاجرين الأفريكانز القادمين من جنوب أفريقيا . وقد كان أحد قادتهم مؤيداً للألمان في الحرب العالمية الثانية ، وظلت السلطة في يد الحزب المتحد الذى يتزعمه هجنز باعتباره الحزب القوى الوحيد في البلاد .

ومن هنا فليس من الغريب أنه يكون الحكم الحقيقى مباشراً وبسيطاً ، رغم مظهره الديمقراطى ومؤسساته البرلمانية الدستورية . فالأوروبيون كانوا يمثلون أقل من ١٠٪ من مجموع السكان - لكنهم كانوا يستأثرون بكل الوظائف المهنية والتي تحتاج إلى مهارة . ولم توجد في روديسيا البيضاء الطبقة الدنيا في المجتمع الصناعى ، والتي تتألف من العمال غير المهرة أو شبه المهرة . وكانت اللجان والمكاتب الحكومية تتألف من أفراد تهرهم المناصب الإدارية ، الصناعية ، وتملك المزارع الكبيرة ، وشغل المناصب الفنية العالية . وكانت الارتباطات الاجتماعية والعلاقات العائلية وثيقة بين أفراد هذا القطاع الصغير من المستوطنين البيض ، لذا سهل تنسيق التعاون فيما بينهم ، وتنسيق رغباتهم . ورغم أن الحكومة كانت تمثل كل المستوطنين البيض ، فإن معظم الأوروبيين (٣٧ م - أفريقيا)

كان ينتمى إلى طبقة مختارة متميزة . ونمت الأحزاب السياسية والسياسات الحكومية والاتجاهات الاجتماعية الأوربية ، والمسائل الانتخابية داخل إطار محدود .

وكانت الجمعية الوطنية الروديسية تمثل الأفريقين في روديسيا الجنوبية . وكانت هذه الجمعية صغيرة تشبه الجمعية الخاصة بالأفريقين التي نشأت في نياسالاند في وقت مبكر في عام ١٩١٥ - غير أن أعضاءها كانوا من بين العناصر الوطنية المتقدمة ، وقد انحصرت نشاطهم داخل نطاق الدفاع عن حقوق الأفريقين المعترف بها . وقد قام كليمنتس كادبلي - وهو مهاجر من نياسالاند - منذ عام ١٩١٩ ببعض النشاط داخل اتحاد شمال التجارة والصناعة في روديسيا الجنوبية ، وبعد أربعة أعوام تأسست جمعية الناخبين البافوتو بروديسيا ، وكان عدد أعضائها يقل عن الخمسين ، ذلك أن عدداً ضئيلاً من الأفريقين هم الذين كانت تتوافر فيهم الصفات الانتخابية الخاصة بالأجر والملكية . وقد أدت البطالة - التي نجمت عن ظروف الكساد الاقتصادية وقانون الحاجز اللوني - إلى إضمار جمعية الناخبين كلها الجمعية الوطنية واندمجت الجمعيات في عام ١٩٣٨ في (المؤتمر الوطني الجنوبي) . وقد كان المؤتمر المسيحيين الوطنيين نشاط فعال في الثلاثينيات ، وكان يطالب بزيادة فرص التعليم وإلغاء قوانين المرور - إلا أنه لم يحاول مثل المؤتمر البافوتو تحدى سياسات التفرقة العنصرية .

وكان مؤتمر البافوتو هو الوحيد الذي مارس نشاطاً في فترة الحرب العالمية الثانية ، وبعد انتهاء هذه الحرب تغير اسمه إلى (المؤتمر الوطني الأفريقى لروديسيا الجنوبية) . وانضم إلى هذا المؤتمر عدد كبير من جمعيات التأمين التعاونية ، وأخذ يطالب بحق العمال في تنظيم الاتحادات العمالية ، وكانت جمعية موظفى سكك الحديد روديسيا الأفريقية واحدة من هذه الجمعيات . وقد نجحت هذه الجمعية في حمل السلطات على الاعتراف بها بعد أن قامت بإضراب منظم في أواخر عام ١٩٤٥ . وبعد سبع سنوات انتخب

أعضاء الجمعية جوشوانكومو الذى كان موظفاً بالسكك الحديدية لتمثيلهم ، وكان جوشوا هو الزعيم الأفريقى العمالى الوحيد الذى حظى باعتراف السلطات إلا أن التقدم الذى أحرزه كان مؤقتاً ، لأن الحكومة لم تكن ملزمة بمقتضى (قانون الحاجز اللوني) بالتفاوض مرة أخرى مع العمال .

وفي الوقت ذاته وافقت حكومة هيجنز على سياسة جديدة يسمح بمقتضاها للأفريقين بالإقامة في مدن صغيرة مستقلة ، على أن ينفصل ساكنوها الأفريقون بصفة دائمة عن معازلهم . وساعد التضرر على حل الكثير من مشكلات العمل الخاصة بالأوروبيين في روديسيا الجنوبية . إلا أنه خلق مشكلات جديدة للأفريقين إذ كانت أجورهم تساوى سدى أجور الأوروبيين الذين يشغلون وظائف مماثلة . وكان هذا الأمر لا يكفى لسد رمقتهم . ولم يكن لسكان المناطق الحضرية الجديدة حق التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والقبلية التي كان الدستور يضمنها لكل الأفريقين الذين يقيمون في المعازل . وفي عام ١٩٤٨ تجمع الأفريقيون في مدينة بولاوايو وراء بنيامين بورمبو بائع الكتب السابق الذى كان وكيلاً لعدد من جمعيات التأمين التعاونية . واستطاع (بورمبو) تنظيم إضراب عمالى شامل - كانت من نتيجته أن قامت الحكومة بتحديد حد أدنى للأجور . وكانت هذه أول مرة يتم فيها مثل هذا الإجراء ، إلا أن هذا الحد الأدنى كان منخفضاً للغاية ، ولذا ظلت أصوات الأفريقين تعلو بالشكوى ، وبعد عامين أصدر المجلس التشريعى قانون النشاط التخريبى الذى خول وزير العدل سلطة حظر نشاط أى تنظيم . ونتيجة لذلك بدأ اهتمام الأفريقين يتحول عن المشكلات المحلية إلى المشكلات العنصرية الأوسع نطاقاً ، وبدأت حركة المؤتمر تدخل في علاقات جديدة مع الأحزاب الوطنية في روديسيا الشمالية ونياسالاند .

وحتى منتصف العشرينيات لم تكن محمية روديسيا الشمالية تجذب إلا نفراً قليلاً من الأوروبيين ، ذلك بسبب جذب معظم أراضيها وقلة سكانها ، وكان من المعروف أن معدن النحاس يوجد بها ، إلا أن استغلاله كان أشق من استغلال

خامات كاتنجا . وفي عام ١٩٢٣ ، استحدثت أساليب تكنولوجية جديدة لاستخراج النحاس ، وبعد عامين بدأ الإنتاج بكميات تجارية ، وكان معظم رأس المال بريطاني ، وكان جزء منه أمريكيا ، وأوكلت معظم عمليات التعدين إلى الاتحاد الروديسي الذي كان قرعا لشركة جنوب أفريقيا البريطانية التي كانت لها أحقية مشروعة منذ عهد بعيد في الاستحواذ على أراضي حزام النحاس ، وأتت العمالة — اللازمة لاستغلال النحاس — أول الأمر بين نياسالاند التي تبعد نحو ٤٠٠ ميل ، وكان العمال يأتون إليها في الغالب سيرا على الأقدام واستورد العمال فيما بعد من المناطق المجاورة . وكان خط حديد الكاب القاهرة الذي تبناه رودس (*) قد وصل إلى كاتنجا في عام ١٩٠٩ ، وأصبح يمر بالقرب من حزام النحاس الروديسي . كما كان خط حديد أنجولا الجديدة يعتبر منفذا ثانيا لتصدير خامات النحاس الروديسية . وفي الثلاثينيات لم يتأثر حزام النحاس بالكساد الاقتصادي بل حقق ازدهارا كبيرا .

وزاد عدد الأوربيين باطراد في رودسيا الشمالية ، فوصل إلى ٣٦٠٠ في عام ١٩٢٤ ، وارتفع إلى ١٤٠٠٠ في عام ١٩٣١ ، ثم ارتفع إلى ٦٠٠٠٠ في عام ١٩٥٣ ، وكان عدد الأفريقيين يزيد على عدد الأوربيين أول الأمر بنحو ثلاثمائة مرة إلا أنهم كانوا يزدون عنهم في العام الماضي بنحو أربعين ضعفاً . غير أن الأوربيين كانوا أكثر ثقة بتفوقهم المطلق على الأفريقيين .

وكانت المذكرة الخاصة بالسياسة الوطنية التي أصدرها اللورد باسفيلد في عام ١٩٣٠ مفاجأة غريبة (**) ذلك أن وضع رودسيا الشمالية أصبح يختلف عن جارتها بعد أن تحولت إلى منطقة ليس للاختلاف في الدين أو العنصر أو

(*) كان رودس ينادي ببسط سلطان إنجلترا على المناطق من الكيب (الرأس) إلى القاهرة وربط هذه المناطق بعضها ببعض بخطوط حديدية وتلغرافية ، وربطها بمجلة الامبراطورية البريطانية . (المترجم) .
(**) أشرنا من قبل إلى تصريح كل من (ديفونشير) وباسفيلد الخاص بموجب مراعاة مصالح الغالبية العظمى من السكان أصحاب البلد الأصليين قبل مصالح الأقليات المهاجرة (المترجم) .

اللون وزن فيها وأصبحت للأفريقيين حرية العمل مقابل الأجر أو العمل لأنفسهم كيما شاءوا ، كما أعطيت المشروعات المتعاقبة بالتطور الأولوية فيها (أي في رودسيا الشمالية) لما يتصل بأهلها الأفريقيين . وقدم المجلس التشريعي الذي يسيطر عليه المستوطنون احتجاجا رسميا في ديسمبر عام ١٩٣٠ ، متهما التاج البريطاني بمحاباة العناصر البربرية . غير أن الاحتجاج رفض على الفور ، وبدأ المستوطنون البيض في شمال رودسيا يتحيفون الفرص لتأييد إخوانهم في الجنوب الذين كانوا يفوقونهم عددا . وكانت الحكومة البريطانية تتمسك بسياسة لورد باسفيلد للدرجة أنها طبقت نظام الحكم غير المباشر على شاكلة نظام نيجيريا الشمالية في منطقة قبيلة الباروتسي الكبيرة في عام ١٩٣٧ ومع أن التاج البريطاني كان يلتزم بالخطوط العريضة المذكورة باسفيلد فإنه في الحقيقة كان يؤيد القطاع الصناعي تأييدا يفوق تأييده للعناصر التقليدية .

استمرت إمدادات العمالة المنتظمة تأتي إلى منطقة حزام النحاس من نياسالاند أو من الأفريقيين في رودسيا الشمالية . وكان كثير من هؤلاء الأفريقيين والمهاجرين لمدن التعدين ينوون البقاء بصفة دائمة فيها ، حيث كانت شركات اتحاد التعدين تزود العمال بالسكن ووسائل الراحة . وبدأت جمعيات الرفاهية الوطنية — التي كانت تعنى في أوائل الثلاثينيات بحماية الأفريقيين وتقديم الإعانات لهم — تتولى بالتدريج وظائف إدارية محلية نيابة عن حكومة المحمية أو الزعماء القبليين . وفي عام ١٩٤٦ اتحدت جمعيات الرفاهية هذه وشكلت مؤتمر رودسيا الشمالية (الذي أصبح يعرف فيما بعد باسم المؤتمر الوطني الأفريقي لرودسيا الشمالية) . وفي عام ١٩٥١ ظهر تنظيم جماهيري برياسة هاري نوكبولا ، في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة البريطانية مقترحات للدفع عملية التطور السياسي في المحمية .

وقد اقترح المنشور الأبيض — الذي أصدرته الحكومة البريطانية في شهر يوليو عام ١٩٥١ — تشكيل اتحاد وسط أفريقيا ، على أن تنضم إليه كل من

روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند . ولم تكن هذه الفكرة جديدة ؛ ذلك أنها كانت قد اقترحت من قبل عدة مرات منذ الحرب العالمية الأولى . إلا أن إعلان التأييد الرسمي لمشروع كهذا قد غير من موقف القوى السياسية والاجتماعية في الأقاليم الثلاثة .

وكانت كلا الروديسيتين تحكم كمنطقة واحدة في أثناء السنوات الأولى لحكم شركة جنوب أفريقيا البريطانية الذي امتد من عام ١٨٩٠ إلى ١٨٩٦ — وكان اقتصاد نياسالاند تابعا لاقتصاد الروديسيتين بسبب تولى شركة البحيرات الأفريقية الحكم فيها . ولم يكن الاتحاد بين الأقاليم الثلاثة في هذه السنوات حلما ، بل حقيقة واقعة . وبمرور الوقت أصبحت لكل إقليم ظروفه المميزة له ؛ فنياسالاند تحولت إلى محمية تحت الوصاية بعد عام ١٨٩١ ، وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة تتمتع بالحكم الذاتي وتخضع لحكم الشركة في عام ١٨٩٨ ، وفي عام ١٩٢٣ أصبحت لروديسيا الجنوبية سياستها العنصرية الخاصة وانتقلت السيادة إلى التاج البريطاني ، هذا بينما كانت روديسيا الشمالية محمية وضعت تحت وصاية التاج البريطاني في عام ١٩٢٣ / ١٩٢٤ . وتقدم د. ليندرستار جينسون بمقترحات الوحدة إلى الشركة في عام ١٩١٥ غير أن المستوطنين كانوا يرغبون حينئذ في التخلص من حكم الشركة ، فعارضوا هذا المشروع حينئذ . وفي عام ١٩٢٩ درست لجنة برياسة هيلتون يونج إمكان ضم روديسيا الشمالية ونياسالاند في اتحاد مع شرق أفريقيا ، إلا أنه ظهر أن وسائل المواصلات كانت سيئة للغاية ، مما يجعل من الصعب تنفيذ هذا المشروع ورأت اللجنة أن ضم روديسيا الجنوبية في اتحاد مع الدولتين الأخريين اقترح مصيره الفشل ، بسبب سياستها العنصرية .

وفي عام ١٩٣٦ طالب المستوطنون في روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية بتحقيق حكم ذاتي مشترك للبيض : وبعد عامين ترأس الفيكونت بليد سلوى لجنة خاصة قامت ببحث مدى إمكان تحقيق هذا المطلب ، وبعد دراسة وافية ، استمعت خلالها اللجنة إلى عدد كبير من الأفريقيين — في

روديسيا الشمالية — أيقنت أنهم يخشون امتداد السياسة العنصرية إليهم . ولذا أوصت في تقريرها بالتعاون بين الحكومتين في المسائل العملية . ومع هذا سلمت اللجنة بعدد من الاقتراحات . منها أن التعاون الاقتصادي صوف يؤدي بالتدريج إلى اتحاد سياسي ، وأن سياسة البيض في روديسيا صوف تصبح أكثر ليبرالية بعد أن يحقق الأفريقيون مزيدا من التقدم ، وأن الاتحاد صوف يؤدي إلى جذب رأس المال الأبيض إلى المناطق غير البيضاء ، حتى هذه التي تفتقر إلى أية موارد ، وأيدت لجنة بليدسلوى مشروع الاتحاد من الناحية النظرية ، لا من الناحية العملية على أساس أن هذه الخطوة صوف تؤدي إلى الحد من الخلافات بين الأقاليم المختلفة ، وأن فلسفة جديدة يقبلها الأفريقيون والأوروبيون على السواء صوف تحل محل الوصاية والفرقة وهما فكرتان ثبت تناقضهما من الناحية العملية .

وأرجئ تنفيذ مقترحات بليدسلوى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إلا أنه سرعان ما تم تنسيق برامج البنوك والبحوث في هذه الأقاليم . وفي نهاية الحرب انتقل الإشراف على السكك الحديدية في الأقاليم الثلاثة وبشوانالاند من شركة جنوب أفريقيا البريطانية إلى إدارة حكومية استعمارية موحدة . وظهر مشروع الاتحاد مرة أخرى في السنوات التي تلت الحرب ، خاصة في عام ١٩٤٧ ، حين طالب البيض في روديسيا الشمالية بالحكم الذاتي ، ووجد روى ولينسكى — الذي كان رئيسا للمجلس التشريعي للمحمية والمتحدث باسم البيض — أن حكومة العمال البريطانية تعارض حكم البيض ومشروع الاتحاد الكامل بين الأقاليم الثلاثة ، واعتقد ولينسكى أن في الإمكان تحقيق مشروع اتحاد محدود بين البيض في هذه الأقاليم ، على أن يظل الأفريقيون تحت الحماية البريطانية . وفي عام ١٩٤٩ أقنع هيجنز بالانضمام إليه وإجراء محادثات على هذا الأساس مع وزارة المستعمرات البريطانية ، إلا أن الحكومة البريطانية أوضحت أنها لن تسمح بتحقيق الاتحاد دون موافقة الأفريقيين .

وكان المنشور الأبيض لعام ١٩٥١ بمثابة توفيق بارع بين مسئوليات

الوصاية البريطانية ورغبات المستوطنين البيض ، وبدلاً من أن تتنازل بريطانيا
أو روديسيا الجنوبية لإحدهما للأخرى - فإنهما سوف تسلمان السلطة للحكومة
فيدرالية جديدة تكون لها سلطات واسعة على الشؤون الاقتصادية . (*)

وكانت حكومة المحافظين التي تولت الحكم في بريطانيا بعد أكتوبر عام
١٩٥١ (**) تنظر بعين التفاؤل إلى القوة الاقتصادية لهذا الاتحاد (***) ؛
فروديسيا الشمالية غنية بمواردها ، وفي حين تتوافر العمالة في نياسالاند ،
ورأس المال والخبرة الفنية في روديسيا الجنوبية . وعلى هذا فإن الاتحاد سيؤدي
إلى زيادة رفاهية وأمن هذه الأقاليم الثلاثة . ومن المؤكد أن المنظرين البيض
والوطنيين الأفريقيين الذين يخشون من تسلط فريق منهم على الآخر سوف
تضعف معارضتهم أمام احتمالات التقدم والتنمية التي ستنتج عن هذا الاتحاد ،
ومع هذا فإن طبيعة وسياسة الحكومة الفيدرالية سوف تعتمد من الناحية
العملية على مدى ما ستتمتع به من قوة وعلى طريقة انتخابها . وقد ثارت
مشكلات كثيرة حول هاتين المسألتين ويرجع ذلك إلى أن المفهوم المثالي لهذه
السلطة يجب إقراره وتعديله عن طريق التفاوض لكي يتسنى وضع دستور
عملي . وكانت وزارة المستعمرات ترى باعتبارها السلطة الحامية
أن الازدهار الاقتصادي داخل الاتحاد يحقق مصلحة الأفريقيين على
المدى الطويل أكثر من الاستقلال السياسي في ظل الفقر والشح . كما أن
مشروع الاتحاد هذا بدأ بمثابة وسيلة للحد من سياسة روديسيا الجنوبية
العنصرية المتطرفة دون الاعتداء على حقوق الحكم الذاتي ، وكان الاتحاد
يحقق نظاماً للمشاركة بين العناصر بدلاً من الوصاية الأبوية أو التفرقة
المشروعة .

- (*) أيد المنشور فكرة الاتحاد رغم معارضة الأفريقيين ، وقرر أن المستوطنين سيمملون
بمفردهم لكنهم سيضعون أمام أبصارهم المصالح التي تمس الأفريقيين (المترجم) .
(**) كانت هذه الحكومة بزعامة تشرشل (المترجم) .
(***) أطلق على هذا الاتحاد اسم (اتحاد وسط أفريقيا) .

وظهرت المشكلات العملية حول عدد من النقاط المحددة في الدستور
الفيدرالي الذي تم وضعه موضع التنفيذ في عام ١٩٥٣ ، ذلك أن الشئون
الأفريقية في روديسيا الشمالية ونياسالاند ظلت تحت السيطرة البريطانية ،
في حين انتقلت هذه الشئون في روديسيا الجنوبية إلى الحكومة المركزية
الجديدة . وقد اقتنع الأفريقيون بذلك ورحب الوطنيون في روديسيا
الجنوبية . لكن ساءهم أن الدستور قد نص على إمكان إجراء تعديل أو منح
البلاد استقلالها في ظرف عشر سنوات . وعلى هذا كان من الممكن أن
تلغى الحكومة الفيدرالية - بعد أن تحصل على استقلالها - الأنظمة الجديدة
وتعيد السياسة الانفصالية العنصرية وتطبقها على كل الأفريقيين في الأقاليم
الثلاثة . وبدأ خطرو وقوع هذا الاحتمال محققاً ، إذ يتعلق بنظام الانتخابات
الفيدرالي الذي كان يعطى للأوروبيين السيطرة على الحكومة المركزية ، ذلك
أنهم كانوا يمثلون غالبية الناخبين بسبب الشروط القاسية الواجب توافرها
في الناخب . وكان دستور عام ١٩٥٣ يقضي بعدم تعديل نظام دون موافقة
بريطانيا والبرلمان الفيديرالي الذي يسيطر عليه البيض .

ومن الناحية النظرية كانت شروط الانتخابات تبدو ضرورية لتشكيل
حكومة رشيدة يرأسها الأوروبيون إلى أن يحصل الأفريقيون على التعليم والثروة
والدخل الكافي ليصبحوا على قدر من الحضارة يتيح لهم فرصة المشاركة في
الحكم . وأتاح القانون الجديد لكل الأفراد الذين تتوافر فيهم هذه الصفات -
بغض النظر عن جنسهم - فرصة الإدلاء بأصواتهم على أساس القائمة
الموحدة . وكان هذا النظام يعتبر فرصة طيبة لتنمية التعاون السياسي بين
العناصر ، إلا أن التطبيق العملي أثبت عكس هذه النظرية ، وقد توقع الأفريقيون
ذلك . إلا أن أفريقي نياسالاند كانوا قد خبروا ظروف العمل في روديسيا
الجنوبية ، وكانوا يشكون من أن تسعى أية حكومة يسيطر عليها البيض
لتحسين التعليم أو تخفيف حدة الحواجز اللونية إلى الحد الذي يمكن
للأفريقيين من أن يصبحوا أغلبية انتخابية ، وكانوا يعرفون أنهم في ظل

المشاركة سوف يصبح لهم دور ثانوى فى كل الأقاليم : وعلى هذا فإن الوطنيين لم يتخذوا فى ظل هذا الاتحاد أية ضمانات ، وكانوا يشكون فى أن تستطيع بريطانيا الاحتفاظ بوصايتها ، ولذا فقد بدأوا يطالبون بالاستقلال الكامل والمنفصل لكل إقليم . وهكذا لم ينجح الاتحاد فى حيز القومية الأفريقية . لكنه بالعكس أصبح من أعدى أعداء هذه القومية ، ومن أقوى العوامل لإثارتها . وكانت المتاعد فى الجمعية الفيدرالية ذات المجالس الواحد تحدد على أساس عدد أصوات الناخبين ، لاعلى أساس عدد السكان ، وكان الناخبون الذين يتحدثون الإنجليزية ، والذين كانت تتوافر فيهم إحدى الصفات الانتخابية الخمس الخاصة بالدخل أو الثروة أو التعليم هم الذين ينتخبون أعضاء الجمعية البالغ عددهم ستة وعشرين . على هذا كان نحو ٩٥٪ من الناخبين من الأوربيين فى كل إقليم ، وكان السكان البيض فى روديسيا الجنوبية يستأثرون بـ ١٤ مقعداً ، وكان نصيب السكان البيض فى روديسيا الشمالية ثمانية مقاعد ، وفى نياسالاند أربعة مقاعد . وبالإضافة إلى ذلك كان لكل إقليم حق انتخاب عضوين أفريقيين . وكان هؤلاء يتم انتخابهم بطرق متعددة ، ففى روديسيا الجنوبية كان يسمح لهيئة انتخابية خاصة تتألف من ٩٢٪ من غير البيض بانتخابها ، وفى روديسيا الشمالية ونياسالاند كانت المجالس التمثيلية المعنية التى تتألف من غير البيض هى التى تقوم باختيارها عن طريق الانتخاب غير المباشر وفى عام ١٩٥٧ استحدثت تعديلات دستورية كانت من نتائجها زيادة مقاعد الجمعية الفيدرالية إلى ٤٤ مقعداً تنتخب روديسيا الجنوبية منها ٢٤ مقعداً ، وروديسيا الشمالية ١٤ مقعداً ، ونياسالاند ستة مقاعد ، والأوربيون فى كل إقليم هم الذين يقومون بانتخاب الأعضاء لشغل هذه المقاعد . لكن إلى جانب هذا كان ينتخب اثنا عشر عضواً أفريقياً . وبذا سمح لنياسالاند وروديسيا الشمالية باختيار ممثلهم الخصوصيين عن طريق الانتخاب العام لأول مرة . وفى النظام الذى وضع فى عام ١٩٥٣ ، وكذا فى نظام عام ١٩٥٧ كان الأوربيون يستأثرون بنحو ثلاثة أرباع عدد المقاعد فى الجمعية الفيدرالية .

وكانت الأحزاب السياسية داخل الاتحاد الفيدرالى امتداداً للأحزاب التى وجدت فى الأقاليم الثلاثة فى الفترة التى سبقت الاتحاد : ففى روديسيا الجنوبية أعاد د . هجنز (*) تنظيم (الحزب المتحد القديم) فى شكل تنظيمين يعملان معاً فى اتساق كامل ، هما : حزب الحركة الفيدرالية (الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم حزب الحركة الفيدرالية المتحد) ، وكان هذا الحزب يسيطر على الجمعية الفيدرالية ، مما جعل د . هجنز يحظى بمركز رئيس الوزراء الفيدرالى ، والحزب الثانى هو (حزب الروديستين المتحد) . وكان هذا الحزب يؤيد تعيين جارفيلد تود (**) رئيساً للوزراء فى إقليم روديسيا الجنوبية .

وكان جناح المعارضة البيضاء فى روديسيا الجنوبية يمثلها الليبراليون اليمينيون ، وقد أصبح هؤلاء يمثلون أيضاً الجناح المعارض داخل الاتحاد الفيدرالى ، وكان يطلق عليهم اسم الحزب الكونفدرالى . هذا بينما كان الأفريقيون من كل إقليم يمثلون أحزاب المؤتمر القومية الأفريقية القديمة ، وكانوا يعارضون المشروع الفيدرالى ، وقد برز من بين هؤلاء الأفريقيين نكومبولا من روديسيا الشمالية وشيمببير وتشيدوم من نياسالاند .

وانضم الحزب الكونفدرالى - الذى يعارض الحزب الفيدرالى المتحد الذى يزعّمه هجنز - مع حزب الروديستين الذى يزعّمه تود . وحتى عام ١٩٥٦ لم يوجد حزب أوربى معارض داخل الاتحاد ، لكن فى هذا العام أسس ونستون فيلد (Winston Field) حزب (الديموميون) . وكان هذا الحزب يؤيد باستمرار حكم الأوربيين وإبعاد المناطق غير الأوربية

(*) أخذ لقب سير وأصبح يطلق عليه (السير جودفرى) .

(**) أصبح رئيساً للوزراء روديسيا الجنوبية فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ ، وكان يعمل على رفع مستوى الأفريقيين وجعل التأخى بين العناصر المختلفة وسيلة لخلق مجتمع متقدم يشارك فيه الكل - لكن تكتل المستوطنون البيض ضده فعزل وأبعد عن الحياة السياسية واعتقل (المترجم) .

الفقيرة الموارد من الاتحاد ، وفي عام ١٩٥٧ أقيمت تود - الذى كان فى الأصل أحد رجال البعثات التبشيرية فى نيوزيلند - من منصبه ، ومن حزب الروديستين المتحد ، بسبب تأييده لعملية الاندماج التدريجية ، وتوسيع القاعدة الانتخابية . وتلا ذلك إجراء الانتخابات فى روديسيا الجنوبية . وكاد حزب الدومنيون يتغلب على السير إدجار وهوايت هيد خليفة تود - غير أن التنظيمات الموالية لهجنز استطاعت أن تحقق أغلبية ضئيلة وتسيطر على الحكم فى روديسيا الجنوبية ، إلى جانب سيطرتها على الاتحاد الفيدرالى . وكان هجنز قد منح قبل ذلك بعامين لقب اللورد مالفرون ، وبذا ترك تسير الشؤون السياسية للاتحاد الفيدرالى فى أيدي أحد خلائفه الضعاف ، وهو السير (روى ويلينكس) الذى كان من قبل يتزعم اتحاد عمال السكك الحديدية البيض فى روديسيا الشمالية .

وكان ويلينكس يمثل رفاة المستوطنين فى روديسيا ، لكن بالنسبة لعلاقته بالاتحادات العمالية وماضيه فيها ، فقد كان يتحدث ويتصرف باعتباره كمثل لطبقة اقتصادية ممتازة ، لا منافس لها . وكان ويلينكس يعتقد - مثله مثل جميع المستوطنين البيض - أن بريطانيا ستساند المستوطنين البيض ، وكان مصحفاً على أن البيض فى روديسيا يجب أن تتاح لهم فرصة قيادة الأفريقيين ، سواء عن طريق المشاركة أو عن طريق الوصاية الأبوية عليهم على أن تظل السيطرة السياسية للأوروبيين ذوى الخبرة لفترة طويلة على الأقل ، وكانت تصريحات ويلينكس متناقضة - مثل تصريحات مؤيديه - لكن كان من الضرورى له أن يحظى برضا أتباعه ، والحكومة البريطانية التى كانت تعتبر نفسها الوصية على الأفريقيين من ناحية أخرى .

غير أن محاولات السيطرة الأوربية لم تستطع كبت المشاعر والأمانى الأفريقية . ذلك أن الأفريقيين فى نياسالاند وروديسيا الشمالية قد جاهدوا مراراً بمعارضتهم لهذا الاتحاد . وفى جو الوعى السياسى - اختلط شعور عدم الرضا تجاه الاتحاد بالمنازعات المستمرة التى وقعت بسبب مسألة الأراضى

فى نياسالاند - ففى عام ١٩٥٣ ، وكذا فى عام ١٩٥٩ أعرب الوطنيون عن مشاعرهم فى شكل مظاهرات عنيفة . وزادت هذه المظاهرات عنفاً وصول د . هستنجر باندا الزعيم الأسطورى للمؤتمر المحلى الذى قضى معظم حياته فى بريطانيا وأمريكا يعمل بمهنة الطب . وأدت عودة د . باندا لنياسالاند إلى لى أفول نجم كل من (تشيوم) و (شيمبير) ، ومنحت البلاد سياسياً وطنياً واسع التجربة لا يتقيد بالقيود القبلية . وكان حزبه المعروف باسم (مؤتمر ملاوى) خليفة لحزب المؤتمر القومى الذى حظر ويلينكس نشاطه بعد مظاهرات عام ١٩٥٩ . وقد اعتقلت الحكومة الفيدرالية باندا ، وحظرت نشاط حزبه ، وعملت على قمع الحركة الوطنية . وبغض النظر عن سلامة تصرفات كل من الطرفين : الحكومة الفيدرالية والحزب - وهى تصرفات يبدو أنه لا يتفق عليها الأوروبيون والأفريقيون - فإن باندا أصبح رمزاً دائماً لموقف الأفريقيين ومعاداتهم للاتحاد الفيدرالى .

وقد أجل التاج البريطانى عملية إعادة النظر فى دستور الاتحاد التى كان مقرراً لها أن تتم فى عام ١٩٦٠ . وبدلاً من هذا شكلت لجنة برئاسة لورد مونكتون لإعادة بحث مستقبل الاتحاد . وبعد دراسة مستفيضة أعدت اللجنة تقريرها الذى أوصت فيه بتحقيق قدر أكبر من الحرية لكل إقليم داخل الاتحاد ، وتحقيق تكامل اقتصادى تدريجى وتوسيع قاعدة الانتخاب ، كما طالبت أن تكون للأفريقيين السيطرة بالتدرج على الاتحاد وتطبيق مبدأ المشاركة الفعالة ، وأوصت اللجنة بضرورة فصل الأقاليم بعضها عن بعض إذا استمرت موجة السخط الأفريقية . وقد قوبلت هذه المقترحات بالاستياء . ذلك أن الحزب الفيدرالى المتحد لم يقبل الانفصال أو التهديد بضيق سيطرة البيض على الحكم فى روديسيا الجنوبية . وكان مؤتمر ملاوى الذى يتزعمه باندا ، وحزب الاستقلال الوطنى المتحد - بزعامه كينيت كاوندلا الذى حل محل حزب المؤتمر الذى كان يرأسه نكومبولا وروديسيا الشمالية ، يعارضان هذه المقترحات لأسباب أخرى غير التى أثارت معارضة الحزب الفيدرالى المتحد .

وقد واجه الاتحاد مشكلات عويصة ، ذلك أنه رغم محاولة تحقيق مبدأ المشاركة بين العناصر من أجل تجنب مساوئ الحكم الذاتي الذي منح البيض في روديسيا الجنوبية — فقد أثار مخاوف الأفريقيين وأشعل جذوة القوميات المحلية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد ثبت فشل النظرية التي تقول بأن التبادل الاقتصادي بين أقاليم الاتحاد سرف يتغلب على الاختلافات السياسية والاجتماعية والعنصرية بين دول الاتحاد — ويرجع ذلك الفشل لعاملين :

أولاً — أن التنسيق الاقتصادي لم ينعش على أساس التعاون المتبادل بين الأقاليم الداخلة ، وإنما على أساس قوة العمالة الكبيرة التي كانت تنحصر قيمتها في انخفاض أجر العامل ، وثانياً على رأس المال والخبرة الفنية في منطقة حزام النحاس . هذه لم يكن تصدرها روديسيا الجنوبية فحسب ، إنما كانت ترد أيضاً من أقاليم خارجية فيما وراء البحار .

وهكذا أصبحت مسألة تقويم الاتحاد تعتمد على مدى النجاح في المواءمة بين الواقع والتخطيط ، وبين مدى التوفيق في استرضاء الأفريقيين عن طريق تحقيق الكثير من الإنجازات لصالحهم ، وفي نفس الوقت ضمان إحساس المستوطنين بالأمن والطمأنينة .

والمشكلة ليست يسيرة . فبريطانيا تواجه موقفاً صعباً في المنطقة ، وعليها أن تتخذ قراراتها الحاسمة والأخيرة فيها ، خاصة بعد أن تحدد اتجاه الأقاليم الأفريقية الأخرى المجاورة . والحقيقة أنه إذا لم يخضع طرف أو أكثر من أطراف الاتحاد — بمحض إرادته — فإنه سيصبح لزاماً على وزارة المستعمرات أن تلغي أحد التزاماتها القانونية تجاه الحكم الذاتي في روديسيا الجنوبية أو لاتحاد أو لوصاية على الأفريقيين . ويحدونا الأمل في ألا يتحقق الاستقلال ظل شعور غامض بالثقة في إحراز التقدم السلمي ، وإنما في ظل ضمانات حقيقية تقبلها كل الأطراف :

التفرقة العنصرية ومبدأ التعاوت (١) والتعايش السلمي بين العناصر المحلية

تحقق اتحاد جنوب أفريقيا في عام ١٩١٠ ، وأحدث هذا الاتحاد موجة من التفاؤل والأمل ، وبدأ أن البريطانيين والأفريكانز يتعاونون معا بعد أن طالت منازعتهم وخلافاتهم ، وكانت بريطانيا تثق بأن سياستها الليبرالية سوف تدعم هذا الاتجاه الجديد . ولذا فقد منحت الاتحاد الاستقلال في ظل الكومنولث .

وكانت الدلائل في هذه الفترة — سواء ما توافر منها لدى المستوطنين البيض أو لدى العناصر الأخرى — لا تبرر مثل هذه الثقة ، ومع هذا فإن الإيمان بالتقدم كان سمة من سمات العصر . وقد أظهرت الأحداث التي وقعت فيما بعد عيوب هذه الثقة . وأحست بريطانيا أنها تخلصت من مشكلة كبيرة ، وبدأت تهتم بالمسائل العاجلة المتعلقة بالسياسة الأوروبية ، كالخطر البحري الألماني المتزايد ، والحرب العالمية الأولى التي أصبحت متوقعة .

وقد تحقق التعاون بين الإنجليز والأفريكانز الذي علقت عليه معظم الآمال المرجوة داخل إطار (حزب جنوب أفريقيا الوطني) الذي حكم الاتحاد من ١٩١٠ — ١٩٢٤ . وكان على رأس هذا الحزب الجنرال لويس بوثا من إقليم الترانسفال ، ويضم الحزب الجنرال جان كريستيان سميثس مساعد رئيس الاتحاد ، والجنرال جيمس باري مونيك هيروتزوج وهو من الأفريكانز والوطنيين ، وكذلك معظم السكان المتحدثين بالإنجليزية . وأعد بوثا برنامجاً عالج فيه عدداً من النقاط ، من بينها علاقة الاتحاد بالكومنولث ،

(١) يعرف هذا المبدأ بمبدأ الهوليزم Holism وقد تبناه سميثس Smuts .

وقومية الأفريكاز ، وطريقة تحقيق القدر الأدنى من الليبرالية ؛ وميزات الوحدة الاقتصادية . وقد وجد في هيكल الاتحاد عدداً من العيوب ، إلا أنها لم تضعف الهيئة الحاكمة . وفي عام ١٩١٢ فقد حزب جنوب أفريقيا الوطني (مير تزوج) الذي أسس الحزب القومي وترك حزب بوثا الذي أصبح يعرف بعد ذلك باسم جنوب أفريقيا - غير أن أنصار الاتحاد من البريطانيين بدأوا يتعاونون مع هذا الحزب الأخير ، وعوضوا عن الانقسام الذي وقع في صفوف حزب جنوب أفريقيا الوطني . وقد عمد المتطرفون داخل الحزب القومي - في بداية الحرب العالمية الأولى - أن يوجهوا سياسة جنوب أفريقيا ضد بريطانيا . لكن مير تزوج طالب باتباع سياسته الحياد . وتغلب حزب جنوب أفريقيا الوطني على الجناح المتطرف ، واستطاع أن يسهم إسهاماً فعالاً في قضية الحلفاء وساعد سكان جنوب أفريقيا من الإنجليز والهولنديين في غزو المستعمرات الألمانية . وأصبح سمطس Smuts دور قيادي في وزارة الحرب التي شكلها الكومنولث ، واستطاع بخبرته العسكرية وعقليته القانونية أن يؤثر في دبلوماسية الحلفاء واستراتيجيتهم ، وكان لمقترحاته الحكيمة أثر في تشكيل (عصبة الأمم) بعد الحرب ، وكان نظام الانقلاب ثمرة من ثمار اقتراحاته ومات بوثا في عام ١٩١٩ ، وأصبح الجنرال سمطس رئيساً للوزراء ودعامة التعاون بين الإنجليز والأفريكاز . وأدى سمطس للعالم وللکومنولث خدمات جليلة ، وأسهم في تحقيق أهداف بريطانيا الأول في جنوب أفريقيا .

وتنسم حياة سمطس بسلسلة من التغيرات يرتبط كل منها بمبدأ من المبادئ الأخلاقية التي يعتنقها . وكان سمطس محامياً في إقليم الكيب ، وهو من الأفريكاز الذين هاجروا إلى الترنسفال احتجاجاً على إمبريالية رودس وغارة جيمسون في عام ١٨٩٦ (*) وكان يشغل أول الأمر منصب مساعد الرئيس

(*) جيمسون هو أحد أعوان رودس ، وقد أعد قوة على حدود الترنسفال بالاتفاق مع المهاجرين البريطانيين الذين كانوا يعملون في مناجم الذهب في (جوهانسبرج) ، وكان الهدف من المؤامرة غزو الترنسفال ، لكن اكتشفت الخطة ، وفشلت الحملة ، وبدأت الحكومة الانجليزية تحقق مع المسؤولين عن القيام بهذه الحملة التي أساءت لسمعة إنجلترا وعلاقتها بالدول الأوروبية . وأدت الحملة إلى استقالة رودس من رئاسة وزارة جنوب أفريقيا .

بول كروجر (*) وأصبح فيما بعد واحداً من جنرالات البوير ، وكان له دور رئيسي في مباحثات السلام في فيرينجنج في عام ١٩٠٢ (*) ، وفي عودة ظهور نشاط الأفريكاز السياسي . وكانت مبادئ الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم تلهب خياله ، وحظيت الأفكار البريطانية الليبرالية بتأييد كبير ، لا من جانب المستوطنين الإنجليز فحسب ، وإنما أيضاً من جانب منافسيهم الهولنديين في جنوب أفريقيا . وكانت فلسفة سمطس تستهدف إدماجاً كاملاً للثقافات الأوروبية ، وخلق زعامة متحضرة خيرة في أفريقيا تسهم في بناء المجتمع الدولي الجديد . وقد امتزجت حضارة الأفريكاز بثقافة البريطانيين ، ونجم عن هذا الامتزاج حضارة جنوب أفريقيا البيضاء وحصلت جنوب أفريقيا على استقلالها ، كما حصلت على عضوية الكومنولث وعصبة الأمم ، ونصبت العناصر البيضاء بها نفسها وصية على العناصر الأخرى وقد احتفظت العناصر والثقافات المختلفة فيها بخصائصها المتميزة ، إلا أن قيمة كل منها لم تكن تتضح إلا في إطار ارتباطها بالمجموع . وأطلق سمطس على فلسفته اسم « الهوليزم » Holism . وكانت تنطبق على العلاقات بين الأفريكاز والمتحدثين باللغة الإنجليزية من سكان جنوب أفريقيا ، أو العناصر غير البيضاء ، بل وعلى العلاقات الدولية . وتمت فلسفة سمطس في نفس الجو الذي نما فيه دستور عام ١٩١٠ ، وكانت تتسق مع جو الوصاية الطيب على الأفريقيين ، وسياسة عصبة الأمم المتحدة ، ومبادئها المبنية على التفاؤل ، والتي تركزت حولها آمال الأوربيين في السنوات التي أعقبت معاهدة فرساي .

وكان سمطس يمثل مبادئ بلاده خارج جنوب أفريقيا ، ومع هذا

(٥) كروجر هو زعيم البوير ، وقد تولى رئاسة جمهورية الترنسفال : ١٨٨٣ - ١٨٩٨ « المترجم » .

(**) انتهت حروب البوير بنقد صلح في (١٩٠٢) بموجبه ضمت جمهوريتي الترنسفال ، وأورنج الحرة للتاج البريطاني (المترجم) .

فإن عددا من أتباعه كان يؤيده ، لا لفلسفته ، وإنما لقوة شخصيته التي كانت دلالة على تقبل الإمبراطورية لأفكار الأفريكاز . ولكن أخذ الاستياء من هذه المبادئ يزداد ، ففي الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الوطنيون ينددون بوحدة العناصر البيضاء ، وقد أعلن هرتزوج أن البريطانيين والأفريكاز قد يكونون متساوين ، ولكن من الضروري أن يظلوا منفصلين بعضهم عن بعض ، ويتعين أن تظل هذه الجماعات الثقافية موالية لجنوب أفريقيا أولا ، ثم للإمبراطورية ثانيا . ويحتمل أنه بعد وقت يستوعب الأفريكاز العناصر البريطانية ، ومن ثم يصبح لزاما على الأمة أن تستعد . لذلك يتعلم كل أطفالها كلتا اللغتين (اللغة الإنجليزية — واللغة الهولندية) هذا بينما كان سكان جنوب أفريقيا الذين يتحدثون الإنجليزية يهربون مبادئ هرتزوج ، في حين كان حزب جنوب أفريقيا يعارض مبدأ ثنائية اللغة . ونشبت الخلافات بين هرتزوج وبوثا وسمطس حول هذه المسألة بالذات في عام ١٩١٢ ، ويبدو أن أفكار هرتزوج كانت بمثابة إحياء لتيار المعارضة داخل ولاية الأورنج الحرة ، على حين كانت اتجاهات سكان الترانسفال الأفريكاز أكثر اعتدالا . ودعمت الانتخابات الفرعية التي عقدت في عام ١٩١٥ في ولاية الأورنج الحرة مركز الوطنيين الذين اكتسبوا شعبية كبيرة في غرب الترانسفال ، حيث يتحدث السكان باللغة الهولندية ، وبدأ السياسيون البيض يختلفون معا حول المسائل المتعلقة باللغة والثقافة — ومع هذا فإن مبدأ الثنائية الثقافية كان يحظى بتأييد كاف ، لوقوف سمطس وراءه وكان لهذا التأييد أثره في حجب هذه الخلافات . وبعد عام ١٩٢٠ استوعب حزب جنوب أفريقيا الاتحاديين المتحدثين باللغة الإنجليزية استيعابا كاملا ، واستمر الأفريكاز منقسمين بين متشيعين لسمطس ومتشيعين لهرتزوج . وبعد انتخابات عام ١٩٢٤ شكل هرتزوج حكومة ائتلافية حلت محل حكومة حزب جنوب أفريقيا الذي كان يتألف من البريطانيين والأفريكاز . ولما كانت الوزارة الجديدة تعتمد على تأييد العمال لها ، لم يستطع هرتزوج أن

يركز على الأهداف الوطنية الرئيسية ، ولم تكن الفوارق الثقافية هي السبب الرئيسي في الانقسامات السياسية .

وكان لحزب العمال في جنوب أفريقيا مركز فريد . وقد شكل العمال الذين يتحدثون بالإنجليزية هذا الحزب ، وأفادوا في تشكيله من التنظيمات الحزبية الاشتراكية الفابية . وسرعان ما أصبح هذا الحزب هو المتحدث باسم الآلاف من الأفريكاز الذين لا أرض لهم ، والذين هرعوا للعمل في المناجم إبان الحرب العالمية الأولى . وكانت البروليتاريا التي تتحدث بالهولندية تخشى العمال البانتو الذين كانوا ينافسونهم ويهددون مركزهم وأمنهم . وتميزت هذه البروليتاريا باتجاهاتها القومية ، وكان طبيعياً أن تطالب اتحادات عمال الأفريكاز بتطبيق سياسة الحاجز اللوني تطبيقاً صارماً ، وأن تمنع البانتو من ممارسة الأعمال التي تحتاج إلى مهارة . على أن حكومة سمطس — التي سمحت للبيض بتنظيم الإضرابات — حرمت هذا الحق على الزنوج ، ومنحت الفقراء من البيض بعض الضمانات ، وإن لم تكن كافية لتخفيف مخاوفهم .

ولم يسمح للزنوج في اتحاد جنوب أفريقيا بالاشتراك في السياسة ، وقد قسمهم العرف والقانون إلى طائفتين كبيرتين : طائفة مستأجري الأراضي وزنوج المدن ، وكانت شئونهم تنظم وفق سلسلة من القوانين بالإقامة والسفر والتشرد ، ثم طائفة الأفريقيين القبليين ، وكانت تخضع لقانون الأراضي الوطنية الصادر في عام ١٩١٣ ، وكانت حكومة البيض الحاكمة تعاني من مشكلات مختلفة لكل من طائفتي البانتو .

وقبل عام ١٩١٣ كانت قلة ضئيلة من غير البيض تستحوذ على الأراضي ، في حين كان يقع ضم الحكومة البريطانية أو إحدى جمهوريات البوير لأي إقليم ، أن يستولى البيض على الأراضي . أي مكان يشاءون : وكانت مساحات كبيرة من الأرض — خاصة المساحات الصالحة للزراعة أو التجارة الحديثة — تضم إلى حوزة الأوربيين قبل أن يصل الزنوج إليها أو يستوطنوها .

وهكذا أصبح الجزء الأكبر من جنوب أفريقيا ملكاً للبيض دون اعتبار لادعاءات الملكية من جانب العناصر غير البيضاء التي كانت تمارس الرعى أو الزراعة في هذه الأراضي . وفي عام ١٩١٣ صدر قانون الأراضي ، وخصص هذا القانون ٦ ٪ من مساحة البلاد للوطنيين الذين كان عددهم يصل إلى نحو ثلاثة أرباع السكان . وفي خلال العقد التالي منحت الحكومة للأفريقيين مساحات إضافية قدرها ٧ ٪ من مساحة البلاد وكان معظم هذه المساحات عبارة عن قطع صغيرة في مناطق متباعدة ، وكانت المعازل لا تدار بطريقة مختلفة في كل ولاية ، وكان لكل من الكيب و ناتال مجالس منتخبة ذات سلطات غير محدودة ، على حين كانت المعازل في ترانسفال وولاية الأورنج الحرة تحكم حكماً مباشراً . وكانت معازل البانتو الصغيرة لا تدار إدارة حسنة وغير منتجة ، ولم تكن هذه المعازل تسد الاحتياجات الضرورية للقبائل . ولذا كان من الضروري أن يبحث الكثيرون من الأفريقيين عن عمل لهم في المزارع الأوربية أو في المناجم ، وبزيادة سكان المعازل زاد أيضاً عدد مستأجري الأراضي وسكان المدن . وقد بدأت الهجرة من الأراضي القبلية في السبعينيات من القرن التاسع عشر ، إلا أنها وصلت إلى ذروتها في خلال سنوات الحرب العالمية الأولى .

وكان يطلب من البانتو في جميع الولايات - باستثناء الكيب - أن يحملوا جوازات مرور عند ترك معازلهم . وبعد عام ١٩٢٣ تقرر أن تكون إقامتهم في مناطق خاصة ، وكان نظام حظر التجول يطبق خارج هذه المناطق ، وإذا طرد أحد الزنوج من عمله فعليه أن يسلم جواز مروره ويعود إلى معزله . وأدى قانون (السادة والخدم) إلى وقوع الإضرابات ، وزيادة شكاوى العمال وانتشار الجريمة ، إلا أن التنظيمات العمالية نمت خلال الحرب العالمية الأولى . وفي عام ١٩١٧ تأسس اتحاد عمال الصناعة والتجارة برئاسة كليمنتس كادبلي بولاية الكيب حيث كان العمال المهرة من سكانها الملونين قد تشبهوا بالبيض في إقامة تنظيمات عمالية

لهم . وفي هذه الفترة تقريباً أسس الجناح الاشتراكي الراديكالي لحزب العمال (اتحاد عمال الصناعة بأفريقيا) في جوهانسبرج^٣ . واندلعت أول حركة لإضرابات في أفريقيا . في جنوب أفريقيا في عام ١٩١٨ . واستطاع « البوليس » السيطرة عليها عن طريق إلقاء القبض على عدد كبير من العمال . وفي أوائل العام التالي تأسس (الاتحاد الوطني الأفريقي) وكان يحظى بتأييد جماهير العمال الذين أخرجوا جوازات مرورهم وأخذوا يطالبون بالمساواة . وفي عام ١٩٢٠ نظمت العناصر غير البيضاء إضراباً واسعاً في إقليم الراند . غير أن « البوليس » تمكن من فضه أيضاً ، بعد أن شن هجوماً على المناطق المحصنة . ولجأ أصحاب الأعمال إلى استخدام العمالة البيضاء بصفة مؤقتة . وفي عام ١٩٢١ امتدت الاضطرابات وأعمال العنف إلى المعازل . وكان أنصار الكنيسة الأفريقية الاستقلالية يطالبون بحق الأفريقيين في تقرير مصيرهم وإبادة البيض ، وكانوا يعتقدون خطأ أنهم في منأى عن رصاص « البوليس » .

وجابه الأوربيون الموقف بطرق متعددة ، فبدأت الجامعات في تدريس اللغات الأفريقية ، والأنثروبولوجيا ، وأسست حكومة سمطس لجنة استشارية للشئون الأفريقية ، وبدأ عمال المناجم يجاهدون بتأييد زملائهم الأفريقيين ، ويعانون أنهم يسيرون على المنهج السليم . واقترحت شركات التعدين في الراند تعديل سياسة الحاجز اللوني ، ومنح المزيد من فرص العمل للبانتو الثائرين والحد من أعداد البيض الذين يتقاضون مرتبات عالية . وأحدثت هذه المسألة رعباً كبيراً داخل حزب العمل الذي يسيطر عليه الأفريكانز .

وترتبط الحركة العمالية بالكساد الاقتصادي الذي أصاب البلاد في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد وفزت هذه الحركة الحماية للطبقة الفقيرة من العمال البيض الذين كانت التقاليد وسياسة الحاجز اللوني تحميهم من منافسة

الوطنيين ، وكانت مقترحات شركات التعدين مثيرة للشغب . وفي عام ١٩٢٢ استطاع الشيوعيون التسلل إلى صفوف حزب العمل ، ونظموا إضرابا شاملا . وفي أعقاب ذلك استولى العمال الاشتراكيون البيض على الراند وأعلنوا قيام الجمهورية بها . ومن المحتمل ألا يكون منظمو هذه الحركات من الأفريكانز . فقد فطنوا إلى أنهم يستغلون لخدمة أغراض خفية لا يدركونها . واستطاعت حكومة سمطس أن تسحق الثورة ، وسمحت لشركات التعدين بوضع شروط لإنهاء الإضراب . ومنذ ذلك الوقت اتخذ زعماء الأفريكانز الوطنيون وقيادات العمال في معارضتهم للجنرال سمطس ولإبادته القائمة على التعاون بين جميع العناصر (الموليزم) ، وللرأسماليين ، وكانت اللغة الهولندية تربط جزئيا بين الحزب القوي الريفي وبين العمال البيض ، وقوى الرابطة بينهم كرههم المشترك لكل ما يمثل سمطس من مبادئ . ولم تكن الروح الوطنية لدى الأفريكانز قوية بدرجة تكفي لإعداد برنامج يمكن من خلاله تقريب الهوة بين المصالح الحضرية القومية والمصالح الريفية ، وجاءت حكومة حزب العمال القومي إلى الحكم في عام ١٩٢٤ برئاسة هرتزوج ، ونجحت فقط في وقف برنامج سمطس الخاص بدعم التعاون بين جميع البيض .

وحاولت الحكومة الجديدة تحقيق بعض الامتيازات لكل من الحزبين الداخليين في الائتلاف ، واتخذت خطوات واسعة لتحقيق مطالب الحزبين الخاصة بتأييد تفوق البيض . إلا أن تحقيق ذلك استغرق فترة تربو على العقد من الزمان . وأجرى هرتزوج تغيرات سريعة تستهدف تأكيد استقلال وسيادة جنوب أفريقيا وتحقيق المساواة العملية الكاملة بين الأفريكانز ، والبيض الذين يتحدثون باللغة الإنجليزية . وأدى الازدهار الاقتصادي العالمي إلى دعم نفوذ هرتزوج مدة السنوات الست الأولى . وفي خلال التسع السنوات التالية أدى الكساد الاقتصادي إلى الإضرار ببرامجه وغير من طابع الائتلاف .

وكانت الحكومة الائتلافية مصممة على حل مشكلة الوطنيين التي طال أمدها ، فادعت أن جميع البانتو كانوا دخلاء أجنبيا وفدوا للبلاد بعد أن تركها البيض (*) وأضفى هرتزوج طابعا قانونيا على التفرقة العنصرية ، واستكمل تأسيس المعازل التي نص عليها قانون عام ١٩١٣ . وحاول قانون الوصاية على أراضي الوطنيين الصادر في عام ١٩٣٦ تخفيض عدد المستأجرين الأفريقيين عن طريق زيادة كفاية بعضهم والاستغناء عن البعض الآخر وإعادتهم إلى المعازل . وأخفقت المحاولات التي بذلت لتنفيذ هذا القانون وأوقفت الإجراءات التنفيذية الخاصة بذلك . إلا أن مبدأ التخفيض ظل قانونيا . وصدر عدد آخر من القوانين في عهد هرتزوج . وقد نصت هذه القوانين على إعطاء العمال « المتحضرين » الأولوية في وظائف العمال غير المهرة وأدى ذلك إلى تطبيق سياسة الحاجز اللوني في الوظائف التي كانت من قبل مقصورة على الأفريقيين .

وواجهت الحكومة معارضة قوية نتيجة إصدار هذه القوانين من جانب العمال البيض ، والأفريقيين والأوروبيين الليبراليين والمدافعين عن الحقوق الإقليمية . وانضم إلى جانب المعارضة الفريق الذي أحس أن هرتزوج كان مغاليا في ليبراليته ، وقد أوقف العمل بكثير من قوانين التفرقة العنصرية حتى عام ١٩٣٦ ، وصدرت سلسلة من القوانين الأخرى كانت نتيجة رفع جميع البانتو من القائمة الانتخابية الموحدة في الكيب ، على أن التفرقة العنصرية في المجال الانتخابي كانت قد أصبحت حقيقة واقعة منذ ست سنوات حين سمح بإعفاء البيض من كل الشروط الخاصة بالتعليم . وهكذا بدأت تتأكد الخصائص الأساسية التي أضيفت إلى القائمة الانتخابية في الكيب طابعا ليبراليا .

وكانت موسكو وراء حوادث الفوضى في البلاد في عام ١٩٢٨ ، فقد طلبت من أتباعها في جنوب أفريقيا معارضة عملية اندماج الزنوج . أو وحدتهم

(٥) الإشارة هنا إلى زحف قبائل (البانتو) من الشمال صوب جنوب القارة .

ومع هذا فإن الحكومة استمرت في اعتقال المبادئ بعملية الاندماج بدعوى أنهم شيوعيون. وحظر نشاط جميع تنظيمات البانتو الوطنية واتحادات نقابات العمال الخاصة بالعناصر غير البيضاء في أثناء حملة الاعتقالات هذه. ومارست بعض هذه التنظيمات نشاطاً سرياً. وفي الوقت ذاته حطم الحزب الشيوعي - الذي كان يؤيد حكومة الائتلاف بإيجاء من موسكو - نفسه بانعزاله عن الحركات الوحدوية الأفريقية، وبفضل الشخصيات التي اهتمت بالضعف من عضويته. وفي عام ١٩٣٣ هاجر زعماء الحزب الذين كانوا ينفذون تعليمات موسكو في هلوء تام من جنوب أفريقيا، في حين زج في السجن بالذين كافحوا من أجل تأكيد حقوق العمال رغم عدم اكتراثهم بمبادئ الشيوعية.

ورسخت سياسة الائتلاف العنصرية، كما رسخت الأفكار العنصرية بعد ذلك بخمسة وعشرين عاماً. وكانت آراء هرترزوج تماثل الاتجاه العملي الواقعي للمزارعين البوير الأوائل ورجال الصناعة في إقليم الراند. وكان الملونون لا يعاملون معاملة واحدة في أنحاء جنوب أفريقيا، فالملونون في الكيب كانوا يشغلون مناصب سياسية واقتصادية تماثل مناصب البيض، كما كان العدد القليل منهم الذي يقيم في ولايات أخرى متساوياً مع البيض في المسائل الاقتصادية. لكن كان لهم وضع مختلف في مسألة التمثيل السياسي. كما كانت العلاقات الاجتماعية بعيدة عن دائرة اهتمام الحكومة.

ومن جانب آخر كانت للحكومة المركزية مسئولية محددة تجاه الآسيويين (الهنود في جنوب أفريقيا)، وفي بداية الحرب العالمية الأولى - عرض المهاتما غاندي قضية الهنود على حكومة الاتحاد - وأعلن احتجاجه على القوانين التي تحد من هجرة الهنود والعناصر الآسيوية الأخرى. وأعلن أنه مادامت البلاد قد توحدت فلا ينبغي فرض الحظر على تحرك الهنود من ناتال إلى الولايات الأخرى (*). وألقت الحكومة الهنود العنصرية في قوانين الهجرة،

(*) عندما زار غاندي جنوب أفريقيا هاله ما شاهده من الظلم الواقع على الهنود المهاجرين إلى هناك، وقد لقي غاندي نفس المعاملة الظالمة، فمنع من الركوب في الدرجة =

واحتفظت بحقتها في عقد اختبارات عملية للآسيويين، قبل السماح لهم بمزاولة بعض الأعمال، ورفضت التدخل من أجل إلغاء أحد قوانين ولاية الأورنج الحرة المناهضين للهنود. وفي عام ١٩١٤ توصل غاندي وسمطس إلى اتفاق رسمي بشأن هذه المسألة وكان الهنود لا يزالون لا يستطيعون الخروج من ناتال إلى الولايات الأخرى. غير أن العمالة الهندية التي تمارس على أساس عقود عمل غير رسمية قد أعقيمت من ضريبة الرأس التي كانت قد فرضت عليها منذ الستينيات من القرن التاسع عشر. ووجد الهنود وسيلة للإفلات من الحظر الذي فرضه الترسفال على الهجرة والتجارة والملكية الهندية. إلا أن برلمان الاتحاد استغل الثغرات الموجودة في عام ١٩١٩، ورفض سمطس منح الهنود حقوق المواطنة حتى وإن كانوا قد ولدوا وتربوا في جنوب أفريقيا.

واستطاعت حكومة الائتلاف أن تحقق تقدماً ملموساً بشأن المسألة الهندية. ولما كان هرترزوج لا يتبع سياسة تفرقة عنصرية صارمة ضد الأقليات غير الأوربية، كما أنه لا يعتمد على أصوات البيض في ناتال، لذا فقد تفاوض مع حكومة الهند البريطانية بهدف التوصل إلى تسوية مناسبة لمشكلة الهنود في جنوب أفريقيا، وقد تفهم كل طرف من الطرفين في عام ١٩٢٧ وجهة نظر الطرف الآخر. وأوقف صدور مشروع قانون سمطس الخاص بالتفرقة العنصرية في مجال التجارة والإسكان، وقررت الحكومة منح تعويضات عادلة للهنود الذين يهاجرون من جنوب أفريقيا، وأن يتغير الوضع القانوني للهنود، لكن تحسنت العلاقات بين جنوب أفريقيا والهند وتعددت المشاورات بينهما لحل المشكلات المعلقة.

= الأولى في قطارات البيض، ومن النزول في فنادقهم. فنأدى بمقاومة المستعمرين البيض، لا بالسلاح، ولكن بالمقاطعة وقوة العزيمة، فقد كان ينادي بأن المحبة أحسن سلاح ضد الشر والقوة. وفي سنة ١٩١٤ عاد إلى الهند لمناصرة نضال بلاده ضد الإنجليز، وقد أطلق عليه هنود جنوب أفريقيا لقب (المهاتما) أي الروح العظيمة (المترجم).

واتجهت حركة الأفريكاز - من أجل تحقيق المساواة الكاملة مع العناصر البيضاء التي تتحدث بالإنجليزية - اتجاها مختلفا يميزها عن مشكلة العناصر البيضاء . ففي عام ١٩٢٥ ، قرر هرتزوج أن تكون لغة الأفريكاز (*) على قدم المساواة ، مع اللغتين الإنجليزية والهولندية ، واحتلت لغة الأفريكاز بالتدريج المكانة التي كانت للغة الهولندية في جنوب أفريقيا . وبدأ العمل في إعداد « القاموس » الرسمي للغة الأفريكاز . وفي عام ١٩٣٣ ظهر لإنجيل معد بهذه اللغة ، ومن الناحية التاريخية إذا كنا نعتبر النجاح في ترجمة الكتاب المقدس إلى اللغة الوطنية لأمة أنه بمثابة استقرار هذه اللغة . فإن الأمر يعتبر كذلك بالنسبة للغة الأفريكاز . ومنذ السبعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي حدثت تطورات أدبية كبيرة بين الأفريكاز ، ووجدت تعبيرات خاصة ترتبط بالاجتماع في جنوب أفريقيا بالذات ، ولا يوجد في أي لغة أوربية أخرى . وبدأ الشعور بالنقص - الذي كان يحس به المتحدثون باللغات المحلية أول الأمر - يختفي ويحل محله الاعتزاز بين الأفريكاز بلغتهم الجديدة ، والشعور القوي بالثقة في قوميتهم . وأعرب بعض المتحدثين بالإنجليزية عن استيائهم من هذا الاتجاه الجديد ، وكانوا يرون أنه يمثل عاملا من عوامل الفرقة والانعزالية . غير أن سيطرة اللغة الإنجليزية في المعاملات التجارية والاجتماع لم تتأثر بسرعة .

وظلت علاقات جنوب أفريقيا بالكومنولث البريطاني توترق زعماء الأفريكاز ، إلا أن هرتزوج وعد مؤيديه داخل حزب العمال بأن هذه المسألة لن تفرض فرضا ، ويبدو أن هرتزوج قد وجد في المؤتمر الاستعماري لعام ١٩٢٦ ما يدل دلالة أكيدة على استقلال الاتحاد ، وأعقب انعقاد هذا

(*) تعرف باللغة السطالية ، وهي لغة الهولنديين الذين هاجروا لجنوب أفريقيا ، وتختلف عن الهولندية بأن دخلتها ألفاظ أو تعبيرات من اللغات المحلية هناك بالإضافة إلى ما طرأ عليها من الجمود نتيجة الانقطاع في فترات كثيرة عن تيار الحضارة والتأثرات الأوربية . (المترجم)

المؤتمر صدور إعلان بلفور (*) - الذي وصف فيه الدومينيون البريطاني بأنه يتكون من دول متساوية في المركز ، لا تخضع أية دولة منها للأخرى - وتضمنت اللائحة الوزارية التي صدرت في عام ١٩٣١ هذا الوصف ، ولم يكن لبريطانيا العظمى - حتى نظريا - أية سلطة تشريعية أو حق المعارضة أو السيطرة . وكان من الممكن أن تستأنف القضايا أمام مجلس شورى الملك . إلا أن العلاقات الخارجية والسيادة الدستورية كانت من اختصاص حكومة جنوب أفريقيا (**).

ولم يخفف خطر الخلافات العنصرية من المجال السياسي لجنوب أفريقيا ، واستغل الحزب القومي تلميحات سمطس في أثناء انتخابات عام ١٩٢٩ ، الخاصة بالتوسع نحو الشمال وحصل هرتزوج على أغلبية برلمانية ضئيلة بفضل بيانه الذي عرف « بالبيان الأسود » فقد تنبأ فيه بنزول جنوب أفريقيا البيضاء في محيط البانتو الاستوائيين والروديسيين الليبراليين . واختفى حزب العمال من المجال السياسي ، ولم يقبل حزب جنوب أفريقيا انضمام العمال إليه ، وكان مؤيدو الحزب يفضلون إعطاء أصواتهم للوطنيين مباشرة ، وأصبح للأفريكاز سيطرة تامة على الموقف .

ولم يحدث تغير في السياسة ، وفي الحقيقة لم تكن هناك سياسة محددة من أي نوع ، اللهم إلا سياسة الإنعاش الاقتصادي . فبعد عام ١٩٣١ كان الزراع وعمال المناجم في جنوب أفريقيا يعانون من موقف اقتصادي صعب . وحاولت جنوب أفريقيا باعتبارها أهم دولة مستقلة منتجة للذهب في العالم - ألا تتبع قاعدة الذهب البريطانية . واستغل هرتزوج سلطاته ونفوذه لتحقيق ذلك ، وفي عام ١٩٢٢ تخلى العالم عن قاعدة الذهب نهائيا ، ولم يقدم هرتزوج استقالته من الوزارة كما هدد من قبل ، وبدلا من ذلك عقد سمطس صلحا

(*) وزير خارجية بريطانيا .

(**) ظلت جنوب أفريقيا عضوا في الكومنولث البريطاني حتى سنة ١٩٦١ حينما أعلنت جمهورية منفصلة عن بريطانيا بعد استفتاء صوت فيه البيض فقط (المترجم) .

سياسياً مع هرتزوج . واشترك حزب جنوب أفريقيا الذي يتزعمه في حكومة هرتزوج ، واختفت الخلافات الثقافية والعنصرية أمام قضية الإحياء القومي . واندمج حزب جنوب أفريقيا مع الحزب الوطني المتحد لجنوب أفريقيا وشكلا معاً ائتلافا وزاريا وطنيا لمواجهة الموقف الطارئ في البلاد . واتحد الأفريكانرز والمتحدثون باللغة الإنجليزية معاً ، وتقابلت وجهات نظرهم ، وشكلوا جبهة ضخمة ، ونما التعاون بينهم .

واتخذ الحزب المتحد طريقاً وسطاً ، بعد أن ظهر حزبان آخران صغيران وشكل أنصار الإمبراطورية حزب الدومينيون الذي لم يدم وجوده مدة طويلة . وطالب هذا الحزب بإعادة العلاقات المباشرة مع بريطانيا العظمى وحماية مصالح الشركات الكبرى . ومن جهة أخرى شكل د . دانيال فرنسوا مالان حزب القوميين الأتاهار ، بعد أن انشق عن حزب هرتزوج لاعتقاده أن هذا الأخير قد قدم تنازلات كبيرة للرأسماليين والاستعماريين وكان مالان في الأصل واعظاً من إحدى الطوائف الدينية الصغيرة في مقاطعة جراف رابنيت الدينية (*) (طائفة الدوبر Dopper) وقد كان له دور كبير في توجيه الأحزاب السياسية الدينية ، وبإصدار الجرائد الوطنية منذ عام ١٩١١ . وكان مالان معروفاً برفضه لاتجاهات سمطس (الهوليزم) وكذا لمعتقدات سكان الكيب ، الأفريكانز المعتدلين واتجاهات هرتزوج الشناقية . وكان يطالب بدلاً من ذلك بإعادة خلق الأمة التي تحكمها إرادة أبنائها الأفريكانرز . وكان مالان مشهوراً بقلته مرحة ، وامتناعه عن شرب المسكرات ، وبنيقية « ياقة » قميصه الضيقة التي كانت تسبب له في معظم الأحيان إغماء . ورغم أنه استطاع أن يؤكد رابطة الولاء بين أتباعه المتزايدين ، فإن حزبه لم يكن يمثل خطورة على حزب هرتزوج الوطني التقليدي داخل حكومة الائتلاف .

(*) منطقة جراف رابنيت تقع غرب مدينة (كيبتون) ، وهي منطقة زراعية يحدها شرقاً نهر جريت نش واسمها هذا أطلقه عليها المستوطنون الهولنديون على اسم أحد حكامهم في مستعمرة الكيب (المترجم) .

وظل الائتلاف يمارس نشاطه لثلاثة أسباب واضحة هي : أن الإنعاش الاقتصادي كان هدفه الأساسي ، وهو هدف حظي بتأييد الكثيرين . وأن قومية الأفريكانرز التي نادى بها هرتزوج كانت تطالب بمساواتهم مع البريطانيين لا بسيطرتهم عليهم أو الإجحاف بهم ، يضاف إلى ذلك أن ظروف الكساد الاقتصادي قد جعلت معظم السياسيين يقبلون سياسة التفرقة وحماية البيض عن طريق التشريعات التي طالما طالب بها هرتزوج . وباختصار استطاع الائتلاف أن يحقق البرامج التي لم يستطع الوطنيون في ظروف الازدهار الاقتصادي تحقيقها . وساعده على ذلك نمو روح التعاون بين العناصر وظروف الضغط الاقتصادي . ولم يكن جميع الأفريكانرز يرغبون في تقبل حكومة على أساس مثل هذا البرنامج العملي ، كما أصر (القوميون الأتاهار) على ضرورة سيطرة الأفريكانرز على البريطانيين الأجانب ، كما كانوا يسمونهم . وكانوا - بعكس هرتزوج - لا يتوقعون استيعابهم في الأمة البيضاء . وكانوا يطالبون بأن تكون جنوب أفريقيا جمهورية يسيطر عليها الأفريكانرز سيطرة كاملة ، وأن تنفصل عن الكومنولث ، وتبتعد عن الثقافة الاستعمارية الليبرالية البريطانية . ومع هذا فقد كان الحزب يريد استخدام الوسائل البرلمانية لتحقيق أهدافه في ظل زعامة د . مالان وبمرور الوقت نفذ صبر بعض عناصر الأفريكانرز الوطنيين التي تزايد عددها بشكل ملحوظ .

وكانت جماعة البرويدربوند (Broederbond) (*) أقدم الجماعات التي كانت تطالب منذ عام ١٩١٨ بإعلان الجمهورية ، والثورة ضد البريطانيين ونشر ثقافة الأفريكانرز ، والمبادئ الدينية الكلفنية (*) وكانت هذه الجماعة

(*) انقسم الأفريكانرز إلى عدة جماعات كانت تربطها النوعية في نشر ثقافة الأفريكانرز ، واعتبار لغتهم لغة رسمية - لكنها اختلفت فيما بينها فيما يتعلق بعلاقاتهم ببريطانيا ووسيلة تحقيق أهدافهم (** الكلفنية حركة إصلاح ديني مثل حركة لوثر التي أتت بالمذهب البروتستانتي ، وكلفن (١٥٠٩ - ١٥٦٤) فرنسي ، لكن نشاطه كان في جنيف ، ويختلف مذهبه عن اللوثرية في إيمانه باستمرار القدرة ، أي أن جميع أعمال الإنسان مقدرة له منذ ولادته (المترجم) .

تتألف أساساً من نخبة وطنية محكمة التنظيم اتخذ نشاطها بمرور الوقت طابعاً أكثر سرية وصرامة، وكان ينظم شؤونها مجلس يتألف من اثني عشر حوارياً كان معظمهم من القساوسة، بما في ذلك د. مالان نفسه. وكان هرترزوج نخبه سلطة مجلس الاثني عشر الدكتاتورية، أكثر من خوفه من البرامج السياسية لحزب القوميين الأتطهار. وشكل طلبة الجامعة الأفريكانرز ميثاق الطلبة الفاشستي الممول الذي طالب بسيطرة البيض على جنوب أفريقيا. وفي عام ١٩٣٦ استطاع الوطنيون المتطرفون التسلل داخل صفوف الاتحادات العمالية الخاصة بالبيض وكان يعتقد أن كل الاتحادات العمالية الخاصة بالعناصر غير البيضاء أو غير القوميين إما شيوعية أو رأسمالية أو ليبرالية، أو استعمارية، وزاد من هذا الاعتقاد ما قدمته ألمانيا النازية من معونات مالية لجماعة مرتدى القمصان الرمادية الوطنيين وجماعة القمصان السوداء (*). وظهرت اتحادات ثقافات الأفريكانرز التي كان يرمز لها بالحرف الأولى (فاك). وكان هدفها تأييد موقف الأقليات الصغيرة. وبعد عامين ظهرت منظمة أوسيو ابراندواج (Ossewabrandwag) (**). وكان يرمز لها بالرمز بمنظمة الـ (أوب OB) - وهي أول منظمة قومية عامة للأفريكانرز. وكان هدف هذه المنظمة الأساسي هو المحافظة على روح الأفريكانرز الرائدة التي ظهرت مع الذكرى المئوية للهجرة الكبرى في عام ١٩٣٨ (***) وكانت هذه المنظمة تنقسم إلى فرق عسكرية، على كل فرقة منها قائد عام، وكان أعضاء كل فرقة يقسمون صراعيين الولاء الكامل لقائدهم كما يقسمون

(*) كان يطلق عليها اسم قوات العاصفة ذات القمصان السود.

(**) تعني الحراس المحافظين على تقاليد الأفريكانرز (المترجم).

(***) حينما ضيق الإنجليز الخناق على (البوير) في جنوب أفريقيا - قرر البوير الهجرة إلى الشمال في جماعات متتالية - وقد عرفت هذه الهجرة. التي بدأت حوالي عام ١٨٣٠، وتعتبر من أعجب حركات الهجرة الاختيارية في العالم - باسم الزحف العظيم، أو الهجرة الكبرى. وترتب عليها أن نجح البوير في إنشاء دولة الأورنج الحرة وجمهورية الترنسفال، لكن أدى تعقب الإنجليز لهم لقيام حروب البوير التي انتهت بأن فقدت الجمهوريتان استقلالهما وتكون منها ومن مستعمرة الكيب وناثال (اتحاد جنوب أفريقيا) (المترجم).

بالعمل تحت قائديه لتحقيق السيادة والسيطرة الكاملة على الدولة. وقد اغتيل معظم قادة العمال غير الأفريكانرز؛ أو ألصقت بهم كذبا تهمة الشيوعية. وكانت الجرائد الوطنية تشن حملات هجومية على البريطانيين والساميين الشيرعين. وكان للكنيسة الإصلاحية (*) بالترانسفال دور بارز في هذه الحملات. وكان لمنظمة «أوسيو ابراندواج» ميول استبدادية. ورغم أن منظمة الـ (أوب) كانت لها أطماع ديكاتورية لكنها في الحقيقة تسببت في إحداث انقسام مؤقت في صفوف الحركة القومية.

وبدأ التاريخ المبكر للبوير يأخذ شكل أسطورة وطنية. وحجبت الاتجاهات الفكرية الجديدة مشكلات وأهداف الهجرة الكبرى، وأعطت عمقاً جديداً للتقاليد القديمة، وأصبحت قصص الاضطهاد البريطاني والمؤامرات الوحشية جزءاً من أساطير الأفريكانرز. وتأكد الطابع الفريد لحضارة الأفريكانرز من خلال البرامج الدعائية الجديدة، لا من خلال الأحداث التاريخية التي وقعت منذ أكثر من قرن. وأصبحت عزلة هذه الحضارة المطلقة تستند إلى ادعاءات التفوق والسيطرة، وظلت مبادئ الأفريكانرز تقف وحدها في عالم ليبرالي عاطفي فاسد يمثل الأمل الأخير في نشر الديانة الحققة، والحضارة المسيحية، وتحقيق الانفصال والسمو عن الكائنات القطرية الأخرى. وكانت عضوية هذه الأمة ترجع فقط إلى رابطة الدم. وتطبيقاً لتصريحات المتشدد من رجال الأفريكانرز، فإن الأجانب لن يحصلوا على عضوية أمة الأفريكانرز، حتى لو تعلموا لغتها، فهم يظلون غير أنقياء. ويتألف الفولك (Volk) (**) من أفراد جمعت بينهم الوحدة الثقافية، ويشكلون معاً أمة الأفريكانرز، وطولاء الأفراد كيان مستقل ووجود طمسته الأفكار الليبرالية والغزاة الأجانب. وفي الحقيقة قد أصبحت قضية الأفريكانرز خليطاً حتى ولو لم يعرف الوطنيون بذلك.

(*) الإصلاح: أحد المذاهب المسيحية التي تشعبت من البروتستانتية. (المترجم)

(**) أطلق على شعب الأفريكانرز لفظ الفولك (المترجم).

وكان الأفريكانرز زراعاً يكرهون الصناعة من قبل ، ثم تحولوا بعد ذلك برغبتهم إلى رأسمالين . وكانت منظمة ردينج داد (Reddings daadbond) وهي منظمة تشبه منظمة الـ (أوب) - تعمل من أجل دعم المؤسسات الصناعية والشركات التابعة للأفريكانرز . وقد ظهرت هذه المنظمة الأخيرة في عام ١٩٣٨ في الذكرى المئوية للهجرة الكبرى ، وقدمت رأس المال للأفريكانرز ، وخططت لعمليات التنمية ، وحشمتهم على البيع والشراء داخل محيط شعبهم .

وكانت قومية الأفريكانرز قد أصبحت أكثر قوة ، ولقيت قدراً كبيراً من التأييد المباشر أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٠٢ ، ومع هذا ظلت حكومة الحزب المتحد الذي يتزعمه هرتزوج قوية . وفي عام ١٩٣٨ حصلت هذه الحكومة على ٧٤ ٪ من المقاعد البرلمانية (١١١ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ عددها ١٥٠ مقعداً) ، وكانت هذه أكبر نسبة تحصل عليها حكومة في تاريخ الاتحاد ، هذا وإن كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها أنصار الحكومة كانت ٥٤ ٪ من عدد الأصوات الكلي ، فقد وجدت ثلاثة أحزاب أخرى صغيرة بالإضافة إلى حزب القوميين الاطهار الذي تزعمه مالان . وقد حصل هذا الحزب الأخير على ٢٧ مقعداً أو ٣ ٪ من عدد الأصوات الكلي . وأصبح أهم أداة للتعبير عن سياسة الأفريكانرز . وكان الكثيرون من المراقبين السياسيين ما يزالون يعتقدون أن مصير جنوب أفريقيا يتوقف على التعاون بين الإنجليز والأفريكانرز في إطار (الاتجاه الهولستي) أو اتجاهات ومبادئ هرتزوج المعتدلة .

وتقاس قوة الوحدة الوطنية بمدى رد فعلها تجاه الأخطار الخارجية ، وليس تجاه السياسات المحلية . وفي ضوء هذه الحقيقة كان رد الفعل في الاتحاد تجاه الفاشية الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها هو حدوث انقسامات كبيرة داخل مجتمع البيض ، في حين يبدو أن العناصر غير

البيضاء - رغم عدم محاولة معرفة رأى أي من أفرادها - كانت تؤيد ، وبشدة في بعض الأحيان ، الاتجاه المناهض للنازية والفاشية . وكانت ألمانيا أفضل عميل للاتحاد في الثلاثينات ، وقد اشترى السلاح الجوي الملكي لجنوب أفريقيا عدداً من الطائرات الحربية الألمانية ، وأبدى رئيس الوزراء هرتزوج استعداده للتفاهم مع هتلر حين طالب في عام ١٩٣٥ بالحصول على مستعمرات في أفريقيا ، نادى مالان بإعادة توزيع المستعمرات بوجه عام - على أن نظل لجنوب أفريقيا سيطرتها على جنوب غرب أفريقيا(*) التي يتمتع فيها البريطانيون والأفريكانرز بمركز ممتاز ، وأيد أوزوالد براو (Dswald Pirow) وزير الخارجية الانتداب النازي على جنوب غرب أفريقيا ، إلا أنه عاد وأوضح هو وهرتزوج أنهما يفضلان أن تكون المستعمرة الألمانية في منطقة أخرى غير جنوب غرب أفريقيا ، واتضح من اتجاهات مالان أنه لن يسلم أو يؤيد فرض الانتداب الألماني على جنوب غرب أفريقيا ، وطالب بعقد اتفاقية ودية مع هتلر لمنحه مناطق بديلة ، وفي عام ١٩٣٨ طالب هتلر - بصراحة وبعنف - بجنوب غرب أفريقيا ، وجاءت تصريحاته هذه في نفس الوقت الذي تعرضت فيه النمسا للغزو الألماني ، وقبل إجراء الانتخابات في جنوب أفريقيا مباشرة ، وأسهم ذلك دون شك في فوز الحزب المتحد . ووافق هرتزوج على مقترحات التسوية التي تقدم بها . نيفل تشمبرلين في ميونيخ - إلا أنه أوضح أن جنوب أفريقيا ترتبط بعصبة الأمم دون الكومنولث ، سواء في الحرب أو السياسة . وبدأت الحكومة في عام ١٩١٩ تخشى الحركة النازية التي ظهرت في البلاد ، والصف «الطابور الخامس»

(١) لما هزمت ألمانيا في الحرب العالمية الأولى - تقرر حرمانها من جميع مستعمراتها كعقوبة لها ، واستولت عصبة الأمم على هذه المستعمرات ، وعهد بإدارتها للدول المنتصرة في ظل ما سمي بنظام (الانتداب) . وقد وضعت (جنوب غرب أفريقيا) تحت انتداب اتحاد جنوب أفريقيا . ولما قامت (هيئة الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) - عهدت بإدارة المستعمرات الألمانية إلى الدول السابقة نفسها في ظل نظام (الوصاية) الذي استحدث في ذلك الوقت (المترجم) .

(٣٩ - أفريقيا)

المدرّب الذي اتضح نشاطه داخل الأقلية الألمانية في جنوب أفريقيا . وطالب مالان بإعلان حياد جنوب أفريقيا — غير أن هرتزوج رفض ذلك ، وكدولة مستقلة لم يكن للاتحاد التزامات عسكرية ، إذ أنه لم يصدق على معاهدات التحالف التي عقدت بين بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية . غير أن رئيس الوزراء أعلن أن بريطانيا تعتبر أفضل صديق للاتحاد . وحين اندلعت الحرب كانت الحكومة قد قررت الدخول في الحرب .

ووجدت بريطانيا نفسها تدخل الحرب بعد أن غزت ألمانيا بولندا ، وأدى هذا إلى كشف النقاب عن الانقسامات داخل جنوب أفريقيا . وكان هرتزوج يعتقد أن الحرب لن تؤثر في بلاده لكن سمطس بات يعتقد أن الاستقرار العالمي كله معرض للخطر ، وعرض الأمر على البرلمان ، فأيد الوقوف إلى جانب الحلفاء بأغلبية ثمانين صوتاً مقابل ثمانية وستين صوتاً . وقدم هرتزوج وبراو استقالاتهما لتيحا الفرصة لتشكيل حكومة حرب برئاسة سمطس ، وانفصل الجناح المحايد عن الحزب المتحد ، ووجد مالان ، وبراو ، وهرتزوج ، بالعمل على منع وقوع أعمال العنف في الداخل كما حدث في عام ١٩١٤ ، ولكنهم رفضوا الانضمام إلى الحماية المناهضة للفاشية . وكان سمطس يعتمد على المتحدثين باللغة الإنجليزية في جنوب أفريقيا ، بالإضافة إلى عدد من الأفريكانرز تبلغ نسبتهم خمس العدد الكلي لهذا الشعب . وكانت الحكومة تعتمد اعتماداً أساسياً على قوات الدفاع الوطني — وهي قوات خفيفة شكاك أساساً بهدف صيانة الأمن الداخلي ، ومساعدة المستوطنين البيض في شرق ووسط أفريقيا ، وكان معظم أفرادها من الأفريكانرز . وكان يدعم خطوطها الخفيفة قوة مدفعية تتألف من المتطوعين غير البيض . وحين اشتدت الحرب اضطرت الحكومة أمام تقدم قوات النازية الكبير إلى التخلي عن وعودها السابقة بعدم إرسال أية قوات لها إلى مناطق ما وراء البحر ، وبدأت القوات التي تتألف من البريطانيين والأفريكانرز تشترك اشتراكاً فعلياً في الحملات العسكرية في إثيوبيا وشمال

أفريقيا . واشترك سمطس مرة أخرى في مجالس الحزب التابعة للحلفاء ، وبدأ يتحدث عن منظمة دولية تحل محل عصبة الأمم بعد الحرب .

واستمر الوطنيون الأفريكانرز يوجهون انتقاداتهم للحلفاء ومع هذا فإن الانقسامات والاضطرابات العنيفة التي وقعت في البلاد منهم من تعويق المجهود الحربي كلية ، ووصف كثير من القساوسة الهولنديين الجنود الأفريكانرز بأنهم «عملاء لبراليون» أو «قمل أحر» كما أن بعض الجنود القدامى طردوا من الكنائس الكالفينية ، وحاولت قوات الشرطة «البوليس» الموالية للقضاء على منظمة الأوسبوايراندواج التي كانت تحوّل المؤامرات للعناصر التي كانت تؤيد أعمال التخريب النازية . واتحد هرتزوج ومالان وشكلا معاً الحزب القومي المتحد . وطالبا بالانفصال عن الكومنولث ، وعقد معاهدة سلام مع هتلر ، ونادى مالان في اجتماع القوميين في الكيب بخلق جمهورية سبيحية وطنية ، وإعداد دستور يحظر بمقتضاه نشاط أي حزب يهدد ديكتاتورية الأفريكانرز . ونجح جوهانز جرهاردس ستريجدوم وهندريك فيرورد فرنش في الاجتماع الذي عقد في الترانسفال في طرد كل اليهود من الحزب . واجتمع الأفريكانرز في ولاية الأورنج الحرة برئاسة شارلز سوارت واتخذوا عدداً من القرارات طردوا بموجبها أتباع هرتزوج من الحزب . وشكل هرتزوج حزباً جديداً من الأفريكانرز ، إلا أنه سرعان ما تخلى عن هذا الحزب لإتاحة الفرصة لزميله نيكولاس كريستيان هافنجا الذي كان مناهضاً للإمبريالية الهولندية ، كذا للدكتاتورية واستبداد الأفريكانرز . وتمكنت جبهة مالان ، وسوارت ، وستريجدوم ، وفيرورد أن تستأثر بمعظم مقاعد هرتزوج وهافنجا في البرلمان في الانتخابات الفرعية التي أجريت فيما بعد . وادعى القوميون أن ترحيل تلاميذ المدارس البريطانية إلى جنوب أفريقيا في أثناء الحرب — يشكل مؤامرة هدفها تذويب دماء الأفريكانرز في المجتمع ، ووصفوا قضية الحلفاء بأنها «مشروع تولد عن الجشع اليهودي» . وشكل أوزوالد براو — وزير الخارجية السابق في حكومة

هرتزوج - تنظيمًا جديدًا باسم « حركة الأفريكانرز الاشتراكية القومية » - وأدت هذه الحركة إلى إشاعة الانقسام في الجبهة الوطنية من جديد . ورداً على هذا شكل مالان « لجنة وحدة الأفريكانرز » ، ومنحته هذه اللجنة سلطات واسعة باعتباره زعيماً شعبياً ، كما شكل براو حزباً انفصالياً ، وأصدرت منظمة الأوسيو براندواج أوامر عسكرية هددت زعامة مالان ، رغم أنها ألغيت بسرعة . وفي عام ١٩٤٢ انضم أبصار مالان إلى سمطس لسحق هذه الحركات المخربة . وفي المرحلة النهائية للحرب اتخذ هرتزوج موقفاً مشابهاً لموقف منظمة الأوسيو براندواج التي حاولت أن تدبر انقلاباً في ناتال . وفي انتخابات عام ١٩٤٣ فاز الحزب المتحد المؤيد لبريطانيا ، والذي يتزعمه سمطس ، بالأصوات الشعبية بأغلبية ضئيلة . وحصل على ٦٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي . وعلى هذا استمرت جنوب أفريقيا تواصل الحرب ضد ألمانيا واليابان حتى نهايتها في عام ١٩٤٥ .

ولم يؤد حلول السلام العالمي إلى حل مشكلات جنوب أفريقيا ، ذلك أن هيئة الأمم المتحدة التي شكلت بعد الحرب كانت تؤيد الجهود التي تبذلها الهند لمساندة الهنود في ناتال ، وطالب الاتحاد السوفيتي وعدد كبير من الدول الغربية ، ببحث الموقف في جنوب غرب أفريقيا ، ورفض سمطس يؤيده د . مالان قبول فرض وصاية الأمم المتحدة عليها . ورغم هذا قرر رئيس الوزراء تقديم تقارير الوصاية وتشجيع معاملة الهنود معاملة حسنة إلى أن تقف الأمم المتحدة على أقدامها . وأصبحت المشكلات العنصرية أكثر تعقيداً بعد أن ارتفع عدد سكان المدن الأفريقيين ، وزاد قلقهم من سياسة الحاجز اللوني ، ونفذ صبر الهنود ، وأضرّب عمال المناجم البانتو لحث الحكومة على الاستجابة لمطالبهم ، غير أن الحكومة استخدمت القوة لإنهاء الإضراب . وكلف سمطس عدداً من الخبراء بدراسة المشكلة ، ونحاق وظائف مناسبة للممتهزين من البانتو ، لكنه احتفظ بسياسة الحاجز اللوني وفرض الحظر على الحركة التعاونية العمالية لغير البيض . ورغم جهوده للموازنة بين اتجاهات الأحزاب المختلفة والعمل على توحيد البلاد ، فإن احتمالات

التعاون بين البريطانيين والأفريكانرز كانت قد بدأت تتضاءل . وفي عام ١٩٤٨ أدلى سكان جنوب أفريقيا مرة أخرى بأصواتهم في صناديق الانتخاب ، وفاز الحزب المتحد في هذه الانتخابات بسبب إنجازات سمطس في المجال الخارجي . وظل هذا الحزب يؤيد الجهود المبذولة لتحقيق المساواة والتعاون بين عنصري البيض . وكانت جبهة المعارضة تتألف من تحالف القوميين المرقت (بما في ذلك مالان وسوارت ، وستريجلوم وفيرورد) وبقايا حزب الأفريكانرز بزعامة هافنجا . ووعدت الحكومة - التي بدأ أن إعادة انتخابها مؤكداً - بالاستمرار في سياسة التفرقة كما هي . مع عدم التخلي عن الاتجاه الهولستي الذي يؤكد ضرورة التعاون المتبادل بين العناصر ، باعتباره دعامة الحياة الاقتصادية . وهاجم ممثلو المعارضة برنامج الحزب المتحد واتهموا سمطس بإهمال مشكلات السياسة الدولية . وتقدم ائتلاف القوميين والأفريكانرز بمشروع جديد للتفرقة العنصرية والفصل الشامل للعناصر الأفريقية عن الأمة المسيحية البيضاء . وكان الجديد في سياسة التفرقة العنصرية فقط أنها طبقت معتقدات البوير القوية واتجاهات الأفريكانرز الحديثة بشكل منظم . وعلى ذلك كانت فكرة التفرقة تنهض على أساس سلسلة من الافتراضات تتضح من دراسة تاريخ جنوب أفريقيا - على حد قول أنصار هذه الفكرة وبقول أعضاء الكنيسة الإصلاحية الذين ينحدرون من أصل هولندي بالافتراض الأول ، ويرون أن القانون الإلهي ممثلاً في الكتاب المقدس قد وضعهم في مرتبة مستقلة أعلى من كل العناصر غير البيضاء ، وغير الكالفينية الأجنبية والديوية الليبرالية . ويرى أصحاب الافتراض الثاني أن الأفريكانرز هو الوحيد من بين العناصر البيضاء الذي ليس له بلد أوربي يرعاه . وأخيراً تم التسليم بعدة تفسيرات تاريخية باعتبارها حقائق لا تقبل الشك وهي :

- ١ - أن الهولنديين وصلوا إلى جنوب أفريقيا قبل العناصر غير البيضاء - التي أتيح لها البقاء فيها تحت وصاية العناصر المسيحية البيضاء .
- ٢ - أن الزنوج كانوا في حالتهم الطبيعية سعداء راضين في ظل سيطرة البوير المسيحيين الذين فهمهم ، ولم يحاولوا فرض الحضارة الأوروبية عليهم .

٣ - أن الاضطرابات العنصرية ترجع إلى النزعات الإنسانية الليبرالية الخاطئة ، مثل النشاط التبشيري - والتعليم الغربي - والحقوق المتساوية - ورأس المال الأجنبي - والحركة التعاونية والعمالية ، والشيوعية ، والتحضر التي تمثل القوى الأجنبية أو القوى العلمانية المناهضة للمسيحية .

وعلى أساس هذه الافتراضات نشأت في عام ١٩٤٧ نظرية عنصرية جديدة تبنتها جامعة ستلن بوش . ويرجع الفضل في نشأتها إلى عدد من الأساتذة الجامعيين القوميين ، ومن بينهم د . ثيو فيلوس دونجز ود . أرنت جانسنز . وكان مكتب العلاقات العنصرية التابع لهم يمثل ثورة ضد القيم ، ويستهدف خلق نمط جديد من العلاقات العنصرية الليبرالية ، وحماية كل العناصر ، وتحقيق الفائدة لها عن طريق تخليصها بالقوة من شرور الاختلاط بعضها ببعض . وسيضع البيض هذا النمط الجديد من العلاقات ويعملون بموجبه . وكان بعض أساتذة مكتب العلاقات يريدون ترحيل جميع العناصر غير البيضاء ، وهذه العناصر تمثل ثلاثة أرباع السكان . غير أن غالبية الأساتذة أيدوا خلق أمة غير بيضاء ، تحت وصاية الأفريكانرز . ولما كانت الأمة البيضاء تفتقر إلى الخدم والعمالة غير الماهرة كان لزاما عليها أن تستقبل المهجرات المناسبة لتأدية الأعمال التي تلزم لها .

وقدم الحزب القومي شرحا مبسطا لنظرية التفرقة العنصرية ، وأخذ يعمل على نشرها استعدادا لحملة عام ١٩٤٨ الانتخابية . وكان لفظ (التفرقة العنصرية) يعني أحيانا التفرقة التقليدية ، بينما في أحيان أخرى كان المقصود به شرح جوانب معينة من النظرية . وأوقف د . مالان هجومه العلني على البريطانيين واليهود ، وركز على التفرقة العنصرية التي أراد أن يطبقها على الهنود والملونين والزنوج جميعا . وأوضح أن الناخب يجب أن يختار بين الحكم الأبيض ، والنقاء العنصري ، والحضارة المسيحية ، أو الفرق تدريجيا في بحر الزنوج الأسود . وكان مالان يواجه مهمة صعبة لكي يفوز في الانتخابات ، إذ كان عليه أن يزيد مقاعده البرلمانية بنسبة ٧٤٪ .

وحصل فعلا على هذه النسبة ، بعد أن تحول إليه فقط ٦٪ من الأصوات الشعبية وفاز الائتلاف بين القوميين والأفريكانرز بزعامة مالان وهافنجا ب ٧٩ مقعدا ؛ مقابل ٧١ مقعدا حصلت عليها مجموعة حزب العمال والحزب المتحد . وأفاد مالان من رغبته في العمل عن طريق البرلمان ، رغم انتقاء القوميين له . ولم يكن من الممكن أن يدعى أنه مفوض من الشعب ، ذلك أن نسبة ما حصل عليه من أصوات شعبية كان ٥٣٪ فقط مقابل ٤٠٪ حصل عليها الحزب المتحد وحزب العمال . لكن الطريق التشريعي لقومية الأفريكانرز والتفرقة العنصرية أصبح مفتوحا أمامه .

ولم تكن نتائج الانتخابات تثير دهشة المراقبين الأذكياء . ذلك أن عوامل الفوز كانت قد تهيأت للقوميين منذ عام ١٩١٠ ، وكانت هذه العوامل جزءا لا يتجزأ من التطورات غير المنظورة التي جعلت جنوب أفريقيا بعد استقلالها مختلفة تماما عما كانت تتوقعه لها بريطانيا .

وأصبح البيض في جنوب أفريقيا ينقسمون إلى معسكرين متضادين ، هما : معسكر المتحدثين بلغة الأفريكانرز ، ومعسكر المتحدثين باللغة الإنجليزية . وبدأ الأفريكانرز يتحولون إلى أغلبية في كل مركز انتخابي ، وفاز القوميون في انتخابات عام ١٩٤٨ . أما الحزب المتحد فقد حصل على معظم أصوات المراكز الانتخابية التي يتركز فيها المتحدثون بالإنجليزية ، ولم ينضم إلى المعارضة إلا دائرتان انتخابيتان تتألفان من الأفريكانرز الحضرين . وأضحى انقسام البيض إلى أحزاب على أساس اللغة كاملا . وظل بعض المتحدثين باللغة الإنجليزية من القوميين وكثيرون من الأفريكانرز داخل الحزب المتحد . لكن نظام الكتل في التصويت أصبح راسخا إلى درجة كبيرة .

ولعلنا نتساءل : لماذا استفاد القوميون من هذا الانقسام داخل مجتمع البيض ، رغم أن عدد الأصوات التي حصلوا عليها يقل بمقدار الربع عن عدد الأصوات التي حصل عليها معارضوهم ؟ . . السبب هو أن قوة الحزب المتحد كانت تعتمد على المناطق شبه الحضرية التي لم يكن للقوميين مرشحون

فيها . ولهذا فإن نسبة كبيرة من أصوات الحزب المتحد قد أصبحت عديمة الجدوى . وفي المناطق الريفية والمراكز الحضرية التي تسكن فيها الطبقات الفقيرة كانت نسبة الأفريكانرز متوسطة ، ولكنهم لم يكونوا مطلقاً أغلبية بها ، وقد أعطت هذه المراكز عدداً ضئيلاً من أصواتها لمرشحي القوميين ، وكان لكل صوت يعطى للقوميين فيها أهميته ووزنه . وأخيراً — وإن لم يكن أقل أهمية من العوامل السابقة — فإن الدوائر الانتخابية القروية كانت قليلة السكان . وكانت كل المراكز السكانية قد قسمت تقسماً عادلاً . إلا أن قانون جنوب أفريقيا كان يفرض ألا يعاد النظر في توزيع الدوائر إلا إذا نقص أو زاد عدد السكان بنسبة ١٥٪ . وأدت الهجرة المستمرة إلى المناطق الحضرية إلى نقص سكان المناطق الزراعية واكتظاظ السكان في المدن خلال الحرب العالمية الثانية . ونتيجة لذلك كان كثيرون من القوميين ينتخبون بأغليات ضئيلة في المناطق الريفية القليلة السكان .

وكان المتحدثون باللغة الإنجليزية والأفريكانرز في عام ١٩٠٤ متساوين في العدد تقريباً . وكانت نسبة الحضر بين المتحدثين باللغة الإنجليزية ٩٣٪ في حين أن نسبة الريفيين بين الأفريكانرز ٨٩٪ ، إلا أن هذه النسب تغيرت بالتدريج . وكانت نسبة المواليد بين الأفريكانرز أكبر — حتى في المدن — بنحو الثلث تقريباً من نسبة المواليد بين المتحدثين بالإنجليزية ويمثلون ٤١٪ من سكان الاتحاد البيض ، في حين أن الأفريكانرز يمثلون ٥٩٪ ، وهاجرت أغلبية المجموعتين إلى المدن — على أن التصنيع لم يؤد إلى الحد من أغلبية الأفريكانرز المطمعة . ولم يستطع نظام المصنع جنوب أفريقيا أن يخاق الليبرالية السياسية والاجتماعية التي تمخضت عنها الثورات الصناعية في تاريخ غرب أوروبا والولايات المتحدة .

ولم تتضح أهمية هذه التحركات السكانية حتى عام ١٩٣٦ — فحتى هذا التاريخ كان القائمون بعمليات الإحصاء السكانية يسألون الناس فقط عن اللغة التي يعرفونها ، ولما كان عدد البيض الذين يعرفون اللغتين في ارتفاع مستمر

كان عددهم يعادل ثلث السكان البيض في عام ١٩١٠ . وارتفعت النسبة في عام ١٩٣٦ ثلاثة أرباع السكان البيض — وقد بدأ أن هناك اتجاه متزايد لتحقيق الوحدة الشاملة بين البيض وتحقيق المبدأ الهولستي في التعاون بين العناصر المختلفة . وفي الإحصاءات التي تمت في عامي ١٩٣٦ ، ١٩٥١ كان الفرد يسأل عن اللغة التي يفضلها . وقد ظهر من الإحصاءات المدرسية ، ونسب المواليد وسجلات الكنائس ، أن عدد الأفريكانرز يزيد على عدد المتحدثين بالإنجليزية . وتتفق هذه الزيادة مع الطابع اللغوي المميز للأحزاب ، وكذلك مع التركيب الفريد للمراكز الانتخابية . وأسهمت كل هذه العناصر في تحقيق النمو للقوميين في عام ١٩٤٨ .

ومن الغريب حقاً أن يكون عدد أصوات القوميين صغيراً بهذا الشكل ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأفريكانرز لم يدلوا بأصواتهم . وفي انتخابات عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٨ حاول حزب القوميين استغلال هذه الأصوات الإضافية ، وفي عام ١٩٦٠ كانت الحكومة على ثقة من أنها سوف تحصل على غالبية الأصوات الشعبية . على أن المعارضة التي كان يواجهها الأفريكانرز والقوميون بعد أول انتصار لهم في عام ١٩٤٨ — أخذت تقل في قيمتها ومداهما بالتدريج .

وفي ظل حكم مالان وخلفائه تأثرت الحياة في جنوب أفريقيا بثلاثة مؤثرات : أولها — أن القوميين أعادوا تنظيم وتوحيد حركات الأفريكانرز المتفرقة . وثانيها — أنهم بدأوا ينفلون برنامج التفرقة العنصرية . وثالثها — أن حركات العناصر الأخرى — باستثناء الأفريكانرز — بدأت تضعف . ويتطلب كل من هذه المؤثرات الثلاثة توضيحاً أكثر ، فقد أصبحت منظمات الأوسواوبراندواج وبويدر بوند تحظيان بالتأييد الرسمي ، وأصبح نشاط الحركة القومية الاشتراكية للأفريكانرز التي عرفت باسم (النظام الجديد) أكثر وضوحاً . وأوقف الهجوم على النازية رسمياً ، وسمح لموظفي الحكومة — بل شجعوا — على الانضمام إلى التنظيمات القومية المستتمة المتطرفة .

واتخذت الحكومة خطوات عديدة للحد من زيادة عدد البيض من غير الأفريكانرز ، وقدم د . ثيوفيلوس دونجز قانون المواطنة الذي ألغيت بموجبه الجنسية البريطانية ، وأصبح لزاماً على رعايا الكومنولث أن يؤدوا نفس الالتزامات ، مثل الأجانب الآخرين ، لكي يحصلوا على حق المواطنة في اتحاد جنوب أفريقيا ، وأصبح من سلطة الحكومة ، لا الحاكم ، أن ترفض أى طالب مقدم من جانب المهاجرين ، أو تلغى أوراق المواطنة الخاصة بهم . واستطاعت حركة المتحدثين بلغة الأفريكانرز أن تحقق وحدتها التي طالما حلمت بها . ففى المجال السياسى استطاع حزب القوميين أن يستوعب أنصار هافنجا الأفريكانرز . وبهذا تحول الائتلاف الحاكم إلى حكومة أغلبية ، وفى الوقت ذاته شكلت التنظيمات الثقافية والاجتماعية ، المعتدلة والمتطرفة على السواء ، تنظيماً جديداً يشبه تنظيم حزب القوميين . ويحول البرويدربوند إلى مجلس سرى داخلى ، يضم معظم النخبة الممتازة ، ويمارس إشرافاً صارماً على تصرفات واتجاهات كل زعيم . وأحكم تنظيم الاوسوبراندواج ، وبدأ يتحول إلى هيئة للإعراب عن الآمال الاجتماعية للجماهير الوطنية ، وأفاد هذا التنظيم فى نشاطه من تراث الأفريكانرز ووعيمهم . وبالإضافة إلى ذلك شكلت منظمة الشباب جونجبوند ، وتأسس معهد التعليم الوطنى المسيحى للعمل على نشر الأفكار القومية . وكان يشرف عليه « الرسل الاثنا عشر » (١) الذين يرأسون (البرويدربوند) . واستطاع هذا المعهد أن يؤثر فى نظام التعليم العام فى الترانسفال وولاية الأورنج الحرة . وطلب من تلاميذ المدارس الإبلاغ عن أى مدرسين يجيدون عن مناهج المعهد . وكانت الدولة لا الآباء هى التى تحدد اللغة والديانة التى يجب أن يتعلمها الطفل ، وكانت مناهج التاريخ تصور أجداد الأفريكانرز الخيالية ، كما لو كانت حقائق لا تقبل النقاش . وكانت مقررات العلوم تشير إلى أن الله خلق المخلوقات فى نظام هرمى أزلى ، وأن التطور يمكن أن

(١) أطلق عليهم هذا التعبير تشبيهاً بتلاميذ المسيح الاثني عشر (المترجم) .

يحدث ، إلا أنه إما أن يكون تحولاً جذرياً فى الطبيعة الأصلية . أو عن طريق الامتزاج بالعناصر الأقل درجة . وبالتالى يصبح هذا الامتزاج وبالا على أصحابه ، ومعنى آخر فإن سيطرة البيض وتفوقهم يمكن أن تتحطم عن طريق الزواج أو التغاضى عن الفوارق الأزلية . وألغيت الضمانات الخاصة بحرية الدين والتعليم فى قوانين جميع الجامعات — إلا أن كثيراً من الكليات رفضت أن تلغى هذه الحقوق من الناحية العمالية .

وظلت الكنائس منفصلة عن الدولة ، وعلى هذا فإن أتباع الكنيسة الإصلاحية الهولندية التى ينتمى إليها جميع الأفريكانرز قد ألدوا الحركة القومية تأييداً قوياً ، وكانت كنيسة الكيب الأصلية هى أكبر الكنائس الهولندية ، وقد تقلبت هذه الكنيسة الكثير من أفكار الكالفينيين الحديثة من هولندا واسكتلندا . وكانت كنيسة الترانسفال المستقلة تعتبر نفسها المجمع الكنسى الحقيقى للمسيحية فى جنوب أفريقيا ، وكانت جماعة (دوبر) هى أصغر الكنائس فى جنوب أفريقيا وكانت تعتقد أن أعضاءها هم شعب الله المختار . وكانت معابد اللاهوت الخاصة بكنيسة الترانسفال وجماعة الدوبر تؤثر تأثيراً بالغاً — سواء فى الاجتماعات الحكومية أو اجتماعات الكنائس التابعة لكنيسة الكيب — خاصة فى المراكز الريفية والمناطق المدنية التى تسكن فيها الطبقات الدنيا . وبدا أنه كلما كانت الطائفة الدينية صغيرة كبر حجم تأثيرها . وظلت الكنائس منفصلة عن الدولة ، كما أن كنيسة الكيب الكبيرة بقيت معتدلة الاتجاهات إلى حد كبير . ولكن أتباع كنيسة الترانسفال وجماعة الدوبر كانوا يحظون بعدد كبير من المناصب العالية وتأثر اجتماعات البيض المحلية والمبادئ الدينية لكنائس الأقلية . ولم يكن لأكثر كنيسة هولندية قدر كبير من النفوذ ، ولذا فإن التفسيرات الصارمة للفرقة العنصرية كان لها دور فعال على المستويات العليا والجماهيرية فى الحركة القومية .

وبعد عام ١٩٤٨ تمكن الحزب القومى من البدء فى تنفيذ السياسة العنصرية .

وكانت النظريات الأساسية لهذه السياسة تنهض على أساس مثل تبدو براءة أمام كل العناصر . لكن تغيرت أسس نظرية التفرقة هذه حين خرجت إلى حيز التنفيذ العمل . وعلى هذا فإن التنفيذ لا النظرية هو الذى سبب المشكلات الكبرى ، وكانت فى كل إقليم تنصب تقريبا على جنس واحد بعينه من الأجناس غير البيضاء ، فالبانثو فى ترانسفال ، والأورنج الحرة وشرق الكيب ، والملونون فى غرب ووسط الكيب ، والهنود فى ناتال .

وقد وجد نحو نصف مليون من الهنود فى جنوب أفريقيا ، ولد معظمهم وعاشوا فى ناتال ، ويصل عددهم فيها إلى ما يقارب عدد السكان البيض ، ويتمحدث معظمهم الإنجليزية ، ويعيشون فى مستوى معيشى أفضل من مستوى معيشة أقرانهم فى الهند ذاتها ، ويسيطرون على التجارة مع قبائل الزولو ، كما يوجد الكثير من المزارع الهندية فى إقليم (الناتال) . وأخفقت محاولات هرتزوج عام ١٩٣٩ ، وشارلز سوارت ، والحكومة القومية من بعده لإعادتهم إلى الهند . وتعتبر الاستثمارات الهندية فى التجارة فى جنوب أفريقيا وفى الشركات بها كبيرة للغاية ، وقد دخلت تطورات على الديانة الهندوسية فى جنوب أفريقيا ، كما اضطرب نظام الطوائف الاجتماعية الهندسى اضطرابا بالغا جعل من الصعب إعادة استيعاب هؤلاء الهنود فى الوطن الأم . وفى الوقت ذاته لم يكن للهنود أراض خاصة بهم ، وكانت ثقافتهم متميزة عن غيرها من الثقافات فى جنوب أفريقيا ، ولذا كان من العسير استيعابهم فى أية جماعة أخرى . ومع هذا فإن الحكومة القومية كانت ما تزال تأمل فى خفض عدد الهنود إلى أدنى حد ممكن ، وأن تنصلهم كلية عن مجتمعى البيض والسود .

ويبلغ تعداد الملونين فى جنوب أفريقيا ١٥٠٠٠٠٠ نسمة ، ويعتبرون أكبر مجموعة سكانية غير بيضاء فى غرب الكيب . وقد ضمن لهم قانون جنوب أفريقيا الصادر فى عام ١٨٣٥ حقوقا سياسية وشرعية مساوية لحقوق البيض . وقد اعتقدت بريطانيا وسلطات الكيب أن بنود هذا القانون قوية لا يسهل إلغاؤها ، وكان هؤلاء الملونون قد تشربوا الحضارة الأوروبية تماما ،

وتأثروا بالأفكار والمنظمات السياسية الأوروبية ، وعملوا فى الوظائف والأعمال الخاصة بالعمال المهرة وشبه المهرة فى مجالات التجارة والصناعة والزراعة بالكيب . وكان مالان ، ومثله فى الكيب د . دونجس (Donges) قلقين ، بسبب الخطر الذى يتعرض له البقاء الأبيض نتيجة وجود هؤلاء الملونين . وكان اهتمامهما بهذه المسألة يفوق اهتمام القوميين الآخرين فى الولايات التى تسيطر عليها العناصر الأخرى . ومع هذا فقد اقترح تعديل الدستور حتى يمكن فصل الملونين عن البيض ، وكان المعتدلون من أنصار التفرقة العنصرية يرون أهمية التحالف مع الملونين ضد جماهير البانتو . لكن الحكومة بدأت بطردهم من الجيش ، ثم حرمتهم بعد ذلك من التمتع بمزايا نظام التعويضات عن البطالة وطبقت عليهم قوانين المرور الخاصة بالبانتو . وفى عام ١٩٥١ أصدر البرلمان قانون التسجيل المنفصل الذى وضع بموجبه الملونون فى قوائم انتخابية منفصلة عن البيض ، ومنحوا حق التمثيل المحدود غير المباشر فى المجلس التشريعى للحكومة المركزية . ولما كان هذا القانون قد صدر بأغلبية ضئيلة أقل من الأغلبية الدستورية المطلوبة لتغيير أى بند من بنود أى قانون - فقد قررت المحكمة العليا لجنوب أفريقيا عدم السماح بصدوره ، واقترحت الحكومة لإنشاء محكمة خاصة داخل البرلمان تستطيع تجاهل قرارات المحكمة العليا إذا حصلت أحكامها على أغلبية أقل من الأغلبية التى تطلبها المحكمة العليا . إلا أن الناخبين الإنجليز بدأوا يخشون أن تلغى حقوقهم المساوية لحقوق الأفريكانرز التى ضمنها لهم الدستور بنفس هذا الأسلوب ، كما عارضت المحاكم القائمة مشروع المحكمة الخاصة ، وأحبطت بذلك مرة أخرى هذه الخطوة الهامة تجاه تحقيق التفرقة العنصرية ضد الملونين .

وجعل مالان من المسألة الدستورية أهم نقطة فى انتخابات عام ١٩٥٣ ، وأعلن القوميون أن البنود التى لا تقبل التعديل فى هذا الدستور ، والتى وضعتها الحكومة البريطانية ، ليست ملزمة لبرلمان جنوب أفريقيا الذى

يتمتع بالسيادة الكاملة . وتمكن القوميون من الفوز بـ ٩٤ مقعداً مقابل ٦٢ مقعداً حصلت عليها أحزاب المعارضة ، وزاد نصيب القوميين من الأصوات الشعبية إلى ٤٦ ٪ ، وأصبح من الواضح أن القوميين سوف يسيطرون على ثلثي مقاعد مجلس البرلمان بمرور الوقت ، وحينئذ يمكن تعديل الدستور في جلسة مشتركة لمجلس البرلمان . واتخذت حكومة مالان خطوات عملية لكي تضمن الموافقة على مشروعها الخاص بالتفرقة العنصرية بأكمله .

وفي عام ١٩٥٤ حل جوهانز ستريجدوم الزعيم القومي الترانسفاليلوزراء — هذا لا عتلال صحته . وزيد عدد أعضاء المحكمة العليا إلى الضعف ، كما تقرر نفاذ القرارات التي يوافق عليها البرلمان بأغلبية ضئيلة بهدف ضمان سريان كل مشروعات القوانين . وتقدم ستريجدوم بمشروع قانون لتغيير هيكل مجلس الشيوخ الخاص بالاتحاد . وفي هذا المشروع تقرر إلغاء مبدأ التمثيل المتساوي لكل إقليم ، ومنحت الأقاليم المكتظة بالسكان — مثل الكيب والترانسفال — مزيداً من المقاعد . وكان هذان الإقليمان يخضعان لسيطرة القوميين ومنحت جنوب غرب أفريقيا — التي رفضت أفريقيا فرض وصاية الأمم المتحدة عليها — مقاعد في الجمعية التشريعية ومجلس الشيوخ ، على أن يشغل هذه المقاعد ممثلو القوميين . وعلاوة على ذلك فإن الحزب الذي كان يتحكم في حكومات الأقاليم — وكان هذا هو الحزب القومي فيها جميعها باستثناء ناتال — قد سمح له بشغل جميع مقاعد الإقليم في مجلس الشيوخ الاتحادي . واختفى نظام التمثيل النسبي السابق ، وزاد عدد أعضاء مجلس الشيوخ إلى الضعف تقريباً ، وسيطر القوميون على ٨٤ ٪ من مقاعده ، ولم يكن هناك أي صعوبة في الجلسة المشتركة لمجلس البرلمان تعترض صدور التعديلات الدستورية المطلوبة ، ولم يعد في وسع المحاكم أن تعترض على تنفيذ برامج الحزب القومي . وهبطت مرتبة الدستور بعد أن صارت له سلطة لا تعدى سلطة القوانين العادية ، وصار يخضع لانتجاهات الأغلبية البرلمانية .

وفي عام ١٩٥٦ تم إلغاء القانون الخاص بحقوق الانتخاب الخاصة بالملونين

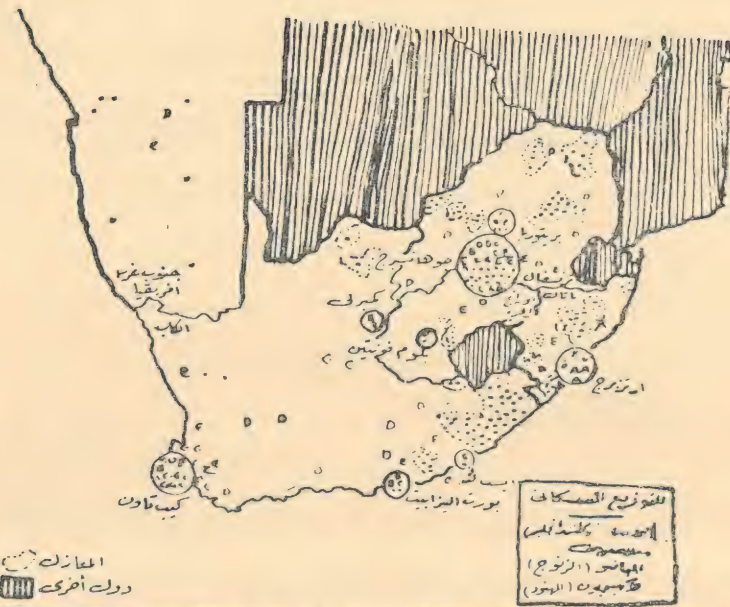
ووافق كل من البرلمان والمحكمة العليا على برامج التفرقة الخاص بالعناصر الأخرى الذي كان قد بدأ تنفيذه ، وأدى إلغاء أصوات الناخبين الملونين إلى دعم مركز الحكومة ، لأنه حرم المعارضة من أقوى مصادر تأييدها .

وكان البانتو — الذين يقدر عددهم بتسعة ملايين نسمة — الهدف الأول لقوانين التفرقة ، وكان نحو نصفهم يعيشون في المعازل ، في حين أن ٣٠ ٪ يعملون في المزارع الأوربية ، ٢٠ ٪ في المناطق المدنية . وكان نصف البانتو الذين يعيشون في المعازل يكسبون قوتهم من الأعمال المؤقتة في التعدين ومن العمل في المزارع ، لأن أراضيهم كانت مكتظة بالسكان وغير منتجة . وعلى ذلك كان نحو ثلاثة أرباع البانتو يعتمدون على الاقتصاد الأوربي الزراعي والصناعي . وكان هؤلاء يؤدون معظم الأعمال التي تحتاج إلى جهد جسماني مقابل أجر بالغ الانخفاض إذا قورن بأجور العمال البيض الذين يؤدون أعمالاً مشابهة . وكان متوسط أعمار البانتو يبلغ نصف متوسط أعمار الأوربيين (كان ثلثا وفيات البانتو ترجع إلى أمراض سوء التغذية) . وتعتبر عمالة البانتو الرخيصة أساسية لرعاية جنوب أفريقيا ، لأن مقدار الأرباح التي كانت تتحقق في التعدين والزراعة في جنوب أفريقيا تعتبر أصغر منها في أي بلد آخر ، رغم انخفاض الأجور بها . فإذا منح البانتو المساواة مع العناصر الأخرى في الأجر فسيترتب على ذلك أن ترتفع أسعار الذهب عن الأسعار العالمية وتزداد أسعار المواد الغذائية — المرتفعة فعلاً — ارتفاعاً كبيراً . على أن اشتراك البانتو في الانتخابات على أساس القائمة المرحدة سوف يضمن لهم الأغلبية الساحقة وهذا ما كان يخشاه البعض .

وحاولت التشريعات الجديدة التي صدرت منذ ١٩٤٨ والمتعلقة بالتفرقة العنصرية أن توسع من نطاق هذه التفرقة التي قضت عليها القوانين القديمة في عامي ١٩١٣ ، ١٩٣٦ . وأصبح الزواج والاختلاط الجنسي بين العناصر جراً يعاقب عليها القانون في عام ١٩٤٩ / ١٩٥٠ . وصدر قانون التسجيل الذي نص على أن يحمل جميع السكان — بما في ذلك البيض — ما يثبت

جنسياتهم . ويتم تحديد وضع الفرد العنصرى بقرار يصدر من لجنة خاصة يرأسها وزير الداخلية ، وكان هذا الوضع ويبنى على أساس المظهر والسمعة العامة ، ومدى تقبل الفرد ، وتاريخ حياته الشخصى . وكان من الممكن الطعن فى تحديد هذه الصفات ، إلا أن كل فرد يتقدم بشكوى تافهة لا مبرر لها كان يتعرض لدفع غرامة مالية . وفى عام ١٩٥٠ صدر قانون (مناطق الجماعات) ، ووصف دونجز هذا القانون بأنه أساس التقسيمات العنصرية وأقر هذا القانون مناطق البيض والملونين والهنود والزنج الحالية . وكان الخبز المتحد المعارض يؤيد التفرقة العنصرية غير الإجبارية ، إلا أنه لم يكن يرغب مثل ممثلى العناصر غير البيضاء فى تجميد الوضع الحالى كما هو . وكانت العناصر غير البيضاء لاتخشى مبدأ التفرقة ولكنها كانت تهرب السلطات الواسعة التى منحها قانون التفرقة للمكاتب الحكومية . وخول د . هندريك فيرفورد وزير الشؤون الوطنية سلطة تنفيذ هذا القانون . وفى عام ١٩٥٤ أدخل تعديلا عليه تمكن بموجبه من طرد الأفريقيين من الأراضى التى تقع داخل المناطق البيضاء ، وفى عام ١٩٥٦ طبق هذا القانون على العناصر غير الأوربية بالقرب من جوهانسبرج ، وصودرت منازل وأراضى ومحال ١٠٠٠٠٠ منهم بمقتضى هذا القانون . ومنحتهم الحكومة حق تأجير مناطق جديدة خصصتها لهم بعيدا عن المدن ، وعن المناطق الحضرية التى كان البيض يرغون فى شغلها .

وختمت حكومة مالان الأولى فترة حكمها سنة ١٩٥٣ بصمدور (قانون سلطات البانتو) . وحاول هذا القانون إعادة خلق الزعامات القبلية والتخطيط لعملية إعادة الأفريقيين إلى معازلهم . وكان تحقيق هذا الهدف صعبا وبسبب اعتماد ثلاثة أرباع الأفريقيين على الاقتصاد والحكم الأوربى . ووصف مالان التفرقة العنصرية ، بوضعها هذا ، بأنها « عمل إيجابى » كما وصفها فيرفورد بأنها استعادة الأفريقيين لديمقراطيتهم الطبيعية وقوميتهم القبلية وفى ظل هذه التفرقة يستمر البيض فى الإشراف على الثمان المناطق التى سيطر



التوزيع العرقي واللون فى جنوب أفريقيا ١٩٦٠

عليها « البانتوستان الأفريقية » (*) . وستولى مجالس قبلية منتخبة شؤون الحكم المحلى . وحين أنشئت مناطق البانتوستان كانت أجهزة الحكم فيها أفريقية وكانت الحكومة المركزية تتولى الإشراف عليها وتعين رؤساءها ، وقد تقبلت الحكام التقليديون المشروع الجديد ، إلا أن الجماهير الأفريقية التى انفصلت جزئيا عن قبائلها قد أعربت عن استيائها الشديد بسبب عدم وجود انتخابات حقيقية ولعودة الحكم القبلى الرجعى ، وتدخل الحكام البيض المباشر . وأحس الكثيرون أن الحكومة تحاول خلق الانقسامات بين الأفريقيين من أجل الاحتفاظ بسيطرتها البيضاء . وكان القوميون يعززون هذا الاستياء من جانب الأفريقيين إلى تدخل العناصر الشيوعية فى « النظام القبلى الطبيعى » الذى منح

(*) البانتوستان : أقاليم خصصت لسكنى الأفريقيين ، وتمتع بالحكم الذاتى . والهدف من إقامة هذه الأقاليم - كما جاء فى تقرير اللجنة التى كونتها الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٣ - هو زياده تسلط البيض عن طريق تحتوية سلطة زعماء القبائل ، وبث الفكرة بين الشعب الأفريقى (المترجم) .

الله للأفريقيين . وفي عام ١٩٥٣ فازت حكومة القوميين في الانتخابات ، ويعزى هذا النجاح إلى تأكيدها الحاجة إلى قوانين التفرقة العنصرية في مجال السكك الحديدية ، تلك القوانين التي كانت المحاكم قد قضت بعدم شرعيتها ولاسراعها بالعمل من أجل تطوير نظام تعليم البانتو . وكان على مدارس التبشير - التي كانت تقوم بالدور الرئيسي في تعليم وتدريب العناصر غير البيض - أن تخضع لسيطرة الدولة ، أو إشراف العناصر الأفريقية المتقدمة . وكانت المناهج الجديدة تستهدف تحديد رابطة الولاء القبلي وإحياء لغات البانتو . وكانت كل الأطراف متعنتة ، على أن الوقت قد حان لتطوير التعليم الأفريقي . ولكن القوميين كانوا يؤيدون إنشاء مدارس هدفها تحقيق العزلة الثقافية الأفريقية وغرس العقيدة العنصرية ، وأكدوا أهمية التعليم الجماعي لإعداد الأفريقي لمكانه المناسب في المجتمع الذي ينتمي إليه ، إلا أن الحزب المتحد كان يبحث ما إذا كان ذلك يناسب احتياجات الأفريقيين الذين يسكنون المدن ، وتأثروا بالحضارة الأوروبية ، ووصف فير فورد الجناح المعارض بأنه شيوعي ، وأغلق كل المدارس الموحدة ، وأمم معظم مدارس الإرساليات وأغلق القسم ر . امبروز ريفز أسقف جوهانسبرج الانجليكاني مدارس ر . لكن فير فورد استشاط غضبا ومنع إعادة افتتاحها .

وصدر قانون آخر يقضى بتشكيل لجان حكومية لبحث شكاوى العمال الأفريقيين التي حرم على الاتحادات العمالية بحجها . وأوضح القوميون أن الاتحادات النقابية ليست نتاجا طبيعيا للقبليّة ، وعلى هذا فإن التنظيمات النقابية لن توجد إلا إذا فرضها اليساريون من الخارج .

وفضلا عن القوانين واللوائح الأخرى ، التي تستهدف تطبيق التفرقة العنصرية ، أدخلت الحكومة تعديلا إضافيا كبيرا على قانون التفرقة . ففي عام ١٩٥٩ صدر قانون التعليم الجامعي ، وقضى هذا القانون بحرمان أى أفريقي من دخول أى معهد عال ، باستثناء كلية فورت هير التي كانت مخصصة لتعليم غير البيض . وكان الهدف من إنشائها أن تكون مدرسة نموذجية

للتعليم المتقدم للأفريقيين ، وكان يحق لغير الأوروبيين الذين سجلوا من قبل في الجامعات أن ينهوا دراساتهم فيها ، على أن يكون هدف التعليم فيما بعد مجابهة احتياجات حياة البانتوستان الخاصة بهم .

وكان الاتجاه العام هو عدم تشجيع التنظيمات السياسية أو الاجتماعية غير البيضاء ، إلا إذا كانت ترغب في تقبل أفكار البانتوستان . وقد شكل الملونون (منظمة الشعوب الأفريقية) منذ عام ١٩٠٢ ، إلا أن الاتجاه القومي قد قسم هذه المنظمة إلى جبهتين متعارضتين ، وحاول الاتحاد القومي للشعوب الملونة أن يتحالف مع السلطات الحاكمة . وكان يأمل في الحصول على مكان مناسب داخل تنظيمات التفرقة عن طريق التعاون مع المجلس الاستشاري للملونين التابع للحكومة ، وتعرض الاتحاد للنقد ، ووصف البعض جهوده بأنها مجرد تلقى ذليل للسلطات الحاكمة ، وأطلقوا على أنفسهم اسم (الحركة المعادية للمجلس الاستشاري للملونين) . وحاولوا التعاون مع الهنود والبانتو من أجل مناهضة القيود التي يفرضها البيض .

وقد انقسم الهنود بين المؤتمر الهندي لجنوب أفريقيا ، وهو ثمرة من ثمار حركة غاندي في عام ١٨٩٤ ، وكان يميل إلى المسالمة ونيل العنت - وبين المنظمة الهندية لجنوب أفريقيا ، وهي منظمة صغيرة تأسست في عام ١٩٥١ وكانت تمثل التجار الأثرياء والمهنيين الذين كان مهمتهم تهذيب البيض . وكانت المنظمة تضم أيضا عددا من المسلمين الباكستانيين الذين نبذهم المؤتمر الهندوسي .

وواجه البانتو الأفريقيون صعوبات بالغة في تنظيم صفوفهم ، بسبب كثرة عددهم ، وتفرقهم الشديد ، وانتشارهم في المعازل والبانتوستان والمدن والمزارع الأوربية . وكانت أقدم وأقوى منظمة أفريقية هي المؤتمر الوطني الأفريقي الذي أسسه - في عام ١٩١٢ - المحامون البانتو الذين تلقوا تعليمهم في نيوبورك ولندن . وأعرب المؤتمر عن استيائه من تجاهل قوانين جنوب أفريقيا لحقوق الأفريقيين ، وشن هجوماً عنيفاً على قانون الأراضي لعام

١٩١٣ ، وقوانين المرور ، وإلغاء حقوق الانتخاب الأفريقي الكيب في عام ١٩٣٥ ، وقوانين التفرقة العنصرية التي أصدرها هرتزوج في عام ١٩٣٦ .
وحين قرر المؤتمر الاشتراك في مجلس ممثلي الوطنيين الذي أسسه هرتزوج ، تشكل (مؤتمر عموم أفريقيا) من أجل تعويق هذا التعاون ، ووقع انقسام عنيف بين المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر عموم أفريقيا ، إلا أن المؤتمر الوطني ظل يتمتع بمركز ممتاز . وفي عام ١٩٤٦ انسحب المؤتمر الوطني من مجلس الممثلين ، وبدأ يركز جهوده على دفع الجماهير للمطالبة بالحقوق المتساوية . واحتج المؤتمر الوطني على نظرية التفرقة العنصرية في التعليم ، وطالب بإعداد الأفريقيين لمواجهة متطلبات الحياة الحديثة . وبعد عام ١٩٤٨ تقدم المؤتمر بعدد من المطالبات المشروعة من أجل تحقيق التقدم الأفريقي عن طريق الوسائل الدستورية ، واحتج على سياسة الوصاية الظالمة والتفرقة العنصرية التي وضعها مالان . وقد أكد - رئيس الوزراء - مالان في خطاب بعث به إلى ألبرت ج. لوثولي رئيس المؤتمر بأن « الفروق بين البيض والسود دائمة ، وأنها ليست من صنع الإنسان » . وأشار إلى أن القوانين الجديدة ليست ظالمة أو مهينة ، وإنما تمثل محاولة من جانب البيض للحفاظ على كياناتهم كطائفة مستقلة ، وحماية تراث البانتو . ورد المؤتمر الوطني على ذلك بتنظيم حملة هجوم على الحكومة في الذكرى الثلاثمائة للاستيطان الأبيض في البلاد ، وشكل الزعماء القبليون الذين يحظون بتأييد الحكومة تنظيمًا صغيراً ضعيفاً أطلق عليه (مؤتمر البانتو الوطني) . وكان هؤلاء الزعماء يأملون في الحصول على امتيازات في ظل مشروع إعادة توطين البانتو في معازلهم . ولما كان المؤتمر الوطني الأفريقي يحاول الحصول على الحقوق المتساوية في ظل السيطرة الأوروبية ، فقد بدأ يتعاون مع الحركات الهندية لتحقيق هذا الهدف . وكان الشيوعيون من بين الغربيين جميعاً هم الذين يرغبون في التعاون مع الحركات غير البيضاء على أسس متعادلة . ورفض (لوثولي) التعاون مع أي من العناصر الشيوعية ، إلا أنه أصبح من الصعب رفض مصدر التأييد الوحيد ، وهو التأييد الخارجي بعد أن زاد سخط ويأس الأفريقيين .

على أن الحكومة برفضها التعامل مع المؤتمر الوطني الأفريقي ، أو السماح للثقافات العمالية بممارسة نشاطها ، أو إصدار قوانين للنهوض بالعناصر الأفريقية التي انفصلت عن قبائلها - أغلقت في الواقع كل وسائل الاتصال مع الأفريقيين الذين يعيشون في المدن ، ومنذ عام ١٩٥٨ أخذ نفوذ المؤتمر القومي الأفريقي يضعف ، وظهر مؤتمر الوحدة الأفريقية الذي كان أكثر حيوية وتصلباً من سابقه . وكان يتزعم هذا المؤتمر الأخير روبرت سوبوكوي وهو أفريقي كان يقوم بتدريس لغات البانتو في جامعة ويت واترسراند (Witwatersrand) . غير أن المؤتمر الجديد كان يفترض إلى الهيكل التنظيمي ، وإلى مشاركة المؤتمر القومي الأفريقي القديم ، وكان يستهدف خلق دولة وطنية موحدة في أقرب وقت ممكن ، يتمتع في ظلها الأفريقيون بحقوق انتخابية كاملة ، ويفوق تعدادهم فيها كل العناصر الأخرى . وقد اضطرت المؤتمر القومي الأفريقي أن يتخذ موقفاً أكثر صلابة تجاه عدد من المسائل الهامة عندما أحس بمنافسة التنظيمات الأخرى له . وفي عام ١٩٥٩ وصل التذمر بين الأفريقيين إلى نقطة أفزعت الحكومة ، فليجأت إلى عزل القادة الأفريقيين والهنود بعضهم عن بعض نهائياً ، ومنعتهم من إدارة منظماتهم .

وكانت هذه الخطوة بالغة الخطورة ؛ لأنها حرمت الحركات الأفريقية من العناصر المتقدمة المتعققة وتركها في أيدي غير مدربة وغير مجدية ، ولكنها أكثر ثورية . وأعلن مؤتمر القومية الأفريقية بالإضراب العام وشجع الأفريقيين على إحراق تراخيص مرورهم . واتخذت مسيرة الاحتجاج شكل حملة مقاومة سلبية - إلا أن قننى الشرطة وحماسة الأفريقيين أديا إلى اندلاع أعمال العنف . وفي أواخر مارس عام ١٩٦٠ وقع صدام عنيف في شاربنيل (Sharpe ville) ، وهي مدينة تقع بالقرب من جوهانسبرج ، ولقى أكثر من ستين أفريقياً حتفهم في هذا الصراع ، وصرح بعض الشهود بأن « البوليس » أطلق الرصاص على الجماهير المنظاهرة من الخلف في أثناء هروبها . وتقول التقارير الرسمية إن الأفريقيين كانوا يهاجمون

بالحجارة . وأخذت الثورة التي اندلعت ضد تراخيص المرور ؛ لأن العمال الأفريقيين - لضالة أجورهم - لم تكن لديهم مدخرات تمكنهم من شراء الطعام والإمدادات اللازمة لإضراب طويل المدى . ومع هذا فإن هذه الثورة قد أدت إلى تشدد الحكومة في موقفها تجاه الأفريقيين .

وتعتبر الانقسامات المتزايدة في صفوف المعارضة البيضاء وغير البيضاء سمة من سمات جنوب أفريقيا في ظل حكم القوميين ، هذا ، وقد ضعفت قوة الحزب المتحد تدريجياً في ثلاثة انتخابات متتالية ، وفي عام ١٩٥٨ كان لا يزال يتمتع بأغلبية ضئيلة من الأصوات الشعبية . وفازت الحكومة بـ ١٠٣ مقاعد من ١٥٦ مقعداً ، أي أنها كانت تحتاج إلى مقعد واحد للحصول على أغلبية الثلثين . واختفت أحزاب الأقلية فترة قصيرة ، وترتب على النمو المستمر في قوة القوميين زيادة التذمر المنظم بعد ظهور نتائج الانتخابات . وقد وعدت بعض الأحزاب الجديدة ، وخاصة التقدميين والليبراليين بالعمل بإلغاء التفرقة العنصرية وتنمية التعاون بين مختلف العناصر . ورغم هذا فلم يعد أى حزب خارج أو داخل البرلمان بتحقيق المساواة أو الوحدة بين العناصر ، اللهم إلا الحزب الشيوعي شبه السري الذي كانت أهدافه سرية . وكانت كل الأحزاب المعتدلة الجديدة قد خرجت من الحزب المتحد الذي كانت قوته تتضاءل بسبب الانقسامات التي وقعت بين صفوفه . وما يشير الغرابة أن عودة الأحزاب الليبرالية إلى الظهور قد أدت إلى تفتيت المعارضة ودعم موقف حزب القوميين .

وقد عمل أنصار التفرقة العنصرية بنشاط وهممة ماحوظين لدعم مركزهم السياسى . وكان الموانون قد حردوا من حق الانتخاب ، وكان معظمهم يعرضون القومية . وقامت الحكومة أصدر القوميين البيض في جنوب غرب أفريقيا حق اختيار ممثلين لهم في البرلمان بعد أن ضمت هذه المنطقة إلى الاتحاد ، وقد تمخضت الأغلبية في المجلس التشريعى عن طريق الوزن المتساوي للمجموعات العرقية في الدولة لا محالة المردية ، ودعمت التعديلات ... رية (مركز ...) ...

فازت بأغلبية ضئيلة لتفوز بعدد كبير من المقاعد . وليس هناك أدنى شك في أن حزب القوميين قد استخدم التفرقة العنصرية - في أثناء المعارك الانتخابية - بكفاءة بالغ ، مؤكداً على جوانبها الإنسانية والوقائية في مناسبات كثيرة . ومبرزاً المخاوف العنصرية التقليدية في مناسبات أخرى . كما ظهرت مقدرة القوميين وقدرتهم في استغلالهم الجو السياسى المناهض للشيوعية . وقد فاز الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا في الانتخابات المحلية التي عقدت للأفريقيين في الكيب بمقعدين أحدهما في عام ١٩٤٨ والآخر في عام ١٩٤٩ . وتكهنت جرائد القوميين بوقوع أعمال التخريب . إلا أن الصحف التي تصدر بالإنجليزية قد حذرت من أعمال القمع سوف تزيد من نشاط الشيوعيين ، ولم تدرك الحكومة أن الشيوعية في مراحلها المبكرة سوف تستغل أية فكرة قد تثبت شعبيتها ، كما يظهر من استغلالها لحركة الحقوق الأفريقية . وعلى الرغم من هذا فقد أصدرت حكومة مالان قانون حظر الشيوعية الذي منح الدولة سطة تصفية وحظر نشاط أى تنظيم أو مصادرة أى منشورات تستهدف تنمية النشاط الشيوعي ، وكان القانون قد حرم الماركسية واللينينية ، بل وكل نشاط مماثل ، أو أية تنظيمات يكون هدفها إحداث تغييرات سياسية أو صناعية أو اقتصادية ، أو جماعية ، بالطرق غير القانونية . وكانت الحكومة تعتقد أنه لولا الشيوعية لعاش كل الأفريقيين في سلام ورحبوا بالتفرقة العنصرية .

وقد دمغت الحكومة عدداً كبيراً من الحركات بالشيوعية ، رغم أن نشاط بعضها لم يكن يرتبط بالماركسية أو بموسكو . وعلى هذا لم يكن هدف القوانين في الحقيقة حظر الشيوعية ، وإنما كانت هذه وسيلة استطاع القوميون عن طريقها حظر أنماط المعارضة المتعددة ، وخاصة الزعامات غير البيضاء ، والإرساليات التبشيرية التي لا تحظى بتأييد الحكومة ، وجماعة البيض في جنوب أفريقيا التي كانت تتجاذب مع أى من هذه الاتجاهات . وتمثل تطبيق قانون حظر الشيوعية في محاكمات المخيانة العظمى

التي عقدت في عام ١٩٥٦ ، وشملت هذه المحاكمات أكثر من ١٥٠ شخصاً من كل عنصر من العناصر . بما في ذلك أعضاء البرلمان والزعيم لوثللي Luthuli ، ورجال الكنيسة غير الهولنديين وعدد آخر من المواطنين الذيراليين . وبعد أربعة أعوام من الجلسات العلنية قضت المحاكم برفض هذه القضايا لعدم توافر الأدلة ، ولكن وسائل الدعاية الحكومية كان لها أثرها الفعال في إسكات الكثيرين عند توجيه النقد لنظام الحكم القائم .

وكان من بين أهداف القوميين القديمة إعادة إحياء « جمهورية الأفريكانرز » . وكان الحزب يعتقد أن سلطة الملكية البريطانية ، رغم كونها اسمية ، فإنها تشكل اعتماداً من الناحية النظرية - على الأقل - على سيادة جنوب أفريقيا وتعتبر عاملاً مساعداً على استمرار النفوذ الأجنبي في البلاد ، وأرجى تحقيق حلم استعادة التقاليد السياسية للمهاجرين - التي ترجع إلى القرن التاسع عشر . هذا في الوقت الذي كان حزب القوميين يعمل جاهداً ، من أجل تشديد قبضته على البرلمان . وفي عام ١٩٥٤ استقال مالان بعد ست سنوات من الحكم وخلفه ستريجدوم - إلا أنه توفي بعد ثلاث سنوات ، وجاء فير فوردي من بعده . وكانت الحكومة تترقب اليوم الذي تقف فيه الأغلبية المطلقة للناخبين البيض وراء فكرة قيام « دولة الأفريكانرز » . وفي عام ١٩٦٠ بدأ أن هذا الأمر على وشك أن يتحقق ، إذ أن تخفيض سن الانتخاب من ٢١ إلى ١٨ - أتاح الفرصة لمجموعة كبيرة من شباب الأفريكانرز لتبدل بأصواتها ، ثم وقعت حادثة شاريفيل التي زادت من مخاوف الأفريقيين . وأخيراً وقعت محاولة لاغتيال رئيس الوزراء فير فوردي ، ورغم أن القوائم بها كان من البيض المتحدثين باللغة الإنجليزية - فإنها أدت إلى زيادة الانقسام في صفوف مجتمع البيض ، وتفاقم الأمر بعد زيارة هارولد ماكملان رئيس الوزراء البريطاني للاتحاد في شهر فبراير عام ١٩٦٠ ، ذلك أنه حذر من « رياح التغيير » التي توشك أن تهب على أفريقيا البيضاء .

ودعت الحكومة إلى عقد استفتاء جمهوري وأشارت إلى أن المواليين من جنوب أفريقيا سوف ينفصلون عن هؤلاء الذين يتجهون بولائهم إلى الخارج . وفاز القوميون بـ ٥٢٪ من المقاعد مقابل ٤٧ مقعداً لمعارضيه ، وحصلوا بذلك على أغلبية ضئيلة لأول مرة وأعلنوا قيام الجمهورية في ٣١ مايو عام ١٩٦١ . وتطلب تغيير الدستور موافقة عدد من أعضاء الكومنولث الذين حاولوا حث فير فوردي على تعديل قوانين التفرقة العنصرية ، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات الطويلة التي اشتركت فيها كندا وعدد من البلدان الأفريقية والآسيوية ندد فير فوردي بالطريقة التي تطبق بها قوانين التفرقة العنصرية في هذه البلاد ، وأوضح أن رؤساء وزرائها يعانون من نزعة حب الانتقام . ولم يخضع فير فوردي لما أسماه بالتدخل الخارجي واستند إلى موافقة البرلمان لسحب طلب العضوية الجديد الذي تقدمت به جنوب أفريقيا ، وانسحب من المؤتمر وأعلن انفصال بلاده عن الكومنولث . وعين شارلز سوارت رئيساً للجمهورية بموافقة البرلمان ، وحل بذلك محل الحكومة البريطانية ، رغم أن السلطة الحقيقية ظلت في يد وزارة فير فوردي . وتحقيق الهدف النهائي لحزب القوميين قانوناً وعملاً ، فقد أصبح لجمهورية جنوب أفريقيا استقلالها الكامل ، وسيادتها ، وحضارتها المسيحية القومية التي صنعها الأفريكانرز .

المطالبة بالكيان الذاتى

تعرضت كل دولة من الدول الإحدى والثلاثين التى تعيش فيما وراء الصحراء الأفريقية ، لتغيرات كبيرة - فيما بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ - وحصلت اثنتان وعشرون دولة منها - من السنغال إلى تنجانيقا - على استقلالها . وتغير نظام الحكم فى غانا التى استقلت فى عام ١٩٥٧ ، وكذلك فى جنوب أفريقيا التى استقلت فى عام ١٩١٠ ، من ملكى إلى جمهورى . وحدثت تغيرات دستورية تمهيداً للاستقلال فى أربعة أقطار أخرى هى كينيا وأوغنده ، وراتندا - أورندى ، واتحاد روديسيا - نياسالاند . وبدأت الدولتان الباقيتان اللتان اعتبرتهما البرتغال - بحكم سياسة الاندماج - جزءاً لا يتجزأ منها ، تموجان بالاضطرابات . وكانت ليبيريا - التى حصلت على حريتها منذ أكثر من قرن - هى الوحيدة التى لم تتأثر إلا بقدر ضئيل من التغيرات التى طرأت على القارة .

وكانت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحدة فى كل هذه الأقطار الأفريقية ، وكان التوتر الزائد ملحوظاً فى أقل من ثلث هذه البلدان ، وأعمال العنف العلنية واضحة فى عشرين تقريباً . وحاولت معظم القوى الاستعمارية السابقة تحقيق مطالب الأفريقيين فى الحكم الذاتى ، دون أن تحاول استخدام العنف ، أو الإرهاب المباشر .

وكانت الزعامات غير البيضاء تخضع دائماً للنخبة الأوروبية المثقفة المناهضة للقبلية فى المنطقة الواسعة التى تقع بين جنوب أفريقيا والصحراء . هذه الجماعات قد حركها شعور داخلى معاد للإمبريالية ، وكانت غالباً تخشى من ضياع نفوذها المحلى ، وتقبلت بمحض إرادتها نمطا من القومية

الاقتصادية والسياسية التى طالما حركت السياسات والدبلوماسية الأوربية وترجع أسباب ظهور هذه القومية إلى النظام التجارى وأسلوب الحكم الذى وضعته القوى الاستعمارية الأوربية - ويرادونا الشك حول ما إذا كانت الأجيال المقبلة من الزعامات فى هذه البلاد سوف تتأثر بنفس الاتجاهات المعادية للإمبريالية والقرميات الانفصالية أم لا . ويبدو أن أتباع الزعامات الحالية على يقين من أن يجدوا تأييداً مستمراً للحركة القومية من العناصر الوطنية التى سكنت المدن أو انفصلت عن قيادتها . وقد زاد عدد أفراد هذه الجماعات الوطنية فى ظل الاستقلال عما كانت عليه فى ظل الحكم الأجنبى .

وستحل الجماهير الأفريقية - التى انفصلت عن قبائلها ، أو طبقة المتعلمين الأفريقيين التى أخذت فى الظهور - محل النخبة المختارة الحالية . ونأمل كثير من الدول الحديثة الاستقلال أن تتوحد العناصر المتحضرة وطبقة المتعلمين حتى يمكن إيجاد قاعدة تستطيع الوحدة والقوة الوطنية أن تنمو عليها . وتتعرض القومية غير البيضاء فى جنوب أفريقيا لخطر سيطرة الدهاء أو المتعصبين عابها - بعد أن حرمتها السلطات الحاكمة البيضاء من زعمائها المثقفين .

وتعتبر العنصرية عاملاً مؤثراً فى بعض المناطق ، فهى سمة تقليدية عملية يتصف بها الكيان المناهض للاستعمار فى غرب أفريقيا ، وسبباً رئيسياً للاضطرابات فى بعض مناطق شرق ووسط أفريقيا التى تمارس فيها هذه التفرقة . وتكمن جذور الكيان العنصرى فى معظم الأحيان داخل الجماعات البيضاء وغير البيضاء . فمخاوف جماعة منها تشير مخاوف الأخرى كما يحدث فى كينيا ، وجنوب أفريقيا ، والروديسيتين ، ولا يوجد مثل هذه المشكلة فى شمال أو غرب نهر الكونغو ، أما فى تنجانيقا فقد سويت هذه المشكلة تماماً .

وقد حققت القومية - سواء قومية السود أو البيض - ذاتها فى معارضة

كل من القباية والاستعمار : وكان تركيز حركات الاستقلال الوطنية - حتى في الكونغو البلجيكي السابق - على طبقة صغار المزارعين أكبر من تركيزها على طبقة المستأجرين أو الحضريين الأفريقيين . ويعبر الكيان الوطني عن نفسه في مطالبته بزيادة فرص التعليم ، وزيادة الإشراف المحلي على التنمية الاقتصادية وعوائلها والجهاز السياسي الذي يمكن من خلاله تحقيق هذه الأهداف ، وتؤدي المعارضة الأجنبية لهذه المطالب إما إلى اليأس أو التهور . وبالتالي تفتد الرغبة في استغلال الموارد استغلالاً مناسباً والحفاظ عليها وفي خلق قواعد اقتصادية واجتماعية سليمة في غمرة تحدى العنف والاستبداد ، ويبدو أن الخطر الشيوعي يتركز في ثلاثة مجالات . فأى نشاط غربي يذكر بالاستعمار الاقتصادي أو السياسي يمكن أن يعنى الوطنيين عن خطر الأساليب الشيوعية ويبرز وعودها البراقة ، ثم في الانقسامات الداخلية أو الفشل الاقتصادي الذي يمكن للشيوعية إرجاعه إلى أسباب غير حقيقية ، وأخيراً في عدم قدرة الدول الغربية على إدراك أن أية حكومة أفريقية - تطالب بزيادة رأسمالها الضئيل - لا تستوحي بالضرورة أفكار موسكو .

هذا وفي مجال السياسة الدولية - تركز معظم الدول الأفريقية على القضايا التي ترتبط بتدعيم استقلالها والحفاظ عليه أكثر من اهتمامها بسياسات القوى . ويرجع كثير من حياد أفريقيا ، لا إلى عدم اقتناعها بالسياسات الأخرى ولكن إلى اعتقادها بأن الأفضل لها أن توجه مواردها المحدودة للحاق بالركب العالمي . ومن وجهة نظر الأفريقيين ، فإن أية محاولة لجعل القارة تنحاز إلى أى جانب أو لتقسيمها إلى تكتلات - تعتبر تعويقاً لعملية إيجاد حلول مناسبة للمشاكل الإقليمية . ويلاحظ كثيرون من الأفريقيين أن عملية البقعة (أى التقسيم) - التي أصبحت تجري في عروق الأمم الجديدة ينظر إليها في القارة الأفريقية بخوف ورهبة . ومع هذا فإن الوحدة الأفريقية يبدو أنها لا تناسب متطلبات كثير من الدول الأفريقية التي تحس باختلافات بيئة في ثقافتها وآرائها عن جيرانها - وتجرى محاولات لتنمية

التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأفريقية على أن يكون ذلك أساساً بينها ، بيد أن هذه المحاولات لم تثبت بعد نجاحها . وقد شكلت غانا وغيينيا ومالي اتحاداً خطط له على الورق ، وكان يربطها معاً إحساس مشترك بالخوف من الاستعمار الجديد والإمبريالية ، واشتركت معظم المستعمرات الفرنسية السابقة في « مجموعة البرازافيل الاثني عشر » التي تهدف إلى تنسيق نشاط الدول المستقلة ، هذا وربما يخدم الكومنولث كوسيلة للتعاون بين الدول المشتركة فيه وخاصة بعد أن أدى انفصال جنوب أفريقيا منه إلى تنسيق وحدة مبادئه . وأصبح لغانا دور قيادي في المباحثات التي تهدف إلى تنسيق التعاون بين الدول الأفريقية . ومع هذا فإن آراء الرئيس نكروما الذي يجاهر بأن هناك إجماعاً عاماً وشاملاً بين الدول الأفريقية - لا تحظى بتأييد الجميع - بشأن كل المسائل الهامة تقريباً . وتقابل محاولات تحقيق الوحدة الأفريقية من جانب مصر والمغرب - وهما دولتان قويتان سكانهما من البيض ، وتقعان شمال الصحراء ، باحترام وتقدير ، لكنها تقابل بمحفظ ملحوظ من جانب بعض الدول .

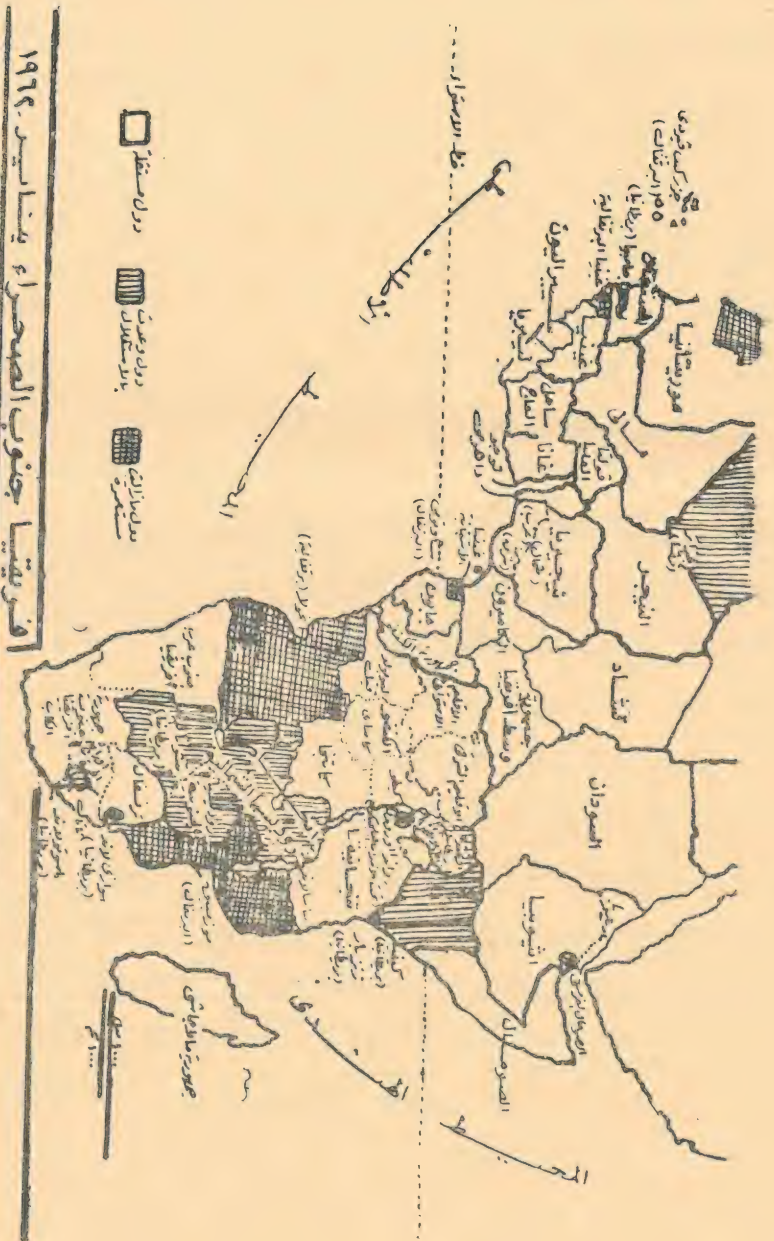
وقد تحقق للأفريقيين فيما وراء الصحراء كيانهم في القرن العشرين ، وأصبحوا يهتمون بعلاقاتهم ببقية أقطار العالم . وقد أكدت العناصر البيضاء والزنجية والآسيوية والمختلطة رغبتها في تحقيق التنمية الذاتية والاستقلال وتأكيد طابعها المتميز . ولم تجسم بعد منازعات عديدة نشبت بين هذه الجماعات ، وأصبحت لأفريقيا - كالقارات الأخرى - وحدتها وكيانها الذي يتألف من قوى متعددة لها سماتها المتميزة ، ولكن لها دورها في تشكيل التاريخ البشري .

(۱) خاسته

رأينا في الصفحات السابقة كيف أن الأفريقيين أسهموا بنصيب وافر في الحضارة الإنسانية منذ أقدم العصور ، فقد كان لهم تاريخهم المتمسم بالحركة والنشاط ، وكانت لهم حضاراتهم المميزة لهم ، ورغم أن كثيرين من الكتاب سواء عن عمد أو عن علم معرفة ، قد درجوا على ترديد أن الأفريقيين - خاصة في الأقاليم الواقعة جنوب الصحراء - لم يكن لهم تاريخ حضارى ، وأن أول عهدهم بالحضارة والمشاركة فيما يدور حولهم من أحداث يرجع فقط إلى القرن الخامس عشر أو قرب ذلك حين بدأ المستعمرون الأوروبيون يترقون أبواب هذه القارة ، متذرعين بأن عليهم رسالة إنسانية يقومون بها هي نشر الحضارة والدين بين ربوع القارة التي أطلقوا عليها اسم «القارة المظلمة» فإن الدراسات المجادة المحايدة الحديثة أثبتت عكس ذلك ، وكشفت عن صفحات ناصعة من العمل والكفاح والتفاعل المشعر بين الأفريقيين وبين بيئاتهم التي عاشوا فيها ، بل كشفت عن حضارات زاهرة قامت ونمت في ربوع القارة الأفريقية في عصور مبكرة ، على حين كانت شعوب كثيرة من التي نطاق عليها اليوم صفة التخضر والمدنية لاتزال تعيش عيشة بدائية أقل حضارة وأقل مستوى مما كانت عليه بعض الشعوب الأفريقية .

وإذا كانت الكشوف الجغرافية في العصر الحديث قد أمّأت اللثام عما بداخل القارة الأفريقية وأتاحت الفرصة أمام الراغبين في التوغل لداخل القارة الأفريقية ، ومعرفة المجهول عن أرضها ومن عليها من سكان ونبات وحيوان وما في باطنها من ثروات ، فإن ما ظهر لأول وهلة من ثروات هذه

(١) حاولنا في هذه الخاتمة أن نلقى بعض الضوء على التطورات التي طرأت على القارة منذ سنة ١٩٦١ وهي السنة التي انتهى إليها المؤلف حتى اليوم ، دون تفصيل أو إسهاب لأن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة (د . شوقي الجمل) .



القارة المبكر أسال لعاب المغامرين والطامعين في الثراء السريع ، وترتب على هذا أن تعرضت القارة الأفريقية لموجة غزو استعماري وصلت إلى درجة التطاحن على امتلاك المناطق الغنية في القارة ، وكاد الأمر يؤدي إلى حروب بين الدول الأوروبية المتصارعة على ثروة هذا المنجم خاصة حين أخذ الحال يضيق بالتدريج أمام الدول الأوروبية الطامعة في بسط نفوذها على المناطق الصالحة من القارة الأفريقية لتحقيق أهدافها ، لكن تداركت الدول الأوروبية المنافسة الأمر فعمدت المؤتمرات لتنظيم عملية الاستعمار ووضع القواعد التي يمكن أن تلزم بها هذه الدول لمنع التصادم بينها ، كما عقدت الإتفاقيات بينها لتعيين الحدود للمناطق التي تستطيع كل منها أن تمارس نشاطها فيها ، ومن أبرز المؤتمرات التي عقدت في هذا الشأن مؤتمر برلين ١٨٨٤ / ١٨٨٨ الذي سعى لعقده بسمارك زعيم ألمانيا الذي ادعى أن الهدف من هذا الاجتماع هدف إنساني يخت يتعلق بتعمير القارة الأفريقية ونشر الحضارة فيها ، لكن كشفت الأحداث التالية عن الهدف الحقيقي من اجتماع المستعمرين . فقد اندفع المستعمرين بكل قواهم لوضع أيديهم على كل ما أسكنهم الوصول إليه في هذه القارة ، واستباحوا في سبيل ذلك كل وسيلة فأصبح ظهر القارة ين من التمزيق الذي لا ضابط له ، وجسمها ين من كثرة ما استنزف من خيراته . أما الثقافات الوطنية في القارة وغيرها من مظاهر حضاراتها الزاهرة السابقة فقد داستها أقدام المستعمرين وكتمت أنفاسها وطمست معالمها ، وامتدت يد المستعمرين إلى الثروة البشرية للقارة ، كما امتدت إلى غيرها من ثرواتها (١) ، فظلت أفريقيا منذ ذلك التاريخ ، مصدراً للعبيد ، واستغلت الدول الاستعمارية هذه الثروة واعتبرتها مادة كباقي المواد التي يتداولها التجار ، وأصبح الأفريقي - سواء بقى في بلاده أم أسر ونقل ليباع في

(١) يمكن أن نقدر أهمية الثروة الإفريقية إذا علمنا أنها تمثل ٩٨٪ من الماس العالمي ، ٧٠٪ من زيت النخيل ، ٦٨٪ من الكاكاو ، وأكثر من نصف ذهب ويورانيوم العالم هذا بالإضافة إلى الثروات الأخرى .

أسواق النخاسة - أداة تعمل لاسد مطالب ورغبات السادة الأوروبيين : واستحالت القارة الأفريقية نتيجة لذلك إلى أرض تكاد تكون مهجورة يسودها الدعر وتظهر فيها بجلاء آثار النهب والتخريب ، وأدى ذلك بالطبع إلى نكسة حضارية بالنسبة للحضارات الأفريقية الصحيمة ذات الطابع الخاص ، ويعبر عن ذلك خبر تعبير (الدكتور ديبوا) الذي أسر أحد أجداده على شاطئ غينيا ، وحمله تجار الرقيق أمريكيًا لتعميرها ، فيقول : « ليس من المبالغة في شيء أن يقال إن تجارة الرقيق قد كلفت أفريقيا ألف مليون نسمة ، ومع ذلك ما زال بعض الباحثين ينقبون حتى اليوم عن أسباب انتكاس الحضارة في تلك القارة ! » .

وقد اختلفت أساليب ونظم الحكم التي اتبعتها الدول الأوروبية في مستعمراتها الأفريقية ، فمثلاً جنحت فرنسا إلى (الحكم المباشر) ، واتبعت إنجلترا نظام (الحكم غير المباشر) لتستطيع أن تستفيد من المؤسسات الوطنية الموجودة وتطويعها داخل أدوات الحكم والإدارة الجديدة التي أوجدتها .

وواجه الأوروبيون - في القارة الأفريقية - حركات وطنية عنيفة ، وقفت منذ البداية في وجه تغلغلهم الاستعماري في القارة ، وحاربت بشجاعة في سبيل حريتها وحققها الطبيعي في بلادها وخيرات هذه البلاد . وأن استطاعت الأسلحة الأوروبية المتقدمة أن تغلب على هذه الحركات البطولية ، لكن الأفريقيين كانوا يتحينون الفرص لمعاودة الجهاد في سبيل تخلص بلادهم من نير الاستعمار الذي صيغ كل بقعة تقريباً في القارة الأفريقية حتى أصبحت الخرائط التي ترسم للقارة تبدو وهي ملطخة بألوان متعددة كل يرمز للدولة الأوروبية المستعمرة .

ومع أن الدول الاستعمارية تذرعت - لفرض سيطرتها على الأفريقيين - بالدوافع الإنسانية ، وبواجبها في الأخذ بأيدي الأفريقيين (م - ٤١ - أفريقيا)

مجالات التعليم والنهضة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك من مجالات التقدم ، حتى يصلوا إلى المرحلة التي تؤهلهم لحكم أنفسهم بأنفسهم - فلأن ما قامت به الدول الاستعمارية في هذه المجالات ضئيل لا يتناسب بحال مع ما استنزفته هذه الدول من خيرات القارة وجهود أبنائها . وقد ترك أمر هذه الخدمات في غالب الأحيان لجهود الجمعيات التبشيرية ومواردها المحدودة ، ولم تتسلم الإدارات الحكومية تبعة هذه الخدمات المطلوبة إلا أخيراً ، وقد وجه الجزء الأكبر من هذه الخدمات لخدمة المصالح الاستعمارية ، كمد السكك الحديدية لمناطق الاستثمار الأوروبية دون مناطق التجمعات السكانية الأفريقية أو لخدمة المستوطنين البيض .

وأدى تمتع الأقلية البيضاء بامتيازات خاصة وحرصها ألا يفلت منها زمام الحكم والإدارة في المستعمرات الأفريقية وألا يصل الأفريقيون إلى درجة مادية وثقافية ومعنوية تمكنهم من حكم أنفسهم بأنفسهم ، أو المشاركة الفعلية في هذا الحكم ، إلى نشأة التفرقة العنصرية ، وهي مشكلة بغضبة معقدة تعاني منها الآن مناطق كثيرة من القارة الأفريقية .

وقد عانى الأفريقيون الكثير من ويلات الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ورغم أنه لم تكن لهم مصلحة واضحة من هذا الفريق أو ذاك من الجانبين المحاربين فقد شارك الآلاف من الأفريقيين في هاتين الحربين كما شاركت بلادهم بمواردها ومنشآتها في خدمة مصالح السادة الأوروبيين ، وبقدر ما عانى الأفريقيون من ويلات هذه الحروب بقدر ما كانت تطالعهم مستقبل أفضل تسود فيه مبادئ الحرية والمساواة ، خاصة أن هذه الحروب الدامية التي خاضتها البشرية قد زعزعت المبادئ والادعاءات الاستعمارية ، وأدت هذه المحنة التي مرت بها البشرية والتي كلفتها ثمناً باهظاً من دماء أبنائها ومن ثروتها الاقتصادية والعمرانية والحضارية - إلى تفكير الشعوب والحكومات في إيجاد سبيل يضمن للبشرية حياة أكثر اطمئناناً وسلاماً واستقراراً وكان هذا هو الدافع للتفكير في (عصبة الأمم) ،

ثم في هيئة (الأمم المتحدة) ، وقد اعترف ميثاق الأمم المتحدة بحق جميع الشعوب في أن تتمتع بحريتها واستقلالها واستغلال مصادرها وثرواتها لصالحها .

ورأى الأفريقيون في هذا بارقة أمل في أن يظفروا بهذه الحقوق التي كفلتها الهيئة الدولية واعترفت بها دول العالم أجمع .

وأدت هذه الأحداث كلها بالطبع ، وما أتاحته هذه الظروف من اتصال بين الأفريقيين غيرهم من الشعوب ، وما أثارته من صراع فكري حول حقوق الأفراد والشعوب المختلفة إلى نمو الوعي القومي في الدول الأفريقية ، لدرجة أنه أصبح من العسير على الدول الاستعمارية أن تبقى قبضتها على هذه الدول .

وقابلت بعض الدول الأوروبية الاستعمارية حركة اليقظة الأفريقية هذه بمحاولة عنيدة للنصل لتيار التحرر الأفريقي ، لكن كان هذا التيار جارفاً وقريباً ، في حين أدركت بعض الدول الاستعمارية الأخرى حقيقة هذه اليقظة الأفريقية ومدى قوتها فخضعت للأمر الواقع ، وحاولت أن تكسب من قيام علاقاتها مع الدول الأفريقية المتطلعة للاستقلال والحرية على أسس جديدة تستند إلى التعاون والمحبة والمساهمة والإدراك الكامل للمصالح المشتركة ، بدلاً من القهر والقوة والابتزاز الاقتصادي .

وأخذت الدول الأفريقية الواحدة تلو الأخرى ، تحطم القيود التي رزحت تحت نيرها سنين طويلة ، ففي مارس (١٩٥٧) تحررت غانا ، وفي عام (١٩٥٨) قامت بجمهورية غينيا المستقلة ، وكان عام (١٩٦٠) عام أفريقيا بحق ، فقد شهد هذا العام تحرر عدد كبير من شعوب ودول القارة ، وانضمت لعضوية الأمم المتحدة في هذا العام ثلاث عشرة دولة أفريقية جديدة مستقلة هي : الكامرون ، مالا جاشي ، الصومال ، الكونغو (ليوبولد فيل) ، وداهومي ، فولتا العليا ، ساحل العاج ، الكونغو (برازافيل) وجابون ، أفريقيا الوسطى ، النيجر ، توجو .

واستمرت حركات التحرر الأفريقي حتى لم يبق للمستعمر اليوم - كما يتضح من الخريطة المرافقة - إلا جيوب استعمارية قليلة لن تلبث القوة الاستعمارية الغاشمة أن تجبر على الجلاء عنها تاركة البلاد لأهلها أصحاب الحق الطبيعي فيها .

وقد أدرك الأفريقيون من خلال معاركهم مع الاستعمار أن سلاح التفرقة هو أقوى سلاح يطعنهم به عدوهم ، وأن الوحدة هي أقوى صخرة تتحطم عليها قوة المستعمر وأطماعه . وأدى هذا إلى أن يجتمع قادة حركات التحرر الأفريقية في مؤتمرات متتالية بهدف توحيد جهود الدول الأفريقية حتى تستطيع أن تكون قوة واحدة تجابه الاستعمار ومؤامراته ، وتتحدى خططه وأساليبه ، وتعمل في نفس الوقت لتنهض وتعوض ما فاتها نتيجة السنين الطويلة التي رزحت فيها تحت نير الاستعمار .

وقد تعددت المؤتمرات الأفريقية وانتهت بإعلان ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣ في أديس أبابا التي تقرر أن تكون مقرأ دائماً للسكرتيرية المنظمة .

وتبنت المنظمة القضايا الأفريقية الهامة وفي مقدمتها قضية تحرير المناطق التي لا تزال تحت نير الاستعمار مثل : أنجولا وموزمبيق ، وغينيا (بيساو) . وكذلك مشكلة التفرقة العنصرية البغيضة في جنوب أفريقيا وفي روديسيا . وكان على المنظمة أن تواجه مشكلات حساسة أخرى كمشكلات الحدود بين الدول الأفريقية ، مثل مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر ، وبين أثيوبيا والصومال ، وبين فولتا العليا وغانا .

كذلك مشكلة اللاجئين الأفريقيين إلى دول أخرى مجاورة لدولهم أو بعيدة عنها ، وهي مشكلة بلغت من حدتها أنها أدت في وقت من الأوقات إلى انشقاق أربع دول أفريقية هي : النيجر ، وفولتا العليا ، وساحل العاج ، وتوجو - على الوحدة الأفريقية .

هذا بالإضافة إلى مشكلات التنمية والمشكلات الاقتصادية في الدول

الأفريقية المترسبة من عصر الاستعمار الطويل ، فقد أدركت هذه الدول أنها لا يمكن أن تطمح إلى استقلالها السياسي إذا لم يتحرر اقتصادها من سيطرة الاستعمار الذي حرص على أن تبقى الدول الأفريقية مصدراً للخامات التي تحتاج إليها مصانعها وعلى عرقلة عملية التصنيع في هذه الدول حتى تظل سوقاً رائجة لمنتجاته ، كما تستطيع الدول الصناعية بذلك أن تتحكم في مصادر الثروة والتحويل في الدول الأفريقية ، وبذا تتحكم في مختلف أعصاب الحياة فيها . هذا بالإضافة للمشكلات الثقافية ، وهي مشكلات ليست أقل عنفاً من المشكلات السياسية والاقتصادية ، فقد حرصت الدول الاستعمارية على القضاء على المقومات القومية في الدول الأفريقية ، وفي مقدمتها الثقافات واللغات الوطنية ، فأصبحت لغة المستعمر هي اللغة الرسمية في المستعمرة وتاريخه وحضارته هي التي تدرس حتى في مدارس الأفريقيين ، فخرجت أجيال من الأفريقيين تجهل كل الجاهل تاريخها وحضارتها بل ولغتها ، وأمام عوامل الترسب ، وإزاء ضرورات الحياة ، أصبحت تتجلى لإرضاء المستعمر عن طريق التلون بحضارته ومجاراته في أسلوب حياته ، وكانت نتيجة هذا على المدى الطويل باللغة الأثر في قطع صلات الأفريقيين بماضيهم وحضارتهم الأصيلة .

أما في المجال الاجتماعي فقد حرص المستعمر على تطبيق سياسة (فرق تسد) . وترتب على هذا أن قرب إليه قلة مختارة من الأفريقيين قبلت العمل معه ، ففجها من الامتيازات والحقائق ما حرم منه غالبية إخوانهم الأفريقيين ، وهكذا انقسمت المجتمعات الأفريقية واضطربت الحياة فيها وأصبحت تعاني من العديد من المشكلات التي تعوق تقدم هذه المجتمعات وسيادة روح التعاون والتضافر بين أفرادها ، فكان على الدول الأفريقية أن تواجه هذه المشكلات الاجتماعية أيضاً .

هكذا تميزت هذه الفترة من تاريخ أفريقيا التي تبدأ من عام ١٩٦٠ الذي تحرر فيه عدد كبير من هذه الدول حتى وقتنا هذا - بكفاح بطولي

مرير من الدول الأفريقية المستقلة حديثاً لمواجهة مشكلات عصر ما بعد الاستقلال ، وكانت هذه المشكلات كما أوضحنا متنوعة ، وفي ميادين متعددة ، وإن اختلفت في مظهرها وطابعها عن الكفاح في الفترة السابقة في سبيل نيل الحرية والاستقلال - لكن الكفاح في هذه المرحلة لم يكن أقل ضراوة وأهمية من الكفاح في المرحلة السابقة ، فالمحافظة على الاستقلال أشق وأصعب من الكفاح في سبيله ، كما أن البلاد الأفريقية - كما ذكرنا - خرجت من معركة التحرير مثخنة بجراحها والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها في غاية الاضطراب والتدهور .

وكان على الدول الأفريقية في هذه المرحلة أن تواجه كل هذه المشكلات في الوقت الذي تحاول فيه أن تلحق بركب التقدم والحضارة الذي كان يسير بخطى واسعة .

ولحققت الكثير من الدول الأفريقية في هذه المرحلة نجاحاً رائعاً في كثير من هذه الميادين التي ذكرناها ، وكان كفاح الأفريقيين ونجاحهم هنا - رغم الصعوبات التي تواجههم - دليلاً قاطعاً على مبلغ ما يمكن أن يحققه الإنسان الحر متى توافرت له العزيمة ووضح الهدف .

ففي مجال التصنيع مثلاً خطمت بعض البلاد الأفريقية خطوات شاسعة ولحققت بالدول الصناعية الكبرى أو كادت ، ولعل نجاح مصر العربية في هذا المجال يعتبر من الأمثلة الواضحة الحية .

ويقال مثل ذلك على المتغيرات الاجتماعية ، وعلى ما تحققت في ميادين الثقافة وغيرها من الميادين .

وكان تكاتف هذه الدول وشعورها بوحدة الهدف ويتشابه المشكلات التي تواجهها كفيلاً بأن يدفع بها إلى التضامن والتكاتف والتعاون لتحقيق مصالحها المشتركة .

على أننا لا بد أن نشير إلى أن تاريخ حركة الكفاح الأفريقية في هذه الميادين المختلفة التي أشرنا إليها مجرد الإشارة يحتاج إلى تسجيل وكتابة ودراسة واعية وتقييم لتسترشد هذه الدول بدروس الماضي وهي تخطط لمستقبلها .

كما أننا لا بد أن نذكر أيضاً أن الدول الأفريقية في مرحلة البناء هذه التي تلت عصر الاستعمار كان عليها أن تواجه أطماع الاستعمار الذي ظهر في ثوب جديد واستخدم وسائل جديدة بهدف أن يحقق عن طريقها ما أصبح متعلزاً أن يتحقق بالأساليب الاستعمارية القديمة .

وأناحت الظروف التي تمر بها الدول الأفريقية فرصة حاول الاستعمار أن يستغلها ، فقدمت بعض الدول الاستعمارية عروضاً اقتصادية ، وعروضاً للتنمية والغروض وغير ذلك كانت كفيلاً بأن تغري الدول الأفريقية بقبولها . وهذه المساهمة من الدول القادرة في التعمير والبناء الاقتصادي وغيره من المجالات في الدول الأفريقية ليست أمراً مهيئاً في حد ذاته ، بل لعله واجب كانت الأوضاع التي وصلت إليها الدول الأفريقية نتيجة عمليات الابتزاز والاستغلال تختمه على هذه الدول الكبيرة كضريبة هينة ، مقابل ما ظلت تجنيه من الدول الأفريقية طرال عصر الاستعمار .

لكن المشكلة جاءت نتيجة أن هذه المساهمة لم تكن للأسف في كثير من الأحيان سوى طعم للتدخل من جديد في شئون الدول الأفريقية وتسيير سياساتها حسب أهواء الدول الكبرى .

وتفنت كثير من الدول الأفريقية في الفترة الأخيرة إلى هذا الأسلوب الجديد للاستعمار وقاومته .

وهذا كله يلقي الضوء على نوع المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية في هذه المرحلة من كفاحها ، وإذا كانت بعض هذه الدول لم تستطع أن تقطع كل الأوصال التي كانت تربطها بهذه أو تلك من الدول الأوروبية الكبرى - لكن لا شك في أن الصورة التي يكونها الدارس لتاريخ الدول الأفريقية في هذه المرحلة صورة مشرقة مطمئنة تبشر بمستقبل طيب .

فقد أصبحت هذه الدول تأعب دوراً رئيسياً في المشكلات العالمية لا الأفريقية فحسب ، وأصبح لها صوت مسموع في المحافل الدولية بعد أن كانت أمورها هي نفسها تحل بعيداً عن أفريقيا وفي عواصم الدول الكبرى

وأصبحت الدول الكبرى تعمل لها كل حساب :
وخططت هذه الدول في مجال التقدم العلمى خطوات واسعة وثابتة ،
وكذلك في مجال التنمية الاقتصادية وغيره من المجالات .

وأصبحت المشكلات الأفريقية التى تمس دولة منها أو أكثر موضع
اهتمام من الدول الأخرى كافة ، وأصبحت جيوب الاستعمار الباقية تشعر
بضغط حركات التحرر الأفريقى التى تؤازرها دول القارة كلها أكثر من
أى وقت آخر - حتى أصبح لا مفر للدول الاستعمارية مهما حاولت المقاومة
أو العناد - من أن تسلم بالأمر الواقع وترحل تاركة البلاد لأهلها يمارسون
فيها حقهم الطبيعى فى الحياة الحرة الكريمة .

إن دراسة هذه المرحلة من تاريخ قارة أفريقيا يحتاج - كما ذكرنا -
إلى وقت أطول ومجال أوسع ، لكن لعل هذه الصفحات قد فتحت المجال
أمام مثل هذه الدراسة بإلقائها الأضواء على بعض المشكلات التى كان على
الدول الأفريقية أن تجابهها فى هذه المرحلة . كما أن الكثير من أحداث هذه
الفترة وتفاصيلها يحكم أحداثها ، أو يحكم ما قد تفرضه الظروف نفسها من
واجب السرية والكمائن ، لم يكشف النقاب عنها بعد بحيث يستطيع المؤرخ
أن يكتب عنها وهو مطمئن البال مرتاح الضمير ، لكن الغد كفيل بكشف
ما خفى اليوم من حقائق التاريخ .

ولعلنا نجد من الأفريقين أنفسهم من يعكف على دراسة تاريخ هذه
الفترة من الكفاح الأفريقى دراسة محابدة وجادة :

والله ولى التوفيق . . .

د : شوقى الحمل

١- بيان بالكتب والمراجع

١ - مراجع عامة

(١)

أولاً : مؤلفات بليوجرافية

- American Historical Association *Guide to Historical Literature*. New
York, 1961. Pages 78-82, 404-421, 423-426, 745-757, 760-769.
American Universities Field Staff. *A Select Bibliography: Asia, Africa,
Eastern Europe, Latin America*. New York, 1960. Pages 195-
253.
Conover, Helen F. (comp.). *Africa South of the Sahara, a Selected
List of Writings, 1951-1956*. Washington, 1957.
———. *Introduction to Africa, a Selective Guide to Background
Reading*. Washington, 1952.
———. *Research and Information on Africa: Continuing Sources*.
Washington, 1954.
International African Institute. *Select Annotated Bibliography of
Tropical Africa*. New York, 1956.
Mendelssohn, Sidney. *Mendelssohn's South African Bibliography*. 2
vols. London, 1910.
Porter, Dorothy (ed.). *A Catalogue of the African Collection in the
Moorland Foundation, Howard University Library*. Washing-
ton, 1958.
Price, Frank W (ed.), and Robert L Lehman (comp.). *Africa*

(*) (Some of the more outstanding works are starred [*])

ملاحظة : قيزت بعض المراجع الأكثر أهمية بالنسبة للموضوع بعلامة *
(١) أى يحتوى على بيان بالكتب والمراجع الأخرى التى عالجت الموضوع والتعريف بها

- **Survey of Race Relations in South Africa*. Johannesburg, 1947 ff. Annual.
Tanganyika Notes and Records. Dar es Salaam, 1936 ff. Semiannual.
Transactions of the Historical Society for the Gold Coast and Togoland. Achimota, 1953 ff. Irregular.
Uganda Journal. London, 1934 ff. Semiannual.
United Empire. London, 1909 ff. Bimonthly.
 **Zaire*. Brussels, 1947 ff. Monthly.

ثالثا : أجناس - لغات - والمراجع التي تعالج علم ما قبل التاريخ

- *Alimen, Hennette (A. Broderick, transl.). *The Prehistory of Africa*. London, 1957.
 *Bascom, William R., and Melville J. Herskovits (eds.). *Continuity and Change in African Cultures*. Chicago, 1958.
 Caton-Thompson, Gertrude. *The Zimbabwe Culture, Ruins and Reactions*. Oxford, 1931.
 *Cole, Sonia. *The Prehistory of East Africa*. Harmondsworth, 1954.
 Forde, Cyril D. (ed.). *African Worlds: Studies in the Cosmological Ideas and Social Values of African Peoples*. London, 1954.
 Fortes, Meyer, and Edward E. Evans-Pritchard (eds.). *African Political Systems*. London, 1940.
 Frobenius, Leo. "L'art africain," *Cahiers d'art*. (Paris, 1931). Pages 7-55.
 *Greenberg, Joseph H. *Studies in African Linguistic Classification*. New Haven, 1955.
 Leakey, L. S. B. *The Stone Age Races of Kenya*. London, 1935.
 ———. *Adam's Ancestors*. (4th ed.) London, 1953.
 Lhote, Henri. "Peintures préhistoriques du Sahara." (Catalogue of exhibition) Paris, 1958.
 *———. *La découverte des fresques du Tassili*. Paris, 1958.
 Murdock, George Peter. *Africa: Its Peoples and Their Culture History*. New York, 1959.
 Ottenberg, Simon and Phoebe (eds.). *Cultures and Societies of Africa*. New York, 1960.
Proceedings of the 1st Pan-Africanist Congress on Pre-History. Oxford, 1952.
 Radcliffe-Brown, Alfred R., and Cyril D. Forde (eds.). *African Systems of Kinship and Marriage*. London, 1950.
 Royal Anthropological Institute. *Early Human Remains in East Africa*. Cambridge, 1933.
 Smith, Edwin W. *The Golden Stool: Some Aspects of the Conflict of Cultures in Africa*. (2nd ed.) London, 1927.

- South of the Sahara: A Selected and Annotated Bibliography of Books in the Missionary Research Library*. New York, 1959.
 Ragatz, Lowell J. *A Bibliography for the Study of African History in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. Washington, 1943.
 South African Public Library. *A Bibliography of African Bibliographies, Covering Territories South of the Sahara*. (3rd ed.) Capetown, 1955.
 University of Cape Town. *Bibliographical Series*. Cape Town, 1941 ff.
 Wieschoff, Heinrich A. *Anthropological Bibliography of Negro Africa*. New Haven, 1948.

ثانيا : دوريات ومجلات

- **Africa*. London, 1928 ff. Quarterly.
 **Africa Report* (formerly *Africa Special Report*). Washington, 1956 ff. Monthly.
Africa South. Capetown, London, 1956 ff. Bimonthly.
African Abstracts. London, 1950 ff. Quarterly.
African Affairs. London, 1901 ff. Quarterly.
 **African Studies* (formerly *Bantu Studies*). Johannesburg, 1921 ff. Quarterly.
African Studies Bulletin. New York, 1958 ff. Quarterly.
The Archives Year Book for South African History. Capetown, 1938 ff. Annually.
Archivos. Madrid, 1947 ff. Quarterly.
 **Bulletin de l'Institut Français d'Afrique Noire*. Dakar, 1939 ff. Irregular.
East African Studies. Nairobi, 1953 ff. Irregular.
Ethnographic Survey of Africa. London, 1950 ff. Irregular.
Études Congolaises. Léopoldville, 1961 ff. Bimonthly.
Handbook of African Languages. London, 1952 ff. Irregular.
Journal de la Société des Africanistes. Paris, 1931 ff. Irregular.
 **Journal of African History*. Cambridge (Eng.), 1960 ff. Semiannual.
Journal of Racial Affairs. Stellenbosch (S. Africa), 1949 ff. Quarterly.
Journal of the Historical Society of Nigeria. Ibadan, 1956 ff. Annual.
Notes Africaines. Dakar, 1939 ff. Irregular.
Nyasaland Journal. Blantyre, 1948 ff. Semiannual.
Race Relations. Johannesburg, 1933 ff. Quarterly.
Revue de l'histoire des colonies françaises. [Title varies.] Paris, 1913 ff. Quarterly.
Rhodes-Livingstone Papers. Livingstone (N. Rhod.), 1938 ff. Semiannual.

- mento e conquista dos mares e terras de Oriente [1552]. (6th ed.) 4 vols. Lisbon, 1944-46.
- Barth, Henry. *Travels and Discoveries in North and Central Africa, 1849-55*. 5 vols. London, 1856.
- Blake, John W. (ed.). *Europeans in West Africa, 1450-1560: Documents*. 2 vols. London, 1942.
- Caillé, René. *Travels Through Central Africa to Timbuctoo, and across the Great Desert, to Morocco, Performed in the Years 1824-1828*. 2 vols. London, 1830.
- Central African Archives (Southern Rhodesia). *The Oppenheimer Series*. London, 1945 ff.
- Clapperton, Hugh. *Journal of a Second Expedition . . . to which is Added the Journal of Richard Lander. . .* London, 1829.
- Galvão, António de. *Tratado dos describimentos* [1563]. Oporto, 1944.
- Hart, Henry H. *Sea Road to the Indies*. London, 1952.
- Howard, C. (ed.). *West African Explorers*. London, 1952.
- Kingsley, Mary H. *Travels in West Africa*. London, 1897.
- Lander, Richard L., and John Lander. *Journal of an Expedition to Explore the Course and Termination of the Niger*. 3 vols. London, 1832.
- Livingstone, David. *The Last Journals of David Livingstone*, 2 vols. London, 1874.
- . *Missionary Travels and Researches in South Africa*. London, 1857.
- . *Narrative of an Expedition to the Zambezi and its Tributaries*. London, 1865.
- . (James I. Macnair, ed.). *Livingstone's Travels*. London, 1954.
- . (Isaac Shapera, ed.). *Family Letters*. 2 vols. London, 1959.
- . (Isaac Shapera, ed.). *Livingstone's Private Journals, 1851-1853*. Berkeley and Los Angeles, 1960.
- Pacheco, Duarte (G. H. T. Kimble, ed. and transl.). *Esmeraldo de situ orbis*. London, 1937.
- Park, Mungo. *Travels in the Interior Districts of Africa, 1795, 1796, and 1797*. (5th ed.) London, 1807.
- . *Travels in the Interior Parts of Africa*. . . 2 vols. London, 1816.
- Perham, Margery F., and Jack Simmons (eds.). *African Discovery: An Anthology of Exploration*. (2nd ed.) London, 1957.
- Prestage, E. *The Portuguese Pioneers*. London, 1933.
- Richards, Charles, and J. Place (eds.). *East African Explorers*. London, 1960.

- Tempels, Placied. *La Philosophie bantoue*. Elisabethville, 1945; Paris, 1949.
- Wingert, Paul S. *The Sculpture of Negro Africa*. New York, 1950.

رابعاً: كتب الرحالة العرب

- Al-Bakri (W. MacGuckin and Baron de Slane, transl.). *Description de l'Afrique septentrionale*. (Rev. ed.) Algiers, 1913.
- Al-Idrisi. *Nuzhat al-Mushtak. De geographia universalis*. Rome, 1592.
- . (Amedée Jaubert, transl.). *Geographie d'Edrisi*. 2 vols. Paris, 1836-40.
- . (R. Dozy and M. J. de Goeje, transl.). *Description de l'Afrique et de l'Espagne*. Leyden, 1866.
- Al-Istakhri (M. J. de Goeje, ed.). *Masalik al-Mamalik*. Leyden, 1891-92.
- Al-Masudi (B. de Meynard and P. de Courteille, transl.). *Les prairies d'or*. 9 vols. Paris, 1861-77.
- Al-Omari. *Masalik el Absar*. Paris, 1927.
- Al-Sadi (O. Houdas, transl.). *Documents arabes relatifs a l'histoire du Soudan: Tarikh es-Soudan*. 2 vols. Paris, 1898-1900.
- Ibn Battuta (H.A.R. Gibb, transl.). *The Travels of Ibn Battuta, A.D. 1325-1354*. Cambridge (Eng.), 1958.
- Ibn Haukal (Baron de Slane, transl.). *Description de l'Afrique*. Paris, 1842.
- Ibn Khaldun (Paul Casanova, ed. and transl.). *Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale*. 4 vols. Paris, 1925-56.
- Leo Africanus (A. Epaulard, transl.). *Description de l'Afrique*. (New ed.) 2 vols. Paris, 1956.
- Roncière, Charles de la. *La découverte de l'Afrique au Moyen Age*. 3 vols. Cairo, 1924-27.
- Salil-ibn-Razik (G. P. Badger, ed. and transl.). *History of the Imams and Seyyids of Oman*. London, 1871.
- Strong, A. S. (ed.). "Chronicles of Kilwa." *Journal of the Royal Asiatic Society*. N.S. XXVII, 1895.
- Werner, A. (transl.). "History of Pate." *Journal of the African Society*. 1914-15. Pages 148, 278, 392.
- Yaqt (F. Wüstenfeld, transl.). *Mu'jam al-Buldan*. 6 vols. Leipzig, 1866-73.

خامساً: المستكشفون الأوروبيون

- Axelson, Eric V. (ed.). *South African Explorers*. London, 1954.
- Barros, João de. *Dos feitos que os portugueses fizeram no descobri-*

- . *Native Administration in the British African Territories*. 5 vols. London, 1950-53.
- Herskovits, Melville J. *The Myth of the Negro Past*. New York, 1941.
- Hitti, Philip K. *History of the Arabs*. (6th ed.) London, 1956.
- Horrabin, J. Frank. *An Atlas of Africa*. London, 1960.
- Johnston, Harry H., baronet. *The Story of My Life*. (2nd ed.) Indianapolis, 1923.
- Kimble, George H. T. *Tropical Africa*. 2 vols. New York, 1960.
- Leconfield, Hugh A. Wyndham, baron. *The Atlantic and Emancipation*. London, 1937.
- . *The Atlantic and Slavery*. London, 1935.
- Lugard, Frederick J. D., baron. *The Dual Mandate in British Tropical Africa*. (4th ed.) Edinburgh, 1929.
- Macmillan, William M. *Africa Emergent*. Harmondsworth, 1949.
- Morgan, Kenneth (ed.) *Islam—the Straight Path: Islam interpreted by Muslims*. New York, 1958.
- *Oliver, Roland A. *The Missionary Factor in East Africa*. London, 1952.
- *———. *Sir Harry Johnston and the Scramble for Africa*. London, 1957.
- Parrinder, Geoffrey. *African Traditional Religion*. London, 1954.
- *Perham, Margery F. *Lugard: the Years of Adventure, 1858-1898*. London, 1956.
- *———. *Lugard: the Years of Authority, 1898-1945*. London, 1960.
- Pim, Alan W., baronet. *The Financial and Economic History of the African Tropical Territories*. Oxford, 1940.
- Schnee, Heinrich (ed.). *Deutsches Kolonial-Lexikon*. 3 vols. Leipzig, 1920.
- Taylor, J. V. *Christianity and Politics in Africa*. Harmondsworth, 1957.
- Townsend, Mary E. *European Colonial Expansion since 1871*. Philadelphia, 1941.
- . *The Rise and Fall of Germany's Colonial Empire, 1884-1918*. New York, 1930.
- Westermann, Diedrich. *Geschichte Afrikas: Staatenbildungen südlich der Sahara*. Cologne, 1952.

سابقاً: الشؤون المعاصرة

- Bowles, Chester. *Africa's Challenge to America*. Berkeley, 1956.
- Carter, Gwendolen M. *Independence for Africa*. New York, 1960.

- Schiffers, Heinrich (Diana Pyke, transl.). *The Quest for Africa*. New York, 1958.
- *Seaver, George. *David Livingstone, his Life and Letters*. London, 1957.
- Selous, Frederick C. *Travel and Adventure in South-East Africa*. London, 1893.
- Speke, John H. *Journal of the Discovery of the Source of the Nile*. London, 1863.
- . *What Led to the Discovery of the Source of the Nile*. London, 1864.
- Stanley, Henry Morton. *How I Found Livingstone in Central Africa*. London, 1873.
- . *Through the Dark Continent*. 2 vols. New York, 1878.
- . *The Congo and the Founding of Its Free State*. 2 vols. New York, 1885.
- . *In Darkest Africa: or the Quest, Rescue and Retreat of Emin, Governor of Equatoria*. 2 vols. New York, 1890.
- . *The Autobiography of Sir Henry Morton Stanley*. New York, 1909.

سادساً: مؤلفات تاريخية أخرى

- Blake, John W. *European Beginnings in West Africa, 1454-1578*. London, 1937.
- *Buell, Raymond L. *The Native Problem in Africa*. 2 vols. New York, 1928.
- Cambridge History of the British Empire*. 8 vols. Cambridge (Eng.), 1929-59.
- Cornevin, Robert. *Histoire des peuples de l'Afrique noire*. Paris, 1960.
- *Davidson, Basil. *Old Africa Rediscovered*. London, 1960.
- Donnan, Elizabeth. *Documents Illustrative of the Slave Trade to America*. 4 vols. Washington, 1930-35.
- *Elias, Taslim Olawale. *The Nature of African Customary Law*. Manchester, 1956.
- *Fage, John D. *An Atlas of African History*. London, 1958.
- Freyre, Gilberto (S. Putnam, transl.). *The Masters and the Slaves*. (2nd ed.) New York, 1956.
- *Groves, Charles P. *The Planting of Christianity in Africa*. 4 vols. London, 1948-58.
- *Hailey, William M., baron. *An African Survey: Revised*. 1956. London, 1957.

- *Fage, John D. *An Introduction to the History of West Africa*. Cambridge (Eng.), 1955.
- *Lugard, Flora Shaw, Lady. *A Tropical Dependency: An Outline of the Ancient History of the Western Soudan with an Account of the Modern Settlement of Northern Nigeria*. London, 1906.
- Martin, Eveline C. *The British West African Settlements, 1750-1821*. London, 1927.
- Parrinder, Geoffrey. *West African Religion*. London, 1949.
- Pedler, F. J. *West Africa*. (2nd ed.) London, 1959.
- . *Economic Geography of West Africa*. London, 1955.
- *Trimingham, J. Spencer. *Islam in West Africa*. Oxford, 1959.
- ثانيًا: أفريقيا الفرنسية (شمل إفريقيا الاستوائية، وتوجو، والكاميرون)
- Akindélé, Adolphe, and Cyrille Arguassy. *Contribution à l'étude de l'histoire de l'ancien royaume de Porto-Novo*. Dakar, 1953.
- Boulnois, Jean, and Boubou Hama. *L'empire de Gao [Songhai]*. Paris, 1954.
- Boyer, Gaston. *Un peuple de l'ouest soudanais, les Diawara. Contribution à l'histoire de Songhay*. Dakar, 1953.
- Cornevin, Robert. *Histoire du Togo*. Paris, 1959.
- Delavignette, Robert L. *Service africain*. Paris, 1946.
- Delcourt, André. *La France et les établissements français au Sénégal entre 1713 et 1763*. Dakar, 1952.
- Deschamps, Hubert. *Les méthodes et les doctrines coloniales de la France (du XVI^e siècle à nos jours)*. Paris, 1953.
- Dia, Mamadou. *Réflexions sur l'économie de l'Afrique Noire*. Paris, 1952.
- Eboué, Adolphe F. *La nouvelle politique indigène pour l'Afrique Equatoriale Française*. Paris, 1945.
- Gide, André P. G. (Dorothy Bussy, transl.). *Travels in the Congo*. New York, 1929.
- Gouilly, Alphonse. *L'Islam dans l'Afrique occidentale française*. Paris, 1952.
- Hamon, Léo. *Introduction à l'étude des partis politiques de l'Afrique française*. Paris, 1959.
- Herskovits, Melville J. *Dahomey, an Ancient West African Kingdom*. 2 vols. New York, 1938.
- Le Cameroun, aspect, géographique, historique, touristique, économique et administratif du territoire*. Paris, 1953.
- Lembezat, Bertrand. *La France Equatoriale*. (2nd ed.) Paris, 1950.
- *Robert, André P. *L'évolution des coutumes de l'Ouest africain français*. Paris, 1955.

- , and William O. Brown (eds.). *Transition in Africa*. Boston, 1958.
- *Cohen, Andrew, baronet. *British Policy in Changing Africa*. Evans-ton, 1959.
- Decraene, Philippe. *Le panafricanisme*. Paris, 1959.
- Filesi, Teobaldo. *Comunismo e nazionalismo in Africa*. Rome, 1958.
- Fitzgerald, Walter. *Africa: A Social, Economic and Political Geography of Its Major Regions*. (8th ed.) London, 1955.
- Great Britain. Colonial Office. *An Economic Survey of the Colonial Territories, 1951*. 7 vols. London, 1952. Vols. I-III.
- Gunther, John. *Inside Africa*. New York, 1955.
- Haines, Charles Grove (ed.). *Africa Today*. Baltimore, 1955.
- Hance, William A. *African Economic Development*. New York, 1958.
- *Hodgkin, Thomas L. *Nationalism in Colonial Africa*. London, 1956.
- Meek, Charles K. *Land Law and Custom in the Colonies*. (2nd ed.) London, 1949.
- Padmore, George. *Pan Africanism or Communism?* London, 1956.
- Phillips, John. *Agriculture and Ecology in Africa*. London, 1959.
- Sithole, Ndabaningi. *African Nationalism*. Capetown, 1959.
- Stamp, Laurence Dudley. *Africa: A Study in Tropical Development*. New York, 1953.

٢- غرب أفريقيا

أولاً : مراجع عامة

- Austen, Dennis. *West Africa and the Commonwealth*. Harmondsworth, 1957.
- Bovill, E. W. *Caravans of the Old Sahara*. London, 1933.
- *———. *The Golden Trade of the Moors*. London, 1958.
- Brasão, António. *Monumenta missionaria africana: Africa ocidental*. 4 vols. Lisbon, 1952-54.
- Burns, Alan C., baronet. *Colonial Civil Servant [autobiography]*. London, 1949.
- Cowan, L. Gray. *Local Government in West Africa*. New York, 1958.
- Davies, Kenneth G. *The Royal African Company*. London, 1957.
- De Graft-Johnson, John C. *African Glory; the Story of Vanished Negro Civilizations*. New York, 1955.
- Delafosse, Maurice. *Haute-Sénégal-Niger*. 3 vols. Paris, 1912.
- (F. Fligelman, transl.). *The Negroes of Africa; History and Culture*. Washington, 1931.

رابعاً: نيجيريا

- Akpan, Ntiyong U. *Epitaph to Indirect Rule*. London, 1956.
- Awolowo, Obafemi. *Awo: The Autobiography of Chief Obafemi Awolowo*. Cambridge (Eng.), 1960.
- . *Path to Nigerian Freedom*. London, 1947.
- Azikiwe, Nnamdi. *Economic Reconstruction of Nigeria*. Lagos, 1948.
- . *Political Blueprint of Nigeria*. Lagos, 1945.
- . *Renascent Africa*. Lagos, 1937.
- Biobaku, Saburi O. *The Egba and Their Neighbours, 1842-1872*. Oxford, 1957.
- *Burns, Alan C., baronet. *History of Nigeria*. (5th ed.) London, 1956.
- *Coleman, James S. *Nigeria: Background to Nationalism*. Berkeley and Los Angeles, 1958.
- *Dike, Kenneth O. *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830-1885*. Oxford, 1956.
- Ezera, Kalu. *Constitutional Developments in Nigeria*. Cambridge (Eng.), 1960.
- Flint, J. E. *Sir George Goldie and the Making of Nigeria*. London, 1960.
- *Hodgkin, Thomas (ed.). *Nigerian Perspectives: An Historical Anthology*. London, 1960.
- Hogben, S. J. *The Muhammedan Emirates of Nigeria*. London, 1930.
- Kingsley, Mary H. *West African Studies*. (2nd ed.) London, 1901.
- Kirk-Greene, A. H. M. *Adamawa Past and Present: An Historical Approach to the Development of a Northern Cameroons Province*. London, 1958.
- Krieger, Kurt. *Geschichte von Zamfara, Sokoto-Provinz, Nordnigeria*. Berlin, 1959.
- Meek, Charles K. *Land Tenure and Land Administration in Nigeria and the Cameroons*. London, 1957.
- . *Law and Authority in a Nigerian Tribe*. London, 1937.
- Parrinder, Geoffrey. *Religion in an African City*. London, 1953.
- Perham, Margery F. *Native Administration in Nigeria*. New York, 1937.
- . (ed.). *The Economics of a Tropical Dependency*. 2 vols. London, 1946.48.
- Smith, M. G. *Government in Zazzau . . . 1800 to 1950*. London, 1960.

- Roberts, Stephen H. *History of French Colonial Policy, 1870-1925*. 2 vols. London, 1929.
- Rudin, Harry R. *Germans in the Cameroons, 1884-1914*. New Haven, 1938.
- Schweitzer, Albert (Mrs. C. E. B. Russell, transl.). *African Notebook*. Bloomington, 1958.
- Spitz, Georges. *L'Ouest africain français: A.O.F. et Togo*. Paris, 1947.
- *Thompson, Virginia, and Richard Adloff. *French West Africa*. Stanford, 1958.
- *———. *The Emerging States of French Equatorial Africa*. Stanford, 1960.
- Zaïglé, Henri. *Afrique Equatoriale Française*. Paris, 1952.

ثالثاً: غانا (ساحل الذهب)

- Apter, David. *The Gold Coast in Transition*. Princeton, 1955.
- *Bourret, Florence M. *Ghana: The Road to Independence, 1919-1957*. London, 1960.
- Busia, Kofi A. *The Position of the Chief in the Modern Political System of Ashanti*. London, 1951.
- Claridge, William W. *A History of the Gold Coast and Ashanti*. 2 vols. London, 1915.
- Fage, John D. *Ghana: A Historical Interpretation*. Madison, 1959.
- Meyerowitz, Eva L.-R. *Akan Traditions of Origin*. London, 1952.
- . *The Sacred State of the Akan*. London, 1951.
- . *The Divine Kingship in Ghana*. London, 1960.
- *Nkrumah, Kwame. *Ghana: The Autobiography of Kwame Nkrumah*. New York, 1957.
- Padmore, George. *The Gold Coast Revolution*. London, 1953.
- Rattray, Robert S. *Ashanti Law and Constitution*. Oxford, 1929.
- . *Ashanti* (reprint with additions). Oxford, 1956.
- . *Religion and Art in Ashanti*. Oxford, 1927.
- . *The Tribes of the Ashanti Hinterland*. 2 vols. Oxford, 1932.
- Smith, Edwin W. *Aggrey of Africa: A Study in Black and White*. New York, 1929.
- Timothy, Bankole. *Kwame Nkrumah*. London, 1955.
- *Ward, William E. F. *History of Ghana* (rev. 2nd ed.) London, 1958.
- Wight, Martin. *The Gold Coast Legislative Council*. London, 1947.
- Wolfson, Freda (ed.). *Pageant of Ghana*. London, 1958.

- Davidson, Basil. *The African Awakening*. London, 1955.
 Dundas, Charles, baron. *African Crossroads*. London, 1955.
 Great Britain. East Africa Royal Commission. *Report*. London, 1955.
 Lugard, Frederick Dealtry, baron (Margery F. Perham and Mary Bull, eds.). *The Diaries of Lord Lugard, 1889-1892*. 3 vols. London, 1959.
 Marsh, Zoë A., and G. Kingsnorth. *An Introduction to the History of East Africa*. Cambridge (Eng.), 1957.
 Mitchell, Philip E., baronet. *African Afterthoughts*. London, 1954.

ثانيًا : البرتغال

- *Duffy, James. *Portuguese Africa*. Cambridge (Mass.), 1959.
 Egerton, F. Clement C. *Angola in Perspective*. London, 1957.
 Nevinston, Henry W. *A Modern Slavery*. New York, 1906.
 Oliveira Boleo, José de. *Moçambique*. Lisbon, 1951.

ثالثًا : بابية

- Ceulemans, R. P. P. *La question arabe et le Congo (1883-1892)*. Brussels, 1959.
 Cornet, René J. *Katanga*. (3rd ed.) Brussels, 1946.
 Gérard-Libois, J., and B. Verhaegen. *Congo 1960*. 2 vols. and annex Brussels, 1961.
 Gilis, Charles-André. *Kimbangu: fondateur d'église*. Brussels, 1960.
 Hennessy, Maurice N. *The Congo: A Brief History and Appraisal*. New York, 1961.
 Johnston, Harry H., baronet. *George Grenfell and the Congo*. 2 vols. London, 1908.
 Joye, Pierre, and Rosine Lewin. *Les trusts au Congo*. Brussels, 1961.
 Legum, Colin. *Congo Disaster*. Harmondsworth, 1961.
 Maquet, Jacques J. *Le système des relations sociales dans le Ruanda ancien*. Tervuren (Belg.), 1954.
 Marvel, Tom. *The New Congo*. New York, 1948.
 Morel, Edmund D. *Red Rubbër: The Story of the Rubber Slave Trade Flourishing on the Congo in the Year of Grace 1906*. London, 1906.
 Rwanda politique (1956-1961). Brussels, 1961.
 Ryckmans, Pierre. *Dominer pour servir*. (new ed.) Brussels, 1948.
 *Slade, Ruth. *The Belgian Congo: Some Recent Changes*. London, 1960.
 Thompson, Robert Stanley. *Fondation de l'état indépendant du Congo*. Brussels, 1933.

- Smythe, Hugh H. and Mabel M. *The New Nigerian Elite*. Stanford, 1960.
 Talbot, Percy A. *The Peoples of Southern Nigeria: A Sketch of their History, Ethnology and Languages*. 4 vols. London, 1926.
 ———. *Tribes of the Niger Delta*. London, 1932.
 Urvoy, Y. *Histoire de l'empire du Bornou*. Paris, 1949.
 Wheare, Joan. *The Nigerian Legislative Council*. London, 1950.

خامسًا : سيراليون ، بابيا ، ليبيريا

- Anderson, Robert E. *Liberia, America's African Friend*. Chapel Hill, 1952.
 Banton, Michael P. *West African City: A Study of Tribal Life in Freetown*. London, 1957.
 Bixler, Raymond W. *The Foreign Policy of the United States in Liberia*. New York, 1957.
 *Buell, Raymond L. *Liberia: A Century of Survival, 1847-1947*. Philadelphia, 1947.
 Davis, Stanley A. *This is Liberia*. New York, 1953.
 Hargreaves, J. D. *Life of Sir Samuel Lewis*. London, 1959.
 Huberick, Charles H. *The Political and Legislative History of Liberia*. 2 vols. New York, 1947.
 Johnston, Harry H., baronet. *Liberia*. 2 vols. London, 1906.
 Kup, A. Peter. *A History of Sierra Leone, 1400-1789*. Cambridge (Eng.), 1961.
 Lewis, Roy. *Sierra Leone: A Modern Portrait*. London, 1954.
 Southorn, Bella S. *The Gambia*. London, 1952.
 Staudenraus, P. J. *The African Colonization Movement, 1816-1865*. New York, 1961.
 Utting, Francis A. J. *The Story of Sierra Leone*. London, 1931.

٣- شرق ووسط أفريقيا

أولاً : مراجع عامة (سُئِلَ نِيَا لَانْدَ وَمَرَامِجُ أَيْضًا نِيَا ذَكَرَ عَنْ مَنَ الْحَرِيَةِ عَنْ « جنوب أفريقيا : روديبيا ونيا لاند »).

- Axelsson, Eric V. *South-east Africa, 1488-1530*. London, 1940.
 Boxer, Charles R., and Carlos de Azevedo. *Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa, 1593-1729*. London, 1960.
 *Coupland, Reginald, baronet. *East Africa and Its Invaders, from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1856*. Oxford, 1938.
 ———. *The Exploitation of East Africa, 1856-1890*. London, 1939.

٢- جنوب أفريقيا

أولاً: مراجع عامة (تشمّل روديسيا، وجنوب أفريقيا، والمستعمرات الأخرى)

- Ashton, Edmund H. *The Basuto*. London, 1954.
 Clark, John Desmond. *The Stone Age Culture of Northern Rhodesia*. Claremont (Cape), 1950.
 * ———. *The Prehistory of Southern Africa*. Harmondsworth, 1959.
 Jackson, Mabel V. *European Powers and Southeast Africa*. London, 1942.
 Kuper, Hilda. *An African Aristocracy: Rank Among the Swazi*. London, 1947.
 Millin, Sarah Gertrude. *Rhodes*. (rev. ed.) London, 1952.
 Sachs, Wolf. *Black Hamlet*. London, 1937. (Reprinted as *Black Anger*, New York, 1947.
 Schapera, Isaac. *The Khoisan Peoples of South Africa*. London, 1930.
 ——— (ed.). *The Bantu-Speaking Tribes of South Africa*. New York, 1952.
 Silley, Anthony. *Sechele: The Story of an African Chief*. Oxford, 1954.
 Smith, Prudence (ed.). *Africa in Transition*. London, 1958.
 Theal, George M. *History and Ethnography of Africa South of the Zambesi*. (3rd ed.) 11 vols. London, 1888-1919.
 Vedder, Heinrich. *Das alte Südwestafrika*. Berlin, 1934.
 Walker, Eric Anderson. *Historical Atlas of South Africa*. Capetown, 1922.
 * ———. *A History of Southern Africa*. (3rd ed.) London, 1957.
 Wellington, John H. *Southern Africa, a geographical study*. 2 vols. Cambridge (Eng.), 1955.
 Wiid, Johannes A. *Die Rolle der Burenrepubliken in der Auswärtigen und Kolonialen Politik des Deutschen Reiches in den Jahren 1883-1900*. Nuremberg, 1927.
 Williams, Basil. *Cecil Rhodes*. London, 1938.

ثانياً: جمهورية جنوب أفريقيا (ومراجع عامة)

- Bosman, D. B. *Oor die Ontstan van Afrikaans*. Capetown, 1939.
 Bryant, Alfred T. *The Zulu People as they were before the White Man Came*. Pietermaritzburg, 1949.
 Cory, George E. *The Rise of South Africa*. 5 vols. London, 1910-30.
 Curtis, Lionel. *With Milner in South Africa*. Oxford, 1951.

Van der Kerken, Georges. *La politique coloniale belge*. Antwerp, 1943.

رابعاً: أوغندا

- Gale, H. P. *Uganda and the Mill Hill Fathers*. London, 1959.
 *Ingham, Kenneth. *The Making of Modern Uganda*. London, 1958.
 Johnston, Harry H., baronet. *The Uganda Protectorate*. (2nd ed.) 2 vols. New York, 1904.
 Low, D. A. *Religion and Society in Buganda, 1875-1900*. Kampala, 1956.
 * ———, and R. C. Pratt. *Buganda and British Overrule, 1900-1955*. London, 1960.
 Taylor, J. V. *The Growth of the Church in Buganda*. London, 1958.

خامساً: كينيا

- Dilley, Marjorie R. *British Policy in Kenya Colony*. New York, 1937.
 Eliot, Charles, baron. *The East African Protectorate*. London, 1905.
 Farson, Negley. *Last Chance in Africa*. London, 1949.
 Hill, M. F. *Permanent Way: The Story of the Kenya and Uganda Railway*. Nairobi, 1950.
 Huxley, Elspeth. *White Man's Country: Lord Delamere and the Making of Kenya*. (2nd ed.) 2 vols. London, 1953.
 ———, and Margery F. Perham. *Race and Politics in Kenya*. (new ed.) 2 vols. London, 1953.
 *Kenyatta, Jomo. *Facing Mount Kenya*. London, 1938.
 *Leakey, L. S. B. *Defeating Mau Mau*. London, 1954.
 * ———. *Mau Mau and the Kikuyu*. London, 1952.
 Leys, Norman. *Kenya*. (2nd ed.) London, 1925.
 ———. *The Colour Bar in East Africa*. London, 1941.
 Lipscomb, J. F. *White Africans*. London, 1955.
 *Wood, Susan. *Kenya: The Tensions of Progress*. London, 1960.

سادساً: تنجانيقا وزنجبار

- Cameron, Donald C., baronet. *My Tanganyika Service and Some Nigeria*. London, 1939.
 Hollingsworth, Lawrence W. *Zanzibar under the Foreign Office, 1890-1913*. London, 1953.
 Ingrams, William H. *Zanzibar, Its History and People*. London, 1931.
 Leubuscher, Charlotte. *Tanganyika Territory: A Study of Economic Policy under Mandate*. London, 1944.

- in the Dutch Reformed Church in South Africa. Capetown, 1936.
- Van Riebeeck Society. Publications. 37 vols. Capetown, 1918-56
- Walker, Eric Anderson. *Lord de Villiers and His Times: South Africa 1842-1914*. London, 1925.
- . *The Frontier Tradition in South Africa*. London, 1930.
- Wessels, J. W. *History of Roman-Dutch Law*. Grahamstown (Cape), 1908.
- Wiid, Johannes A., A. L. Geyer, and A. J. H. van der Walt. *Geskiedenis van Suid-Afrika*. 2 vols. Capetown, 1955.
- Wilson, Monica. *Reaction to Conquest: Effects of Contact with Europeans on the Pondo of South Africa*. London, 1936.
- ثالثاً: جمهورية جنوب أفريقيا (١٨٠٠ - ١٩٠٤)
- Agar-Hamilton, J. A. I. *The Native Policy of the Voortrekkers*. Capetown, 1928.
- Bird, John. *The Annals of Natal*. 2 vols. Pietermaritzburg, 1888.
- Bryce, James B., viscount. *Impressions of South Africa*. New York, 1897.
- De Kiewiet, Cornelius W. *The Imperial Factor in South Africa*. Cambridge (Eng.), 1937.
- de Wet, Christiaan Rudolf. *Three Years' War*. New York, 1902.
- Fitzpatrick, J. P. *The Transvaal from Within*. New York, 1900.
- Hattersley, Alan F. *Portrait of a Colony: The Story of Natal*. London, 1940.
- . *The British Settlement of Natal: A Study in Imperial Migration*. Cambridge (Eng.), 1950.
- Hockly, Harold E. *The Story of the British Settlers of 1820 in South Africa*. (2nd ed.) Capetown, 1957.
- Kruger, Stephanus J. Paul (A. Teixeira de Mattos, transl.) *The Memoirs of Paul Kruger*. New York, 1902.
- Moffat, Robert. *Missionary Labours and Scenes in Southern Africa*. London, 1842.
- Mofolo, Thomas (F. H. Dutton, transl.). *Chaka the Zulu*. London, 1949.
- Reitz, Deneys. *Commando: A Boer Journal of the Boer War*. (2nd ed.) London, 1945.
- Reitz, F. W. *A Century of Wrong*. London, 1900.
- Scholtz, J. du P. *Die Afrikaner en sy Taal, 1806-1875*. Capetown, 1939.
- Smith, Edwin W. *The Life and Times of Daniel Lindley (1801-80)*. New York, 1952.

- Davies, Horton, and R. H. W. Shepherd (eds.). *South African Missions, 1800-1950: An Anthology*. London, 1954.
- De Kiewiet, Cornelius W. *A History of South Africa, Social and Economic*. Oxford, 1941.
- De Kock, Victor. *Ons Drie Eeuwe: Our Three Centuries*. Capetown, 1952.
- Du Plessis, Izak D. *The Cape Malays*. (2nd ed.) Capetown, 1947.
- Du Plessis, Johannes. *A History of Christian Missions in South Africa*. Lovedale (Cape), 1911.
- Eybers, G. W. (ed.) *Select Constitutional Documents Illustrating South African History, 1795-1910*. London, 1918.
- Gandhi, Mohandas K. *Satyagraha in South Africa*. Stanford, 1954.
- Hoernlé, Reinhold F. A. *South African Native Policy and the Liberal Spirit*. Lovedale (Cape), 1939.
- Hurwitz, Nathan. *Agriculture in Natal, 1860-1950*. Capetown, 1957.
- Keppel-Jones, Arthur. *South Africa* (2nd ed.) London, 1953.
- MacCrone, Ian D. *Race Attitudes in South Africa*. London, 1937.
- Macmillan, W. M. *Bantu, Boer and Briton*. London, 1929.
- Malherbe, Ernst Gideon. *Education in South Africa (1652-1922)*. Capetown, 1925.
- Marais, Johannes S. *The Cape Coloured People, 1652-1937*. Johannesburg, 1957.
- Milner, Alfred M., viscount (Cecil Headlam, ed.). *The Milner Papers* 2 vols. London, 1931-33.
- Mossop, E. E. (ed. and transl.) *The Journals of Brink and Rhenius*. Capetown, 1947.
- Mukherji, S. B. *Indian Minority in South Africa*. New Delhi, 1959.
- Neumark, Solomon Daniel. *The South African Frontier: Economic Influences, 1652-1836*. Stanford, 1957.
- Palmer, Mabel. *The History of the Indians in Natal*. Capetown, 1957.
- Patterson, Sheila. *Colour and Culture in South Africa*. London, 1953.
- . *The Last Trek: A Study of the Boer People and the Afrikaner Nation*. London, 1957.
- Sundkler, Bengt G. M. *Bantu Prophets in South Africa*. London, 1948.
- Theal, George M. (ed.). *Records of the Cape Colony*. 36 vols. London, 1897-1905.
- Van den Heever, C. M., and P. de V. Pienaar (eds.) *Kultuur-geschiedenis van die Afrikaner* 3 vols. Capetown, 1945-47.
- Van der Merwe, W. J. *The Development of Missionary Attitudes*

كشاف تحليلي

- Uys, C. J. *In the Era of Shepstone Lovedale* (Cape), 1933.
 Van der Horst, Sheila Terreblanche *Native Labour in South Africa* London, 1942
 Walker, Eric Anderson *The Great Trek*. London, 1934.
 Worsfold, W. B. *Sir Bartle Frere* London, 1923.
- رابعًا : جمهورية جنوب أفريقيا (منذ ١٩٠٤)
- *Carter, Gwendolen M. *The Politics of Inequality: South Africa Since 1948*. New York, 1958
 Dvorin, Eugene P. *Racial Separation in South Africa*. Chicago, 1952.
 Krüger, D. W. (ed.). *South African Parties and Policies, 1910-1960: A Select Source Book*. London, 1960.
 *Malan, Daniel François. *Afrikaner Volkseenheid: En My Ervarings op die Pad Daarheen*. Capetown, 1959.
 Marquard, Leo *The People and Policies of South Africa*. London, 1952.
 Morris, James *South African Winter*. London, 1958.
 Newton, Arthur P. (ed.). *Select Documents Relating to the Unification of South Africa* 2 vols. London, 1924.
 Pienaar, S., and Anthony Sampson. *South Africa: Two Views of Separate Development* London, 1960.
 Pyrah, Geoffrey Barker. *Imperial Policy and South Africa: 1902-10*. Oxford, 1955.
 Roskam, K. L. *Apartheid and Discrimination* Leyden, 1961.
 Smuts, Jan Christian *Holism and Evolution*. New York, 1926.
 *South Africa Commission for the Socio-Economic Development of the Bantu Areas [Tomlinson Commission] *Summary of the Report* (U.G. 61/1955) Pretoria, 1956.
 Thompson, Leonard M. *The Unification of South Africa, 1902-1910* Oxford, 1960
- خامسًا : روديسيا، ونياسالاند (انظر أيضًا « المراجع العامة الخاصة بشروط ووسط أفريقيا »)
- Barnes, James *Politics in a Changing African Society: A Political History of the Fort Jameson Ngoni*. Capetown, 1954
 *Colson, Elizabeth, and Max Gluckman (eds.). *Seven Tribes of British Central Africa*. London, 1951
 Coupland, Reginald, baronet *Kirk on the Zambezi* Oxford, 1928
 Davidson, James W. *The Northern Rhodesian Legislative Council* London, 1948
 Debehnam, Frank *Nyasaland. The Land of the Lake* London, 1955
 Epstein, Arnold L. *Politics in an Urban African Community Manchester*, 1958

« كشاف تحليلي »

— ١ —

- Mill Hill Fathers (آباء) ميل هيل ، ٢٢٣
 Aubame, Jean أوبامي ، جيان ، ٤٤٧
 White Fathers الآباء البيض ، ١٨٩ ، ٢١٨
 Aprosuma (see Association pour la Promotion des Masses) أبروسوما (انظر جمعية النهوض بالجمهير)
 IBN Yackin ابن ياسين ، ٣١
 Abomey أبومي (ساحل الذهب) ، ٦٢
 Urbanization: general discussion ٣٧١ — ٣٧٤ الاتجاه الحضري بنائه عامة ،
 — في الكنفو البلجيكي ، ٥١٣ ، ٥١٩ — ٥٢٥ ، ٥٣٦ — ٥٣٩
 in Belgian Congo
 — (انظر أيضا المتحضرون في المدن الوطنية)
 (see also évolués, indigenous cities)
 in Kenya — في كينيا ، ٤٧٤ — ٤٧٨
 in Rhodesia — في روديسيا ، ٥٧٨ — ٥٨١
 — في اتحاد جنوب أفريقيا (أوروبي)
 in Union of South Africa (European)
 as factor in election — كعامل في الانتخابات ، ٦١٧
 — في اتحاد جنوب أفريقيا (زنوج) ٥٩٤ — ٥٩٧
 in Union of South Africa (Negro)
 Northern Elements Progressive Union الاتحاد التقدمي للعناصر الشمالية
 (NEPU) (نيبو NEPU) ، ٤٢٨ — ٤٣٣
 الاتحاد التقدمي لكاتنجا العليا ، ٥١٥ ، ٥٤٧
 Union Minière du Haut Katanga
 Tanganyika African National Union اتحاد تنجانيقا الأفريقي الوطني
 (TANU) (تانو) ، ٥٠٤
 Confédération des Association Tribaux اتحاد الجمعيات القبلية
 du Katanga (Conakat) ٥٣٦ — ٥٣٩ ، ٥٤١
 لكاتنجا (كوناكات)
 انظر الاتحاد الثقافي الأفريقي
 FAK (see Federaise van Afrikaanse Kultur Verenigings)
 الاتحاد الثقافي الأفريقي (FAK) ، ٦٠٦
 Federaise van Afrikaanse Kultur Verenigings
 Union of South Africa اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٥ ، ٦٢٧
 الاتحاد الروديسي (فرع الشركة جنوب أفريقيا البريطانية) ، ٥٧٩ — ٥٨٢
 Rhodesian Selection Trust

Adamawa — Eastern languages اداماوا . اللغات الشرقية ، ١٣
 Adoula, Cyrille ادولا ، سيريل ، ٥٤٧ — ٥٤٥
 Adolph Woerman Gesellschaft, ادولف ورمان جيسلشتافت ، ٢٦٨
 الأراضي ، استعمارها ، الكنغو البلجيكي ، ٥١٢ — ٥١٤ ، ٥٢٣
 Land tenure: Belgian Congo
 Buganda (see Mailo) بوجندا (أنظر أيضا الميلو)
 Congo Free State ومن دولة الكنغو الحرة ، ٢٤٦ — ٢٤٩
 French Equatorial Africa وفي أفريقيا الفرنسية الاستوائية ، ٢٥٦
 German Cameroons وفي الكمرون الألماني ، ٢٨٤
 German East Africa وفي شرق أفريقيا الألماني ، ٢٣٨
 Gold Coast وفي ساحل الذهب ، ٤٠٧
 Kenya وكينيا ، ٢٣٢ — ٢٣٤ ، ٤٧٠ — ٤٧٥ ، ٤٩٨ — ٥٠١
 — Liberia ليبيريا ، ٤٠٤
 — Nigeria نيجيريا ، ٢٩٤
 — ونياسالاند ، ٢١٥ — ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٥٧٠ — ٥٧٢ ، ٥٨٩
 — Nyasaland
 — وروديسيا الجنوبية ، ٣٦١ ، ٥٧٢ — ٥٧٧
 — Southern Rhodesia
 — وأوغندا ، ٢١٧ ، ٢٢٣ — ٢٢٦ ، ٢٢٧ — ٢٣٠ ، ٤٧٠
 — Uganda
 أراضي ، قانون الأراضي العام (ساحل الذهب) ٣٩٩
 Land Act, Public — Gold Coast
 الأراضي ، قانون تخصيص الأراضي (١٩٣٠) بروديسيا الجنوبية ، ٥٧٤
 Land Apportionment Act (1930) Southern Rhodesia
 الأراضي ، مرسوم « ١٨١٢ » ١٣٥ — ١٣٨ ، ١٤٠
 Land Ordinance of "1812"
 Arden — Clark, Sir Charles اردن كلارك ، سير تشارلز ، ٤١٤
 Crown Lands Ordinance أرض التاج ، المرسوم ، ٤٧٥
 Arnot, David, أرنوت ، دافيد ، ٣١٢ ، ٣٠٩
 Crisis, The أزمة ، ٣٨٣ ، ٣٨٦
 Azikiwe, Nnamdi أزيكوي ، ننامدي ، ٤٢٢ — ٤٢٤ ، ٤٢٦ — ٤٣٠
 أساطير ، شفوية ، التاريخ الأفريقي ، ٢
 Legends, Oral African History and
 Spain: أسبانيا : ٢٨ — ٣١ ، ٥٤ ، ٧٠
 (see also slave trade) (أنظر أيضا تجارة الرقيق)
 "Black Week" الأسبوع الأسود ، ٣٤٨
 Australia استراليا ، ٢٤٩ ، ٣٥٢
 — الاستراليون (سكان البلاد الأصليين) ، ١٠
 — Australian Aborigines
 Imperial British East Africa استعمار ، شركة شرق أفريقيا البريطانية
 Company (IBEA) الاستعمارية (IBEA) ، ٢١٩ — ٢٢٢ ، ٢٣١

Uganda Growers Cooperative Union اتحاد زراع أوغنده ، ٤٦٦
 Soviet Union (see communism) الاتحاد السوفيتي (أنظر الشيوعية)
 Association, French Policy الاتحاد ، السياسة الفرنسية ، ٢٧٩
 اتحاد شعوب الكمرون ، ٤٥٧ ، ٤٥٨
 Union des Populations du Cameroun (UPC)
 Union for Student of African Descent اتحاد الطلبة الأفريقيين ، ٣٩٣
 اتحاد طلبة غرب أفريقيا (واسو) ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ — ٣٩٨ ، ٤٠٧
 West African Students Union (WASU)
 اتحاد العمل العام (GCL) ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٤٤٧
 General Confederation of Labor (GCL)
 (Confédération Général du Travail) (CGT)
 اتحاد العمل العام (أنظر) (GCL) الاتحاد العام للعمل
 Confédération Général du Travail (see Confederation of Labor)
 ١. ن . ت (أنظر اتحاد العناصر التقدمية الشمالية)
 NEPU (Northern Elements Progressive Union)
 الاتحاد الوطني الأفريقي جنوب أفريقيا ، ٥٩٧
 African National Union, South Africa
 Turks, Ottoman الأتراك ، العثمانيون ، ٤٥ — ٤٧ ، ١١٦
 "Atlanta Compromise" "حل أتلانتا الوسط"
 Agreement of 1955, اتفاق ١٩٥٥
 Anglo-Baganda, انجلو — باجندا ، ٤٨٨ — ٤٩١
 Agreement of 1900, اتفاق ١٩٠٠
 انجلو — باجندا ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٤٦٦ — ٤٧٠ ، ٤٨٥ — ٤٨٩
 Anglo-Baganda
 Anglo-French agreement of 1898 الاتفاقية الانجليزية الفرنسية (١٨٩٨)
 (أنظر فاشودة ، وشركة النيجر الملكية)
 (see Fashoda; Royal Niger Company)
 اتفاقية لندن (١٨٨٤) ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٤٥ — ٣٤٧
 London Convention (1884)
 آثار ، ٢
 Archaeology
 Ethiopea إثيوبيا ، ٢٨ ، ١٩٨ ، ٣٩٢
 الإثيوبية (أنظر المسيحية الإثيوبية)
 Ethiopianism (see Christianity, Ethiopianist).
 الأجانب الوافدون (المستوطنون البيض) ، ٣٣٧ — ٣٤٢ ، ٣٤٥ — ٣٤٧
 Uitlanders ٣٥٧ — ٣٥٤
 Aggrey, Dr. James E. Kwegir اجري ، د. جيمس ي. كويجر ، ٣٨٥
 Races in Africa أنساق أفريقية ، ٩ — ١٣
 Ahmed, Mohammed (see Mahdi, the) أحمد ، محمد (أنظر: المهدي)
 Ahmadu Lobo I أحمدو لوبو (الأول) ، ٨٥ ، ٢٥٨
 Ahmadu Lobo II أحمدو لوبو (الثاني) ، ٢٥٨ — ٢٦٠
 Adamawa, German in اداماوا ، الألمان فيها ، ٢٧١

Ashantihene الاشانتيون ، ٦٠ ، ٢٦١ — ٢٦٦ ، ٤٠١ ، ٤١٥
 Socialism: general background الاشتراكية خفية عامة ، ٣٨٩
 Fabian الفاييه ، ٤٢٨
 — and Southern Rhodesia وفي روديسيا الجنوبية ، ٥٧٨
 — and Union of South Africa واتحاد جنوب أفريقية ، ٥٩٥
 National Socialism (Nazism) الاشتراكية الوطنية (النازية)
 — South Africa and جنوب أفريقية ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ —
 Achimota College اشموتى ، كلية ، ٣٨٥
 Friends, Society of الأصدقاء ، جمعية الأصدقاء ، ٧١
 Africa, Sub-Saharan, defined إفريقيا فيما وراء الصحراء ، تعريف ، ٣
 الافريكانز قبل ١٩١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٣٨
 Afrikaners: before 1910 ، ٣٤٦ ، ٣٤٢
 — since 1910 منذ ١٩١٠ ، ٣٦٤ — ٣٦٦ ، ٥٩١ —
 — منذ ١٩١٠ (المنظمات القومية) ، ٦٠٥ ، ٦١٧ — ٦١٩
 — since, 1910, (nationalist organizations —
 — see also apartheid — أنظر أيضا التفرقة العنصرية
 — حزب الأفريكانز ، ميثاق برويدر
 — Afrikaner Party; Brøderbond;
 — الحزب القومي ، النظام الجديد اسيوابراندواج
 — Nationalist Party; New order Ossewabrandwag)
 Afrikaners, in South Rhodesia الافريكانز في روديسيا الجنوبية
 Afrikaans (South African Dutch) الأفريكانز (هولنديو جنوب أفريقيا)
 — اللغة ، ٣١٥ — ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٥٩٣ — ٥٩٥ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣
 — language
 — (أنظر أيضا البوير ، اللغة (see also Boers, language)
 D'albuquerque, Afonso أفونسو ، دالبوكرك ، ١٠٦
 — الاقباط (أنظر المسيحية عقيدة الطبيعة الواحدة)
 Copts (see Christianity Monophysite)
 Pygmies (race) : origin and expansion أقزام (جنس) أصلهم وتوسعهم
 — في ظل البانتو ، ٩ — ١٣ ، ١٨ ، ٩٣ — ٩٥ ، ٩٧
 — under Bantu
 Cercle أقسام المقاطعات في المستعمرات الفرنسية ، ٢٧٩ — ٢٨٢
 — الاقليم الشرقي شرق الكنفو ، ٥٢١ ، ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧
 Oriental Province (eastern) Congo
 Akan اكان ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٣٩ — ٤٢
 — (أنظر أيضا الفانتى ، الاشانتى ، تجارة الرقيق من ساحل الذهب)
 (see also Fanti, Ashanti, slave — trade from Gold Coast)

Imperial Factor, The استعمار ، العامل الاستعماري ، ٣١٨
 استعمار ، المؤتمر الاستعماري (١٩٢٦) ، ٦٠٢
 Imperial Conference (1926)
 Independence, African Nations: الاستقلال ، استقلال الدول الأفريقية
 General review عرض عام ، ٢٨٧ — ٢٩٤ ، ٦٣٧
 Social Darwinist View — الاتجاه (الداروينى) الاجتماعى ، ٢٠٨
 الاستقلالون فيما وراء البحار (IOM) ، ٤٤٨ — ٤٥٢ ، ٤٥٢
 Independants d Outre Mer (IOM)
 Equatoria استوائى ، ١٩٢ ، ١٩٥
 Assimilation: French Policy الاستيعاب : السياسة الفرنسية ، ٢٧٨
 Portuguese Policy والسياسة البرتغالية ، ٥٥٧ — ٥٦٠ ، ٥٦٢
 H.H. Asquith اسكويث ، ه . ه . ٣٦٣
 Askia the Great آسكيا العظيم ، ٣٣
 Islam: in Arabia الاسلام : في الجزيرة العربية ، ٢٨
 — in North Africa في شمال أفريقيا ، ٢٧ — ٢١
 — in Persia and Oman في فارس وعمان ، ١٠١
 — in Spain في أسبانيا ، ٣٠ — ٣٢
 — among Sanhaga Berbers بين بربر صنهاجه ، ٣٠ — ٣٢
 — في غرب أفريقيا في العصور الوسطى ، ٣١ — ٣٣
 — in medieval West Africa
 — تأثيره الأولى على الحوصا ، ٨٢ — ٨٥
 — early influence upon Housa
 — التسلل الى أعالي النيل ، ١١٧ ، ١١٨
 — infiltration of upper Nile
 — انتشاره (فيما قبل قدوم الأوربيين) ، ١٩٨
 — spread of (pre-European)
 — Fulani Jihad جهاد الفولانى ، ٨٤ — ٨٦
 — مجهودات البعثات التبشيرية الحديثة والاستجابة لها ، ٢٠٣ — ٢٠٦
 — modern missionary efforts and appeal of
 — في ظل الادارة الفرنسية ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ — ٢٨١ ، ٤٣٧ — ٤٣٩
 — Under French administrative
 — in Buganda — في بوجندا ، ٢١٦ — ٢٢٢
 — الآسيويون في أفريقيا (أنظر الهنود ، أهل الملايو ، الصينيون)
 Asians, in Africa (see Indians, Malays, Chinese)
 الاشانتى ، ظهورهم ، ٤٠ ، في الاتحاد (١٧٠١ — ١٩٠٢) ،
 ٥٨ — ٦٠ ، ٧٩ ، ٨٦ — ٩١ ، ٢٦٠ — ٢٦٦
 Ashanti: emergence of in Confederacy (1701—1902)
 كمستعمرة بريطانية (١٩٠٣ — ١٩٥٧) ، ٢٦٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ،
 ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ — ٤١٧
 — as British colony (1902—1957)
 (أنظر أيضا تجارة الرقيق من ساحل الذهب)
 (see also slave trade, from Gold Coast)

النيل ، التاريخ المبكر للنهر ، ١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، Nile history along
 — المصريين ، والمهدى — Egyptians and the Mahdi along
 (في القرن التاسع عشر) (19th Century)
 — الكشوف الأوربية لمنابع النهر ، ١٨٢ ، ٢١١ ،
 — European exploration of
 Elizabeth II, Queen of Great Britain اليزابث الثانية : ملكة بريطانيا
 — الكاباكا يحضر حفل تتويجها ، ٤٨٧ ،
 — Coronation attended by Kabaka
 Amazons, Dahoman الأمازون ، الداوميون ، ٦٣ ، ٩١ ،
 أماكن البانتو في جنوب أفريقيا ، ٥٩٤ — ٥٩٧ ،
 "Locations" Bantu, in South Africa
 Imam of Oman إمام عمان ، ١٠١ ، ١١٢ — ١١٦ ،
 Amiens, Tearty أميان ، معاهدة ، ١٣٥ ،
 United Nations: and Congo الأمم المتحدة ، والكنغو ، ٥٤٢ — ٥٤٧ ،
 — and Indians in Natal — والهنود في ناتال ، ٦١١ — ٦١٣ ،
 — الوصاية على الكاميرون وتوجو ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ٤٥٦ ،
 — trusteeship for : Cameroons and Togo
 — Ruanda-Urundi — وروندا — أوروغندي ، ٥٥٠ ، ٥٩٣ ،
 — Southwest Africa — وجنوب غرب أفريقيا ، ٦١٢ ، ٦٢٢ ،
 Emin Pasha أمين باشا ، ١٩٢ ، ١٩٥ ،
 Anthropolgy أنثروبولوجي ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ،
 Angola: Portuguese occupy أنجولا : الاحتلال البرتغالي لها ، ٤٩ ، ٥٢ ،
 — (القرن ١٩) في ظل الحكم البرتغالي ، ٢٤٢ ،
 — (19th century) Under Portugal
 — (القرن ٢٠) في ظل الحكم البرتغالي ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ،
 — (20th century) Under Portugal
 — (القرن ٢٠) العمال الأفريقيون فيها ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ،
 — (20th century) African labor
 — الحركة القومية (في القرن ٢٠) بها ، ٥٢٠ ، ٥٦٠ — ٥٦٥ ،
 — (20th century) nationalism
 — Boer settlers in — المستوطنون البوير بها ، ٢٤٣ ، ٣١٨ ،
 — السكك الحديدية ، ٥٥٦ ، ٥٨٠ ،
 — (أنظر أيضا البرتغال وتجارة الرقيق)
 — (see also Portugal, slave-trade)
 أندونيسيا ، المحاصيل المستوردة منها ، ١٧ ، ٩٣ ،
 Indonesia, crops received from
 ADAPES أندية النابية (ADAPES) ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ،
 Ankole (Acholi) أنكولي (اتشولي) ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٥٨٣ — ٥٩٠ ،
 (أنظر أيضا اتحاد روديسيا ونياسالاند)
 (see also Rhodesia and Nyasaland Federation)
 Rivers, transportation value of الأنهار قيمة النقل النهري ، ٩ ،
 Anokye, Olomfo أنونجوي أولومفو ، ٥٨ — ٦١ ،

اكسوزا (نجوني) : (١٦٢٠ — ١٧٧٥) ، ١١٩ ، ١٣٠ ،
 Xosa (Ngoni) : (1620 — 1775)
 — العلاقات مع البوير ، ١٢٩ — ١٥١ ، relations with Boers
 — صحوة البوير نظرة عليها ، ١٥٤ ، Boer trekker view of
 — العلاقات مع بريطانيا ، ١٣٤ — ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ — ١٤٥ ،
 — relations with Britain ١٦٤ — ١٦٢ ، ١٥١ — ١٤٩ ،
 — أثر توسع الزولو ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٣ —
 — Zulu expansion affects
 Axum أكسيوم ، ٣٠ ،
 Alafin of Ife and Oyo الافن ، في ايفي أوييد ، ٦٣ ،
 Alfany Bay settlers الباني ، مستوطنو خليج الباني ، ١٤٣ — ١٤٥ ،
 البانيون (أنظر الهنود في شرق أفريقيا)
 "Banyans" (see Indians in East Africa)
 Ileo, Joseph, اليو جوزيف ، ٥٣٠ — ٥٣٣ ، ٥٣٥ — ٥٤١ ، ٥٤٤ ،
 Indentured service الالتزام ، الخدمة الإلزامية
 (see Indians, in Natal (أنظر الهنود ، في ناتال ،
 forced labor, contract service) العمل الإلزامي ، العمل بالتعاقد)
 Ga الجا ، شعب الجا ، ٣٩ — ٤٢ ،
 Abolition of slavery (see slavery, abolition) إلغاء الرق (أنظر رق ، إلغاء)
 Alfonso I, king of Manicongo الفونس الأول ، ملك المانيكونجو ، ٤٧ — ٥٠ ،
 German East Africa ألمانيا ، أفريقية الألمانية ، ١٩٥ ، ٢٣٧ — ٢٤١ ، ٤٦٣ ،
 (أنظر أيضا تنجانيقا ، رواندا ، أوروغندي)
 (see also Tanganyeka, Ruanda, Urundi)
 ألمانيا : ظهور الاهتمام بالاستعمار ، ١٨٨ ، Germany imperial interest arises
 — توحيدها يؤثر على المصالح فيما وراء البحار ، ١٨٤ ،
 — unfiction influences interests overseas
 — الكاميرون ، ٢٦٨ — ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ — ٢٨٦ ، Cameroons,
 — وجنوب غرب أفريقيا ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٢٥ ،
 — and South West Africa
 — وتوجو ، ٢٦٣ ، ٢٨١ — ٢٨٦ ، and Togo
 — المصالح في حوض النيجر (دلتا والنهر) ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ،
 — interests in Niger Basin (delta and river)
 — المصالح في أوغندا ، ٢١٧ — ٢٢٢ ، interests in Uganda
 — المصالح في زنجبار ، ١٨٨ — ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢١٠ — ٢١٢ ،
 — interests in Zanzibar
 — العلاقات مع ليبيريا ، ٢٩٩ ، ٤٠٣ ، relation with Liberia
 — العلاقات مع جنوب أفريقيا relation with South Africa
 (قبل ١٩١٠) ، ١٩٤ ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ (before 1910)
 — العلاقات مع اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤ ، ٦٠٦ ،
 — relations with Union of South Africa
 El Mansur, Shereef, المنصور شريف ، ٣٣ — ٣٦ ،

Isandhlwana ايزاندوانا ، ٣١٩
 Ife ايفي ، ٦٠ — ٦٢
 Uys, Jacobus and Piet ايوس ، جاكوبس ، وبيت ، ١٥٥
 Ewe ايوي ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٤١٦ ، ٤٥٦

(ب)

با. (Ba) الاسماء التي تبدأ بها (انظر أيضا Bu بي Be .. الخ والمقاطع الاولى للاسماء المستخدمة في لغات البانتو)
 Ba, names beginning with (see also Bu, Be etc, and Bantu languages use of noun prefixes explained)
 Bapedi بابيدي ، ١٤٢ ، ٣١٩
 Batavian Republic باتافيا ، جمهورية باتافيا (هولنده) ، وجنوب افريقيا ، ١٣٤ — ١٣٦ (Netherlands), and South Africa
 Bataka باتاكا ، ٢٢٩ ، ٤٦٤ — ٤٦٦ ، ٤٨٤
 Batwa (Twe), Pygmies of Ruanda and Urundi باتوا (توا) اقزام رواندا وأورندي ، ٩٨ ، ٥٤٩
 Batutsi (Tusi, Watutsi) باتوتسي (توسي ، واتوتسي) ، ٩٨ ، ٥٤٩ — ٥٥١ ، ٥٣٢ — ٥٥٤
 Batonga باتونجا ، ١٩
 Batongole chiefs (Buganda) باتونجولي ، زعماء الباتونجولي ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، (بوجنده)
 Barth, Heinrich بارث ، هنريتش ، ٨٣ ، ١٧٨
 Park, Mungo بارك منجو ، ٨٢ ، ١٧٨
 Parker, Safford باركر ، سافورد ، ٣١١
 Barkly, Sir Henry باركلي ، سير هنري ، ٣٠٩ — ٣١١
 Parmehutu (see Parti d'Emancipation des Bahutu) بارمهوتو (انظر حزب تحرير الباهوتو)
 Earnato, Barney بارناتو ، بارني ، ٣٢٦
 Baring, Sir Evelyn (Lord Cromer) بارنج ، سير افيلين (لورد كرومر) ، ٢٥٢ — ٢٥٤
 Barotse باروتسي ، ٣٣٣ ، ٥٨١
 Bastards باستارد (الابناء غير الشرعيين) ، ١٢٦
 Passfield, Lord Memorandum on Native Policy باسفيلد ، لورد ، مذكراته بشأن السياسة الوطنية ، ٥٧٩ — ٥٨٢
 Basuto (Sotho) باسوتو (سوتو) ، ١٤٣ ، ١٥٩ — ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ٣٢١
 Basutoland and unified South Africa باسوتولاند ، وجنوب افريقيا المتحدة ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣
 Pashas, Moroccan, in Sudan باشوات ، المغرب ، والسودان ، ٣٣ — ٣٦
 Bakongo باكونجو ، ٥١٩ — ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣

الاهتمام العلمي في افريقيا ١٧٦ — ١٨٠ ، ٢٠٤ — ٢٠٨
 Scientific interest in Africa
 Ahidjo, Ahmadou اهيدجو ، احمدو ، ٤٥٢ — ٤٥٨
 Oubongui-Chai, under French administration اوبانجي — شاي ، في ظل الادارة الفرنسية ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ — ٤٥٤
 (انظر أيضا جمهورية وسط افريقيا)
 (see also Central African Republic)
 Aوترشت (ترانسفال) جمهوريتها ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٧
 Utrecht (Transvaal) Republic of اوربه (صبغه بالصفة الأوربية) ، ٢٠٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩
 Europeanization اوروبيون (انظر المستوطنون)
 Europeans (see settlers) اورشليم ، عصابات ، ١٥٦
 Jerusalem gangers أورندي . تاريخها المبكر ٩٤١ — ٩٦ ، ٩٧
 Urundi : early history — الحكم الألماني ، ٢٤٠ ، ٥٤٩
 — German administration — الانتداب البلجيكي والوصاية ، ٤٦٣ ، ٥٥٠ — ٥٥٤
 — Belgian mandate and trusteeship — الاستقلال (١٩٦٢) ، ٥٥٤
 — Independence (1962) اوب (انظر أيضا اوسيو ابراندواج)
 OB (see Ossewabrandwag) اوسيو ابراندواج منظمة (اوب) ، ٦٠٥ — ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦١٧
 Ossewabrandwag (OB) أوغنده . اهتمام الأوربيين بها ، ١٨٦ ، ١٨٨
 Uganda : early European interest in — في ظل شركة شرق افريقية البريطانية ولوجارد ، ٩٧ — ٩٩
 — under IBEH and Lugard — اعلان الحماية البريطانية وتنظيمها ، ١٩٥ ، ٢٢٠ — ٢٢٢
 — British Protectorate established and organized — الحماية منذ (١٩١٤) ، ٤٦٣ ، ٤٧١ — ٤٨٣ ، ٤٩١
 — Protectorate (since 1914) — التنمية الاقتصادية ٢٢٩ — ٢٣٢
 — economic development — القومية ، ٤٧٠ ، ٤٨٦ — ٤٩١
 — nationalism — الاستقلال (١٩٦٢) ، ٤٩١
 — independence (1962) — هجرات رواندا ، ٥٤١
 — Ruanda migration to — (انظر أيضا بوغندا ، بونيورو ، تورو ، اتشولي)
 — (see also Buganda, Bunyoro, Toro, Acholi) — أوغنده ، سكك حديدية ، ٢٢١ ، ٢٢٣
 — Uganda Railway ٢٢٩ — ٢٣٤ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢
 Olympio, Sylvanos اوليبو ، سيلفانوس ، ٤٥٦
 Owolowo, Obafemi أولو ، اوبافيمي ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ — ٤٣٠
 Oyo اويو ، ٦١ — ٦٣
 Ibo ايبو ، ٤٢٢
 Eboué, Félix ايبو ، فيليكس ، ٤٤٢ ، ٤٤٣

Brazzaville,
"Brazzaville Twelve"

برازافيل ، ٤٤٠ — ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٥٣٠

برازافيل « جماعة برازافيل الاثنى عشر » ، ٦٣٧

— برازافيل ، (مشروع برازافيل)

« ١٩٤٤ » ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ — ٤٥٤

Brazzaville Plan (1944)

Prazeros

البرازيروس « المغامرون » ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ٥٥٥

Brand, Sir Jan Hendrik

براند ، سير جان هندريك ، ٣١١

براندنبرج — بروسيا (انظر أيضا تجارة الرقيق)

Brandenburg — Prussia (see also slave trade)

Sanhaja Berbers

بربر صنهاجة ، ٣٠ — ٣٢

البربر ، لغات البربر ، توزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣

Berber languages, Prehistoric distributions of

البربر ، (انظر أيضا بربر صنهاجة والمرابطون) ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٨ — ٣١

Berbers (see also Sanhaja Berbers, Almoravids)

البرتغال : نشأة وقيام الاتصالات الاولى فيما وراء البحار ،

Portugal: rise and early contacts overseas ٥٥ ، ٥١ — ٤٦ ، ٣٨ — ٣٥

— المهملون من سكان المستعمرات ، ٥١ ، ٦٤

— halfcaste colonial population

— سياسة العمالة منذ الالغاء ، ٢٤٢ — ٢٤٥ ، ٣٥٥ ، ٥٥٧ — ٥٦١

— labor politics since abolition

— السياسة العنصرية ، ٢٤١ — ٢٤٤ ، ٣٩٥

— العلاقات مع البوير ، ١٥٤ ، ٣٠٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩

— relations with Boers

— التصرف تجاه القومية الافريقية ، ٥٦٠ — ٥٦٥

— attitude towards African nationalism

— جمهورية (١١٠ — ١٩٣٢)

— والمستعمرات ، ٥٥٦ — ٥٥٨

— الدولة الجديدة

— (بعد ١٩٣٢) والمستعمرات ، ٥٥٧ — ٥٦٥

— (after 1932) and colonies

— في البرازيل ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٥

— في الكونغو (مانيكونجو) ، ٤٧٠ — ٤٥٠ ، ٢٤٥

— in Congo (Manicongo)

— في شرق افريقيا (في القرنين ١٦ ، ١٧) ، ١٠٤ — ١٠٨

— in East Africa (16th — 17th centuries)

— الاهتمام بذهب غرب افريقيا (في القرنين ١٥ ، ١٦)

— interest in West African Gold (15-16th centuries)

— المحيط الهندي (في القرنين ١٦ ، ١٧) ، ٣٥ — ٣٧ ، ٤٣

— المحيط الهندي (في القرنين ١٦ ، ١٧) ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٤ ، ١٠٩ — ١١٣

— Indian Ocean (16th-17th centuries)

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

—

باكونجو ، زعماء الباكونجو ، بوجنده ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ — ٢٢٩

Bakungu chiefs, Buganda

Baluba

بالوبا ، ٥٣٥ — ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦

Balubakat (see Balubas du Katanga) (انظر بالوبا الكاتنجا)

بالوبا الكاتنجا (بالوباكات) ، ٥٣٦ — ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ — ٥٤٧

Balubas du Katanga (Balubakat)

بالوبا ، الحاج ابو بكر تفاوا ، ٤٢٨ ، ٤٣١

Balewa, Alhadji Abubakar Tafewa

Bami (see Muami)

Bantu, terms defined

بانتو ، تعريف بالمصطلح ، ١٨ هامش

Bantustan,

البانتوستان ، ٦٢٥ ، ٦٢٨

بانتو ، الشعوب المتحدثة بلغات البانتو : نطاقها ، ١٨ — ٢١ ، ٢٨

Bantu — speaking people : expansion of

— وصولها وتاريخها المبكر في شرق افريقيا ، ٩٤ — ١٠١

— arrival and early history in East Africa

— التأثير الكوشي عليها ، ٢٠

— Cushitic influence upon

— الاحتلال المبكر لحوض الزمبيزي ، ٩٨ — ١٠٢

— early occupation of Zambezi basin

— في افريقيا الحديثة انظر البلاد والقبائل المنفصلة

— in modern Africa (see individual tribes and countries)

— بانتو ، قانون سلطات البانتو ، اتحاد جنوب افريقيا

— Bantu Authorities Act Union of South Africa 517

بانتو (اللغات البانتوية) ، توزيعها قبل التاريخ ، ١٣

Bantu (Bantoid) languages Prehistoric distribution

(استخدام المقاطع الاولى للاسماء) ، ٩٦ هامش

use of noun prefixes explained

بانتو ، مؤتمر البانتو لروديسيا الجنوبية ، ٥٧٨

Bantu Congress of Southern Rhodesia

بانتو ، مؤتمر البانتو الوطني ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٢٨

Bantu National congress, union of South Africa

Banda, Dr. Hstings

باندا ، د. هاستنجز ، ٥٨٨ — ٥٩٠

Bahutu (Hutu)

باهوتو (هوتو) ، ٩٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ — ٥٥٤

Byatt, Sir Horace

بايات ، سير هوراس ، ٤٧٩ ، ٥٠٣

Betchuanaland

بتشوانالاند ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ — ٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٦٠

railways

الخطوط الحديدية ، ٣٢٨ ، ٥٨٣

ب . د . م . ا . ١٦٧ — ١٦٩ ، ٦١٨ ، ٦٢٠

Nederlands Gereformeerds, Kerk (NGK)

انظر أيضا البوير ، ديانة المسيحية ، الاصلاح الهولندي

(see also Boers, religion, Christianity Dutch Reformes)

Beduins

البدو ، ١٠١

Boudouin, King of the Belgians

بودوين ، ملك بلجيكا ، ٥٣٣ — ٥٣٥

Brazza — de

برازا ، دي ، ٢٤٥ ، ٢٥٦

٦٧٨

— أفريقيا الشرقية والوسطى (القرن التاسع عشر) ،
١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٤٠

— East & Central Africa (19th century)

— متابيلي ، أرض الماشونا (القرن ١٩) ، ٣٢٥ — ٣٢٤ ، ٣٠٩ ،
Matabele land, Mashonaland (19th century)

— نياسالاند ، ٢١٥ — ٢١١ Nyasaland

— انظر أيضا انجولا ، موزمبيق ، تجارة الرقيق ،

بوتشفسترووم (الترنسفال)

— (see also Angola, Mozambique,
slave-trade), Potchefstroom (Transvaal)

— جمهورية ، ١٥٦ ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٨ Republic of

— أحيائها ، ٣٢١ — revived (1881)

برتون ، سير ريتشارد ، ١٨٠ — ٢١٢ Burton, Sir Richard,

برج ، وانتش تور (انظر شهود يهوه كيتاوالا)

Watchtower, The (see Jehovah's Witnesses Kitawala)

برجرز ، القس توماس فرانسوا ، ٣١٢ ، ٣١٧ — ٣٢٠

Burgers, Rev. Thomas Francois,

برستر ، جون « القديس يوحنا » ، ٤٧ ، ١٠٦ Prester John

برلين ، مؤتمر برلين ، وقراراته ، ١٩١ — ١٩٤ ، ٢٤٤ — ٢٤٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩

Berlin Conference, and Act of,

برنز ، سير آلان ، ٤٠٩ Burns, Sir Alan

برنستين ، ادوارد ، ٣٨٩ Bernstein, Edward

بروكسل ، مؤتمر بروكسل للسكك الحديدية ، ١٩٦ ، ٢٣١ — ٢٤٥

Brussels Railway conference

بروكسل ، معرض بروكسل (١٩٥٨) ، ٥٣٠ Brussels' World Fair (1958)

بريتورييس ، اندريه وسل ، ١٥٦ — ١٦٢ Pretouris, Andries Wessel

بريتوريا ، مؤتمرها ، ٣٢١ ، ٣٤٦ Pretoria Convention

بريتورييس ، مارثيموس وسل ، ١٦٢ ، ٣٠٩ — ٣١١

Pretorius, Marthimus Wessel

بريجز ، الكابتن ، ٤٩٩ — ٥٠٢ Briggs, Capt.

بريطانيا (انظر بريطانيا العظمى ، الكومنولث)

Britain (see Great Britain, Common Wealth of Nations)

بريطانيا ، أهالي جنوب أفريقيا البريطانية

(١٩٤٨ — ١٩١٠) ، ٥٩١ — ٥٩٥ ، ٥٩٩ ، ١٠٦ — ٦٠٥

British South Africans: (1910-48)

(منذ ١٩٤٨) ، ٦١٣ — ٦١٨ ، ٦٣١ (since 1948)

بريطانيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية

British South Africa Company (BSA Company)

— ميثاقها ، تنظيمها ، ٣٢٦ ، ٣٣١ — ٣٣٦ ،

— charter and organization of ٣٦٣ — ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٤٣

بريطانيا ، شركة جنوب أفريقيا البريطانية (تابع)

— في منطقة امتيازها (روديسيا فيما بعد) ،

١٩٣ ، ٥٦٥ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ — ٥٨٤

— in its charter and (late Rhodesia)

Great Britain: Commercial rise of ٥٥ ، نهضتها التجارية ،

— الإتجاه المناهض للرق ، ٧١ — ٧٤ ، ١٧٥ — ١٧٩

— antislavery thought in

— حظر تجارة الرقيق ، ٧١ — ٧٣ ، ١١٣ ، ١١٥

— slave trade banned by

— إلغاء الرق في بريطانيا ، ٧٢

— slavery abolished in England

— إلغاء الرق في الإمبراطورية ، ٧٢

— slavery abolished in Empire

— الاهتمام بالرقائق المحرر ، ٧٣ — ٧٩

— concern for freed slaves

— liberal thought in ١٧٥ ، الاتجاهات الفكرية الليبرالية ،

— أحياء المصالح الإمبريالية حوالي ١٨٧٠ ، ١٨٤ — ١٨٦

— imperial interested stimulated about 1870

— تأثيرها في مصر ، ١٩٢ influence aquired in Egypt

التحقيق في فضائح مشاكل العمل الإجباري في البرتغال بعد ١٩٠٦ ، ٢٤٤

Investigates Portuguese labor scandals after 1906

— الطلبة الأفارقة فيها ، ٣٩٣ — ٣٩٧ ، ٦٢٨

— African students in

— إنجلترا في شرق أفريقيا : (قبل ١٩١٤) ،

— in East Africa: (before 1914) ٢٣٦ — ٢١٢ ، ٢١٢ — ٢١٠

— (1914 — 1948) ٤٨١ — ٤٦٣ ، (١٩٤٨ — ١٩١٤)

— (after 1948) ٥٠٥ — ٤٨٣ ، (بعد ١٩٤٨)

— في ساحل الذهب (١٨٠٨ — ١٢) ، ٧٩ ، ٨٥ — ٩١

— in Gold Coast (1808-12)

— (١٨٩٢ — ١٩٠٢) ، ٢٥٩ — ٢٦٦ ، ٣٩٩ — ٤٠٢

— (1892-1902)

— (١٩٠٢ — ١٩٥٧) ، ٣٩٦ — ٤٠٤ ، ٤٠٩ — ٤١٨

— (1902-1957)

— في حوض النيجر : (قبل ١٩٠٠) ،

٢٧٦ — ٢٧٢ ، ٢٧٠ — ٢٦٥ ، ٨٤ — ٨٠

— in Niger Basin: (before 1900)

— في ساحل الرقيق : (قبل ١٩٠٠) ، ٢٧٤ ، ٢٦٦

— in slave Coast: (before 1900)

— في نيجيريا (١٩٠٠ — ١٩١٤) ، ٢٧٣ — ٢٧٩ ، ٢٨٥ — ٢٩٥

— in Nigeria: (1900 — 1914)

— (١٩١٤ — ١٩٦٠) ، ٤٢٠ — ٤٣٣ (1914 — 1960)

— في نياسالاند (افريقيا الوسطى البريطانية) ،

٢١٠ — ٢١٧ ، ٥٦٤ — ٥٧٤ ، ٥٨١ — ٥٨٥ ، ٥٩٠

— in Nyasaland (British Central Africa)

— في روديسيا ، ٥٤٩ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢ — ٥٨٤ ، ٥٨٨ — ٥٩٠

— in Rhodesia

— في سيراليون ، ٧٤ — ٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٦

— in Serra Leone: ٢٩٥ — ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٢ — ٤٣٤

— في جنوب افريقيا (١٧٩٥ — ١٨٣٨) ، ١٢٩ — ١٥١

— in South Africa, (1795 — 1838)

— (١٨٢٧ — ١٨٦٧) ، ١٥٣ — ١٥٦ ، ١٥٥ — ١٦٨

— (1837 — 1867)

— (١٨٦٨ — ١٨٨٥) ، ٣٠١ — ٣٠٣ ، ٣٠٤ — ٣٠٩ ، ٣٢٣

— (1868 — 1885)

— (١٨٥٥ — ١٨٩٩) ، ٣٢٥ — ٣٢٧ ، ٣٢٩ — ٣٤٣

— (1885 — 1899)

— حرب البوير (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ، ٣٥٤ — ٣٤٨

Boer War (1899 — 1902)

— (1902 — 1909) ، ٣٥٩ — ٣٥٣ ، (١٩٠٩ — ١٩٠٢)

— اهتمامها بدولة الكونغو الحرة ، ٢٥٤

— interest in Congo Free State

— وليبيريا ، ٢٩٧ — ٣٠٠ ، ٤٠٣

— (انظر أيضا تجارة الرقيق) (see also slave trade)

بريطانيا محمية شرق افريقيا ، ٢٣١ — ٢٣٦ ، ٤٧٠

British Central African Protectorate

بريطانيا محمية وسط افريقيا ، ٢١٣ — ٢١٦ ، ٣١٩ ، ٢٢٤

British Central African Protectorate

بريطانيا ، وسط افريقيا البريطانية (انظر أيضا نياسالاند)

British Central Africa (see also Nyasaland)

— بريطانيون ، في جنوب افريقيا (British), South Africa

— خليج الباني ، ١٤٣ — ١٤٥ Albany Bay

— حقول الماس ، ٣٠٩ — ٣١٥ ، ٣١٧ D'amond Fields

— ناتال ، ٣٠٣ — ٣٠٨ Natal

— الترنسفال (الاجانب المهاجرون لها) ، ٣٢٦ — ٣٣٨ ، ٣٤٢

— Transvaal (Uitlanders)

— خططهم غير الناجحة (١٩٠٠ — ١٩٠٦) ، ٣٥١ — ٣٥٥

— unsuccessful plans (1900 — 1906)

— الهولنديون في جنوب افريقيا ، ١٢٠ — ١٢٥

— (Dutch), South Africa

(انظر أيضا البوير) (see also Boers)

— (الفرنسيون في السنغال) ، ٢٥٧ — ٢٥٩

— (French) : Senegal

South Africa في جنوب افريقيا

(see Huguenots) (انظر الهيجنوت)

— الالمان في جنوب افريقيا (في القرن السابع عشر والثامن عشر) ، ١٢٧

— (German) : South Africa, (17th—18th Centuries)

— جنوب غرب افريقيا ، ٦٠٩ South West Africa

— (البرتغال ، البوير) (Portuguese, Boer)

— افريقيا البرتغالية ، ٢٤١ — ٢٤٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦١

— Portuguese Africa

— متنوعون (تنجانيقا) — (شرق افريقيا الالمانية سابقا)

٢٣٧ — ٢٣٩ ، ٤٧٨ — ٤٨١ ، ٥٠٣ — ٥٠٥

— (various), Tanganyika (former German East Africa)

BSA Company (see British South Africa Company) (BSA) ب . س . ا

(انظر شركة جنوب افريقيا البريطانية)

Prempeh بريمبيه ، زعيم الاشانتى ، ٢٦٣ — ٢٦٦

Prinsloo, Hendrik برينسلو ، هندريك ، ١٣٨

Bismarck, Count Otto Von بسمارك ، كونت اوتوفون ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٢٦٨ — ٢٨٤ ، ٢٧٠

Missions (see Christianity, Islam)

Missionaries-and-Traders البعثات (انظر المسيحية ، الاسلام)

(انظر طريق الشمال الاعظم) (see Great North Road)

البعد عن الحياة القبلية : تعريف ، ٢٠٩ ، ٣٧٢ — ٣٧٥

Detribalization : defined

— في كينيا ، ٤٧٣ — ٤٧٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠

— في نيجيريا ، ٣٩٩ — ٤٠٢

— بفا (PFA) انظر حزب الاتحاد الافريقي

PFA (see Parti de la Fédération Africains)

البلجيك : سياستهم الداخلية وسياسة مستعمرة الكونغو

الحررة ، ٥٢٧ ، ٥٣٤

Belgium : internal politics and Congo colony policy

— علاقاتهم مع دولة الكونغو الحرة ، ٢٤٥ — ٢٥٠ ، ٢٥٢ — ٢٥٤

— relation with Congo Free State

— الاستيلاء على دولة الكونغو ، اعادة تنظيمها ، ٢٥٣ — ٢٥٦

— Congo Free State sized reorganized

— وفي الكونغو المستقل ، ٥٤١ — ٥٤٣

— and independent Congo

— ورواندا — أورندي ، ٤٦٣ ، ٥٤٩ — ٥٥٤

— and Ruanda Urundi

(انظر أيضا دولة الكونغو الحرة ، بلجيكا ، رواندا أورندي)

— (see also Congo Free State Congo Belgian, Ruanda, Urundi)

— بلدة ، التجارة ، ١٠٧ ، ١٠٩

— "Country" trade

- Bourdillon, Sir Bernard بورديلون ، سير برنارد ، ٤٢٤
 Burmbo, Benyamin بورمبو ، بنيامين ، ٥٧٩
 Bornu بورنو ، ٢٨٨
 بوشمان (عصر) : أصلهم ، وتوسعهم ، ٩٠ — ٩٣ ، ٢٠ ، ١٣ — ٩
 Bushman (race) : origin and expansion
 — في جنوب أفريقيا ، ١١٩ — ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩
 — in South Africa
 — (انظر أيضا خواسان ، الشعوب المتحدثة بلغة الخواسان)
 (see also Khoisan — speaking people)
 Bulawayo بولوايوو ، ٣٢٩ ، ٣٣١ — ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٥٧٩
 Boomplaats, battle of يومبلااتز ، معركةها ، ١٥٩
 Punt بونت ، ٩٣
 Pendo (Ngoni) بوندو (نوجوني) ، ١١٩
 Bunyoro بونيورو ، ٩٣ — ٩٨ ، ٢٢١ — ٢٢٣
 Beers : and Afrikaners, contrasted البوير : والافريكانرز ، الفرق بينهم ، ٣٢٨
 — تأثير الالمان عليهم (في القرنين ١٧ ، ١٨) ، ١٢٧
 — German impact upon (17th — 18th centuries)
 — Hugunot impact upon تأثير الهيجونوت عليهم ، ١٢٨
 — ضرائب الأرض في البداية ، ١٢٢ — ١٢٤ ، ١٢٦ — ١٣٠
 — Land customs early
 — ضرائب الأرض في ظل الحكم البريطاني ، ١٣٤ — ١٣٨
 — ١٣٩ — ١٤١ ، ١٤٣ — ١٤٥
 — Land customs, under Britain
 — اللغة ، ١٢٣ — ١٢٦ ، ١٤٥ — ١٤٨ ، ٣١٦ ،
 ٣٥٦ ، ٣٦٤ (انظر الأفريكانرز ، اللغة الهولندية
 الجنوب أفريقية) .
 — Language (see also Africans, Holland)
 — التقاليد السياسية (تشريعات) ، ١٢٣ ، ١٤٧ — ١٤٩
 — Political traditions of
 — ديانتهم ، ١٢٤ — ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٦٤ — ١٦٩
 — religion of
 — الهجرة الجماعية ، سببها ، وخصائصها الاولى ،
 — trekking, origin and early character of ١٢٢ — ١٢٤
 — الهجرة الجماعية بعد (١٨٣٨) ، ١٥٨ ، ٢٤٣ ،
 — trekking after (1838) ٣٢٣ — ٣٢١ ، ٣٠٢
 — الاتجاهات في القرن ١٩ ، ١٦٤ — ١٦٩
 — attitudes in 19th century discussed
 — تاريخ — القومية الأفريكانرز ، ٦٠٥ — ٦٠٨
 — history in Afrikaner nationalism

- Bilsen, Professor, A.A.J. Van بلسين ، بروفيسور أ.أ.ج. فان ، ٥٢٨
 Balfour Declaration بلفور ، وعد بلفور ، ٦٠٣
 بليمفونتين ، مؤتمر بليمفونتين للجمارك (١٩٠٣) ، ٣٥٥
 Bloemfontein, Customs Conference (1903)
 بليمفونتين ، مؤتمر بليمفونتين (١٨٩٩) ، ٣٤٧
 Bloemfontein Conference (1899)
 بليمفونتين ، معاهدة بليمفونتين (١٨٥٤) ، ٣١٠
 Bloemfontein Convention (1854)
 Blundell, Michael بلندل ، ميشيل (ميكيل) ، ٤٩٨ — ٥٠٣
 Bled'sloe Commission بليدسلوي ، لجنة بليدسلوي ، ٥٨٢
 Blyden, Edward Wilmot بليدين ، ادوارد ويلموت ، ٣٧٩ — ٣٨٢ ، ٥٧٠
 Pemba بمبا (بمبه) ، ٤٨٣
 بنب (PNP) انظر حزب التقدم الوطني
 PNP (see Parte National du Progrès)
 Pennsylvania, and Mississippi colonization Society
 Bunch, Dr. Ralph بنش ، د. رالف ، ٤٨٨ ، ٥٤٣
 Bangala بنغالا ، ٥٣٢ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ — ٥٤٣
 World Bank البنك الدولي «العالمي» ، ٤٥٠
 Bennett, James Gordon بنيت ، جيمس غوردون ، ١٨٠
 Benin (see also s'ave-trade from slave Coast)
 بنين ، ٣٨ ، ٦٢ ، ٨١ ، ٢٧٤ (انظر أيضا تجارة الرقيق من ساحل الرقيق)
 Popo بوبو ، ٦٣
 Pawpaw باواباو (شجر زهرته ارجوانية وله ثمر) ، ٦٣
 Potgieter, Andries Hendrik بوتجيتير : اندريه هندريك ، ١٥٥
 Booth, Joseph بوث ، جوزيف ، ٥٧٠
 بوثا ، الجنرال لويس ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤
 Bo'ha, General Louis
 Boganda, Barthélemy بوجندا ، بارتليمي ، ٤٤٧ ، ٥٣٣
 بوجندا : قبل الحماية البريطانية (١٨٩٣) ،
 ٩٣ — ٩٨ ، ١١٦ ، ١٨٩ ، ٢١٦ — ٢١٨
 Buganda : before British Protectorate (1893)
 — الحماية البريطانية (منذ ١٨٩٣) ،
 ٢٢ — ٢٣٠ ، ٤٦٤ — ٤٧١ ، ٤٨٣ — ٤٨٧
 — Under British Protectorate (since 1893)
 — علاقاتها مع مقاطعات محمية اوغندا الاخرى ،
 ٤٦٩ — ٤٧١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ — ٤٩٢
 — relation with other provinces of Uganda Protectorate
 — تعريف بالدستور التقليدي ، ٢٢٥ — ٢٢٧
 — traditional constitution described
 — (see also Uganda)
 Porters, Roland پورتر ، رولاند ، ١٤

- تابانتشو ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٧ —
 Thaba Nchu
 التآقلم ، أو التكيف الثقافي ، تعريف ، ٢٠٩
 Acculturation defined
 تانو (TANU) (انظر اتحاد تنجانيقا الافريقي الوطنى) .
 TANU (see Tanganyika African National Union)
 تايلور ، وليم منرو ، ٣٨٣
 Taylor, William Monroe
 تجارة الرقيق ، الممارسة الافريقية لها ، ٤٦
 Slave-trade: Africa practice of
 — مناطق انتشار بيع الرقيق ، ٣٨
 — area of origin of Africans sold in
 — بدء الاهتمام الاوربي بالرقيق ، ٣٧
 — European interest begins
 — المبررات الاوربية ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٢
 — European Justifications of
 — الأساليب الاوربية ، ٥٥ — ٥٨
 — European methods of
 — تأثيرها على افريقيا ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٢ ، ٨٣ ، ٨٦
 — تأثيرها على افريقيا
 — impact upon Africa
 — الفاقد فى البحر ، ٦٥ ، مقدار ، ٦٥ ، ٦٦
 — losses at sea volume of
 — بواسطة العرب (الزنج) ، ١٠٢ ، ١٠٥ —
 — ١١٢ — ١١٦ ، ١١٨ ، ١٨٠ ، ٢١٠ — ٢١٣ ،
 — by: Arabs (Zeng) ٢١٥ — ٢١٧
 — براندنبيرج — بروسيا ، ٥٧ — ٥٩
 — Brandenburg-Prussia
 — فى البرازيل (فى القرن التاسع عشر) ، ٦٦ ، ٧٣
 — فى البرازيل (19th century) ٨١ ، ٩٢
 — Brazil (19th century)
 — الدنمارك ، ٥٨ ، ٦٠ — ٦١
 — Denmark
 — وفرنسا ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٦
 — France
 — وهولنده ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٦
 — the Netherlands
 — والبرتغال (قبل ١٨١٥) ، ٤٦ ، ٥٢ ، ٥٧
 — والبرتغال (قبل ١٨١٥)
 — Portugal (before 1815) ٦١ — ٦٣ ، ٦٦
 — البرتغال (بعد ١٨١٥) ، ٧٣ ، ٨١
 — Portugal (after 1815)
 — اسبانيا ، ٦٦
 — Spain
 — السويد ، ٥٨
 — Sweden
 — الولايات المتحدة الامريكية ، ٦٦
 — United States of America
 — من . انجولا (قبل ١٨١٥) ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦
 — من . انجولا (قبل ١٨١٥)
 — From: Angola (before 1815)
 — أنجولا (بعد ١٨١٥) ، ٧٣ ، ٨١
 — Angola (after 1815)
 — الشعوب المتحدثة بلغة البانتو (عن طريق
 — الساحل الغربى) ، ٤٥ ، ٤٧ — ٦٠ ،
 — Bantu speaking people (via west coast) ٦٣ — ٦٦

- العلاقات مع شركة الهند الشرقية الهولندية
 (١٦٥٢ — ١٧٩٥) ، ١٢٢ ، ١٣٤
 — relations with Dutch East India Company
 (1652 — 1795)
 — والعلاقات مع بريطانيا (١٧٩٥ — ١٨٣٥) ،
 — relations with Britain (1795 — 1835) ١٣٣ — ١٥١
 — العلاقات مع بريطانيا (١٨٣٧ — ١٨٦٠) ،
 — relations with Britain (1837 — 1860) ١٥٣ — ١٦٨
 — العلاقات مع بريطانيا (بعد ١٨٦٠) .
 — relations with Britain (before 1860)
 — انظر (جمهورية جنوب افريقيا ، وولاية الاورنج
 الحر) ومستعمرة الكيب (بعد ١٨٧٠) (انظر
 الافريكانرز — قبل ١٩١٠) .
 — (see South African Republic, Orange Free State)
 and Cape Colony (after 1870)
 (see Africaners before 1910)
 — العلاقات مع اكسوزا ، ١٢٩ — ١٥١
 — relations with Xosa, and
 — ومع المانيا ، ١٩٤
 — with Germany
 — وضم الترانسفال (١٨٧٧ — ١٨٨١) ، ٣١٨ ، ٣٢٣
 — and Transvaal annexation (1877 — 81)
 — وحرب الزولو (١٨٧٦ — ٧٩) ، ٣١٩
 — Zulu War (1876 — 79)
 — « انبيان الاسود » ، جنوب افريقيا (١٩٢٩) ، ٦٠٣
 — « Black Menifesto » South Africa (1929)
 بيت ، الفريد ، ٣١٥
 Beit, Alfred
 بيترز ، كارل ، ١٩٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩
 Peters, Karl
 بيرن ، جون شارلس ، ٣٠١ — ٣٠٤
 Byrne, John Charles
 بيرو ، اوزوالد ، ٦٠٨
 Pirow Oswald
 بيزركسامتمانر « القضاة الالمان » ، ٢٣٩
 Bezirksamtmaner
 بيزنطة ، ١٣٨
 Byzantium
 بيزويدهوت ، جوهانز ، ١٣٨
 Bezuidenhout, Johannes
 بيزويدهوت ، فريدريك ، ١٣٦ — ١٣٩
 Bezuidenhout, Frederick
 بيل ، ملك دوالا ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ — ٢٨٣
 Bell, King of Douala
 بيلفوند ، ارنست لينان دى ، ٢١٧
 Bellefonds, Ernest Linant de

- تجارة الرقيق ، الممارسة الأفريقية لها (تابع)
 — (انظر أيضا تجارة الرقيق ، من انجولا ، الكونغو
 الجابون الكونغو) عن طريق الساحل الشرقي ،
 ٥٤ ، ٥١ — ٤٧
- (see also slave-trade) from Angola, Congo, Gabon
 Congo (via west coast)
- شرق أفريقيا (العرب قبل ١٥٠٠) ١٠٥ — ١٠٢ ،
 East Africa, (arab, before 1500)
- شرق أفريقيا (العرب بعد ١٥٠٠) ١١٦ — ١١٢ ،
 ٢١٧ — ٢١٥ ، ٢١٣ — ٢١٠ ، ١٨٠ ، ١٤٢ ، ١١٨
 East Africa, (Arabs after 1500)
- شرق أفريقيا ، (موزمبيق الى جزر ريون) ٢٤١ ،
 East Africa (Mozambique to Reunion-Island)
- فوتاجالون ، ٥٧ ، جابون ، ٥٥ — ٥٦ ، ساحل
 الذهب (الفانتى ، الاشانتى ، أكان ، جا) ،
 ٤٦ — ٤٨ ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٢ — ٥٨ ، ٥٥
 ٨٤ — ٨٢
- Futa Jallon, Gabon, Gold Coast (Fanti, Ashanti, Akan, Ga)
- الهاوسا (عن طريق ساحل الذهب) ٦٠ — ٦١
 — Hausa (via Gold Coast)
- الهاوسا (مجموعة أخرى) ٢٨٨ ،
 — Hausa (other)
- ساحل العاج ، ٥٧ ليبيريا ، (اعلان ١٩٣١)
 — Ivory Coast, Liberia (report 1931)
- شعب ماندنغو (ماندى) ٥٧ ،
 — Mandingo (Mande) people
- دلتا النيجر ، ٦٢ — ٦٤ ، ٧٣ ،
 — Niger Delta
- نياسالاند (العرب فى القرن ١٩) ٢١١ — ٢١٣ ،
 Nyaland (Arab, 19th Century) ٢١٦
- سنغيبيا ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ — ٥٨
 — Sengambia
- ساحل الرقيق (بنين ، داهومى ، لاجوس ، يوربا
 قبل ١٨١٥) ٦٠ — ٦٤ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ — ٥٨
 — Slave Coast (Benin, Dahomy, Lagos, Yoruba)
 (before 1815)
- ساحل الرقيق (بعد ١٨١٥) ٧٣ ، ٨١ ، ٩١ ،
 — Slave Coast (after 1815)
- الى : البرازيل (القرن ١٦ — ١٨) ٥٠ — ٥٢ ،
 ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦ ، القرن ١٩ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ٩٢ ،
 To: Brazil, (16th — 18th centuries) 19 century)
- Haiti
 ٦٤ ، ٥٥ ، هائيتى
 البرتغال ، ٤٧ ،
 ساوتومى ، ٤٧ — ٥١
 — جنوب أفريقيا ، ٦٦

- تجارة الرقيق ، الممارسة الأفريقية لها (تابع)
 — Spanish America ٦٦ ، ٥٢ ، ٥١ ، أمريكا الإسبانية
 — الولايات المتحدة الأمريكية (المستعمرات الثلاث
 عشرة السابقة) ٦٦ — ٦٣ ،
- United States of America (formerly Thirteen colonies)
- West Indies ٧٣ ، ٦٦ ، ٥٤ ، جزر الهند الغربية
 — benon : فرض الحظر على تجارة الرقيق
 المطالبة فى أوروبا (القرن ١٦ — ١٨) ٧٠ — ٦٩ ،
 — advocated in Europe (16th-18th Centuries)
- aided by liberalism ١٧٧ — ١٧٥ ، معاهدة الليبراليين
 — applied by Britain ٧٣ ، ٧١ ، تنفيذ بريطانيا
 — الاسطول البريطانى لفرضه ، ٧١ — ٧٤ ، ٨٣ ،
 — enforced by British Navy ١١٨ ، ١١٤
- يطبق فى شرق أفريقيا ، ١١٣ — ١١٦ ، ٢٣٧ ،
 — enforced in East Africa
- يطبق فى محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ،
 — enforced in Northern Nigeria protectorate
- تنفيذه فى جنوب أفريقيا ، ١٣٥ —
 — enforced in South Africa
- التجارة الصامتة ، ٢٦ ، ٢٨ ،
 Silent trade
- ترنر ، ه . م . أسقف ، ٣٨١ ،
 Turner, HM., Bishop
- الترنسفال البانتو (سوزو ، نجونى) وصولهم ، ١١٩ ، ١٢٩ ،
 Transvaal: Bantu (Sotho, Ngoni) arrive
- البوير فيها (١٨٣٨ — ١٩٠٠) (١٨٣٨ — ١٩٠٠)
 — Boers in (1838 — 1900)
- (انظر ليدنبرج ، بوتشفستروم ، جمهورية جنوب
 افريقيا) .
- (see Lydenberg, Potchefstroom South African Republic)
- اوترشست ، زوتبانسبرج .
 — Utrecht, Zoutpansberg
- ضم بريطانيا (١٨٧٧ — ١٨٨١) ٣١٨ ، ٣٢٢ ،
 — British annexation (1877 — 1881)
- مستعمرة (١٩٠٠ — ١٩١٠) ٣٤٩ ، ٣٥١ — ٣٦١ ،
 — colony (1900 — 1910)
- اقليم ضمن اتحاد جنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩٤ ، ٦٠٠ ،
 — Province, Union of South Africa ٦٢٢ ، ٦٢٠ — ٦١٨ ،
- تروتسكى ، ليون ، ٣٩١ ،
 Trotsky, Leon
- تريجاردت ، لويس ، ١٥٥ — ١٥٠ ،
 Trigardt, Louis
- تشاد ، بحيرة ، التناقض من أجل السيطرة عليها ، ٣٧٤ ،
 Chad, Lake, race for Possession of
- تشاد : تحت النفوذ الفرنسى ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ — ٤٤٨ ، ٤٥٤ ،
 Chad: under French administration
- الحكم الذاتى (١٩٥٨) ، داخل الجماعة وفى ظل
 الحكم المستقل (١٩٦٠) ٤٥٥ ، ٤٦٢ ،
 — selfgoverning (1959) in community and independent (19٤0)

تنجانيقا ، منظمة الأعضاء المنتخبين (تيمو TEMO) ، ٥٠٥ ،
 Taubman, G. Goldie (see Goldie, Sir George Taubman)
 التنظيم الاجتماعي ، الأنواع الطبيعية فيه ، ٢١ ،
 Social Organization, indigenous Varieties of
 IDB تهريب الماس ، أو التجارة غير المشروعة فيه ، ٣١٦ ،
 توبمان ، ج. جولدي (انظر جولدي سير جورج توبمان) .
 Taubman, G. Goldie (see Goldie, Sir George Taubman)
 توجو في ظل الحكم الألماني ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ،
 Togo: under German administration
 — في ظل الانتداب والوصاية البريطانية ، ٤١٦ ، ٤٥٧ ،
 — British mandate and trust territory
 — الإدارة والوصاية الفرنسية ، ٤١٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٦ ،
 — French mandate and trust territory,
 — Independent استقلالها ، ٤٥٦ ،
 Todd, Garfield تود ، جارفيلد ، ٥٨٧ ،
 Toro تورو ، ٩٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ،
 Touré, Sekou توري سيكو ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،
 Tipoo Tib تيبوتيب ، ١٩٠ ، ٢٥٣ ،
 Tipoo Sahib تيبو صاحب ، ١١٣ ،
 Times, The (London) تيمس (لندن) ، ٢٨٧ ، ٣٤٦ ،
 تيمو TEMO انظر منظمة الأعضاء المنتخبين تنجانيقا
 TEMO (see Tanganyika elected Members Organization)
 Thant, U تانت ، يو ، ٥٤٦

— ج —

جبابون : الفرنسيون فيها ، ٨١ ، ٢٤٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ،
 Gabon: French in ٤٥٢ — ٤٥٤
 — الحكم الذاتي (١٩٥٨) في المجموعة الفرنسية ،
 وفي ظل الاستقلال (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ،
 وانظر أيضا تجارة الرقيق .
 — Self-governing (1958), in community, and
 independent (1960) (see also slave trade)
 Jaarsveld, Adriaan van جارسفيلد ، أدريان فان ، ١٣٢ ،
 جارفي ، ماركس ، أورليوس ، ٣٨٤ — ٣٨٨ ، ٣٩٠ ،
 Garvey, Marcus Aurelius ٣٩٤ — ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ،
 Jackson, John Payne جاكسون ، جون باين ، ٣٨١ ،
 Galla الجالا ، ٩٨ ،
 Galivoo, Henrique جالفو ، هنريك ، ٥٦٣ ،
 Gama, Vasco de جاما ، فاسكو دي ، ١٠٤ — ١٠٦ ،
 Gambia جامبيا ، ٤٣٥ ،
 Gambetta, Leon جامبيتا ، ليون ، ٢٦٦ — ٢٦٩

Chadic Language تشاد ، اللغة التشادية ، ١٣ ،
 تشولوندي — هيو (انظر لورد ديلاهير) .
 Cholmondeley, Hugh (see lord Delamere)
 Tshombe, Moise تشومبي ، موييس ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ — ٥٤٧ ،
 Czechoslovakia تشيكوسلوفاكيا ، ٤٥٥ ، ٤٦١ ،
 Equalization Fund التعادل ، صندوق التعادل ، ٤٠٨ — ٤١٠ ،
 Mining (see gold, copper) تعدين (انظر الذهب ، النحاس)
 ٥٤٠ ، ٥٣٧ ، ٥٣٣ ، ٥١٥ ، ٣٦٣ ،
 Copper mining: Katanga تعدين النحاس : كاتنجا ،
 Northern Rhodesia روديسيا الشمالية ، ٥٦٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٣ ،
 التعليم : مناقشة عامة لشاكله ، ٣٧٥ — ٣٧٧ ،
 Education: general discussion of problems
 — الطلبة الافريقيون في الخارج ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ — ٣٩٥ ،
 — African students abroad ٤٢٣ ، ٤٢٨ ،
 — Christian mission and الارسلات المسيحية ، ٢٠١ ،
 — في الكونغو البلجيكي ، ٥١٦ — ٥١٨ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ،
 — in Belgian Congo ٥٤١ ،
 — in Cameroons (German) في الكاميرون (الالمان) ، ٢٨٦ ،
 — في افريقيا الفرنسية ، ٢٨٢ ، ٤٢٩ — ٤٤٣ ، ٤٥٠ ،
 — in French Africa
 — in Ghana في غانا ، ٤١٨ ،
 — in Kenya في كينيا ، ٤٧٤ — ٤٧٨ ، ٤٩٨ — ٥٠١ ،
 — in Liberia في ليبيريا ، ٤٠٥ ،
 — in Nigeria في نيجيريا ، ٢٩٤ ، ٤٢٧ ،
 — in Nyasaland في نياسالاند ، ٥٧١ — ٥٧٤ ،
 — في جنوب افريقيا ، ٣٥٦ ، ٣٦٣ — ٣٦٥ ، ٥٩٣ ،
 — in South Africa ٦٢٨ — ٦٢٤ ، ٥٩٨ ،
 — in Tanganyika في تنجانيقا ، ٤٨١ ،
 — in Uganda في اوغندا ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ،
 Wild Report تقرير ويلد ، ٤٩٠ ،
 تقسيم افريقيا : عرض ، ٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧ — ١٩٧ ، ٢٧٧ ،
 Partion of Africa: outlined
 — تأثيره على الوعي القومي ، ٣٧١ — ٣٨٢ ، influence upon nationalism
 Timbuktu تمبكتو ، ٣٢ — ٣٦ ،
 Tembu (Ngoni) تمبو (نجوني) ، ١١٩ ،
 تنجانيقا ، الانتداب البريطاني والوصاية ، ٤٧٧ — ٤٨٥ ،
 Tanganyika: British mandate and trusteeship ٥٠٣ — ٥٠٥ ،
 Nationalism and independence القومية والاستقلال ، ٥٠٥ ،
 الخطوط الحديدية ، ٤٧٧ — ٤٨١ ، ٥٠٥ (انظر أيضا شرق
 railways (see also German East Africa) افريقيا الالمانية) .

London Merchants, Committee of ٨٨-٨٦، ٨٠، جمعية تجار لندن
 الجمعية التشريعية لروديسيا الجنوبية، ٥٧٣، ٥٨٥
 Legislative Assembly, Southern Rhodesia
 Responsible Government Association ٥٦٨، جمعية الحكومة المسؤولة
 جمعية الصالح الوطنى (الرفاهية) روديسيا الشمالية، ٥٨١
 Native Welfare Association Northern Rhodesia
 الجمعية العالية لتحسين مستوى الزواج (NIA)
 Universal Negro Improvement Association (UNIA) ٣٨٨-٣٨٦
 Société Général de Belgique ٥٤٧، ٥١٥، الجمعية العامة البلجيكية
 جمعية عمال ويتوتسراند الوطنية، ٥٥٩
 Witwatersrand Native Labour Association
 International Congo Association ٢٥٣، ٢٤٦، جمعية الكونغو الدولية
 جمعية الكنيسة التبشيرية، ١٨٩، ٢١٨، ٢٢١
 Church Missionary Society ٥٥٤-٥٥٢
 LMS (see London Missionary Society) (LMS) جمعية لندن التبشيرية
 London Mission Society: (LMS) (LMS) جمعية لندن التبشيرية
 بين الجريكو، ١٤٠، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ٣٠١
 among Griquas ٣٠٩
 بين الهوتنتوت، ١٣٣، ١٣٩، ١٤٧، ١٥١، ١٩٨
 among Hottentots
 among Matabelei ٣٢٨، ٣٠١، بين المتابلي
 بين قبائل سوتو (البانتو)، ١٤٣، ١٤٧
 among Sotho (Bantu) tribes
 Capricorn Society ٤٩٩، جمعية محاربة الجدى
 جمعية المحافظة على حقوق أصحاب البلاد الأصليين، ٢٥٤
 Aborigines, Rights Protection Society ٤٠٥، ٣٩٩، ٤٠٧
 Anti-Slavery Society ٧١، جمعية مناهضة الرق
 — apartheid ٥٩٩، ١٦٧، التفرقة العنصرية
 جمعية موظفى سكك حديد روديسيا، ٥٧٨
 Rhodesia Railways African Employees Association
 APIC ٥٢٤، و (جمعية الموظفين الوطنيين)
 جمعية ناخبى روديسيا من البانتو (روديسيا الجنوبية)، ٥٧٨
 Rhodesia Bantu Voters Association, Southern Rhodesia
 جمعية النهوض بالجماهير (ابروسوما)، ٢٧٥-٢٧٦
 Association pour la Promotion des Masses (Aprosoma)
 National Assembly, Uganda ٤٩٠، الجمعية الوطنية، اوغندا
 ج.و.ت.ش (انظر الجمعية الوطنية لتقدم الشعوب الملونة)
 NAACP (see National Association of the Advancement
 of Colored People

جامسون، د. لبندر ستار: فى خدمة شركة جنوب افريقيا
 البريطانية، ٣٣١، ٣٣٢-٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣
 Jameson, Dr. Leander Starr: in BSA company service
 — فى سياسات الكيب، ٣٥٥-٣٥٨، ٣٦١
 — in Cape politics ٥٨٢، ٣٦٥-٣٦٣
 Jansens, Dr. Ernest ٦١٤، جانسنز، د. الرنست
 Goa ١٠٩، ١٠٧، جاوه
 الجاويون، ١٠٩، ١١٢، ٢٤١، (انظر أيضا الهنود فى
 شرق افريقيا)
 جاىكا، ١٣٨
 الجدل الارمينى، ١٢٥
 جراف ريبيت، ١٣١-١٣٤
 جرانت، ج.ا.، ١٨٢، ٢١١
 Grand Bassa Count ٧٧، جراندباسا « مستوطنات »
 Grey, Sir George ١٦٢-١٦٤، سير جورج
 Grey, Lord, in Southern Rhodesia ٣٤٣، جراى لورد، فى روديسيا الجنوبية
 جريكو (جريكا)، قبائل، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩
 ١٥١، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٧ (انظر أيضا الملونين)
 Griquas, (see also colored)
 Griqualand West ٣١٥، ٣١٢-٣٠٨، جريكو الاند، غرب
 Greenberg, Joseph ١٠٠، جرينبرج، جوزيف، ه.
 Cape Verde Islands ٥٧، جزر الرأس الأخضر
 West Indies, British ٣٨٤، ٣٨٢، جزر الهند الغربية البريطانية
 and African Nationalism ٣٩٦، ٣٩٤، القومية الافريقية
 Geography, general discussion ٩-٧، ٥، جغرافيا، مناقشة عامة
 Gladstone, William, E. ٣٢٢-٣٢٠، ي.، وليام، غلادستون
 Action Group ٤٣٢، ٤٢٩، جماعة العمل، حزب
 جمعية اتحاد روديسيا، فى روديسيا الجنوبية، ٥٧٦
 Rhodesia Union Association, Southern Rhodesia
 الجمعية (افريقية) الدولية، ١٩٠، ١٩٣، ٢١١، ٢١٤
 International (Africa) Association ٢٤٦-٢٤٤، ٢١٨
 American Colonization Society ٧٨-٧٦، جمعية الاستعمار الامريكى
 جمعية الباكونجو (اباكو)، ٥٢٨، ٥٣٠-٥٣١، ٥٣٤
 Association des Bakongo (Abako) ٥٤٢-٥٣٥
 Abako (see Association des Bakongo) (جمعية الباكونجو)
 Central Search Association ٣٣٥، جمعية البحوث المركزية
 جمعية تجار غرب افريقيا (البريطانية)، ٣٧٤
 West African Merchants Association (British)

- الجمعية الوطنية لتقديم الشعوب المتوثة ناسب (NAACP) ،
 ٣٨٢ — ٣٨٤ ، ٣٨٨ — ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٤٢٣ ، ٥٠١
 National Association of the Advancement of Colored
 People (NAACP)
 الجمعية الوطنية الروديسية ، روديسيا الجنوبية ،
 Rhodesian Native Association, Southern Rhodesia ٥٧٧ — ٥٧٩
 الجمعيات الوطنية ، نياسالاند ، ٥٦٩ — ٥٧١ ، ٥٧٣
 Native Associations, Nyasaland
 Camel
 جم ، ٢٥ ، ١٥ ، ٢٧
 New Republic ٣٣٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٢
 جمهورية جنوب افريقيا (الترنسفال) ، (١٨٦٠ — ١٨٧٧) ،
 ١٦٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٧
 South African Republic (Transvaal) (1860 — 1877)
 المشروع البريطاني للاتحاد والضم ، ٣١٧ — ٣٢٢
 British federation plan and annexation (1877—81)
 — ولاية الترنسفال (١٨٨١ — ١٨٨٤) ، ٣٢١ — ٣٢٣
 (١٨٨٤ — ١٨٩٩) ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ — ٣٢٩ ، ٣٣٥
 ٣٣٦ — ٣٤٧
 — as "Transvaal State" (1881 — 1884), (1884 — 1899)
 — في حرب البوير (١٨٩٩ — ١٩٠٢) ، ٣٤٨ — ٣٥٣
 — in Boer War (1899 — 1902)
 جمهورية ديجرز « جمهورية المنفيين » ، ٣١٠
 Diggers Republic
 جنوب افريقيا ، مشروعات الاتحاد ، ٣١٧ — ٣٢٣ ، ٣٤٠
 South Africa: federation schemes
 — السكك الحديدية ، ٢٤١ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣١٩
 ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠
 Railways, 517 ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠
 — التوحيد ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ — ٣٦٤
 — unification of ٥٩١
 — الاتحاد (١٩١٠ — ١٩٦١) ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٥٩١
 — Union of (1910 — 1961)
 — الافريقيون في الاتحاد ، ٥٩٣ — ٥٩٧ ، ٥٩٨ — ٦٠١
 ٦٠٣ ، (انظر أيضا التفرقة العنصرية)
 Africans in (see also apartheid) ٦٢٢ — ٦٢٣ ، ٦١٤ — ٦١٣
 الاوربيون في الاتحاد (انظر الافريكانرز)
 Europeans in (see Afrikaners)
 البريطانيون في جنوب افريقيا
 British South Africans
 — الحرب العالمية الاولى ، ٣٦٧
 — World War I and
 — جمهورية جنوب افريقيا : المناداة بها (١٩١٠ —
 — Republic of: advocated (1910—61) ٦٠٥ ، (١٩٦١)

- جنوب افريقيا ، مشروعات الاتحاد (تابع)
 — تشكيلها ١٩٦١
 — created (1961), 524
 — انظر أيضا الكيب ، ناتال ، ولاية الاورنج الحرة ،
 مستعمرة نهر الاورنج ، جمهورية جنوب افريقيا ،
 الترنسفال ، البوير .
 — see also Cape, Natal, Orange Free State, Orange
 River Colony, Orange River Sovereignty, South
 African Republic, Transvaal, Boers.
 جنوب افريقيا : الحكم الالمانى ، ١٨٨ ، ٣٢١ — ٣٢٣
 Southwest Africa: German administration
 — انتداب اتحاد جنوب افريقيا (محكمة) ، ٦٠٩
 — Union of South Africa mandate ٦١١ ، ٦١٣ ، ٦٢٣
 جوجزبرج ، سير جوردون ، ٤٠٠ — ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨
 Guggisberg, Sir Gordon, ٤٠٧ ، ٤٠٨
 جودار ، قائد أسبتي ، ٣٤ — ٣٦
 Judar
 جورا ، جزيرة ، ٥٧
 Gorée Island
 جوشن ، ٣٢١ — ٣٢٣ ، ٣٥٧
 Goshen
 جول ، جنرال شارلس دي ، ٤٤٢ — ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤
 جول ، جنرال شارلس دي ، ٤٥٧ — ٤٦٠ ، ٣٢٩ — ٣٣١
 Gaulle, General Charles de
 جولدي ، سير جورج توبمان ، ٢٦٦ — ٢٧٣
 Goldie, Sir George Taubman
 جون الاول ملك المانيكونجو ، ٤٧
 John I, King of Man'congong
 جون الثاني ، ملك البرتغال ، ٤٨
 John II, King of Portugal
 جونستون ، سير هاري هاملتون : في نياسالاند و (افريقيا
 الوسطى البريطانية) ، ٢١٢ — ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٣٣٤ ،
 ٥٦٦ ، ٥٦٩
 Johnston, Sir Harry: Hamilton: in Nyasaland (British
 Central Africa)
 — in Uganda ٢٢٣ — ٢٢٨
 جوهانسبرج ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢
 Johannesburg
 جيد ، اندريه ، ٤٣٩
 Gide, Andre
 جيزنجا ، انطوان ، ٥٢٥ ، ٥٤٤ — ٥٤٧
 Gizenga, Antoine
 جيمسون ، غارة جيمسون ، ٣٣٩ — ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٦١ ،
 ٥٩٢
 Jameson Raid

- ح —
 الحاجز اللوني في اتحاد جنوب افريقيا ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ — ٥٩٩
 Colorbar, Union of South Africa
 — (انظر أيضا التفرقة العنصرية)
 — (see also apartheid)
 حادثة (صدام) شاريفيل
 Sharpeville incident, 521, 524
 الحاضر الكونغولي ، ٥٣١
 Presence Congolaise
 الحاميون (انظر اللغات الافروآسيوية)
 Hamites (see Afroasiatic languages)

- جمهورية ديجرز « جمهورية المنفيين » ، ٣١٠
 Diggers Republic
 جنوب افريقيا ، مشروعات الاتحاد ، ٣١٧ — ٣٢٣ ، ٣٤٠
 South Africa: federation schemes
 — السكك الحديدية ، ٢٤١ ، ٣٠٥ ، ٣١٥ ، ٣١٩
 ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠
 Railways, 517 ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠
 — التوحيد ، ٣٥٥ ، ٣٥٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ — ٣٦٤
 — unification of ٥٩١
 — الاتحاد (١٩١٠ — ١٩٦١) ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٥٩١
 — Union of (1910 — 1961)
 — الافريقيون في الاتحاد ، ٥٩٣ — ٥٩٧ ، ٥٩٨ — ٦٠١
 ٦٠٣ ، (انظر أيضا التفرقة العنصرية)
 Africans in (see also apartheid) ٦٢٢ — ٦٢٣ ، ٦١٤ — ٦١٣
 الاوربيون في الاتحاد (انظر الافريكانرز)
 Europeans in (see Afrikaners)
 البريطانيون في جنوب افريقيا
 British South Africans
 — الحرب العالمية الاولى ، ٣٦٧
 — World War I and
 — جمهورية جنوب افريقيا : المناداة بها (١٩١٠ —
 — Republic of: advocated (1910—61) ٦٠٥ ، (١٩٦١)

الحزب الاتحادي ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٥
 Unionist Party, Union of South Africa
 Unionist Party, Cape Colony ٣٦٣ ، مستعمرة الكيب ،
 حزب الاستقلال الوطني المتحد ، روديسيا الشمالية ، ٥٨٩
 United National Independence Party Northern Rhodesia
 الحزب الاشتراكي ، الفرنسيون في افريقيا ، ٤٤٦ ، ٤٥٣
 Socialist Party, French in Africa
 حزب الافريكانرز لاتحاد جنوب افريقيا ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦١٥
 Afrikaner Party, Union of South Africa
 Northren Peoples Party (NPP) ٤١٨ — ٤١٥ ،
 حزب التضامن الافريقي ، ٥٤٦
 Party of African solidarity
 Parti National du Progrès (PNP) ٥٤١ — ٥٣٨ ،
 حزب التقدم الوطني ،
 United Tanganyika Party ٥٠٤ ،
 حزب تنجانيقا المتحد ،
 حزب جنوب افريقيا ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٦ ، ٥٩٢ —
 South African Party, Union of South Africa ٦٠٣ ، ٥٩٤
 حزب جنوب افريقيا مستعمرة الرأس (حتى ١٩١٠) ،
 ٣٦٦ ، ٣٦٣ ، ٣٥٨ — ٣٥٥
 South African Party, Cape Colony (to 1910)
 حزب جنوب افريقيا الوطني (١٩١٠) ، ٣٦٦ ، ٣٦٣ ،
 South African National Party (1910) ٥٩٣ — ٥٩١
 حرب الزولو (١٨٧٦ — ١٨٧٩) ، ٣١٧ ، ٣٢٠
 Zulu War (1876 — 1879)
 حزب مؤتمر ساحل الذهب الاتحادي (UGCC) ، ٤٠٩ — ٤١٤
 United Gold Coast Convention (UGCC)
 حزب شعب سيراليون ، ٤٣٤
 Siera Leone People's Party
 الحزب الشيوعي : فرنسا و افريقيا ، ٤٤٧ — ٤٤٩ ، ٥٩٨
 Communist Party: France & Africa,
 في اتحاد جنوب افريقيا
 Union of South Africa
 حزب العمل الروديسي ، ٥٧٦
 Rhodesia Labor Party
 الحزب الفيدرالي المتحد ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧ — ٥٨٩
 United Federal Party Rhodesia and Nyasaland
 الحزب القومي ، جنوب افريقيا ، ٦٣٠
 Progressive Party, South Africa,
 الحزب الكونغفدرالي ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
 Confederate Party, Rhodesia & Nyasaland
 حزب كينيا الجديد ، ٤٩٩ ، ٥٠٢
 New Kenya Party
 الحزب المتحد (UP) اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ —
 ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٦ ، ٦٣٠
 United Party (UP), Union of South Africa
 حزب روديسيا المتحد ، روديسيا الجنوبية ، ٥٨٧
 United Rhodesia Party, Southern Rhodesia
 ح . ش . ش . ش . انظر حزب الشعوب الشمالية
 NPC (see Northern People's Congress)

الحبوب ، ساحل الحبوب ، ٥٧
 Grain Coast
 الحديد . استخدامه لأول مرة ، ١٦ ، ١٩
 Iron, introduction of
 حرب البوير ، ٣٤٧ ، ٣٥٤
 Boer War
 الحرب العالمية الأولى : الكونغو البلجيكي ، ٢٥٤ — ٢٥٦ ، ٥٠٧
 World War I and: Belgian Congo
 — شرق افريقيا ، ٢٣٩ ، ٢٥٥ — ٢٥٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧
 — East Africa ٤٧٢
 — ليبيريا ، ٢٩٩ ، ٤٠٤
 — Liberia
 — نياسالاند ، ٥٦٩ — ٥٧٢
 — Nyasaland
 — جنوب افريقيا ، ٢٨٦ ، ٣٦٥ ، ٤٦٣ ، ٥٩١ — ٥٩٣
 — Southern Africa ٥٩٤ — ٥٩٧
 — غرب افريقيا ، ٢٨٢ ، ٣٧٩ ،
 — West Africa ٤٤٢ — ٤٣٧ ، ٤٠١ — ٣٩٩
 الحرب العالمية الثانية الكونغو البلجيكي ، ٥٢٠ — ٥٢٥
 World War II and: Belgian Congo
 — غرب افريقيا البريطانية ، ٤٠٨ — ٤١٠ ، ٤٣٣
 — British West Africa
 — شرق افريقيا ، ٤٦٥ — ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ — ٤٧٨
 — East Africa
 — افريقيا الفرنسية ، ٤٤٠ — ٤٤٤
 — French Africa
 — ليبيريا ، ٤٠٥
 — Liberia
 — نياسالاند ، ٥٧٣
 — Nyasaland
 — جنوب افريقيا ، ٦١٠ — ٦١٢ ، ٦١٦
 — South Africa
 حركة الاتحاد الوطني ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢
 National Union Movement
 حركة التحرير الوطنية ، ٤١٥ ، ٤١٨
 حركة التحرير الوطنية (NLM)
 NLM انظر حركة التحرير الوطنية .
 NLM (see National Liberation Movement)
 حركة التطور الاجتماعي في افريقيا السوداء (MESAN) ، ٤٥٢ ، ٤٤٧
 Mouvement d'Evolution Sociale en Afrique Noire (MESAN)
 حركة التنوير الفلسفية (في القرن التاسع عشر) ، أثرها ،
 ١٣٣ ، ٧١ انظر حركة الشباب النيجيري .
 Enlightenment, influence of NYM (see Nigerian Youth
 Movement)
 حركة شباب نيجيريا (NYM) ، ٣٨٣ — ٣٨٦ ، ٤٢٦ — ٤٢٩
 Nigerian Youth Movement (NYM)
 الحركة المعادية للسامية في جنوب افريقيا ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ،
 Anti — Samitism, in South Africa ٦١٤
 حركة نياجرا ، ٣٨٢ — ٣٨٤
 Niagra Movement
 الحركة الوطنية الكونغولية ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ — ٥٣٤
 Mouvement National Congolais (MNC) ٥٤٥ ، ٥٤١ — ٥٣٥
 حزب الاتحاد الافريقي ، ٤٥٩
 Parti de la Fédération Africaine (PFA)

- «Clitoridectomy, Kikuyu الختان ، عند قبائل الكيكويو ، ٤٧٧
Khedive of Egypt خديوى مصر ، ١١٨
خواسان ، الشعوب المتحدثة بلغة الخواسان (بوشمان ،
وهنتوت) :
Khoi'an-speaking people (Bushman and Hottentots): early
distribution and
التوزيع الاولى والهجرة ، ١١ ، ٩٣ — ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤
migrations of
استخدام الحديد ، ٢٠ ، (انظر أيضا البوشمن ، الهنتوت)
Iron worked, (see also Bushmen, Hottentots)
Khoisan languages, explained خواسان ، لغات الخواسان ، شرحها ، ١١

- Social Darwinism الداروينية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٩
دارون ، شارلز ، ٢٠٤ — ٢٠٨ ، (انظر أيضا الدارونية
Darwin, (see also social Darwinism) الاجتماعية)
Dakar دكار ، ٢٧٩ ، ٤٤٠ — ٤٤٣ ، ٤٤٥
Dahomey: before French occupation (1882) داهومى : قبل الاستعمار الفرنسى (١٨٨٢) ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٨٠ ، ٩١
Under French rule الحكم الفرنسى ، ٤٣٩ ، ٤٤٦
Self governing (1958) الحكم الفرنسى (١٩٥٨)
داخل الجماعة الفرنسية واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ،
٤٥٧ — ٤٦٣ (انظر ايضا تجارة الرقيق من ساحل الرق)
in Community, and independent (1960)
(see also slave-trade, from Slave-Coast)
Daudi Chawa داودى شوا ، ٢٢٢ ، ٤٦٨
دبوا ، وليم ادوارد بورجهادت ، ٣٨٢ — ٣٨٦ ، ٣٨٨
Dubois, William Edward Burghardt ٣٩٤ — ٣٩٨ ، ٤١٠
D'Urban, Sir Benyamin درابان ، سبر بنيامين ، ١٤٩ — ١٥١
Disraeli, Benyamin دزرائيل ، بنيامين ، ٣٢٠
Niger Delta, European interest in: دلتا النيجر ، المصالح الاوربية فيها
احلال التجارة المشروعة محل الرق ، ٨٠ — ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٢٦٥ — ٢٦٩
Legitimate trade replaces slavery (1854-1884)
(انظر ايضا نيجيريا ، تجارة الرقيق)
(see also Nigeria, slave-trade)
Blood River, battle of دم ، معركة نهر الدم ، ١٥٦
Danquah, Dr. J.B. دنكوا ، د. ج. ب. ، ٤١٠ — ٤١٢ ، ٤١٧

- الحزب القومى ، اتحاد جنوب افريقيا : (قبل ١٩٣٢) ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٥٩٢ — ٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ — ٦٠٥
National Party, Union of South Africa: (before 1932)
Purified, تطهيره ، ٦٠٤ — ٦١٠
اتحاد مرة ثانية ، (بعد ١٩٤٩) ، ٦١٧ — ٦٢٣ ،
Reunited, 506-11 (after 1949) ٦٢٢ — ٦٣٠ ، ٦٢٦ — ٦٢٤
حزب مؤتمر الشعب (CPP) ٤٢١ — ٤١١
Conventoin People's Party (CPP)
People's Convention Party حزب مؤتمر الشعب ، ٤٩٧
الحزب المتحد ، روديسيا الجنوبية ، ٥٧٨ ، ٥٨٧
United Party, Southern Rhodesia
United Party, Ghana الحزب المتحد ، غانا ، ٤١٩ — ٤٢١
United Party, Kenya الحزب المتحد ، كينيا ، ٥٠٢
True Whig Party حزب الهويج الحقيقى ، ٢٩٨
الحزب الوطنى المتحد لجنوب افريقيا (انظر الجنوب المتحد ،
اتحاد جنوب افريقيا)
United South Africa National Party (see United Party,
Union of South Africa)
حق التسجيل للمحميات : الكونغو الباجيكى ، ٥٢٥ رواندا —
Immatriculés: Belgian Congo, Ruanda — Urundi أورندى ، ٥٥١
الحكم غير المباشر : فى مستعمرة الاشانتى ، ٤٠١
Indirect rule Ashanti Colony
Barotseland باروتسيلاند ، ٥٨٢
Northern Nigeria نيجيريا الشمالية ، ٢٧٨ ، ٢٨٩ ، ٤٢٣
محمية الاقاليم الشمالية ، ٢٩٥ ، ٤٠٢
Northern Territories Protectorates
Zululand أرض الزولو ، ٣٠٥
حكومة اليونان ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٥٩٧ — ٦٠٢
(Pact) government, Union of South Africa
الحوصا ، دول الحوصا ، جهاد الفولانى واعادة تنظيمهم ،
Hausa States, Fulani Jihad and reorganization of ٨٤ — ٨٦ ، ٢٥٨
European exploration of — الكشف الاوربية ، ١٧٩
— الاهتمام الاوربى ، وتجزئتها ، ٢٦٩ — ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٧٢
Impact of European interest and partition upon
— فى ظل محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٧ — ٢٩١
Under Northern Nigeria Protectorated
الحوصا ، نشأتها ، وتطورها ، ٤٣ — ٤٥ ، ٤٧ ،
Hausa, emergence and development of ٨٢ — ٨٥
(انظر ايضا نيجيريا الشمالية وتجارة الرقيق)
(see also Nigeria, Northern slave-trade)

- Tsetse — fly ذبابة تسي تسي ، ٤٧٩ ، ٩٥
- الذهب : مناجم روديسيا الجنوبية (وتشمل ، مونوموتابا ،
ميتابلي ، تاتي) ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٣
- Gold: Southern Rhodesia mines (including Monomotapa,
Matabele and Tati) — مناجم غرب افريقيا (وتشمل السودان في العصور
الوسطى ، وساحل الذهب) ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٨ — ٤٧
- West Africa mines (including medieval Sudan and
Gold Coast) — مناجم ويتواترستراند (الداند ، ترانسفال) ، ٣٥٣
- Witwatersrand mines ("Rand" Tranvaal) ٥٦١ ، ٢٦٤

- Afrikanesland رابطة الأفريكانز ، ٣٦٣ ، ٣٥٦ ، ٣٢٥
- الرابطة الخاصة بتحسين مستوى زواج العالم والطوائف
- African Communities league الافريقية ، ٣٨٦
- Taalbond رابطة المتحدثين باللغة الهولندية الافريقية ، ٣١٦
- رأس المال ، مشكلة الحصول عليه ، ١٩٦ — ١٩٧ ، ٢٥٦ ، ٦٤٦
- Capital, problem of obtaining
- Rand (see Witwatersrand) الراند (انظر ويتواترستراند)
- Rey, General Jacobus de la راي ، جنرال جاكوب دي لا ، ٣٦٦
- ردا (RDA) انظر المؤتمر الديمقراطي الافريقي
- RDA (see Rassemblement Democratique Africain)
- RDB (see Reddingsdaadbond) رديب (RDA) انظر ريدينجز دادبوند
- Slavery: in African tradition الرق : التقاليد الافريقية تجاهه ، ٤٥ ، ٤٧
- Brazil — البرازيل ، ٥٠ — ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٣ — ٦٦
- East Africa — شرق افريقيا ، ١٠٢ — ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٤ — ١١٦
- German Cameroon — الكاميرون الالمانى ، ٢٧١
- Liberia (reported 1931) — ليبيريا (اعلان ١٩٣١) ، ٤٠٤
- Moslem Tradition — التقاليد الاسلامية تجاهه ، ٤٥ — ٤٧
- محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٨ ، ٢٩٠
- Northern Nigeria Protectorate
- المستعمرات البرتغالية (القرن ١٩) ، ٢٤٠ — ٢٤٥
- Portuguese colonies (19th century)
- South Africa — جنوب افريقيا ، ١٢٢ ، ١٢٤ — ١٢٦ ، ١٢٩

- دنمارك ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٩٠ ، و (انظر أيضا تجارة الرقيق)
Denmark, (see also slave trade)
- Douala (Bantu) دوالا (بانتو) ، ٢٦٨ — ٢٧٠ ، ٢٨٣
- دوبرز (ج . ك .) ، ١٦٦ — ١٦٩ ، ٣١٨ — ٣٢١ ، (G.K.)
- Doppers (G.K.) ٦٢٠ — ٦١٨ ، ٦٠٤
- Dordt, Synod of دوردت ، مجتمع ، ١٢٥
- الدولة الجديدة (انظر البرتغال — الدولة الجديدة)
- New State (see Portugal New State)
- دولة الكونغو الحرة : انشاؤها ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٤٦
- Congo Free State: created
- تنميتها ، وادارتها ، ٢٤٥ — ٢٥٣ ، ٥١٢ ، ٥١٥
- development & administration
- labor conditions ظروف العمل بها ، ٢٤٩ — ٢٥٢
- Financial problems, المشاكل المالية ، ٢٤٦ — ٢٥٣
- Foreign suspicion of الشكوك الأجنبية فيها ، ٢٥٢ — ٢٥٤
- الاحتكارات ، والامتيازات (بما في ذلك السكك
الحديدية) ، ٢٤٦ — ٢٤٩ ، ٥١٦
- monopolies and concessions (including railways)
- اتلاف السجلات والحسابات ، ٢٥٠
- records and accounts destroyed
- Zenjarabs عرب الزنج بها ، ٢٥٣
- دومنيون ، حزب الدومنيون ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٠٥
- Dominion Party, Union of South Africa
- دومنيون ، حزب الدومنيون ، روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
- Dominion Party, Rhodesia and Nyasaland
- Donge, Dr. Theophilus, ٦٢٤ ، ٦٢١ ، ٦١٨ ، ٦١٤
- ديان ، بلايز ، ٣٨٤
- دي بيرز ، مناجم دي بيرز ليمتد ، ٣٢٦ ، ٣٣٦ ، ٤٣٤ ، ٥٦١
- De Beers Consolidated Mines, Ltd.
- Du Toit, S.J. دي توا ، س . ج . ، ٣١٦
- ديفونشير : منشور ديفونشير الابيض ، (١٩٢٣) ، ٤٧٣
- Devonshire White, Paper (1923)
- Delamere, Lord ديلامير ، لورد ، ٤٧١
- ديمقراطي ، الحزب الديمقراطي ، اوغندا ، ٤٨٨ — ٤٩١
- Democratic Party Uganda
- Dingaan دينجان ، ١٥٦
- Dinizulu دينيزولو ، ٣٥٧ — ٣٦٠
- Diomi, Gaston ديومي ، جاستون ، ٥٣٢
- دي ويت ، جنرال كريستيان ، ٣٥١ ، ٣٤٩ — ٣٥٤ ، ٣٦٦
- De Wet, General Christian

- الرق ، التقاليد الأفريقية تجاهه (تابع)
 — الغاؤه : بمساعدة تطور السكك الحديدية ، ٢٢١ ،
 — Abolition ordered by railway development ٢٣٣ — ٢٣١
 — الانصار الاوربيون الاوائل ، ٦٩ — ٧٠
 — early European advocates
 — in Brazil
 — في البرازيل ، ٧٣
 — في الامبراطورية البريطانية ، ٧٣
 — in Cape Colony ١٥٠ — ١٤٨
 — في مستعمرة الرأس ، ١٥٠ — ١٤٨
 — in East Africa
 — في شرق افريقيا ، ١١٥
 — in England
 — في انجلترا ، ٧١
 — in Egypt
 — في مصر ، ١٩١
 — influenced by liberalism ١٧٧ — ١٧٥
 — تأثير الليبراليين ، ١٧٧ — ١٧٥
 — movement for
 — حركة الغاء الرقيق ، ١٧٩ — ١٧٥
 A Modern Slavery
 الرق الحديث ، ٥٥٦
 Slaves, former : in
 الرقيق السابقون :
 — في الامبراطورية البريطانية ، (قبل ١٨٣٤)
 — in British Empire (before 1834) ٧٩ — ٧٣
 — في ليبيريا ، ٢٩٨ ، ٧٩ — ٧٤
 — in Liberia
 — في سيراليون ، ٢٩٥ ، ٧٩ — ٧٤
 — في الولايات المتحدة قبل (١٨٦٠) ، ٧٩ — ٧٣
 — in U.S.A. (before 1860)
 "Pioneers, the"
 رواد ، ٣٣٢ — ٣٣٥
 رواندا — أورندي (انظر روندا ، أورندي)
 Ruanda-Urundi (see Ruanda, Urundi)
 رواندا : تاريخها المبكر ، ٩٤ ، ٩٦ — ٩٧
 Ruanda, early history
 — في ظل الادارة الالمانية ، ٢٤٠ ، ٥٤٩
 — under German administration
 — الانتداب البلجيكي والوصاية ، ٤٦٣ ، ٥٤٩ — ٥٥٤
 — under Belgian mandate and trusteeship
 — استقلالها ، ٥٥٤
 — independence of (1962)
 روبرتس ، سير فريدريك (لورد روبرتس) ، ٣٤٩
 Roberts, Sir Frederick (Lord Roberts)
 روجنغو (قمة ، مجموعة) ، ٢٣٣ — ٢٣٦ ، ٤٩٢
 Rugongo (ridge)
 رود ، تشارلز دنيل ، الامتياز المنوح له ، ٣٢٩ — ٣٣٢
 Rudd, Charles Dunnell, Concession to, ٣٣٥
 روداهيجاوا ، تشارلز موتارا ، حاكم رواندا ، ٥٥٢
 Rudahigwa, Charles Mutara, Mwami of Ruanda
 رودس ، سيسيل جون : وصوله لجنوب افريقيا ، ٣١٢ — ٣١٥
 Rhodes, Cecil John: arrival in South Africa
 — وبتشوانا ، ٣٢٥ ، ٣٣٢ — ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩
 — and Bechuanaland

- ز —
 الزراعة ، تطورها فيما قبل التاريخ ، ١٣ — ١٨
 Agriculture, prehistoric development

- رودس ، سيسيل جون (تابع)
 — وجمهورية البوير ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ،
 — and Boer Republics ٣٤٢ — ٣٣٦
 — وسياسات الكيب ، ٣١٥ ، ٣٢٥ — ٣٢٩ ،
 — and Cape Politics ٣٥٠ ، ٣٤٣ — ٣٣٦
 — وروديسيا ، ٣٢٩ — ٣٣٥ ، ٣٤٢ — ٣٤٥ ،
 — and Rhodesia
 — وشركة البحيرات الافريقية
 — and African Lakes company
 رودس ، منطقة الامتياز المنسوحة له ، ٣٣٤ — ٣٣٧ ،
 Rhodes Charterland ٣٦٢ — ٣٦٠
 روديسيا : اهتمام بريطانيا الاولى بها ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ٢١٥
 Rhodesia: early British interest in
 — في ظل شركة جنوب افريقيا البريطانية ، ٣٣٦ — ٣٤٥ ، ٥٧٣ ، ٥٨٢
 — under BSA Company
 — railways, ٥٥٧ ، ٣٤٤ ، السكك الحديدية
 — وتوحيد جنوب افريقيا ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ — ٣٦٧
 — and unification of South Africa ٥٨٣ ، ٥٨٠ ، ٥٧٤
 — شمال شرقي ، ٣٦٠ ، ٣٦٢ — ٣٦٤ ،
 — Northeastern
 — المحمية الشمالية : (١٩٢٤ — ٥٣) ، ٥٦٤ ،
 — Northern Protectorate (1924—53) ٥٨٢ — ٥٧٩
 — ضمن اتحاد وسط افريقيا بعد (١٩٥٣)
 — in Federation (after 1953)
 Rozwi (Bantu) ١٤٢ ، ١١٢ ، روزوي (بانتو)
 Rousseau, Jean — Jacques ٧١ ، روسو ، جان ، جاك
 رولاندز ، جون (انظر ستانلي هنري مورتون)
 Roulands, John (see Stanley Henry Morton)
 Romans, ancient ٢٧ — ٢٥ ، ١٥ ، الرومان ، قديما
 Riebeeck, Jan Van ١٢٣ — ١٢٠ ، ريبيك ، جان فان
 ريتشاردز ، سير ارثر (لورد ملفرتون فيما بعد) ، ٤٢٣ — ٤٢٧
 Richards, Sir Arthur (Later Lord Milverton)
 Retife, Piet ١٥٧ — ١٥٥ ، ١٥٠ ، ريتيف ، بيت
 ريفز ، رت — القس (الأب) امبروس — أسقف ، ٦٢٦
 Reeves, RT. Rev. Ambrose, Bishop
 Ryckmans, Pierre ٥٢٢ ، ريك مانز ، بيير
 Rensberg, Jan Van ١٥٥ ، رينسبرج جان فان
 Renison, Sir Phillip ٥٠٢ ، رينسون ، سير فيليب

زيمبابوى : تاريخها المبكر والتجارة بها ، ٩٥ — ١٠١ ، ١٠٥
Zimbabwe: early history and trade of

- الاهتمام البرتغالى بها ، ١٠٧ — ١١٣
- Portuguese, interest in
- destroyed ١٤٢ تحطيمها

— مس —

سابرا (SABRA) (أنظر مكتب العلاقات)
SABRA (see Suid-Afrikaanse Buro vir Rasse Angeleenthede)

Sabeans ساينز ، ١٨ — ٢٧ ، ٩٣ — ٩٦
Gold Coast: acquires its name ساحل الذهب : أصل لتسمية ، ٣٧

- أثر الغاء تجارة الرقيق عليه ، ٧٨ — ٨٠
- effect of slave-trade abolition upon

- التركيز على التجارة المشروعة ، ٧٩ — ٨٢
- emphasis placed on legitimate trade

- الأطماع الأوربية واحتلاله (١٨٢٨ — ٧٢) ، ٨٦ — ٩١
- European interest and occupation (1828—72)

- ادخال محاصيل جديدة ، ٣٧٢ ، ٤٠١
- new crops introduced

- القومية ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ — ٤١٨ (أنظر أيضا
- اشانتى ، فانتى ، الأقاليم الشمالية ، تجارة

- الرقيق
- nationalism in (see also Ashanti Fanti, Northern

- territories, slave-trade)
- Pepper Coast ساحل الفلفل ، ٥٧

ساحل العاج : فى ظل الادارة الفرنسية ، ٤٤٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩
Ivory Coast: under French administration

- الحكم الذاتى (١٩٥٨)
- self governery (1958)

- ضمن الجماعة الفرنسية (الاستقلال ١٩٦٠) ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ — ٤٦٢ (أنظر تجارة الرقيق)
- in community, and independent (1960)

- (see also slave trade)
- ساحل العبيد : تاريخه المبكر (أنظر بنين ، داهومى ،

لاجوس ، تجارة الرقيق ، يوربا) ، تأثير ، الألغاء ، ٨٠
Slave Coast: early history (see Benin, Dahomy, Lagos, slave trade,

- Yoruba), impact of abolition
- سازا (بلد) ، بوغنده ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ — ٢٢٨ ، ٤٨٦

Saaza (country), Buganda
Savanna, described سافانا ، وصفها ، ٦

زمبىزى ، جوضه : تاريخه المبكر ، ٩٨ — ١٠٢ ، ١٠٥
Zambezi basin: early history in

الاهتمام البرتغالى المبكر ، ١٠٧ ، ١١١
early Portuguese interest in

ليفنجستون ، ١٧٩
Livingston in

الاهتمام الاوربى فيما بعد ، ٢٤١ ، ٣٢٨ — ٣٣٧
later European interest in

الزنج (استيطان العرب بشرق افريقيا) قبل ١٥٠٠ ، ١٠١ — ١٠٥
Zenj (Arabs settlements in East Africa) (before 1500)

- فى ظل السيطرة البرتغالية ، ١٠٦ — ١١٣
- under Portuguese domination

- فى ظل عمان (بعد ١٦٢٢) ، ١٠١ — ١٠٥
- under Oman (after 1622)

زنجبار : فى ظل السيد سعيد ، ١١٣ — ١١٧
Zanzibar: under Seyyid Said

- الاهتمام الانجليزى — الالمانى بها ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٨٨ — ١٩٢ ، ١٩٤ — ١٩٦ ، ٢١٠ — ٢١٢ ، ٢١٩
- Anglo-German interest in

- أثر الادارة الالمانية فى شرق افريقية ، ٢٣٧
- influence upon administration of German East Africa

- فى القرن العشرين ، ٤٨٣ — ٤٨٦
- in 20th Century

- الزنجية المركزية (أنظر البانتو)
- Central Negritic (see Bantu)

- الزنوج الأمريكيون : وافريقيا ، ٣٨٣ — ٣٨٧
- American Negroes: and Africa

- والشيوعية ، ٣٩٠
- Communism

- الزنوج (جنس) ، أصلهم وانتشارهم ، ٩ — ١٣
- Negroes (race), origin and expansion

- الزنوج (فى الولايات المتحدة) أنظر زنوج أمريكا
- Negroes (V.S.A.) (see American Negroes)

- زوانجيندوبا ، ١٤٢
- Zwangendaba

زولو (نجونى) : نشأتها ، ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠ — ١٤٣
Zulu (Ngoni): rise of

- ومستعمرة ناتال ، ٣٠٣ — ٣٠٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٢
- and Natal Colony

- العلاقات مع البوير ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٥
- relations with Boers

(منذ ١٨٨٠) ، ٣٥٨ ، ٣٨١
Zoutpensberg (Transvaal) Republic of
Zwide زويدى ، ١٤٠ — ١٤٣

Slachters' Neck سلاتشرزنيك ، ١٣٨
 Sylvester — Williams, Henry سلفستر ، ويليمز هنري ، ٣٨٢
 Smuts, General Jan Christian سمطس ، جيرال جان كريستيان :
 (قبل ١٩١٥) ٣٤٢٠ — ٣٥١٠ ، ٣٦٢٠ — ٣٦٦٠ ، ٤٦٣
 (before 1915)
 (after 1915) ٦٠٥ — ٦٠٠ ، ٥٩٨٠
 Smellekamp سميل كامب ، رحالة ، ١٥٧
 St. Lucia Bay سنت لوتشيا ، خليج ، ٣٢٥
 St. Helena سنت هيلانه ، ١٢٠ — ١٢١
 Ceuta سيطه ، ٣٦
 Sendwe, Jason سندوي ، جاسون ، ٥٢٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤١
 السنغال : الاهتمام الفرنسي في (القرن التاسع عشر) ،
 ١٨٣ ، ١٨٧ ، ٢٥٨ — ٢٦٠
 Senegal : French interest in (19th Century)
 — في ظل الادارة الفرنسية ، ٢٧٨ — ٢٨٠
 ٤٣٧ — ٤٤٠ ، ٤٤٤ — ٤٤٩ ، ٤٥٢
 — under French administration
 — selfgoverning (1958) الحكم الذاتي (١٩٥٨)
 — ضمن الجماعة الفرنسية ، ٤٥٣ — ٤٥٦ ، ٤٥٨
 — in Community
 — independent (1960) الاستقلال (١٩٦٠) ٤٥٧ — ٤٦١
 Senegambia, (see slave-trade) سنغمبيا (انظر تجارة الرقيق)
 Senghor, Leopold S. سنغور ، ليوبولد ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٩
 Swart, Charles سوارت شارلز ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٣٣
 Swazi (Ngoni) سوازي (نجوني) ، ١١٩
 سوازيلاند ، تطور المحمية ، ٣١٣ ، ٣٢٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٦٢
 Swaziland development of Protectorate over
 Sobukwe, Robert. سوبوكوي ، روبرت ، ٦٢٩
 Sudan: French السودان : الفرنسي ، ٤٤٦
 — self governing (1958) الحكم الذاتي (١٩٥٨)
 — ضمن المجموعة الفرنسية ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ — ٤٦١
 — in Community
 Southery, Richard سوزري ، ريتشارد ، ٣١١
 Sotho: Batonga سوثو : باتونجا ، ١٩
 — في حوض الزمبيزي ، ٩٨ — ١٠١ ، ١١٠ — ١١٣
 — in Zambezi basin
 — in South Africa في جنوب افريقيا ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨
 Sorel, Georges سوريل ، جورج ، ٤٤٧
 Sofala سوفالا ، ١٠٥ ، ١٠٧
 سوكوتو : ساردونا (سلطانها) ، ٦٤٠ — ٨٦ ، ٢٨٨ ، ٤٣٢
 Sokoto: Sardauna (Sultan) of
 — treaty with Goldie المعاهدة مع جولدي ، ٢٦٩

Salazar, Dr. Oliveria سالازار ، د. اوليفيريا ، ٥٦٤ — ٥٦١ ، ٥٥٨
 Salisbury, Lord سالسبوري ، لورد ، ١٩٥ ، ٢١٣
 Salisbury (City) سالسبوري ، مدينة ، ٣٣٣ ، ٣٤٢ — ٣٤٥
 Samory ساموري ، ٨٦ ، ٢٥٨ — ٢٦٠ ، ٤٤٨
 Sao Thomé ساوتومي ، ٤٧ — ٥٥ ، ٦٦ ، ٢٤٤ ، ٤٠٥
 Sao Jorge da Mina (see El Mina) ساوجورج ، المينا (انظر المينا)
 Sao Salvador (Mbanza) ساوسلفادور ، مبانزا () ٤٧ — ٥٠
 Sand River Convention ساندريفر (نهر الرمال) اتفاقية ، ١٦١
 Sprigg, Sir Gordon سبريج ، سير جوردون ، ٣٤٢
 Sebastian I, King of Portugal سبستيان الأول ملك البرتغال ، ٥٢
 « قطاعات » الكنفو البلجيكي :
 تعريف به ، ومفزا ، ٥١١ — ٥١٣ ، ٥١٨ ، ٥٣٦
 definition and significance, examples ٥٤٠ ، ٥٤٢
 Speke, J.H. سبيك ، ج. ه. ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢١٧
 Stalin, Joseph ستالين ، جوزيف ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٣٩٧
 Stanleyville ستانلي فيل ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨
 ستانلي ، هنري مورتون ، أول رحلة استكشافية (والعثور
 على ليفنجستون) ١٧٩ — ١٨١
 Stanley, Henry Morton: first expedition
 (and finds Livingstone)
 — الرحلة الثانية والنزول الى الكنفو ، ١٨٨ — ١٩١ ،
 ٢١٦ — ٢١٨ ، ٢٤٥
 — second expedition and descent of Congo
 — الرحلة الثالثة ، عمل خرايط للكنفو ، ١٩٠ ، ٢٤٥
 — third expedition, maps Congo
 — والرحلة الرابعة لانقاذ أمين باشا ، ١٩٥ كحاكم
 عام لدولة الكنفو الحرة ، ١٩٥ ، ٢٥٢
 — Fourth (Emin Pasha Relief) expedition
 as governor-general of Congo Free State
 ستريجدوم ، جوهانيز جرهار دوس ، ٦١١ — ٦١٣ ، ٦٢٢ ، ٦٣٢
 Strijdom, Johannes Gerhardus
 Stellaland ستيلالاند ، ٣٢٢
 ستين ، مارثينوس ، ٣٤٦ ، ٣٥١ — ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٤
 Steyn, Marthinus
 Corvée (see forced labor) السخرة (انظر العمل الاجباري)
 Said, Seyyid سيد سعيد ، ١١٣ — ١١٦ ، ٢١٠
 السكان ، تاريخ التوزيع العام في افريقيا ، ٩
 Population, hisrtory of general distribution of Africa
 Nederlands Railways سكك حديد ندرلاندز ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٩
 السكك الحديدية (انظرها في كل بلد على حدة)
 Railways (see individual countries)

Swahili People الشعوب السواحلية ، ١٠٧ ، ٤٨٣
 Schnitzer, Edward (see Emin Pasha) شنيترز ادوارد (أنظر أمين باشا)
 شلالات فيكتوريا ، ليفنجستون يكتشفها ، ١٧٩
 Victoria Falls, Livingstone discovers
 Jehovahs Witnesses (Watchtower) شهود يهوه ، ٥٢١
 شو ، فلورا (أنظر لوجارد ، فلورا شو ، ليدى)
 Shaw, Flora (see Lugard, Flora Shaw, Lady)
 شوتزا جابيت (منطقة تحت الحماية « اقليميا » — محمية) ،
 Schutzgebiet ٢٨٢ ، ٢٧٠
 Schutztruppe شوتزتروبي (قوة ميليشيا) ، ٢٨٣
 Shona (see Mashona) شونا (أنظر ماشونا)
 Chiang Kai, Shek شيانج كاي شيك ، ٣٩٠
 Chipembere, H. B. شيمبير ، ه. ب. ، ٥٨٧
 Shiré Highlands شيرى ، مرتفعات ، ٥٦٥ — ٥٦٨ ، ٥٧٠
 Chilembwe, John شيلمبوى ، جون ، ٥٧٠ — ٥٧٢
 Communism: general background الشيوعية : الخلفية العامة ، ٣٨٩ — ٣٩١
 — and Africa — وأفريقيا ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٤٩٦
 — nad Africa problem reviewed والمشاكل الأفريقية ، ٦٣٧
 — والدارسون الأفريقيون فى الخارج ، ٣٩٤ — ٣٩٧
 — and Africans studying abroad — وحركة القومية الأفريقية ، ٣٨٥ ، ٣٩٦ — ٣٩٨
 — and Pan-Americanism — والكميرون ، ٤٥٦ — ٤٥٨
 — and Cameroon — والكنغو ، ٥٠٨ — ٥١٠ ، ٥٤١ — ٥٤٧
 — and Congo — وأفريقية الفرنسية (سابقا) ، ٤٦٢
 — and (former) French Africa — وغانا ، ٤١٩
 — and Ghana — وغيينيا ، ٤٥٥
 — and Guinea — والمستعمرات البرتغالية ، ٥٦١ — ٥٦٤
 — and Portuguese colonies — وجنوب أفريقيا ، ٥٩٧ — ٦٠١ ، ٦٠٦
 — and South Africa, ٦٢٤ — ٦٢٦ ، ٦٣٠ — ٦٣٢
 Communist International الشيوعية الدولية ، ٣٩٠ — ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٦٠٠
 شيوعية القومية الزنجية ، مشروع ستالين ، ٣٩٠
 Pan-Negro Communism, Stalins plan for
 Chiume, M.W.K. شيومى ، م. و. ك. ، ٥٨٧ — ٥٨٩

— ص —

ص.أ.ت (أنظر صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)
 FIDES (see Fonds d'Investissement pour le Développement
 Economique et Social)

سومرست ، لورد شارلز ، ١٣٨ — ١٤٠ ، ١٤٣ — ١٤٧
 Somerest, Lord Charles
 السويد (أنظر تجارة الرقيق)
 Sweden (see slave trade)
 السيادة على نهر الأورنج ، ١٥٨ — ١٦٢ ، ٣٠٨ — ٣١٠
 Orange River Sovereignty
 سيتى وايو ، ١٥٧ ، ٣١٧ — ٣٢١ ، ٣٥٨
 Cetyewayo
 سيراليون : نشأتها ، ٧٤ — ٧٧
 Sierra Leone: founded
 — مستعمرة ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ — ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣
 — Colony
 — محمية ، ٢٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٣٣
 — Protectorate
 — القومية ، ٣٧٩ ، ٤٣٣
 — nationalism
 — مستقلة ، ٤٣٣ — ٤٣٥
 — independent
 سيكوكونى ، زعيم قبيلة ، ٣١٩
 Sekukuni
 — ش —

شاكبا ، ١٤٠ — ١٤٣ ، ١٥٦
 Chaka
 شامبرلين ، جوزيف ، ٣٣٩ — ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ — ٣٥٧
 Chamberlain, Joseph
 شبه البانتو (أنظر البانتو)
 Semi - Bantu (see Bantu)
 شيبستون ، سير ثيوفيلوس ، ٣٠٤ — ٣٠٨ ، ٣١٩ ، ٣٥٨
 Shepstone, Sir Theophilus
 شرق أفريقيا ، اتحاد ، ٤٦٤ ، ٤٨١ — ٤٨٣
 East African Federation
 شرق أفريقيا (أنظر البلاد والموضوعات الفردية)
 East Africa (see individual Countries and topics)
 شرقية ، اللغات الزنجية الشرقية ، ١١
 Eastern Negritic Languages
 الشركة الأفريقية القومية (ليمتد) ، ٢٦٦ — ٢٦٩ ، ٢٧١
 National African Company, Ltd.
 شركة أفريقية المتحدة ، ٢٦٧
 United African Company
 شركة أفريقيا المتحدة ، ٢٧٣ ، ٣٧٤ ، ٤٠٦ — ٤٠٩
 United African Company
 شركة بان امريكان للطيران ، ٤٠٦
 Pan-American Airways
 شركة البحيرات الأفريقية ، ٢١٢ — ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٥٨٢
 African Lakes Company
 شركة مناجم الذهب بجنوب أفريقيا ليمتد ، ٣٣٦
 Consolidated Goldfield of South Africa Ltd.
 شركة النيجر الملكية (مرخصة ، ليمتد) ، ٢٧٠ — ٢٧٣
 Royal Niger Company, Chartered and Limited
 شريجر ، أوغسطس ، ٥٣٤ — ٥٣٦ ، ٥٣٨ — ٥٤٠
 Schrijver, Auguste de
 شراينر ، وليم ب. ، ٣٤٦
 Schreiner, Willam

- Negro World, The ٣٨٨ — ٣٨٦ ، عالم الزنوج
 Usuman dan Fodio عثمان ، دن فوديو ، ٨٦ — ٨٤
 Arabs: introduce Islam العرب : يدخلون الاسلام ، ٢٩
 — in Bornu في بورنو ، ٢٨٨
 — in Congo Free State في دولة الكنفو الحرة ، ٢٥٢
 ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٤ ، ١٥٠٠
 — in East Africa before, 1500 ١٠٤
 في شرق أفريقيا منذ ١٥٠٠ (أنظر عمان : الزنج ،
 زنجبار ، تجارة الرقيق من شرق أفريقيا)
 — in East Africa since 1500 (see Omen: Zeng; Zanzibar
 slave-trade, from East Africa)
 — ولفنجستون في شرق أفريقيا ، ١٧٩ — ١٨١
 — and Livingstone, in East Africa
 — وستانلي في شرق أفريقيا ، ١٨١
 — and Stanley in East Africa
 — وفي شرق أفريقيا الألمانية ، ٢٣٧ — ٢٣٩
 — in German East Africa
 — in Kenya وفي كينيا ، ٤٧٣ ، ٤٩١
 — in Zanzibar Protectorate وفي محمية زنجبار ، ٤٨٣
 — عروس « مهر العروس » (بانتو) ١٣١
 — "bride — price" (Bantu)
 عصبة الأمم : ليبيريا وعصبة الأمم ، ٤٠٤
 League of Nations: Liberia and
 — نظام الانتداب ، ٣٨٤ ، ٤١٦ ، ٤٤٠ ، ٤٦٣ ،
 — mandate system ٥٤٦ — ٥٤٩
 — Smuts and سمطس ، ٥٩١ — ٥٩٣
 — عصبة جنوب أفريقيا « رابطة » ، ٣٤٥ ، ٣٥٢
 — South African League
 العمالة الاجبارية ، الكنفو البلجيكي ، ٥١٤
 Forced labor (corvée) Belgian Congo
 — Congo Free State دولة الكنفو الحرة ، ٢٤٩ — ٢٥٢
 — أفريقيا الفرنسية ، ٢٨٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ — ٤٤٤
 — French Africa
 — German Cameroons الكاميرون الألمانية ، ٢٨٤
 — أفريقيا الشرقية الألمانية ، ٢٣٨ — ٢٤٠
 — German East Africa
 — Kenya كينيا ، ٤٧٢
 — أفريقيا البرتغالية ، ٢٤٢ — ٢٤٥ ، ٣٥٥ ،
 — Portuguese Africa ٥٥٧ — ٥٦١

Deserts, described

- الصحاري ، وصفها ، ٧
 الصحراء : وصفها ، ما قبل التاريخ ، ٧ وقلة الخصوبة ،
 ٢٥ ، ١٨ — ١٥
 Sahara: described, prehistory and declining fertility of
 — التجارة عبرها ، ٢٥ — ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٢ ،
 — trade across ٣٣ — ٤٦
 الصناعة ، اتحاد عمال الصناعة والتجارة ، ٥٧٨ ، ٥٩٦
 Industrial & Commercial Workers, Union
 Industrial Workers of Africa
 — South Africa
 — industrialization
 Industrial conciliation
 — الصناعة ، قانون التسوية (التوفيق)
 — الصناعة ، قانون الحاجز اللوني (١٩٣٤)
 — "color Bar" Act (1934)
 — Southern Rhodesia
 — في روديسيا الجنوبية ، ٥٧٤
 صندوق الاستثمارات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٤١٤
 Fonds d'Investissement pour le Développement Economique
 et Social (FIDES)
 صندوق التنمية الوطنية ، الكنفو البلجيكي ، ٥٢٢
 Fonds du bien-être indigene, Belgian Congo
 Songhai
 صنغهاي ، ٣٢ — ٣٥ ، ٨٤
 الصين ، الشيوعية ، والقومية بها ، ٣٩٠
 China, communism and nationalism in
 الصين ، العمال الصينيون في جنوب أفريقيا ، ٣٠٧ ،
 Chinese, laborers in South Africa ٣٥٦ — ٣٥٨
 التجارة ، الصينيون في شرق انقارة ، ١٠٤٠
 traders in East Africa

— ض —

- Conscience Africain
 الضمير الأفريقي ، ٥٣١

— ط —

- Ingleza
 Rinderpest
 الطائفة الانجليزية ، ٢١٨ ، ٢٢٠
 طاعون الماشية ، ٢٣٣ ، ٢٤٣
 الطريق الشمالي الأعظم (جنوب أفريقيا) ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ،
 ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ — ٣٣٢ ،
 Great North Road (Southern Africa)
 ٣٤٧

العمالة الاجبارية : الكنفو البلجيكي (تابع)

— Ruanda — Urundi

— رواندا — أورندي ، ٥٥١

Omen: early role

عمان : تاريخها المبكر ، ١٠١ — ١٠٤

— حكم الزنج (بعد ١٦٢٢) ، ١١٢ — ١١٥

— ruling Zeng (after 1622)

— انفصالها عن زنجبار ، ١١٦

Omer, El Hadj

عمر ، الحاج ، ٨٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

Omer, Caliph

عمر ، الخليفة ، ٢٩

العمل ، اتحادات العمل والاتجاه الحضري ، ٣٧٣

Labor unions, and urbanization

العمل (انظر أيضا الرق ، تجارة الرقيق ، العمالة الاجبارية ، وما يتعلق بها في كل بلد على حدة)

Labor (see also slavery, slave trade forced labor, and individual countries)

العمل ، حزب العمل ، اتحاد جنوب أفريقيا ،

٣٦٣ — ٣٦٧ ، ٥٩٤ — ٥٩٨ ، ٦٠١ — ٦٠٤

Labor Party, union of South Africa

Quidah (Whydah)

عويضا (هوaida) ، ٦٢

— غ —

Dry forest, defined

الغابات الجافة ، تعريفها ، ٨

Rain forest, described

الغابات المطيرة ، وصفها ، ٧ — ٩

Jungle (see rain forest)

غابة (انظر الغابات المطيرة)

Ghana: ancient

غانا : قديما ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣١ — ٣٣ ، ٣٨ ، ٤١٨

— modern, independent

— حديثا ، مستقلة ، ٤١٧ — ٤١٩

— استقلالها حديثا وانتشار القومية الافريقية ، ٤٢٠

٤٣٤ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ — ٤٥٨ ، ٤٨٨ — ٤٩١

٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٦٢ (انظر أيضا

ساحل الذهب ، الأشانتي ، الحدود الشمالية)

— independent and the spread of African nationalism

(see also Gold Coast, Ashanti, Northern territories)

غاندي ، مهندس ك : أثره على القومية الافريقية ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤١٩

Gandhi, Mohandis K.: influence on African nationalism

— في جنوب أفريقيا ، ٣٥٥ — ٣٥٨ ، ٦٠٠

غرب أفريقيا (انظر دولها كل على حدة)

West Africa (see individual countries)

West African Frontier Force

غرب أفريقيا ، قوة الحدود ، ٢٧٣

Guinea, independent

غينيا ، استقلالها ، ٤٥٥ — ٤٦٢

Guinea Coast, Negroes settle

غينيا ، ساحل غينيا ، استيطان الزنوج ، ٣٨

Guinea, French

غينيا الفرنسية ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩

— ف —

فابي ، وزارة المستعمرات البريطانية في حكومة العمال ، ٤٢٧

Fabian Colonial Bureau

Farrar, Sir George

فارار ، سير جورج ، ٣٥٥

واسو (WASU) انظر اتحاد طلبة غرب افريقية

WASU (see West African Students Union)

Vasey, Sir Ernest

فاسي ، سير ارنست ، ٤٩٩

Fashoda crisis

فاشودة ، أزمتها ، ١٩٦

فانتى : النشأة والتاريخ قبل ١٨٦٧ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٨ — ٦١

Fanti: emergence and history before 1867

٧٩ ، ٨٦ — ٩١

— في الاتحاد (دستور مانكسيم) ، ٨٨ — ٩٠ منذ

١٨٧٢ ، ٢٦١ ، ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٣٩٩ (انظر أيضا

تجارة الرقيق من ساحل الذهب)

— in confederacy (Mankessim constitution)

— since 1872, (see also slave-trade from Gold Coast)

Frederick Mutesa II

فردريك موتيسا الثاني ، ٤٦٩ ، ٤٨٦ — ٤٩١

Persians in East Africa

الفرس ، في شرق أفريقيا ، ٩٥ ، ١٠١ — ١٠٤

Fernando Po

فرناندو بو ، ٩١ ، ٢٦٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٥

Fransa

فرنسا ، ٢٢٠ ، ٢١٨

فرنسا ، أفريقيا الاستوائية الفرنسية : ادارتها (١٩٠٧ —

١٩٥٧) ، ٤٣٧ ، ٤٤٦ — ٤٤٦

French Equatorial Africa: administration (1907—57)

— القومية والسياسة ، ٤٤٤ — ٤٥٤

— nationalism and politics

— railways

— السكك الحديدية ، ٤٣٨ ، ٤٥٠

فرنسا ، شركة أفريقيا الفرنسية الاستوائية ، ٢٦٧

French Equatorial Africa Company

فرنسا ، غرب أفريقيا الفرنسية : ادارتها (١٩٠٥ —

١٩٥٨) ، ٢٧٧ — ٢٨١ ، ٤٣٧ — ٤٣٩ ، ٤٤٤ — ٤٤٦

French West Africa: administration (1905—58)

— القومية والسياسة ، ٤٤٤ — ٤٥٤

— Nationalism and Politics

— السكك الحديدية ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٩ — ٤٦١

— railways

France: commercial rise of

فرنسا : النهضة التجارية ، ٥٥

— الاهتمام بالسنگال في ظل حكم نابليون الثالث ،

١٨٣ — ١٨٥ ، ١٨٨ ، ٢٥٨ — ٢٦٠ ، ٢٧٠

٢٧٣ ، ٢٩٧

— interest in Senegal revived under Napoleon III

الاهتمام بالجابون والكنغو ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٤٥

Interest in Gabon and Congo revived

فولتا العليا ، الحكم الذاتى (١٩٥٨) (١٩٥٨) Upper Volta, self governing (1958)
 — داخل الجماعة الفرنسية ، واستقلالها (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ،
 — in community, and independent (1960) ٤٥٧ — ٤٦٢

فولتير
 فولك ، افركانر ، ٦٠٧ ، ٦٠٥ ،
 فولكس روود ، جمهورية ناتال ، ١٥٧
 فولدج ، جون ، د. د. ، ١٤٦
 فيدرالى ، الحزب الفيدرالى ، فى روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٧
 Federal Party, Rhodesia and Nyasaland
 فيد هرب ، جنرال لويس ، ٢٦٠ — ٢٥٨
 Faidherbe, General Louis
 فيرستون ، شركة فيرستون للمطاط والاطارات ،
 ٤٠٤ — ٤٠٦
 Firestone Tire and Rubber Company
 فيرستون ، هرفى س. ، ٤٠٤
 Firestone Harvey S.
 فيرفورد ، هندريك فريش ، ٣٥٧ — ٣٦١ ، ٦٢٤ — ٦٢٧
 Verrvoerd, Hendrik, French
 فيريننج ، صلح ، ٣٥٢ — ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٥٩٣
 Vereening, Peace of
 فيينا مؤتمرها ، ١٣٥
 Vienna, Congress of
 فيلد ، قمة الفيلد التعريف « نافخ البوق » ١٢٣
 Veld cornet, defined
 فيلد ، وصفه ، ٨
 Veld, described
 فيلد ، ونستون ، ٥٨٧
 Field, Winston
 فيلرز ، سير هنرى ، ٣٥٩
 Villiers, Sir Henry de
 فيليب الثانى ، ملك اسبانيا والبرتغال ، ٥٢ ، ٥٤ ، ١١١
 Philip II, King of Spain and Portugal

ق -

قانون الاراضى الوطنية — اتحاد جنوب افريقيا (١٩١٣)
 ٥٩٤ — ٥٩٧ ، ٥٩٩
 Natives Land Act, Union of South Africa (1913)
 القانون الاطارى ، ٤٥١ — ٤٥٣ ، ٤٥٦
 Loi Corde
 قانون التسجيل للسكان فى اتحاد جنوب افريقيا ، ٦٢٣
 Population Registration Act, Union of South Africa,
 قانون جنوب افريقيا (١٩٠٩) :
 South Africa Act (1909)
 — اعدادة واقراره ، ٣٥٨ — ٣٦١ ، ٣٦٢ — ٣٦٤
 — preparation and passage of
 — بعد الاتحاد ، ٦١٦ — ٦٢٠ ، ٦٢٨
 — after unification,
 قانون الحاجز اللونى ، — روديسيا الجنوبية (انظر قانون
 التسوية الصناعية)
 Color Bar Act, Southern Rhodesia
 — (see Industrial conciliation Act)
 قانون الحقوق ، كينيا الوعد به ، ٥٠٣
 Bill of Rights, Kenya, promised

فرنسا : النهضة التجارية (تابع)
 التجنيد العسكرى الالزامى فى المستعمرات ، ٤٣٩ ، ٤٤١
 Military conscription in colonies
 مناطق الوصاية والانتداب ، ٤٤٠ ، ٤٥٦
 Mandates and trust territories
 — الافريقيون فيها ، ٣٩٤
 — Africans in
 — حكومة فيشى (١٩٤٠) ، ٤٤٠ — ٤٤٣
 — Vichy government of (1940)
 — فرنسا الحرة (١٩٤٠) ، ٤٤٢ — ٤٤٤
 — Free French (1940)
 — الجمهورية الرابعة وافريقيا ، ٤٤٣ — ٤٤٦
 — Fourth Republic and Africa
 ٤٥٢ — ٤٥٩
 — الجمهورية الخامسة وافريقيا ، ٤٥٣ — ٤٥٩
 — Fifth Republic and Africa
 — وداهومى (ساحل الرق) ، ٢٦٦ ، ٢٧٢
 — and Dahomey (slave Coast)
 — and Hausaland
 — and Ivory Coast
 — and Liberia
 — وليبيريا ، ٢٩٧ — ٣٠٠ ، ٤٠٣
 — وحوض النيجر (الدلتا والنهر) ، ٢٦٦ — ٢٦٩
 (٢٧١) (انظر أيضا تجارة الرقيق)
 — and Niger basin (delta and river) (see also
 slave trade)

فرانك لويس ، ٥١١
 Franck, Louis
 فرود ، جيمس انتونى ، ٣١٨
 Froude, James Anthony
 فريتون ، ٢٩٥ — ٢٩٩ ، ٤٣٣
 Freetown
 فرير ، سير بورنال ، ١١٦
 Frere, Sir Bortale
 فش ، نهر ، ١٢٨ — ١٣٦ ، ١٣٩ — ١٤٢ ، ١٤٥
 Fish River
 فوراه باى ، كلية ، ٢٩٧ ، ٤٦٦
 Fourah Bay College
 فورمينير ، شركة ، ٥١٥
 Forminiere
 الفول السودانى ، مشروعه ، ٤٧٩ — ٤٨٢ ، ٥٠٣
 Groundnut Scheme,

فولانى : نشأتهم ، وهجراتهم ، ٤١٤ ، ٤٣ — ٨٤
 Fulani : appearance and migrations
 — فى أرض الحوصا ، جهادهم ، ٨٤ — ٨٦ ، ٢٥٨
 — in Hausaland, gihad of
 — تأثير التقسيم الأوروبى عليهم ، ٢٧١ ، ٢٧٧
 — ٢٨٤ ، ٢٨٧ — ٢٩١ (انظر أيضا نيجيريا
 الشمالية)
 — impact of European Partition upon
 (see also Nigeria, Northern)

القنود الصارمة (قانون جنوب أفريقيا) ، ٣٥٨ — ٣٦١ ،
 "entrenched" clauses (South Africa Act) ٦٢٣ — ٦٢٠ ، ٣٦٣

— ك —

كاباكا ، ملك بوغندا — ٤٨٣ — ٤٩١
 Kabaka (King of Buganda)
 كابسيان ، شعب الكابسيان (الكوشيون الأوائل) أو
 (الحاميون الأوائل) ، ١١
 Capsian people
 كايي ، رينيه ، ١٧٨
 Caille "René"
 كاييتا ، ٢٥٠ — ٢٥٣
 Capità
 كاتنجا ، ٢٤٨ ، ٥١٥
 Katanga Company
 كاتنجا : في دولة الكنفو الحرة ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٣٣٢ —
 Katanga: in Congo Free States, ٥١٥ ، ٣٣٥
 — في الكنفو البلجيكي ، ٥١٠ ، ٥١٥ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ،
 — in Belgian Congo ٥٢٤ ، ٥٣٦ — ٥٣٩
 — مستقلة ، ٥٤١ — ٥٤٨
 — اللجة الخاصة بها ، ٢٤٨ ، ٥١٥
 — special committee of the
 — and Ruanda-Urundi ٥٥٠
 كادو (KADU) : أنظر اتحاد كينيا الأفريقي الديمقراطي
 KADU (see Kenya African Democratic Union)
 كاديلي ، كيميمنتس ، ٥٧٨ ، ٥٩٦
 Kadalie, Clements
 كارتر ، لجنة كارتر للأراضي ، ٤٧٥ ، ٥٧٢ — ٥٧٦
 Carter Land Commission
 كارنارفون ، لورد ، ٣١٨ — ٣٢٢
 Carnarvon, Lord
 كاسافوبو ، جوزيف ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٦ — ٥٣٨ ، ٥٤١ ،
 Kasavubu, Joseph ٥٤٢ — ٥٤٧
 كاساي ، مقاطعة كاساي بالكنجو ، ٥١٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ،
 Kasai Province, Congo ٥٣٥ — ٥٤٠
 كاساي هيفورد ، جوزيف ، ٣٨٨ ، ٤٠٠ — ٤٠٤ ، ٤٢٢
 Casely Hayford, Joseph
 كاسمنت ، روجر ، ٢٥٤
 Casement, Roger
 الكافير ، التعريف بهم ، ١٣٢ : أنظر أيضا اكسوزا ،
 الشعوب المتحدثة بلغة البانتو)
 Kaffir, defined (see also Xosa, Bantu speaking people)
 الكافير ، حروب الكافير ، ١٣٢ ، ١٥٠
 Kafir Wars
 الكاكاو ، ساحل الذهب ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ — ٤١٢ ، ٤١٥
 Cocoa, Gold Coast
 الكاكاو ، مجلس تسويقه في ساحل الذهب ، ٤٠٨ — ٤١٠ ،
 Cocoa Marketing Board, Gold Coast ٤١٨
 كالابار ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ —

قانون المادة وخدم ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٥٩٦
 Masters and Servants Act, Union of South Africa
 قانون عقود الخدمة ، في المستعمرات البرتغالية ،
 Contract Service Law, Portuguese colonies ٢٤٢ — ٢٤٥
 قانون القضاء على الشيوعية ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٣١
 Suppression of Communism Act, Union of South Africa,
 قانون انشباط التخريب ، ٥٧٠
 Subversive Activities Act, Southern Rhodesia
 قانون الوصاية على الأرض (١٩٣٦) في اتحاد جنوب
 أفريقيا ، ٥٩٩ ، ٦٢٨
 Native Trust and Land Act (1936) Union of South Africa
 قرارات التجريد حق الممتلكات والحقوق المدنية ، ٤١٩
 Attainder, Bills of
 قرطاج ، ١٦ ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٧٠ — ٣٠
 Carthage
 القطن ، تنميته فيما قبل التاريخ ، ١٥
 Cotton, prehistoric development of
 قناة السويس : تحيى الاهتمام الأوربي بشرق أفريقيا ،
 ١١٨ ، ١٨٤ — ١٨٧
 Suez Canal: awaken European interest in East Africa
 — أثرها على جنوب أفريقيا ، ٣٠١ — ٣٠٣ ، ٣٠٨
 — impact upon South Africa
 قوقازيون (عصر) ، أصلهم وتوسعهم ، ٩ — ١٣
 Caucasians (race), origin and expansion
 القومية الأوربية ، والدارونية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
 Nationalism, European: and Social Darwinism
 — كعامل في التوسع الإمبريالي ، ١٨٣ — ١٨٧
 — As factor in imperial expansion
 — وفي جنوب أفريقيا : (أنظر الافركانز ، البوير ،
 جنوب أفريقيا البريطانية)
 — in South Africa (see Afrikaners, Boers)
 British South Africans)
 القوة الجمهورية ، الكنفو (ليوبولدفيل المستقلة) ،
 ٥٤٢ — ٥٤٧ ، ٥١١ ، ٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٣ ،
 Force Republique, Congo (Leopoldville, independent) ٥٣٦ ، ٥٣٩
 Force Republique Belgian Congo
 القوة الجمهورية ، الكنفو البلجيكي
 — استخدامهما في رواندا ، ٥٥٣
 — used in Ruanda
 القومية ، العناصر الأفريقية غير البيضاء
 Nationalism, African non-white:
 — دراسة عامة ، ١١٥ — ١٢٥
 — General discussion
 — الاتجاه الأوربي نحوها ، ٣٧١ — ٣٧٥
 — European stimulus toward ٣٧٦ — ٣٨٠
 — والدارسين الأفريقيين في الخارج ، ٣٩٢ — ٣٩٥
 (أنظر أيضا الوضع في كل دولة على حدة)
 — and Africans studying abroad (see individual countries)

Cameroon, Sir Donald كمرون ، سير دونالد ، ٤٧٨ ، ٥٠٣
Canada كندا ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩
African Orthodox Church الكنيسة الأرثوذكسية الأفريقية ، ٣٨٦ — ٣٨٨
National Church of Nigeria الكنيسة القومية لنيجيريا ، ٤٢٧
الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية (كنيسة الميثوديين)
African Methodist Episcopal Church ٣٨١
الكنيسة المنهجية الأسقفية الأفريقية في أمريكا الشمالية ، ٣٨٢
African Methodist Episcopal Lionists of North America
Coutts voting system كوتس ، نظامه للتصويت ، ٤٩٧
Coglean, Sir Charles, كوجلان ، سير تشارلز ، ٥٧٦
Coussey Commission كوسي ، لجنة كوسي ، ٤١١ — ٤١٤
كوش ، الشعوب الكوشية ، أصلها ، وتوسعها ،
١٠٢ — ١٠٣ ، ١٨ ، ٢١ — ٩٣ ، ٩٦ — ٩٨ ، ١٠٢
Cushitic people, origin and expansion
Cushitic Languages كوش ، اللغات الكوشية ، ١٣
Ku Klux Klan كوكلوكلس كلان ، ٣٨٦ ، ٣٩٥
Columbus, Christopher كولبس ، كريستوفر ، ٣٦ — ٣٨ ، ٧٠
كولينسو ، القس جون وليم ، الأسقف ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٠
Colenso, Rev. John William, Bishop
Kumasi, Treaty of كوماسي ، اتفاقية ، ٢٦٤
الكوماندوز البوير : أصلهم ، الاستخدام المبكر لهم ، ١٢٣
Commandos, Boer: origin and early use of ٣١٩ ، ١٥٠ ، ١٣٢
— in Boer War — في حرب البوير ، ٣٤٨ — ٣٥٣
— in World War I — وفي الحرب العالمية الأولى ، ٣٦٧
— لمسيرة منظمة أوسيووا براندواج (١٩٣٨) ، ٦٠٦
— adopted to Ossewabrandwag organization (1938)
الكومولث : مستقبله في أفريقيا ، ٦٣٦ — ٦٣٨
Commonwealth of Nations: future in Africa,
— and Nigeria — وفي نيجيريا ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ — ٤٣٦
— and Sierra Leone — وسيراليون ، ٤٣٣ — ٤٣٦
— وجنوب أفريقيا ، ٣٦٥ ، ٥٩١ — ٥٩٤ ، ٦٠١
— and South Africa ٦١٢ ، ٦٣١ — ٦٣٣
— and Tanganyika — وتنجانيقا ، ٥٠٤
كوناكات (أنظر اتحاد الجمعيات القبلية لكاتنجا)
Conakat (see confédération des Associations Tribaux
du Katanga)
Kontagora كونتاجورا ، ٢٨٨
Kaunda, Kenneth كوندا ، كينيث ، ٥٨٩

كالونجي ، ألبرت ، ٥٢٥ ، ٥٣٥ — ٥٤٠ ، ٥٧٩ — ٥٨٢
Kalongi, Albert
Campbell, John كامبل ، جون ، ٣١١
كانو (KANU) — أنظر اتحاد كينيا الأفريقي الوطني
KANU (see Kenya African National Union)
Kayibanda, Gregoire كاييندا ، جريجوار ، ٥٥٤
Golden Stool الكرسي الذهبي ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ — ٢٦٦ ، ٤٠١
Kru الكرو ، قبائل ، ٢٩٩ ، ٤٠٤
Kruger, Paul: early life كروجر ، بول : حياته المبكرة ، ١٦٨ ، ٣٢٠ — ٣٢٣
كرئيس لجمهورية جنوب أفريقيا ، ٣٢٨ — ٣٢٥
as SAR President (SAR) ٣٣١ — ٣٣٣ ، ٣٤٧ — ٣٤٩
— in Exile — في المنفى ، ٣٥١ — ٣٥٤ ، ٥٩٢
Crongé, General Pieter Arnoldus كرونجيه ، جنرال بيتر ارنولد ، ٣٤١
الكريول — في سيراليون ، ٧٦ ، ٢٩٥ — ٢٩٧
Creoles, Sierra-Leone ٤٣٢ — ٤٣٤
Creoles, Mauritian الكريول — في موريتانيا ، ٣٠٧
Exploration: early Portuguese الكشوف : البرتغاليون الأوائل ، ٣٧ ، ٤٨
(الأوربيون) في داخل أفريقيا ، ٨٠ — ٨٤ ، ١٧٣ — ١٧٥
(European) in African interior) ١٧٦ — ١٨٠
Clapperton, Lt. H. كلابرتون ، ليفتنانت . هـ. ، ٨٣ ، ١٧٨
Clark, J. Desmond كلارك ، ج. ديسموند ، ١٩
Calvin, John كلفن ، يوحنا ، ن. ، ١٢٥
Clifford, Sir Hugh كلفورد ، سير هيو ، ٤٢٢
Kilwa كلوه ، ١٠٦ — ١١١
الكلية الجامعية ، عبادان ، نيجيريا ، ٤٢٧
University College, Ibadan, Nigeria
كمب ، القس (الأب) جوهانز فاندور ، ١٣٣ — ١٣٥ ، ١٤٧
Kemp. Rev. Johannes, Vander
كمبرلي ، ١٨٥ ، ٣١١ ، ٣١٥ — ٣١٧ ، ٣٢٥ — ٣٢٨
Kimberley ٣٤٧ ، ٣٥٢
Cameroons: Islam in الكاميرون : الإسلام بها ، ٢٧١
— القضاء على الأطماع البريطانية المتكررة بها ،
— early British interest thwarted ٢٦٨ — ٢٧٠
— الحكم الألماني ، ٢٦٨ — ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧
— German rule ٢٨١ — ٢٨٦
— حدود المنطقة الواقعة تحت الانتداب والوصاية
— British mandate and trust territory ٤٥٨
— منطقة الانتداب والوصاية الفرنسية ، ٤٤٠
— French mandate & trust ٤٤٥ — ٤٥٨
— independent — استقلالها ، ٤٥٦ — ٤٥٨
— railway in — الخطوط الحديدية بها ، ٢٨٣

۷۲۱

۷۲.

اللغات الآفرو آسيوية شرحها ، ١٠ وتوزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣
Afroasiatic languages, explained prehistoric distribution
اللغات ، دراسة عامة ، ١٠ - ١٤
Languages, general discussion of
اللغات السامية ، توزيع ما قبل التاريخ ، ١٣
Semitic Languages, Prehistoric distribution of
اللغة السواحلية ، ١٠٣ ، ١١٥ ، ٤٦٦
Swahili language
اللغات السودانية (بما في ذلك النيلية) ، ١٣ ، ٩٥
Sudanic Languages (including Nilotic)
اللغة المصرية القديمة ، ١٣
Ancient Egyptian language
لغات النيجر - كونغو - شرحها ، ١٣
Niger-Congo languages: explained
- وتوزيعها فيما قبل التاريخ ، ١٣
- prehistoric distribution
اللغوبولا ، بعض العادات المتعلقة بالماشية عند قبائل
الأكسوزا ، ١٣١
Lobola
الليبراليون الأمريكيون ، ٧٧ ، ٢٩٨
Americo - Liberians
الليكوكونغو ، ٢٢٥ - ٢٢٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠
Lukiiko
٤٨٣ - ٤٩٢
Luo (الليو) ، قبيلة ، ٤٩٥ - ٤٩٩
Luo
لهوتي ، هنري ، ١٦
Lhote, Henri
لوينجيولا ، ٣٠٢ ، ٣٢٨ - ٣٣٦
Lobengula
لوجارد ، سير فريدريك ديلتري (لورد لوجارد - فيما بعد)
Lugard, Sir Frederick Dealtry (later, Lord Lugard) ٢١٥ - ٢١٢
- في أوغندا ، ٢١٩ - ٢٢١
- في خدمة شركة النيجر الملكية ، ٢٧٣
- in service of Royal Niger Company
- في محمية نيجيريا الشمالية ، ٢٨٦ - ٢٩٠
- in Northern Nigeria Protectorate
- في نيجيريا المتحدة ، ٢٩٣ - ٢٩٥ ، ٤٢١ - ٤٢٣
- in Nigeria (unified)
لوجارد ، فلورا شاولي ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧
Lugard, Flora Shaw, Lady
لوز ، د. روبرت لوز ، ٥٧٠
Laws, Dr. Robert
لوفال ، ٥٣٧
Luvale
لوك ، جون ، ٧١
Locke, John
لولوا ، سادة المبالوبا ، كانوا يسكنون في كاساي ، ٥٣٧
Lulua
٥٤٢ ، ٥٤٦
Lumumba, Patrice
لومومبا ، باتريس ، ٥٢٨ - ٥٣٤ ، ٥٣٥ - ٥٤٤
Liberal Party, South Africa,
ليبرالي ، الحزب الليبرالي في جنوب أفريقيا ، ٦٣٠
Liberal Party, Southern Rhodesia
٥٨٧
Liberalism: defined
الليبرالية تعريفها ، ١٧٤ - ١٧٦
- معناها وأثرها ، ١٧٤ - ١٧٩ ، ١٨٤ - ١٨٧
- significance and influence of

كينيا المصالح البريطانية الأولى فيها ، ١٨٦ ، ١٩٤ - ١٩٧
Kenya: early British interest in ٢٣٣ - ٢٣١ ، ٢٢١ - ٢١٩
- مستعمرة ومحمية (١٩٢٠ - ٤٨) ، ٤٦٣ -
٤٧٨ - ٤٧٠ ، ٤٦٥
- colony and protectorate (1920 - 48)
مستعمرة ومحمية (بعد ١٩٤٨) ، ٤٨٤ ، ٤٩١ - ٥٠٢
- colony and protectorate (after 1948)
- القومية فيها ، ٤٩٧ - ٥٠٣ ، انظر أيضا شرق
- nationalism in أفريقية البريطانية
- (see also British East Africa)
كينياتا ، جومو ، ٣٩٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ - ٤٩٦ ، ٤٩٩
Kenyatta, Jomo ٥٠٣ - ٥٠١

- ج -

لاجوس ، سجل لاجوس الأسبوعي (جريدة أسبوعية) ،
Lagos Weekly Record ٣٨١
لاجوس ، المدينة ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ،
Lagos (city) ٤٢٢ - ٤٢٤ ، ٤٢٨ - ٤٣٠
لاجوس ، المستعمرة ، ٩٠ - ٩٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ - ٢٩٤
Lagos colony
لاجوس ، نشأتها ، وتجارة الرقيق بها ، ٦٢ ، ٨٠ ،
Lagos, rise and slave-trade of ٩٠ - ٩٢
لافيجري ، كاردينال ، ١٨٩
Lavigerie, Cardinal
لامى ، ماجور فرانسوا جوزيف أميدي ، ٢٧٦
Lamy, Magor Francois Joseph Amedée
لامين ، جوى ، ٤٤٦ ، ٤٥٣
Lamine - Gueye
لامين جوى ، قانون (١٩٤٦) ، ٤٤٤ - ٤٤٦
Lamine - Gueye, Law (1946)
لاندروست ، تعريف ، ١٢٢
Landdrost
لاندر ، ريتشارد ، ٨٣ ، ١٧٨
Landër, Richard
لجنة تجار لندن ، ٨٠ ، ٨٦ - ٨٨
Committee of London Merchants
لجنة جيبو ، ٤١٤
Jibowu Commission
لجنة دراسة حوض الكونغو الأعلى ، ٢٤٥
لجنة الشؤون الوطنية (الأفريقية) ، ٥٩٨
Native Affairs Commission
اللجنة المختصة بالاستعمار ، الشيوعية الدولية ، ٣٩٠
Colonial Committee, Communist International
لجنة نويل ، ٤٠٨
Nowell Commission
لجنة واتسون ، ٤١٠ - ٤١٢ ، ٤٢٨
Watson Commission
لجنة وحدة الأفريكانر ، ٦١٢
Africaner Unity Committee
لجنة وود - ووترتون ، ٤٧٣
Wood Winterton Commission
لغة الأقزام ، ١١
Pygmy Language
لفنجنسون ، د. دافيد ، ١٧٨ - ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٨٨
Livingstone, Dr. David ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٣٠١ ، ٥٧٠

- رأى الوطنيين الأفريكانر فيها ، ٦٠٥ — ٦٠٨
- Afrikaner Nationalist opinion of
- التوسع الإمبريالي ، ١٨٣ — ١٨٨ ، ٢٥٧ — ٢٥٩
- and imperial expansion
- ودور الحكومة ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ — ١٩٧
- and role of the Government
- والدارونية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
- and social Darwinism
- ليبيريا قبل ١٩١٩ ، ٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٧ — ٣٠٠
- Liberia: before (1919)
- بعد (١٩٢٠) ، ٤٠٤ — ٤٠٦
- after (1920)
- انتشار القومية الأفريقية ، ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٤٠٣ ،
- spread of African nationalism
- ٤٠٥ — ٤٠٨
- ليتلتون ، مقاطعة ، ٦٣
- ليتلتون ، سير أوليفر ، ٤٩٧
- ليتو — فوربك ، جنرال بول فون ، ٤٦٣ ، ٤٧٤
- Lettow-Vorbeck, General Paul Von
- ليدنبرج (ترانسفال) ، جمهوريتها ، ١٥٧ — ١٦٣ ، ١٦٧
- Lydenberg (Transvaal), Republic of
- ليدي سميث ، ٣٤٨ — ٣٥٠
- Ladysmith
- ليست ، جابريل ، ٤٤٧
- Lisette Gabriel
- ليكيرك ، كولونيل ، ٤٤٢
- Leclerc, Colonel
- لينكولن ، جامعته ، ٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٣
- Lincoln University
- لينين ، ف. ي. ، ٣٨٩ ، ٣٩٢
- Lenin, V. I.
- ليوبولد الثاني ، ملك بلجيكا ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢١١ ،
- Leopold II, King of the Belgians
- ٢٤٥ — ٢٥٤ ، ٥١٥ ، ٥٣٤
- ليوبولد فيل ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣٠ — ٥٣٤ ، ٥٤١ ،
- ٥٤٤
- ليوبولدفيل
- ليوثولي ، الرئيس البرت ج. ، ٦٢٨
- Luthuli, Chief Albert J.

— م —

- ماتابو ، تلال ماتابو ، ٣٤٢ — ٣٤٥
- Matappo Hills
- المؤتمر الأفريقي ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ — ٤٦٠
- Convention Africane
- مؤتمر أوغندا الوطني ، ٤٨٦ — ٤٩٠
- Uganda National Congress
- مؤتمر تاناناريف ، ٥٤٥
- Tananarive Conference
- مؤتمر الدائرة المستديرة ، بروكسل (١٩٦٠) ، ٥٣٩
- Round Table Conference, Brussels (1960)
- المؤتمر الديمقراطي الأفريقي رد (RDA) ، ٤٠٩ — ٤١٢ ،
- ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ — ٤٦٢
- Rassemblement Democratique Africain (RDA)
- مؤتمر شعوب أوغنده ، ٤٨٨ — ٤٩١
- Uganda people's Congress

- مؤتمر شعوب الشمال (نبك NPC) ، ٤٢٨ — ٤٣٠
- Northern Peoples Congress (NPC)
- مؤتمر الشعوب الفرنسية ، ٤٤٦
- Rassemblement du Peuple Français
- مؤتمر شلالات نياجرا ، ٣٨٣
- Niagra Falls Conference
- مؤتمر عموم أفريقيا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٨
- All-African Convention, Union of South Africa,
- مؤتمر عموم شعوب أفريقيا ، ٥٣٢
- All-African People's Conference
- مؤتمر غرب أفريقيا الوطني ، ٤٠٠ — ٤٠٤
- West African National Congress
- المؤتمر القومي لجنوب أفريقيا ، ٣٥٨ — ٣٦١
- National Convention, South African
- المؤتمر القومي لغرب أفريقيا البريطانية ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٢٢
- National Congress of British West Africa
- مؤتمر كوكيلها تفيل والمشروع ، ٥٤٥
- Coquilhatville Conference and Plan
- مؤتمر المسيحيين الوطنيين بروديسيا الجنوبية ، ٥٧٨
- Conference of Christian Natives Southern Rhodesia
- مؤتمر الوحدة الأفريقية ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ٦٢٩
- Pan-African Congress, Union of South Africa
- المؤتمر الوحدة الأفريقية :
— الأول (١٩١٩) ، ٣٨٣ ، ٣٩٧
— الثاني (١٩٢١) ، ٣٨٤ — ٣٨٦ ، ٣٩٧
— الثالث (١٩٢٣) ، ٣٨٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢
— الرابع (١٩٢٧) ، ٣٨٥ ، ٣٩٧
— الخامس (الفي) ، ٣٨٥ ، ٣٩٧
— الخامس (١٩٤٥) ، ٤١٠ ، ٣٩٧
المؤتمر الوطني الأفريقي ، جنوب أفريقيا ، ٦٢٦ — ٦٣٠ (ANC)
African National Congress, South Africa (ANC)
المؤتمر الوطني الأفريقي ، روديسيا الجنوبية (ANC) ،
٥٧٨ — ٥٨١ ، ٥٨٧
African National Congress, Southern Rhodesia (ANC)
المؤتمر الوطني الأفريقي لروديسيا الجنوبية (أنظر المؤتمر
الوطني الأفريقي)
ANC (see African National Congress)
المؤتمر الوطني الأفريقي ، روديسيا الشمالية (ANC) ،
٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩
African National Congress, Northern Rhodesia (ANC)
المؤتمر الوطني الأفريقي بنياسالاند (ANC) ، ٥٧٣ ،
٥٨٧ — ٥٨٩
African National Congress, Nyasaland (ANC)
ماجد ، سلطان زنجبار ، ١١٦
Magid, Sultan of Zanzibar
ماجوبا — تلال ، معركةها ، ٣٢١ — ٣٤٩
Majuba Hill, Battle of
ماجي — ماجي — ثورة ، ٢٣٨
Maji — Maji — revolté
ماران ، رينيه ، ٤٣٩
Maran, René

Malacca مالقا ، ١٠٦٠
 Malindi مالندي ، ١٠٤٠ — ١٠٧٠ ، ١١١٠
 مالي ، اتحاد مالي ، الحكم الذاتي (١٩٥٨)
 Mali Federation, self-governing (1958)
 — المجموعة الفرنسية ، واستقلالها (١٩٦٠) ،
 — in Community and independent (1960) ٤٥٧ — ٤٦١
 Mali, modern, independent مالي حديثا ، استقلالها ، ٤٦٠ — ٤٦٢
 Malī, ancient مالي ، قديما ، ٣٢ — ٣٤
 Mande (see Mandingo) ماندي (أنظر مندينجو)
 ماندينجو (ماندي) ، شعوبها ، ١٣ — ١٥ ، ٢٦ ، ٨٥ ،
 ٢٥٨ (أنظر أيضا تجارة الرقيق)
 Mandingo (Mande) people (see also slave trade)
 Mandingo (Mande) languages ماندينجو (ماندي) لغات ، ١٣
 مانسفيلد ، لورد ، وزير العدل ، ٧١ ، ٧٤ ، ٢٩٦
 Mansfield, lord Chief Justice
 Mankessim Constitution مانكسيم ، دستور ، ٨٨ — ٩٠
 مانينكونجو ، مملكتها ، ٤٧ — ٥٢ (أنظر أيضا تجارة الرقيق
 من الكونغو)
 Mnicongo, Kingdom of (see also slave-trade, from Congo)
 Mau Mau ماو ماو ، ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ — ٥٠٠
 Mba, Leon مبا ، ليون ، ٤٤٧
 Mpadi, Simon مبادي ، سيمون ، ٥٢٠
 المبدأ الانساني : والبرالية ، ١٧٥ — ١٧٧ والرق ،
 Humanitarianism : and Liberalism and slavery ٧٤ — ٧١
 المتحضرون الكونغو البلجيكي ، ٥٢٢ — ٥٢٦ ، ٥٢٩ — ٥٣١
 Evolués: Belgian Congo ٥٤٠
 — French Africa — أفريقيا الفرنسية ، ٤٤١
 Predikants, المتنبئون «رجال الدين» ، ١٢٤
 Xosa starvation مجاعة اكسوزا ، ١٦٢ — ١٦٤
 Community, the المجتمع ، ٤٥٣ — ٤٦٢
 Provincial Councils, Uganda المجالس الإقليمية ، أوغندا ، ٤٨٣ — ٤٨٦
 مجالس المدن ، مستعمرة ساحل الذهب ، ٢٩٥
 Town Councils, Gold Coast Colony
 Advisory Council, Sierra Leone المجلس الاستشاري ، سيراليون ، ٢٩٦
 المجلس الاستشاري للحركة المناهضة للملونين ، ٦٢٧
 Anti-colored Advisory Council Movement,
 Central Advisory Board المجلس الاستشاري المركزي ، ٥٠٠
 Marketing Board, Uganda مجلس تسويق ، أوغندا ، ٤٨٥
 Gouvernementsrat (Cameroons) المجلس التشريعي (في الكمرن) ، ٢٨٥
 المجلس التشريعي ، مستعمرة ساحل الذهب ، ٢٩٤ ،
 ٣٩٩ — ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٢
 Legislative Council : Gold Coast Colony

Margai, Sir Milton مارجاي ، سير ملتون ، ٤٣٤
 Marshall, Thurgood مارشال ، ثورجود ، ٥٠١
 Marx Karl ماركس ، كارل ، ٣٩٠
 الماركسية (أنظر الشيوعية والاشتراكية)
 Marxism (see Communism, Socialism)
 الماس ، دولة تعدين الماس (كاساي) ، ٥٤٣
 Diamond Mining State (Kasai)
 الماس ، شركة انجولا للماس (دايمانج) ، ٥٦٠
 Diamond of Angola Company (Diamang)
 Diamonds: Congo (Kasai), الماس الكونغو (كاساي) ، ٥١٤ ، ٥٣٦
 — Sierra Leone — سيراليون ، ٤٣٥
 — جنوب أفريقيا ، ٢٠٨ — ٢١٠ ، ٣٠٩ — ٣١٢
 — South Africa ٣١٧
 Masai ماساي ، ٤٧٢
 Massina Empire ماسينا ، امبراطورية ، ٢٥٨
 Neiderfulbach Foundation, مؤسسة نايدر فولباخ النرية ، ٢٤٩
 Cattle: in ancient Sahara ماشية في الصحاري القديمة ، ١٥
 — in East Africa — في شرق أفريقيا ، ٩٥ — ٩٩
 — في جنوب أفريقيا ، ١١٩ ، ١٢٢ — ١٢٤ ،
 — in South Africa ١٢٥ — ١٣٣
 Mashona ماشونا ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ — ٣٤٢ ، ٣٤٥
 Mafeking مافينج ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ — ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٠
 Macpherson, Sir John ماكفرسون ، سير جون ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ — ٤٣٢
 Maclean, George ماكليان ، جورج ، ٨٦ — ٨٨
 McLeod, Iain ماكليود ، ايان ، ٤٩٩ — ٥٠٢ ، ٥٠٥
 Macauley, Herbert ماكولي ، هيربرت ، ٤٢٤ ، ٤٢٧
 ماكيرييري ، مدرستها الفنية كلية عاليا ، وكلية جامعة ٤٦٦ ، ٥٠٤
 Makerere, Technical School, Higher College and
 University College
 مالاغاشي (أنظر جمهورية مالاغاشي)
 Malagache (see Malagasy Republic)
 مالاغاشي ، جمهوريتها ، حكم ذاتي (١٩٥٨)
 Malagasy Republic, self-governing (1958)
 داخل المجموعة الفرنسية واستقلالها ٤٥٤ ، ٥٩٠
 in the Community, and independent (1960)
 Malagasy, Laborers in Natal مالاغاشي ، عمالها في ناتال ، ٣٠٧
 مالان ، القس د. دنيا فرانسا ، ٣٦٧ ، ٦٠٤ — ٦٠٨
 ٦١٠ — ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ — ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٣١ — ٦٣٣
 Malan, Rev. Dr. Daniel Francois
 Malawi Congress مالاوي ، مؤتمر ، ٥٨٨ — ٥٩٠

- المدن الوطنية الأفريقية (الفطرية) "indigenous cities" (cities indigènes)
 — في الكنفو البلجيكي ٥٣٢، ٥٣٠، ٥١٣ —
 — Ruanda — Urundi ٥٥١ —
 المديرية الاستوائية، الكنفو، ٥٤٥، ٥٤٣، ٥٣٦
- Equateur Province, Congo
 مذكرات (معااهدات)، ساحل الذهب، ٧٩ — ٨٢
- Notes (treaties), Gold Coast ٨٧ — ٩١
- Almoravides ٣٥ — ٤٦
- Revesionism, Socialist ٣٨٩ —
 المراكز غير التقليدية، في الكنفو البلجيكية، ٥١٣
- "extra Customary Centers" Belgian Congo
 مراکش (المغرب)، ٣٣٠ — ٣٧، ٨٤
 مركز، جريت، ١٥٥
 مرسوم، ٣٠١، ١٤٨، ٥١
 مرسوم ١٨١٢، ١٣٥ — ١٣٨، ١٤١
 مرض انتناخ البراعم (يصيب زراعة الكاكاو)، ٤٠٩
 مركز دراسات الأبحاث الاجتماعية، ٥٣١
 مرو، ١٦، ٢٨
 مريلا ند، جمعية، ٧٧
 مريمان، جون زافيير، ٣٥٨
 مزليكازي، ١٤٢ — ١٤٤، ١٥٥، ٣٠٢، ٣٢٨
 Mzilikazi
 مستعمرة ساحل الذهب (١٨٧٢ — ١٩٠٢)، ٢٦٠ — ٢٦٦،
 ٢٨٥ — ٢٨٧، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٩٩ — ٤٠١
- Gold Coast Colony: (1872 — 1902)
 — (١٩٠٢ — ١٩٥٧)، ٣٨٦، ٣٩٩ — ٤٠٢
 — (1902 — 57) ٤١٨ — ٤٠٦
 مستعمرة نهر الأورنج، ٣٥٩، ٣٥٧ — ٣٥١، ٣٥٠
 المستعمرون (أنظر المستوطنين البلجيكي في الكنفو)
- Colons (see settlers, Belgian in Congo)
 المستوطنون الأوروبيون مسح عام (حتى منتصف القرن ١٩)
 Settlers, European: general survey (to mid 19th century) ١٧٣
 — في المستعمرات البلجيكية، الكنفو،
 — (Belgian colons) Congo ٤٠٠ — ٤٠٤، ٥٣٨
 — بريطانيون في بوغنده، ٢٢٩ — ٢٣٢، ٤٦٧، ٥٤١
 — British: Buganda
 — وكنيا، ٢٣٢ — ٢٣٤، ٤٧٤ — ٤٧٦
 — Kenya ٤٧٦ — ٤٧٨، ٤٨٢، ٤٩١، ٤٩٣ — ٤٩٩
 — ونياسالاند (قبل ١٩٥٣)، ٢١٥ — ٢١٧، ٥٦٥
 — Nyasaland (before 1953) ٥٦٦ — ٥٧٢
 — روديسيا (قبل ١٩٥٣)، ٣٣٤، ٣٣٦ — ٣٣٩
 — ٣٤٣ — ٣٤٦، ٥٦٥، ٥٦٩، ٥٧٢ — ٥٧٨
 — Rhodesia (before 1953) ٥٧٩، ٥٨٤

- Kenya ٤٧٠، ٤٧٤ — ٤٩١، ٤٩٧، ٥٠٢
 Lagos لاجوس، ٢٦٨ — ٢٧٠
 Natal ناتال، ٣٠٣، ٣٠٦
 Nigeria نيجيريا، ٤٢١ — ٤٢٦
 Northern Rhodesia روديسيا الشمالية، ٥٧٩ — ٥٨٢، ٥٨٥
 Nyasaland نياسالاند، ٥٨٤ — ٥٨٩
 Orange River Colony مستعمرة نهر الأورنج، ٣٥٥
 Southern Rhodesia روديسيا الجنوبية، ٣٤٣ — ٣٦٢
 Tanganyika تنجانيقا، ٤٧٨ — ٤٨٠
 Transvaal Colony مستعمرة الترانسفال، ٣٥٣
 Uganda أوغنده، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٨٥ — ٤٨٧، ٤٩١
 Zanzibar زنجبار، ٤٨٣
 المجلس القومي لنيجيريا والكاميرون (NCNC)، ٤٢٤،
 ٤٢٦ — ٤٣٠، ٤٣٢
- National Council of Nigeria and the Cameroons (NCNC)
 مجلس الممثلين الوطنيين، اتحاد جنوب أفريقيا، ٦٢٨
- Natives, Representative Council, Union of South Africa,
 مجلس نيجيريا، ٢٩٤ أنظر المجلس الوطني لنيجيريا
 والكاميرون
- Nigerian Council, NCN (see National Council of Nigeria
 and the Cameroons)
 محاكمات الخيانة العظمى — اتحاد جنوب أفريقيا، ٦٣١
- "Treason Trials" Union of South Africa,
 المحكمة البرلمانية العليا، اتحاد جنوب أفريقيا، ٦٢١
- High Court of Parliament, Union of South Africa,
 المحكمة العليا، اتحاد جنوب أفريقيا، ٦٢٠، ٦٢٣
- Supreme Court, Union of South Africa,
 المحلفون (عند البوير) تعريف، ١٢٤
 Heemraden, defined محمد، ٢٧ — ٣٠
 Mohamed, محمد علي، خديو مصر، ١١٨، ١٩١
 Mehmet Ali, Khedive of Egypt المحمدية (أنظر الاسلام)
 Mohammedansim (see Islam)
 محمية الأقاليم الشمالية، ٢٦١ — ٢٦٤، ٢٦٦،
 ٢٩٤ — ٢٩٦، ٤٠٩، ٤١٥ (أنظر ساحل الذهب)
- Northern Territories Protectorate (see also Gold Coast)
 Oil Rivers Protectorate محمية أنهار الزيت، ٢٦٩
 Owens' Protectorate محمية اوين، ١١٤
 Niger Coast Protectorate محمية ساحل النيجر، ٢٧٤، ٢٨٦، ٢٩١
 مدغشقر (أنظر ملاجاشي، جمهورية)
- Madagascar (see Malagasy Republic)
 Villes, Belgian Congo مدن، الكنفو البلجيكي، ٥١٣

- (أنظر أيضا الهجرة الكبرى ، الأفريكانرز
— (see also great Trek, Afrikaners and individual
Boer Republics) جمهورية البوير كل على حدة
Christianity: Ancient المسيحية قديما ، ٢٧ — ٣٠ ، ١٩٨
— Dutch Reformed, حركة الإصلاح الهولندية ،
— جنوب أفريقيا تحت الحكم البريطاني ، ١٣٩ ،
— South Africa, under British rule ١٦٨ — ١٦٥
— وقومية الأفريكانر ، ٦٠٦ ، ٦١٤ ، ٦١٨ — ٦٢٠
— Afrikaner nationalism ٦٣٢
(أنظر أيضا البوير ، لغتهم ودياناتهم
(see also Boers, language and Boers religion)
— وتأثير أصحاب الحركة المنهجية عليهم ، ١٣٤ ،
— Methodist, influence of ١٦٧
— مذهب الطبيعة الواحدة (القبلي) ، ٢٨ ، ٩٤ ،
— Monophysite (Coptic) ٩٨
— الأرثوذكسي (بيزنطيون) ، ١٩٨ ،
— and Liberalism ١٨٣ ، ١٧٩ — ١٧٦
— والرق ، ٥٧ ، ٦٩ — ٧٨ ، ٧٢
— والدارونية الاجتماعية ، ٢٠٦ — ٢٠٨
— and social Darwinism
المشاركة ، في روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٤ — ٥٨٧ ، ٥٩٠
"Partnership" in Rhodesia and Nyasaland
مشروع الحرمان من الحقوق في جنوب أفريقيا ، ٣٥٢
Suspension plan, South Africa
African Tenant Scheme مشروع مستأجرى الأراضي الأفريقيين ، ٤٨١
Egypt: Ancient مصر القديمة ، ١٠ — ١٥ ، ١٦ ، ٢٧ ، ٣٠
— modern — حديثة ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٩٢ ، ٢١٨
London, Treaty of (1600) معاهدة لندن (١٦٠٠) ، ١٩٠ — ١٩٢
Concentration Camps, Boer War معسكرات الاعتقال ، حرب البوير ، ٣٥١
معهد ، التعليم الوطني المسيحي لنشر الأفكار القومية
Institut vir Christelik-Nasionale Onderwys (IVCNO), 512
Tuskegee Institute معهد توسكيجي ، ٣٨٢
معهد العلاقات العنصرية ، بجنوب أفريقيا
Institute of Race Relations, South African, 508
المغاربة ، ٣١
Moors مقاطعات ، مجالس المقاطعات ، أوغندا ، ٤٨٦
District Councils, Uganda
Holy Ghost Fathers مقدس ، الآباء المقدسون ، ١٩٩ ، ٢٤٢
مكتب العلاقات العنصرية
Suid-Afrikaanse, Buro vir Rasse Aangeleenthede (SABRA), 508
مكجويري ، الكسندر الأسقف ، ٣٨٧
McGuire, Alexander
Malays ملايو ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ٣٠٧ ، ٣٥٦
الملح ، في تجارة غرب أفريقيا ، ٢٥ — ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤

- المستوطنون الأوربيون (تابع)
— اتحاد روديسيا ونياسالاند ، ٥٨٥ — ٥٨٨ ، ٥٩٠
— Rhodesia — Nyasaland Federation
(م.س.ذ.) أنظر مؤتمر ساحل الذهب الاتحادي
UGCC (see United Gold Coast Convention)
المسلمون (أنظر اسلام)
Moslems (see Islam)
المسيحية الاثيوبية : مناقشة عامة ، ٣٧٦ — ٣٨٢ ، ٣٨٨
Christianity, Ethiopianist general discussion ٣٩٦
— في الكونغو ، ٥١٦ — ٥٢٢
— كينيا ، ٤٧٧ ، ٤٩٥
— نيجيريا ، ٤٢٦
— نياسالاند ، ٥٧٠ — ٥٧٢
— جنوب أفريقيا ، ٥٩٧
المسيحية ، المعشرات التبشيرية : مناقشة عامة ، ١٧٣ ،
١٧٦ — ١٧٩ ، ١٩٨ — ٢٠٤
Christianity, missions: general discussion
— تأثيرها على أفريقيا ، ١٩٩ — ٢٠٤
— impact upon Africa ٣٨٠ — ٣٧٤
— البرتغاليون الأوائل ، ٤٦ — ٥٢ ، ١٠٩ ، ١١٢ ،
— early Portuguese ١٩٨ — ٢٠١
— الكونغو ، ٤٧ — ٥١ ، ٥١٦ — ٥٢١ ، ٥٢٧ ،
— Congo ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠
— French Africa — أفريقيا الفرنسية ، ٢٨١
— Gold Coast — ساحل الذهب ، ٤٠٨
— Kenya — كينيا ، ٢٣٤ ، ٤٧٦ — ٤٧٨ ، ٤٩٥
— Liberia — ليبيريا ، ٢٩٨ ، ٤٠٦
— نياسالاند (أفريقيا الوسطى — البريطانية) ،
— Nyasaland (British Central Africa) ٢١١ — ٢١٦
(IOM) أنظر الاستقلاليون فيما وراء البحار
IOM (see Independents d'Outre Mer)
(IVCNO) أنظر المعهد المسيحي القومي
IVCNO (see Institut Vir Christelik-Nationale Onderwys)
(IBEA) أنظر شركة شرق أفريقية البريطانية
IBEA (see Imperial British East Africa Company)
(GK) أنظر دوبرز
GK (see Doppers)
(GCL) أنظر الاتحاد العام للعمل
GCL (see General Confederation of Labor)
(CGT) أنظر الاتحاد العام للعمل
CGT (see Confédération Général du Travail)
(CPP) أنظر حزب مؤتمر الشعب
CPP (see Convention People's Party)

- الملح، في تجارة غرب أفريقيا، ٢٥-٣٤٠٢٨٠٢٧
ميلنر، سير ألفريد (لورد ميلنر فيما بعد) ٣٤٥ - ٣٤٧
Milner, Sir Alfred (later, Lord Milner) ٣٤٩ - ٣٥٧
الملونون، بجنوب أفريقيا، ١٦١ - ٣٥٦، ٣٦١ - ٥٩٦، ٦٠٠
Colored, South African ٦١٩ - ٦٢٧، ٦٣٠
(see also Griquias)
الملونون، المجلس الاستشاري الخاص بهم باتحاد جنوب أفريقيا ٦٢٧
Colored Advisory Council, Union of South Africa,
Mombasa ١٠٢ - ١٠٨، ١١١، ١١٤، ٢٢٣
Climate, described ٨، ٧، ٥
مناطق الجماعات - قانونها باتحاد جنوب أفريقيا، ٦٢٤
Group Areas Act, Union of South Africa
- Amendment Act, ٦٢٤
مناهضة الرق (انظر إلغاء تجارة الرقيق، حظر تداوله)
Antislavery (see slavery, abolition, slave-trade, ban on)
Mansa Musa ٣٢
منسى موسى (MNC) - انظر الحركة الوطنية الكونغولية
MNC (see Movement National Congolais)
المنطقة الغربية، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٩
Western region
- and Cameroons ٤٤٠ - ٤٤٣
(انظر أيضا بنين، فولاني، حوصا، لاجوس، محمية
ساحل النيجر، ودلتا النيجر، ساحل الرقيق، اليوربا)
- (see also Benin, Fulani, Hausa, Lagos, Niger Coast
Protectorate, Niger Delta, Slave Coast, Yourba)
منظمة الشعوب الأفريقية (ملونو جنوب أفريقيا)، ٦٢٧
African People's Organization (South African Coloreds)
Mahdi, the ١٩٢، ١٩٥، ٢١٨
Mwami, Ruanda - Urundi ٥٥٠ - ٥٥٤
Mwanga ٢١٧ - ٢٢٢
Mobongemutwa, Dominique ٥٤٤
Mobutu, Colonel Joseph ٥٤٤
Mboya Tom ٤٩٧ - ٥٠٣
Mutesa I, ٢١٨ - ٢١٦، ١٨٩
موتيسا الثاني (انظر غردريك موتيسا الثاني)
Mutesa II (see Frederick Mutesa II)
Murdock, George Peter ١٧، ١٤
Mauritania ٤٦٠
Moresby Treaty ١١٣
Morel, E.D. ٢٩٣، ٢٥٣، د.د.
موزمبيق، الإدارة البرتغالية والرق (القرن ١٩)
Mozambique, Portuguese Administration and slavery ٢٤٠ - ٢٤٤
(19th century)

- موزمبيق، الإدارة البرتغالية والرق (تابع)
الإدارة (القرن ٢٠)، ٥٤٩، ٥٥٤ - ٥٦٤
Administration (20th century)
- العمالة الأفريقية، وعقود العمل، ٢٤٢
African labor and labor contracts ٤٥٦ - ٤٦٥
- الهجرة الأفريقية، ٥٦٢، ٥٦٥ - ٥٦٨
African emigration
- القومية، ٥٦٠ - ٥٦٤
nationalism
- السكك الحديدية، ٢٤١ (انظر أيضا البرتغال)
Railways (see also Portugal)
Mozambique (city) ١٠٨ - ١٠٤
Moshesh ١٦٣، ١٦٢ - ١٥٩، ١٤٣
Moffat, John ٣٣٠
Molet, Guy ٤٥١
Mumba, Levi, Z. ٥٧٣
Monserrado country, settled ٧٨ - ٧٥
Monckton Report ٥٨٩
Monrovia, settled ٧٦
Monomotapa ١١٣ - ١٠٧، ٨٩ - ٨٧
Monnet, Plan ٤٤٩
Matabele (Rebellion), (1896) ٣٤٣، (١٨٩٦)
Matabele War (1893) ٣٣٦ - ٣٣٤، (١٨٩٣)
ميتابلي (نجوني): أصلهم، وهجراتهم، ١٤٢ - ١٤٥، ١٥٥
Matabele (Ngoni): origin and imigrations of
- الاتصالات الأوربية الأولى بهم، ٢٠١ - ٣٠٣، ٣٠٨
٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٥ - ٣٣٧
- early European contacts with
- land claims of ٣٦٢
الميثاق الاستعماري، في الكونغو البلجيكي، ٢٥٤
Colonial charter, Belgian Congo
Broeder bond, Afrikanes ٦١٩ - ٦١٧، ٦٠٦
Studentebond ٦٠٦
Bond of 1844 ٤٢٠، ٩١ - ٨٧، (١٨٤٤)
ميسان (MESAN) (انظر حركة التطور الاجتماعي في أفريقيا
السوداء)
MESAN (see Movement d'Evolution Sociale en Afrique Noire)
Mitchell, Sir Philip ٤٦٧ - ٤٦٥
Mailo, ٤٧٠ - ٤٦٤، ٢٣٠ - ٢٢٧
Mbemba-a-Nzinga (see Alfonso I) ٥٨، ٥٢ - ٥٠، ٤٧، ٣٧
El-Mina

نهر النيجر : شريان للتجارة ، قبل قدوم الاوربيين ، ٢٦
 Niger River: Pre-European trade artery
 — European exploration ١٧٨ ، ٨٢ ، ٢٨٨ ، ٤٢٨
 Nupe نوبى ، ٢٨٨ ، ٤٢٨
 Nubia نوبيا ، ٢٧ — ٣٠
 Nok نوك ، ٣٧ — ٣٩
 نياسالاند ، احتلال النجوني بها ، ١٤٢ ، ٢١٠ ، ٢١٢
 Nyasaland, occupied by Ngoni
 — لفنجستون — يجد بها تجار رقيق ، ١٨٠
 — Livingstone finds Arab slavers in
 — المصالح البريطانية فيها ، ٢١١ — ٢١٥
 — British interest develops in
 — محمية في ظل ادارة جونستون ، ١٨٥ ، ٢٠٢ — ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢٠٤
 — Protectorate: (under Johnston)
 — (انظر أيضا محمية وسط افريقيا البريطانية بعد جونستون)
 — (see also British Central African Protectorate, after Johnston)
 — في ظل الاتحاد (بعد ١٩٥٣) ، ٥٨٣ — ٥٩٠
 — in Federation, (after 1953)
 — (انظر أيضا اتحاد روديسيا ، نياسالاند)
 — (see also Rhodesia and Nyasaland Federation)
 — العمالة المهاجرة ، ٥٦٦ — ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠
 — emigrant labor, immigration ٥٨٤
 نياسا ، بحيرة ، اكتشاف لفنجستون لها ، ٢١١
 Nyasa Lake, Livingstone discovers
 (Nyasaland) ٢١٤ ، (نياسالاند)
 — شركة جنوب افريقيا البريطانية ، ٣٢٩ — ٣٣٦ ، ٣٤٠
 — BSA Company
 — الماس ، ٣١٢ — ٣١٦ ، ٣٢٦
 — Diamonds
 — ذهب ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ — ٣٣٩
 — Gold
 — والسكك الحديدية ، ٣١٣ — ٣١٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨
 — Railway ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ — ٣٤٥ ، ٥٨٠
 Niger, self governing (1958) (الحكم الذاتى (١٩٥٨)
 — داخل الجماعة الفرنسية ، الاستقلال (١٩٦٠) ، ٤٥٤ — ٤٦٢
 — in Community, and independent (1960)
 Nigeria: origin of name ٢٨٧ ، أصل التسمية
 — الحماية الشمالية (١٩٠٠ — ١٩١٤) ، ٢٧٨
 — Northern Protectorate (1900 — 1914) ٢٨٥ — ٢٩٢

نابليون الأول ، ١٣٤ — ١٣٦
 Napoléon I
 نابير ، سير جورج ، ١٥٣
 Napier, Sir George
 ناتال : وصول (البانتو) ، ١١٩
 Natal: Ngoni (Bantu Arrive)
 جمهورية (البوير) : ١٥٤ — ١٦١
 Republic (Boer)
 — البريطانيين فيها ، ١٥٦ — ١٦١
 — British in
 — مستعمرة (١٨٤٣ — ١٨٩٩) ، ٣٠١ — ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ — ٣٤٧
 — colony (1843 — 1899)
 — مستعمرة (١٨٩٩ — ١٩١٠) ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ — ٣٦١
 — colony (1899 — 1910)
 — مقاطعة في اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٣ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ — ٦٠٢ (انظر أيضا الزولو)
 — Province, Union of South Africa, 506, 513, 515
 (see also Zulu)
 الناخبون ، اتحاد الناخبين ، كينيا ، ٤٩٧
 Electoral Union, Kenya
 ناختمال (ناختمال) ، ١٢٧
 Nachtmaal, (Nagtmaal)
 ناختمال ، د. جوستاف ، ٢٦٨ ، ٢٨٣
 Nachtigal, Dr. Gustay
 النازية (انظر الاشتراكية الوطنية)
 Nazism (see National Socialism)
 نجالا ، رونالد ، ٤٩٨ — ٥٠٢
 Ngala, Ronald
 نجالولا ، جوزيف ، ٥٣٠ — ٥٣٣ ، ٥٣٦
 Ngala, Joseph
 نجوني (بانتو) تفرق ممالك المونوموتابا ، ١١ — ١١٢
 Ngoni (Bantu): disrupt Monomotapa realism
 دخول جنوب افريقيا ، ١١٩
 enter South Africa
 النخبة : في الكونغو البلجيكي ، ٥١٨
 Elite: in Belgian Congo
 — في افريقيا الفرنسية ، ٢٧٨ — ٢٨٢
 — in French Africa
 ندبيلي (انظر ميتابلي)
 Ndebele (see Matabele)
 نزينجا ، كنوو ، ٤٨
 Nzinga Knuwu
 نصب وستمنستر ، ٦٠٣
 Statute of Westminster
 النظام الجديد ، اتحاد جنوب افريقيا ، ٦١٢ ، ٦١٧
 New Order, Union of South Africa
 النقابية ، ٣٨٩ ، ٤٤٧
 Syndicalism
 نكروما ، د. كوامي : وساحل الذهب (غانا) ، ٣٩٧ ، ٤١٠ — ٤٢١
 Nkrumah, Dr. Kwame: and Gold Coast (Ghana)
 — واستقلال البلاد الأخرى ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٥٣٢
 — and independence of other countries ٥٤٤
 نكومبولا ، هاري ، ٥٨١ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠
 Nkumbula, Harry
 نكومو ، جوشوا ، ٥٧٩
 Nkomo, Joshua
 نهر شيرى ، اكتشافه ، ٢١١
 Shiré River, discovered

Hertzogism الهيرتزوجية (مبادئ هيرتزوج) ٦٠٨، ٦٠٤، ٥٩٤،
 Hormuz هرمس ١٠٦،
 Karoo Plateau, South Africa هضبة الكارو جنوب أفريقيا ١٣١، ١٢٩، ١٣٣
 Hilal Bedouins هلال البدو ٣٠،
 Hammerton Treaty همرتون، معاهدة ١١٥،
 Indian Congress, South Africa الهند، المؤتمر الهندي، جنوب أفريقيا ٦٢٧،
 Indian National Congress (India)، الهند، المؤتمر الوطني الهندي،
 — influence of (الهند) تأثيره ٥٦٩،
 الهند، المنظمة الهندية في جنوب أفريقيا ٦٢٧،
 Indian Organization, South African
 India: and African Nationalism الهند: والقومية الأفريقية ٤٠٩ — ٤١١
 — and Boer War — وحرب البوير ٣٤٨ — ٣٥١
 — واليهود في اتحاد جنوب أفريقيا ٦٠١، ٦٠٤،
 — and Indians in Union of South Africa
 — رقيق شرق أفريقيا ١١٢ — ١١٤
 — East African slaves in
 — Portuguese interest in — والمصالح البرتغالية ١٠٦،
 Henry, Prince, "The Navigator" هنري، الأمير، الملاح ٣٦، ٤٧،
 Indians: and East African Federation الهنود: اتحاد شرق أفريقيا ٤٨٣،
 — في شرق أفريقيا (قبل ١٨٦٩) ١٠٤، ١٠٩،
 — in East Africa (before 1869)
 — في كينيا ٢٣٠، ٢٣٢، ٤٦٤، ٤٧١ — ٤٧٤،
 — in Kenya ٤٩٩، ٤٩٧، ٤٨٢، ٤٧٧،
 — في مستعمرة ناتال (١٨٦٠ — ١٩١٠) ٣٠٦ — ٣٠٩،
 — in Natal colony (1860 — 1910) ٣٥٨، ٣٥٦، ٣١٣،
 — في تنجانيقا ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٢٣ — ٦٢٦،
 — in Tanganyika ٦٣٠ — ٦٢٦،
 — in Zanzibar — في زنجبار ٤٨٣،
 Whitehead, Sir Edgar هوايت هيد، سير ادجار ٥٨٨،
 Hottentots: origin هوتنتوت: أصلهم، علاقتهم ١١٩، ١٢٢،
 — مع الإرساليات الهولندية وشركة الهند الشرقية
 ١٢٢، ١٢٧، ١٢٨ — ١٣٠،
 — relations with Dutch mission and E.I. Company
 — العلاقات مع جمعية لندن التبشيرية (LMS)،
 ١٣٣ — ١٣٩، ١٤٩، ١٥١، ١٩٩،
 — relations with LMS missions
 — "Magna Charta" of — المانكا رتا ١٣٦،
 — (انظر أيضا الخويصان الشعوب المتحدثة بلغة
 الخويصان) (see also Khoisan — speaking people)
 هوتنتوت، البوليس المكون من الهوتنتوت، ١٣٤ — ١٣٦،
 Hottentot police ١٣٨

نيجيريا: أصل التسمية (تابع)
 — المستعمرة الجنوبية والحمية (١٩٠٠ — ١٩١٤) ٢٧٤ — ٢٩٠، ٢٩٤
 — Southern colony and Protectorate (1900 - 1914)
 — اتحاد المستعمرة والحمية (١٩١٤ — ١٩٦٠) ٤٢٨ — ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٩،
 — Colony and Protectorate, unified (1914 — 1960)
 — railways — السكك الحديدية ٢٩٣،
 — nationalism — القومية ٤٣٢ — ٤٢٠، ٤٠٢،
 — independent — الاستقلال ٤٣٣ — ٤٣١،
 — Eastern region — المنطقة الشرقية ٤٢٥، ٤٢٢،
 — Northern region — المنطقة الشمالية ٤٣٠ — ٤٢٢،
 Nairobi نيروبي ٤٧٥، ٤٩٥ — ٤٩٩،
 Nyerere, Julius نيريري، جوليس ٥٥٣، ٥٠٤،
 النيلوتية، اللغات (انظر اللغات السودانية)
 Nilotic languages (see Sudani languages)
 Nilotes النيليون ٩٥ — ٩٨، ٥٤٩،
 New York Herald نيويورك هيرالد ١٨٠،

— ه —

Harding, Warren G. هاردنج، وارن، ج. ٤٠٤،
 Haviga, Nicolaas Christian هافينجا، نيكولاس كريستيان ٦١١، ٦١٣ — ٦١٥،
 Hammarskjöld, Dag هامرشيلد، داج ٥٤٦، ٥٤٣،
 Hancock, Sir Keith هانكوك، سير كيث ٥٨٨،
 Hannington, Rev. James, bishop هاننجتون، القس جيمس — أسقف ٢١٩،
 Hay, Charles C. هاي، تشارلز، ٣١١،
 هايفورد، جوزيف كاسلي (انظر كاسلي هايفورد — جوزيف)
 Hayford, Joseph Carely (see Casely Hayford, Joseph)
 Hitler, Adolf هتلر، أدولف ٦١١، ٦٠٩، ٥٢٠،
 قرن الهجرة الكبرى ١٥١، ١٥٣ — ١٥٧، ١٦٤، ٦٠٦،
 Great Trek Century of
 — from Mozambique — الهجرة من موزمبيق ٥٦٨ — ٥٦٥،
 — nationalism — القومية ٥٦٩، ٥٧٤ — ٥٨٥، ٥٩٠،
 هجنز، د. سير جودفري (لورد مالفرن فيما بعد) ٥٧٤ — ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٥ — ٥٨٨،
 Huggins, Dr. Sir Godfrey (later Lord Malvern) هيرتزوج، جنرال جيمس باري مونك ٣٥٣ — ٣٥٨،
 ٣٦٤ — ٣٦٦، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٩٧، ٦١١، ٦٢٠،
 Hertzog, General James Barrie Munnik

Walters, Alexander, bishop ٢٨٢ ، اسقف ، والتر الكسندر ،
 الوثائق التاريخية ، قبل وصول الاوربيين ، ٢
 Documents, historical, pre-European
 الوحدة الافريقية وافريقيا الفرنسية (سابقا) ، ٤٦١ ، ٤٦٦
 Pan-Africanism: and (former) French Africa
 — and Ghana ٤٢٠ ، وغانا ،
 — and Nigeria ٣٥٨ ، ونيجيريا ،
 — influence on Kenyatta ٤٩٦ ، وتأثيرها على كنياتا ،
 — inside Africa ٣٩٨ ، داخل افريقيا ،
 — student interest in ٣٩٧ ، ٣٩٣ ، اهتمام المثقفون بها ،
 وزارة الائتلاف القومى ، جنوب افريقيا ، ٦٠٣ — ٦٠٥
 National Fusion ministry, South Africa
 وسط افريقيا ، اتحاد (انظر اتحاد روديسيا ونياسالاند)
 Central African Federation (see Rhodesia and Nyasaland Federation)
 وسط افريقيا (انظر أقطارها وما يتصل بها من موضوعات —
 Central Africa (see individual countries and topics) كل على حدة)
 وسط افريقيا ، جمهورية (سابقا — اوبانجى — شارى)
 Central African Republic (formerly Oubangui-Chari)
 الحكم الذاتى بها (١٩٥٨) تكوين الجماعة واستقلالها
 (١٩٦٠) ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ — ٤٦٢
 Self-governing (1958) in community, and independent (1960)
 Wesley, John ٧١ ، ولسلى ، جون
 "Entente", African ٤٦٢ — ٤٥٩ ، الوفاق الافريقى ،
 الولايات المتحدة الامريكية ، الطلبة الافريقيون بها ،
 ٣٩٤ — ٣٩٧ ، ٥٧٠
 United States of America: African Students in
 — القلق على الرقيق السابقين ، ٧٣ — ٧٩
 — concern for former slaves
 — العلاقات مع ليبيريا ، ٧٦ — ٧٨ ، ٢٩٩ ،
 — relation with Liberia ٤٠٢ — ٤٠٦
 — (see also slave trade) (انظر أيضا تجارة الرقيق)
 ولاية اورنج الحرة ، ١٦١ — ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ،
 ٣٠٩ — ٣١١ ، ٣١٥ — ٣١٨
 Orange Free State: Republic (1854 — 1884)
 — جمهورية (بعد ١٨٨٤) ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ — ٣٥٠ ،
 — Republic (after 1884) ٣٥٢ — ٣٥٤
 — إقليم فى اتحاد جنوب افريقيا ، ٣٦٣ — ٣٦٧ ، ٥٩٤ ،
 ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٨
 — Province in Union of South Africa
 ولوف ، ٢٥٨ — ٢٦٠
 Witwatersrand (Rand) ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ،
 ٣٥٢ ، ٥٩٦ — ٥٩٨

Hodgson, Sir Frederick ٢٦٦ — ٢٦٤ ، سير فريدريك ،
 هودجسون ، بونيه ، فيلكس ، ٤٤٥ — ٤٤٩ ، ٤٥١ — ٤٥٦ ،
 Houphouet — Boigny — Felix ٤٦١ ، ٤٥٨
 هوفماير ، جان ، ٣١٥ ، ٣٢٥ — ٣٢٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩
 Hofmeyer, Jan
 هولندا ، استقلالها وتوسعها ، ٥٢ — ٥٥ ، ١١١ ، ١٢١
 Netherlands, the: independence and expansion of
 — وساحل الذهب ، ٨٧ ، ٧٩ ، ٩١ — ٢٦٠ ،
 — Batavian Republic ١٣٦ — ١٣٤ ، جمهورية باتافيا ،
 — (انظر أيضا — تجارة الرقيق هولنديون)
 — (see also slave-trade, Dutch)
 هولندا ، شركة الهند الشرقية الهولندية : نظامها ، وتطورها
 فى البداية ، ١٢٠ ، ١٢١
 Dutch East India Company: organization and early growth
 — الاستقرار فى الكاب وإدارتها ، ١٢٠ — ١٣٣
 — settlement and administration of Cape
 — طلب الى بريطانيا باحتلال الكيب ، ١٣٣ — ١٣٥
 — asks Britain to occupy Cape
 — البوير يستمرون فى استخدام عملتها ، ١٤٤ — ١٤٧
 — Boers continue to use currency of
 هولندا ، شركة الهند الغربية الهولندية ، ١٢٠ ، ٥٤
 Dutch West India Company
 هولندا ، الكنيسة الهولندية الإصلاحية (انظر المسيحية ،
 الإصلاح الهولندى)
 Dutch Reformed Church (see Christianity, Dutch Reformed)
 هوليثم (مبدأ سمطس) ، ٥٩٨ ، ٥٩٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ،
 ٦١٢ — ٦١٣
 Holesm, ٦١٣ — ٦١٢
 Whydah (see Qwdah)
 الهويد (طائر) انظر (اوبده)
 هيئة التغذية فيما وراء البحار (مشروع الفول السودانى) ،
 ٤٧٩ — ٤٨٢ ، ٥٠٣
 Overseas Food Corporation (Groundnut Scheme)
 Het Volk (Party) ٣٦٣ ، ٣٥٨ — ٣٥٥ ، حزب ،
 الهيجونوت ، فى جنوب افريقيا ، ١٢٥ — ١٢٨ ، (انظر أيضا
 البوير)
 Huguenots, in South Africa (see also Boers)
 Heligoland Treaty ٢٣٧ ، ٢١٩ ، ١٩٧ — ١٩٤ ، معاهدة ،
 Hemelrijk, Maurice, Van ٥٣٦ — ٥٣٣ ، موريس فان ،
 Hewett, C.H. ٢٧٠ — ٢٦٨ ، هـ . هـ .

— و —

Waterboer, Nicholas ٣١٠ — ٣٠٨ ، نيكولاس ،
 واسو (WASU) جريدة اتحاد الطلبة لغرب افريقيا ، ٣٩٣ (WASU Journal)
 واشنطنجتون ، د. بوكر ، ٣٨٥ ، ٣٨٢
 Washington, Dr. Bookert

Minelabor shortage (1902 — 1910) نقص عمال التعدين ، ٣٥٨ — ٣٥٤
 Wrigley, Christopher ويرجلي ، كريستوفر ، ١٤
 Wilber, force William ويلبر فورس ، وليم ، ٧١
 ويلهلم الثاني ، قيصر ألمانيا ، ١٨٨ ، ٢٣٧
 Wilhelm II, Kaiser of Germany
 Welensky, Sir Roy ولينسكي ، سير روي ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩
 Winburg, Republic of وينبرج ، جمهورية ، ١٥٧ — ١٦٠
 Weneen, Battle of وينين ، معركة ، ١٥٦

— ي —

Yaa Asantewa يا-اسانتوا ، ملكة الاشانتى ، ٢٦٦
 Yao ياو ، ٢١٢ ، ٢١٥
 ي. ب. (UP) انظر الجنوب المتحد لجنوب افريقيا
 UP (see united Party, Union of South Africa)
 ي. ب. س. (UPC) انظر اتحاد شعوب الكاميرون
 UPC (see Union des Populations du Cameroon)
 Yahia يحيى ، ٣١
 ي. ن. ي. ا. ينيا (UNIA) انظر الجمعية العالمية لتحسين
 مستوى الزواج
 UNIA (see Universal Negro Improvement Association)
 اليهود (انظر ايضا الحركة المناهضة للسامية) ، ٢٦ ، ٢٨
 Jews (see also anti Semation)
 Yoruba: rise of يوريا : نشأتها ، ٣٨ ، ٤٧ ، ٦٢
 — weakening of — ضعفها ، ٨٤ ، ٨٦ — ٩١
 — ضمن المحميات البريطانية ، ٢٩٣ — ٢٩٤
 — in British Protectorates
 — القومية بينهم ، ٤٢٢ — ٤٢٤ ، ٤٥٤ ، ٤٣٣
 — nationalism among
 — (see also slave-trade) (انظر ايضا تجارة الرقيق)
 Yusuf يوسف ، ٣١
 Yola يولا ، ٢٨٨
 Youlou, Fulbert يولو ، فولبرت ، ٤٤٧ — ٤٤٩ ، ٤٥٣
 Dingaan's Day يوم دينجان ، ١٥٦
 Young, Sir Hilton يونج ، سير هيلتون ، ٥٨٢
 UNISCO اليونسكو ، ٥٢٤